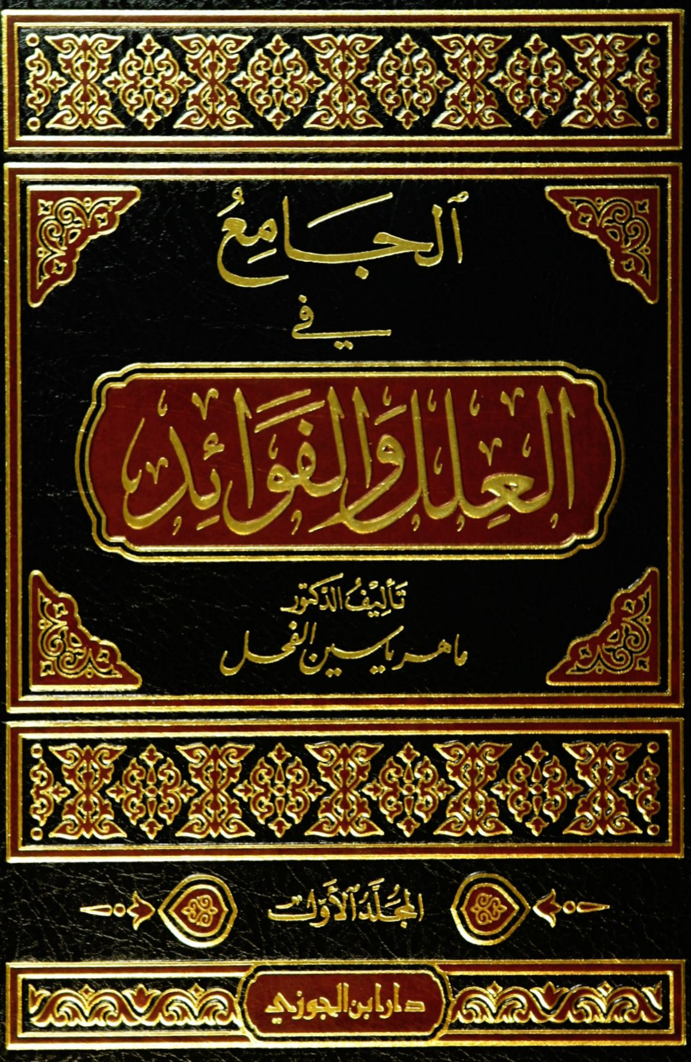
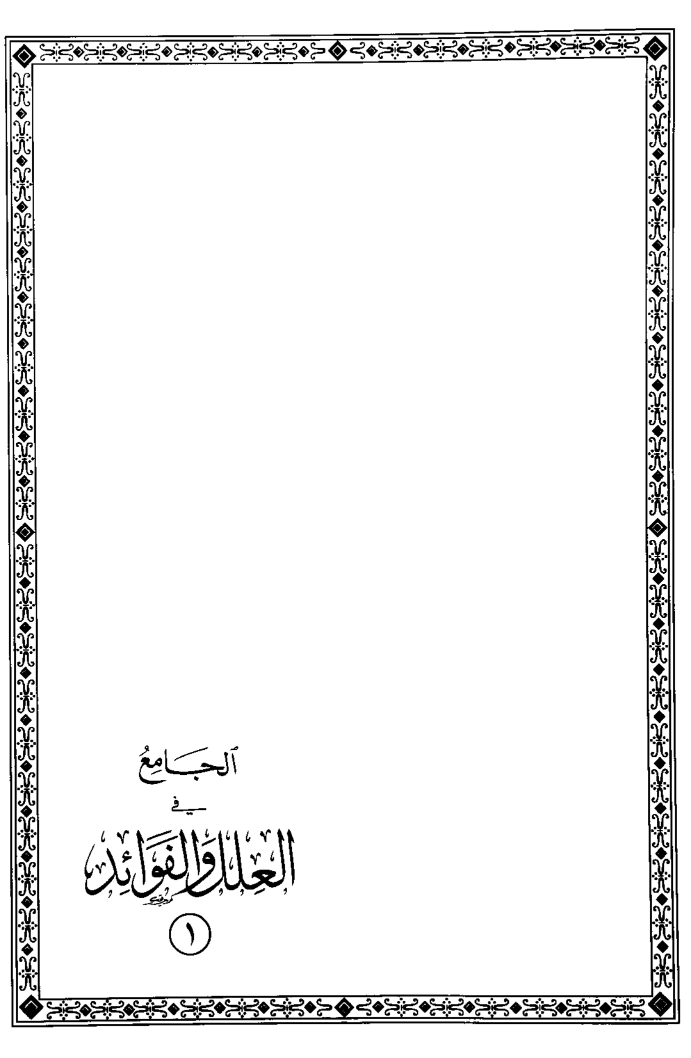

الجامع
في
العلل والفوائد
تأليف الدكتور
ماهر ياسين الفحل
المجلد الأول
دار ابن الجوزي




الجامع
في
العلل والفوائد
١

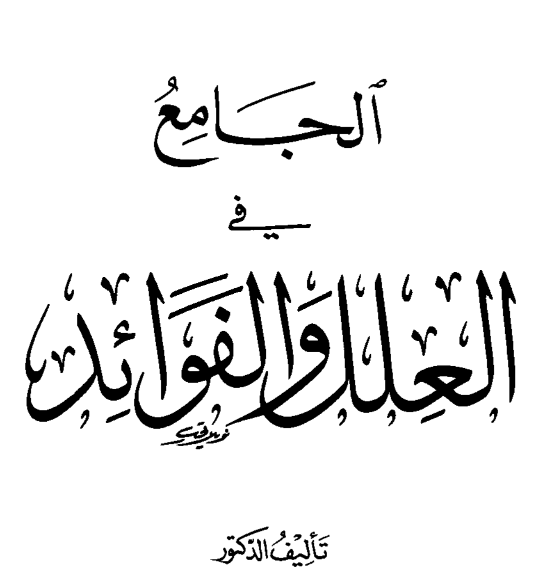
الطبعة الأولى

١٤٣١هـ



دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٨٢
الرمز البريدي: ٣١٤٦١ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - تلفاكس: ٢١٠٧٢٢٨ - جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨
الإحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت: ٦٣٤١٩٧٣ - ٦٨١٣٧٠٦ - ٠٥٦٣٤٧٦٣٨٨ - **بيروت** - هاتف:
٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ - **القاهرة** - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٦٨٢٣٧٨٣ - تلفاكس:
٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠ - **الإسكندرية** - ٠١٦٩٠٥٧٥٧٣ - البريد الإلكتروني:
aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com

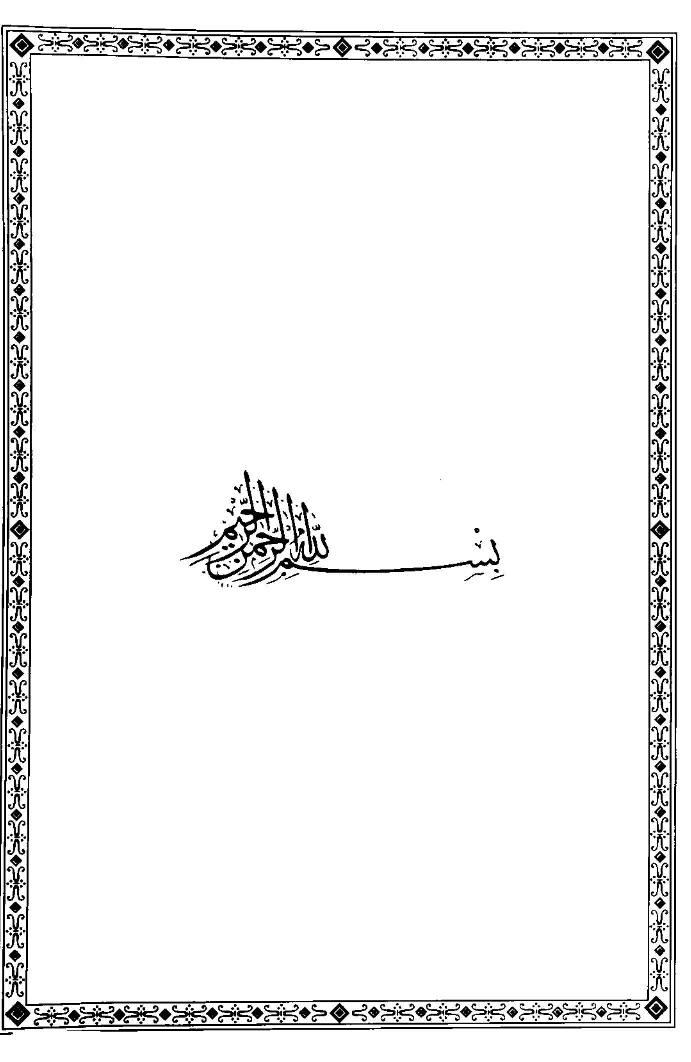


تأليف الدكتور

ماهر ياسين الفحل

المجلد الأول

دار ابن الجوزي


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

«وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، وأمينه على وحيه، وخيرته من خلقه وسفيره بينه وبين عباده، المبعوث بالدين القويم، والمنهج المستقيم، أرسله الله رحمةً للعالمين، وإماماً للمتقين، وحجةً على الخلائق أجمعين»[1].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإني أحمد الله وأكرر حمدي وثنائي وتمجيدي لله رب العالمين، الحمد لله رب العالمين، الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض وجعل الظلمات والنور، الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً، الحمد لله الذي له ما في السموات والأرض وله الحمد في الآخرة وهو الحكيم الخبير، الحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رسلاً أولي

---

(١) من مقدمة زاد المعاد ١/ ٣٤ لابن القيم، وأنا أنصح كلَّ مسلم بقراءة كتب هذا الإمام.

أجنحة مثنى وثلاث ورباع يزيد في الخلق ما يشاء؛ إنَّ الله على كل شيء قدير، أحمده حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، أحمده عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، الحمد لله الذي يسر لي إتمام كتاب «**الجامع في العلل والفوائد**» على الوجه اللائق الذي جهدت فيه كلَّ جهدي؛ لأجل أنْ يكون بالشكل الذي يرضي كل محبٍّ للسنة، الحمد لله الذي وفقني لهذا العمل ويسر لي أموره وسبله حتى خرج بهذه الحلة، الحمد لله الذي قدر لي فهداني إلى علم الأثر، ويسر لي خدمة سنَّة سيد البشر في تخصصٍ دقيقٍ من أدق علوم السنة. نِعمُ الله عليَّ كثيرةٌ لا تعد ولا تحصى وعطاياه لي عميمةٌ وفيرةٌ؛ فأسألُ الله أنْ يديم عليَّ النعمة، وييسر لي شكرَها وأنْ يجعلني مباركاً أينما كنت، وأنْ يجعلني هادياً مهدياً خادماً لكتاب الله ناشراً لسنة نبيه.

إنَّ الله خلق الإنسان من عدم وأمده من عُدْم قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١] وقد علَّم الله الإنسان قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] وأسبغ عليه النعم العظيمة قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان: ٢٠].

فالإنسان يجب عليه أنْ ينظر إلى نعمة الله منذ أنْ كان لا شيء، ثم خلقه الله تعالى، قال جل ذكره وتقدست أسماؤه: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴿١﴾﴾ [الإنسان: ١].

وليتذكرِ الإنسان نعمة الله منذ أنْ كان علقة، قال تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾﴾ [العلق: ١، ٢].

ومن يقرأ القرآن بتدبرٍ ويتتبع النصوص القرآنية حول مراحل خلق الإنسان يجد أنَّ خلق الإنسان مر بمراحلَ؛ مرحلة خلقه من تراب، ومرحلة خلقه من طين لازب، ومرحلة خلقه من صلصال من حمإٍ مسنون، ومرحلة خلقه من صلصال كالفخار، ومرحلة اشتقاقه من نفسٍ واحدة هي نفس آدم، ومرحلة خلقه من ماء مهين في النطفة، ومرحلة خلقه من علقة، ثم من مضغة مخلَّقة

وغير مخلقة، مع تتابع أطوار خلقه في بطن أمه خلقاً من بعد خلق في ظلمات ثلاث[١].

وكان من نعم الله على البشرية أنْ أرسل الله لهم الرسل مبشرين ومنذرين لحاجة الناس إلى الرسالات فالنفوس الأرضية تربة، من شأنها أنْ تنبت الأخلاق الذميمة ما لم تُسقَ بماء الإيمان الطاهر، وتشرق عليه شمس العلم الديني الصحيح وتهب عليها رياح التذكير؛ فأيُّ أرض أمحلت من ذلك الماء، وحجب عنها شعاع تلك الشمس، وسدت عنها طرق تلك الرياح، كان نباتها كما قالت الملائكة ﷺ: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠][٢].

وقد ختم الله رسالات الأنبياء بأعظم نبيٍّ وأعظم رسول وشريعته هي التي تصلح لكل زمان، وهذه الشريعة لها رافدان عظيمان: الرافد الأول: كتاب الله العظيم القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيلٌ من حكيم حميد، وهو أصل الدين ومنبع الطريق المستقيم، والرافد الثاني: السُّنة النبوية التي تتضمن أقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته صلوات ربي وسلامه عليه. والمستدّلُ بالقرآن لا يحتاج إلى بحث فالقرآن منقولٌ إلينا بالتواتر بالصدور والسطور، وقد تكفل الله بحفظه قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]. أما السُّنة النبوية فلم تنقل إلينا كما نقل القرآن لكنَّ الله حفظها بنقد العلماء الفهماء النجباء الذين نقوا السنة مما شابها من أعداء الدين وغلط الغالطين وعبث العابثين، ولما كان الله قيض لهذه السُّنة من يقوم بحفظها ورعايتها وتنقيتها منذ الصدر الأول وحتى يومِ الناس هذا، وإلى أن يبعث الناس؛ فيوجِد في كل زمان ومكان من ينفي عن السنة تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين وزيف الزائفين،

---

(١) «معارج التفكر ودقائق التدبر» ١/٤٨.

(٢) النص من عبارة: «النفوس الأرضية.....» إلى هنا من كلام العلامة الناقد الجهبذ عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني ـ يرحمه الله ـ في كتابه «كيف تبحث في أصول الرواة»: ٨.

فكانت نعمة من أعظم النعم على هذه الأمة المرحومة أن حفظ الله لها دينها؛ لذلك فنحن حينما نقرأ تاريخ النقد عند علماء المسلمين نجد أن العلم بإعلال الحديث، وظهور النقد قد بدأت بواكيره على يدي كبار الصحابة فالتابعين فأتباع التابعين، وهلم جراً حتى يومنا هذا، وهذه الأمة ستلد في كل زمان جهابذة يقومون بهذا النقد؛ يعلمون الناس الوحي والسنة كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة: ٢٤].

والمتأمل في تاريخ النقد يدرك صعوبة الفن وعزة أهله، قال الحافظ ابن حجر: «وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا قليل من أهل هذا الشأن، كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني»[(١)].

وهذا النص من أظهر النصوص على صعوبة النقد تصحيحاً وتضعيفاً، وتقوية وإعلالاً. ولما كان الأمر على ما ذكرت والحال كما وصفت قام المحدثون في كل زمان ببذل أقصى ما يستطيعه البشر من أجل تنقية السنة من الكذب والخطأ، وجاءوا بأشياء أذهلوا فيها العدو قبل الصديق.

وكتابي هذا «**الجامع في العلل والفوائد**»[(٢)] تخصصٌ في تخصصٍ دقيق، فهو يبحث في علم الحديث روايةً ودرايةً، ثم إن ذلك العلم يبحث في أغمض قضاياه، قال البيهقي: «وهذا النوع من معرفة صحيح الحديث من سقيمه لا يعرف بعدالة الرواة وجرحهم، وإنما يعرف بكثرة السماع، ومجالسة أهل العلم بالحديث، ومذاكرتهم والنظر في كتبهم، والوقوف على رواياتهم، حتى إذا شذ منها حديث عرفه»[(٣)]. وقبل هذا كله فإنَّ هذا العلم من علوم الآخرة؛ لا يصح العمل به إلا بعد النية الصادقة والمراقبة التامة.

---

(١) «نزهة النظر»: ٧٢.
(٢) شرح عنوان الكتاب يؤخذ من المميزات كما سيأتي غير بعيد.
(٣) «معرفة السنن والآثار» ١/ ١٤٤ (١٧٠).

وليعلم أن العمل بهذا الفن عموماً، وخدمة علم العلل خصوصاً داخل في النصيحة لرسول الله ﷺ قال ابن رجب الحنبلي: «ومن ذلك بيان ما صح من حديث النبي ﷺ وما لم يصح منه بتبين حال رواته ومن تقبل رواياته ومن لا تقبل، وبيان غلط من غلط من ثقاتهم الذين تقبل رواياتهم»[(١)] وكلام ابن رجب كلام عظيم ومن قرأه متأملاً كلام النبي ﷺ في حديث أبي رقية تميم الداري مرفوعاً «**الدين النصيحة**»[(٢)] علم أن ثمة واجباً على كل مسلم تجاه أحاديث النبي ﷺ وأن خدمتها واجبة وشرحها وتبليغها للناس أمرٌ مأمور به، وقد ثبت عنه ﷺ أنَّه قال: «**بلغوا عني ولو آية**»، ومن أدق النصح لحديث رسول الله ﷺ بيان العلل التي تخفى على أغلب الناس بله على كثير من العلماء المختصين؛ إذ إننا في زمن الغربة في هذا الفن العظيم.

من هنا شققت لنفسي طريقاً لتكون لي يداً بيضاء ولمسةً طيبةً في خدمة هذا الفن الذي هو من أغمض فنون العلم، وقد مرت عليَّ في هذا الكتاب أيام وساعات عصيبة عانيت ما عانيت فيها في ظل احتلال مقيت، وعمالة عمياء، وانفتاح للغرب، وسكر للشهوات، وحسد حاسد، وتسلط كاسد، وزمجرة مقلد؛ لكنَّ الله بفضله ومنّه وكرمه قد دفع عني كل شر ونجاني من كل مكر؛ فأحمده حمداً عظيماً مباركاً دائماً أبداً بعدد ما خلق وذرأ وبرأ ونشر، وبعدد أنفاس الخلق وحركاتهم، وأسأل الله أنْ يوزعني ويوفقني لأداء شكر نعمته على الوجه الذي يحب.

ومعاناة الاحتلال والوضع المحيط لم يضرني بقدر ما ضرني شحة المصادر، وتأخر وصول الكتب المحققة الحديثة لبلدنا الجريح؛ لا سيما أن

---

(١) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب بتحقيقي الطبعة العراقية ١/ ٢٥٤، وطبعة دار ابن كثير: ٢٠٢ وطبعة دار طيبة: ١٧٩، وهذا التحقيق جعلته وقفاً لله يحق لكل مسلم طبعه، وهو متاح على الشبكة العالمية، وأنا أعاود الآن تزيين هذا الكتاب بفوائد مهمة؛ لأعده لطبعة خيرية جديدة.

(٢) وهو الحديث السابع في «جامع العلوم والحكم» والحديث انظر تخريجه وشرحه كاملاً هناك، وستأتي الإشارة إليه في كتابي هذا.

كثيراً من كتب السُّنَّة التي بين أيدينا فيها من التصحيف والتحريف والسقط ما الله وحده به عليم، وهذا أكبر أمر ضرني في هذا الكتاب لسنوات، ولربما حكمت على حديث على ضوء إسناد، فلما راجعت المخطوطات والطبعات الحديثة؛ وجدت أنَّ تلك الأسانيد التي تم الاعتماد عليها بالترجيح كانت مصحفةً أو محرفةً، وقد ذكرت من ذلك أمثلة في ثنايا الكتاب، وأنا إذ أذكر هذا فلا أغفل قول الجاحظ: «ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة؛ فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام»[1] فالتصحيفات الموجودة والتحريفات الكثيرة في الرواة والأسانيد لكثيرٍ من كتب السنة أخذت مني شطر الوقت، ولما كنت أعد فهارس متنوعة لكل كتاب من كتبي زدت في هذا الكتاب فهرساً للتصحيفات والتحريفات الواردة في الكتب؛ ليكون دليلاً على تصحيح نسخ الآخرين من تلك الكتب، وهو جزء من النصيحة، والله المستعان.

ولما كان هذا العمل في نقد أخطاء الرجال فقد نقدنا هذه الأخطاء، وبينا تلكم الهنات، وقد جرنا ذلك بالضرورة إلى بيان أخطاء كثير من الكتب وأخطاء كثير من المؤلفين، وهو أمرٌ أدت الضرورة إليه، ومعلومٌ أنَّ كلمة الحق لا تبقي لصاحب صاحباً، وتدخلك مع من لست تعرف في صحبة ودٌّ لذلك قال الخطيب البغدادي: «ولعل بعض من ينظر فيما سطَّرناه، ويقف على ما لكتابنا هذا ضمَّنَّاه، يلحق سيّئ الظن بنا، ويرى أنَّا عمدنا للطعن على من تقدمنا، وإظهار العيب لكبراء شيوخنا وعلماء سلفنا وأنى يكون ذلك؟! وبهم ذُكرنا وبشُعاع ضيائهم تبصرنا وباقتفاء واضح رسومهم تميزنا، وبسلوك سبيلهم عن الهمج تحيزنا، وما مثلهم ومثلنا إلا ما ذكر أبو عمرو بن العلاء... قال: ما نحن فيمن مضى إلا كبقلٍ في أصول نخل طوالٍ. ولما جعل الله تعالى في الخلق أعلاماً، ونصب لكل قومٍ إماماً، لزم المهتدين بمبين أنوارهم، والقائمين

(١) «الحيوان» ١/ ٧٩.

بالحق في اقتفاء آثارهم ـ ممن رزق البحث والفهم وإنعامَ النظر في العلم ـ بيانَ ما أهملوا، وتسديد ما أغفلوا، إذ لم يكونوا معصومين من الزلل، ولا آمنين من مقارفة الخطأ والخطل، وذلك حق العالم على المتعلم، وواجبٌ للتالي على المتقدم»[(١)]. وإنَّ هذا الصنيع لأهل العلم في القديم والحديث أمرٌ منبعثٌ من تأصيل العلم وتجريده من الخطأ، قال الإمام الشافعي: «مَنْ تعلم علماً فليدقق فيه لئلا يضيع دقيق العلم»[(٢)]. وهذا المنهج الذي أصله الإمام الشافعي ـ يرحمه الله ـ منهجٌ قديمٌ في التدقيق والبحث والنقد منذ عهد الرواية؛ لذا كان لكل قرن من قرون الرواية منهجه وأصوله وضوابطه على حسب المحيط الذي يحيط ذلك العصر والمستجدات التي تحف فن الرواية؛ لذا نجد النقد للقرن الأول كان كافياً لبيان صحيح السنة حتى لا تختل في القرن الذي بعدها، والنقد في القرن الثاني كان كافياً، وكذلك الثالث وهلم جرا. ومعلوم لدى النقاد أنَّ القرن الثالث الهجري كان العصر الذهبي في النقد والإعلال والتصنيف، ومن يمعن النظر في ذلك يجد أنَّ للمتقدمين إبداعات تخضع لها العقول، وإجادات تشهد بأنَّ علمهم مؤيدٌ من الباري سبحانه، ومما حصلوه في تلك المدة الزمنية أنَّهم دونوا الأحاديث في الكتب حتى قال البيهقي: «وهو أنَّ الأحاديث التي قد صحت، أو وقفت بين الصحة والسُّقْم قد دُوِّنت وكُتبت في الجوامع التي جمعها أئمة أهل العلم بالحديث، ولا يجوز أنْ يذهب منها شيءٌ على جميعهم، وإن جاز أن تذهب على بعضهم، لضمان صاحب الشريعة حفظها، فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم، لم يقبل منه»[(٣)].

ومن ينظر في كيفية تلقي الصحابة، وحرصهم على ذلك يدرك مدى الاهتمام، ومدى حرص الصحابة على حفظ السنة من الخطأ في الحديث فقد دققوا غاية التدقيق؛ فهم أخذوا عن الرسول ﷺ مشافهةً، وإذا سمعوا

---

(١) نقله الدكتور حاتم العوني في كتابه «المرسل الخفي» ١/ ٧ ـ ٨ وانظر: «الموضح» ١/ ١٢ ـ ١٣.

(٢) «المدخل إلى السنن الكبرى»: ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٣) «مناقب الشافعي» ٢/ ٣٢١ للبيهقي.

شيئاً مما لم يسمعوه تثبتوا فيه، وطلبوا البينة أحياناً مبالغة في التثبت وصيانةً للشرع كما فعل عمر بن الخطاب مع أبي موسى الأشعري في الاستئذان ثلاثاً[١]، لذا فإنَّهم لم يكونوا يتهاونون في ذلك مع أحدٍ كائناً من كان إذا رفع حديثاً إلى رسول الله ﷺ، ولذلك لما قال المستورد بن شداد القرشي عند عمرو بن العاص ﷺ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**تقوم الساعة والروم أكثر الناس**»، قال له عمرو: أبصر ما تقول قال: أقول سمعت من رسول ﷺ. . .»[٢].

وقال ابن عباس ﷺ: «إنا كنَّا مرةً إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا»[٣].

وكانوا يرحلون في سماع الحديث حتى إنَّ جابر بن عبد الله ﷺ رحل شهراً في سماع حديث واحدٍ[٤].

ثم سار التابعون على ذلك المنهج ومن بعدهم، حتى قال ابن حبان: «فرسان هذا العلم الذين حفظوا على المسلمين الدين، وهَدَوْهم إلى الصّراط المستقيم، الذين آثروا قَطْع المفاوِز والقِفار على التنعّم في الديار والأوطان في طلب السنن في الأمصار، وجمعها بالوجل والأسفار والدَّوران في جميع الأقطار، حتى إنَّ أحدهم ليرحَلُ في الحديث الواحد الفراسخ البعيدة، وفي الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة، لئلا يُدخلَ مُضِلٌّ في السنن شيئاً يُضلُّ به، وإن فعل فهم الذابّون عن رسول الله ﷺ ذلك الكذب، والقائمون بنُصْرة الدين»[٥].

أما تنظيم الكتاب فقد كان على ثلاثة أقسام:

القسم التنظيري، والقسم التطبيقي، والفوائد والقواعد الحديثية.

أما القسم الأول: فقد تضمن الكلام على معنى العلة، وأهمية علم

---

(١) «صحيح البخاري» ٨/ ٦٧ (٦٢٤٥)، و«صحيح مسلم» ٦/ ١٧٧ (٢١٥٣).
(٢) «صحيح مسلم» ٨/ ١٧٦ (٢٨٩٨). (٣) مقدمة «صحيح مسلم» ١/ ١٣.
(٤) «الأدب المفرد» (٩٧٠)، وانظر: «سير أعلام النبلاء» ٣/ ١٩١ ـ ١٩٢.
(٥) في «المجروحين» ١/ ٢٧.

العلل، وثمرته، وتاريخه، وأئمته، والمصنفات فيه، وأسباب وقوع العلة، وطرائق كشف العلة، ومناهج المحدّثين في معرفة العلة، وما تزول به العلة، ومناهج التأليف في علم العلل، وثقافة المعلل.

وأما القسم الثاني: فقد خصصت الكلام فيه على أقسام العلة، ثم الكلام على الأنواع المتفرعة عن تلك الأقسام، والتمثيل لكل نوع من تلك الأنواع بأمثلة عديدة متنوعة، تميزت بدقة التخريج، وتحكيم قواعد أئمة الفن، وتتبع كلامهم على تلك الأحاديث، وخلاصة الحكم، فالإحالة إلى مصادر التخريج التي تضم جماع الأسانيد والأحكام عند آخر كل حديث.

وأما القسم الثالث: وهو الفوائد والقواعد الحديثية؛ فهو حصيلة مسيرة طويلة في خدمة السنة المشرفة، مطالعةً وتحقيقاً وتخريجاً وتدريساً، وقد ضم قواعد محكمة، وفوائد بديعة في العلل، والجرح والتعديل، والمصطلح، ومناهج أئمة الفن.

ثم ذيلت الكتاب بفهارس متنوعة، لم تكن مطولة كالتي ختمت بها مسند الإمام الشافعي طلباً للاختصار، وقد كانت الفهارس على النحو التالي:

١ - فهرس الآيات.
٢ - فهرس الأحاديث.
٣ - فهرس الآثار.
٤ - فهرس المراسيل.
٥ - فهرس الرواة المترجمين.
٦ - فهرس أخطاء الرواة.
٧ - فهرس الأشعار.
٨ - فهرس التصحيفات والتحريفات الواقعة في المطبوعات.

وتلكم الفهارس تذلل صعوبة الكتاب، وتيسر البحث فيه. وفهرسة أخطاء الرواة، لم أسبق إليها فيما أعلم، وهي نافعة جداً للباحثين في البحث عن أوهام الرواة وأخطائهم، وعدد الرواة المخطئين (٣٦١)، وهذا النوع من

الجديد في الكتاب لم يكن لوحده، فهناك كثير من أشباه ذلك الجديد، فمن ذلك أنَّ أهل الحديث فرعوا في مضطرب الإسناد أنواعاً، وزدت عليها نوعين مستقلين، تجدهما في موضعهم.

أما المراجع والمصادر فلم أضعها في الكتاب تجنباً لتضخيم الكتاب؛ ولأنَّ الأمر يطول ولربما زادت مراجعي على الألف، لكنَّ مما ينبغي أنْ أذكر أنِّي رجعت في عدد من الكتب على عدد من الطبعات من ذلك:

١ - **سنن الدارقطني**، وقد رجعت فيها إلى مطبوعة دار الكتب العلمية، ومطبوعة مؤسسة الرسالة.

٢ - **شرح معاني الآثار**، وقد رجعت فيها إلى طبعتي دار الكتب العلمية القديمة والحديثة.

٣ - **شرح مشكل الآثار**، وقد استخدمت مطبوعة مؤسسة الرسالة، وترتيبه المسمى «**تحفة الأخيار**» طبعة دار بلنسية، وكذلك رجعت إلى الطبعة الهندية في بعض المواضع المشكلة.

٤ - **السنن الكبرى للنسائي**، وقد رجعت فيها إلى مطبوعة مؤسسة الرسالة، ومطبوعة دار الكتب العلمية.

٥ - **الأم للشافعي**، وقد رجعت فيه إلى طبعتين، طبعة دار المعرفة، وطبعة الوفاء.

٦ - **معرفة السنن والآثار للبيهقي**، واستخدمت فيه طبعة دار الكتب العلمية، وطبعة دار الوعي.

٧ - **السنن الصغير للبيهقي**، وقد رجعت فيه إلى طبعة دار الكتب العلمية، وإلى طبعة الرشد بعنوان «**المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى**» للدكتور محمد ضياء الأعظمي.

٨ - **الشريعة للآجري**، وفيه استخدمت مطبوعة دار الوطن، مع مطبوعة السنة المحمدية.

٩ - **المعجم الأوسط للطبراني**، وفيه رجعت إلى مطبوعتي دار الحديث ودار الكتب العلمية، وربما رجعت إلى طبعة دار الحرمين بتحقيق طارق عوض الله.

١٠ - **التوحيد لابن خزيمة**، وقد استخدمت فيه مطبوعة دار الكتب العلمية، ومطبوعة مكتبة الرشد.

١١ - **شعب الإيمان للبيهقي**، وقد رجعت فيه إلى طبعة دار الكتب العلمية وطبعة مكتبة الرشد.

١٢ - **تاريخ بغداد**، وفيه رجعت إلى طبعة دار الغرب، وإلى الطبعة القديمة.

١٣ - **الاعتبار للحازمي**، وفيه استخدمت طبعة دار ابن حزم، وطبعة دار الوعي.

١٤ - **شرح علل الترمذي**، وفيه رجعت إلى مطبوعة نور الدين عتر، وإلى مطبوعة مكتبة المنار بتحقيق همام عبد الرحيم، وأعرضت عن مطبوعة السيد صبحي السامرائي لأنها طافحة بالتصحيفات.

١٥ - **فتح المغيث للسخاوي**، وفيه رجعت إلى طبعة دار الكتب العلمية، وإلى طبعة دار المنهاج.

١٦ - **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، وقد استخدمت فيه طبعة دار السلام مع طبعة دار طيبة، وكان في الغالب الإحالة إلى عقب الحديث لتتسق جميع الطبعات على ذلك.

أما الصحيحان فقد جعلت الإحالة على صحيح البخاري بالجزء والصفحة للطبعة الأميرية، ثم أردفته برقم الحديث من فتح الباري ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ولصحيح مسلم الجزء والصفحة للطبعة الإستانبولية، ثم برقم الحديث من طبعة محمد فؤاد عبد الباقي؛ وذلك لانتشار هذه الطبعات وتداولها بين الناس، وهذا ديدني في كتبي كلها.

أما مميزات الكتاب كتاب «**الجامع في العلل والفوائد**»، فهي على النحو التالي:

١ - جاء رسم الكتاب «**الجامع في العلل والفوائد**»؛ لأنه يجمع جميع أنواع العلل، سواء ما كان منها في السند، أو في المتن، أو فيهما كليهما من حيث التنظير الوافي مع حشد عدد كبير من الأحاديث التي تدخل ضمن تلك العلة.

أما الفوائد فتشير إلى أمرين:

أولهما: أن الكتاب أصل في الأحاديث المعلة والغريبة والمنكرة التي نشأت من أوهام الرواة، فهي (فوائد) على اصطلاح أهل العلم.

والآخر: أن الكتاب غني بالفوائد العلمية، والنكت الوفية، ودقائق

الجديد في الكتاب لم يكن لوحده، فهناك كثير من أشباه ذلك الجديد، فمن ذلك أنَّ أهل الحديث فرعوا في مضطرب الإسناد أنواعاً، وزدت عليها نوعين مستقلين، تجدهما في موضعهم.

أما المراجع والمصادر فلم أضعها في الكتاب تجنباً لتضخيم الكتاب؛ ولأنَّ الأمر يطول ولربما زادت مراجعي على الألف، لكنَّ مما ينبغي أنْ أذكر أنِّي رجعت في عدد من الكتب على عدد من الطبعات من ذلك:

١ - **سنن الدارقطني**، وقد رجعت فيها إلى مطبوعة دار الكتب العلمية، ومطبوعة مؤسسة الرسالة.

٢ - **شرح معاني الآثار**، وقد رجعت فيها إلى طبعتي دار الكتب العلمية القديمة والحديثة.

٣ - **شرح مشكل الآثار**، وقد استخدمت مطبوعة مؤسسة الرسالة، وترتيبه المسمى «**تحفة الأخيار**» طبعة دار بلنسية، وكذلك رجعت إلى الطبعة الهندية في بعض المواضع المشكلة.

٤ - **السنن الكبرى للنسائي**، وقد رجعت فيها إلى مطبوعة مؤسسة الرسالة، ومطبوعة دار الكتب العلمية.

٥ - **الأم للشافعي**، وقد رجعت فيه إلى طبعتين، طبعة دار المعرفة، وطبعة الوفاء.

٦ - **معرفة السنن والآثار للبيهقي**، واستخدمت فيه طبعة دار الكتب العلمية، وطبعة دار الوعي.

٧ - **السنن الصغير للبيهقي**، وقد رجعت فيه إلى طبعة دار الكتب العلمية، وإلى طبعة الرشد بعنوان «**المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى**» للدكتور محمد ضياء الأعظمي.

٨ - **الشريعة للآجري**، وفيه استخدمت مطبوعة دار الوطن، مع مطبوعة السنة المحمدية.

٩ - **المعجم الأوسط للطبراني**، وفيه رجعت إلى مطبوعتي دار الحديث ودار الكتب العلمية، وربما رجعت إلى طبعة دار الحرمين بتحقيق طارق عوض الله.

١٠ - **التوحيد لابن خزيمة**، وقد استخدمت فيه مطبوعة دار الكتب العلمية، ومطبوعة مكتبة الرشد.

١١ ـ **شعب الإيمان للبيهقي**، وقد رجعت فيه إلى طبعة دار الكتب العلمية وطبعة مكتبة الرشد.

١٢ ـ **تاريخ بغداد**، وفيه رجعت إلى طبعة دار الغرب، وإلى الطبعة القديمة.

١٣ ـ **الاعتبار للحازمي**، وفيه استخدمت طبعة دار ابن حزم، وطبعة دار الوعي.

١٤ ـ **شرح علل الترمذي**، وفيه رجعت إلى مطبوعة نور الدين عتر، وإلى مطبوعة مكتبة المنار بتحقيق همام عبد الرحيم، وأعرضت عن مطبوعة السيد صبحي السامرائي لأنها طافحة بالتصحيفات.

١٥ ـ **فتح المغيث للسخاوي**، وفيه رجعت إلى طبعة دار الكتب العلمية، وإلى طبعة دار المنهاج.

١٦ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، وقد استخدمت فيه طبعة دار السلام مع طبعة دار طيبة، وكان في الغالب الإحالة إلى عقب الحديث لتتسق جميع الطبعات على ذلك.

أما الصحيحان فقد جعلت الإحالة على صحيح البخاري بالجزء والصفحة للطبعة الأميرية، ثم أردفته برقم الحديث من فتح الباري ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ولصحيح مسلم الجزء والصفحة للطبعة الإستانبولية، ثم برقم الحديث من طبعة محمد فؤاد عبد الباقي؛ وذلك لانتشار هذه الطبعات وتداولها بين الناس، وهذا ديدني في كتبي كلها.

أما مميزات الكتاب كتاب «**الجامع في العلل والفوائد**»، فهي على النحو التالي:

١ ـ جاء رسم الكتاب «**الجامع في العلل والفوائد**»؛ لأنه يجمع جميع أنواع العلل، سواء ما كان منها في السند، أو في المتن، أو فيهما كليهما من حيث التنظير الوافي مع حشد عدد كبير من الأحاديث التي تدخل ضمن تلك العلة.

أما الفوائد فتشير إلى أمرين:

أولهما: أن الكتاب أصل في الأحاديث المعلة والغريبة والمنكرة التي نشأت من أوهام الرواة، فهي (فوائد) على اصطلاح أهل العلم.

والآخر: أن الكتاب غني بالفوائد العلمية، والنكت الوفية، ودقائق

الجرح والتعديل ومناهج المحدثين، وكذلك الفوائد المتعلقة بالكتب وخصائصها ومناهج مؤلفيها.

فضلاً عن ذلك فإن كلمة (الجامع) يستوحى منها من يقوم بجمع أشياء متفرقة سواء أكانت هذه الأشياء متباعدة أم متقاربة.

٢ ـ اشتمل الكتاب على طريقتي المحدّثين في التصنيف في علل الحديث: التنظير، والتطبيق، وهو شبيه بعمل الإمام مسلم في كتابه «التمييز».

٣ ـ الكتاب تبسيط لعلم العلل وتذليل له بالأمثلة المتنوعة، وشرح لإعلالات المحدّثين لتلك الأحاديث شرحاً وافياً بطريقة واضحة.

٤ ـ حريٌّ بهذا الكتاب أن يكون موسوعة في علم علل الحديث؛ فالذي لم يتكلم فيه أشار إليه، وما لم يتناوله بالتفصيل أجمله، وهلم جرا.

٥ ـ إنه كتاب تعريفات؛ فقد جمع كثيراً من التعريفات والحدود من حيث اللغة والاصطلاح، مهتماً ببيان مدى ارتباط المعنى الاصطلاحي للفظ بالمعنى اللغوي له.

٦ ـ هو كتاب تأريخ؛ إذ تناول نشوء علم العلل منذ عصر الصحابة ﷺ، وجَمَعَ المصطلحات المستعملة للتعبير عن العلة، واضعاً لها في ميزان أهل اللغة والحديث.

٧ ـ صار هذا الكتاب ثبتاً لأئمة هذا الفن ومؤسسيه منذ نشأته وإلى يوم الناس هذا.

٨ ـ كان (كشفاً) لأسماء الكتب الموضوعة في هذا العلم القديمة والحديثة.

٩ ـ جمع الكتاب بين التأليف والتحقيق، فعلى الرغم من أن الكتاب هو مؤلف عصري، إلا أنَّه حقق كثيراً من المسائل، ولا سيما في باب التصحيف والتحريف، ولو لم يكن له إلا التنبيه لكفاه.

١٠ ـ الحرص على حشد أقوال الأئمة النقاد، وفي طليعتهم المتقدمين في إعلالهم للأحاديث أو تصحيحها.

١١ ـ جمع ما يخص علل الحديث من كتب العلم المتنوعة كالأصول والتفسير والفقه وغيرها، وعدم الاقتصار على كتب الحديث فقط؛ ليتجلى علم العلل بوضوح ولتتم مقاصده، وليكون العمل استقرائياً.

١٢ ـ البحث في إعلال الحديث إعلالاً شمولياً يشمل كل ما يخص الإعلال، سواء كان الإعلال واقعياً أو غير واقعي، فإن كان غير واقعي تتم الإجابة عنه كما هو الحال في كثير من الأحاديث التي أعلها الفقهاء، فمع أن الكتاب مؤلف على طريقة أهل الحديث فإنّه يشمل إعلالات غيرهم.

١٣ ـ شرح قواعد العلل التي قعّدها المتقدمون، وسار عليها من بعدهم ممن حذا حذوهم، وكذلك فيما يتعلق بالسلاسل الإسنادية، والتوثيق الضمني.

١٤ ـ التأكيد على سبب العلة، وكشف سبب خطأ الراوي ووهمه في ذلك الحديث؛ ليكون العمل ميزاناً فيه تنقد الأخبار.

١٥ ـ استخلاص كثير من أسباب العلل التي لم يتطرق إليها غالب من كتب في هذا الفن، لا سيما أن بحثنا شامل للتنظير والتطبيق، مع محاولة الاستيعاب لكثير من الدقائق.

١٦ ـ تذليل المصطلحات الصعبة العامة والخاصة التي استخدمها الأئمة النقاد وبيان مرادهم بها، إذ إن المتقدمين ممن تكلم في العلل لهم مصطلحات ومناهج قد يعسر فهمها على كل أحد، ولا يفهمها إلا الحذاق ممن مارس هذا الفن، وكانت له بضاعة في هذه الصناعة، ولعل من أوجب الواجبات على المشتغلين بهذا الفن الشريف تبسيط هذا الفن على الناس.

١٧ ـ الحكم على المئات من الأحاديث التي توسّع كلام النقد والإعلال فيها، مع حشد أقوال المصححين والمعللين بالنقول والأدلة؛ ليتضح للقارىء الحكم الصحيح، وليكون الكتاب خير دليل للباحث عن أحسن طرائق الحكم.

١٨ ـ كانت خلاصة الحكم على المتن بعد استنفاد الوسع في الكلام على الأسانيد.

١٩ ـ تناولتُ بعض الأحاديث التي أُعلت لسبب معين، أو اتسع

الخلاف فيها مع رجحان صحتها، فقد بحثتُ عدداً من الأحاديث لبيان صحتها والدفاع عنها كما هو ديدن الذين صنفوا في العلل.

٢٠ ـ توسعت في التمثيل لكل نوع وفرع وصورة، وكان التمثيل لأنواع العلة الخفية كثيراً، أما غيرها من العلل القادحة الظاهرة فيختلف الحال حسب أهمية ذلك النوع من أنواع علل الحديث.

٢١ ـ البحث في تخريج الحديث وجمع الطرق على طريقة الاستيعاب، ومتابعة موارد المخرِّجين ومن استقى منهم؛ لمعرفة الصواب وتمييز الخطأ.

٢٢ ـ العناية بنقل النصوص عن الأئمة العلماء خاصة، مثل نقل أقوال الترمذي النقدية عقب الأحاديث، والموازنة بين طبعات الجامع الكبير له وتحفة الأشراف، ومَن نقل أقوال الترمذي.

٢٣ ـ بذل الجهد والوسع في تخريج المعلقات التي يذكرها الترمذي والدارقطني والبيهقي وغيرهم عند ذكر المتابعات والمخالفات مع الإشارة إلى عدم العثور على ما لم يُعثر عليه.

٢٤ ـ أُلف الكتاب وفق أحدث الطرق، وتم اختيار الطريق الأحسن والأسلم في التخريج والترتيب والعزو؛ وكان المنهج رائد العمل من أوله إلى آخره.

٢٥ ـ إثبات رواية معينة ثم إثبات اختلاف الروايات، وبيان سبب الترجيح وذكر سبب الاختلاف ما وجدنا لذلك سبيلاً.

٢٦ ـ الحكم على الرواة بالنظر والمقارنة بين أقوال أئمة الجرح والتعديل، وليس لنا في ذلك تقليد محض، بل نجتهد فيمن اختلف فيهم في الأعم الأغلب.

٢٧ ـ حوى الكتاب كثيراً من الدراسات الجادة في الرجال، وتم تعقب كثير من اجتهادات المحدّثين في الرواة، وقد ضم أكثر من (١٩٣) ترجمة للرواة ناقشتُ في بعضها أسباب الجرح والتعديل مبيناً الصواب وفق القواعد العلمية الرصينة.

٢٨ ـ التنبيه على أخطاء الرواة، وتم عمل إحصائية دقيقة لكل راو أخطأ في هذا الكتاب، وقد بلغ عدد الرواة الذين أخطؤوا (٣٦١).

٢٩ ـ حفل الكتاب بإحصاء مرويات بعض الرواة في بعض الكتب، وهذا قلما تجده في غيره.

٣٠ ـ إبراز خصوصيات بعض الرواة في بعض الشيوخ، فبعضهم ثقات في أنفسهم، ضعفاء في بعض الشيوخ.

٣١ ـ دراسة كثير من الرواة المختلف فيهم مع سبر مروياتهم من أجل الخلوص إلى حكم صحيح شامل، وكذلك صنعت مع الرواة الذين لم يترجم لهم في كتب التراجم.

٣٢ ـ جاءت بعض التراجم مطولة للضرورة؛ ليعرف من خلالها خلاصة الحكم على الرواة.

٣٣ ـ العناية بنقل التوثيق والتضعيف من الأسانيد وكتب العلل، من أجل لملمة أقوال ترصد لتوضع في أماكنها في كتب الرجال.

٣٤ ـ شرح كثير من قواعد الجرح والتعديل، وإيضاح المعاني المختلفة للفظة الواحدة واختلاف النقاد في معانيها، وكنت أحاول جاهداً الوقوف على أقدم شرح للقاعدة أو اللفظة، فإن لم أجد للمتقدمين في شرحها شيئاً اعتمدت على ما دوّنه المحققون من المتأخرين والمعاصرين.

٣٥ ـ بيان مصطلحات العلماء في مؤلفاتهم عند النقل عنهم، لتكتمل الفائدة؛ على أن ما يذكر من تلك الفوائد لا يذكر على سبيل الإسهاب، بل يؤتى بها بألخص عبارة وأوجز إشارة.

٣٦ ـ إحالات الكتب غالباً على الطبعات المعتمدة، وقد أرجع إلى طبعات متعددة لعدد من الكتب خاصة عند الاختلاف.

٣٧ ـ بيان أخطاء الكتب، وتصويب الكلام المخطوء عند نقله، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف والإشارة إلى الزيادة والنقص عند النقل.

٣٨ ـ إن كان للكتاب طبعتان أو أكثر ووُجد خطأ في إحدى الطبعات

فإنه يُرصد، وتدقق بقية الطبعات؛ ليعلم تقليد المتأخر للمتقدم.

٣٩ ـ التعريف بكثير من الكتب والأجزاء الحديثية مع بيان خصائصها بعبارات موجزة شاملة لفوائد نادرة.

٤٠ ـ الاهتمام بذكر أوهام محققي الكتب في نقد الأحاديث أو تعيين الرواة إذا كان في ذلك فائدة أو دفع مفسدة، مع ترك كثير من ذلك حين لا يكون في بيانه كبير فائدة.

٤١ ـ رصد المخالفين في انتقاص مخالفيهم، وإيضاح ذلك حتى لا يقع النقد في غير موضعه.

٤٢ ـ تضمن الكتاب الكلام على بعض المصادر وتحقيق صحة نسبتها إلى مؤلفيها.

٤٣ ـ ومع تخصص الكتاب الدقيق في الحديث والعلل والأسانيد والجرح والتعديل لم يخل من كثير من الفوائد الفقهية والعقدية والشوارد اللغوية وغيرها.

٤٤ ـ شمل الكتاب مقدمات نافعة، وقواعد ماتعة، وفهارس متنوعة، تيسر صعوبة الكتاب، وتذلل طرائق البحث فيه، وتضمن للباحثين إحصائيات مهمة.

٤٥ ـ من يطالع الكتاب يجد أبحاثاً حديثية مهمة ودراسات استقرائية قلَّ نظيرها، ومن يعاود النظر في الكتاب سيجد الفرق بين مناهج المتقدمين والمتأخرين جلياً، ويطلع على أسباب ترجيح المتقدمين.

٤٦ ـ يُعد أول كتاب رتّب الأحاديث المعلولة على أجناس العلل.

٤٧ ـ في هذا الكتاب يكون إعلال الحديث بالعلة الرئيسة، ويشار إلى إعلالات الآخرين، مع بيان القادح وغير القادح من تلك الإعلالات.

وفي ختام مقدمتي المتواضعة أكرر شكري لله رب العالمين أنْ أمدني بالصحة والتمكين حتى تم هذا العمل، وأتقدم بالشكر لكل من مد إليَّ يد العون في هذا العمل، وأخص منهم أبي الحاج ياسين الفحل ـ رحمه الله

تعالى ـ الذي طالما سألني عن الكتاب، وكان دعاؤه لي متواصلاً، لكنه استقبل أجل الله قبل أكثر من عام، فرحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته، وأمي الحنونة الحاجة هدية دحام المرأة المؤمنة القانتة الصابرة التي كانت وما زالت قدوة لي في الصبر والديانة، وأهل بيتي زوجي أم الحارث والحارث ومعاذ وطه وطارق الذين طالما قصرت في حقهم من أجل هذا العمل فأسأل الله أن يستعملني وإياهم في طاعته.

ولا أنسى إخواني جميعاً، وأخص منهم أخي الحاج سالم سلّمه الله الذي أمدني بعطاء متواصل، فأسأل الله أن يفتح له من خيري الدنيا والآخرة.

ولا أنسى إخواني في دار الحديث العراقية ـ حرسها الله ـ الذين عانوا معي تصحيح تجارب الطباعة المضنية، وتدقيق جميع الإحالات، وهم المشايخ: يحيى علي المرعي، وسعد شاكر عبد، وحسن عبد الوهاب سحاب، وصفاء حسين خلف، وأحمد مؤيد العاني، وولدي النجيب حارث، أسأل الله أن يبارك في أوقاتهم وأعمارهم، وأن ينفع بهم البلاد والعباد.

وبعد: فهذا كتابي «**الجامع في العلل والفوائد**» قد خدمته الخدمة الَّتِي توازي تعلقي بكتاب الله وسنة الحبيب المصطفى عَلَيْهِ أفضل الصَّلاة والسلام. أقدمه لمحبي كِتَاب الله وعشاق السُّنَّة النبوية، وأسأل الله أَنْ يَكُوْن شافعاً لي يوم لا ينفع مال ولا بنون، وآخر دعوانا أَنِ الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام عَلَى سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه والتابعين لَهُمْ بإحسان إِلَى يوم الدين.

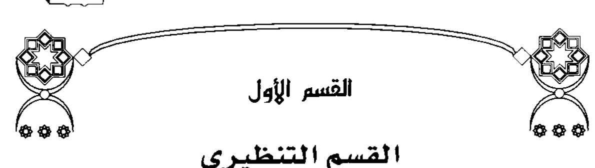
وكتب

د. ماهر ياسين الفحل

أستاذ الحديث والفقه المقارن/ كلية العلوم الإسلامية ـ جامعة الأنبار

شيخ دار الحديث في العراق

١٥/ ٤/ ١٤٣٠ من هجرة حبيب الله ﷺ


القسم الأول

القسم التنظيري

تعريف العلة لغة:

عَلَّ ـ بلام مشددة مفتوحة ـ: فعل متعدٍ ولازمٌ، نقول فيهما: عَلَّ يَعُلّ ـ بضم العين وكسرها ـ ومصدرهما: عَلّاً وعَلَلاً.

وأَعلَّهُ اللهُ؛ أي: أصابه بعلة.

والعلة: المرض، عَلَّ واعتلّ، أي: مرض، وصاحبها مُعتَلّ، فهو عليل، وهي حدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأنَّ تلك العلة صارت شُغلاً ثانياً، منعه عن شغله الأول.

وعَلَّلَهُ بالشيء تعليلاً؛ أي: لهّاه به، كما يُعلَّل الصبيُّ بشيء من الطعام عن اللبن، والتعليل: سقيٌ بعد سقي، وجنيُ الثمرة مرة بعد أخرى، والتعليل: تبيين عِلة الشيء، وأيضاً ما يستدل به من العلة على المعلول، وعَلَّلَ الشيءَ: بَيّن علتَهُ وأثبتَهُ بالدليل، فهو مُعلَّل[(١)].

قال الخطَّابي: «والعُلالة مأخوذة من العَلّ، وهو الشرب الثاني بعد الأول، ومنه سُميت المرأة عَلّة؛ وذلك أنها تَعُلّ بعد صاحبتها، أي: ينتقل الزوج إليها بعد الأخرى»[(٢)].

وذكر ابن فارس في علّ: ثلاثة أصول صحيحة:

«أحدها: تكرار أو تكرير، والثاني: عائق يعوق، والثالث: ضعف في الشيء.

---

(١) انظر: «العين»، و«المعجم الوسيط» مادة (عل)، و«الصحاح»، و«اللسان» مادة (علل).

(٢) «غريب الحديث» للخطَّابي ١/ ٧٥.

فالأول: العلل، وهو الشربة الثانية، ويقال: علل بعد نهل، ويقال: أعل القوم، إذا شربت إبلهم عللاً.

قال ابن الأعرابي في المثل: ما زيارتك إيانا إلا سوم عالة؛ أي: مثل الإبل التي تعل. إنَّما قيل هذا؛ لأنها إذا كرر عليها الشرب، كان أقل لشربها الثاني.

والثاني: العائق يعوق، قال الخليل: العلة: حدث يشغل صاحبه عن وجهه، ويقال: اعتله كذا، أي: اعتاقه، قال: فاعتله الدهر وللدهر علل.

والثالث: العلة المرض، وصاحبها معتل، قال ابن الأعرابي: عل المريض يعل، فهو عليل»[1].

وزاد صاحب كتاب: «العلة وأجناسها عند المحدّثين» معنى رابعاً، هو التشاغل بالشيء والتلهي به، ويمكن أنْ يضم تحت الأصل الثاني.

والمُعَل: اسم مفعول من أعله: أنزل به علة فهو مُعَلٌّ، يقولون: لا أَعَلَّكَ اللهُ، أي: لا أصابك بعلة، والحديث الذي اكْتُشِفَتْ فيه علةٌ قادحة هو مُعَلٌّ؛ لأنَّه ظهر أنَّه مصاب بتلك العلة[2].

وبهذا يتضح أنَّ أقرب المعاني اللغوية لمعنى العلة في اصطلاح المحدّثين هو المرض؛ وذلك لأنَّ الحديث الذي ظاهره الصحة، إذا اكتشف الناقد فيه علة قادحة، فإنَّ ذلك يمنع من الحكم بصحته.

تعريف العلة اصطلاحاً:

عرفها الحافظ ابن الصلاح بقوله: «هي عبارة عن أسباب خفية، غامضة، قادحة، فيه»[3].

وعرفها النووي بقوله: «عبارة عن سبب غامض، قادح، مع أنَّ الظاهر السلامة منه»[4].

---

(١) «معجم مقاييس اللغة» مادة (عل). (٢) «لسان العرب» مادة (علل).
(٣) «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٨٧ بتحقيقي.
(٤) «التقريب» المطبوع مع «التدريب» ١/ ٢٥٢.

فللعلة ركنان:

١ ـ سبب خفي غامض.

٢ ـ قادح في السند أو المتن أو كليهما.

ولا يكون الحديث مُعَلّاً إذا فقد أحد شرطيه.

الاصطلاح الذي يطلق على الحديث المصاب بعلة:

خاض[1] العلماء ـ قدامى ومُحْدَثينَ ـ في الاستعمال الصحيح لاسم المفعول للحديث الذي أصابته علة، والحقيقة أنَّ اسم المفعول يكون اشتقاقه من الأفعال الثلاثية وغيرها.

فمن الفعل الثلاثي يكون على زنة (مفعول) ويشتق من الفعل المبني للمجهول أو لما لم يُسمَّ فاعله، نحو: حُمِدَ فهو محمود، وعُلَّ فهو معلول.

أما من الفعل غير الثلاثي وهو الرباعي والخماسي وغيرهما، فيكون على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، نحو: أَعَلَّ فعل رباعي، وزن مضارعه يَعِلُّ، واسم المفعول منه مُعَلّ، والفعل عَلّل رباعي أيضاً، وزن مضارعه يعلل، واسم المفعول منه مُعَلَّل، والفعل اعتلّ خماسي، وزن مضارعه يَعْتَلّ، واسم المفعول منه مُعْتَلّ.

وتتفاوت نسبة استعمال العلماء لهذه التسميات، فـ(المعلول) ـ تسميةً للحديث الذي أصابته علة ـ استعمله المحدّثون واللغويون، فمن المحدّثين: البخاري، والترمذي، وابن عدي، والدارقطني، والحاكم، وغيرهم، ومن اللغويين: الزجّاج، وابن القوطية، وقطرب، والجوهري، والمطرزي، وابن هشام، وغيرهم.. ومن منكري هذه الصيغة ابن الصلاح فقد أنكرها بقوله:

---

(١) أي: مشى وهذا من تشبيه المعقول بالمحسوس للإشارة إلى أنَّ المتكلم في ذلك كالخائض في الماء الماشي في غير مظنة المشي، وهذا إيذان وتنبيه على أنَّ الناس مضطربون في هذا التعريف، وانظر التعليق على «النكت الوفية» ١/ ٩٢.

«مرذول عند أهل العربية واللغة»[١]، وقال النووي: «هو لحن»[٢]، وقال العراقي في «ألفيته»:

«وسم ما بعلة مشمول معللاً ولا تقل معلول»[٣]

وأنكره الفيروزآبادي بقوله: «ولا تقل: معلول»[٤].

وتابع السيوطيُّ النوويَّ في تلحينه له[٥]. . .، وحكاية بعض أهل اللغة له، غير مخرج له عن كونه ضعيفاً، ولا سيما قد أنكره غير واحد من اللغويين كابن سيده، والحريري، وغيرهما.

ثم اعترض العراقي على التسمية بـ«معلل» فقال: «والأحسن أنْ يقال فيه: «معل» بلام واحدة لا معلل؛ فإنَّ الذي بلامين يستعمله أهل اللغة بمعنى: ألهاه بالشيء وشغله به، من تعليل الصبي بالطعام، وأما بلام واحدة، فهو الأكثر في كلام أهل اللغة، وفي عبارة أهل الحديث أيضاً»[٦].

وهاتان الصيغتان: (معلول) و(معلل) هما اللتان كثر الاعتراض عليهما، أما باقي الصيغ فصحيحة أفصحها (مُعَلّ).

المعنى العام والمعنى الخاص والفرق بينهما:

للعلة معنيان:

الأول: معنى خاص: وهو الذي أشار إليه ابن الصلاح بقوله: «هو الحديث الذي اطُّلِعَ فيه على علة تقدح في صحته مع أنَّ ظاهره السلامة

---

(١) «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٨٦ بتحقيقي.

(٢) «التقريب» المطبوع مع «تدريب الراوي» ١/ ٢٥١.

(٣) «شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٢٧٢ بتحقيقي.

(٤) «القاموس المحيط» مادة (علل).

(٥) انظر: «تدريب الراوي» ١/ ٢٥١.

(٦) «التقييد والإيضاح»: ١١٧، وعبارته في «شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٢٧٣ بتحقيقي: «والأجود في تسميته: المعل» وقد عقب البقاعي على ذلك، فقال في «النكت الوفية» ١/ ٤٩٩ بتحقيقي: «يفهم أنَّ في استعمال معلل جودةً ما، وليس كذلك؛ فإنَّه لا يجوز أصلاً، فيحمل على أنَّ مراد الشيخ أنَّه أجود من المعلول».

منها»[١]، والحاكم بقوله: «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل...»[٢].

«ولعل تخصيص المتأخرين هذا النوع باسم العلل؛ لأنَّ أكثر أحاديث كتب العلل من هذا النوع، كما هو ظاهر وصرّح به السخاوي؛ أو لأنَّه أدقها وأغمضها.. ولعل ما ذهب إليه المتأخرون نوع من الحصر والتقييد، لا تغيير في المنهج بالمعنى العام...»[٣].

وبهذا يتضح لنا أنَّ العلة شيء خارج عن الجروح الموجهة إلى رجال الإسناد؛ وذلك لأنَّ ميدان الإعلال إنَّما هو الأحاديث التي ظاهرها الصحة، يقول ابن الصلاح: «ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر»[٤].

وكل من جاء بعد ابن الصلاح وعرّف المعل اشترط فيه خفاء العلة وكونها قادحة: كالطيبي[٥]، والعراقي[٦]، والسيوطي[٧]، وأبي الفيض محمد بن محمد بن علي بن فارس[٨]، وغيرهم.

لكننا مع ذلك نجد بعض العلماء يطلق العلة ويريد بها ما هو أعم من ذلك؛ حيث يدخل فيها العلة الظاهرة وغير الظاهرة: «وهذا الاستعمال إنما هو من باب التوسع فقط، واستعمال اللفظ بمعناه العام، وإلا فما حاز علم العلل هذه الشهرة، وحظي بالتقديم والتبجيل دون سائر علوم الحديث، إلا بخفاء العلل التي يبحث فيها ودقتها»[٩] وهو الثاني من معنيي العلة؛ أي: المعنى

---

(١) «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٨٧ بتحقيقي.
(٢) «معرفة علوم الحديث»: ١١٢ ط. العلمية، وعقب (٢٧٠) ط. ابن حزم.
(٣) «قواعد العلل وقرائن الترجيح»: ١١.
(٤) «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٨٧ بتحقيقي.
(٥) «الخلاصة»: ٧٠.
(٦) «شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٢٧٤ بتحقيقي.
(٧) «التدريب» ١/ ٢٥٢.
(٨) «جواهر الأصول»: ٤٨
(٩) «العلة وأجناسها»: ٢١.

العام. فهذا الحافظ ابن الصلاح يقول: «ثم اعلم أنَّه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل؛ ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمى الترمذي النسخ علة[١] من علل الحديث، ثم إنَّ بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط»[٢].

وعقب الحافظ ابن حجر فقال: «مراده بذلك أنَّ ما حققه من تعريف المعلول، قد يقع في كلامهم ما يخالفه، وطريق التوفيق بين ما حققه المصنف وبين ما يقع في كلامهم أنَّ اسم العلة إذا أُطلق على حديث، لا يلزم منه أنْ يُسمى الحديث معلولاً اصطلاحاً. إذ المعلول ما علته قادحةٌ خفية، والعلة أعم من أنْ تكون قادحة أو غير قادحة، خفية أو واضحة»[٣].

وقد ذكر الصنعاني ما يدل على أنَّ تقييد العلة بكونها خفية قادحة هو عنده قيد أغلبي، حيث قال: «وكأنَّ هذا التعريف أغلبي للعلة، وإلا فإنَّه سيأتي أنهم يعللون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة»[٤].

والفرق بين المعنيين أنَّ المعنى العام هو علم الأولين، أما المعنى الخاص فهو علم المتأخرين، فالأخير هو الذي صنّف فيه المتأخرون، وشددوا على صعوبته وأهميته ودقته، وقلة من برز فيه على عكس المعنى العام.

---

(١) وكذلك ابن أبي حاتم كما يُعلم ذلك من صنيعه في علله. انظر حديث (١١٤) و(٢٤٦) ولم يرتض العراقي هذا الإطلاق؛ وذلك أنَّ الترمذي إنْ أراد أنَّ النسخ علة في العمل، فهو كلام صحيح مقبول، أما إنْ أراد أنَّه علة تقدح في صحة الحديث أو في صحة نقله، فذلك غير مقبول؛ لأنَّ في كتب الصحيح أحاديث كثيرة صحيحة منسوخة. انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٢٨٩ بتحقيقي.

(٢) «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٩٠ ـ ١٩١ بتحقيقي.

(٣) «نكت ابن حجر» ٢/ ٧٧١ و: ٥٣٧ بتحقيقي.

(٤) «توضيح الأفكار» ٢/ ٢٧.

والحديث في المعنى العام لا يشترط فيه السلامة، بخلاف الحديث في المعنى الخاص، فيشترط فيه السلامة، ويطّلع بعد التفتيش على قادح، قال ابن حجر: «وفي هذا رد على من زعم، أنَّ المعلول يشمل كلَّ مردود»(١).

وأن يكون هذا القادح خفياً في المعنى الخاص، يقول ابن حجر: «المعلول ما علته قادحة خفية»(٢)، على خلاف المعنى العام فلا يشترط أنْ تكون العلة ظاهرة القدح أو خفيَّتهُ، قال ابن الصلاح: «إنَّ بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح»(٣).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ المعنى الاصطلاحي الخاص للعلة، إنما يشمل العلة القادحة الخفية التي يكون الظاهر السلامة منها. وهذه تختص برواية الثقات. أما العلة بالمعنى الأعم فإنها تتعلق بالرواية عموماً، سواء أكان الراوي ثقة أم ضعيفاً، وسواء كذلك أكان الوهم بالإسناد أم بالمتن، ومن الملاحظ: أنَّ الخطأ في رواية الثقة أشد غموضاً من الخطأ في رواية الضعيف؛ لأنَّ الأصل في رواية الثقة الصواب ـ والخطأ طارئ ـ فالقلب من حيث الأساس مطمئن إلى رواية الثقة، وليست كذلك رواية الضعيف، فالقلب غير مطمئن أساساً إليها، فالأصل الحكم عليها بالخطأ ـ والصواب طارئ ـ ومع ذلك فإنَّ معرفة الخطأ في رواية الضعيف ليس بالأمر السهل؛ ذلك أنَّ الحكم عليه بالضعف أساساً يحتاج إلى متابعة روايته ومقارنتها برواية الثقات، فإن كثرت مخالفته لهم، حُكم بضعفه. وأيضاً فإنَّ الضعف درجات؛ وإذا لم يكن شديداً في الراوي، فبالإمكان الاستفادة من بعض أحاديثه؛ لأنَّ خطأ الضعيف غير مقطوع به؛ لذلك فإنَّ من أحاديثه ما يصح وما يضعف، ويُعرف الخطأ والصواب بالبحث والموازنة.

ومن ينظر في كتب الشروح والتخريج والعلل يجد إطلاق لفظ العلة

---

(١) «نكت ابن حجر» ٢/ ٧١٠ و: ٤٨٥ بتحقيقي.
(٢) «نكت ابن حجر» ٢/ ٧٧١ و:٥٣٧ بتحقيقي.
(٣) «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٩١ بتحقيقي.

والمعلول والمُعَلّ على كثير من الأحاديث التي فيها جرح ظاهر، وقد قمت باستقراء كتاب علل ابن أبي حاتم ـ وهو كتاب عظيم النفع غير أنَّ مصنفه ذكر فيه العلل الخفية والجلية، فهو غير خاص بالعلل الخفية كما يظن[1] ـ، وأشرت إلى الأحاديث التي أُعلت بالجرح الظاهر، فوجدتها كثيرة العدد، يزيد مجموعها على مئتين وسبعة وأربعين حديثاً، فقد أعل بالانقطاع سبعة وعشرين حديثاً، منها الأحاديث: (٢٤) و(٧٤) و(١٠٨) و(١٣٢) و(١٦٤) و(٢١٤) و(٥٩٤) و(٦٢٢) و(٧٥٣) و(٩٠٥) و(١٢٥٩) و(١٣٧١).

وأَعَلَّ بضعف الراوي مائة وثلاثة وأربعين حديثاً منها: (٥٠) و(٥٣) و(١٠٠) و(١٥١) و(١٧٦) و(٢٠٨) و(٢٥٠) و(٣٠٩) و(٤٢١) و(٥٦٥) و(٦٠٩) و(٦٤١) و(٧٢٧) و(٨٥٤) و(٩٨٨) و(١٠٥٣) و(١١٥٦) و(١٢٤١) و(١٤٧٣).

وأعل بالجهالة ثمانية وستين حديثاً منها: (٨٩) و(١٨٠) و(٣٤٥) و(٤٤١) و(٧٠١) و(١٠٧٠) و(١١٥٢) و(١٣١١) و(١٤٨٤) و(١٥٧٩) و(١٦٨٩) و(١٧٦٠) و(١٨٢٩) و(١٩٦٦) و(٢١٥١).

وأعل بالاختلاط حديثين هما: (٢٧٩) و(٢٢٢٠).

وأعل بالتدليس أربعة أحاديث هي: (٢١١٩) و(٢٢٥٥) و(٢٢٧٥) و(٢٥٧٩).

وكذلك نجد في كلام كثير من جهابذة العلم إطلاق العلة على الجرح الظاهر كما في «نصب الراية» للزيلعي ٣/ ٨٥ و٣/ ٢٣٩ و٣/ ٢٨٧ و٣/ ٣٥٨ و٣/ ٣٧٠ و٣/ ٤٣١ و٤/ ٤٧.

وفي كلام ابن القيم كما في «زاد المعاد» ١/ ١٧٧ و٢٤٤.

وكذلك وقع في كلام الحافظ ابن حجر إعلال بعض الأحاديث بالعلة

---

(١) ومثله كتاب «علل الدارقطني» ذكر فيه جميع أنواع العلل الخفية والجلية، و«مسند البزار» مهم في العلل القادحة الجلية؛ لأنَّه يريد بالعلة معناها العام، ومفهوم العلة في أكثر هذه الكتب يشمل المعنى العام للعلة.

الظاهرة كالإعلال بالانقطاع الظاهر، وبالإرسال الظاهر، وبالجهالة، وبضعف الرواة.. كما في «التلخيص الحبير» ١/ ١١٧ (١) و١/ ١٢٩ (٣) و١/ ١٥٩ (١٠) و١/ ١٦٤ (١٣) و١/ ١٧٣ (٢٢)، و«فتح الباري» ١/ ٨٣ و٢/ ٤٤٦، وانظر: «سبل السلام» ١/ ٦٩ و٧٢ و٧٥.

وقد أشرت ـ فيما سبق ـ إلى أنَّ الصنعاني قد عد تقييد العلة في التعريف بكونها خفية قادحة قيداً أغلبياً.. وقد قال الحافظ ابن حجر: «.. لأنَّ الضعف في الراوي علة في الخبر، والانقطاع في الإسناد علة في الخبر، وعنعنة المدلس علة في الخبر، وجهالة حال الراوي علة في الخبر»[1]. وفي حوار مع أستاذي العلّامة الدكتور هاشم جميل قد تنبهت على أمر آخر، وهو: أنَّ المحدّثين إذا تكلموا على العلة بوصفها أنَّ خلو الحديث منها يعد قيداً لا بد منه لتعريف الحديث الصحيح، فإنهم في هذه الحالة يطلقون العلة ويريدون بها المعنى الاصطلاحي الخاص، وهو السبب الخفي القادح، وإذا تكلموا في نقد الحديث بشكل عام، فإنَّهم في هذه الحالة يطلقون العلة ويريدون بها المعنى العام؛ أي: السبب الذي يعل الحديث به، سواء أكان خفياً أم ظاهراً، قادحاً أم غير قادح.

وهذا توجد له نظائر عند المحدّثين، منها: المنقطع[2]، فهو بالمعنى الخاص: ما حصل في إسناده انقطاع في موضع أو أكثر من موضع لا على التوالي.

هذا المصطلح نفسه يستعمله المحدّثون أيضاً استعمالاً عاماً فيريدون: كل ما حصل فيه انقطاع، في أي موضع في السند، فيشمل:

المعلّق[3]: وهو الذي حصل فيه انقطاع في أول السند.

والمرسل[4]: وهو الذي حصل فيه انقطاع في آخر السند.

---

(١) «نكت ابن حجر» ١/ ٤٠٧ و: ٢٠٣ بتحقيقي.
(٢) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٣٢ وما بعدها بتحقيقي.
(٣) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: ٩٢ بتحقيقي.
(٤) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٢٦ بتحقيقي.

والمعضل[١]: وهو الذي حصل فيه انقطاع في أثناء السند، باثنين فأكثر على التوالي.

ويشمل أيضاً المنقطع بالمعنى الخاص الذي ذكرناه[٢].

وهكذا نرى أنَّ مصطلح المنقطع يستعمله المحدّثون استعمالاً خاصاً في المنقطع الاصطلاحي، ويستعملونه استعمالاً عاماً في كل ما حصل فيه انقطاع فيشمل المنقطع الاصطلاحي، والمعلق، والمرسل، والمعضل. وعلى هذا المنوال جرى استعمالهم لمصطلح العلة؛ فهم يستعملونه بالمعنى الاصطلاحي الخاص، وهو: السبب الخفي القادح، ويستعملونه استعمالاً عاماً، ويريدون به: كل ما يعل الحديث به، فيشمل العلة بالمعنى الاصطلاحي، والعلة الظاهرة، والعلة غير القادحة.

تعريف علم العلل:

هو عِلم برأسه، وهو أَجَلُّ أنواع علم الحديث وأدَقُّها، وأما أصحابه فهم جهابذة الفن في الحفظ والإتقان، وأما أدواته فهي قواعد تُكشف بها الأسباب الخفية القادحة. وهو صاحب القول الفصل في قبول الحديث ورفضه، حتى إنَّه لا يسلم كبار الحفاظ من نقده، ولا يتكلم فيه إلا المتقنون لسائر علوم الحديث، وأساسه التمرس والتجربة العملية الطويلة.

أهمية علم العلل:

إذا كان كل علم يشرف بمدى نفعه، فإنَّ علم علل الحديث يعد من أشرف العلوم؛ لأنَّه من أكثرها نفعاً، فهو نوع من أَجَلِّ أنواع علم الحديث، وفن من أهم فنونه، قال الخطيب: «معرفة العلل أَجَلُّ أنواع علم الحديث»[٣]،

---

(١) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٣٥ بتحقيقي..

(٢) انظر: «التدريب» ١/٢٠٧ وما بعدها، و«شرح البيقونية في مصطلح الحديث»: ٩٨. وكذلك المرسل يستعملونه استعمالاً عاماً في كل انقطاع في السند، ويستعملونه استعمالاً خاصاً ويريدون به ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ.

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» قبيل (١٩٠٨).

ورحم الله الإمام النووي حيث قال: «ومن أهم أنواع العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبويات، أعني: معرفة متونها: صحيحِها وحَسَنِها وضعيفها، متّصِلِها ومرسَلِها ومنقطِعِها ومُعْضَلِها، ومقلوبِها، ومشهورِها وغريبِها وعزيزِها، ومتواتِرِها وآحادِها وأفرادِها، معروفِها وشاذِّها ومنكَرِها، ومعلَّلِها وموضوعِها ومدْرَجِها وناسِخِها ومنسوخِها...»[١].

فعلماء الحديث قد اهتموا بالحديث النبوي الشريف عموماً؛ لأنَّه المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم، وقد اهتموا ببيان علل الأحاديث النبوية من حيث الخصوص؛ لأنَّ بمعرفة العلل يعرف كلام النبيِّ ﷺ من غيره، وصحيح الحديث من ضعيفه، وصوابه من خطئه، قيل لعبد الله بن المبارك[٢]: هذه الأحاديث المصنوعة؟! قال: «تعيش لها الجهابذة»[٣].

وقد ذكر الحاكم: «أنَّ معرفة علل الحديث من أجَلِّ هذه العلوم»[٤] وقال: «معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل»[٥].

وعلم العلل ممتد من مرحلة النقد الحديثي الذي ابتدأت بواكيره على أيدي كبار الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، حيث كان أبو بكر الصديق وعمر الفاروق رضي الله عنهما يحتاطان[٦] في قبول الأخبار، ويطلبان الشهادة على

---

(١) مقدمة شرحه لصحيح مسلم ١/٦.

(٢) هو عبد الله بن المبارك المروزي، ثقة ثبت، فقيه عالم، جواد مجاهد جمعت فيه صفات الخير. «التقريب» (٣٥٧٠).

(٣) أخرجه: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ١/٣١١ (المقدمة)، وابن عدي في «الكامل» ١/١٩٢، وذكره ابن الجوزي في مقدمة «الموضوعات» ١/٤٦ ط. الفكر وعقب (٢٢) ط. أضواء السلف.

(٤) «معرفة علوم الحديث»: ١١٩ ط. العلمية وعقب (٢٨٩) ط. ابن حزم.

(٥) «معرفة علوم الحديث»: ١١٢ ط. العلمية وقبيل (٢٧٠) ط. ابن حزم.

(٦) في احتياط الصحابة، انظر: «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» لمصطفى السباعي: ٧٥، وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يستحلف الراوي أحياناً، فقد روى الإمام أحمد في مسنده ١/٢ عن علي، قال: «كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ =

الحديث أحياناً؛ من أجل تمييز الخطأ والوهم في الحديث النبوي، ثم اهتم العلماء به من بعد؛ لئلا ينسب إلى السنة المطهرة شيء ليس منها خطأ.

فعلم العلل له مزية خاصة، فهو كالميزان لبيان الخطأ من الصواب، والصحيح من المعوج، وقد اعتنى به أهل العلم قديماً وحديثاً، ولا يزال الباحثون يحققون وينشرون تلكم الثروة العظيمة التي دَوَّنَها لنا أولئك الأئمة العظام كعلي بن المديني، وأحمد، والبخاري، والترمذي، وابن أبي حاتم، والدارقطني، وغيرهم[(١)].

وما ذلك إلا لأهمية هذا الفن فـ«التعليل[(٢)] أمر خفي، لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث دون الفقهاء الذين لا اطلاع لهم على طرقه وخفاياها»[(٣)]. ولأهميته أيضاً نجد بعض جهابذة العلماء يصرّح بأنَّ معرفة العلل والبحث عنها، مقدم على مجرد الرواية دون سبر ولا تمحيص، يقول عبد الرحمٰن بن مهدي: «لأنْ أعرف علة حديث هو عندي، أحب إليَّ من أنْ أكتب حديثاً ليس عندي»[(٤)].

ويزيد هذا العلم أهمية أنَّه من أشد العلوم غموضاً، فلا يدركه إلا من رُزِقَ سعة الرواية، وكان مع ذلك حاد الذهن، ثاقب الفهم، دقيق النظر، واسع المران، قال الحاكم: «إنَّ الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنَّما يُعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة، ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وُجد مثل

= حديثاً نفعني الله بما شاء منه، وإذا حدثني عنه غيري استحلفته»، قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١/٢٦٧ ـ ٢٦٨: «هذا حديث جيد الإسناد».

(١) انظر ما سيأتي من المصنفات فيه.

(٢) قال البقاعي في «النكت الوفية» ١/٥٠٣ بتحقيقي: «صوابه: الإعلال».

(٣) «نكت ابن حجر» ٢/٧١٤ و: ٤٨٨ بتحقيقي.

(٤) «علل الحديث» لابن أبي حاتم ١/٣٨٧ ط. الحميّد (المقدمة)، وقد نقله الحاكم في «معرفة علوم الحديث»: ١١٢ ط. العلمية و(٢٧٠) ط. ابن حزم، وابن رجب في «شرح العلل» ١/١٩٩ ط. عتر و١/٤٧٠ ط. همام.

هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرّجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم ﷺ، لزم صاحب الحديث التنقير عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علّته»[١].

ونقل ابن أبي حاتم عن محمود بن إبراهيم بن سميع، أنَّه قال: سمعت أحمد بن صالح[٢] يقول: «معرفة الحديث بمنزلة معرفة الذهب والشَّبَه، فإنَّ الجوهر إنَّما يعرفه أهله، وليس للبصير فيه حجة إذا قيل له: كيف قلت: إنَّ هذا بائن؟! يعني: الجيد أو الرديء»[٣] لذا فإنَّ وجود العارفين في فن العلل بين العلماء عزيز، قال ابن رجب: «وقد ذكرنا.. شرف علم العلل وعزته، وأنَّ أهله المتحققين به أفراد يسيرة من بين الحفاظ وأهل الحديث، وقد قال أبو عبد الله بن منده الحافظ: إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممن يدّعي علم الحديث»[٤].

وقال الحافظ ابن حجر: «وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا قليل من أهل هذا الشأن: كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب ابن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني...»[٥].

وليس يلزم كشف العلة لأول وهلة ولا لثانيها ولا ولا.. يقول الخطيب: «فمن الأحاديث ما تخفى علته، فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومُضِيِّ الزمن البعيد»[٦]. وأسند عن علي بن المديني، قال:

---

(١) «معرفة علوم الحديث»: ٥٩ ـ ٦٠ ط. العلمية وعقب (١٠٣) ط. ابن حزم.
(٢) وهو أبو جعفر المعروف بابن الطبري ثقة حافظ. «تهذيب التهذيب» ١/ ٤٩، و«التقريب» (٤٨).
(٣) «علل الحديث» لابن أبي حاتم ١/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠ ط. الحميّد (المقدمة)، ومن طريقه أخرجه: الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٧٨٧).
(٤) «شرح علل الترمذي» ١/ ٣٣ ـ ٣٤ ط. عتر و١/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠ ط. همام.
(٥) «نزهة النظر»: ٧٢.
(٦) «الجامع لأخلاق الراوي» عقب (١٧٨٨).

«ربما[١] أدركت علة حديث بعد أربعين سنة»[٢].

بل ربما يكشف العالم ما خفي على من هو أعلم منه، كالدارقطني، وأبي علي الجياني، وأبي مسعود الدمشقي، وأبي الحسن بن القطان، وابن تيمية، وابن القيم، وابن حجر، وغيرهم من أئمة هذا الشأن، فقد تعقّبوا البخاري ومسلماً ـ وهما من هما في الحفظ والإتقان، بل وعلو الكعب في علم العلل عينه ـ في كثير من أحاديث صحيحيهما وبينوا عللها[٣]... أو قد يخالف ما قاله هو نفسه، كما حصل لأبي حاتم الرازي حين سأله ابنه عن حديث ابن صائد أهو عن جابر أم عن ابن مسعود؟ قال: «عبد الله أصح، لو كان عن جابر، كان متصلاً. قلت: كيف كان؟ قال: لأنَّ أبا نضرة قد أدرك جابراً، ولم يدرك ابن مسعود، وابن مسعود قديم الموت. وسألت أبي مرة أخرى عن هذا الحديث. فقال: يحيى القطان ومعتمر وغيرهما، يقولون: عن التيمي، عن أبي نضرة، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ، وهو أشبه بالصواب»[٤].

وقد يتوقف الناقد في حديث ما؛ لخفاء علته، وفي نفسه حجج للقبول والرد ولكن ليس له حجة، قال السخاوي: «يعني: يعبِّر بها غالباً، وإلا ففي نفسه حجج للقبول وللدفع»[٥]، وقال ابن حجر: «وقد تقصر عبارة المعلل

---

(١) ربما: هي (رُبّ) دخلت عليها (ما) الزائدة، فكفتها عن الجر، وأزالت اختصاصها بالأسماء، ويكثر دخولها على الجملة الفعلية، وترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً، فليس معناها التقليل دائماً، ولا التكثير دائماً. انظر: «مغني اللبيب» ١/ ١١٨، و«معجم الشوارد النحوية»: ٣١٢.

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» عقب (١٧٨٩).

(٣) وفي هذا المعنى قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» ١/ ١٨٣: «ولهذا كان جمهور ما أُنكر على البخاري مما صححه يكون قوله فيه راجحاً على قول من نازعه، بخلاف مسلم بن الحجاج فإنَّه نُوزع في عدة أحاديث مما خرجها، وكان الصواب فيها مع من نازعه..». وانظر: «العلة وأجناسها»: ٨٣.

(٤) «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٢٧٥٤).

(٥) «فتح المغيث» ١/ ٢٥٥ و٢/ ٦٧ ط. الخضير، وجاء في ط. العلمية: «للرفع»، وهو خطأ.

منهم، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى، كما في نقد الصيرفي سواء»[١].

من هذا العرض تتبين أهمية هذا العلم «علل الحديث»؛ لارتباطه بالحديث النبوي أولاً؛ ولأنَّه الفيصل بين الصحيح الذي ظاهره وباطنه السلامة وغيره.

موضوعه:

ليس كل الأحاديث ظاهرها السلامة، ولا كل علة خفية، فمن الأحاديث ما علتها ظاهرة جلية، وهذه الأوصاف بحديث الضعيف ألصق، وليست من علم العلل في شيء، ومع ذلك وجدنا بعض العلماء قد أطلق العلة على الخفي منها والجلي، واستعمال اللفظ بمعناه العام من باب التوسع.

أما الحديث المعل فهو ما اجتمع فيه ركنا العلة، وهذا لا يكون سوى في أحاديث الثقات؛ لأنَّ حديث الضعيف خطؤه بَيّن يتصدى له الناقد على وفق قواعد معلومة، أما أحاديث الثقات فهي موضوع علم العلل وميدانه بمعناه الدقيق، ولا يتصدى لها إلا جهابذة النقاد.

وهذا النوع من النقد أوسع من الجرح والتعديل؛ لأنَّه يواكب الثقة في حله وترحاله، وأحاديثه عن كل شيخ من شيوخه، ومتى ضبط؟ ومتى نسي؟ وكيف تحمّل؟ وكيف أدّى[٢]؟

إذن علم العلل يبحث عن أوهام الرواة الثقات، ويعمل على تمحيص أحاديثهم وتمييزها، وكشف ما يعتريها من خطأ، إذ ليس يسلم من الخطأ أحد.

وهنا سؤال يطرح نفسه، هل بنا اليوم حاجة إلى علم العلل؟

لما رأى الناس ضعف المتأخرين بهذا العلم، أدركوا أنَّ الحاجة إليه لا

(١) «نكت ابن حجر» ٢/ ٧١١ و: ٤٨٥ بتحقيقي.

(٢) انظر: مقدمة «شرح علل الترمذي» ١/ ٢٨ ط. همام.

زالت قائمة، لا سيما أنَّ إعلال الأئمة للأحاديث مبني على الاجتهاد وغلبة الظن، وباب الاجتهاد لا يحل لأحد غلقه(١)، وكذلك فإنَّ من واجب المتأخرين شرح كلام المتقدمين وبيان مرادهم في إعلالات الأحاديث، والترجيح عند الاختلاف.

ثمرته:

لكل علم إذا استوى على سوقه ثمرة، وثمرة علم علل الحديث الرئيسة حفظ السنة، ففي حفظها صيانة لها، ونصيحة للدين، وتمييز ما قد يدخل على رواتها من الخطأ والوهم وكشف ما يعتريهم، وبيان الدخيل فيها، وبها تقوى الأحاديث السليمة؛ لبراءتها من العلل(٢).

تاريخه:

يمكن جعل البداية الحقيقية لهذا العلم من مرحلة النقد الحديثي الذي ابتدأت بواكيره على أيدي كبار الصحابة كأبي بكر وعمر وعلي(٣)، فهم أول من فتّش عن الرجال في الرواية، وبحثوا عن النقل في الأخبار.

ثم تلقّى التابعون عن الصحابة نقد الأخبار وتمييز الروايات، كسعيد بن جبير، والشعبي، وابن سيرين، وفي هذا العصر ازدادت الحاجة إلى النقد، حيث طرأت أمور دعتهم إلى نقد المرويات وتمييزها، فقد كثرت الفتن، وتعددت الفرق، وظهرت البدع والمحدثات، كبدعة التشيع والخوارج، وكثر المشتغلون بعلم الحديث، واتسعت دائرتهم، وزادت أعداد حملة الآثار، ونشطوا للرحلة والطلب.. فدخل في ذلك من يحسن ومن لا يحسن، واختلفت أغراض الرواة، وتعددت مشاربهم(٤).

وفي عصر تابعي التابعين زادت الأمور السالفة خطراً، فانتشرت البدع

---

(١) انظر: «تحرير علوم الحديث» ٢/ ٦٤٩.

(٢) انظر: «الخبر الثابت»: ١٢٥، و«العلة وأجناسها»: ٨.

(٣) انظر: «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي»: ٨٣ ـ ٨٤.

(٤) انظر: «العلة وأجناسها»: ٢٦ ـ ٢٧.

بشكل متزايد، وكثر موجودها، وطالت الأسانيد وكثر رجالها، ولم يبق الوهم مقتصراً على الحفظ والضبط، بل دخل في المصنفات والكتب.

وذهب بعض الباحثين إلى أنَّ هذا المنهج تسارع ارتقاؤه، وتعاظم ازدهاره في فترة زمنية قصيرة، حصرها بين محمد بن سيرين المتوفى سنة (١١٠هـ) ويحيى بن معين المتوفى سنة (٢٣٣هـ) أي: في خلال (١٢٠) سنة تقريباً، زاعماً أنَّ هذه الفترة تضاعفت فيها أعداد الأسانيد حتى وصلت إلى المليون.

ولما دخل عصر التدوين كان هذا العلم أول ما عني به الأئمة.

وهذه المؤلفات تعطي لنا تصوراً مجملاً عن نشأة علم العلل، وأنَّه بدأ في عصر مبكر جداً مقارنة مع بقية علوم الحديث، وعلى الرغم من قدمِ نشأته فقد قوبل بقلة الاهتمام وضعف الجانب(١).

مؤسسوه وأئمته:

أسهم الصحابة والتابعون من بعدهم في بناء صرح علم العلل، وتوالتِ اللَّبناتُ ترص بعضها بعضاً حتى غدا علماً لا يُستهان بجنابه، وقد مرّ علينا قبلُ أنَّ علم العلل بدأ بمحمد بن سيرين؛ لأنَّه أول من اشتهر بالكلام في نقد الحديث، مروراً بالزهري الذي كان يملي على تلامذته أشياء في نقد الأحاديث وإعلالها. حتى استقر عند شعبة بن الحجاج، وقد جعل أحد الباحثين شعبة هو المؤسس الحقيقي لهذا العلم؛ لأنَّ أحداً قبله لم يتكلم بالدقة والشمول اللذينِ تكلم بهما شعبة؛ ولأنَّ الحديث أصبح صناعة(٢) وفناً على يديه، وهو

---

(١) انظر: «لمحات موجزة في أصول علل الحديث»: ١٩ ـ ٢٠، و«قواعد العلل وقرائن الترجيح»: ٣١ ـ ٣٢، و«العلة وأجناسها»: ٢٦ ـ ٢٩.

(٢) إنَّ هذا المصطلح «صناعة الحديث» مصطلح قديم، وُجد في العصر الذهبي لعلم العلل، أي في منتصف القرن الثالث، فقد قال مسلم في كتابه «التمييز» (١٠٢): «اعلم رحمك الله أنَّ صناعة الحديث، ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم، إنَّما هي لأهل الحديث خاصة؛ لأنَّهم الحفّاظ لروايات الناس، العارفون لها دون غيرهم...».

قلت: ومن يطالع كتب ابن حبان يجد عشرات الأقوال في استعمال هذا الاصطلاح.

أول من فتّش عن أمر المحدّثين[١].

وقد شهد له من جاء بعده، قال الشافعي: «لولا شعبة ما عُرف الحديث بالعراق»[٢] وقال ابن رجب: «وهو أول من وسّع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقّب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم»[٣]، وقال السمعاني: «هو أول من فتّش بالعراق عن أمر المحدّثين»[٤]هذا هو أبو بسطام شعبة بن الحجاج المتوفَّى سنة (١٦٠هـ) وحُقّ لعلم العلل أنْ يكون إناهُ على يديه.

وقد أخذ عن شعبة يحيى بن سعيد القطان، وهو من أوائل من صنّف كتاباً في العلل كما ذكر ابن رجب[٥]، وأخذ عنه أيضاً عبد الرحمٰن بن مهدي وهو من رجال هذا الفن، وعنهما أخذ يحيى بن معين وإليه تناهى علم العلل، وفيه قال أحمد: «ها هنا رجل خَلَقه الله لهذا الشأن»[٦]، وعلي بن المديني شيخ البخاري الذي قال عنه أبو حاتم: «كان علي بن المديني عَلَماً في الناس في معرفة الحديث والعلل»[٧]، وأحمد بن حنبل، ثم جاء بعدهم البخاري طبيب الحديث في علله، ومسلم الذي أماط اللثام عن علل خفية في أحاديث الثقات في كتابه «التمييز»، وأبو داود الذي قرر قاعدة عظيمة في هذا الباب مغزاها أنَّه قد يخرّج الحديث المعلول، ويسكت عن بيان علته بقوله: «لأنّه ضرر على العامة أنْ يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب...؛ لأنَّ علم العامة يقصر عن مثل هذا»[٨]، وأبو زرعة الذي لمّ شتات هذا العلم مع أبي

---

(١) انظر: «اللباب في تهذيب الأنساب» ٢/١٠٣، و«مقدمة شرح علل الترمذي» ١/٣٠ ط. همام، و«العلة وأجناسها»: ٣٠.
(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (١٥٢٢).
(٣) «شرح علل الترمذي» ١/١٧٢ ط. عتر و١/٤٤٨ ط. همام.
(٤) «الأنساب» ٣/٣١٨ (العتكي).
(٥) انظر: «شرح علل الترمذي» ٢/٨٠٥ ط. عتر و٢/٨٩٢ ط. همام، و«جامع العلوم والحكم»، له ٢/١٣٣ ط. العراقية و: ٥٧٩ ـ ٥٨٠ ط. ابن كثير.
(٦) «تاريخ بغداد» ١٦/٢٦٨ ط. الغرب.
(٧) «تقدمة المعرفة»: ٢٦٤.
(٨) «رسالة أبي داود إلى أهل مكة»: ٥٠.

حاتم، وجمع علمهما عبد الرحمٰن بن أبي حاتم في مصنّفه، وتلاهم جماعة منهم النسائي، والعقيلي، وابن عدي، والدارقطني ولم يأتِ بعدهم من برع فيه، وأخال ابن الجوزي قال قولته فيمن جاء بعدهم: «قد قَلَّ من يفهم هذا بل عدم»[1].

هذا ما يمكن قوله عن تأسيس هذا العلم وتمامه خلال هذه الحقبة من الزمن، وأما أئمة هذا العلم فقد جعلتهم في مسرد، وأفدت من كتاب «جهود المحدّثين» للدكتور علي الصياح وزدتُ على ما جاء به[2]، وهم:

محمد بن سيرين (١١٠هـ).

الزهري (١٢٤هـ).

أيوب السختياني (١٣١هـ).

شعبة بن الحجاج (١٦٠هـ).

عبد الرحمٰن بن مهدي (١٩٨هـ).

يحيى بن سعيد القطان (١٩٨هـ).

سفيان بن عيينة (١٩٨هـ).

الشافعي (٢٠٤هـ).

أبو سلمة منصور بن سلمة الخزاعي (٢١٠هـ).

أبو عبيد القاسم بن سلّام (٢٢٤هـ).

يحيى بن معين (٢٣٣هـ).

علي بن عبد الله المديني (٢٣٤هـ).

محمد بن عبد الله بن نمير (٢٣٤هـ).

إسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ).

---

(١) «الموضوعات» ١/١٠٢ ط. الفكر.

(٢) وقد وقع أخونا الصياح في بعض الأخطاء، وقد صححت ذلك، وراجعته ببعضٍ مما وقع فيه فله مني الشكر والتقدير.

أحمد بن حنبل (٢٤١هـ).
أبو جعفر محمد بن عبد الله بن عمار البغدادي (٢٤٢هـ).
عبد الرحمٰن بن إبراهيم يعرف بـ (دُحيم) (٢٤٥هـ).
أحمد بن الحسن بن جُنَيدب (سنة بضع وأربعين ومئتين).
أبو زرعة أحمد بن حميد الجرجاني (لم أقف على سنة وفاته).
أحمد بن صالح المصري (٢٤٨هـ).
عمرو بن علي الفلاس (٢٤٩هـ).
أبو جعفر أحمد بن سعيد الدارمي (٢٥٣هـ).
الدارمي (٢٥٥هـ).
البخاري (٢٥٦هـ).
محمد بن يحيى الذهلي (٢٥٨هـ).
يحيى بن إبراهيم بن مُزيّن (٢٦٠هـ).
مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ).
أبو علي المروزي (٢٦١هـ).
يعقوب بن شيبة السدوسي (٢٦٢هـ).
أبو زرعة الرازي (٢٦٤هـ).
إسماعيل بن عبد الله بن مسعود يعرف بـ (سَمّويه) (٢٦٧هـ).
أبو بكر الأثرم (٢٧٣هـ).
أبو داود (٢٧٥هـ).
بقي بن مخلد (٢٧٦هـ).
أبو حاتم الرازي (٢٧٧هـ).
الترمذي (٢٧٩هـ).
ابن أبي خيثمة (٢٧٩هـ).
عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ).

أبو العباس البرتي (٢٨٠هـ).
أبو زرعة الدمشقي (٢٨١هـ).
إبراهيم بن الحسين الهمذاني (٢٨١هـ).
إسماعيل القاضي (٢٨٢هـ).
أبو إسحاق الحربي (٢٨٥هـ).
ابن أبي عاصم (٢٨٧هـ).
محمد بن وضّاح القرطبي (٢٨٧هـ).
إبراهيم بن نصر يعرف بـ (ابن أبْرول) (٢٨٧هـ).
عبد الله بن أحمد بن حنبل (٢٩٠هـ).
علي بن الحسين بن الجُنيد (٢٩١هـ).
البزار (٢٩٢هـ).
أبو عمران موسى بن هارون الحمال (٢٩٤هـ).
أبو علي عبد الله بن محمد البلخي (٢٩٥هـ).
إبراهيم بن أبي طالب (٢٩٥هـ).
أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكناني (لم أقف على سنة وفاته).
أبو بكر البرديجي[1] (٣٠١هـ).
أبو بكر الفريابي (٣٠١هـ).
النسائي (٣٠٣هـ).
سعيد بن عثمان الأندلسي (٣٠٥هـ).
محمد بن إبراهيم بن حَيّون الأندلسي (٣٠٥هـ).

---

(١) ـ بفتح أولها ـ بليدة بأقصى أذربيجان، ومن نحا بها نحو أوزان العرب كسر أولها؛ لأنَّه ليس في كلامهم (فَعليل) ـ بفتح الفاء ـ كما قال الصاغاني: بِرديج ـ بكسر أوله ـ . والعامة يفتحون باءها. فالمراد أنَّ من نطق بها على مقتضى تسميتها العجمية فتح الباء على الحكاية، ومن سلك بها مسلك أهل العربية كسر الباء. وانظر: تعليقنا على «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٤١.

زكريا بن يحيى الساجي (٣٠٧هـ).
الوليد بن أبان بن بونة الأصبهاني (٣١٠ أو ٣٠٨هـ).
الطبري (٣١٠هـ).
أبو جعفر التستري (٣١٠هـ).
ابن خزيمة (٣١١هـ).
أبو بكر الخلّال (٣١١هـ).
أبو جعفر الألبيري (٣١٢هـ).
أبو بكر السجستاني (٣١٦هـ).
محمد بن أبي الحسين بن عمار الجارودي (٣١٧هـ).
يحيى بن محمد بن صاعد البغدادي (٣١٨هـ).
عبد الله بن محمد الكلاعي يعرف بـ (ابن أخي رفيع الصائغ) (٣١٨هـ).
أحمد بن عمير بن يوسف بن موسى بن جوصا[1] (٣٢٠هـ).
أبو جعفر العقيلي (٣٢٢هـ).
أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري (٣٢٤هـ).
أبو حامد أحمد بن محمد الشرقي النيسابوري (٣٢٥هـ).
ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ).
أبو العباس أحمد بن محمد بن عُقدة الكوفي (٣٣٢هـ).
محمد بن يعقوب بن الأخرم (٣٤٤هـ).
وهب بن مسرة[2] الأندلسي (٣٤٦هـ).
عبد الرحمٰن بن أحمد بن يونس الصدفي (٣٤٧هـ).

---

(١) العبر ٢/٧، وسير أعلام النبلاء ١٥/١٥، وشذرات الذهب ٢/٢٨٥ وجاء في المنتظم ٨/١١٨ وتذكرة الحفاظ ٣/٧٩٥: «جوصاء» وفي شذرات الذهب: «أحمد بن عمر».

(٢) هكذا في «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٨٩٠، و«العبر» ٢/ ٧٥، و«سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٥٥٦ إلا أنَّه ورد في «شذرات الذهب» ٢/ ٣٧٤ «ميسرة».

أبو علي حسين بن علي النيسابوري (٣٤٩هـ).
محمد بن أحمد العسّال (٣٤٩هـ).
أبو الوليد حسان بن محمد النيسابوري (٣٤٩هـ).
أبو القاسم خالد بن سعد الأندلسي (٣٥٢هـ).
أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حمزة الأصبهاني (٣٥٣هـ).
أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن (٣٥٣هـ).
ابن حبان (٣٥٤هـ).
ابن الجِعابي (٣٥٥هـ).
حمزة بن محمد الكناني (٣٥٧هـ).
الطبراني (٣٦٠هـ).
أبو إسحاق إبراهيم بن محمد المزكي (٣٦٢هـ).
أبو علي الماسَرجِسي (٣٦٥هـ).
ابن عدي (٣٦٥هـ).
أبو الحسين الحجاجي (٣٦٨هـ).
أبو الحكم مخارق بن الحكم الأندلسي (٣٧٧هـ).
أبو أحمد الحاكم الكبير (٣٧٨هـ).
أبو الحسين محمد بن المظفر البغدادي (٣٧٩هـ).
أبو القاسم عبد الرحمٰن بن عبد الله الجوهري (٣٨١هـ).
الدارقطني (٣٨٥هـ).
أبو بكر أحمد بن عبدان الشيرازي (٣٨٨هـ).
أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأندلسي (٣٩٢هـ).
أبو علي الحسن بن محمد الزُّجاجي (٤٠٠هـ).
أبو مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي (٤٠١هـ).
أبو المطرف عبد الرحمٰن بن محمد بن فُطيس القرطبي (٤٠٢هـ).

أبو الحسين علي بن محمد المعافري (٤٠٣هـ).
الحاكم (٤٠٥هـ).
عبد الغني بن سعيد الأزدي (٤٠٩هـ).
أبو عبد الله بن الحذّاء (٤١٦هـ).
أبو بكر البرقاني (٤٢٥هـ).
حمزة بن يوسف السهمي (٤٢٧هـ).
أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم القرّاب (٤٢٩هـ).
أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ).
أبو ذر عبد بن أحمد الهروي (٤٣٥هـ).
الحسن بن محمد البغدادي المعروف بـ (الخلّال) (٤٣٩هـ).
الخليلي (٤٤٦هـ).
محمد بن إبراهيم المعروف بـ (ابن شُقَ الليل) (٤٥٥هـ).
ابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ).
البيهقي (٤٥٨هـ).
أبو جعفر أحمد بن مغيث الأندلسي (٤٥٩هـ).
الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ).
ابن عبد البر (٤٦٣هـ).
سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي (٤٧٤هـ).
محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي الأندلسي (٤٨٨هـ).
أبو محمد عبد الله بن يوسف الجرجاني (٤٨٩هـ).
أبو علي الجياني (٤٩٨هـ).
أبو بكر الشاطبي (٥٠٥هـ).
أبو الفضل ابن القيسراني (٥٠٧هـ).
الحسين بن محمد بن فيرّة (٥١٤هـ).

غالب بن عبد الرحمٰن بن عطية المحاربي (٥١٨هـ).
عبد الله بن أحمد بن يربوع (٥٢٢هـ).
أبو محمد عبد العزيز بن محمد الأطروش الأندلسي (٥٢٤هـ).
أبو العباس أحمد بن طاهر الداني الأندلسي (٥٣٢هـ).
أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمٰن البِطْرَوْجي الأندلسي (٥٤٢هـ).
أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمٰن بن صقالة الغرناطي (٥٤٤هـ).
أحمد بن مسعود القيسي (٥٥٨هـ).
أبو بكر عبد الله بن محمد النقور (٥٦٥هـ).
ابن عساكر (٥٧١هـ).
أبو موسى محمد بن أبي بكر المديني (٥٨١هـ).
عبد الحق الإشبيلي يعرف بـ (ابن الخرّاط) (٥٨١هـ).
عبد الرحمٰن بن محمد يعرف بـ (ابن حُبيش) (٥٨٤هـ).
أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (٥٨٤هـ).
ابن الجوزي (٥٩٧هـ).
ابن قدامة (٦٢٠هـ).
أبو الحسن علي بن محمد الكتامي يعرف بـ (ابن القطان) (٦٢٨هـ).
أبو عبد الله بن الموّاق (٦٤٢هـ).
ابن الصلاح (٦٤٣هـ).
الضياء المقدسي (٦٤٣هـ).
المنذري (٦٥٦هـ).
النووي (٦٧٦هـ).
أبو عبد الله أحمد بن محمد الكسار البغدادي (٦٩٨هـ).
ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ).
أبو محمد مسعود بن أحمد الحارثي (٧١١هـ).

محمد بن عمر بن رُشيد (٧٢١هـ).
عبد الله بن عبد الحليم ابن تيمية الدمشقي (٧٢٧هـ).
أبو المعالي الزَّملكاني (٧٢٧هـ).
ابن تيمية[1] (٧٢٨هـ).
ابن سيد الناس (٧٣٤هـ).
المزي (٧٤٢هـ).
عثمان بن علي الزيلعي (٧٤٣هـ).
ابن عبد الهادي (٧٤٤هـ).
الذهبي (٧٤٨هـ).
ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ).
خليل بن كيكلدي العلائي (٧٦١هـ).
جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (٧٦٢هـ) صاحب «نصب الراية».
ابن قاضي الجبل (٧٧١هـ).
ابن كثير (٧٧٤هـ).
ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ).
ابن الملقن (٨٠٤هـ).
العراقي (٨٠٦هـ).
أبو البركات محمد بن موسى المراكشي (٨٢٣هـ).
المقريزي (٨٤٥هـ).
ابن حجر (٨٥٢هـ).
العيني (٨٥٥هـ).

---

(١) هو شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية الحراني الحنبلي. انظر: «شذرات الذهب» ٣/ ٨٠.

السيواسي (٨٦١هـ).
المناوي (١٠٣١هـ).
الشوكاني (١٢٥٠هـ).
شبيّر الديوبندي (١٣٦٩هـ).
المعلمي اليماني (١٣٨٦هـ).

صعوبته:

أتت صعوبة علم العلل من عدم انضباطه تحت قاعدة مطّردة دائماً أبداً، فلم يتكلم فيه إلا ثُلَّة من فحول المحدّثين وذلك أنَّه ليس قواعد نظرية حسابية، بل هو جملة معطيات وملكة علمية متنوعة تكون لدى الناقد تمكنه من الحكم الدقيق، وقد أشار العلائي إلى هذا المعنى بقوله: «ولا يقوم به إلا من منحه الله فهماً غايصاً، واطّلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم..»[1]، وابن رجب بقوله: «فالجهابذة النقاد العارفون بعلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جداً..»[2]، وكثيراً ما صرّحوا بأنَّ خفايا علمهم ودقائق فنهم لا تدركها كثير من الأفهام؛ لتفرّق أغلب الأحاديث المعلّة في بطون الكتب، زيادة على الصعوبات والمشاق التي يتحملها الناقد لمعرفة علة حديث واحد، ويفرح إذا ظفر بتلك العلة.

وليس كل حديث مُعلّ تظهر علته لمن أعلّه، فقد لا يقف عليها إلا بعد مدة، سواء أكانت طويلة أم قصيرة، مع إرجاع البصر فيها كرّاً، أشار إلى هذا الخطيب البغدادي بقوله: «فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد»[3]، ونقل بسنده عن علي بن المديني

---

(١) «نكت ابن حجر» ٢/ ٧٧٧ و: ٥٤٣ بتحقيقي.
(٢) «جامع العلوم والحكم» ٢/ ١٣٣ ط. العراقية بتحقيقي، وطبعة ابن كثير: ٥٧٩ بتحقيقي أيضاً.
(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» عقب (١٧٨٨).

قال: «ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة»[١]، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه في حديث ذكره: «ولم أزل أُفتّش عن هذا الحديث، وهَمَّني جداً حتى رأيته في موضع..»[٢]، وقال أيضاً: «قلت لأبي زرعة: أيهما عندك أشبه؟ قال: الله أعلم، ثم تفكّر ساعة فقال: حديث الدراوردي أشبه، وسألت أبي، فقال: حديث معاوية أشبه»[٣].

وقد لا تظهر العلة للإمام الناقد ويكشفها إمام آخر، قال ابن حجر: «قد يخفى على الحافظ بعض العلل في الحديث، فيحكم عليه بالصحة بمقتضى ما ظهر له، ويطّلع عليها غيرهُ فيرد بها الخبر»[٤].

كما قد يعجز المعلل عن التعبير عما في نفسه من حجج، قال ابن حجر: «وقد تقصر عبارة المعلل منهم، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى، كما في نقد الصيرفي سواء»[٥]، وقال ابن خزيمة معلّقاً على حديث صدقة الفطر: «ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ، ولا أدري ممن الوهم؟»[٦]، وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عن حديث.. فقال أبو زرعة: هذا حديث منكر، قلت: تعرف له علة؟ قال: لا»[٧].

إذن فهذا العلم ليس من العلوم السهلة، ولا يستطيعه كل أحد، وهو علم يحتاج إلى استفراغ العمر من أجل التمكن فيه، ويحتاج إلى ورع تام، وصبر وتجلد في البحث والاستقراء والنظر والموازنة، مع ضرورة وجود الدين المتين لدى الناقد حتى لا يخرج من السنة ما هو منها، ولا يدخل إليها ما ليس منها.

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» (١٧٨٩). (٢) «علل الحديث» (٢٣٠٧).
(٣) «علل الحديث» (٢٢٩٥).
(٤) «نكت ابن حجر» ٢/ ٢٧١ و: ٨٨ بتحقيقي
(٥) «نكت ابن حجر» ٢/ ٧١١ و: ٤٨٥ بتحقيقي.
(٦) «مختصر المختصر» (٢٤١٩) بتحقيقي.
(٧) «علل الحديث» (١٤٦٢).

المصنفات في هذا الفن:

بزغ فجر التصنيف العلمي ـ للعلل ـ خلال القرن الثالث الهجري على يد علي بن المديني، على الرغم من قلّة البارعين الممارسين لهذا العلم، ونوّه ابن رجب بفائدة التصنيف في هذا العلم بقوله: «فلولا التصانيف المتقدمة فيه، لما عُرف هذا العلم اليوم بالكلية، ففي التصنيف فيه ونقل كلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جداً، وقد كان السلف الصالح مع سعة حفظهم، وكثرة الحفظ في زمانهم، يأمرون بالكتابة للحفظ، فكيف بزماننا هذا!...»[١].

وما زالت الجهود الطيبة باسقة في سبيل الحفاظ على هذا التراث متمثلة بتصانيف أئمة هذا العلم على أفنانها، فمنها ما اختص بكتابٍ معين، ومنها ما اهتم بموضوع معين، أو بحديثٍ أو صحابيٍ أو غير ذلك.

وبالنظر في آثار المؤلفين القدماء والمعاصرين نلمح التفاوت الكبير فيما بينهم، فضلاً عن المناهج المختلفة، وفي مقدمة ما نلحظه: التصنيف في العلل بالمعنى العام لها؛ فمنهم من ذكر القوادح الخفية والجلية، بل توسّع فيها فذكر ما ليس بقادح.

وهذا التوجه وإن كان فيه من الفوائد، غير أنَّه يخرج بالعلة عن معناها الاصطلاحي، فضلاً عن أنَّه أدخل إلى مصنفات العلل ما ليس منها؛ اعتماداً على أسمائها، وقد أشار الدكتور علي الصياح إلى هذا المعنى حين ذكر كتاب «علل الأحاديث» للحسن بن محبوب بن وهب الشراد البجلي (٢٢٤هـ)، وتعجّب من ذكر هذا الكتاب ضمن كتب علل الحديث؛ لأنَّ صاحب هذا الكتاب من أعيان الشيعة ورجالاتهم، قال: «ويبدو أنَّ كتاب علل الأحاديث للشراد يبحث في أحد موضوعين:

الأول: في جمع الطعون في الأحاديث التي يستدل بها أهل السنة والجماعة، كما فعل أبو القاسم البلخي (٣١٩هـ) في كتابه «قبول الأخبار ومعرفة الرواة» في الطعن على المحدّثين وجمع المثالب ـ حسب زعمه ـ.

---

(١) «شرح علل الترمذي» ١/ ٤٢ ط. عتر و١/ ٣٤٦ ط. همام.

الثاني: في علل الشريعة ومقاصدها وحكمها، وهذا أقرب؛ لأنَّ الشيعة في القرن الثالث الهجري ألفوا عدداً من المصنفات في مقاصد الشريعة وكلها تحمل اسم العلل...»[(١)].

وكتاب «جزء فيه علل الحديث» لابن السِّيد البطليوسي (٥٢١هـ) قال عنه الدكتور علي الصياح: «وهذا الجزء في ذكره ضمن كتب علم علل الحديث نظر فيما يظهر لي، فلم أجد وصف البطليوسي بمعرفة الحديث فضلاً عن أخص علم الحديث «العلل»... فيبدو أنَّ الكتاب إما في معرفة علل الحديث التشريعية أو علل الحديث النحوية واللغوية...»[(٢)].

وكتاب «العلل» لسفيان بن سحبان، قال الدكتور الصياح: «لم أجد من ذكره إلا ابن النديم قال: سفيان بن سحبان من أصحاب الرأي، وكان فقيهاً متكلماً من المرجئة، وله من الكتب كتاب العلل، وتابعه من جاء بعده، وما قيل في الذي قبله يقال هنا»[(٣)].

ونبه الدكتور علي الصياح على أنَّ أي كتاب يراد نسبته إلى كتب العلل لا بد له من نظرين:

١ ـ نظر في المؤلف ومنهجه النقدي والعلمي مثل كتب علل الحديث للشيعة.

٢ ـ نظر في مضمون الكتاب، فلا يشترط في كتاب اسمه العلل أن يتضمن موضوع علم العلل بمعناه الاصطلاحي، وذكر أحد الباحثين فصلاً في كتابه أسماه: «في الكتب المصنفة في العلل»، ووضع لذلك شرطين قال: «ونحن نجري في هذا الفصل على المعنى الذي اخترناه من معنى العلة، فنذكر الكتب التي صُنفت فيما هو داخل في تعريفنا الذي ارتضيناه، وما أطلق المصنِّف فيه لفظ العلة في اسم الكتاب»[(٤)]، لقد ألزم نفسه بما لا يلزمه، فأدخل في كتب العلل: (علل الأحاديث) للحسن بن محبوب الشراد البجلي،

---

(١) «جهود المحدّثين»: ١٨٢.

(٢) «جهود المحدّثين»: ١٨٣.

(٣) «جهود المحدّثين»: ١٨٣ ـ ١٨٤.

(٤) «تعليل العلل لذوي المقل»: ٣٩.

و(جزء فيه علل الحديث) لابن السيد البطليوسي، وهما ليسا من علم العلل في شيء كما مضى تحقيقه، كما ذكر كتباً هي من أمات علم العلل لم يقع في تسميتها ذكر العلة، وهذا يخالف شرطه الذي ارتضاه لنفسه[١]، وقد أفرد الشافعي في كتابه «الرسالة» باباً سمّاه: باب العلل في الأحاديث[٢]، وللحكيم الترمذي كتاب «إثبات العلل»، ومقصودهما هنا حِكم التشريع ومقصده...[٣] كما أنَّ هناك كتباً لا تحمل اسم العلل لكن مضمونها علم علل الحديث مثل «مسند علي بن المديني»، و«مسند يعقوب بن شيبة»، و«التمييز» لمسلم بن الحجاج، و«الأجوبة» لأبي مسعود الدمشقي وغيرها.

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ كثيراً من العلماء لم يصنفوا، وإنما جمع تلاميذهم كلامهم مثل ابن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهما، فقد يقع الوهم بأنْ يُنسب الكتاب لغير مؤلفِه كراويه أو جامعه أو غير ذلك، وقد أشار الدكتور الصياح إلى هذا المعنى ومثّل له بكتاب «علل حديث ابن عيينة» لعلي بن المديني حيث جاءت تسمية الكتاب «العلل لسفيان بن عيينة ـ رواية ابن المديني ـ» قال الدكتور الصياح: «وفيه نظر، فبعد التمحيص لم أجد من نسب لابن عيينة كتاباً في العلل، وإنَّما الكتاب لعلي ابن المديني وعنوانه «علل حديث ابن عيينة»»[٤]، وقد ذكره الحاكم ضمن مصنفات ابن المديني[٥].

وكتاب «العلل» ليحيى بن سعيد القطان الذي ذكره ابن رجب بقوله: «كالعلل المنقولة عن يحيى القطان..»[٦]، وعقّب الدكتور علي الصياح بقوله: «وكلام ابن رجب بيّن أنَّ العلل منقولة عن يحيى القطان، وليست من تأليفه، وفرق بين الأمرين..»[٧].

---

(١) انظر: «تعليل العلل لذوي المقل»: ٣٩ و٤١ و٤٢ و٤٣ و٤٥ و٤٦ و٤٧.
(٢) «الرسالة»: ٢٢١ (٥٦٩) إلى (٦٧٣) بتحقيقي.
(٣) «جهود المحدّثين»: ١٨٤.
(٤) «جهود المحدّثين»: ١٨١.
(٥) انظر: «معرفة علوم الحديث»: ٧١ ط. العلمية و(١٤٥) ط. ابن حزم.
(٦) «شرح علل الترمذي» ٢/ ٨٠٥ ط. عتر و١/ ٤٩٢ ط. همام.
(٧) «جهود المحدّثين»: ١٨١.

وكتاب «علل الحديث ومعرفة الشيوخ لابن عمّار الشهيد الموصلي» هكذا قال أحد الباحثين، وهو خطأ، فمن أئمة العلل اثنان يعرفان بابن عمار:

الأول: محمد بن عبد الله بن عمار أبو جعفر البغدادي نزيل الموصل (٢٤٢هـ)، وهو صاحب كتاب «علل الحديث ومعرفة الشيوخ» وهو غير مطبوع.

الثاني: محمد بن أبي الحسين بن عمار بن الشهيد أبو الفضل الجارودي الهروي (٣١٧هـ) وهو صاحب كتاب «علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج» وهو مطبوع محقق[١].

فقد جعلهما شخصاً واحداً ونسب إليه كلا الكتابين[٢]، وهناك محدّث آخر يشترك مع الثاني في اسمه وكنيته ونسبه هو: أبو الفضل محمد بن أحمد بن محمد الجارودي الهروي، وقد نبّه على هذا مشكوراً محقق كتاب «علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج»[٣].

وقد أحصيتُ كثيراً مما ذكره القدماء والمعاصرون مما صُنِفَ في هذا المجال، وجعلته في أربعة أقسام:

القسم الأول: المصنفات القديمة المخطوطة والمفقودة.

القسم الثاني: المصنفات القديمة المطبوعة.

القسم الثالث: المصنفات الحديثة.

القسم الرابع: مصنفات هي مظان للأحاديث المعلة.

القسم الأول: المصنفات القديمة المخطوطة والمفقودة:

وهي ما كتبه العلماء الأوائل المؤسسون لهذا الفن، ولكن أغلبه لم يصل إلينا بسبب فقدانه أو كونه في عداد المخطوط، وهي على النحو التالي:

---

(١) على أنَّ تحقيق الكتاب رديءٌ، والكتاب به حاجة لأنْ يحقق تحقيقاً علمياً رصيناً رضياً، يضبط من خلاله النص وتناقش تلك الإعلالات بما يليق بها.

(٢) انظر: «قواعد العلل وقرائن الترجيح»: ٣٣

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٤٦٩ و١٤/ ٥٣٨ و١٧/ ٣٨٤.

العلل: عبد الله بن المبارك[١].

علل الحديث: يحيى بن سعيد القطان[٢].

علل المسند: علي بن المديني[٣].

علل حديث ابن عيينة: علي بن المديني[٤].

العلل المتفرقة: علي بن المديني[٥].

العلل: علي بن المديني[٦].

الأحاديث المعللات: علي بن المديني[٧].

علل الحديث: علي بن المديني[٨].

العلل الكبير: علي بن المديني[٩].

العلل: أحمد بن حنبل[١٠].

علل الحديث ومعرفة الشيوخ: محمد بن عبد الله بن عمار أبو جعفر البغدادي نزيل الموصل[١١].

العلل: عمرو بن علي الفلاس[١٢].

العلل: البخاري[١٣].

علل حديث الزهري: محمد بن يحيى الذهلي[١٤].

---

(١) «إكمال تهذيب الكمال» ١١/١٤٨.

(٢) «شرح علل الترمذي» ٢/٨٠٥ ط. عتر و٢/٨٩٢ ط. همام.

(٣) «معرفة علوم الحديث»: ٧١ ط. العلمية، ولم يذكره محقق ط. ابن حزم (١٤٥) في متن الكتاب، وإنَّما اشار في الهامش إلى أنه زيادة في بعض نسخه التي اعتمد عليها.

(٤) «معرفة علوم الحديث»: ٧١ ط. العلمية و(١٤٥) ط. ابن حزم.

(٥) «معرفة علوم الحديث»: ٧١ ط. العلمية و(١٤٥) ط. ابن حزم.

(٦) «معرفة علوم الحديث»: ٧١ ط. العلمية و(١٤٥) ط. ابن حزم.

(٧) «مرويات الزهري المعلة» ١/١٠٣.

(٨) «مرويات الزهري المعلة» ١/١٠٣.

(٩) «مرويات الزهري المعلة» ١/١٠٣.

(١٠) «شرح علل الترمذي» ٢/٨٠٥ ط. عتر و٢/٨٩٢ ط. همام.

(١١) «تاريخ بغداد» ٣/٤١٩ ط. الغرب.

(١٢) «فهرست ابن خير»: ٢١٢.

(١٣) «المعجم المفهرس» (٥٨٥).

(١٤) «تذكرة الحفاظ» ٢/٥٣١.

المستقصية: يحيى بن إبراهيم بن مُزيّن الأندلسي[١].

العلل: مسلم بن الحجاج[٢].

ما استنكر أهل العلم من حديث عمرو بن شعيب: مسلم بن الحجاج[٣].

المسند المعلل: يعقوب بن شيبة السدوسي[٤](عدا مسند عمر بن الخطاب فسنذكره في المطبوعات).

العلل: عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي[٥].

العلل: إسماعيل بن عبد الله بن مسعود (سَمُّويه)[٦].

كتاب في علل الحديث: أبو بكر الأثرم[٧].

العلل: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني[٨].

العلل: ابن ماجه[٩].

---

(١) «فهرست ابن خير»: ٩٢.
(٢) «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٥٩٠.
(٣) «المعجم المفهرس» (٥٩٠).
(٤) «تاريخ بغداد» ١٦/ ٤١٠ ط. الغرب.
(٥) «مقدمة علل الدارقطني» ١/ ٥١.
(٦) «فتح المغيث» ٢/ ٣٣٩ ط. العلمية و٣/ ٣٢٣ ط. الخضير.
فائدة: قال المعلمي اليماني: «الأسماء الأعجمية التي آخرها (هاء)، المعروف في الفارسية إسكان هذه الهاء. وقد صرح أهل العلم بأنَّ أربعة أسماء يبقى آخرها (هاء) - وقفاً ووصلاً - وهي: (ماجَهْ، داسَهْ، مَنْدَهْ، سِيْدَهْ)، وكأنَّ وجه هذا أنَّ الهاء في أواخر الأسماء الأعجمية تعتبر حرفاً أصلياً، وفي العربية أسماء آخرها (هاء) أصلية بعد فتحة، مثل: (مِدْرَهٍ، ومَنْزَهٍ، ومَهْمَهٍ) فلماذا لا تترك تلك الهاء عند التعريب على أصلها؟ والتحريك الذي يعرض لها في العربية، ليس هو التحريك الذي يعرض لها في العجمية. بقي أنَّ هناك أسماء كثيرة من هذا القبيل، يعاملها المتأخرون معاملة ما آخره هاء التانيث، فهل لذلك مستند؟».
قال عبد الفتاح أبو غدّة: «وهو بهذا يتعقّب الشيخ أحمد شاكر، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ومن تبعهما في إثبات (ابن ماجه) و(ابن داسه) بالتاء المنقوطة في آخره لا بالهاء، وهو تعقّب وجيه». انظر: «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء»: ٦٧ (الهامش).
(٧) «تاريخ بغداد» ٦/ ٢٩٦ ط. الغرب.
(٨) «بغية النقاد» ٢/ ١٨٩.
(٩) «التذكرة»: ٢١٨.

العلل: أبو حاتم الرازي[١].

العلل: أبو زرعة عبد الرحمٰن بن عمرو النَّصْري الدمشقي[٢].

التاريخ والعلل: أبو إسحاق الحربي[٣].

العلل: ابن أبي عاصم[٤].

العلل: عبد الله بن محمد أبو علي البلخي[٥].

مصنف في العلل: إبراهيم بن أبي طالب النيسابوري[٦].

معرفة المتصل من الحديث والمرسل والمقطوع وبيان الطرق الصحيحة: البرديجي[٧].

مسند حديث الزهري بعلله والكلام عليه: النسائي[٨].

مصنف في علل الحديث: زكريا بن يحيى الساجي[٩].

المسند المعلل: أبو العباس الوليد بن أبان بن بُونَة[١٠].

العلل: أحمد بن محمد أبو بكر الخلّال البغدادي[١١].

معرفة الرجال وعلل الحديث: ابن أخي رفيع الصائغ[١٢].

مصنف في العلل: أبو جعفر العُقيلي[١٣].

مصنف في العلل: حسين بن علي أبو علي النيسابوري[١٤].

علل حديث الزهري: ابن حبان.

علل أوهام أصحاب التواريخ: ابن حبان.

---

(١) «توضيح المشتبه» ١/ ٢٢٥.

(٢) «كشف الظنون» ٢/ ١٤٤٠.

(٣) «إكمال تهذيب الكمال» ٤/ ٤٢.

(٤) «الآحاد والمثاني» عقب (٣١٠).

(٥) «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٥٢٩.

(٦) «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٥٥٠.

(٧) «مرويات الزهري المعلة» ١/ ١٠٢.

(٨) «فهرست ابن خير»: ١٤٥.

(٩) «تاريخ بغداد» ٢/ ٢٠٨ ط. الغرب.

(١٠) «هدية العارفين» ٦/ ٥٠٠.

(١١) «شرح علل الترمذي» ١/ ٣٣ ط. عتر و١/ ٣٣٩ ط. همام، و«الرسالة المستطرفة»: ١١١، وقد طبعت قطعة من المنتخب منه بتحقيق الشيخ طارق عوض الله.

(١٢) «معجم المؤلفين» ٦/ ٥١.

(١٣) «الضعفاء الكبير» ٤/ ٣٥١.

(١٤) «فتح المغيث» ٢/ ٣٣٩.

علل حديث مالك: ابن حبان.

علل مناقب أبي حنيفة ومثالبه: ابن حبان.

علل ما أسند أبو حنيفة: ابن حبان.

ما خالف الثوريُّ شعبةَ: ابن حبان.

موقوف ما رُفع: ابن حبان[١].

المسند الكبير المعلل: أبو علي الماسَرْجِسي[٢].

العلل: ابن عدي (صاحب الكامل)[٣].

الأجوبة: عمر بن علي العتكي[٤].

مصنف كبير في العلل: أبو الحسين الحجاجي[٥].

مصنف في العلل: أبو أحمد الحاكم الكبير[٦].

مصنف في العلل: أبو علي الحسن بن محمد الزُّجاجي[٧].

مصنف في العلل: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري[٨].

مختصر في علل الحديث: ابن حزم الظاهري[٩].

تمييز المزيد في متصل الأسانيد: الخطيب البغدادي[١٠].

مصنف في العلل: سليمان بن خلف الباجي[١١].

تصحيح العلل: ابن القيسراني[١٢].

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» (١٩٢٦).
(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٢٨٨.
(٣) «مرويات الزهري المعلة» ١/ ١٠٢.
(٤) «المعجم المفهرس» (٥٩٢) ولم نقف له على سنة وفاة، وذكره الذهبي في حوادث سنة (٣٦٠هـ) انظر: «تاريخ الإسلام»: ٢٣٣.
(٥) «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٩٤٤.
(٦) «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٩٧٧.
(٧) «كشف الظنون» ٢/ ١١٦٠.
(٨) «كشف الظنون» ٢/ ١١٦٠.
(٩) «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ١٩٥.
(١٠) «شرح علل الترمذي» ١/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨ ط. عتر و٢/ ٦٣٧ ط. همام.
(١١) «طبقات الحفاظ» (٤٤٠).
(١٢) «محاسن الاصطلاح»: ١٩٦.

الانتصار لإمامي الأمصار: ابن القيسراني[١].

جزء فيه تاج الحلية وسراج البغية في تعليل جميع آثار الموطآت: الشنتريني[٢].

المعتل من الحديث: عبد الحق الإشبيلي[٣].

جزء فيه العقل: أبو موسى محمد بن أبي بكر المديني[٤].

شفاء الغلل في بيان العلل: ابن حجر.

بيان الفصل لما رجح فيه الإرسال على الوصل: ابن حجر.

تقريب المنهج بترتيب المدرج: ابن حجر.

تقويم السناد بمدرج الإسناد: ابن حجر.

الزهر المطلول في الخبر المعلول: ابن حجر.

مزيد النفع بمعرفة ما رجح فيه الوقف على الرفع: ابن حجر.

المقترب في بيان المضطرب: ابن حجر.

نزهة القلوب في معرفة المبدل والمقلوب: ابن حجر[٥].

القسم الثاني: المصنفات القديمة المطبوعة:

وهي مؤلفات المتقدمين من علماء هذا الفن، وقد وصلت إلينا متعرضاً بعضها لآفات، فشمّر لها العلماء شارحين محققين مرتبين، وإن كان بعضها ما يزال يحتاج لعمل، وهي على النحو التالي:

١ ـ التاريخ والعلل: يحيى بن معين (رواية الدوري).

٢ ـ علل الحديث ومعرفة الرجال: علي بن المديني (رواية ابن البراء).

٣ ـ العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن حنبل (روايتا ابنيه عبد الله وصالح، وروايتا المروذي والميموني).

---

(١) «المعجم المفهرس» (٥٩٤).

(٢) «مرويات الزهري المعلة» ١/ ١٠٢.

(٣) «معجم المؤلفين» ٥/ ٩٢.

(٤) «المعجم المفهرس» (٥٩٥).

(٥) «شذرات الذهب» ٤/ ٢٧٢.

٤ ـ من سؤالات أبي بكر الأثرم أبا عبد الله أحمد بن حنبل.

٥ ـ التمييز[١]: مسلم بن الحجاج.

٦ ـ المسند المعلل: يعقوب بن شيبة (طبع منه مسند عمر بن الخطاب).

٧ ـ العلل الكبير: الترمذي (ترتيب أبي طالب القاضي).

٨ ـ العلل الصغير: الترمذي (المطبوع مع «الجامع الكبير»، له)[٢].

٩ ـ المسند الكبير المعلل (البحر الزخار)[٣]: البزار.

١٠ ـ علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج: ابن عمار الشهيد.

١١ ـ علل الحديث: ابن أبي حاتم.

١٢ ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية: الدارقطني.

١٣ ـ التتبع: الدارقطني.

١٤ ـ الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس: الدارقطني.

---

(١) كتاب «التمييز» غاية في الأهمية والنفع، ويمتاز بالبساطة وجزالة الأسلوب، بخلاف كتب العلل الأخرى، والكتاب الذي بين أيدينا مختصر للتمييز، وليس التمييز نفسه، بدليل عشرات النقول التي تعزى للكتاب وليست فيه. والذي يطالع الكتاب يجد نصوصاً عديدة تدل على الاختصار، مع وجود نصوص أخرى تدل جزماً على الاختصار كقول المختصر: «فذكر الحديث» و«بهذا الحديث» وغير ذلك مما يعرفه النبيه عند مطالعته الكتاب. ثم إنَّ المختصر اختصر الكتاب اختصاراً مخلاً، ولا نعرف ذلك المختصر، على أنَّه قد ذُكِر أنَّ ابن عبد البر اختصر الكتاب «ترتيب المدارك» ١/ ٧٤ للقاضي عياض) لكن نجزم أنَّ الذي بين أيدينا ليس اختصاره لسوء التصرف في كثير من المواضع. وفي خزانتنا نسخة خطية للكتاب بخط مغربي، وعليها طبعتْ طبعات الكتاب جميعها.

(٢) وَسْم هذا الكتاب بالصغير، ليس من الترمذي، إنما هو ممن جاء بعده، من أجل التمييز بين هذا الكتاب والعلل الكبير، وقد وضعه الترمذي في آخر «الجامع الكبير»؛ تأدباً، حتى لا يكون كلامه قبل كلام النبي ﷺ.
وأخطأ أحد الباحثين حين جعل «العلل الكبير» للترمذي ملحقاً بآخر «الجامع الكبير».
انظر: «تعليل العلل لذوي المقل»: ٤٣.

(٣) للدكتور الصباح تعليقة نفيسة على اسم الكتاب انظرها في «جهود المحدِّثين»: ١٠٠.

١٥ ـ الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم: أبو مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي.

١٦ ـ الفصل للوصل المدرج في النقل: الخطيب البغدادي.

١٧ ـ حديث الستة من التابعين وذكر طرقه واختلاف وجوهه: الخطيب البغدادي.

١٨ ـ علة الحديث المسلسل في يوم العيد: أبو محمد عبد الله بن يوسف الجرجاني.

١٩ ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: ابن الجوزي.

٢٠ ـ بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام: ابن القطان.

٢١ ـ المنتخب من العلل للخلّال: ابن قدامة.

٢٢ ـ تعليقة على علل ابن أبي حاتم: ابن عبد الهادي.

٢٣ ـ تلخيص العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: الذهبي.

٢٤ ـ تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته: ابن قيم الجوزية.

٢٥ ـ شرح علل الترمذي: ابن رجب الحنبلي.

القسم الثالث: المصنفات الحديثة:

وهي ما كتبه المتأخرون والمعاصرون من أهل هذا الفن، وتختلف ما بين مقال وبحث ورسائل علمية، وفيها المطوّل والمقتضَب وفيها بين بين، وهي على النحو التالي:

١ ـ العلل في الحديث (دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي لابن رجب): همام سعيد.

٢ ـ تحقيق ودراسة لمسانيد الخلفاء الأربعة من كتاب العلل للدارقطني: محفوظ الرحمٰن زين الله.

٣ ـ الحديث المعلول: خليل ملا خاطر.

٤ ـ الوليد بن مسلم الدمشقي وعلل الحديث في الكتب الستة: أمين عمر.

٥ ـ عبد الله بن لهيعة حديثه وعلله في الكتب الستة: محمد عمر.

٦ ـ بقية بن الوليد الحمصي حديثه وعلله دراسة تطبيقية في الكتب الستة: عبد الكريم الوريكات.

٧ ـ عاصم بن أبي النجود حديثه وعلله في مسند الإمام أحمد بن حنبل والكتب الستة: خولة الخطيب.

٨ ـ الكشف والتبيين لعلل حديث «اللهم إني أسألك بحق السائلين» والتعقيب على «رسالة الانتصار للشيخ إسماعيل الأنصاري: علي حسن علي عبد الحميد الأثري.

٩ ـ محمد بن إسحاق حديثه وعلله دراسة تطبيقية في الكتب الستة: زياد أبو حماد.

١٠ ـ حماد بن سلمة حديثه وعلله في زوائد مسند الإمام أحمد بن حنبل على الكتب الستة: عبد الجبار أحمد سعيد.

١١ ـ علم علل الحديث: أيخان تكين.

١٢ ـ منهج التعليل عند الإمام الترمذي من خلال كتابه الجامع: أسعد حلمي.

١٣ ـ علل النسائي في السنن الصغرى (المجتبى): علي عبد الفتاح أبو شكر.

١٤ ـ العلل الواردة في سنن الدارقطني (جمعاً وتصنيفاً ودراسة ـ القسم الأول كتاب الطهارة ـ): خالد خليل يوسف علوان.

١٥ ـ العلل الواردة في سنن الدارقطني (جمعاً وتصنيفاً ودراسة ـ القسم الثاني من أول كتاب الصلاة إلى أول كتاب النكاح ـ): فائز سعود صالح أبو سرحان.

١٦ ـ العلل الواردة في سنن الدارقطني (جمعاً وتصنيفاً ودراسة ـ القسم

الثالث من أول كتاب النكاح إلى آخر كتاب السنن): محمود أحمد يعقوب رشيد.

١٧ ـ علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام لأبي الحسن ابن القطان: إبراهيم بن الصديق.

١٨ ـ ألفية علل الحديث المسماة شافية الغلل: محمد الأثيوبي.

١٩ ـ مزيل الخلل عن أبيات شافية الغلل (شرح مختصر للكتاب السابق): محمد الأثيوبي.

٢٠ ـ الاختلاف على الراوي وأثره على الروايات والرواة مع دراسة تطبيقية على مرويات حماد بن سلمة في الكتب الستة: حاكم المطيري.

٢١ ـ الأحاديث التي أعلها البخاري في كتابه التاريخ الكبير (من أول الكتاب إلى نهاية ترجمة سعيد بن عمير الأنصاري ـ جمعاً ودراسة وتخريجاً ـ): عادل عبد الشكور الزرقي.

٢٢ ـ الحديث المعلول (قواعد وضوابط): حمزة بن عبد الله المليباري.

٢٣ ـ الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها: حمزة بن عبد الله المليباري.

٢٤ ـ أحاديث معلة ظاهرها الصحة: مقبل الوادعي.

٢٥ ـ الإمام ابن الجوزي وكتابه العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: عثمان سليم مقبل.

٢٦ ـ ما اختلف في رفعه ووقفه من الأحاديث الواردة في كتاب الطهارة والصلاة من كتب العلل والتخريج (جمعاً ودراسة): عواد بن حميد بن محمد الرويثي.

٢٧ ـ الأحاديث التي أشار أبو داود في سننه إلى تعارض الوصل والإرسال فيها (تخريجاً ودراسة): تركي الغميز.

٢٨ ـ مواطن الرواة وأثرها في علل الحديث (دراسة نظرية تطبيقية من خلال علل حديث معمر بن راشد وإسماعيل بن عياش): أحمد يحيى أحمد الكندي.

٢٩ ـ الأحاديث التي بيّن أبو داود في سننه تعارض الرفع والوقف فيها (دراسة وتخريجاً): محمد الفراج.

٣٠ ـ قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري: نادر العمراني.

٣١ ـ منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث: بشير علي عمر.

الإمام عبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي حديثه وعلله في الكتب الستة ومسند الإمام أحمد: وديع عبد المعطي.

٣٢ ـ نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى: محمد مصلح.

٣٣ ـ الأحاديث التي أعلها النسائي بالاختلاف على الرواة في كتابه المجتبى (جمعاً ودراسة): عمر أبو بكر.

٣٤ ـ علل حديث أبي قتادة: (إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين): محمد التركي.

٣٥ ـ ابن رجب الحنبلي ومنهجه في علل الحديث: الحسين محمد حسين.

٣٦ ـ الحديث المنكر (دراسة نظرية وتطبيقية في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم): عبد السلام أحمد محمد أبو سمحة.

٣٧ ـ أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: ماهر ياسين الفحل.

٣٨ ـ فوائد في كتاب العلل لابن أبي حاتم: المعلمي اليماني.

٣٩ ـ مرويات الإمام الزهري المعلة في كتاب العلل للدارقطني (تخريجها ودراسة أسانيدها والحكم عليها): عبد الله بن محمد دمفو.

٤٠ ـ إرشاد الخليل بفوائد من المصطلح والعلل والجرح والتعديل: أبو عبد الله رضا الأقصري.

٤١ ـ شرح علل الحديث مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث: مصطفى العدوي.

٤٢ ـ منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح: أبو بكر الكافي.

٤٣ ـ ما اختلف في رفعه ووقفه من الأحاديث الواردة في كتاب الزكاة والصيام والحج والبيوع من كتب العلل والتخريج (جمعاً ودراسة): عمر رفود رفيد السفياني.

٤٤ ـ الاختلاف على الأعمش في كتاب العلل للدارقطني (تخريج ودراسة): خالد عبد الله السبيت.

٤٥ ـ الخبر الثابت قواعد ثبوته مع أصول في علم الجرح والتعديل وعلل الأحاديث: يوسف بن هاشم بن عابد اللحياني.

٤٦ ـ أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء: ماهر ياسين الفحل.

٤٧ ـ لمحات موجزة في أصول علل الحديث: نور الدين عتر.

٤٨ ـ الإسهام ببيان منهج ابن حزم في تعليل الأخبار من خلال كتابه الأحكام: أبو الفضل بدر العمراني.

٤٩ ـ تعليل العلل لذوي المقل: عبد السلام علوش.

٥٠ ـ التعريف بعلم علل الحديث: هشام بن عبد العزيز الحلاف.

٥١ ـ الأحاديث التي أعلها إمام الأئمة ابن خزيمة في صحيحه في كتاب الوضوء: عبد العزيز الهليل.

٥٢ ـ قواعد في العلل وقرائن الترجيح: عادل عبد الشكور الزرقي.

٥٣ ـ علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية: وصي الله بن محمد عباس.

٥٤ ـ جهود المحدّثين في بيان علل الأحاديث: علي بن عبد الله الصياح.

٥٥ ـ المنهج العلمي في دراسة الحديث المعل (دراسة تأصيلية): علي بن عبد الله الصياح.

٥٦ ـ دراسة أحاديث معلولة: علي بن عبد الله الصياح.

٥٧ ـ معرفة أصحاب شعبة: محمد التركي.

٥٨ ـ مفهوم العلة عند المحدّثين: محمد عبد الرحمٰن طوالبة.

٥٩ ـ العلة وأجناسها عند المحدّثين: أبو سفيان مصطفى باحو.

٦٠ ـ أحاديث ومرويات في الميزان (١، ٢): محمد عمرو بن عبد اللطيف.

٦١ ـ الأحاديث التي أعلها الإمام أحمد (جمعاً ودراسة ومقارنة): عيسى محمد المسملي.

٦٢ ـ الأحاديث المرفوعة المعلة في كتاب حلية الأولياء: مجموعة من الباحثين.

٦٣ ـ الإمام يحيى بن أبي كثير علله وحديثه في الكتب الستة: بكر طعمة.

٦٤ ـ نقد المتون في كتب العلل: سلطان الطبيشي.

٦٥ ـ أحاديث الصحيحين التي أعلها الدارقطني في كتابه العلل مما ليس في التتبع: عبد الله القحطاني.

٦٦ ـ النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمٰن بن يحيى المعلّمي اليماني: إبراهيم الصبيحي.

٦٧ ـ منهج المتقدمين في التدليس: ناصر الفهد.

٦٨ ـ المسائل المتعلقة بالعلة: مقبل الوادعي.

٦٩ ـ غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل: مقبل الوادعي.

٧٠ ـ العلل الواقعة في أسانيد كتاب مسلم ضمن كتاب تقييد المهمل للجياني: إبراهيم الناصر.

٧١ ـ نظرية العلة عند المحدّثين: رضا أحمد صمدي.

٧٢ ـ الأحاديث التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافاً وليست في العلل الكبير: مجموعة من الباحثين.

هذا ما استطعت جمعه، وقد استعنت بالوسائل التي أستطيعها كافة على أنَّ ما ذكرته مما يستدرك ولا يدرك؛ إذ إنَّ الجامعات والمطابع تقذف لنا كل يوم من جديد جيدها ورديئها، لكن حسبي أني جمعت ما قدرت عليه، والله الموفق.

القسم الرابع: مصنفات هي مظان للأحاديث المعلة:

هناك كتب هي مظنة للحديث المعل، ولكنَّها لم تؤلف في العلل بصورة خاصة، وهذه الصفة تغلب على كتب القدماء على خلاف المتأخرين والمعاصرين فهم يميلون إلى التخصص نوعاً ما، ومن هذه المصنفات:

١ ـ كتب الأحاديث المسندة:

مثل: جامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن الدارقطني، وحلية الأولياء...

٢ ـ كتب التخريج:

مثل: تحفة الأشراف، ونصب الراية، والمغني عن حمل الأسفار، والبدر المنير، وإتحاف المهرة، والتلخيص الحبير، والدراية في تخريج أحاديث الهداية...

٣ ـ كتب التراجم:

مثل: الضعفاء الكبير، والكامل، وميزان الاعتدال، ولسان الميزان...

٤ ـ كتب التواريخ:

مثل: تواريخ البخاري، والتاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، وتاريخ الطبري، وأخبار أصبهان، وتاريخ بغداد، وتاريخ دمشق، وتاريخ الإسلام...

٥ ـ شروح كتب الحديث:

مثل: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، والنفح الشذي شرح جامع الترمذي، وفتح الباري لابن رجب، وفتح الباري لابن حجر، وفيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي، وسبل السلام شرح بلوغ المرام، ونيل الأوطار...

٦ ـ مصادر فقه المحدّثين:

مثل: الأوسط لابن المنذر، وشرح معاني الآثار، وشرح مشكل الآثار للطحاوي، والاستذكار لابن عبد البر، والخلاصة، والمجموع للنووي، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق في الفقه الحنفي للزيلعي، والمغني في الفقه الحنبلي لابن قدامة...

٧ ـ كتب مصطلح الحديث:

مثل: المحدّث الفاصل للرامهرمزي، ومعرفة علوم الحديث للحاكم، ومعرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح وشروحه والنكت عليه...

٨ ـ كتب السؤالات:

مثل: سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، وسؤالات تلامذة أحمد كابنيه عبد الله وصالح، وسؤالات أبي داود والمروذي وابن هانئ والأثرم له، وسؤالات تلامذة الدارقطني له كالبرقاني والسهمي ويحيى بن بكير والحاكم وغيرهم...

٩ ـ كتب المراسيل:

مثل: المراسيل لأبي داود، والمراسيل لابن أبي حاتم، وجامع التحصيل للعلائي...

١٠ ـ كتب تدرس مناهج مصادر الرواية:

مثل: هدي الساري، ومقدمة فتح الملهم بشرح صحيح مسلم لشبيّر أحمد، والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين لنور الدين عتر...

١١ ـ كتب الطبقات:

مثل: الطبقات الكبرى لابن سعد، والطبقات لخليفة بن خياط العصفري...

١٢ ـ كتب الأفراد:

مثل البحر الزخار، ومعجمي الطبراني الأوسط والصغير، والأفراد للدارقطني، وأطرافه لأبي الفضل ابن طاهر...

١٣ ـ كتب الأمالي والفوائد والأجزاء الحديثية:

مثل: الفوائد المنتخبة للخطيب البغدادي، والفوائد لأبي بكر النقور...

١٤ ـ كتب متفرقة:

مثل كتب الألباني.

هذه أهم العناوين التي أمكننا جمعها، وهي إما في مكتبتنا ـ مكتبة دار الحديث حرسها الله ـ وإما قد ذكرها من قبلنا، وهناك أبحاث ومقالات أخرى منشورة على شبكة المعلومات الدولية (نت) لمجموعة من المشايخ منهم الشيخ عبد الله السعد والشيخ عبد الكريم الخضير وغيرهما...

أسباب وقوع العلة:

فطر الله تعالى الناس على أن يختلفوا في مواهبهم وقدراتهم وتنوع قابلياتهم في الدقة والضبط والإتقان والحرص على الشيء، كما أنَّ الناس يختلفون في أحوالهم الأخرى قال تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، وهذه المواهب والمنح من الله يعطي من شاء ما شاء. والناس كذلك يختلفون في حرصهم واجتهادهم؛ لذلك عدَّ الإمام الشافعي[1] الحرص من لوازم العلم فقال:

أخي لن تنال العلم إلا بستة ... سأنبيك عن تفصيلها ببيان
ذكاء وحرص واجتهاد وبلغة ... وصحبة أستاذ وطول زمان[2]

فالحرص إذن من أساسيات العلم، وإن قَلَّ حفظ الرَّاوِي أو كلَّت ذاكرته، فبوسعه الحِفاظ على مروياته بالمذاكرة والمتابعة والتعاهد لمحفوظه

---

(١) هُوَ مُحَمَّد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب القرشي المطلبي، فقيه العصر، صاحب المذهب، لَهُ: «الأم» و«اختلاف الْحَدِيْث» وغيرهما، ولد بغزة سنة (١٥٠هـ) عَلَى الأصح، وتوفي بمصر سنة (٢٠٤هـ). انظر: «مرآة الجنان» ٢/ ١١ و١٢، و«وفيات الأعيان» ٤/ ١٦٣ و١٦٥، وفي مقدمة تحقيقي لـ «مسند الشافعي» ١/ ٨ ـ ٥٢ تجلية وفية لهذا العلم العظيم الذي كان أحد رجالات الدنيا.

(٢) ديوان الشافعي: ١٦٤.

ومراجعة أصوله، حفظاً للسنة النبوية من الخطأ فيها ـ بزيادة أو نقص أو تغيير ـ.

ومع هذا كله فإننا لم نعدم في تاريخنا الحديثيّ بعض الرُّواة الذين لم يبالوا بمروياتهم، ولم يولوها الاهتمام الكافي، سواء أهمل الرَّاوي نفسُه تعاهد محفوظاته ومراجعة كتابه، أم تدخل عنصر بالعبث بمروياته[١]، أم غير ذلك ممَّا تكون نتيجته وقوع الوهم في حديث ذلك الرَّاوي، ويؤول في النهاية إلى حدوث الاختلاف مع روايات غيره، على أنَّ الخطأ والوهم لم يسلم مِنهُ كبار الحفاظ مع شدة حرصهم وتوقيهم، لذا قال ابن معين[٢]: «لست أعجب ممن يحدّث فيخطئ، إنما العجب ممن يحدث فيصيب»[٣]. غير أنّ الأحاديث التي حصل فيها الوهم تعد قليلة مغمورة في بحر ما رووه على الصواب.

والاختلافات يعود غالبها إلى عدم التيقظ وإلى عدم الدقة والضبط، إضافة إلى العوارض البشرية والنفسية، والعوارض التي تنتاب الإنسان فتضعف ضبطه وإتقانه، ويقع في وهم من نسيان أو غفلة أو خطأ، وهي متعددة منها ما يكُون في الجسم أو النفس أو المال أو الولد أو الصديق. وكل ذلك له مؤثرات على الإنسان في عقله وفكره وحفظه وضبطه.

إنّ وراء وقوع العلة في أحاديث الثقات أسباب كامنة، يكشف عنها جهابذة النقاد بطرائق أسلفنا ذكرها، تتمركز حول جمع الطرق والموازنة بينها، وغايتنا هنا ذكر هذه الأسباب القادحة في حديث الثقة، وهي كثيرة، فيها ما هو متداخل يحتاج إلى الفصل والتفصيل، وفيها ما يندرج تحت عنوان واحد، وفيها ما يستحق الإشارة إليه فقط، وهي كالآتي:

---

(١) كَمَا حصل لسفيان بن وكيع. انظر: «ميزان الاعتدال» ٢/ ١٧٣ (٣٣٣٤).

(٢) يحيى بن معين بن عون الغطفاني، مولاهم، أبو زكريا البغدادي، ثقة حافظ مشهور إمام الجرح والتعديل، لَهُ: «التاريخ» و«السؤالات» وغيرهما، ولد سنة (١٥٨هـ) وتوفي سنة (٢٣٣هـ). انظر: «تهذيب الكمال» ٨/ ٨٩ و٩٥ (٧٥٢١)، و«ميزان الاعتدال» ٤/ ٤١٠ (٩٦٣٦)، و«التقريب» (٧٦٥١).

(٣) «تاريخ ابن معين» (رِوَايَة الدوري) (٥٢).

١ ـ الضعف البشري.

٢ ـ خفة الضبط.

٣ ـ الاختلاط.

٤ ـ التصحيف والتحريف.

٥ ـ انتقال البصر.

٦ ـ سلوك الجادة.

٧ ـ الإدخال على الشيوخ.

٨ ـ التلقين.

٩ ـ شدة وثوق الراوي بحفظه والاعتماد عليه.

١٠ ـ التوقي والاحتراز.

١١ ـ اختصار الحديث أو الرواية بالمعنى.

١٢ ـ التدليس.

١٣ ـ التفرد.

١٤ ـ جمع الشيوخ.

١٥ ـ كيفية تحمّل الحديث (المذاكرة).

١٦ ـ قصر الصحبة.

١٧ ـ تشابه الأسانيد وتقارب المتون.

وسأبدأ الحديث عنها واحدة تلو الأخرى؛ ليكون القارئ على مزيد بيان ومعرفة لتلكم الأسباب، ولتكون منهجاً متصوراً لدى طالب الحديث، يتمكن الباحث الفهم من خلالها من الاطلاع على مواقع الخلل وكوامن العلل التي تشوب كثيراً من الروايات، في زمن نرى بعض الجامعات الجادة تؤكد على الاهتمام بهذا النوع من علوم الحديث. فأقول وبالله التوفيق:

١ ـ الضعف البشري:

وهو سبب عام لا يكاد يخلو منه إنسان، ودخول الخطأ والوهم[١] والنسيان والكسل على الجنس البشري مما علم بالضرورة، فالوهم لا يخلو منه حتى كبار الأئمة الضابطين، وهذا واضح لنا من تعريف الحديث الصحيح: فهو الذي رواه عدل تام الضبط، عن مثله إلى منتهاه متصل السند، ولا يكون شاذاً ولا معللاً[٢]. فاشتراطنا لصحة الحديث عدم الشذوذ والعلة، دالٌ على أنَّ الرواة التامي الضبط يدخل في حديثهم الشذوذ والعلة، ولذا يقول الإمام أحمد: «ومن يعرى من الخطأ والتصحيف؟!»[٣]، ويقول الإمام مسلم: «فليس

(١) الوهَم: بفتح الهاء، الغلط أي ما أخطأ فيه المرء الصواب، وهو يراه صواباً، مثال ذلك: من ناديته باسم: (أسعد) وأنت ترى اسمه (أسعد) وهو (أحمد)، فهذا وَهَم أي غلط. وهذا هو الذي يستعمله المحدّثون في عباراتهم.
أما الوَهْم: بسكون الهاء، فإنَّه يقال فيما سبق الذهن إليه مع إرادة غيره، مثال ذلك: من ناديته باسم (أسعد) وأنت تريد أن تقول: (أحمد) فهذا وَهْم.
ويختلف وزن الفعل لأحد المعنيين عن الآخر فالوَهَم بفتح الهاء، الفعل منه: (وَهِم يَوْهَم) أما الوَهْم بسكون الهاء، فالفعل منه: (وَهَمَ يَهِمُ)، والملاحظ في استعمال المحدّثين الجمع بين البابين، وهو ما يسميه الصرفيون: باب تداخل اللغتين، بأن يأخذوا ماضي الصيغة المفتوحة، ومضارع الصيغة الساكنة.
وإنما آثر المحدّثون وغيرهم في مقام التخطئة لفظ (وَهِمَ) و(يَهِمُ) و(الوَهَم) و(الوَهَل) و(أوهام) على لفظ (غَلِطَ) و(يَغلَط) و(الغَلَط) و(أغلاط)؛ لوضوح المعنى في (غَلِط) ومشتقاته، وغموضه في (وَهِمَ) ومشتقاته، ولاشتراكه في المادة مع لفظ (الوَهْم) بالسكون، الذي هو أخفّ مدلولاً من (الوَهَم) بالفتح، فيكون ألطف جرحاً وآدب نقداً. وهذا ديدن العرب في مقام التعبير عما يكره من قول أو فعل، بل هو ديدن القرآن فانظر ماذا استعمل القرآن للتعبير عن قضاء حاجة الإنسان ﴿ٱلْغَآئِطِ﴾ وهو المكان المنخفض من الأرض، و﴿يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ عند بعض المفسرين كنى به عن قضاء الحاجة وهو أول العملية... وانظر ألفاظه حين يتكلم عن اتصال الزوج بزوجته لقضاء الشهوة ﴿ٱلرَّفَثُ﴾ و﴿لَٰمَسْتُمُ﴾ و﴿فَأْتُوهُنَّ﴾ وغيرها.. وانظر: «الرفع والتكميل» للكنوي: ٥٤٩ ـ ٥٥٤ لمحققه أبي غدة حيث أبدع في عرض اللفظين.
(٢) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: ٧٩ بتحقيقي، و«التقريب» المطبوع مع «التدريب» ١/ ٦٣، و«اختصار علوم الحديث»: ٧٧ بتحقيقي.
(٣) «معرفة أنواع علم الحديث»: ٣٨٣ بتحقيقي.

من ناقل خبر، وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا ـ وإنْ كانوا من أحفظ الناس، وأشدهم توقياً وإتقاناً لما يحفظ وينقل ـ إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله»[(١)]، وقال ابن معين: «لست أعجب ممن يحدّث فيخطئ، إنما العجب ممن يحدّث فيصيب»[(٢)].

وكثير من الرواة مع صدقهم وثبوت عدالتهم، كانوا كثيري الخطأ والوهم، لكن ذلك ليس الغالب على حديثهم، وحديثهم مقبول عند أئمة الحديث، كما صنع الإمام مسلم حيث خرّج لأصحاب الطبقة الثانية[(٣)]، ولكن ليس معنى ذلك أنَّ حديثهم كله مقبول دون تمييز، بل للأحاديث الصحيحة نصيب مما ترجح فيه للناقد أنَّ الراوي هنا قد ضبط حديثه وحفظه، ولكتب العلل نصيب آخر مما ترجح للناقد أنَّ فيه خطأ ووهماً.

وقال الترمذي: «لَمْ يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم»[(٤)]، فساق أمثلة من الروايات تدلل عَلَى تفاوت أهل العلم بالحفظ وتفاضلهم بالضبط وقلة الخطأ، ثُمَّ قَالَ: «والكلام في هَذَا والرواية عَنْ أهل العلم تكثر، وإنما بيّنا شيئاً مِنْهُ عَلَى الاختصار؛ ليُستدل بِهِ عَلَى منازل أهل العلم وتفاضل بعضهم عَلَى بعض في الحفظ والإتقان، ومن تُكلمَ فِيْهِ من أهل العلم لأي شيء تُكلمَ فِيْهِ»[(٥)].

ولما كَانَ الخطأ في الرِّوَايَة أمراً بدهياً، وأنَّه لا يسلم إنسان مِنْهُ نجد الأكابر قَدْ وهّمو الأكابر، فهذه أم المؤمنين عائشة ﵂ قَدْ وهّمت عدداً من الصَّحَابَة في عدد من الأحاديث، وَقَدْ جمع ذَلِكَ الزركشي[(٦)] في جزءٍ أسماه

(١) «التمييز»: ١٧ المقدمة.
(٢) «تاريخ ابن معين» (رواية الدوري) (٥٢).
(٣) كما أشار في مقدمة كتابه ١/ ٣، وانظر: «تدريب الراوي» ١/ ٩٢.
(٤) «علل الترمذي الصغير» ٦/ ٢٤٠ آخر الجامع.
(٥) «علل الترمذي الصغير» ٦/ ٢٤٤ آخر الجامع.
(٦) هُوَ مُحَمَّد بن بهادر بن عَبْد الله الزركشي، أبو عَبْد الله الشَّافِعِيّ، بدر الدين: عالم بالفقه والأصول، مشارك في الْحَدِيْث والعربية، من مصنفاته «البحر المحيط» و«البرهان في علوم القرآن»، ولد سنة (٧٤٥هـ)، وتوفي سنة (٧٩٤هـ). انظر: =

«الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة»[١]، لذا قَالَ الإمام عَبْد الله بن المبارك: «ومن يسلم من الوهم؟!، وَقَدْ وهّمت عائشة جَمَاعَة من الصَّحَابَة في رواياتهم للحديث»[٢].

قال ابن عبد البر: «الوهم والنسيان لا يسلم منه أحد من المخلوقين..»[٣].

فإذا كان الرسول ﷺ وهو المؤيد بالوحي قد نسي[٤]، فالنسيان في عوام الناس أولى، ومهما تثبّت الراوي، فالنسيان طارق ذهنه قادح حفظه، فهذا الأعمش على ما حباه الله من سعة الحفظ والتثبّت يقول: «سمعتُ من أبي صالح ألف حديث، ثم مرضتُ فنسيتُ بعضها»[٥].

ومن أشكال النسيان ما يطغى على مرويات الراوي، فيحدّث بكل حال على ما يعلق في ذهنه، وهذا يقال فيه غالباً: «مضطرب الحديث».

ومنه أنْ ينسى الراوي بعض الأحاديث فيذاكره بها تلميذه فلا يحفظها وينكرها، من ذلك ما جاء في «صحيح مسلم» عن عمرو بن دينار، عن أبي معبد مولى ابن عباس: أنّه سمعه يخبر عن ابن عباس قال: ما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ إلا بالتكبير. قال عمرو: فذكرت ذلك لأبي معبد فأنكره، وقال: لم أحدثك بهذا، قال عمرو: وقد حدثنيه قبل ذلك»[٦].

= «الدرر الكامنة» ٣/ ٣٩٧، و«شذرات الذهب» ٦/ ٣٣٥، و«الأعلام» ٦/ ٦٠.

(١) طبع مراراً بتحقيق سعيد الأفغاني.

(٢) «شرح علل الترمذي» ١/ ١٥٩ ط. عتر و١/ ٤٣٦ ط. همام.

(٣) «التمهيد» ٤/ ٢٦٨.

(٤) لا يخفى أنَّ نسيانه ﷺ فيه أحكام شرعية.

(٥) «الكفاية»: ٣٨٣.

(٦) «صحيح مسلم» ٢/ ٩١ (٥٨٣) (١٢١) ومن النفائس والدرر التي سطّرها النووي في شرحه لصحيح مسلم ما قاله في ٣/ ٧٣ عقب (٥٨٣): «قوله: أخبرني هذا أبو معبد ثم أنكره. في احتجاج مسلم بهذا الحديث دليل على ذهابه إلى صحة الحديث الذي يُروى على هذا الوجه، مع إنكار المحدث له، إذا حدّث عنه ثقة، وهذا مذهب جمهور العلماء من المحدّثين والفقهاء والأصوليين، قالوا: يحتج به إذا كان إنكار =

ومنه أن ينسى الراوي بعض الأحاديث فيذاكره بها تلميذه فيحدث بها عن التلميذ، عن نفسه، من ذلك ما أخرجه الشافعي قال: أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد.

قال عبد العزيز: «فذكرت ذلك لسهيل، فقال: أخبرني ربيعة عني ـ وهو عندي ثقة ـ أني حدثته إياه ولا أحفظه»[(١)].

فهذا يبين بجلاء شدة وثوق الشيخ بتلميذه، ويبين ورع الراوي الذي لم يتوان عن إظهار عدم حفظه لذاك الحديث، بل لم يستنكف الرواية عن تلميذه، مثل هذا الأمر لا تجده في غير هذه الأمة. وقد كتب بعض أهل العلم كراساً في هذا المعنى[(٢)].

«فالذهول والسهو لا ينفك عنهما البشر، وليس هذا مما يغضّ من رفيع مرتبة العالم وجلالة قدره، والعالم لا ينجو من السهو في المسائل العلمية، فكيف في التحرير والكتابة!»[(٣)].

أيضاً «من طباع الناس أنَّ النفس البشرية لها إقبال وإدبار على حسب ما يعتريها من حزن أو فرح، أو مرض، أو قلة نوم وأرق، أو انشغال بالتفكير في أمر من الأمور، أو غير ذلك مما يجعل الراوي غير متهيئ ولا مُستجمع قواه للتحديث، وهذا ما يعبِّر عنه المحدِّثون بالكسل، وضده النشاط فربما ذكر المحدّث الحديث وهو في هذه الحال لمناسبة جرت لا على سبيل التحديث،

= الشيخ له لتشكيكه فيه أو نسيانه أو قال: لا أحفظه، أو لا أذكر أني حدثتُك به، ونحو ذلك، وخالفهم الكرخي من أصحاب أبي حنيفة ﷺ، فقال: لا يحتج به. فأما إذا أنكره إنكاراً جازماً قاطعاً بتكذيب الراوي عنه، وأنه لم يحدثه به قط، فلا يجوز الاحتجاج به عند جميعهم؛ لأنَّ جزم كل واحد يعارض جزم الآخر، والشيخ هو الأصل فوجب إسقاط هذا الحديث، ولا يقدح ذلك في باقي أحاديث الراوي؛ لأنا لم نتحقق كذبه».

(١) «الأم» ٧/٦٢٧ ط. الوفاء.
(٢) انظر: «الكفاية»: ٣٨١.
(٣) مقدمة «ظفر الأماني»: ١٣.

كفتوى، أو موعظة، أو سؤال عن ذلك الحديث.. فيذكر المحدث الحديث فينقص منه إما بإرساله وهو موصول أو بوقفه وهو مرفوع، أو يُسقط من سنده بعض رواته لا على سبيل التدليس، أو لا يسوق المتن بتمامه، أو غير ذلك مما يعتري الحديث من اختلاف... ربما أخذ بعض الرواة ذلك الحديث عن ذلك الشيخ في هذه الحال، فيرويه على ما فيه من نقص، وربما حدّث الشيخ بذلك الحديث في مجلس التحديث تاماً، فينشأ الاختلاف بين الرواة لهذا السبب، وربما لم يحدث الشيخ بذلك الحديث إلا في حال كسله، فيختلف مع أقرانه ممن شاركه في رواية ذلك الحديث، فنجد علماء الحديث يوفقون بين هذا الاختلاف بالإشارة إلى هذا السبب بعبارة يفهمها أهل الاختصاص»[١].

وقد يصرّح العلماء بهذا السبب أحياناً كقول ابن رجب: «وقال الأثرم ـ أيضاً ـ قال أبو عبد الله: ما أحسنَ حديثَ الكوفيين عن هشام بن عروة! أسندوا عنه أشياء. قال: وما أرى ذاك إلا على النشاط، يعني: أنَّ هشاماً ينشط تارة فيسند، ثم يرسل مرة أخرى»[٢]، وقال الحافظ المنذري في توجيه حديثين: «ويمكن أنْ يقال: إنَّه تذكّر السماع بعد ذلك، فصرّح بالتحديث، أو أنَّ الراوي ينشط مرة فيسند، ويفتر مرة فلا يُسند، ويسكت عن ذكر الشخص مرة، ويذكره أخرى، لما يقتضيه الحال»[٣].

هذه أهم آثار الضعف عند الإنسان، الخطأ والنسيان والكسل.

٢ ـ خفة الضبط:

قد يكون المحدّث ضابطاً لروايته، ثم تعرض له حين تحمله الحديث أو أدائه أمور تجعل الوهن في ضبطه، ثم تدخل العلة في حديثه، وهذه الأمور

---

(١) مقدمة كتاب «العلل» ١/ ٩١ ط. الحميّد.

(٢) «شرح علل الترمذي» ٢/ ٤٨٨ ط. عتر و٢/ ٦٧٩ ط. همام، ومقدمة كتاب «العلل» ١/ ٩٢ ط. الحميّد.

(٣) مقدمة كتاب «العلل» ١/ ٩٤ ـ ٩٥ ط. الحميّد.

ليست عامة بل هي خاصة تطرأ على بعض الرواة في بعض الأحيان، تبعاً لاختلاف الأحوال والأماكن والشيوخ ومن هذه الأمور الطارئة:

أ ـ تغيّر الحفظ في بلد معين أو عن راوٍ معين.

ب ـ فقدان البصر.

ج ـ صغر السن.

د ـ كبر السن والشيخوخة.

هـ ـ الانشغال بالعبادة والتجارة والقضاء.

أ ـ تغير الحفظ في بلد معين أو عن راوٍ معين:

قد يتغير الراوي في موطن من المواطن؛ لأنَّه لم يصحب كتبه مثلاً، فيحدث من حفظه فَيَهِمُ، من ذلك ما وقع لمعمر في البصرة، قال أبو حاتم: «ما حدّث معمر بالبصرة فيه أغاليط..»[1]؛ لأنَّه تغير حفظه، وقال يعقوب بن شيبة: «سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم، فيه اضطراب؛ لأنَّ كتبه لم تكن معه»[2]، وقال يحيى بن معين: «إذا حدثك معمر عن العراقيين فَخَفْهُ، إلا عن الزهري وابن طاوس؛ فإنَّ حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئاً»[3].

أو قد يضعف حفظه في راوٍ معين، فالأعمش قال عنه علي بن المديني: «الأعمش كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الصغار مثل: الحكم، وسلمة بن كهيل، وحبيب بن أبي ثابت..»[4]، وقال أحمد: «منصور إذا نزل إلى المشايخ[5] اضطرب إلى أبي إسحاق، والحكم، وحبيب بن أبي ثابت،

---

(١) «تهذيب الكمال» ٧/ ١٨٢ (٦٦٩٧).

(٢) «شرح علل الترمذي» ٢/ ٦٠٢ ط. عتر و٢/ ٧٦٧ ط. همام، وانظر: «ميزان الاعتدال» ٤/ ١٥٤ (٨٦٨٢)، و«تهذيب التهذيب» ٥/ ٣٧٣ ـ ٣٧٩.

(٣) «شرح علل الترمذي» ٢/ ٦١٢ ط. عتر و٢/ ٧٧٤ ط. همام.

(٤) «شرح علل الترمذي» ٢/ ٦٤٧ ط. عتر و٢/ ٨٠٠ ط. همام.

(٥) في المطبوع: «المشائخ» والجادة ما أثبتناه؛ لأنَّ الياء في مفردها أصلية وليست بزائدة.

وسلمة بن كهيل»[١].

ب ـ فقدان البصر:

من المعروف في بدائه علم الحديث أنَّ الضبط نوعان: ضبط صدر وضبط كتاب، وضابط الصدر يحتاج إلى أنْ يعاود حفظه من أجل ضبط مروياته.. وضابط الكتاب يحتاج أنْ يقرأ كتابه من أجل الرواية والمقابلة، إذن فالبصر مهم، وله أثر كبير في المحافظة على الحفظ؛ لذا فإنَّ زوال البصر وذهابه قد يؤدي في المحصلة النهائية إلى دخول الوهم في بعض روايات المحدّثين، ومن ثَمَّ حصول اختلاف بين الروايات، وكان بعض الثقات يعتمد على كتبه، فلما ذهب بصره، حدّث من حفظه فدخل الوهم في حديثه بعد ذلك، وقَبِلَ بعضهم التلقين كعبد الرزاق بن همّام الصنعاني مع أنَّه من رجال هذا الميدان، قال عنه الحافظ ابن حجر: «عمي في آخر عمره فتغير»[٢]، قال الأثرم: «سمعت أبا عبد الله يُسأل عن حديث: «**النار جُبار**» فقال: هذا باطل، ليس من هذا شيء، ثم قال: ومن يحدث به عن عبد الرزاق؟ قلت: حدثني أحمد بن شبويه. قال: هؤلاء سمعوا بعد ما عمي، كان يلقن فلقنه، وليس هو في كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه كان يلقنها بعد ما عمي»[٣].

ج ـ صغر السن:

وقت الضبط حين يكمل النضج ويتم العقل؛ لأنَّ الصغر مظنة عدم الضبط، قال ابن المديني في أبي بكر بن أبي الأسود: «سماعه من أبي عوانة ضعيف؛ لأنَّه كان صغيراً»[٤]، وقال معمر بن راشد: «جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ أسانيده»[٥]، وقال يعقوب بن شيبة في عبد الرحمٰن بن عبد الله بن مسعود: «تكلموا في روايته عن أبيه وكان صغيراً»[٦]، وقال أحمد:

---

(١) «شرح علل الترمذي» ٢/ ٦٤٩ ط. عتر و٢/ ٨٠١ ط. همام.
(٢) «التقريب» (٤٠٦٤).
(٣) «تهذيب الكمال» ٤/ ٥٠٠ (٤٠٠٣).
(٤) «ميزان الاعتدال» ٢/ ٤٩١ (٤٥٥٩).
(٥) «تاريخ ابن أبي خيثمة» (١٢٠٣).
(٦) «تهذيب الكمال» ٤/ ٤٣٢ (٣٨٦٥).

«حماد بن سلمة إذا روى عن الصغار أخطأ»[١].

وهناك أقوال كثيرة عن أهل العلم تدل على أنَّ صغر السن من دواعي خفة الضبط، وإن كان هناك نماذج من المحدّثين الصغار الضابطين الكيّسين، فأحمد بن حنبل قدّم ابنَ عيينة على أصحاب عمرو بن دينار: «فقيل له: كان ابن عيينة صغيراً. قال: وإنْ كان صغيراً! فقد يكون صغيراً كيّساً»[٢]، وسُئل عن إسحاق بن إسماعيل وقيل له: «إنهم يذكرون أنّه كان صغيراً. فقال: قد يكون صغيراً يضبط»[٣].

د ـ كبر السن والشيخوخة:

كبر السن ومقاربة الشيخوخة مظنة تفرق الذهن وحدوث اختلاط الحفظ؛ لذا استحب أهل الحديث قطع التحديث عند كبر السن[٤]، قال الخطيب: «إذا بلغ الراوي حد الهرم والحالة التي في مثلها يحدث الخرف، يستحب له ترك الحديث، والاشتغال بالقراءة والتسبيح، وهكذا إذا عمي بصره»[٥]. وقال الحاكم في يزيد بن أبي زياد: «فلما كبر ساء حفظه، فكان يقلب الأسانيد، ويزيد في المتون»[٦]، وقال الذهبي في أبي إسحاق السبيعي: «من أئمة التابعين... إلا أنَّه شاخ ونسي ولم يختلط..»[٧]، وأقوال أهل العلم كثيرة في هذا الباب؛ نظراً للأثر الذي تحدثه الشيخوخة في حفظ الرواة من اختلال الجسم والذاكرة، وضعف الحال وتغير الفهم وحلول الخرف[٨].

---

(١) «شرح علل الترمذي» ٢/ ٦٢٣ ط. عتر و٢/ ٧٨٣ ط. همام.
(٢) «شرح علل الترمذي» ٢/ ٤٩٣ ط. عتر و٢/ ٦٨٤ ط. همام.
(٣) «الكفاية»: ٦٢.
(٤) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: ٣٤٦ بتحقيقي.
(٥) «الجامع لأخلاق الراوي» عقب (١٩٣١).
(٦) «نصب الراية» ١/ ٤٠٢.
(٧) «ميزان الاعتدال» ٣/ ٢٧٠ (٦٣٩٣).
(٨) انظر: «فتح المغيث» ٢/ ٢٨٧ ط. العلمية و٣/ ٢٣٣ ط. الخضير.

هـ ـ الانشغال بالعبادة والتجارة والقضاء.

كان الْمُحَدِّثُوْنَ يكتبون بالنهار ويعارضون[١] بالليل، ويحفظون بالنهار ويتذاكرون بالليل. وهكذا شأن المُحَدِّثِيْنَ، ومن لَمْ يَكُنْ كذلك فلا يسمى من أهل الحَدِيْث، وأسند الإمام مُسْلِم في مقدمة صحيحه عَنْ أبي الزناد قَالَ: «أدركت بالمدينة مئة، ـ كلهم مأمونون ـ ما يؤخذ عَنْهُم الحَدِيْث، يقال: ليس من أهله»[٢].

وَقَالَ مالك بن أنس[٣]: «أدركت مشايخ بالمدينة أبناء سبعين وثمانين لا يؤخذ عَنْهُمْ، ويقدُم ابن شهاب وَهُوَ دونهم في السن فتزدحم الناس عَلَيْهِ»[٤].

وهناك أمور جعلت عدداً من جهابذة الْمُحَدِّثِيْنَ لا يأخذون عَنْ عدد كبير من الرُّوَاة هي أنَّ هؤلاء الرُّوَاة كانوا يتشاغلون عَن الحَدِيْث. والتشاغل عَن الحَدِيْث مدعاة لعدم ضبط الْحَدِيْث وعدم إتقانه، وربما كَانَ مآل ذَلِكَ إلى دخول بعض الوهم والعلل والاختلافات.

وهي من أسباب خفة الضبط، فقد ضعفت روايات بعض المحدّثين؛ لانشغالهم عن العلم حفظاً وكتابة.

ومن الأمور التي حدت بعض المحدّثين على التقصير في ضبط مروياتهم

---

(١) المعارضة: هِيَ مقابلة الطالب كتابه بكتاب شيخه الذِيْ يروي عَنْهُ، سماعاً أو إجازةً، أو بأصل شيخه المقابل بِهِ أصل شيخه. وَقَدْ سأل عروة ابنه هشاماً فَقَالَ: عرضت كتابك؟ قَالَ: لا، قَالَ: لَمْ تكتب. انظر: «الكفاية»: ٢٣٧، و«جامع بَيَان العِلْم» ١/ ٧٧، و«الإلماع»: ١٦٠، و«معرفة أنواع علم الحَدِيْث»: ٢٥٤ بتحقيقي، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٤٧٨ بتحقيقي، و«فتح المغيث» ٢/ ١٦٤ ط. العلمية و٣/ ٥٣ ط. الخضير.

(٢) وكذلك أسنده الرامهرمزي في «المحدّث الفاصل» (٤٢٥)، والخطيب في «الكفاية»: ١٥٩ جميعهم من طريق الأصمعي، عَن ابن أبي الزناد، عَنْ أبيه، بِهِ.

(٣) هُوَ مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، أبو عَبْد الله المدني، نجم السنن وإمام دار الهجرة صاحب الموطأ والمذهب المعروف، توفي سنة (١٧٩هـ).
انظر: «حلية الأولياء» ٦/ ٣١٦، و«تهذيب الكمال» ٧/ ٦ (٦٣٢٠)، و«التقريب» (٦٤٢٥).

(٤) «الكفاية»: ١٥٩.

انشغالُ بعضهم بالعبادة وصرف غالب أوقاتهم لذلك دون متابعة ضبط رواياتهم. قال ابن حبان: «ومنهم من كبر وغلب عليه الصلاح والعبادة، وغفل عن الحفظ والتمييز، فإذا حدّث رفع المرسل، وأسند الموقوف، وقلّب الأسانيد، وجعل كلام الحسن، عن أنس، عن النبيّ ﷺ وما شبه هذا حتى خرج عن حد الاحتجاج به»[١]. وَقَدْ أصَّل ابن رجب في ذَلِكَ قاعدة فَقَالَ: «الصالحون غَيْر العلماء يغلب عَلَى حديثهم الوهم والغلط»[٢].

والحافظ ابن رجب إنما أخذ ذلك من أقوال أئمة هذا الشأن، العارفين بعلله، الغواصين في معانيه وأسراره، قال نجم العلماء[٣] مالك بن أنس: «أدركت بهذا البلد ـ يعني المدينة ـ مشيخة لهم فضلٌ وصلاحٌ وعبادة يحدِّثون، ما سمعتُ من واحد منهم حديثاً قطُّ، فقيل لهُ: ولِمَ يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدِّثون»[٤]. وقال أيضاً: «لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك، لا يؤخذ من سفيه مُعلن بالسَّفه وإن كان أروى الناس، ولا يؤخذ من كذّاب يكذب في أحاديث الناس، إذا جُرِّب ذلك عليه، وإن كان لا يُتَّهَمُ أنْ يكذب على رَسُول الله ﷺ، ولا من صاحب هوىً يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخٍ له فضلٌ وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدّث به»[٥].

وجعل ابن تيمية من أسباب السهو: «الاشتغال عن هذا الشأن بغيره، فلا ينضبط له، ككثير من أهل الزهد والعبادة..»[٦].

وَقَالَ ابن منده[٧]: «إذا رأيت في حَدِيْث (حدثنا فُلَان الزاهد) فاغسل

---

(١) مقدمة «المجروحين» ١/ ٦٧.

(٢) «شرح علل الترمذي» ٢/ ٧١١ ط. عتر و٢/ ٨٣٣ ط. همام.

(٣) أطلق عَلَيْهِ ذَلِكَ الإمام الشَّافِعِيُّ، قَالَ المزي في «تهذيب الكمال» ٧/ ١٣ (٦٣٢٠): «وَقَالَ يونس بن عَبْد الأعلى: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يقول: إذا جاء الأثر فمالك النجم».

(٤) «العلل» للإمام أحمد رِوَايَة المروذي (٣٢٨).

(٥) «المحدّث الفاصل» (٤١٨).

(٦) «مجموع الفتاوى» ١٨/ ٢٨.

(٧) هُوَ الحافظ الجوال أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن إسحاق بن مُحَمَّد بن يحيى بن منده، واسم منده: إبراهيم بن الوليد، قَالَ الباطرقاني: حَدَّثَنَا ابن منده إمام الأئمة في الْحَدِيْث، ولد سنة (٣١١هـ)، وَقِيْلَ سنة: (٣١٠)، وتوفي سنة (٣٩٥هـ).

يدك مِنْهُ»[١].

وممن كانت حاله عَلَى ما قدمنا: أبان بن أبي عيّاش: فيروز البصري، أبو إسماعيل العبدي، قَالَ فِيْهِ الإمام المبجل أحمد بن حَنْبَل: «متروك»[٢].

قَالَ ابن رجب الحنبلي: «ذكر الترمذي من أهل العبادة المتروكين رجلين: أحدهما أبان بن أبي عياش»[٣].

وقَالَ الإمام الترمذي: «رَوَى عَنْ أبان بن أبي عياش غَيْر واحد من الأئمة[٤]، وإن كَانَ فِيْهِ من الضعف والغفلة ما وصفه أبو عوانة[٥] وغيره[٦] فلا يُغتَرُّ برواية الثقات عَن الناس؛ لأنَّه يُروَى عَن ابن سيرين أنَّه قَالَ: إنَّ الرجل ليحدِّثني، فما أتهمه، ولكن أتهم من فوقه.

وَقَدْ رَوَى غَيْر واحد[٧] عَنْ إبراهيم النخعي، عَنْ علقمة، عَنْ عَبْد الله بن مسعود: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يقنتُ في وتره قَبْلَ الركوع. وروى أبان بن أبي عياش، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن عَبْد الله بن مسعود: «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يقنت في وتره قَبْلَ الركوع». هكذا رَوَى سفيان الثوري عَنْ

= انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٢٨، و«ميزان الاعتدال» ٣/ ٤٧٩، و«تذكرة الحفاظ» ٣/ ١٠٣١.

(١) «شرح علل الترمذي» ٢/ ٧١١ ط. عتر و٢/ ٨٣٣ ط. همام.

(٢) «الكاشف» (١١٠)، وانظر: «التقريب» (١٤٢).

(٣) «شرح علل الترمذي» ١/ ٩٧ ط. عتر و١/ ٣٩٠ ط. همام.

(٤) ساق المزي في «تهذيب الكمال» ١/ ٩٥ (١٣٨) من رَوَى عَنْهُ فبلغ بِهِمْ ثلاثة وثلاثين راوياً.

(٥) هُوَ الوضاح بن عَبْد الله اليشكري، أبو عوانة، الواسطي البزار مولى يزيد بن عطاء محدّث البصرة: ثقة ثبت، صاحب «المسند»، توفي سنة (١٧٦هـ). انظر: «التاريخ الكبير» ٨/ ١٨١، و«سير أعلام النبلاء» ٨/ ٢١٧ و٢٢١، و«التقريب» (٧٤٠٧).
وحكايته نقلها المزي في «تهذيب الكمال» ١/ ٩٦ (١٣٨) ونصها: «لما مات الحسن، اشتهيت كلامه فجمعته من أصحاب الحسن، فأتيت أبان بن أبي عياش، فقرأه عليَّ عَن الحسن، فما أستحِلُّ أن أرويَ عَنْهُ شَيْئاً».

(٦) انظر: «تهذيب الكمال» ١/ ٩٥ ـ ٩٦ (١٣٨).

(٧) مِنْهُمْ: حماد بن زيد عِنْدَ ابن أبي شيبة (٦٩٧٦).

أبان بن أبي عياش[١]، وروى بعضهم[٢] عَنْ أبان بن أبي عياش بهذا الإسناد نحو هَذَا، وزاد فِيْهِ: قَالَ عَبْد الله بن مسعود: «أخبرتني أمي أنَّها باتتْ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فرأتِ النَّبِيَّ ﷺ قنتَ في وترِهِ قَبْلَ الركوع».

وأبان بن أبي عياش وإن كَانَ قَدْ وُصف بالعبادة والاجتهاد، فهذا حاله في الْحَدِيْث، والقوم كانوا أصحاب حفظ، فرب رجل وإن كَانَ صالحاً لا يقيم الشهادة ولا يحفظها...»[٣].

وكثير من الَّذِيْنَ يشتغلون بعلم من العلوم ويستفرغون العمر في تخصصهم يَكُوْن ذَلِكَ مدعاة للتقصير في العلوم الأخرى.

وَقَدْ وجدنا بعض جهابذة الْحَدِيْث تَكَلَّمَ في بعض الرُّوَاة لِقَصْرِ تهممهم[٤] عَلَى الفقه، ومن أولئك حماد بن أبي سليمان[٥] من كبار الفقهاء وشيخ أبي حَنِيْفَة النعمان[٦] قَالَ عَنْهُ أبو إسحاق الشيباني[٧]: «ما رأيت أحداً

---

(١) عِنْدَ ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦٩٧٨)، والدارقطني في «سننه» ٢/ ٣٢ ط. العلمية و(١٦٦٣) ط. الرسالة.

(٢) مِنْهُمْ: يزيد بن هارون عِنْدَ ابن أبي شيبة (٦٩٧٧)، والدارقطني ٢/ ٣٢ ط. العلمية و(١٦٦٢) ط. الرسالة.

(٣) «العلل الصغير» آخر الجامع ٦/ ٢٣٥.

(٤) التهمم: الطلب، يقال: ذهبت اتهممه، أي: أطلبه، وتهمّم الشيء: طلبه، أو الاهتمام والعناية، يقال: اهتم الرجل بالأمر: عني بالقيام بِهِ. انظر: «لسان العرب» مادة (همم)، و«المعجم الوسيط» مادة (همّ)، وحاشية «محاسن الاصطلاح»: ٥٧٨.

(٥) هُوَ الإمام حماد بن أبي سليمان، فقيه العراق، أبو إسماعيل بن مُسْلِم الكوفي مولى الأشعريين: صدوق لَهُ أوهام، توفي سنة (١٢٠هـ).
انظر: «طبقات ابن سعد» ٦/ ٣٣٢، و«التاريخ الكبير» ٣/ ٢١ (٢٩٦٩)، و«سير أعلام النبلاء» ٥/ ٢٣١.

(٦) هُوَ الإمام فقيه الملة، عالم العراق، النعمان بن ثابت التيمي الكوفي مولى بني تيم الله بن ثعلبة، قَالَ يحيى بن معين: كَانَ أبو حَنِيْفَة ثقة في الْحَدِيْث، ولد سنة (٨٠هـ)، وتوفي سنة (١٥٠هـ).
انظر: «تاريخ بغداد» ١٣/ ٣٢٣ وفي ط. الغرب ١٥/ ٤٤٤، و«تهذيب الكمال» ٧/ ٣٣٩ (٧٠٣٤)، و«سير أعلام النبلاء» ٦/ ٣٩٠.

(٧) هُوَ سليمان بن أبي سليمان، فيروز، ويقال: خاقان، أبو إسحاق، مولى بني شيبان، =

أفقه من حماد»[1]. ومع هَذَا فَقَدْ نقل عبد الرحمٰن بن أبي حاتم[2] عَنْ أمير المؤمنين في الْحَدِيْث شعبة بن الحجاج قوله: «كَانَ حماد ـ يعني: ابن أبي سليمان ـ لا يحفظ». ثُمَّ عقّب ابن أَبِي حاتم عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ: «يعني: أن الغالب عَلَيْهِ الفقه وأنه لَمْ يرزق حفظ الآثار»[3]. وَقَالَ أبو حاتم: «هُوَ صدوق ولا يحتج بحديثه، هُوَ مستقيم في الفقه، وإذا جاء بالآثار شوّش»[4].

ومن هنا وضع علماء الجرح والتعديل قواعد في أنّ الفقهاء غَيْر الْمُحَدِّثِيْنَ يغلب عليهم الفقه دون حفظ المتون، قَالَ ابن رجب الحنبلي: «الفقهاء المعتنون بالرأي حَتَّى يغلب عليهم الاشتغال بِهِ، لا يكادون يحفظون الْحَدِيْث كَمَا ينبغي، ولا يقيمون أسانيده ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيراً، ويروون المتون بالمعنى، ويخالفون الحفاظ في ألفاظه»[5]. وابن رجب مسبوق بهذا التنظير، فَقَدْ قَالَ ابن حِبّان: «الفقهاء الغالب عليهم حفظ المتون وإحكامها وأداؤها بالمعنى دون حفظ الأسانيد وأسماء الْمُحَدِّثِيْنَ، فإذا رفع محدث خبراً، وَكَانَ الغالب عَلَيْهِ الفقه، لَمْ أقبل رفعه إلا من كتابه؛ لأَنَّه لا يعلم المسند من المرسل، ولا الموقوف من المنقطع، وإنما همته إحكام الْمَتْن فَقَطْ»[6].

فممن ألهتهم التجارة شبيب بن سعد، قال ابن عدي: «وحدّث عنه ابن

= واختلف في سنة وفاته فقيل: (١٢٩هـ) وَقِيْلَ: (١٣٨هـ) وَقِيْلَ: (١٣٩هـ).
انظر: «الجرح والتعديل» ٤/ ١١٩ (٥٣١)، و«تهذيب الكمال» ٣/ ٢٨٢ (٢٥٠٩)، و«شذرات الذهب» ١/ ٢٠٧.

(١) «الجرح والتعديل» ٣/ ١٦٠ (٦٤٢).

(٢) هُوَ العلامة الحافظ عَبْد الرحمٰن بن أبي حاتم، أبو مُحَمَّد، لَهُ مصنفات مِنْهَا: «المسند» و«العلل»، ولد سنة (٢٤٠هـ)، وتوفي سنة (٣٢٧هـ).
انظر: «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٨٢٩، و«ميزان الاعتدال» ٢/ ٥٨٧ (٤٩٦٥)، و«سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٦٣، و«شذرات الذهب» ٢/ ٣٠٨.

(٣) «الجرح والتعديل» ٣/ ١٦٠ (٦٤٢). (٤) «الجرح والتعديل» ٣/ ١٦١ (٦٤٢).

(٥) «شرح علل الترمذي» ٢/ ٧١١ ط. عتر و٢/ ٨٣٣ ـ ٨٣٤ ط. همام.

(٦) مقدمة صحيحه ١/ ١٥٩.

وهب بأحاديث مناكير، ولعل شبيباً بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط ويهم»[١]، وقد وجدنا حين استقرأنا حال كثير من الرواة الذين ولوا القضاء أنهم قد خف ضبطهم؛ لانشغالهم بهذا المنصب الوظيفي، وممن شغل بالقضاء شريك بن عبد الله النخعي حين ولي قضاء الكوفة بعد عام خمسين ومئة، قال الحافظ ابن حجر: «تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة»[٢].

وكذلك محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، قال أبو حاتم الرازي: «شغل بالقضاء فساء حفظه»[٣]

هذا خط عام لكن هناك من اشتغل بالتجارة فلم تلهه عن ضبط أحاديثه مثل ابن المبارك والليث بن سعد وغيرهما، وهناك من ولي القضاء ولم يشغله عن الضبط والإتقان لأحاديثه مثل معاذ بن معاذ العنبري...[٤].

وهناك جماعة من القراء شُغلوا بقراءة القرآن الكريم وإقرائه فهم أثبات في القراءة دون الحديث كنافع والكسائي وحفص، فإنهم نهضوا بأعباء الحروف وحرروها ولم يصنعوا ذلك في الحديث. كما أنَّ طائفة من الحفاظ أتقنوا الحديث ولم يحكموا القراءة، وكذا شأن كل من برز في فن ولم يعتنِ بما عداه، والله أعلم[٥].

وغير ما ذكرنا من الأمور قد تطرأ أخرى؛ مثل رواية المبتدع الداعية، ومن يحفظ المتون من دون الأسانيد كالفقهاء مثلاً أو العكس كالمحدّثين، وعدم ممارسة المحدّث لحديثه، كل هذه الأسباب تؤدي إلى خفة الضبط.

٣ ـ الاختلاط:

وهو آفة عقلية تورث فساداً في الإدراك، وتصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسبب حادث لفقد عزيز أو ضياع مال، ومن تصبه هذه الآفة لكبر

---

(١) «الكامل» ٥/ ٤٩.
(٢) «التقريب» (٢٧٨٧).
(٣) «الجرح والتعديل» ٧/ ٤٣١ (١٧٣٩).
(٤) انظر: «العلة وأجناسها»: ١٦٠.
(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٥٤٣.

سنه يقال فيه: اختلط بأخرة[١].

وهو غير التخليط، فالأخير خلل يعرض في ضبط الراوي في حال الصحة وليس لطارئ معين، من ذلك ما نقله ابن أبي حاتم عن أبيه في أحمد ابن عبد الرحمٰن قال: «كتبنا عنه، وأمره مستقيم، ثم خلط بعد، ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط، قال: وسئل أبي عنه بعد ذلك، فقال: كان صدوقاً»[٢].

ويجدر بالذكر أنَّ الاختلاط قد يكون علة ظاهرة، لكن وقت سماع الراوي ممن اختلط ربما كان خفياً، وهو العلة الخفية.

واستطاع جهابذة المحدّثين تحديد الفترة الزمنية الَّتِيْ دخل فِيْهَا الاختلاط عَلَى هَذَا الرَّاوِي، كَمَا حددوا اختلاط إسحاق بن راهويه[٣] بخمسة أشهر، فَقَالَ أبو داود[٤]: «تغيّر قَبْلَ أن يموت بخمسة أشهر، وسمعتُ مِنْهُ في تِلْكَ الأيام

---

(١) يقال: (تغيّر بآخِرِهِ) بمد الهمزة وكسر الخاء والراء بعدها هاء. و: (تغيّر بآخِرَة) بمد الهمزة أيضاً وكسر الخاء وفتح الراء، بعدها تاء مربوطة، و: (تغيّر بأَخَرَة) بفتح الهمزة والخاء والراء، وبعدها تاء مربوطة.
وكلها معناها: اختلّ ضبطه وحفظه في آخر عمره.
انظر: «قواعد في علوم الحديث»: ٢٤٩.

(٢) «الجرح والتعديل» ٢/ ١٨ ـ ١٩ (٩١).

(٣) إسحاق بن إبراهيم بن مُحَمَّد الحنظلي، المروزي، أَبُو يعقوب المعروف بابن راهويه، الإمَام الحَافِظ الكبير، محدث خراسان سكن نيسابور، قرين أحمد بن حنبل، ولد سنة (١٦١هـ)، وَقِيْلَ: (١٦٦هـ)، ومات سنة (٢٣٨هـ)، لَهُ «المسند».
انظر: «حلية الأولياء» ٩/ ٢٣٤، و«سير أعلام النبلاء» ١١/ ٣٥٨، و«طبقات الفقهاء»: ١٠٨. قال الفيروزأبادي في «تحفة الأبيه فيمن نسب إلى غير أبيه» المطبوع ضمن «نوادر المخطوطات»: ١١٣: «إسحاق بن راهويه بفتح الهاء والواو ثم ياء مثناة تحتية، ويقال: بضم الهاء وسكون الواو وفتح الياء، وهذه قليلة، وهما لغتان في كل اسم خُتم بـ (وَيْه) كسيبويه وعمرويه وبحرويه وغيرها، ويجوز فيه البناء والإعراب: هذا راهويهِ، ورأيت راهويهِ، ومررت براهويهِ. وهذا راهويهٌ، ورأيت راهويهاً، ومررت براهويهٍ. ولك أنْ تعربه غير منصرف فتقول: هذا راهويهُ، ورأيت راهويهَ، ومررت براهويهَ».

(٤) هُوَ سليمان بن الأشعث بن شداد الأزدي السجستاني صاحب السنن، قَالَ إبراهيم =

ورميت به»[١]. وكذلك حددوا وقت اختلاط جرير بن حازم[٢]، قَالَ أبو حاتم[٣]: «تغيّر قَبْلَ موته بسنة»[٤]. وحددوا وقت اختلاط سعيد بن أبي سعيد المقبري[٥]، قَالَ ابن سعد[٦]: «ثقة، إلا أنَّه اختلط قَبْلَ موته بأربع سنين»[٧].

= الحربي: أُلين لأبي داود الْحَدِيْث كَمَا ألين لداود الحديد، ولد سنة (٢٠٢هـ)، وتوفي سنة (٢٧٥هـ).
انظر: «وفيات الأعيان» ٢/ ٤٠٤، و«سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٠٣، و«العبر» ٢/ ٦٠.

(١) «تاريخ بغداد» ٦/ ٣٥٥ وفي ط. الغرب ٧/ ٣٧٤. وانظر: «تهذيب الكمال» ١/ ١٧٨ (٣٢٦)، و«ميزان الاعتدال» ١/ ١٨٣ (٧٣٣)، و«المختلطين»: ٩ (٦)، و«الاغتباط»: ٣ (٨)، و«الكواكب النيرات»: ٨٩ (٤).

(٢) هُوَ جرير بن حازم بن زيد الأزدي، أبو النضر البصري: ثقة لَكِنْ في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إِذَا حدّث من حفظه.
انظر: «الجرح والتعديل» ٢/ ٤٣٦ (٢٠٧٩)، و«سير أعلام النبلاء» ٧/ ٩٨، و«التقريب» (٩١١).

(٣) هُوَ الإمام البارع مُحَمَّد بن إدريس، أبو حاتم الرازي الحنظلي ولد سنة (١٩٥هـ)، وتوفي سنة (٢٧٧هـ). انظر: «تاريخ بغداد» ٢/ ٧٣ وفي ط. الغرب ٢/ ٤١٤، و«سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٤٧، و«العبر» ٢/ ٦٤.

(٤) «الجرح والتعديل» ٢/ ٥٠٥ (٢٠٧٩)، وانظر: «المختلطين» ١٦ (٨)، و«الاغتباط»: ٤٦ (١٧)، و«الكواكب النيرات»: ١١١ (١١).

(٥) الإِمَام المحدّث الثقة: أبو سعد سعيد بن أبي سعيد كيسان الليثي، مولاهم، المدني المقبري، كَانَ يسكن بمقبرة البقيع ونسب إِلَيْهَا. توفي سنة (١٢٥هـ) وَقِيْلَ: سنة (١٢٣هـ) وَقِيْلَ غَيْر ذَلِكَ وَكَانَ من أبناء التسعين.
انظر: «تهذيب الكمال» ٣/ ١٦٦ (٢٢٦٨)، و«سير أعلام النبلاء» ٥/ ٢١٦، و«ميزان الاعتدال» ٢/ ١٣٩ (٣١٨٧).

(٦) مُحَمَّد بن سعد بن منيع، الحَافِظ، أبو عَبْد الله وَقِيْلَ: أبو سعد، البصري، كاتب الواقدي، سكن بغداد وظهرت فضائله، وَكَانَ كَثِيْر الْحَدِيْث والرواية كَثِيْر الكتب صنف كتاباً كبيراً في طبقات الصَّحَابَة والتابعين والخالفين إِلَى وقته، توفي سنة (٢٣٠هـ).
انظر: «تاريخ بغداد» ٥/ ٣٢١ وفي ط. الغرب ٣/ ٢٦٦، و«تهذيب الكمال» ٦/ ٣٢٠ (٥٨٢٨)، و«تاريخ الإسلام»: ٣٥٥ وفيات (٢٣٠هـ).

(٧) «الطبقات الكبرى» (القسم المتمم): ١٤٧. وانظر: «سير أعلام النبلاء» ٥/ ٢١٧، و«المختلطين»: ٣٩ (١٧)، و«الاغتباط»: ٦١ (٤٤). وذكر الحافظ في «هدي الساري»: ٥٧٥: أنَّ الواقدي زعم أنَّ المقبري اختلط قبل موته بأربع سنين، وقال: =

فالاختلاط قد يطرأ على كثير من رواة الحديث النبوي، مما يؤثر على روايته فتصبح فيها علة، ومعرفة المختلطين من غيرهم أمر شاق على علماء العلل، فكان المحدّثون يسمعون الحديث من الراوي مراراً حتى يعرفوا هل خلط فيه أو لا، قال حماد بن زيد: «ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأنَّ شعبة كان لا يرضى أنْ يسمع الحديث مرة»[1] أي: يعاود صاحبه مراراً. ومما يذكر في معاودة الراوي والسماع منه، ما حصل لمروان بن الحكم: أنَّه استدعى أبا هريرة ﷺ وأجلس كاتبه أبا الزعيزعة خلف السرير دون أنْ يعلم أبو هريرة، وجعل يسأله وأبو الزعيزعة يكتب، فلما حال الحول، دعا مروان أبا هريرة وأجلس أبا الزعيزعة من وراء حجاب، وجعل يسأله عما سأله عنه سابقاً من ذلك الكتاب، فأجاب دون تقديم ولا تأخير[2].

وأحياناً كان الناقد يدخل على الراوي ليختبره فيقلب عليه الأسانيد والمتون، ويلقنه ما ليس من روايته، فإنْ لم ينتبه الشيخ لما يراد به، فإنَّه يعد مختلطاً ويعزف الناس عن الرواية عنه[3]. قال الدكتور همام عبد الرحيم: «ولكن بصيرة الناقد ويقظة المجتمع ليس لهما تلك القدرة التي تحدد ساعات بدء الاختلاط، إذ الاختلاط حالة عقلية تبدأ خفية ثم يتعاظم أمرها بالتدريج، وبين الخفاء والظهور يكون المختلط قد روى أحاديث تناقلها الثقات عن الثقات، وما دروا أنهم أخذوها عن الثقة ولكن في اختلاطه»[4].

وَقَدْ قسّم الْمُحَدِّثُوْنَ المختلطين من حَيْثُ تأثير الاختلاط في قبول

= «وتبعه ابن سعد ويعقوب بن شيبة وابن حبان وأنكر ذلك غيرُهم..».

(١) «الجرح والتعديل» ١/ ١٥٦ المقدمة.

(٢) انظر: «المستدرك» ٣/ ٥١٠، و«تاريخ دمشق» ٧١/ ٢٥٣، و«سير أعلام النبلاء» ٢/ ٥٩٨، و«الإصابة» ٦/ ٢٧٧ (١٠٦٦٧) وانظر ترجمة أبي الزعيزعة في «تاريخ دمشق» ٦٢/٢٢.

(٣) انظر المثال على ذلك: «المحدّث الفاصل» (٤٠٨).

(٤) مقدمة «شرح علل الترمذي» ١/ ١٠٥ ط. همام.

مروياتهم عَلَى ثلاثة أقسام، قَالَ العلائي[١]: «أما الرُّوَاة الَّذِين حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم فهم على ثلاثة أقسام:

أحدها: من لم يوجب ذلك له ضعفاً أصلاً، ولم يحط من مرتبته؛ إما لقصر مدة الاختلاط وقلَّتِهِ كسفيان بن عيينة[٢]، وإسحاق بن إبراهيم ـ ابن راهويه ـ، وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم؛ وإما لأنَّه لم يروِ شيئاً حال اختلاطه، فسلم حديثه من الوهم كجرير بن حازم[٣]، وعفّان بن مُسْلِم[٤]، ونحوهما.

ثانيها: من كَانَ مُتَكلَّماً فيه قبل الاختلاط، فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه؛ كابن لهيعة[٥]، ومحمد بن جابر السُّحيمي[٦]، ونحوهما.

ثالثها: من كان محتجاً به، ثمَّ اختلط، أو عمي في آخر عمره، فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك، فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدّث به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك»[٧].

---

(١) هو خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي، محدث فاضل، ولد في دمشق سنة (٦٩٤هـ)، وتوفي في القدس سنة (٧٦١هـ)، من مصنفاته «جامع التحصيل» و«نظم الفرائد» وغيرهما. انظر: «شذرات الذهب» ٦/ ١٩٠، و«الأعلام» ٢/ ٣٢١ ـ ٣٢٢.

(٢) ينظر في هذا «معرفة أنواع علم الحديث»: ٤٩٧ بتحقيقي، مع التعليق عليه.

(٣) انظر: «الجرح والتعديل» ٢/ ٤٣٧ (٢٠٧٩).

(٤) هو أبو عثمان، عفان بن مسلم بن عبد الله الصفار البصري سكن بغداد: ثقة، توفي سنة (٢١٩هـ)، وقيل: (٢٢٠هـ). انظر: «الثقات» ٨/ ٥٢٢، و«تهذيب الكمال» ٥/ ١٨٧ (٤٥٥٣)، و«تهذيب التهذيب» ٧/ ٢٣٠.

(٥) هو أبو عبد الرحمن المصري، عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي الفقيه، قاضي مصر: صدوق، احترقت كتبه فحدّث من حفظه فأخطأ، توفي سنة (١٧٤هـ). انظر: «تهذيب الكمال» ٤/ ٢٥٢ (٣٥٠١)، و«العبر» ١/ ٢٦٤، و«التقريب» (٣٥٦٣).

(٦) هو محمّد بن جابر بن سيار السحيمي الحنفي، أبو عبد الله اليمامي، أصله كوفيّ، وكان أعمى، قال عنه البخاري: ليس بالقوي، يتكلمون فيه، روى مناكير، توفي سنة بضع وسبعين ومئة.
انظر: «تهذيب الكمال» ٦/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠ (٥٦٩٩)، و«سير أعلام النبلاء» ٨/ ٢٣٨، و«التقريب» (٥٧٧٧).

(٧) كتاب «المختلطين»: ٣.

وهكذا تدخل العلة في الحديث النبوي بسبب اختلاط بعض الرواة، لكن العلماء عالجوا هذه القضية بوساطة الرواة عن المختلطين، وقسموهم إلى أربعة أقسام:

١ - الذين رووا عن المختلط قبل اختلاطه.

٢ - الذين رووا عنه بعد اختلاطه.

٣ - الذين رووا عنه قبل الاختلاط وبعده ولم يميزوا هذا من هذا.

٤ - الذين رووا عنه قبل اختلاطه وبعده وميزوا هذا من هذا.

فمن روى عن المختلط قبل الاختلاط، قبلت روايته عنه، ومن روى عنه قبل الاختلاط وبعده وميز ما سمع قبل الاختلاط قُبِلَ، ولم يقبل ما سمع بعد الاختلاط، ومن لم يميز حديثه أو سمع بعد الاختلاط لم تقبل روايته[1].

ولعل الحافظ العراقي كَانَ أشمل في بيان الحكم من غيره، إِذْ قَالَ: «ثُمَّ الحكم فيمن اختلط أنَّه لا يقبل من حديثه ما حدّث بِهِ في حال الاختلاط، وكذا ما أبهم أمره وأشكل، فَلَمْ ندرِ أحدّث بِهِ قَبْلَ الاختلاط أو بعده؟ وما حدّث بِهِ قَبْلَ الاختلاط قُبِلَ، وإنما يتميز ذَلِكَ باعتبار الرُّوَاة عَنْهُمْ، فمنهم من سَمِعَ مِنْهُمْ قَبْلَ الاختلاط فَقَطْ، ومنهم من سَمِعَ بعده فَقَطْ، ومنهم من سَمِعَ في الحالين، وَلَمْ يتميز»[2].

ونقد الذهبي على ابن القطان قولَه في هشام بن عروة، وانتقده عليه حين رماه بالاختلاط قال: «هشام بن عروة، أحد الأعلام، حجة إمام، لكنْ في الكبر تناقص حفظه، ولم يختلط أبداً، ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنَّه وسُهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيّرا. نعم، الرجل تغير قليلاً، ولم يبق حفظه كهو في حال الشبيبة، فنسي بعض محفوظه أو وهم، فكان ماذا! أهو معصوم من النسيان! ولما قدم العراق في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم، في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجوّدها، ومثل هذا يقع لمالك

(١) انظر: «العواصم والقواصم» لابن الوزير ٣/ ١٠١ ـ ١٠٢.

(٢) «شرح التبصرة والتذكرة» ٢/ ٣٢٩ بتحقيقي.

ولشعبة ولوكيع ولكبار الثقات، فدع عنك الخبط، وذر خلط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمخلطين، فهشام شيخ الإسلام، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان»[(١)].

فقد فرّق الذهبي بين الخطأ والاختلاط، وأنَّ هذا الذي يحصل ليس اختلاطاً وإنَّما هو نسيان أو خطأ لم يسلم منه كبار الحفاظ الثقات كشعبة ومعمر ومالك...

٤ ـ التصحيف والتحريف:

من الأسباب القادحة في حديث الثقة التصحيف والتحريف، وهو: «أن يُقرأ الشيءُ على خلاف ما أراد كاتبه، أو على غير ما اصطلحوا عليه، ويكون بمخالفة الراوي للثقات في النقط»[(٢)].

والفارق بين التصحيف والتحريف، أنَّ التصحيف يكون في إهمال الحروف أو إعجامها: أي نقطها، كجعل السين المهملة شيناً معجمة، والذال المعجمة دالاً مهملة، أما التحريف فيكون بتغيير شَكْل ـ أي: حركات وسكنات ـ الحروف، دون تغيير الحروف[(٣)].

«وليعلم أنَّ التصحيف والتحريف قد يطلق كل منهما على ما يشمل هذين النوعين، بل قد يطلق كل منهما على كل تغيير يقع في الكلمة ولو مع عدم بقاء صورة الخط فيها»[(٤)]

يقول الخطّابي: «فَحَقَّ على طالب الحديث أنْ يَرفق في تأمُّل مواضع الكلام، ويُحسِن التأني لمحنة اللفظ، ومعرفة ما يليق به من المعنى؛ ليستوضح به قصده، ويصيبَ جهته، فإنَّ قوماً أغفلوا تَفقُّد هذا الباب فلحقتهم سمةُ

---

(١) «ميزان الاعتدال» ٤/ ٣٠١ ـ ٣٠٢ (٩٢٣٣).

(٢) «التنبيه على حدوث التصحيف»: ٣.

(٣) انظر: «نزهة النظر»: ٧٧، و«شرح شرح نخبة الفكر»: ٤٨٩ ـ ٤٩٠، و«تدريب الراوي» ٢/ ١٩٥، و«توجيه النظر» ٢/ ٥٩٢.

(٤) «توجيه النظر» ٢/ ٥٩٢.

التحريف، ولزمتهم هُجنةُ التقصير، وصاروا سُبّة على أهل الحديث، تُنثى[١] زلاتهم، وتذكر عثراتهم»[٢].

فسبب وهم الراوي هو تشابه الرواة في الأسامي والكنى والألقاب والأنساب وغيرها...

وأكثر الأسماء اشتباهاً ما تقاربت عصور أهله، واتفقت صورها، واختلفت حروفها. فيقلب اسماً إلى اسم آخر أو يصحفه، وأشده إذا اشتبه عليه ضعيف بثقة: «وهذا في الغالب يحصل بسبب اتفاق راويين في الاسم واسم الأب، أو كون اسميهما على وزن صرفي واحد، مع اتفاق اسمي أبويهما كما في عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم، وعبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، فالأول ضعيف، والثاني ثقة، وكذا واصل بن حيان، وصالح بن حيان، فالأول ثقة والثاني ضعيف»[٣]، وهذا تحقيق مقولة الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن تهاون في معرفة الأسامي أورثه مثل هذا الوهم»[٤].

ومن بُعد نظر بعض المحدّثين امتناعهم عن تحديث من لا يفرّق بين المشتبه من الأسماء، ولا يميز بين المتشابه من الكنى، كما حصل مع سعيد بن أبي مريم فيما نقله الرامهرمزي بسنده إلى عثمان بن سعيد الدارمي، قال: «كنا عند سعيد بن أبي مريم بمصر، فأتاه رجل فسأله كتاباً ينظر فيه، أو سأله أن يحدثه بأحاديث فامتنع عليه، وسأله رجل آخر في ذلك فأجابه، فقال له الأول: سألتك فلم تجبني، وسألك هذا فأجبته، وليس هذا حق العلم! أو نحوه من الكلام، قال: فقال سعيد بن أبي مريم: إن كنت تعرف الشيباني من السيباني، وأبا جمرة من أبي حمزة، وكلاهما عن ابن عباس حدثناك

---

(١) أي: تنشر كما في «اللسان» مادة (نثث) وهذا من بديع كلام الخطابي؛ إذ هو معنى ما بعده أتى به مع عدم التكرار.

(٢) «غريب الحديث» ١/ ٥٧.

(٣) «علل ابن أبي حاتم» ١/ ١٥١ ط. الحميّد (المقدمة).

(٤) «معرفة علوم الحديث»: ١٧٨ ط. العلمية وعقب (٤٤٢) ط. ابن حزم.

وخصصناك كما خصصنا هذا»[1].

لهذا ولغيره فقد شمر العلماء عن ساعد الجد فصنفوا كثيراً من الكتب في هذا الجانب عُرفت بكتب المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف.

٥ ـ انتقال البصر:

وهو أنْ يوجد في الصفحة الواحدة وفي الأسطر المتقاربة كلمتان متماثلتان في الرسم، فمن المحتمل أنْ ينتقل بصر الراوي في أثناء تحديثه من الكلمة الأولى إلى الكلمة الثانية المماثلة لها في الرسم، فيسقط من السند أو المتن مقدار ما بين الكلمتين من كتابة.

ومثاله ما وقع لعبد الحق الإشبيلي إذ قال: «الترمذي عن حكيم بن حكيم قال: كتب عمر بن الخطاب إلى أبي عبيدة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: **«اللهُ ورسولُهُ مولى مَنْ لا مَولى لهُ، والخالُ وارثُ مَنْ لا وارثَ لَهُ»**»[2]، فتعقبه ابن القطّان فقال: «كذا وقع الحديث في النسخ، وهو خطأ ينقص منه واحد، فإنما يرويه حكيم بن حكيم، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، قال: كتب عمر بن الخطاب. وأخاف أنْ يكون إنما سقط لأبي محمد نفسه بقرينة أذكرها، وذلك أنَّ الحديث هو في الترمذي[3] هكذا عن عبد الرحمٰن بن الحارث، عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، قال: كتب عمر بن الخطاب. هذا نصه، فأظن أنَّ أبا محمد ألقى بصره على حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف فكتبه مقتصراً من نسبه على أبيه، ثم أعاد بصره فوقع على حنيف جد أبي أمامة المتصل به، قال: كتب عمر بن الخطاب، فظنه حنيفاً جد حكيم الذي قد عوّل على اختصاره، فكتب ما بعده، وذلك قوله: قال: كتب عمر بن الخطاب، ولو كان الثابت في الأحكام: عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف، قال: كتب عمر بن الخطاب، كنت أقول: على الناسخ سقط ما بين حنيف وحنيف، فلما لم يثبت

---

(١) «المحدّث الفاصل» (١٨٦).
(٢) «الأحكام الوسطى» ٣/ ٣٣٠.
(٣) «الجامع الكبير» (٢١٠٣).

كذلك دل على أنَّه من عمله، ولكن بقي الآخر ممكناً، وباعتبار إمكانه لم أكتب هذا في باب الأحاديث التي أوردها على أنها متصلة وهي منقطعة»[(١)].

٦ ـ سلوك الجادة:

السلسلة المعروفة تسبق إليها الألسن بخلاف السلسلة الغريبة لا يقولها إلا حافظ متقن، وقد اختلفت عبارات المحدّثين في التعبير عن هذا المعنى، فقال ابن المديني: «سلك الحجة[(٢)]»[(٣)]، وقال أبو حاتم: «لزم الطريق»[(٤)]، وقال الحاكم: «أخذ طريق المجرّة»[(٥)]، وقال الحافظ ابن حجر: «تبع العادة وسلك الجادة»[(٦)]، ولكن هذا الاختلاف لا يؤثر في أصل المسألة، فما أنْ تذكر إحدى هذه العبارات حتى يفهم أنَّ الراوي سبق لسانه إلى أحد الأسانيد المشهورة، وكثرة تداول إسناد بصورة واحدة، تجعله إسناداً مشهوراً تسبق إليه الألسنة، وهو المراد به المحجة والطريق والمجرة والجادة، ويسهل حفظه لكثرة تكراره، وربما اشترك هذا الإسناد المشهور مع إسناد آخر في بعض رجاله واختلف في بعضهم ويراد رواية الإسناد غير المشهور، فَيِهَمُ الراوي فيذكر الإسناد المشهور؛ لكثرة تكراره على الألسنة، قال ابن رجب: «فإنَّ عروة عن عائشة، سلسلة معروفة يسبق إليها لسان من لا يضبط وَهَمَهُ[(٧)] بخلاف عروة عن ابن عمر، فإنَّه غريب لا يقوله إلا حافظ متقن»[(٨)]، لهذا يُرجح العلماء ما خرج عن الجادة؛ لأنهُ قرينة على حفظ الراوي، قال ابن رجب: «فإن كان المنفرد عن الحفاظ مع سوء حفظه قد سلك الطريق

(١) «بيان الوهم والإيهام» ٢/ ٦٣.

(٢) هكذا في المطبوع وقد يكون الصواب: «المحجة»؛ لأنها بمعنى الطريق، أما المثبت فلم يأتِ بهذا المعنى.

(٣) «نتائج الأفكار» ٢/ ١٩٤.

(٤) «العلل» لابنه (٢٨٨).

(٥) «معرفة علوم الحديث»: ١١٨ ط. العلمية وقبيل (٢٨٧) ط. ابن حزم.

(٦) «النكت» ٢/ ٦١٠ و: ٣٨١ بتحقيقي.

(٧) «يقال: وَهَمَ الرجل، إذا ذهب وَهْمُه ـ أي ظنه ـ إلى الشيء. ووَهِمَ فيه مكسورة الهاء، إذا غلط. وأوهم: إذا سقط». «إصلاح غلط المحدّثين»: ٧٠.

(٨) «فتح الباري» ٥/ ٣٥.

المشهور، والحفاظ يخالفونه فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه؛ لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً فيسلكه من لا يحفظ»[(١)]، وقال السخاوي: «فسلوك غير الجادة دال على مزيد التحفظ، كما أشار إليه النسائي»[(٢)]، وسيأتي لذلك مزيد بيان إنْ شاء الله تعالى.

٧ ـ الإدخال على الشيوخ:

لا يُبحثُ في عين الراوي من حيث ضبطه وعدالته فقط، وإنما يُبحث فيما يتركه الراوي من مصنفات وما دُسّ في تلك المصنفات من غير حديثه، ومعرفة الأصيل من الدخيل، فكان ذلك بحق مما يجدر الافتخار به لهذه الأمة؛ لهذا كانت المصنفات محط أنظار النقاد وفي حيز اهتمامهم، مثلما كان دأب سلف الأمة بيان صحيح الأحاديث من سقيمها، فكانوا يقابلون أصولهم ويقارنونها؛ لأنَّ بعض من لا يؤمَن مكره، أباح لنفسه التلاعب بكتب الناس، وإدخال ما ليس منها فيها.

وقد ابتُلي كثير من الرواة بأربّائهم وورّاقيهم، مثل حماد بن سلمة كان لا يحفظ، ويقال: إنَّ ابن أبي العوجاء كان ربيبه وكان يدس في كتبه[(٣)]، وقصة سفيان بن وكيع مع ورّاقه مشهورة[(٤)].

وممن اشتهر بهذا الفعل الشائن خالد بن نجيح، فإنَّه كان يدخل على الثقات ما ليس من حديثهم، وكم من حديث أدخله على عبد الله بن صالح كاتب الليث، وقتيبة بن سعيد، وابن أبي مريم وغيرهم[(٥)].

وجدير بالذكر أنَّ الإدخال على الشيوخ يكون في الغالب بغير علم الراوي الذي أُدخل عليه الحديث في كتابه، ويختلف موقف الراوي الذي

---

(١) «شرح علل الترمذي» ٢/ ٧٢٥ ط. عتر و٢/ ٨٤١ ط. همام.
(٢) «فتح المغيث» ١/ ١٩٠ ط. العلمية و١/ ٣٠٤ ط. الخضير.
(٣) انظر: «تهذيب التهذيب» ٣/ ١٣.
(٤) انظر: «تهذيب التهذيب» ٤/ ١١١ ـ ١١٢.
(٥) انظر: «الجرح والتعديل» ٣/ ٣٥٠ (١٦٠٥)، وما سيأتي نقله عن البخاري.

أُدخل عليه من الأحاديث المدخلة «فبعضهم يرجع عن تلك الأحاديث ويتركها، ويغضب على من فعل ذلك، فهؤلاء لا يؤثر فيهم ذلك الفعل، ويضعف بعضهم عن ذلك فيسقط حديثهم»[(١)].

ونقل الحاكم عن البخاري أنَّه قال: «قلت لقتيبة بن سعيد: مع من كتبتَ عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل؟ فقال: كتبته مع خالد المدايني. قال البخاري: وكان خالد المدايني يدخل الأحاديث على الشيوخ»[(٢)].

٨ ـ التلقين:

لغة: التفهيم، واصطلاحاً: «أن يروي المحدّث شيئاً لشيخ يوهمه أنَّه من روايته، وليس كذلك»[(٣)] أو «أن يقول له القائل: حدثك فلان بكذا، ويُسمّي له من شاء من غير أنْ يسمعه منه، فيقول: نعم، فهذا لا يخلو من أحد وجهين، ولا بد من أحدهما ضرورة: إما أنْ يكون فاسقاً يُحدِّث بما لم يسمع، أو يكون من الغفلة بحيث يكون ذاهل العقل مدخول الذهن، ومثل هذا لا يُلتفت إليه؛ لأنَّه ليس من ذوي الألباب..»[(٤)] أو بمعنى آخر أنْ يعسر عليه اسم فيقول له أحد: هو فلان، فيقول: نعم، ويحدّثه به، وهذا الذهول من دواعي خفة الضبط، وهو من نقائض صحة الحديث، بل ربما يلقن الشيخ بعض المناكير والأحاديث الباطلة من حيث لا يعلم، فَيقِرّ بها فيكون ذلك سبباً لرد روايته، أو يكون الراوي عرضة للتشويه من حيث العدالة.

ومن عُرف به، لم يصلح حديثه للاعتضاد، وإن كان غير متهم؛ لأنَّ هذا الخلل يفضي إلى طرح حديثه وعدم اعتباره؛ ولأنَّه مظنة رواية الموضوع...[(٥)].

---

(١) «علل الحديث» ١/ ١٢٩ ط. الحميّد (المقدمة).

(٢) «معرفة علوم الحديث»: ١٢٠ ط. العلمية و(٢٩٥) ط. ابن حزم.

(٣) «العلة وأجناسها»: ١٧٤.

(٤) «توجيه النظر إلى أصول الأثر» ٢/ ٥٧٣.

(٥) «الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات»: ٤٤٣.

وقد عرّف أحد الباحثين (التلقين) بأنَّه: «إدخال شيء في حديث الراوي ليس من مروياته سواء في حفظه أو كتابه دون علمه فيحدث به»، وانتقد عليه قوله صاحبُ «العلة وأجناسها» فقال: «وعلى تعريفه ملاحظات» ذكرها ثم قال: «وكأنَّه عرّف التلقين القادح فقط»، وصوّب تعريفه وذكر مثالاً له[(١)].

والفارق بين التلقين والإدخال على الشيوخ، أنَّ الأول يكون مشافهة وبعلم المُلقَّن، أما الثاني فيكون في الكتاب وبغير علم الراوي المدخَل عليه.

ومن أسباب قبول التلقين: ضعف الراوي، وعلو منزلة المُلقِّن واشتهاره بالحفظ، والاعتماد على الكتاب ثم التحديث من الحفظ...[(٢)].

ويجدر بالذكر أنَّ التلقين وسيلة مهمة في امتحان الرواة، والحكم عليهم بها شائع، جوّزه جماعة من العلماء، فاستفادوا منه في معرفة عدالة الراوي وضبطه. كما سقط في الامتحان جماعة من الرواة فتكلم فيهم النقاد[(٣)].

وخير ما يُتَمَثَّلُ به قصة رفسة أبي نعيم ليحيى بن معين فيما نقله الخطيب بسنده، عن أحمد بن محمد بن الجراح أبي عبد الله، قال: «سمعت أحمد بن منصور الرمادي يقول: خرجت مع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين إلى عبد الرزاق، خادماً لهما، فلما عُدنا إلى الكوفة قال يحيى بن معين لأحمد بن حنبل: أريد أختبر أبا نعيم. فقال له أحمد بن حنبل: لا تريد، الرجل ثقة. فقال يحيى بن معين: لا بد لي. فأخذ ورقة فكتب فيها ثلاثين حديثاً من حديث أبي نعيم، وجعل على رأس كل عشرة منها حديثاً ليس من حديثه، ثم جاؤوا إلى أبي نعيم، فدقوا عليه الباب فخرج، فجلس على دكان طين حذاء بابه، وأخذ أحمد بن حنبل، فأجلسه عن يمينه، وأخذ يحيى بن معين، فأجلسه عن يساره، ثم جلست أسفل الدكان، فأخرج يحيى بن معين الطبق، فقرأ عليه عشرة أحاديث، وأبو نعيم ساكت، ثم قرأ الحادي عشر، فقال أبو

(١) انظر: «العلة وأجناسها»: ١٧٣ ـ ١٧٤.
(٢) انظر: «علل الحديث» ١/ ١٢٣ ط. الحميّد (المقدمة).
(٣) انظر: «الجرح والتعديل» لإبراهيم اللاحم: ٥٣ ـ ٦٢.

نعيم: ليس من حديثي اضرب عليه، ثم قرأ العشر الثاني، وأبو نعيم ساكت، فقرأ الحديث الثاني، فقال أبو نعيم: ليس من حديثي اضرب عليه، ثم قرأ العشر الثالث، وقرأ الحديث الثالث، فتغيّر أبو نعيم وانقلبت عيناه، ثم أقبل على يحيى بن معين، فقال له: أما هذا ـ وذراع أحمد بن حنبل في يديه ـ فأورع من أنْ يعمل مثل هذا، وأما هذا، يريدني، فأقلّ من أنْ يفعل مثل هذا، ولكن هذا من فعلك يا فاعل! ثم أخرج رجله فرفس يحيى بن معين، فرمى به من الدكان، وقام فدخل داره، فقال أحمد ليحيى: ألم أمنعك من الرجل، وأقل لك إنَّه ثبت، قال: والله لرفسته لي أحب إليَّ من سفري!»[1].

قال أبو حاتم جواباً عن سؤال ابنه عن حديث رواه هشام بن عمّار: «رأيت هذا الحديث قديماً في أصل هشام بن عمّار عن حاتم هكذا مرسل، ثم لقنوه بأخذه عن جابر فتلقن، وكان مغفلاً»[2]، وقال الإمام أحمد عن عبد الرزاق: «كان يُلَقَّن فَلَقِنَه وليس هو في كتبه، وقد أسندوا عنه ما ليس في كتبه»[3]، ونقل الخطيب عن الحميدي بسنده قال: «ومن قَبِلَ التلقين ترك حديثه الذي لقن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه ـ إذا علم ذلك التلقين حادثاً في حفظه لا يعرف به قديماً ـ وأما من عرف به قديماً في جميع حديثه، فلا يقبل حديثه ولا يؤمَن أن يكون ما حفظه مما لقن»[4].

٩ ـ شدة وثوق الراوي بحفظه والاعتماد عليه:

إنَّ الكتاب المتقن الموثّق لحجة عند العلماء، بل هو ميزان، ودليل على صحة حفظ الراوي[5]، واعتماد الراوي على حفظه والوثوق به بما يبعده عن كتبه، فيحدث من حفظه، والحفظ خوّان؛ هذا الأمر يدخل فيه تام الضبط وخفيفه، إذ لا يسلم من الخطأ أحد.

---

(١) «تاريخ بغداد» ١٤/ ٣١٥ ـ ٣١٦ ط. الغرب.
(٢) «علل الحديث» (١٧٤٣). (٣) «بحر الدم» (٦١٩).
(٤) «الكفاية»: ١٤٩.
(٥) انظر: «تحرير علوم الحديث» ١/ ٢٥٦.

نقل السمعاني عن جعفر بن درستويه، قال: «أُقعد علي بن المديني بسامراء على منبر، فقال: يقبح بمن جلس هذا المجلس أنْ يحدّث من كتاب، فأول حديث حدّث من حفظه غلط فيه، ثم حدّث سبع سنين من حفظه لم يخطئ في حديث واحد»(١)، وعن يحيى بن معين، قال: «دخلت على أبي عبد الله أحمد بن حنبل، فقلت له: أوصني. فقال: لا تحدّث المسند إلا من كتاب»(٢).

وذكر ابن حبان أجناساً من أحاديث الثقات لا يجوز الاحتجاج بها، منها: الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه؛ لأنَّهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون، والفقيه إذا حدث من حفظه، وهو ثقة في روايته؛ لأنَّ الغالب عليه حفظ المتون دون الأسانيد، فلا يجوز الاحتجاج بخبريهما إلا أنْ يحدثا من كتاب، أو يوافقا الثقات فيما يرويانه(٣).

وقد استحسن المحدّثون ألا يروي المحدّث إلا من كتابه؛ لأنَّه أبعد عن الوهم والغلط(٤). ولم يفتْ علماءَ الحديث تنبيهُ الرواة على الابتعاد عن التحديث من غير كتاب، قال الباجي: «قد عُدم من يحفظ، ولو لم يُؤخذ إلا عن من يحفظ لعدم من يؤخذ عنه، فقد قلّ الحفاظ واحتيج إلى الأخذ عمن لهُ كتاب صحيح»(٥)، وقال الإمام أحمد عن عبد الأعلى السامي: «ما كان من حفظه ففيه تخليط، وما كان من كتاب فلا بأس به»(٦)، وقال ابن حبان عن عبد الله بن نافع بن أبي نافع: «كان صحيح الكتاب، وإذا حدّث من حفظه ربما أخطأ»(٧)، وقال الرامهرمزي: «وإنما كره الكتاب من كره من الصدر الأول؛ لقرب العهد وتقارب الإسناد، ولئلا يعتمده الكاتب فيهمله أو يرغب عن تحفظه والعمل به، فأما والوقت متباعد، والإسناد غير متقارب، والطرق

---

(١) «أدب الإملاء»: ٥٧.
(٢) «أدب الإملاء»: ٥٨.
(٣) انظر: «المجروحين» ١/ ٩٣.
(٤) انظر: «العلة وأجناسها»: ١٧٩.
(٥) «التعديل والتجريح» للباجي ١/ ٢٨٩.
(٦) «سؤالات أبي داود لأحمد» (٥٣٠).
(٧) «تهذيب التهذيب» ٦/ ٤٨.

مختلفة، والنقلة متشابهون، وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون، فإنَّ تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى، والدليل على وجوبه أقوى..»[١].

١٠ ـ التوقّي والتورّع:

كان دأب بعض أهل العلم حين يشك في حديث ما، أنْ يرويه على الاقتصار، فإن شك في رفع الحديث رواه موقوفاً، وإن شك في إسناده أرسله، وإن شك في عبارة من المتن حذفها قال ابن معين: «إذا خفت أن تخطئ في الحديث فانقص منه ولا تزد»[٢]، وهذا ديدن محمد بن سيرين، قال الدارقطني: «وقد تقدم قولنا في أنَّ ابن سيرين من توقّيه وتورّعه تارة يصرح بالرفع وتارة يومئ، وتارة يتوقف، على حسب نشاطه في الحال»[٣]، وقال يعقوب بن شيبة: «حماد بن زيد أثبتُ من ابن سلمة، وكلٌ ثقة، غير أنَّ ابن زيد معروف بأنَّه يقصر في الأسانيد، ويوقف المرفوع، وكثير الشك بتوقيه، وكان جليلاً لم يكن له كتاب يرجع إليه، فكان أحياناً يذكر فيرفع الحديث، وأحياناً يهاب الحديث ولا يرفعه»[٤].

١١ ـ اختصار الحديث أو روايته بالمعنى:

يُعد سبباً من الأسباب المؤدية إلى وقوع الغلط في حديث الثقات، وذلك إذا كان الراوي قليل المطالعة لكتبه، ويحدّث بما رسخ في ذهنه، وبخاصة إذا لم يكن ضليعاً باللغة، عالماً بالألفاظ وما يحيل معناها، وكلما كثرت طرق الحديث كثرت ألفاظه واختلفت، يقول الحافظ ابن حجر: «وإنما يسلم ذلك فيما لم تتصرف الرواة في ألفاظه، والطريق إلى معرفة ذلك أنْ تقل مخارج الحديث وتتفق ألفاظه، وإلا فإنَّ مخارج الحديث إذا كثرت قلّ أنْ تتفق ألفاظه؛ لتوارد أكثر الرواة على الاقتصار على الرواية بالمعنى، بحسب ما يظهر لأحدهم أنَّه وافٍ به، والحامل لأكثرهم على ذلك أنَّهم كانوا لا يكتبون، ويطول الزمان، فيتعلق المعنى بالذهن فيرتسم فيه، ولا يستحضر اللفظ،

---

(١) «المحدّث الفاصل» قبل (٣٨٢).
(٢) «الكفاية»: ١٨٩.
(٣) «العلل» ١٠/ ٢٥ (١٨٢٧).
(٤) «تهذيب التهذيب» ٣/ ١٠.

فيحدّث بالمعنى لمصلحة التبليغ، ثم يظهر من سياق ما هو أحفظ منه أنَّه لم يوفِ المعنى»[١].

ويجوز اختصار الحديث لمن كان عالماً بمعناه، ولا يختل معه البيان، ولا تختلف دلالته، قال الخطيب: «والذي نختاره في ذلك أنَّه إذا كان فيما حذف من الخبر معرفة حكم وشرط وأمر؛ لا يتم التعبد والمراد بالخبر إلا بروايته على وجهه، فإنَّه يجب نقله على تمامه ويحرم حذفه؛ لأنَّ القصد بالخبر لا يتم إلا به، فلا فرق بين أنْ يكون ذلك تركاً لنقل العبادة، كنقل بعض أفعال الصلاة، أو تركاً لنقل فرض آخر هو الشرط في صحة العبادة كترك نقل وجوب الطهارة ونحوها، وعلى هذا الوجه يحمل قول من قال: لا يحل اختصار الحديث»[٢].

ونقل ابن رجب عن أبي بكر الخلال، قال: «إنما أنكر أحمد مثل هذا الاختصار الذي يُخلّ بالمعنى، لا أصل اختصار الحديث. قال: وابن أبي شيبة في مصنفاته يختصر مثل هذا الاختصار المُخلّ بالمعنى»[٣].

ونقل الخطيب عن الخليل بن أحمد، قال: «لا يحل اختصار حديث النَّبيِّ ﷺ؛ لقوله: **«رحمَ اللهُ امرءاً سمَع مِنَّا حَديثاً فبلّغهُ كما سمعهُ»**[٤]»، وعن يعقوب بن شيبة، قال: «كان مالك لا يرى أن يختصر الحديث إذا كان عن رسول الله ﷺ»، وعن عباس الدوري، قال: «سُئل أبو عاصم النبيل: يكره الاختصار في الحديث؟ قال: نعم؛ لأنهم يخطئون المعنى»، وعن عنبسة، قال: «قلت لابن المبارك: علمتَ أنَّ حماد بن سلمة كان يريد أنْ يختصر الحديث فيقلب معناه؟ فقال لي: أَوَ فطنتَ له؟»[٥].

(١) «فتح الباري» ١٣/ ٣٠٥ عقب (٧٢٧٤).

(٢) «الكفاية»: ١٩٠ ـ ١٩١.

(٣) «فتح الباري» ٢/ ١٠٥.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ: ابن حبان (٦٨)، والطبراني في «الأوسط» (١٦٠٩) ط. العلمية و(١٦٣٢) ط. الحديث من حديث عبد الله بن مسعود، وبنحوه أخرجه: الشافعي في «مسنده» (١٨٠٦) بتحقيقي، وانظر تمام تخريجه هناك.

(٥) «الكفاية»: ١٩١ ـ ١٩٢.

بخلاف ذلك هناك علماء بارعون في اختصار الحديث وروايته بالمعنى مثل سفيان الثوري، قال ابن المبارك: «علّمنا سفيان اختصار الحديث»[١].

وقد اختلف العلماء سلفاً وخلفاً في حكم اختصار الحديث أو روايته بالمعنى: فذهبت طائفة إلى منع ذلك لأنَّ بعض الثقات قد يروي حديثاً بالمعنى فيخطئ، فيقبل حديثه لثقته، ولا يفطن لخطئه إلا أهل الخبرة، وذهبت أخرى إلى جواز ذلك في غير حديث رسول الله ﷺ، وذهب الجمهور إلى تجويزها بالمعنى في جميع ما روي عن النَّبيِّ ﷺ وما روي عن غيره، إذا قطع بالمعنى، وكان عارفاً بالمعاني ودقائق الألفاظ[٢].

١٢ ـ التدليس:

وقوع التدليس في حديث الثقة يُعلّ حديثه؛ لأنَّ التدليس إخفاء عيب في الإسناد، وإيهام الناظر فيه بخلو ذلك الإسناد من العيب[٣].

والتدليس أنواع كثيرة، أشهرها تدليسا الإسناد والشيوخ، ويُعرّف الأول: بأنْ يروي عمن لقيه، ما لم يسمعه منه، والثاني: أن يسمِّي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به[٤].

فالرواة الثقات يقع منهم التدليس، فيُحتاج إلى جهبذ ناقد يكشف عنه بمعرفته الثاقبة وبطرائقه، فإنْ كان الراوي الذي دَلّس مُتَكَلَّماً فيه، أو روايته ضعيفة لأمر آخر، فالأمر هين، وإنْ كان الراوي ثقة استوجب مزيد بحث، حتى لا يغتر الناظر في الإسناد بظاهره فيحكم بصحته، وليس كل عنعنة من راوٍ مدلس مردودة؛ لأنَّه يترتب على ذلك رد كثير من السنن الصحيحة[٥].

---

(١) «المحدّث الفاصل» (٧١٦).

(٢) انظر: «المحدّث الفاصل» (٦٨٥) ـ (٧٠٠)، و«الكفاية»: ١٩٨، «وشرح علل الترمذي» ١/ ١٤٧ ط. عتر و١/ ٤٢٧ ط. همام.

(٣) انظر: «الكفاية»: ٣٥٧.

(٤) انظر «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٥٧ بتحقيقي.

(٥) انظر: «علل ابن أبي حاتم» ١/ ١١٤ ط. الحميّد (المقدمة).

١٣ ـ التفرد:

التفرد بحد ذاته ليس علة في الخبر، وإنما يكون أحياناً سبباً من أسباب العلة، إذا لم يكن الراوي مبرزاً في الحفظ، فالتفرد قد يلقي الضوء على وجود العلة، وهو من أدق أنواع علوم الحديث، وأصعب أسباب العلة كشفاً، وقد يكون التفرد قرينة على وجود العلة، قال ابن الصلاح: «ويستعان على إدراكها ـ يعني: العلة ـ بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك»[١].

والإعلال بالتفرد كثير عند أهل العلم بالحديث، لذا نجد البخاري والعقيلي وابن عدي كثيراً ما يعلون الحديث بقولهم: «لا يتابع عليه»[٢]، وسيأتي مزيد بيان إنْ شاء الله.

١٤ ـ الجمع بين الشيوخ:

وهو أنْ يجمع الراوي بين شيخين أو أكثر، فيروي عنهم حديثاً واحداً، ويكون بين حديثهم اختلاف، فهذا الجمع لا يقبل إلا من حافظ متقن لحديثه، عارف اتفاق شيوخه واختلافهم مثل الزهري، وقد ينكر الجمع بين الشيوخ في حال عدم معرفة الجامع بينهم وضبطه لاتفاقهم واختلافهم، قال الإمام أحمد عن محمد بن إسحاق بن يسار: «هو حسن الحديث، ولكنه إذا جمع عن رجلين... يحدث عن الزهري ورجل آخر، فيُحمل حديث هذا على هذا»[٣].

والأصل تأدية كل حديث كما سمعه، قال ابن الصلاح: «إذا كان الحديث عند الراوي عن اثنين أو أكثر، وبين روايتهما تفاوت في اللفظ، والمعنى واحد، كان له أن يجمع بينهما في الإسناد، ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما خاصة، ويقول: أخبرنا فلان وفلان، واللفظ لفلان، أو وهذا لفظ فلان، قال ـ أو قالا ـ أخبرنا فلان أو ما أشبه ذلك من العبارات»[٤].

---

(١) «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٨٧ بتحقيقي.
(٢) والأمثلة على ذلك كثيرة وهي مبثوثة في كتب العلل فراجعها تجد فائدة.
(٣) «علل أحمد» برواية المروذي وغيره (٥٥).
(٤) «معرفة أنواع علم الحديث»: ٣٣٢ بتحقيقي.

وقد يضعف حديث الراوي إذا جمع بين الشيوخ خاصة، بخلاف ما إذا أفردهم، من ذلك قول شعبة لابن علية: «ما حدثك عطاء عن رجاله: زاذان وميسرة وأبي البختري، فلا تكتبه، وما حدثك عن رجل بعينه فاكتبه»[1].

ويقبح الجمع بين الشيوخ؛ لأنَّه يوقع في الزلل والغلط، لا سيما إذا كان الحديث يرويه ثقة وضعيف، فيرويه الراوي ويُحمل أحدهما على الآخر، ثم يرويه بإسقاط الضعيف وهذا مما لا يجوز فعله.

وبالإمكان أنْ نسمي هذا النوع (الجمع بين الشيوخ) بتدليس المتابعة إذا كان في اللفظ اختلاف لم ينبه عليه الذي يجمع بين الشيوخ.

١٥ ـ كيفية تحمل الحديث (المذاكرة):

إنَّ من أنواع التحمل ما يكون سبباً في وقوع العلة، والمذاكرة هي نوع من أنواع تحمّل الحديث، فعن أبي سعيد الخدري ﷺ، قال: «تذاكروا الحديث؛ فإنَّ الحديث يهيج الحديث»[2]، وعن علي ﷺ، قال: «تزاوروا وأكثروا ذكر الحديث؛ فإنَّكم إنْ لم تفعلوا يندرس الحديث»[3]، وعن ابن مسعود ﷺ، قال: «تذاكروا الحديث؛ فإنَّ حياته المذاكرة»[4].

وللمذاكرة فوائد عظيمة، فبها ينشرح صدر المحدّث للتحديث، وتُذكر فيها غالب طرق الحديث الواحد وغير ذلك.

ولكن يحصل فيها نوع من التساهل قال ابن رجب: «والمذاكرة يحصل فيها تسامح، بخلاف حال السماع أو الإملاء»[5]، وقال الذهبي: «إذا قال: حدثنا فلان مذاكرة، دلّ على وهن ما؛ إذ المذاكرة يتسمح فيها»[6] فيجب الحذر عند تحمل الحديث في المذاكرة، لذلك كان الجهابذة يمنعون الناس

---

(١) «الكواكب النيرات» (٣٩).
(٢) «معرفة علوم الحديث»: ١٤٠ ط. العلمية و(٣٦٠) ط. ابن حزم.
(٣) «معرفة علوم الحديث»: ١٤١ ط. العلمية و(٣٦١) ط. ابن حزم.
(٤) «معرفة علوم الحديث»: ١٤١ ط. العلمية و(٣٦٢) ط. ابن حزم.
(٥) «شرح علل الترمذي» ١/ ٤٤٢ ط. عتر و٢/ ٦٤٦ ط. همام.
(٦) «الموقظة»: ٦٤.

من تحمّل أحاديثهم إنْ كان ما تحمّلوه مذاكرة ـ إلا بعد إعلامهم ـ قال الخطيب: «إذا أورد المحدّث في المذاكرة شيئاً أراد السامع له أنْ يدونه عنه، فينبغي له إعلام المحدّث ذلك؛ ليتحرى في تأدية لفظه وحصر معناه»[١]، وكره جماعة من المحدّثين التحمل عنهم حال المذاكرة، نقل الخطيب عن عبد الرحمٰن بن مهدي، قال: «حرام عليكم أنْ تأخذوا عني في المذاكرة حديثاً؛ لأني إذا ذاكرت، تساهلت في الحديث»[٢]، وقال ابن المبارك وتابعه أبو زرعة وإبراهيم بن موسى على قوله: «لا تحملوا عني في المذاكرة شيئاً»[٣].

١٦ ـ قِصَر الصحبة:

قلة الملازمة للشيخ تصحبها غالباً قلة الممارسة لحديثه، وهذه في الأصل ليست علة تعلّ بها الأحاديث، لكن العلماء أعطوها أهمية كبيرة؛ لأنَّه يُستفاد من ذلك في ترجيح رواية على أخرى عند الاختلاف؛ لأنَّ من طالتْ صحبته لشيخه، وكثرت ممارسته لحديثه، يكون أتقن لحديث شيخه، وتترجح روايته على من قصرت صحبته لهذا الشيخ.

وقد يقدمون الأقل حفظاً في شيخ ما، على حافظ كبير؛ لأنَّه لازمه طويلاً، فقدموا مثلاً رواية حماد بن سلمة في ثابت البناني على غيره. وثابت روى عنه كل من شعبة وحماد بن زيد ومعمر. وحماد بن سلمة دون هؤلاء، ومع ذلك قُدم عليهم في ثابت؛ لطول ملازمته له[٤]. وضَعَّفوا رواية الحافظ الكبير في شيخ ما؛ لقلة ملازمته له.

وهذا هو الغالب، لكن هناك من تطول صحبته لشيخ، لكن يُقصِّر في ضبط حديثه ومدارسته، وإحكام أصله عنه فيضعف فيه[٥].

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» (١١١٨). (٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (١١٢٠).
(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» (١١٢١).
(٤) انظر: «تهذيب الكمال» ٢/٢٧٨ ـ ٢٧٩ (١٤٦٦).
(٥) انظر: «العلة وأجناسها»: ٢٣٥، و«لمحات موجزة»: ٥٩.

١٧ ـ تشابه الأسانيد وتقارب المتون:

قد تتشابه الأسانيد لكثرتها، فيضعف الراوي في ضبطها، فيقع الغلط والوهم، فتتداخل الأسانيد وتتقلب، وتختلط المتون لمقاربة ألفاظها. لهذا جرت عادة المحدّثين بامتحان الرواة بقلب الأسانيد وتغييرها. قال الحافظ ابن حجر: «وممن كان يفعل ذلك لقصد الامتحان، كان شعبة يفعله كثيراً لقصد اختبار حفظ الراوي، فإنْ أطاعه على القلب، عرف أنَّه غير حافظ، وإنْ خالفه عرف أنَّه ضابط»[١].

ويدخل في هذا الظن الخاطئ بالأسانيد كما جاء عند ابن أبي حاتم قال: «سألتُ أبي عن حديث رواه.. عن محمد بن علي بن أبي طالب، عن علي بن أبي طالب... قال أبي: هذا خطأ، إنما هو: محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن جده، والوهم من حماد»[٢].

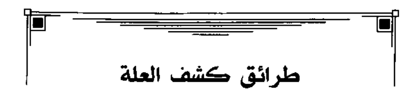
فلعل حماداً ظنه محمد بن علي، عن أبيه، عن جده، أنَّ أباه علي بن أبي طالب، فوهم.

هذه سبعة عشر سبباً هي زبدة أسباب العلة، وهناك أسباب أُخر آثرنا عدم ذكرها، إما لأنها جزء مما ذكرناه، أو لقلة الإعلال بها...

---

(١) «نكت ابن حجر» ٢/٨٦٦ و: ٦١٩ بتحقيقي، وانظر: «العلة وأجناسها»: ١٤٨ و٢٤١.

(٢) «علل الحديث» (٢٠).



طرائق كشف العلة

لم تأتِ طرائق معرفة العلة مزاجية أو اعتباطية، بل جاءت تبعاً لما جاشت به صدور النقاد، وكانت طرق معرفة العلة والكشف عنها مبنية على معرفة أسباب وقوع العلة وتصور تلك الأسباب، فتنوعت هذه الطرائق واختلفت، وهذا التنوع والاختلاف لم يخرج عن مساره الحقيقي وهو بيان علل الأحاديث، والطرائق التي ترشد إلى كشف العلة هي:

١ ـ **جمع طرق الحديث**: شريطة الفهم والمعرفة؛ ليتبين اختلاف الرواة ومقدار التوافق، وهذه الطريقة قد نصّ عليها أهل العلم، قال الخطيب: «والسبيل إلى معرفة علة حديث أنْ يجمع بين طرقه...»[1]، ونقل عن علي بن المديني أنَّه قال: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[2]، ونقل عن يحيى بن معين أنَّه قال: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه»[3]، كما نقل عن عبد الله بن المبارك قوله: «إذا أردت أنْ يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض»[4]، وقال الإمام أحمد: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً»[5] ـ وإن كان كلام أحمد ليس خاصاً بالعلل ـ وقال مسلم: «فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض، تتميز صحيحها من سقيمها، وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم»[6].

قال العراقي: «وتدرك العلة بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك يهتدي الجهبذ؛ أي: الناقدُ بذلك إلى اطلاعه على إرسال في

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» (١٩١٢).
(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (١٦٥٢).
(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» (١٦٥٠).
(٤) «الجامع لأخلاق الراوي» (١٩١٣).
(٥) «الجامع لأخلاق الراوي» (١٦٥١).
(٦) «التمييز» قبيل (٩٠).

الموصول، أو وقفٍ في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث غلب على ظنه ذلك فأمضاه وحكم به...»(١).

وقال ابنه أبو زرعة: «والحديث إذا جمعت طرقه تبين المراد منه، وليس لنا أن نتمسك برواية ونترك بقية الروايات»(٢).

وأقوال جهابذة النقاد في هذا الباب كثيرة مبثوثة في كتب العلل.

٢ ـ **الموازنة بين هذه الطرق بعد جمعها**؛ فإن اتفقت الطرق سلم الحديث من العلة، نقل ذلك ابن حجر إذ قال: «فالسبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة كما نقله المصنف ـ يعني: ابن الصلاح ـ عن الخطيب: أنْ يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته»(٣).

أو النظر فيه من حيث الزيادة والنقصان، والرفع والوقف، والوصل والإرسال وغير ذلك، يقول ابن حجر: «.. وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف»(٤).

وهنا أمران تنبغي الإشارة إليهما:

الأول: صحة الإسناد إلى الراوي المختلف عليه، وأود أنْ أنبه طلبة العلم على التأكد من سلامة الأسانيد من التحريف والتصحيف والسقط؛ وذلك أني وقفت من خلال عملي في هذا الكتاب على جملة من الرواة الذين لم أقف لهم على ترجمة، ثم تبيّن لي أنَّه قد أصابهم تصحيف أو تحريف أو سَقَطَ بعضُ الاسم، وأُلصق بعضه الآخر باسم يليه، والناظر في حواشي كتابي هذا سيجد من ذلك شيئاً كثيراً، وهذه الأوهام ما كانت لتكون لو وُسِدَ التحقيق إلى أهله.

---

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٢٧٥ بتحقيقي.
(٢) «طرح التثريب» ٧/ ١٨١.
(٣) «نكت ابن حجر» ٢/ ٧١٠ و: ٤٨٥ بتحقيقي، وكلام الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٩١٢).
(٤) «نكت ابن حجر» ٢/ ٧١١ و: ٤٨٥ بتحقيقي.

الثاني: إذا كان الاختلاف بين ثقة وضعيف، فلا عبرة برواية الضعيف، وفي ذلك يقول الذهبي: «فإن كانت العلة غير مؤثرة بأنْ يرويه الثبت على وجه ويخالفه واهٍ فليس بمعلول، وقد ساق الدارقطني كثيراً من هذا النمط في كتاب العلل، فلم يُصِب؛ لأنَّ الحكم للثبت»(١).

٣ ـ **معرفة مراتب الرواة**، مما يعين على معرفة العلل: معرفة مراتب الرواة، والترجيح بينهم والجمع بين رواياتهم على أسس علمية وقواعد منهجية، فقد حضّ جهابذة النقاد على ذلك، قال ابن رجب: «معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف...»(٢)، ونفى العلائي أنْ يكون الناقد مُعِلّاًحتى يكون مدركاً لمراتب الرواة بقوله: «ولا يقوم به إلا من منحه الله فهماً... وإدراكاً لمراتب الرواة...»(٣)، وأعاد ابن حجر القول إذ قال: «ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى.. إدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة تامة..»(٤).

ولوّح مصطفى باحو إلى قيمة هذا الجانب، إذ قال: «وأهمية معرفة طبقات الرواة تتجلى عند التعارض، فينظر في أصحاب الراوي والآخذين عنه، ودرجاتهم في الحفظ، والمقدم منهم عند الاختلاف والاضطراب، والمشتهر منهم بكثرة ملازمة شيخه ومعرفته لحديثه وتثبته فيه؛ ولهذا تكلم الحفاظ في كتب الرجال كثيراً حول تمييز الآخذين عن الراوي، وأيهم يقدّم عند الاختلاف..»(٥). وفي هذا الجانب أمران:

الأول: الترجيح بين الرواة: إنَّ علم العلل يبحث في أخطاء الرواة وبخاصة الثقات، ثم إنَّ الترجيح بينهم يكون بالمتابعات، ومعرفة الراوي بحديث شيخه، ومدى قوة رواية التلميذ عن شيخه، فكم من راوٍ ثقة، وتكلم

(١) «الموقظة»: ٥٢.
(٢) «شرح علل الترمذي» ٢/ ٤٦٧ ط. عتر و٢/ ٦٦٣ ط. همام.
(٣) نقله ابن حجر في «النكت» ٢/ ٧٧٧ و: ٥٤٣ بتحقيقي.
(٤) «نكت ابن حجر» ٢/ ٧١١ و: ٤٨٥ بتحقيقي.
(٥) «العلة وأجناسها»: ١١٥.

النقاد في روايته، أو إذا كانت روايته عن غير أهل بلده، أو في روايته عن بعض الشيوخ؛ لذا كانت معرفة الرواة وكمائن الضعف والقوة من أساسيات علم العلل، وفي ذلك قال ابن رجب: «اعلم أنَّ معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين: أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هيّن؛ لأنَّ الثقات والضعفاء قد دُوِّنوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف. والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، . . وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث. . .»[1]. ولأهمية هذه النقطة، أطنب ابن رجب بذكر الأمثلة التي ساقها للبيان.

الثاني: الجمع بين الروايات المختلفة: وهذا إذا أمكن الجمع، والناظر في كتابي هذا سيجد خير مثال على هذا حديث ذي اليدين ـ من رواية الزهري ـ فقد رواه الزهري عن راويين ثم عن ثلاثة حتى وصل في إحدى الروايات إلى خمسة رواة، وقد كنت أظن أنَّ الزهري اضطرب في ضبط اسم شيخه، حتى تبين لي غير ذلك، ثم إنَّه اضطرب في غير هذا الموضع وقد بينته بما يثلج صدور المنصفين، أما في حال انعدمت إمكانية الترجيح فيكون الحديث مضطرباً.

٤ ـ التأمّل في كيفية تحمّل الراوي للحديث من شيخه، أهو سماع أم عرض أم إجازة أم غير ذلك، ومن صيغ الأداء ما تثبت سماع الراوي من شيخه، كحدثنا وأخبرنا[2] وسمعت وقال لنا. . وهذه الصيغ صريحة بوقوع اللقاء، وحصول المشافهة بين الشيخ وتلميذه، إلا أنَّ جمعاً من أهل العلم تكلم في رواية بعض الرواة عن بعض الشيوخ بسبب أخذهم عنهم بطرق التحمل المختلف في صحة الرواية بها كالإجازة والمناولة والوجادة من غير

---

(١) «شرح علل الترمذي» ٢/ ٤٦٧ ط. عتر و٢/ ٦٦٣ ط. همام.

(٢) الفرق بين حدثنا وأخبرنا، أنَّ حدثنا لا يجوز إطلاقها إلا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، أما أخبرنا فلما قُرئ على الشيخ. انظر: «النكت الوفية» ٢/ ٥١ بتحقيقي.

عرض على الشيخ ومن غير مقابلة بأصله والتوسع فيها، كذلك فإنَّ بعض الرواة أخذ عن شيخه سماعاً ومناولة، أو سماعاً ووجادة، فلم يتميز ما أخذه سماعاً عن غيره، فتكلم الأئمة في روايته عن ذلك الشيخ لهذا الأمر، فمن ذلك ما ذكره ابن رجب عن الإمام أحمد أنَّه قال: «موسى بن عقبة ما أُراه سمع من ابن شهاب، إنما هو كتاب نظر فيه»(١)، كما نقل عن يحيى بن معين أنَّه قال: «الأوزاعي في الزهري ليس بذاك، أخذ كتاب الزهري من الزبيدي»(٢)، ونقل المزي عن عمرو بن علي أنَّه قال: «سمعت معاذ بن معاذ ـ وذكر صالح بن أبي الأخضر ـ فقال: سمعته يقول: سمعتُ الزهري وقرأتُ عليه، فلا أدري هذا من هذا! فقال يحيى ـ وهو إلى جنبه ـ: لو كان هذا هكذا كان جيداً، سمع وعرض، ولكنَّه سمع وعرض ووجد شيئاً مكتوباً، فقال: لا أدري هذا من هذا»(٣)، ونقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة أنَّه قال فيه: «ضعيف الحديث، كان عنده عن الزهري كتابين: أحدهما: عرض والآخر: مناولة، فاختلطا جميعاً، فلا يعرف هذا من هذا»(٤)، وقال الذهبي: «وكان ابن جريج يروي الرواية بالإجازة وبالمناولة ويتوسع في ذلك، ومن ثم دخل عليه الداخل في روايته عن الزهري؛ لأنَّه حمل عنه مناولة وهذه الأشياء يدخلها التصحيف، ولا سيما في ذلك العصر، لم يكن حدث في الخط شكل ولا نقط»(٥).

فهذه بعض صيغ الرواية التي ضعّف أهل العلم أحاديث الرواة عن الشيوخ بسببها، ولعل سبب التضعيف أنَّ الراوي إذا لم يقرأ أحاديثه على الشيخ، فمن المحتمل أنْ يدخل عليه التحريف أو التصحيف، وهذا من الاحتياط الذي لزم هذه الأمة في تلقّي أحاديث نبيها ﷺ.

٥ ـ معرفة أسماء الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم، ومنه المتفق

---

(١) «شرح علل الترمذي» ٢/ ٤٨٤ ط. عتر و٢/ ٦٧٥ ط. همام.
(٢) «شرح علل الترمذي» ٢/ ٤٨٤ ط. عتر و٢/ ٦٧٥ ط. همام..
(٣) «تهذيب الكمال» ٣/ ٤١٩ (٢٧٨١).
(٤) «الجرح والتعديل» ٤/ ٣٥٩ (١٧٢٧).
(٥) «سير أعلام النبلاء» ٦/ ٣٣١.

والمفترق والمؤتلف والمختلف. قال الحاكم: «هذا النوع منه معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم، وأساميهم وكناهم وصناعاتهم، وقوم يروي عنهم إمام واحد فتشتبه[١] كناهم وأساميهم لأنها واحدة، وقوم يتفق أساميهم وأسامي آبائهم، فلا يقع التمييز بينهم إلا بعد المعرفة»[٢].

وتتجلى أهمية هذا الجانب في احتمال تشابه الأسماء بين ثقة وضعيف، أو اختلاف الأسماء والشخص واحد، أو اشتراك عدة أشخاص في اسم واحد.. كما جاء في نسب الأعمش مثلاً «سليمان الأسدي» و«سليمان الكاهلي» و«سليمان الكوفي» وجميعها لسليمان بن مهران الأعمش الكاهلي الكوفي الأسدي، فما بالك ببقية الرواة، بل إنَّ المتعجّل قد يظن أنَّ الأنساب المذكورة آنفاً لأربعة رجال، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ التضلع بهذا الفن سوف يوصد الباب أمام المدلسين الذين يستغلون كثيراً من الأسماء والألقاب والكنى التي لم يشتهر بها أصحابها ـ ستاراً لتدليسهم ـ، وهي فائدة عظيمة ألمح إليها ابن الصلاح بقوله: «هذا فن عويص، والحاجة إليه حاقة، وفيه إظهار تدليس المدلسين، فإنَّ أكثر ذلك نشأ من تدليسهم»[٣]، كما أشار ابن دقيق العيد إلى فائدة أخرى إذ قال: «وهو فن واسع، يحتاج إليه في دفع مَعرّة التصحيف واللحن، وفيه مصنفات كثيرة»[٤]، وقال: «وهو فن مهم؛ لأنَّه قد يقع الغلط، فيعتقد أنَّ أحد الشخصين هو الآخر، وربّما كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً، فإذا غلط من الضعيف إلى القوي صحّح ما لا يُصحح، وإذا غلط من القوي إلى الضعيف، أبطل ما يصحُّ، وقد يقع هذا في الأنساب كما يقع في الأسماء، ويقع الإشكال فيه إذا أطلق النسب من غير تسمية»[٥]، ومثال اتفاق النسبة: الآمُلي والآمُلي. فالأول منسوب إلى آمل طبرستان، والثاني منسوب إلى آمل جيحون...

---

(١) في الطبعة العلمية: «فيشتبه».
(٢) «معرفة علوم الحديث»: ٢٢١ ط. العلمية وبعد (٥٥٦) ط. ابن حزم.
(٣) «معرفة أنواع علم الحديث»: ٤٢٨ بتحقيقي.
(٤) «الاقتراح»: ٣٠٤.
(٥) «الاقتراح»: ٢٧٤ والتعليق عليه.

أما آثار إهمال هذا الجانب فكشف عن أثر منها الحاكم عقب سوقه أحد أوهام الرواة إذ قال: «ومن تهاون بمعرفة الأسامي أورثه مثل هذا الوهم»[١]، وبيّن عظيم خطره علي بن المديني فيما نقله العسكري بقوله: «أشد التصحيف: التصحيف في الأسماء»[٢].

ويجدر بالذكر أنَّ المحدّثين كانوا يمتحنون ضبط الراوي من عدمه، بمعرفته التامة ومقدار ضبطه لأسانيده، ولعل أشهر دليل على ذلك واقعة إمام الصنعة مع محدّثي بغداد.

٦ ـ الانتباه على خصوصيات الرواة والفطنة لها.

كم من راوٍ ثقة عدل وقد تكلم النقاد في بعض مروياته، فهم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف بقية شيوخهم.

والأمثلة على ذلك كثيرة، مثل رواية الأعمش، عن أبي إسحاق، فإنَّها معلولة بالاضطراب، وكذا رواية سماك، عن عكرمة، ورواية إسماعيل بن عياش إذا روى عن غير الشاميين[٣].

أيضاً فإنَّ بعض الرواة تكلم فيهم، ولكنهم إذا رووا عن بعض الشيوخ كانوا ثقات كرواية زهير بن معاوية، عن الأعمش أو رواية عبد الرحمٰن بن أبي الزناد، عن هشام بن عروة فكلاهما ـ زهير وعبد الرحمٰن ـ من الرواة المتكلَّم فيهم، إلا أنَّهما في روايتهما عن الشيخين المذكورين ثقتان صحيحا الحديث.

قال ابن رجب في التعليق على حديث رواه حجاج: «وحجاج بن أرطاة وإنْ كان مُتكلَّماً فيه إلا أنَّه فقيه يفهم معنى الكلام فيُرجَع إلى زيادته على مَن

---

(١) «معرفة علوم الحديث»: ١٧٨ ط. العلمية وقبيل (٤٤٣) ط. ابن حزم.

(٢) «تصحيفات المحدّثين»: ٥.

(٣) وهذا هو الأصل في رواية إسماعيل بن عياش، فإنْ كانت روايته عن أهل الحجاز فهي أشد ضعفاً، قال البيهقي ١/ ٢٤٠: «وإسماعيل بن عياش لا يحتج به خاصة إذا روى عن أهل الحجاز».

ليس له مثل فهمه في الفقه والمعاني»[١].

٧ ـ التشبث بأقوال أهل العلم وجعلها مرجعاً للحكم.

يقول ابن رجب: «حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أنَّ هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك»[٢].

فإذا وجدنا حديثاً ظاهره الصحة، وقد حكم النقاد بنكارته، فيجب حينئذ تحكيم قول النقاد؛ لأنهم جمعوا الطرق وسبروا الروايات، وعرفوا صحة هذه الرواية من سَقَمِها.

هذا في حال نقل الإجماع عنهم، أما إذا كان الاختلاف قائماً فالحكم للقرائن؛ لأنَّ الإعلال دائر مع الترجيحات، ومع القرائن، «والمقصود بالقرائن: ما يدل على المراد دون تصريح به، وذلك مما يكون له تعلق مباشر أو غير مباشر من الألفاظ أو الإشارات التي تؤثر في توجيه دلالة اللفظ أو العبارة المستعملة في بيان درجة حديث الراوي، أو بيان حاله جرحاً أو تعديلاً»[٣]. قال ابن حجر: «فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله، فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه»[٤].

وبيّن ابن رجب سبب السير وراء هؤلاء الأئمة، فأصاب درة نفيسة حين قال: «ومن ذلك أنَّهم يعرفون الكلام الذي يشبه كلام النبي ﷺ من الكلام الذي لا يشبه كلامه»[٥].

---

(١) «فتح الباري» ٤/٤٨.
(٢) «شرح علل الترمذي» ٢/٧٥٦ ط. عتر و٢/٨٦١ ط. همام.
(٣) «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل»: ٢٢.
(٤) «نكت ابن حجر» ٢/٧١١ و: ٤٨٥ بتحقيقي.
(٥) «شرح علل الترمذي» ٢/٧٧٥ ط. عتر و٢/٨٧٢ ط. همام.

٨ ـ معرفة مواليد الرواة ووفياتهم وأصحاب الرحلة منهم.

كما هو معروف فإنَّ من شروط صحة الحديث الاتصال وثبوت اللقاء. ومن الأمور المساعدة على معرفة ثبوت اللقي من عدمه معرفةُ مولد الراوي وعرضه على وفاة شيخه الذي حدّث عنه، سيظهر حينئذ احتمال اتصال السند على انقطاعه أو بالعكس. قال سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ»[(١)]، وقال حفص بن غياث: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين»[(٢)]، ونقل الخطيب عن أبي علي الحافظ أنَّه قال: «لما حدّث عبد الله بن إسحاق الكرماني، عن محمد بن أبي يعقوب، أتيته فسألته عن مولده[(٣)]، فذكر أنَّه وُلد سنة إحدى وخمسين ومائتين، فقلت له: مات محمد بن أبي يعقوب قبل أنْ تولد بتسع سنين فاعْلَمْه، قال أبو عبد الله ـ هو الحاكم[(٤)] ـ ولما قدم علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكشي، وحدّث عن عبد بن حُميد سألته عن مولده، فذكر أنَّه وُلد سنة ستين ومائتين، فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حُميد بعد موته بثلاث عشرة سنة»[(٥)].

وللرحلات أثر في معرفة العلل، فقد يكون سماع الراوي صحيحاً في مكان وضعيفاً في آخر؛ لأنَّه قد يختلط، كذلك معرفة البلاد التي دخلها الراوي تنفع في معرفة احتمال اتصال السند من انقطاعه، لذا يجب على الباحث في علل الحديث الاهتمام بهذا الجانب.

٩ ـ معرفة العواصم أو المدارس الحديثية.

لما انتشرت رقعة أهل الحديث وبلغت مبلغها من شهرة ورفعة عند الناس، كانت هناك بعض الأمصار التي يختلف الناس إليها؛ ليسمعوا من أهل

---

(١) أسنده ابن عدي في «الكامل» ١/١٦٩ ـ ١٧٠، ومن طريقه الخطيب في «الكفاية»: ١١٩، وانظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: ٤٨٤، و«تدريب الراوي» ٢/٣٥٠.

(٢) «الكفاية»: ١١٩ ـ ١٢٠، و«تدريب الراوي» ٢/٣٥٠.

(٣) أي: مولد الكرماني.

(٤) وهو عنده في «المدخل إلى معرفة الإكليل»: ١٠٢ (١٥٨).

(٥) «الجامع لأخلاق الراوي» (١٤٦).

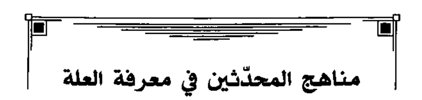
الحديث بالعلو والنزول، وكان على رأس تلك الأمصار مكة والمدينة حيث الصحابة، ثم البصرة والكوفة، وبعدها الشام ومصر فنيسابور وغيرها كثير.

فكان التلون الكبير في الحديث من بلد إلى آخر معيناً على كشف العلل، وقد قال شعبة في قصته المشهورة في تتبع حديث التشهد بعد الوضوء: «أي شيء هذا الحديث؟ بينا هو كوفي، إذ صار مكياً، إذ صار مدنياً، إذ صار بصرياً»(١)، وقال الحاكم: «والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا»(٢).

---

(١) «حلية الأولياء» ٧/١٤٨.

(٢) «معرفة علوم الحديث»: ١١٤ ط. العلمية وقبيل (٢٧٧) ط. ابن حزم.



مناهج المحدّثين في معرفة العلة

١ ـ المتقدمون والمتأخرون:

إنَّ الرعيل الأول من المتقدمين قد بلغوا في الحفظ والضبط والإتقان أقصى غاياته، وحفظوا الطرق ونقبوا أشد التنقيب؛ حتى بذلوا في خدمة السنَّة كل غال ونفيس. وما دامت السُّنَّة في صدورهم، ولعصر الرواية انتماؤهم، ولها ثبتت ملاحظتهم ومعايشتهم، فقد تأكد وعلى مرّ القرون ـ وبالنظر والموازنة والمقارنة ـ أنَّ أحكامهم في هذا الشأن أعلى الأحكام وأصحها؛ لشدة قربهم ومعاصرتهم للرواية، وقوة قرائحهم، وحفظهم مئات الألوف من الأسانيد، حتى أصبح السند الذي يشذ عن أحدهم عزيزاً نادراً.

قال الذهبي: «وجزمت بأنَّ المتأخرين على إياس من أنْ يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة»[١].

ومع هذا الاتصاف بالحفظ التام والنظر الثاقب، امتازوا بالورع والديانة والمذاكرة بينهم في خدمة هذا الدين، عن طريق تنقية السنة من تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

وينبغي بادئ بدءٍ معرفة من هو المتقدم ومن هو المتأخر، فقد اختلف الباحثون في تحديد الفاصل بين المتقدم والمتأخر، لكنّ المشهور بين أهل العلم أنَّ المتقدمين من كانوا قبل سنة ثلاثمائة: «وهذا الرأي وجيه وله حظ من القوة، ففي تلك القرون عاش الجهابذة الذين كان لهم قصب السبق في حفظ السنة والذب عنها، وبيان صحيحها من معلولها، وكان لهم المؤلفات

---

(١) «تذكرة الحفاظ» ٣/٩٤٨.

الضخمة في الحديث والرجال والعلل وغيرها، إلا أنَّه وجد بعد الثلاثمائة من الأئمة من سار على منهج المتقدمين وحذا على قواعدهم وطرائقهم، فهو ملحق بهم كالإمام الدارقطني والخطيب البغدادي وابن رجب وغيرهم»[(١)].

ودار الأمر عند غيرهم بين المائة الرابعة والخامسة ليس غير. ومنهم من جعل المتقدمين أهل القرن الثاني إلى نهاية القرن الخامس الهجري، وجعل المتأخرين أهل القرن السادس إلى نهاية القرن الثالث عشر الهجري، ومن بعدهم من المعاصرين.

وهناك اتجاه آخر يقول: إنَّ هذا المنهج لا ينتهي بحدود الثلاثمائة ولا أقل ولا أكثر، فهو منهج تعرف ملامحه بالتطبيق العملي، والأصول المتبعة في طريقة الإعلال[(٢)]، فالدارقطني أحد أصحاب منهج المتقدمين وهو بعد القرن الثالث.

وهناك أمور يمكن من خلالها معرفة منهج المتقدمين وهي:

١ - مداومة النظر في كتب الحديث والعلل.

٢ - فهم قواعد المصطلح التي قررها العلماء، ومعرفة أنَّ هذه المصطلحات أغلبية تقريبية.

٣ - التنبه على صيغ الجرح والتعديل واختلافها باختلاف اصطلاح الأئمة وطرقهم[(٣)].

إنَّ الاختلاف الشديد في الحكم على الأحاديث والإعلال وغيرهما، هو نتيجة طبيعية للاختلاف في المنهج بين المتقدمين والمتأخرين.

وإنَّ مما يؤسف له أنَّ كثيراً ممن ينتحل صناعة الحديث، ظن أنَّ هذه الصناعة قواعد مُطّردة كقواعد الرياضيات؛ فأصبح يعمل القواعد على ظواهر الأسانيد، ويحكم على الأحاديث على حسب الظاهر، بل ربما كان قصارى جهد أحدهم الحكم على الإسناد من خلال «تقريب» الحافظ ابن حجر أو ما أشبه ذلك، من غير مراعاة لما يلحق الرواية سنداً ومتناً من ملابسات وعلل

---

(١) «مناهج المتقدمين في التعامل مع السنة تصحيحاً وتضعيفاً»: ٤.
(٢) انظر: مقال الشيخ سليمان العلوان: ٢.
(٣) انظر: مقال الشيخ عبد العزيز الطريفي: ٧ ـ ٨.

وأخطاء واختلافات. وإننا لنلمح هذا كثيراً حينما نجد تصحيحات المتأخرين تخالف إعلال المتقدمين، وبعد جمع طرق الحديث والنظر والتحليل مع الموازنة والمقارنة وإعادة الفكرة نجد الصواب مع المتقدمين، إنَّ ما فات المتأخرين كان بسبب إهمالهم لجمع الطرق، والفحص الشديد، وإعمال القواعد على ظاهرها، لكونها عامة مُطّردة باعتقادهم.

وإنَّ مما يفوت المتأخرين كثيراً، قلة اهتمامهم بما يحف الرواية من اختلاف حال الثقة أو الصدوق أو الضعيف من حال إلى حال، ومن وقت إلى وقت، ومن مكان إلى مكان، وكما أنَّ حديث الثقة ليس كله صحيحاً، فكذلك حديث الضعيف ليس كله ضعيفاً بل منه ما يقوى، ومع أنّا قد ابتلينا بكثرة تصحيح الأحاديث بمجرد النظر في الأسانيد أو إعمال القواعد، كذلك ابتلينا بالمبالغة في التصحيح بالشواهد والمتابعات، من غير بحث ونظر؛ خشية أنَّ تلك المتابعات والشواهد وهم وخطأ، فربما جاءنا طريق ضعيف من حديث أبي هريرة قوّيناه بسند آخر من حديث ابن عباس، مع أنَّ السند الثاني وهمٌ ناتج عن السند الأول.

ومن الأمثلة التي من خلالها يظهر لنا جلياً تباين منهج المتقدمين والمتأخرين حديث عيسى بن يونس، عن هشام بن حسّان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً: **«مَنْ ذرعَهُ القيءُ فليسَ عليه قضاءٌ، ومنِ استقاءَ فليقضِ»**.

أخرجه أحمد[١]، والدارمي[٢]، والبخاري[٣]، وأبو داود[٤]، وابن ماجه[٥]، والترمذي[٦]، والنسائي[٧]، وابن الجارود[٨]، وابن خزيمة[٩]، والطحاوي[١٠]،

(١) في «مسنده» ٢/ ٤٩٨.
(٢) في «السنن» (١٧٣٦).
(٣) في «التاريخ الكبير» ١/ ٩٥ (٢٥١).
(٤) في «السنن» (٢٣٨٠).
(٥) في «السنن» (١٦٧٦).
(٦) في «الجامع الكبير» (٧٢٠).
(٧) في «الكبرى» (٣١٣٠) ط. العلمية و(٣١١٧) ط. الرسالة.
(٨) في «المنتقى» (٣٨٥).
(٩) في «صحيحه» (١٩٦٠) و(١٩٦١) بتحقيقي.
(١٠) في «شرح المعاني» ٢/ ٩٧ وفي ط. العلمية (٣٣٣٣) وفي «شرح المشكل»، له (١٦٨٠) وفي «تحفة الأخيار» (١٣٦٥).

وابن حبان[١]، والدارقطني[٢]، والحاكم[٣]، والبيهقي[٤]، والبغوي[٥] من طرق عن عيسى بن يونس، به.

وقد توبع عيسى بن يونس، تابعه حفص بن غياث عند ابن ماجه[٦]، وابن خزيمة[٧]، والحاكم[٨]، والبيهقي[٩].

هذا الحديث صححه المتأخرون منهم: ابن حبان، والحاكم فقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، والبغوي، وصححه أيضاً العلامة الألباني[١٠]، والشيخ شعيب الأرناؤوط[١١]، والدكتور بشار[١٢]، بينما نجد جهابذة المتقدمين أعلوا هذا الحديث بالوقف، وعدوه من أوهام هشام بن حسّان، وأنَّ الصواب في الحديث الوقف. قال البخاري: «لا أراه محفوظاً» نقله عنه تلميذه الترمذي[١٣]، وقال أبو داود: «سمعت أحمد يقول: ليس من ذا شيء، والصحيح في هذا عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر»[١٤]، وقال البيهقي: «وبعض الحفاظ لا يراه محفوظاً»[١٥]، ونقل الزيلعي عن «مسند إسحاق بن راهويه»: «قال عيسى بن يونس: زعم أهل البصرة أنَّ هشاماً وهم في هذا الحديث»[١٦]، وقال الدارمي: «زعم أهل البصرة أنَّ هشاماً أوهم فيه، فموضع الخلاف هاهنا»[١٧]، ووجه توهيم هشام بن حسّان: أنَّ الحديث

---

(١) في صحيحه (٣٥١٨).
(٢) في «السنن» ٢/ ١٨٤ط. العلمية و(٢٢٧٣) ط. الرسالة.
(٣) في «المستدرك» ١/ ٤٢٦.
(٤) في «السنن الكبرى» ٤/ ٢١٩.
(٥) في «شرح السنة» (١٧٥٥).
(٦) في «السنن» (١٦٧٦).
(٧) في صحيحه عقب (١٩٦١) بتحقيقي.
(٨) في «المستدرك» ١/ ٤٢٦.
(٩) في «السنن الكبرى» ٤/ ٢١٩.
(١٠) في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة» ٣/ ٢٢٦.
(١١) في تعليقه على «مسند أحمد» ١٦/ ٢٨٤.
(١٢) في تعليقه على «سنن ابن ماجه» ٣/ ١٧٢.
(١٣) «الجامع الكبير» عقب (٧٢٠).
(١٤) «السنن» عقب (٢٣٨٠).
(١٥) «السنن الكبرى» ٤/ ٢١٩.
(١٦) «نصب الراية» ٢/ ٤٤٩.
(١٧) «السنن» (١٧٢٩).

محفوظ موقوفاً، ورفعه وهم، توهم فيه هشام. قال البخاري: «ولم يصح، وإنَّما يروى هذا عن عبد الله بن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة رفعه، وخالفه يحيى بن صالح، قال: حدثنا يحيى، عن عمر بن حكيم بن ثوبان سمع أبا هريرة قال: «إذا قاء أحدكم فلا يفطر، فإنَّما يخرج ولا يولج»[١]، وهذا نظر عميق من البخاري في إعلال الرواية المرفوعة بالرواية الموقوفة، وإنَّ الوهم الذي دخل على هشام إنما كان بسبب رواية عبد الله بن سعيد المتروك، وقد وافق البخاريَّ على هذا الإعلال الإمامُ النسائيُّ فقد قال: «وقفه عطاء»، ثم ذكر الرواية الموقوفة[٢]، وقد خالف الشيخ الألباني ذلك، فصحح الحديث[٣] معتمداً على متابعة حفص بن غياث ـ وهي عند ابن ماجه[٤]، والحاكم[٥]، والبيهقي[٦] ـ لعيسى بن يونس قال: «وإنَّما قال البخاري وغيره: بأنَّه غير محفوظ؛ لظنهم أنَّه تفرد به عيسى بن يونس، عن هشام»[٧].

قلت: وهذا بعيد جداً؛ لأنَّه يستبعد عن الأئمة الحفاظ السابقين الذين حفظوا مئات ألوف من الأسانيد، أنهم لم يطلعوا على هذه المتابعة، فأصدروا هذا الحكم، بل إنَّ العلة عندهم هي وهم هشام، لا تفرد عيسى بن يونس كما صرّح به البخاري في تاريخه، وقد تقدم قول عيسى بن يونس في توهيم هشام، ونقله ذلك عن أهل البصرة، وإقرار الدارمي ذلك، ومما يدل على أنَّ المتابعة التي ذكرها الشيخ الألباني معروفة لديهم، أنَّ أبا داود الذي سأل الإمام أحمد بن حَنْبل عن حديث هشام، قد أشار إلى متابعة حفص لعيسى، إذ قال: «ورواه أيضاً حفص بن غياث، عن هشام مثله»[٨].

إذن فإعلال جهابذة المحدثين ومنهم: أحمد والبخاري والدارمي

(١) «التاريخ الكبير» ١/ ٩٥ (٢٥١).
(٢) «السنن الكبرى» عقب (٣١٣٠) ط. العلمية.
(٣) في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة» ٣/ ٢٢٩.
(٤) في «سننه» (١٦٧٦).
(٥) في «المستدرك» ١/ ٤٢٦.
(٦) في «السنن الكبرى» ٤/ ٤٢٩.
(٧) «إرواء الغليل» ٤/ ٥٢ (٩٢٣).
(٨) «سنن أبي داود» عقب (٢٣٨٠).

والنسائي ـ وَهُمْ مَنْ هُمْ في الحفظ والإتقان ـ لا ينفعه ولا يضره تصحيح المتأخرين.

وبناءً على هذا الاختلاف ظهرت أسباب للتباين بين منهجي المتقدمين والمتأخرين، أو سمات يتسم كل منهج ببعض منها:

١ ـ إنَّ المتأخرين في نقدهم الحديث لا يحيطون بجميع أحوال الراوي، فالراوي ثقة كان أم غير ثقة، له حالات مخصوصة في شيوخه أو في روايته عن أهل بلد معين. بخلاف المتقدمين فهم يراعون أحوال الرواة الثقات في شيوخهم أو في روايتهم عن أهل بلد معين، أو إذا حدثوا من حفظهم[(١)].

٢ ـ يغلب على منهج المتأخرين الاعتماد على ضوابط، جعلها كثير من المعاصرين طريقاً سهلاً يختصر عليهم عناء الحفظ، ويطوي عنهم بساط الاستقراء والتتبع والممارسة.. بخلاف المتقدمين فإنَّ أحكامهم تقوم على السبر والتتبع والاستقراء في التصحيح والتضعيف، والتوثيق والتجريح، والتعليل.. مع الحفظ وكثرة المدارسة والمذاكرة...[(٢)].

٣ ـ قعّد المتأخرون قواعد نظرية ثم طرّدوها، وقد يختلفون هم أنفسهم في هذه القواعد، أما المتقدمون فالقاعدة عندهم الترجيح بالقرائن عند الاختلاف بين الرواة في الوصل والإرسال، أو الرفع والوقف، أو الزيادة والنقص.. وهي مبنية على التأمل الدقيق في أحوال الرواة المختلفين والمتن المروي، وهذا الأمر يستدعي بحثاً دقيقاً، ونظراً متكاملاً، وتأملاً قوياً، والمعينُ على ذلك سعة الحفظ، وقوة الفهم، والقرب من عصر الرواية[(٣)].

٤ ـ من الأمور التي جعلت التباين كبيراً بين منهجي المتقدمين والمتأخرين أنَّ المتأخرين قد بالغوا في تصحيح الأحاديث وتقويتها بالشواهد والمتابعات، حتى أسرف بعض المعاصرين، فقوّى الخطأ بالخطأ، فصار عنده

---

(١) انظر: مقال الشيخ محمد بن عبد الله القناص: ٣.
(٢) انظر: مقال الشيخ ناصر الفهد: ٣.
(٣) انظر: مقال الشيخ محمد بن عبد الله القناص: ٣، ومقال الشيخ تركي الغميز: ١.

صواباً، بخلاف المتقدمين فإنَّ تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد له ضوابط، من أبرزها التأكد من كونها محفوظة وسالمة من الخطأ والوهم...»[١].

٥ ـ المتأخرون ـ وبخاصة[٢] المعاصرين ـ يُعلون رواية المدلس حتى لو لم يثبت تدليسه في ذلك الحديث خاصة[٣]، بخلاف المتقدمين فإنَّهم لا يُعلون رواية المدلس إلا إذا ثبت تدليسه، فالتدليس عند المتأخرين هو العنعنة، ومن ثم يحكمون على عنعنة المدلس بالضعف، أما المتقدمون فيفرقون بين العنعنة والتدليس، ولذلك لا يضعفون رواية المدلس بمجرد العنعنة[٤].

٦ ـ ومما يختلف فيهِ الحال بين منهجي المتقدمين والمتأخرين، ما أحدث مؤخراً من قولهم: «صحيح على شرط الشيخين»، أو «على شرط الشيخين»، أو «على شرط البخاري»، أو «على شرط مسلم»، وهذه البلية أول من أظهرها الحاكم في مستدركه، ثم انتشرت قليلاً بين المتأخرين حتى شاعت عندَ بعض عصريينا. وعند استخدامهم لهذه الطريقة أو المصطلح يشار به إلى أنَّ شرط الشيخين معروف لكل الناس. وهو أمر خلاف الواقع؛ لأنَّ من

---

(١) انظر: مقال الشيخ تركي الغميز: ٣، وقد أُلف في هذا الباب كتاب «الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات» للشيخ أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد دل فيه على علم جم وفهم غائص. فلينظر.

(٢) وردت في القرآن في سورة الأنفال: ٢٥: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾. ولكنهم يستخدمونها بمعنى «لا سيما» وتأتي كما في الآية، أو «وخاصة» مع الواو، أو (وبخاصة) مع الواو والباء. واستخدامها مع الباء هو الأفصح، أما تخريج إعرابها كالتالي:
١ ـ خاصة: تعرب حالاً منصوبة، وما بعدها مفعول به، وفي «خاصة» فاعل مستتر.
٢ ـ وخاصة مع الواو: تعرب مفعولاً مطلقاً أو نائبه، لفعل محذوف «أخص».
٣ ـ بخاصة مع الباء: تعرب خبراً مقدماً وما بعدها مبتدأ مؤخراً. انظر: «معجم الشوارد النحوية»: ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(٣) ولا نعني بهذا أننا لا نرد عنعنة المدلس مطلقاً، بل إننا نفرق بين مكثر في التدليس فنعل ما عنعن فيه، وبين مقل في التدليس احتمل الأئمة المتقدمون عنعنته كالسفيانين وهشيم وقتادة، فنقبل عنعنة هؤلاء ونظرائهم ما لم يُزد رجل عند جمع الأسانيد أو يكون الحديث منكراً، أو نجد في بعض الطرق: أُخبرت أو نُبئت.

(٤) انظر: مقال الشيخ سليمان العلوان: ١.

حاول هذا لم يحاوله إلا عن طريق الاستقراء، كما فعل بعض من كتب في شروط الأئمة الستة أو الخمسة، وإنَّ الحق الذي نعتقدهُ، ولا يتخللهُ شك، أنّا لا نستطيع الجزم بالطريقة التي تم بها انتقاء الشيخين البخاريِّ ومسلم أحاديث كتابيهما، فنحن لا نعلم كيف انتقى البخاري من حديث سفيان، أو الزهري، أو يزيد بن زريع، ولا ندري كيف انتقى من أحاديث سالم أو غيره من الثقات الأثبات، ثم إننا نجزم بأنهما لم يريدا استيعاب جميع ما رواه الثقة، بل ليس كل ما رواه الثقة صحيحاً.

إذن فصنيع الشيخين في أحاديث الثقات صنيع انتقائي وليس شمولياً، ونحن لا نعرف الأسس التي عليها انتقى الشيخان أحاديث هؤلاء الثقات.

وما دام الأمر كذلك: فإن قصورنا يكون أكثر وعجزنا يكون أكبر، أما طريقة انتقاء الشيخين من حديث مَنْ في حفظهم شيءٌ ـ مثل: إسماعيل بن أبي أويس، والحسن بن ذكوان، وخالد بن مخلد القطواني ـ ففيه رد لقول أبي الحسن المقدسي عمن أخرج له الشيخان: «هذا جازَ القَنْطَرةَ»[1]؛ لأن بعض الضعفاء قد يصحّ حديثهم؛ لمتابعة الثقات لهم، لا لأنَّهم مُحْتَجّ بهم.

قالَ الحافظ ابن حجر: «وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح، أنَّ إسماعيل أخرج لهُ أصوله، وأذن له أنْ ينتقي منها وأن يُعلِّم لهُ على ما يحدث به ليحدث به، ويعرض عما سواه، وهو مُشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنَّه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا إنْ شاركه فيه غيره فيعتبر فيه»[2].

وقال الزيلعي: «بل خرّج في الصحيح لخلق ممن تُكُلِّم فيهم، ومنهم جعفر بن سليمان الضبعي، والحارث بن عبيد الإيادي، وأيمن بن نابل الحبشي، وخالد بن مخلد القطواني، وسويد بن سعيد الحدثاني، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي، وغيرهم، ولكنْ صاحبا الصحيح ـ رحمهما الله ـ إذا

---

(١) «الاقتراح»: ٢٨٣.

(٢) «هدي الساري»: ٥٥٧.

أخرجا لمن تكلم فيهِ، فإنهم ينتقون من حديثه. . .»[١].

ومن الأضرار والمفاسد التي تنجم عن استخدام مصطلح: (على شرط الشيخين)، أو (على شرط أحدهما)، هوَ تصحيح جميع الأحاديث المروية عن الرجال الذينَ أخرجا لهم مجتمعينِ أو منفردينِ وهو أمر خطير، إذ ليس جميع الأحاديث التي رجالها رجال الشيخين ترتقي إلى هذه المرتبة، بل ربما كانَ منها ما هوَ مُعَلّ بعلل قادحة، سواء كانت ظاهرة أم خفية.

ومع كل ما ذكر: فإنَّ بعضهم يتساهل في مجرد كونهم من رواة الشيخين، ولا يبالي بكيفية تخريج الشيخين للرواة، أعني: برواية الواحد عن الآخر، كمن خلط في رواية هشيم، عن الزهري، وصحح على مقتضاها بأنَّها على شرط الشيخين، والصحيح أنَّ البخاري ومسلماً لم يخرجا عن الزهري من طريق هشيم، وكذلك سماك، عن عكرمة، وأمثال ذَلِكَ كثير مما حصل فيهِ خطأ وخلط للمتأخرين غير قليل، قال الحافظ ابن عبد الهادي: «واعلم أنَّ كثيراً ما يروي أصحاب الصحيح حديث الرجل عن شيخ معين لخصوصيته به ومعرفته بحديثه وضبطه له، ولا يخرجون حديثه عن غيره؛ لكونه غير مشهور بالرواية عنه، ولا معروف بضبط حديثه، أو لغير ذلك، فيجيء من لا تحقيق عنده فيرى ذلك الرجلَ المخرَّج له في الصحيح قد روى حديثاً عمن خُرِّج له في الصحيح من غير طريق ذلك الرجل فيقول: هذا على شرط الشيخين، أو: على شرط البخاري، أو: على شرط مسلم؛ لأنهما احتجا بذلك الرجل في الجملة، وهذا فيه نوعُ تساهلٍ؛ فإنَّ صاحبي الصحيح لم يحتجا به إلا في شيخ معين لا في غيره، فلا يكون على شرطهما. .»[٢].

ومن أعظم المفاسد لاستخدام مصطلح «على شرط الشيخين»، أننا سنقوم بإلغاء مبدأ الانتقاء، ثم نقوم بتصحيح أحاديث مَنْ في حفظهم شيءٌ من رجال الصحيحين؛ لذا ربما أتى المتأخر فصحح أحاديث هؤلاء وغيرهم بحجة

(١) «نصب الراية» ١/ ٣٤١.

(٢) «الصارم المنكي»: ٢٥٦.

أنهم على شرط الشيخين، وهذا بلا شك مخالف لصنيع المتقدمين؛ بل هوَ نسف لقواعدهم.

٧ ـ هناك أمور أخرى مما اختلف فيه المتأخرون عن المتقدمين مثل الانقطاع، فالمتأخرون يحكمون على كل حديث منقطع بالضعف، بخلاف المتقدمين فإنَّهم يولونه عناية كبيرة.

وكذا رواية المجهول، فالمتأخرون يردون مجهول العين ويقبلون مجهول الحال في الغالب ولهم في ذلك كلام، أما المتقدمون فلا يقبلونه مطلقاً ولا يردونه مطلقاً، ولا يجعلون مجرد الجهالة علة للحديث. وهكذا رواية المبتدع، فالمتأخرون ـ ولا سيما المعاصرين[(١)] ـ لا يقبلون رواية المبتدع، بخلاف المتقدمين فهم يقبلون روايته مطلقاً[(٢)].

هذا والنتائج المترتبة على الاختلاف بين منهجي المتقدمين والمتأخرين عظيمة، وهي خطر على سُنَّة النبي ﷺ.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هناك دعوة إلى نبذ قواعد المتأخرين في مصطلح الحديث والأخذ من كتب المتقدمين[(٣)]؛ لأنَّ الإخلال بمنهج المتقدمين مرده إلى قصورٍ في الفهم أو تركه على سبيل القصد والتعمد، وهذا أيضاً غلوٌ وإسراف؛ إذ لا بد من الإفادة من جهود المتأخرين والمعاصرين، وإنَّ من لوازم الإبداع العلميّ أن يبدأ الإنسان من حيث انتهى غيره، لا أن يبدأ من حيث بدؤوا مع ضرورة الموازنة والمقارنة بين كلام المتقدمين والمتأخرين.

إذن لزمنا أن نتبع المنهج العلمي الذي سار عليهِ جهابذة هذا الفن من أهل الحديث من العلماء الأوائل أصحاب القرون الأولى الذين حفظوا لنا

---

(١) في الاسم الواقع بعد (ولا سيما) أعاريب، فإن كان نكرة جاز فيه ثلاثة وجوه: (الرفع، والجر، والنصب)، أما إنْ كان ما بعدها معرفة جاز فيه وجهان: (الرفع، والجر) ويمتنع النصب؛ لأنَّ التمييز لا يكون معرفة. انظر: «معجم الشوارد النحوية»: ٣٣٤.

(٢) انظر: مقال الشيخ سليمان العلوان: ٢ ـ ٣.

(٣) انظر: مقال الشيخ عبد الكريم الخضير: ٢.

تراث سنة نبينا ﷺ، إذ إنَّهم حفظوا لنا السنة برمتها في صدورهم ودواوينهم.

ثم إنهم قد رسموا لمن جاء بعدهم طريقاً واضحاً بيناً سليماً، يمتاز بالدقة والنظر التام.

فعلى المتأخرين أنْ يلتزموا أقوال المتقدمين، وطريقة سردهم للأحكام، ونقدهم لطرق الحديث ومتونه، على أن لا يغفل عن جهود الآخرين من المتأخرين والمعاصرين، والله وليُّ التوفيق.

وإنَّ مما يؤكد لنا صحة منهج المتقدمين، أنهم جمعوا الأحاديث وسبروا الطرق، وحكموا على المتون والرجال بعد معاودة النظر والمذاكرة والبحث والموازنة والمقارنة والنظر الثاقب بعين الإنصاف. ثم بعد كل هذا الجهد، عرضوا هذه الأحكام وتلكم النتائج على ما حفظوه من ثروة هائلة من تراث هذه الأمة. وهذه الثروة تتمثل بحفظ الجم الغفير من المتون والأسانيد المتكررة التي بلغت مئات ألوف من الأسانيد وعشرات الألوف من المتون، حتى انتهوا إلى أحكامهم الصحيحة التي توصلوا إليها بعد إفراغ جهدهم، فكانت أحكامهم صادرة نتيجة دراسات وأبحاث قلَّ نظيرها مع دقة الميزان النقدي الذي تمتعوا به؛ لكثرة حفظهم للأحاديث، واعتيادهم عليها، واختلاطها بدمهم ولحمهم، بل إنَّ ما يحكمون عليهِ من الأحاديث لم يكونوا يعرضونه على ما حفظوه من أسانيد فحسب، بل يعرضونه كذلك على ما رزقهم الله به من معرفة واسعة في الفقه، قال علي بن المديني: «التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم»[1]، فهم لم يكونوا محدّثين فقط بل كانوا فقهاء محدّثين، والفقه عندهم ضروري؛ إذ كيف يحكمون على الحديث، وعدم المخالفة القادحة شرط، والمخالفة ليست قاصرة على مخالفة الحديث لحديث آخر، بل هي أوسع، فمن ذَلِكَ المخالفة لآية أو إجماعٍ أو قاعدةٍ متفق عليها، وما أشبه ذَلِكَ من المخالفات.

---

(١) أخرجه: الرامهرمزي في «المحدّث الفاصل» (٢٢٢)، ومن طريقه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١١/٤٧ ـ ٤٨.

وإنَّ من أوجب الواجب على المتأخرين أنْ يحاولوا فهم كلام المتقدمين في الإعلال، ومع هذا ليس كل أحد منا يستطيع أنْ يعلل أحكامهم، ويفهم سبب ما ذهبوا إليه، إلَّا من رزقه الله فهماً واسعاً واطلاعاً كبيراً، واعتاد على معاودة النظر في كلام الأئمة المجتهدين من أهل الحديث، ثم أمعن النظر في كتب العلل والرجال والتخريج، مع ممارسته النقد والإعلال.

ولما كانَ الأمر كذلك، وجب تقديم منهج المتقدمين على المتأخرين. ولا سيما عندَ اجتماع كبرائهم على أمر في التصحيح والتضعيف والتجريح. وأقوال المتقدمين ثمينة غالية لا ينبغي التفريط بها وإهمالها بحجة الاكتفاء باتباع القواعد التي في كتب المصطلح.

ورُبَّ سائلٍ يسأل: متى يسعنا مخالفة المتقدمين؟

وجوابه: أننا يحق لنا ويسعنا أنْ نخالف المتقدمين إذا اختلفوا، وتباينت وجهات نظرهم، فعندها ننظر إلى الأدلة والأسباب والقرائن والمرجحات، ونعمل الرأي والاجتهاد نحو طريقتهم بجنس مرجحاتهم وقرائنهم وقواعدهم التي ساروا عليها.

هذا مع إيماننا العميق بأنَّ التصحيح والتضعيف من الأمور الاجتهادية التي تباينت فيها القدرات العلمية، والمكانة التي يتمثل بها الناقد، مع المقدرات الذهنية وظهور المرجحات والقرائن لكل واحد.

أخيراً أقول: إنَّ المتقدمين هم الأصل وعليهم المعوّل، وإنَّ المتأخرين عالة عليهم في هذا العلم.

٢ ـ المشارقة والمغاربة:

ذكرتُ في أئمة علم علل الحديث كثيراً ليسوا بمشارقة، بل هم من الأندلسيين والمغاربة، فقد أنجبت لنا الأندلس يوم كانت حاضرة الإسلام جهابذة من المحدّثين ممن صنّفوا في هذا الباب[1].

---

(١) انظر: «جهود المحدّثين»: ٢٢٦.

ولطالما حاول المغاربة تقعيد قواعد علومهم بمعزل عن المشارقة، إنْ لم يحاولوا نيل قصب السبق في مجال ما. . .

وقليلٌ من كتب عن منهج الأندلسيين والمغاربة في تعليل الأحاديث، وهل هو مشابه لمنهج المشارقة أو يختلف عنه؟ وهل هو امتداد لمنهج المشارقة أو هو وليد حاجتهم؟

وقد وقع في يدي كتاب «الإسهام ببيان منهج ابن حزم في تعليل الأخبار من خلال كتابه الإحكام» لمؤلفه بدر العمراني الطنجي يقول مؤلفه: «فلما لم تنحصر علل الأحاديث في كتب مخصوصة فقط، بل تعدتها لتوجد مفرقة في كتب أخرى مثل «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ. قمت بجمع شتات تلك الأحاديث المعللة المتناثرة بين طيات بحوثه الفياضة، قصد تلمس منهجه في التعليل وفق منهج استقرائي. .»[(١)].

وقد عرض مؤلفه ما يقارب سبعين حديثاً علّق عليها ابن حزم معلِّلاً، والمتأمل في هذه الأحاديث قد لا يصعب عليه أنْ يستشف منهج ابن حزم في تعليل الأحاديث. وهو أقرب ما يكون إلى منهج الأندلسيين والمغاربة، وأهم سمات هذا المنهج:

١ ـ القوادح الخفية والجلية:

تعليل الأحاديث بالقوادح الخفية والجلية دون تمييز، وهذا ما رأينا شبيهه في مناهج بعض المتقدمين من المشارقة، ولهذا قال ابن الصلاح: «إنَّ بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح»[(٢)]، وأشار الصنعاني إلى هذا المعنى[(٣)].

٢ ـ التشدد في الرجال:

ضعّف ابن حزم بعض الثقات المجمع على توثيقهم والمختلف فيهم،

---

(١) «الإسهام ببيان منهج ابن حزم»: ٧.
(٢) «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٩١ بتحقيقي.
(٣) انظر: «توضيح الأفكار» ٢/٢٧.

تماشياً مع قاعدته: التجريح المفسر يغلب التعديل عند التعارض، وهذا مذهب جمهور المحدّثين من المشارقة.

٣ ـ زيادة الثقة:

قبول زيادة الثقة فرض عند ابن حزم، وفي المشارقة من يذهب هذا المذهب.

٤ ـ ينحو ابن حزم في حده للمرسل منحى أهل الفقه والأصول:

وهو مذهب الخطيب البغدادي من أهل الحديث، فلا يحتج بالمرسل مطلقاً؛ لجهالة الساقط منه، فمراسيل سعيد والحسن وغيرهما عنده سواء، لا يأخذ بشيء منها.

٥ ـ إبهام الجرح والعلة:

كثيراً ما يضعّف الرجل من غير بيان السبب، وكذا تعليل الحديث دون إفصاح عن العلة[1].

٦ ـ رفض التوثيق على الإبهام:

مجهول الحال يتوقف عن قبول خبره وشهادته حتى تُعلم حاله، أما المتأخرون من المشارقة فيقبلون مجهول الحال ولهم في ذلك كلام، وأما المتقدمون فلا يقبلونه مطلقاً ولا يردونه مطلقاً، ولا يجعلون الجهالة علة للحديث.

٧ ـ نقد المتن:

نقد المتن كما ينقد الإسناد، ومثله عند المشارقة، وليس كما شاع عند المستشرقين ومن تأثر بهم من أذنابهم من أبناء جلدتنا.

٨ ـ جمع طرق الحديث:

اضطرب ابن حزم في جمع طرق الحديث، فمن أحاديث كتاب

---

(١) وقد يعتذر لابن حزم وغيره من أهل العلم في عدم إفصاحهم عن سبب العلة، بقول أبي داود: «ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما في هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث؛ لأنَّ علم العامة يقصر عن مثل هذا».

«الإحكام في أصول الأحكام» ما أعله دون استيعاب أو تقصّي، وصححه بعد جمع طرقه في «المحلّى».. وكان إذا استوعب واستقصى حَكَمَ حُكماً صائباً.

٩ ـ جهالة الصحابي أو روايته:

جهالة الصحابي أو رواية الصحابي الذي لم يسمّ تَضرّ عند ابن حزم، فلا يقبل حديثاً مجهول صحابيه.

١٠ ـ خالف ابن حزم قاعدة تقوية الأحاديث بكثرة الطرق:

وهو في هذا مخالف للمشارقة، فلهم ضوابط في هذا الباب.

من هذا السرد نعلم أنَّ منهج الأندلسيين والمغاربة يشابه منهج المشارقة في كثير من جوانبه، كما يختلف عنه في بعض جوانبه وجزئياته، وهو امتداد لمنهج المشارقة من المتقدمين والمتأخرين.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هناك من يرد هذا الكلام لأسباب منها:

١ ـ أنَّ الإعلال بالظاهر مع الخفي ليس خاصاً بالمغاربة.

٢ ـ إنَّ مدرسة المحدّثين واحدة، والمغاربة أخذوا علم الحديث عن المشارقة، فلا حاجة للتفريق، قال صاحب العلة وأجناسها: «أما أن يعد هذا مدرسة قائمة بذاتها لها مميزاتها وخصائصها، فهذا مما لا دليل عليه وتعوزه الحجج والبراهين»[١].



(١) «العلة وأجناسها»: ٢٤ ـ ٢٥.

قرائن وقواعد يستعين بها المحدّثون في الترجيح والإعلال

تُعرّف القرائن بأنها: «ما يدل على المراد دون تصريح به، وذلك مما يكون له تعلّق مباشر أو غير مباشر، من الألفاظ أو الإشارات التي تؤثر في توجيه دلالة اللفظ أو العبارة المستعملة في بيان درجة حديث الراوي، أو بيان حاله جرحاً أو تعديلاً»[1].

يقوم هذا المبحث على دراسة القرائن التي يتم بموجبها ترجيح الروايات، وقرائن الترجيح لا تنحصر في إطار معين، فرب رواية ضعيف ترجح على رواية ثقة، ورب رواية غريبة ترجح على رواية مشهورة، ومرجع هذا الترجيح هو القرائن، فالناقد يعمد إلى رواية ما فيرجحها بقرينة عنده، مُصرِّحاً بسبب الترجيح، فيقول مثلاً: فلان أحفظ أو فلان أوثق وغير ذلك، وفي بعض الأحيان تقصر عبارته عن بيان السبب فيعل بما ترجح عنده. ولكنَّ الأعم الأغلب تكون أحكامه نابعة من قرائن ترجيح أو إعلال، وقرائن الترجيح: هي الركائز التي يعتمد عليها الناقد في ترجيح رواية على أخرى حال اختلفت تلك الروايات.

أما قرائن الإعلال: فهي الأمور التي يعتمد عليها الناقد في إعلال الروايات الظاهر صحتها.

والفرق بين النوعين أنَّ الأول: يشترط فيه الاختلاف ليتسنى ترجيح أحدها، أما النوع الثاني: فلا يشترط فيه ذلك، بل إنَّ بعض النقاد يعلون أحاديث بتفرد فلان أو لغرابة في سند أو متن حديث، والنوع الثاني يستوجب أنْ تكون إحدى الروايات مُعِلّة للأخرى، أما النوع الأول فلا يشترط فيه ذلك إذ قد ترجح رواية على أخرى مع تصحيح كلتا الروايتين، وسنبين هذه القرائن كلاً على حدة.

---

(١) «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل»: ٢٢

أما قرائن الترجيح فمن خلال الاستقراء تبين أنها تنقسم إلى قسمين:

الأول: قرائن أساسية: وهذه القرائن تكون في غالب الأحوال مرجعاً للتحاكم، إذا اختلفت الرواة على الراوي، وهي:

أ ـ الحفظ والإتقان: خلق الله ﷻ الناس، وجبل كلاً منهم على جبلة خاصة، فمنهم من كانت سجيته الحفظ، فلا يكاد يقرأ أو يسمع شيئاً إلا حفظه قلبه ووعاه، وفي ذلك يقول الإمام أحمد: «كان قتادة أحفظ أهل البصرة، لا يسمع شيئاً إلا حفظه، وقرئ عليه صحيفة جابر مرة واحدة فحفظها...»[1]، وهذه الطبقة تضم أيضاً: إسحاق بن راهويه وأحمد والبخاري ومسلماً وأبا داود وخلقاً كثيراً، ثم بعدهم طبقة دونهم؛ وهم غالب رجال الصحيحين، ثم طبقة دونهم، وهكذا الناس متفاوتون في الحفظ والإتقان، وبلا شك إذا اختلف راوٍ ما من الطبقة الأولى مع راوٍ من الطبقة الثانية، فإنَّ الراجح في هذا الاختلاف هو للطبقة الأولى، لظهوره على صاحبه في الحفظ، قال ابن رجب: «وأيوب يُقدَّم على يعلى بن حكيم في الحفظ والضبط»[2] وكتب العلل محشوّة بالترجيح بهذه القرينة، فنجد الناقد يقول: فلان أحفظ أو فلان أوثق، لذلك كانت هذه القرينة مصدراً أساسياً للترجيح بين الرواة.

ب ـ العدد: هذه القرينة لا تقل أهميتها عن سابقتها، فنجد الناقد يقول: خالف فلان الناس، أو يقول: الناس يروونه كذا، ولأنَّ الغالب في أحاديث الأحكام الشهرة ـ والحمد لله ـ فإنَّ مقتضى الشهرة تعدد الطرق، لذلك كان الصواب دائماً بما يوافق الجماعة، ومن شواهد ترجيح النقاد بهذه القرينة قول الشافعي: «والعدد أولى بالحفظ من الواحد»[3] ومثله قول البيهقي[4]، وساق الخطيب بسنده إلى ابن المبارك أنَّه قال: «إجماع الناس على شيء أوثق في نفسي من سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود»[5]، وقال الخطيب: «ويرجح بكثرة الرواة لأحد الخبرين؛ لأنَّ الغلط عنهم والسهو أبعد، وهو إلى الأقل أقرب..»[6]، وقال الذهبي: «وإنْ كان الحديث رواه

---

(١) نقله المزي في «تهذيب الكمال» ٦/ ١٠٣ (٥٤٣٧).

(٢) «فتح الباري» ٣/ ٣٨٣.

(٣) «اختلاف الحديث»: ١٢٧

(٤) انظر: «شعب الإيمان» عقب (٤٢٠٧).

(٥) «الكفاية»: ٤٣٤.

(٦) «الكفاية» ٤٣٦.

الثبت بإسناد أو وقفه أو أرسله، ورفقاؤه الأثبات يخالفونه، فالعبرة بما اجتمع عليه الثقات؛ فالواحد قد يغلط...»[١]، والنقولات عن أهل العلم في هذا الباب كثيرة، بل إنَّ الباحث يجد في الكتب المسندة العتيقة أن المُسنِدَ يسوق رواية ما، ثم يتبعها بقوله: تابعه فلان وفلان، وهذا العمل يدلك على أخذ النقاد بقرينة الترجيح بالعدد، وإن لم ينص ذلك المسنِد على ذلك، وهذا الذي قدمناه إنما يكون في حال تساوي الرواة، فإنْ روى ثقة وخالفه دونه، فالحكم للثقة متعين.

ج ـ الإجماع: المقصود به هنا إجماع المحدِّثين على أمر ما، كأنْ يجمعوا على تضعيف راوٍ أو يجمعوا على تضعيف حديث، وإنْ كان ظاهره الصحة فالحكم لما أجمعوا عليه، قال أبو حاتم: «واتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجة»[٢]. والحجة في قبول إجماعهم والمشي وراء ما ذهبوا إليه، أنَّ هؤلاء النقاد اطلعوا على الأصول وعاينوا الفروع فتكونت عندهم ملكة حديثية هائلة يعرفون بها الصحيح من السقيم، قال السخاوي: «فالله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالاً نقاداً تفرغوا له، وأفنوا أعمارهم في تحصيله، والبحث عن غوامضه، وعلله، ورجاله، ومعرفة مراتبهم في القوة واللين، فتقليدهم والمشي وراءهم وإمعان النظر في تواليفهم، وكثرة مجالسة حفاظ الوقت مع الفهم، وجودة التصوّر ومداومة الاشتغال وملازمة التقوى والتواضع، يوجب لك إنْ شاء الله معرفة السنن النبوية، ولا قوة إلا بالله[٣]»[٤].

فهذه القرائن الثلاثة هي قرائن أساسية يرجع إليها حال الاختلاف، أما القرائن الفرعية: فقد عقد الخطيب في «الكفاية» باباً عَنْوَنَه بـ: «القول في ترجيح الأخبار» ذكر فيه مرجحات للأخبار منها:

١ ـ أنْ يكون أحد الخبرين مروياً في تضاعيف قصة مشهورة عند أهل النقل؛ لأنَّ ما يرويه الواحد مع غيره، أقرب مما يرويه الواحد عارياً عن قصة مشهورة.

٢ ـ أنْ يقول راويه: سمعت فلاناً، ويقول الآخر: كتب إليَّ فلان.

---

(١) «الموقظة»: ٥٢.

(٢) «المراسيل» لابنه (٧٠٣).

(٣) في ط. العلمية: «إلا الله».

(٤) «فتح المغيث» ١/٢٥٦ ط. العلمية و٢/٦٨ ـ ٦٩ ط. الخضير.

٣ ـ أنْ يكون أحدهما منسوباً إلى النَّبيِّ ﷺ، والآخر مختلفاً فيه فيروى تارة مرفوعاً وأخرى موقوفاً.

٤ ـ أنْ يكون أحدهما قد اختلف النقلة على راويه، فمنهم من يروي عنه الحديث في حكم عن النبي ﷺ، ومنهم من يرويه عنه في نفي ذلك الحكم، والآخر لم تختلف نقلته في أنَّه روى أحدهما.

٥ ـ أنْ يكون راوي الخبر هو صاحب القصة، والآخر ليس كذلك.

٦ ـ أنْ يوافق مسند المحدث مرسل غيره من الثقات.

٧ ـ أنْ يطابق أحد المتعارضين عمل الأمة.

٨ ـ أنْ يكون أحد الخبرين بياناً للحكم، والآخر ليس كذلك.

٩ ـ أنْ يكون رواته فقهاء؛ لأنَّ عناية الفقيه بما يتعلق من الأحكام أشد من عناية غيره بذلك[١].

١٠ ـ اختلاف المجلس: المقصود بذلك أنْ يروي المحدث حديثاً ما، في مكان ما، ثم يرويه مرة أخرى مخالفاً روايته الأولى، إما بإرسال موصول أو رفع موقوف أو غير ذلك، ومن الشواهد عليه ما قاله الترمذي: «ورواية هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ: **«لا نكاحَ إلا بوليٍّ»** عندي أصح؛ لأنَّ سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة، وإن كان شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق هذا الحديث، فإنَّ رواية هؤلاء عندي أشبه؛ لأنَّ شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد»[٢].

١١ ـ غرابة السند: المقصود بهذه القرينة أنْ يعمد الراوي إلى إسناد مشهور، فتكون نهايته مخالفة لهذا الإسناد، كأنْ يعمد إلى إسناد مثل: الزهري، عن عروة، عن عائشة. أو مالك، عن نافع، عن ابن عمر. فيروي: الزهري، عن عروة، عن صالح بن حسّان. أو يقول: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر. وإنما كانت غرابة السند من قرائن الترجيح؛ لأنَّ ذلك

---

(١) انظر في ذلك كله: «الكفاية»: ٤٣٣ ـ ٤٣٧.

(٢) جامعه قبيل (١١٠٢) (م).

الإسناد لو كان على جادته لكان أسهل حفظاً على الراوي[1]، ولكن هذه القرينة إنما تقبل من الراوي الموصوف بالحفظ، المشهور بالرواية، المقبول منه تعدد الأسانيد، ومن لوازم كثرة المرويات الإغراب، وتفرد الراوي بما ليس عند غيره، ووجه هذا القيد حتى لا يعمد راوٍ من الهلكى إلى إسناد ما، فيتلاعب به ثم يخرجه إسناداً غريباً، فيطمع به من ليس له باع في هذا الفن، فيرويه على ذلك الوجه وهو لا يعلم، ومن شواهد ذلك ما ذكره الحافظ ابن حجر إذ قال: «فممن كان يفعل ذلك عمداً لقصد الإغراب على سبيل الكذب: حماد بن عمرو النصيبي، وهو من المذكورين بالوضع، من ذلك روايته عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: **«إذا لقيتم المشركينَ في طريقٍ فلا تبدؤوهم بالسلامِ..»** الحديث، فإن هذا الحديث قال العقيلي: لا يعرف من حديث الأعمش، وإنما يعرف من رواية سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ»[2].

١٢ ـ رواية الراوي عن أهل بلده: كثير من الرواة يكونون ثقاتٍ قليلي

---

(١) وقد نص على هذه القرينة وأعملها مبيناً سبب الترجيح بها الحافظ أبو حاتم الرازي، فقد قال ابنه في «العلل» (٤٨٨): «وسألت أبي عن حديث رواه النعمانُ بن المنذر، عن مكحول، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النَّبيِّ ﷺ قال: **«مَنْ حَافَظَ على ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً في يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ في الجنَّةِ»**، فقال أبي: لهذا الحديث علةٌ، رواه ابنُ لهيعةَ، عن سُلَيمان بن موسى، عن مكحول، عن مولى لعنبسة بن أبي سفيان، عن عنبسة، عن أمِّ حبيبة، عن النَّبيِّ ﷺ. قال أبي: هذا دليل أنَّ مكحول لم يلق عنبسة، وقد أفسده روايةُ ابن لهيعة، قلت لأبي: لِمَ حكمتَ برواية ابن لهيعة وقد عرفت ابن لهيعة وكثرة أوهامه؟ قال أبي: في رواية ابن لهيعة زيادةُ رجل، ولو كان نقصان رجلٍ كان أسهل على ابن لهيعة حفظه». وقد يقال: إنَّ ابن لهيعة ضعيف، وأنت ذكرت أنَّه إنَّما يحكم بهذه القرينة للثقات، قلتُ: هو كذلك، وأما حكم أبي حاتم لابن لهيعة فذاك لأنَّ أبا حاتم من كبار الحفاظ المتقدمين الذين عاينوا الأصول، وخبروا الرواة، وميزوا صحيح حديث الراوي الضعيف، وخطأ الراوي الثقة. والحاصل أنَّ كل ما كان في الرواية مما يحتاج إلى مزيد حفظ يُعد قرينة تنفع في الترجيح عند الاختلاف.

تنبيه: وقع في النقل السابق عن أبي حاتم: «أن مكحول»، وهي خلاف الجادة، فانظر لتوجيهها ـ نحوياً ـ تعليق ط. سعد الحميد من «العلل».

(٢) «نكت ابن حجر» ٢/ ٨٦٤ ـ ٨٦٥ و: ٦١٧ ـ ٦١٨ بتحقيقي.

الخطأ إذا رووا عن أهل بلدهم، ويكونون على النقيض من ذلك في حال الرواية عن غيرهم كإسماعيل بن عياش، قال عنه ابن رجب: «لا يضبط حديث الحجازيين، فحديثه عنهم فيه ضعف»[1]، وقد يعود السبب في ذلك إلى أنَّ الراوي إذا حدّث عن أهل بلده، فإنَّ كتبه تكون قريبة منه، والشيوخ الذين حدّث عنهم بين ظهرانيه، فإذا ما وقع لبس ما، فإنَّ الراوي يسرع إلى كتبه أو شيوخه لدفع ما وقع من التباس، وقد وُصف جمهرة من الرواة بأنهم ثقات إذا حدّثوا عن أهل بلدهم، ضعاف إذا حدثوا عن غيرهم، لذلك فإنَّ معرفة بلد الراوي من قرائن الترجيح بين الروايات المختلفة من جهة، ومعرفة قوة روايته وضعفها من جهة أخرى، وممن وصف بهذا الوصف إسماعيل بن عيّاش ـ كما سبق ـ وبقية بن الوليد وغيرهما.

وعلى العكس مما ذكر، يدخل في هذه القرينة رواية الراوي في غير بلده[2]، إذ إنَّ المعتاد لمّا يحدّث في بلده يكون بين شيوخه وكتبه؛ فيكون ذلك أقرب إلى الصواب، وقد يسافر الراوي فيكون بعيداً عن كتبه أو بعيداً عن تعاهد محفوظه ومذاكرته، فيحدّث من حفظه فيقع في الغلط كما حصل لمعمر بن راشد، قال ابن رجب: «معمر بن راشد حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد. قال أحمد في رواية الأثرم: حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إليَّ من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر ـ يعني: في اليمن ـ وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة. وقال يعقوب بن شيبة: سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب؛ لأنَّ كتبه لم تكن معه»[3].

١٣ ـ أنْ تكون رواية الراوي عاضدة لعمله: من ذلك ما نقله ابن أبي

---

(١) «فتح الباري» ٥/٣٠٦.

(٢) نعم، إنَّ أهل البلد أعلم بحديث شيوخهم، كما أنَّهم أعلم بفتواهم، فإذا اختلف على مالك رجحتْ رواية المدنيين، وإذا اختلف على قتادة رجحت رواية البصريين منهم، وإذا اختلف على الأعمش أو أبي إسحاق السبيعي رجحت رواية الكوفيين منهم، وهذا في الأعم الأغلب، إذ قد تأتي قرينة أقوى من ذلك، انظر: «قواعد العلل وقرائن الترجيح»: ٨٣ للدكتور عادل عبد الشكور.

(٣) «شرح علل الترمذي» ٢/٦٠٢ ط. عتر و٢/٧٦٧ ط. همام.

حاتم أنَّه سأل أبا زرعة عن حديث المغيرة بن شعبة في المسح على الخفين قائلاً: «فأيهما الصحيح عندك؟ قال: أنا إلى حديث الشعبي بلا عروة أميل، إذ كان للشعبي أصل في المسح»[١].

١٤ ـ الترجيح بقرينة الزيادة: قال ابن أبي حاتم: «قلت لأبي: لِمَ حكمت برواية ابن لهيعة، وقد عرفت ابن لهيعة وكثرة أوهامه؟ قال أبي: في رواية ابن لهيعة زيادة رجل، ولو كان نقصان رجل كان أسهل على ابن لهيعة في حفظه»[٢].

١٥ ـ الترجيح بقرينة العمل بالحديث: الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ كثير الاستعمال لهذه القرينة، بل في بعض الأحيان تجد الحديث ظاهر الضعف، ثم يقول الترمذي: «والعمل على هذا عند أهل العلم»، مثال ذلك ما أخرجه من طريق إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن سمُرةَ بن جندب، قال: أمرنا رسولُ اللهِ ﷺ إذا كنَّا ثلاثةً أنْ يتقدَّمنا أحدُنا. قال عقبه: «وحديث سمرة حديث حسن غريب، والعمل على هذا عند أهل العلم»[٣] هكذا حسّنه رَحِمَهُ اللَّهُ على الرغم من ضعف إسماعيل بن مسلم، والحسن لم يسمع من سمرة غير حديثين كما بيّنت في كتابي هذا[٤].

أما قرائن الإعلال فقد تقدم كثير منها في أسباب العلة وطرائق كشف العلة، وأزيد هنا:

أ ـ فقدان الحديث من كتب الراوي: وهذا مخصوص بالرواة المشهورين بالتصنيف، أو كتابة مسموعاتهم وتدوينها، ومن الشواهد على ذلك ما نقله الخلّال في علله عن الإمام أحمد أنَّه قال: «ليس هذا في كتب إبراهيم، لا ينبغي أنْ يكون له أصل»[٥]، وقال أبو حاتم: «لو كان صحيحاً لكان في مصنفات ابن أبي عروبة»[٦] وقال أيضاً: «وكان الوليد صنّف كتاباً في الصلاة وليس فيه هذا الحديث»[٧].

---

(١) «علل الحديث» (٨).
(٢) «علل الحديث» (٤٨٨).
(٣) «الجامع الكبير» (٢٣٣).
(٤) ٢/ ٥٠٤.
(٥) كما في «المنتخب» (٨).
(٦) «علل الحديث» لابنه (٦٠).
(٧) «علل الحديث» لابنه (٤٨٧).

ب ـ مخالفة الراوي لما يرويه: قال ابن رجب: «قاعدة في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه، قد ضعّف[١] الإمام أحمد وأكثر الحفاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا»[٢] وقال المناوي: «وقيل: إنَّ مخالفة الراوي بمنع وجوب العمل؛ لأنَّه إنَّما خالفه لدليل. .»[٣] يعني: لدليل عند الراوي منعه من العمل بموجب ما روى، وهذه القرينة استعملها النقاد للكشف عن بواطن علل راجت على غيرهم، وأما غير المحدّثين فلم يلتفتوا لمثل هذا الأمر، وقد بين المناوي سبيل قبول أحاديث كذا حالها، فانظره تجد كبير فائدة.

وخلاصة الأمر: إنَّ موضوع كتابنا هذا هو العلل الخفية، وعلم العلل هو العلم الذي يبحث في أخطاء الثقات. ومعرفة الخطأ في أحاديث الثقات ليس بالأمر الهين، وقد ينقدح للناقد علة في الحديث، ويكون ظاهر الإسناد الصحة، ثم يعمّق الناقد البحث ليبحث عما يقوي ظنَّه بوجود تلك العلة فيتطلع على ما يحف بالرواية، ومن ذلك أنْ ينظر الناقد إلى من دار عليهم الإسناد ـ أقصد المدار[٤] ومن فوقه من الرواة ـ للبحث هل لهم أو لأحدهم رأي فقهي يخالف هذه الرواية، فإذا وجد ذلك دل على عدم صحة هذا الحديث من طريقهم؛ لأنَّ صحة الحديث عندهم موجب للعمل به ما لم يكن منسوخاً أو مخصصاً أو مقيداً، وستأتي لذلك أمثلة عدة إن شاء الله[٥].

---

(١) ط. همام: «ضعفه» والمثبت من ط. عتر.

(٢) «شرح العلل» ٢/ ٧٩٦ ط. عتر و٢/ ٨٨٨ ط. همام.

(٣) «فيض القدير» ٤/ ٣٦٠.

(٤) مدار إسناد الحديث: هو الراوي الذي تلتقي أسانيد ذلك الحديث عليه مهما تعددت عنه، فيتفرد بذلك الحديث مطلقاً، ثم يرويه عنه اثنان فأكثر.

(٥) ومن ذلك نعلم جميعاً أنَّ نقد المحدّثين للحديث لم يكن قاصراً على الإسناد فحسب، ولا على المتن فقط، ولم يكن ذلك قاصراً على الإسناد والمتن فقط، بل إنَّ نقدهم نقد شامل ويدخل في ذلك نظرهم إلى فقه الراوي وميوله العقدية، وأنا إذ أذكر ذلك فهو ليس من التهويل، بل هو من التأصيل العلمي لأهل النقد من أئمة هذا الدين الذين كانت لهم الأيادي البيضاء في تنقية السنة مما شابها.

ج ـ أن تكون في الحديث مبالغة في الأجر، أو العذاب على بعض الأفعال اليسيرة: فتجد مثلاً أحاديث من قال كذا فله ألف ألف حسنة، ووضع عنه ألف ألف سيئة، وكذا وكذا، فنحن في الوقت الذي نظن بالله ﷻ أنَّه أكرم من ذلك، وكرمه تعالى لا يتصوره عقل إلا أنَّ مثل هذه المبالغات في الأجر على الفعل اليسير، تجعلنا نجزم بعدم ثبوت مثل هذه الأقوال عن النبي ﷺ، قال الحافظ ابن حجر: «ومن جملة القرائن الدالة على الوضع: الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر اليسير، أو بالوعد العظيم على الفعل اليسير، وهذا كثير موجود في حديث القصاص والطرقية، والله أعلم»[(١)].

د ـ أن يكون المتن مما يرده العقل، ولا تستسيغه الفطرة السليمة: ولسنا بذا نقول ما يقوله بعضهم في رد الأحاديث الصحيحة بالحجج العقلية، ولكن نقول: هناك بعض الأحاديث التي لا يشك منصف في بطلانها؛ لمخالفتها العقل الصحيح السليم المعتد به في الدين، قال السخاوي ـ في أثناء ذكره قرائن الحكم بالوضع ـ: «والركة في المعنى: كأن يكون مخالفاً للعقل ضرورة أو استدلالاً، ولا يقبل تأويلاً بحال. . . ؛ لأنه لا يجوز أن يرِد الشرعُ بما ينافي مقتضى العقل»[(٢)]، أما رد الأحاديث بمجرد مخالفتها عقول المتكلمين وأهواءهم وأذواقهم فلا، قال العلامة المعلمي: «هذا وقد عرف الأئمة الذين صححوا الأحاديث أنَّ منها أحاديث تثقل على بعض المتكلمين ونحوهم، ولكنهم وجدوها موافقة للعقل المعتد به في الدين، مستكملة شرائط الصحة الأخرى، وفوق ذلك وجدوا في القرآن آيات كثيرة توافقها أو تلاقيها أو هي من قبيلها قد ثقلت هي أيضاً على المتكلمين، وقد علموا أنَّ النبي ﷺ كان يدين بالقرآن ويقتدي به، فمن المعقول جداً أن يجيء في كلامه نحو ما في القرآن من الآيات»[(٣)]، من ذلك ـ أعني الأحاديث التي تخالف العقل الصريح ـ

---

(١) «النكت» ٢/ ٨٤٣ ـ ٨٤٤ و: ٥٩٦ بتحقيقي.
(٢) «فتح المغيث» ١/ ٢٩٤ ط. العلمية و٢/ ١٢٨ ط. الخضير.
(٣) «الأنوار الكاشفة»: ٧.

ما رواه الطبراني[١] من طريق حسّان بن إبراهيم الكرماني، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قلت: يا رسول الله، الوضوء من جر جديد مخمر أحب إليك أم من المطاهر؟ فقال: «**لا، بل منَ المطاهر، إنَّ دينَ اللهِ الحنيفية السمحة**» قال: وكان رسول الله ﷺ يبعث إلى المطاهر، فيؤتى بالماء فيشربه يرجو بركة أيدي المسلمين. فهذا الحديث العقل يرده قبل النقل، فكيف يتبرك الرسول ﷺ بمن دونه، أليس هو خاتم النبيين؟! أليس هو إمام المتقين؟! فكيف إذن يتبرك بمن هو دونه؟! وقد أبان شيخنا العلّامة المحدّث عبد الله بن عبد الرحمٰن السعد عن علل هذا الحديث[٢] فشفى وكفى، والحمد لله رب العالمين.

هـ ـ إعراض المتقدمين عن تخريج الحديث في كتبهم ولا سيما الكتب الجامعة منها كـ: «مسند أحمد»، و«مصنف ابن أبي شيبة»، و«صحيح ابن حبان»، فضلاً عن الكتب الستة، فإذا وجدت حديثاً فيه حكم من الأحكام، وليس في الكتب المتقدمة، فاعلم أنَّ ذلك من قرائن تضعيف هذا الحديث، قال أبو داود واصفاً كتابه السنن: «وهو كتاب لا يرد عليك سنة عن النبيِّ ﷺ بإسناد صالح إلا وهي فيه..»[٣]، فهذا يعني أنَّ المتقدمين ما أعرضوا عن تخريج هذا الحديث أو ذاك إلا لعلة اطلعوا عليها دون غيرهم، فلذلك كانت كتب المتقدمين حجة، وإعراضهم حجة، بل وسكوتهم حجة، قال الحافظ ابن عبد الهادي مضعفاً حديثاً: «حديث ضعيف الإسناد منكر المتن لا يصلح الاحتجاج به، ولا يجوز الاعتماد على مثله، ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة، ولا رواه الإمام أحمد في «مسنده»..»[٤].

و ـ التفرد: وهو ليس علة بحد ذاته، فقد يغرب الحافظ بأحاديث لا يشاركه فيها غيره، قال الإمام مسلم: «وللزهري نحو من تسعين حديثاً، يرويه

---

(١) في «الأوسط» (٧٩٨) ط. الحديث و(٧٩٤) ط. العلمية.
(٢) شرح الموقظة ـ تسجيل صوتي ـ، وانظر: «الفوائد المجموعة»: ١٨.
(٣) «رسالة أبي داود إلى أهل مكة»: ٤٥.
(٤) «الصارم المنكي»: ٦٨.

عن النَّبيِّ ﷺ لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جياد»[1]. فإذن التفرد ليس بعلة في حق من اشتهرت عدالته وحفظه، ولكنَّه يكون طريقاً لتسليط الضوء على العلة في الأحاديث التي ينفرد بها رواة لم يبلغوا معشار ما وصله الزهري وطبقته، وسيأتي مزيد بيان في موضعه.

ز ـ تنصيص أهل العلم: إذا وجدت حديثاً قد نص النقاد على علته أو صحته، فعض عليه بالنواجذ فهم أدرى بما يقولون، وما أطلق ذاك الحكم لاهٍ ولا عابث، بل حكم به من هو أعلم منك وأعرف، فلم يساور أحكامهم المنطق أو المجاملة أو المحاباة، قال أبو حاتم: «واتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجة»[2].

ح ـ معرفة الأسانيد التي لا يصح منها شيء: وهذه القرينة أعدّ لها ابن رجب باباً سماه: ذكر الأسانيد التي لا يثبت منها شيء[3] أذكر بعضاً منها على سبيل الاختصار:

- قتادة، عن الحسن، عن أنس، عن النبي ﷺ.
- قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
- يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
- يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أنس.
- حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر...

ط ـ مخالفة الحديث لأهل المدينة: كما هو معروف أنَّ أرض المدينة كانت معمورة بتواجد غالب أصحاب النبي ﷺ فيها؛ لذا فمن البديهي أنْ تكون هذه الأرض محط ركاب المحدّثين والباحثين عن أقوال نبيهم ﷺ وأفعاله وتقريراته، ولما تقدم أنَّ أهل البلد أعرف بحديثهم، ولما كانت المدينة المنورة قبلة المحدّثين كان أهل المدينة أعرف بالحديث من غيرهم، لذلك

(١) «صحيح مسلم» ٥/ ٨٢ (١٦٤٧). (٢) «المراسيل» لابنه (٧٠٣).
(٣) «شرح العلل» ٢/ ٧٣٢ ط. عتر و٢/ ٨٤٥ ـ ٨٤٦ ط. همام.

كانت هذه القرينة من قرائن إعلال الروايات المخالفة لأهل المدينة[١].

وأُجمل هنا بعض القواعد مما يستعين بها الناقد في الترجيح والإعلال منها:

١ ـ يغلب الوهم والغلط على حديث أغلب الصالحين غير العلماء؛ لأنَّهم قليلو الحفظ والضبط، فحديثهم مُتَوَقَّفٌ فيه.

٢ ـ المشتغلون بالرأي لا يكادون يحفظون الحديث: أسانيده ومتونه، مخالفين بذلك الحفاظ.

٣ ـ إذا حدّث الثقةُ الحافظ من حفظه، وليس بفقيه، قال عنه ابن حبان: «لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره»[٢].

٤ ـ إذا تفرد الثقة الحافظ بإسناد، فحكمه قريب من زيادة الثقة، أما إنْ كان حفظه سيئاً، فلا يُعبأ بانفراده، ويحكم عليه بالوهم.

٥ ـ المدلس إذا عُرف له شيوخ لم يدلس عنهم، فحديثه عنهم متصل.

٦ ـ قال العجلي: «إذا قال سفيان بن عيينة: عن عمرو: سمع جابراً فصحيح، وإذا قال سفيان: سمع عمرو جابراً: فليس بشيء»[٣]. فقوله بالعبارة الأولى يعني: أنَّ السماع حاصل بها، أما العبارة الثانية فلم يحصل السماع.

٧ ـ جهابذة النقاد لكثرة ممارستهم الحديث واختلاطه بلحمهم ودمهم، لهم فهم خاص خُصّوا به عن سائر أهل العلم، أنَّ هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان، وهذا ليس على إطلاقه.

٨ ـ يضعف حديث الصحابي، إذا صَحّ عنه رواية ما يخالفه، أو يخالف رأيه.

٩ ـ «إذا اختُلِفَ في وصل رواية وإرسالها، وترجَّح لدينا أنَّ من وصلها أخطأ، وأنَّ الصواب أنها مرسلة، فالرواية الموصولة غير صالحة للاعتبار بها؛

---

(١) هذه القرينة أغلبية سيأتي ما يناقضها. (٢) «المجروحين» ١/ ٩٣.

(٣) نقله ابن رجب في «شرح العلل» ٢/ ٧٥٢ ط. عتر و٢/ ٨٥٧ ط. همام.

لأنها خطأ متحقق، فوجودها وعدمها سواء، وإنما يعتبر بالرواية المرسلة فحسب»[(١)].

١٠ ـ إذا أخطأ الثقة في روايته، فهي شاذة ساقطة، لا تنفعها ثقته[(٢)].

١١ ـ إذا روى الحافظ المكثر الثبت حديثاً بأكثر من إسناد، حُمل على سعة روايته، أما إذا كان غير ذلك فيُحمل على اضطرابه وعدم حفظه.

١٢ ـ صحة الإسناد يتوقف على ثقة الرجال، ولو فرض ثقة الرجال لم يلزم منه صحة الحديث، حتى ينتفي منه الشذوذ والعلة»[(٣)].

١٣ ـ المحدّث إذا خالفته جماعة في نقله، فالقول قول الجماعة، والقلب إلى روايتهم أشدّ سكوناً من رواية الواحد[(٤)].

١٤ ـ تفرد الثقة متوقف فيه، حتى يُتابع عليه، ولا سيما إذا كان غير مشهور بالحفظ والإتقان[(٥)].

ما تزول به العلة:

أشرت فيما سبق إلى أنَّ العلة ظاهرة وخفية:

فالعلة الظاهرة قد تزول بالمتابعات[(٦)] والشواهد[(٧)]، ويكون ذلك

(١) «الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات»: ٤٧.

(٢) انظر: «الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات»: ١٢٢.

(٣) «نصب الراية» ١/ ٣٤٧.

(٤) انظر: «التمهيد» ١/ ٢٤٥.

(٥) انظر: «فتح الباري» لابن رجب ٤/ ١٧٤.

(٦) المتابع: هو الحديث المشارك لحديث آخر في اللفظ أو المعنى مع الاتحاد في الصحابي، فإنْ كانت المشاركة من أول السند سميت متابعة تامة، وإنْ لم تكن من أول السند تسمى متابعة قاصرة. انظر: «ضوء القمر»: ٣٩، وقارن «باختصار علوم الحديث»: ١٤٢ بتحقيقي، و«الخلاصة»: ٥٧ ـ ٥٨، و«النكت» ٢/ ٦٨٢ و: ٤٥٨ بتحقيقي، و«لسان المحدّثين» (متابعة).

(٧) الشاهد: هو الحديث المشارك لحديث آخر في اللفظ أو المعنى مع عدم الاتحاد في الصحابي. انظر: «ضوء القمر»: ٣٩، وقارن «باختصار علوم الحديث»: ١٤٣ بتحقيقي و«الخلاصة»: ٥٧ ـ ٥٨، و«النكت» ٢/ ٦٨٢ و: ٤٥٨ بتحقيقي.

بالاعتبار[١] وسبر الطرق، وقد تزول العلة بتلقي أهل العلم للحديث، فيقبل الحديث ويزول أثر العلة، تصريح مدلِّس بالتحديث، أو وجود قرينة تدل على حفظ الراوي ذلك الحديث. أما العلل الخفية فلا تزول، وهي على نوعين:

أحدهما: ما سببه المخالفة، فالراجحة محفوظة أو معروفة، والمرجوحة شاذة أو منكرة.

وثانيهما: أحاديث أُعلت بأسباب أخرى غير المخالفة: كمعارضة القرآن، أو نص صحيح متواتر، أو تاريخ مجمع عليه فهذه لا تزول، ويبقى الحديث مُعَلّاً.

فالعلل الظاهرة، وهي التي سببها: انقطاع في السند، أو ضعف في الراوي، أو تدليس، أو اختلاط تتفاوت ما بين الضعف الشديد والضعف اليسير، فما كان يسيراً زال بمجيئه من طريق آخر مثله أو أحسن منه، وما كان ضعفه شديداً فلا تنفعه كثرة الطرق. وبيان ذلك أنَّ ما كان ضعفه بسوء الحفظ أو الاختلاط أو تدليس أو انقطاع يسير، يزول بالمتابعات وسبر الطرق، وقبل أنْ يذهب الناقد إلى تقوية حديث ما بمتابعة ما، وقبل الاعتبار بالرواية وضمها إلى غيرها؛ لإحداث التقوية والاعتضاد، يجب عليه أنْ يوفي الرواية حقها من النقد الخاص، وذلك بالنظر في رواتها، وهل فيهم من هو متهم بالكذب، أو غير ذلك مما يفضي إلى اطراح روايته، وعدم الاعتبار بها وأنْ يمحص رجال الإسناد فلعل راوياً سيئ الحفظ انقلب عليه براوٍ آخر، وهذا الاهتمام طبعاً لا يقتصر على السند فقط وإنما المتن أيضاً، فقد يكون أصل الحديث مشهوراً إلا أنَّ أحد الرواة زاد في المتن زيادة منكرة ليست هي في الحديث، فهذه الزيادة لا يعتبر بها؛ لأنها منكرة، ليس لذكرها في الحديث أصل يرجع إليه. فيجب

---

(١) الاعتبار: هو أنْ يعمد الناقد إلى حديث بعض الرواة، فيعتبره بروايات غيره من الرواة، بسبر طرق الحديث، وذلك بالتتبع والاختبار، والنظر في المسانيد والجوامع والمعاجم وغيرها؛ ليعلم هل هنالك متابع للحديث أو شاهد أم لا. انظر: «تدريب الراوي» ١/ ٢٠٢، و«ضوء القمر»: ٣٩.

على الباحث أنْ يولي الرواية حقها من البحث الذاتي، قبل اعتبارها بغيرها مكتفياً بحال الراوي فحسب[1]، وما كان انقطاعه شديداً أو قدح في عدالة الراوي فلا يزول، قال الحافظ ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: «لعل الباحث الفهِم يقول: إنَّا نجد أحاديث محكوماً بضعفها، مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة، مثل حديث: «**الأُذُنانِ منَ الرَّأسِ**»[2] ونحوه، فهلّا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسَنِ؛ لأنَّ بعض ذلك عضد بعضاً.. وجواب ذلك: أنَّه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك؛ بأنْ يكون ضعفه ناشئاً من ضَعْفِ حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنَّه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفُهُ من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ؛ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك؛ لقوة الضَّعْف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضَّعْف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب، أو كون الحديث شاذاً، وهذه جملةٌ تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث، فاعلم ذلك، فإنَّه من النفائس العزيزة، والله أعلم»[3].

من هذا يتبين لنا أنَّ الأحاديث الشديدة الضعف إذا كثرت وتعددت، تبقى ضعيفة ولا ترتقي إلى درجة القبول.

وقد ذكر السيوطي عن الحافظ ابن حجر أنَّ شديد الضعف بكثرة الطرق،

---

(١) انظر: «الإرشادات في تقوية الأحاديث»: ١٢١ ـ ١٢٢.

(٢) هو قويٌّ عند بعضهم، أخرجه: أحمد ٥/٢٦٨، وابن ماجه (٤٤٤)، والدارقطني في «سننه» ١/١٠٣ ط. العلمية و(٣٦١) ط. الرسالة، وذكر طرقه الزيلعي في «نصب الراية» ١/١٨، وقد جمع الحافظ ابن حجر طرقه، وأشار إلى تقويته معقباً على تضعيف ابن الصلاح للحديث. انظر: «النكت» ١/٤١٠ ـ ٤١٥ و: ٢٠٥ ـ ٢١١ بتحقيقي.

(٣) «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٠٣ ـ ١٠٤ بتحقيقي.

ربما يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكراً أو لا أصل له إلى درجة المستور والسيئ الحفظ[١].

وقد مشى الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ الله على هذه القاعدة في تحقيقه لبعض الأحاديث، كما صنع في قصة الغرانيق[٢] حيث قال: «وكلها سوى طريق سعيد بن جبير إما ضعيف وإلا منقطع، لكن كثرة الطرق تدل على أنَّ للقصة أصلاً»[٣].

وقد أصّل السيوطي لها فقال في ألفيته[٤]:

ضَعفاً لسوء الحفظ أو إرسالٍ أوْ ... تدليس أو جهالةٍ إذا رأوا
مجيئَه من جهةٍ أخرى وما ... كان لفسقٍ أو يُرى مُتَّهما
يَرقَى عن الإنكار بالتعدد ... بل ربما يصير كالذي بُدي

وقد تعقّب العلّامة أحمد شاكر هذا بقوله: «وأما إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي أو اتهامه بالكذب، ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع، فإنَّه لا يرقى إلى الحسن، بل يزداد ضعفاً إلى ضعف، إذ إنَّ تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين في عدالتهم بحديث لا يرويه غيرهم، يُرجِّح عند الباحث المحقق التهمة ويؤيد ضعف روايتهم، وبذلك يتبين خطأ المؤلف هنا وخطؤه في كثير من كتبه[٥] في الحكم على أحاديث ضعاف بالترقي إلى الحسن مع

(١) انظر: «تدريب الراوي» ١/ ١٧٧.

(٢) قال العلّامة أحمد شاكر في تعليقه على «جامع الترمذي» ٢/ ٤٦٥: «وهي قصة باطلة مردودة كما قال القاضي عياض والنووي رحمهما الله، وقد جاءت بأسانيد باطلة ضعيفة أو مرسلة ليس لها إسناد متصل صحيح، وقد أشار الحافظ في الفتح إلى أسانيدها ولكنَّه حاول أنْ يدعي أنَّ للقصة أصلاً؛ لتعدد طرقها وإنْ كانت مرسلة أو واهية، وقد أخطأ في ذلك خطأً لا نرضاه له، ولكل عالم زلة وعفا الله عنه».

(٣) «فتح الباري» ٨/ ٥٥٨ عقب (٤٧٤٠).

(٤) «ألفية الحديث» للسيوطي بشرح أحمد شاكر: ١٠.

(٥) كدفاعه عن كثير من الأحاديث الواهية في «اللآلئ المصنوعة» لكثرة طرقها الواهية. انظر على سبيل المثال: ١/ ٤ و١١ و١٢ و١٥ و١٨ و٢٤ و٣١ و٣٤ و٤٣ وغيرها. وكما يعلم ذلك من تسويده كتابه «الجامع الصغير» بالأحاديث الضعيفة والواهية =

هذه العلة القوية»[١].

غير أن السيوطي رحمه الله قال: «إذا روي الحديث من وجوه ضعيفة، لا يلزم أنْ يحصل من مجموعها أنَّه حسن: بل ما كان ضعفه، لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر»[٢].

وهذا هو الحق الذي لا مرية فيه، فإنَّ الضعفاء قد يسرق بعضهم من بعض ويشتهر عندهم فقط، ولا نجده في روايات الثقات الأثبات، مما لا يزيد الضعيف إلا ضعفاً على ضعف.

وقال ابن جماعة: «وأما الضعيف لكذب راويه وفسقه، فلا ينجبر بتعدد طرقه»[٣].

وقال الجرجاني: «وأما الضعيف لكذب راويه وفسقه، فلا ينجبر بتعدد طرقه كما في حديث: «**طلبُ العلمِ فريضةٌ**»[٤] وقال البيهقي: هذا حديث مشهور بين الناس، وإسناده ضعيف، وقد روي من أوجه كثيرة كلها ضعيفة»[٥].

أما تلقي العلماء لحديث بالقبول فهو من الأمور التي تزول به العلة أحياناً، وتخرج الحديث من حيز الرد إلى العمل بمقتضاه[٦]، بل ذهب بعض العلماء إلى أنَّ له حكم الصحة، قال الحافظ ابن حجر: «وقد وجدت فيما حكاه إمام الحرمين في «البرهان»[٧] عن الأستاذ أبي بكر محمد بن الحسن بن

= وتقويتها. انظر: انتقاد المناوي عليه في «فيض القدير» (٥٣) و(٦٢) و(٢٠٢) و(٢٣١) و(٤٨٦) و(٥٠٧) و(٥٨١) و(٦٦٨) و(٦٩٦) و(٧٢٨) و(٨٤٠) و(٨٤٧) و(٨٧١) و(٩١٩) و(٩٢٤) و(٩٢٦) و(٩٣٤) و(٩٥٠) و(٩٦٠) و(١٠٠٦) و(١٠١٧) و(١٠١٨) و(١٠٣٢) و(١٠٦٠) و(١٠٧١) وغيرها.

(١) «شرح الألفية»: ١٠. وله نحوه في «الباعث الحثيث»: ٤٠ فانظره فإنَّه من النفائس.

(٢) «تدريب الراوي» ١/ ١٧٦.

(٣) «المنهل الروي»: ٣٧.

(٤) هو حسن عند قوم، كما نص عليه المزي فيما نقله السخاوي في «المقاصد» (٦٦٠). وقد جمع السيوطي طرقه في جزء لطيف بلغت خمسين طريقاً، وانظر «شرح التبصرة والتذكرة» ٢/ ٧٤ ـ ٧٥ مع تعليقي عليه.

(٥) «رسالة في علوم الحديث»: ٧٦.

(٦) انظر النتيجة في آخر هذا المقال.

(٧) «البرهان» (٥٢٠).

فورك ما يصرح بهذا التفصيل الذي أشرت إليه، فإنَّه قال في الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول: مقطوع بصحته، ثم فصل ذلك فقال: إن اتفقوا على العمل به لم يقطع بصدقه، وحمل الأمر على اعتقادهم وجوب العمل بخبر الواحد. وإن تلقوه بالقبول قولاً وفعلاً حكم بصدقه قطعاً. وحكى أبو نصر القشيري عن القاضي أبي بكر الباقلاني أنَّه بيّن في كتاب «التقريب» أنَّ الأمة إذا اجتمعت أو أجمع أقوام لا يجوز عليهم التواطؤ على الكذب من غير أنْ يظهر منهم ذلك التواطؤ على أنَّ هذا الخبر صدق، كان ذلك دليلاً على الصدق، قال أبو نصر: وحكى إمام الحرمين عن القاضي أنَّ تلقي الأمة لا يقتضي القطع بالصدق، ولعل هذا فيما إذا تلقته بالقبول؛ ولكن لم يحصل إجماع على تصديق الخبر، فهذا وجه الجمع بين كلامي القاضي. وجزم القاضي أبو نصر عبد الوهاب المالكي في كتاب «الملخص» بالصحة فيما إذا تلقوه بالقبول قال: وإنَّما اختلفوا فيما إذا أجمعت على العمل بخبر المخبر هل يدل ذلك على صحته أم لا؟..»[1].

وقال ابن عبد البر ـ لما حكى عن الترمذي أنَّ البخاري صحح حديث البحر: «**هُوَ الطَّهُورُ ماؤُهُ**»[2] ـ: «وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده، وهو عندي صحيح؛ لأنَّ العلماء تلقوه بالقبول له، والعمل به»[3].

وروى جابر عن النَّبيِّ ﷺ: «**الدينارُ أربعٌ وعشرونَ قيراطا**».

قال: «وهذا الحديث وإنْ لم يصح إسناده، ففي قول جماعة العلماء به، وإجماع الناس على معناه، ما يغني عن الإسناد فيه»[4].

وقال الزركشي: «إنَّ الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول، عمل به على الصحيح، حتى إنَّه ينزل منزلة المتواتر في أنَّه ينسخ المقطوع»[5].

---

(١) «النكت» ١/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣ و: ١٧٤ ـ ١٧٥ بتحقيقي.

(٢) سيأتي تخريجه.

(٣) «التمهيد» ٦/ ١٠٧ وفي «الاستذكار»، له ١/ ١٩٨ ـ ١٩٩ قال: «وهذا يدلك على أنَّه حديث صحيح المعنى، يتلقى بالقبول، والعمل الذي هو أقوى من الإسناد المنفرد».

(٤) «التمهيد» ٧/ ٢٨٨.

(٥) نكته على ابن الصلاح ١/ ٣٩٠.

وقال الشيخ طاهر الجزائري: «وأيضاً فالخبر الذي تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً بموجبه يفيد العلم عند جماهير السَلف والخلف، وهذا في معنى المتواتر. .»[١].

وعند الحنفية يعدون الضعيف إذا تلقاه العلماء بالقبول في حيز المتواتر، كما نص عليه الجصاص فقد قال عند الكلام على حديث ابن عمر وعائشة، عن النبي ﷺ: «**طلاقُ الأمةِ تطليقتانِ، وعِدتُها حَيْضتان**»[٢]: «وقد تقدم ذكر سنده، وقد استعملت الأمة هذين الحديثين في نقصان العدة وإنْ كان وروده من طريق الآحاد فصار في حيز التواتر؛ لأنَّ ما تلقاه الناس بالقبول من أخبار الآحاد فهو عندنا في معنى المتواتر لما بيّناه في مواقع»[٣].

والذي يبدو لي أنَّ الشافعي رحمه الله تعالى هو أول من أشار إلى تقوية الضعيف بتلقي العلماء، فقد قال: «فاستدللنا بما وصفت من نقل عامة أهل المغازي عن النبيِّ ﷺ أنْ «**لا وصيةَ لوارثٍ**»[٤] على أنَّ المواريث ناسخة للوصية للوالدين والزوجة مع الخبر المنقطع عن النبي ﷺ وإجماع العامة على القول به»[٥].

ثم إنَّ الإمام الشافعي قد أشار إلى ذلك عند كلامه على شروط قبول المرسل، فقال: «وكذلك إن وجد عوامٌ من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روي عنهم عن النبي»[٦].

وربما التمس الترمذي ذلك من كلام الشافعي، فأخذ يقول في كثير من الأحاديث الضعيفة[٧] الإسناد من حيث الصناعة الحديثية: «وعليه العمل عند

---

(١) «توجيه النظر» ١/ ٣٢٣.

(٢) أخرجه: أبو داود (٢١٨٩)، والترمذي (١١٨٢)، وابن ماجه (٢٠٨٠)، والحاكم ٢/ ٥٠٢، والبيهقي ٧/ ٣٧٠ وفيه مظاهر بن أسلم المخزومي المدني، ضعيف انظر: «التقريب» (٦٧٢١).

(٣) «أحكام القرآن» ١/ ٤٦٧.

(٤) وهذا الحديث سوف يأتي تخريجه وبيان طرقه مفصلاً في موضعه.

(٥) «الرسالة» (٤٠٣) بتحقيقي. (٦) «الرسالة» (١٢٧٠) بتحقيقي.

(٧) كما في الأحاديث التالية: (٣٧) و(١١٣) و(١٨٨) و(١٩٩) و(٢٨٢) و(٢٨٨) =

أهل العلم» مشيراً في ذلك ـ والله أعلم ـ إلى تقوية الحديث عند أهل العلم؛ لأنَّ عملهم بمقتضاه يدل على اشتهار أصله عندهم. وقد يلتمس هذا من صنيع البخاري رحمه الله فقد قال في كتاب الوصايا: «ويذكر أنَّ النبي ﷺ قضى بالدَّيْن قبل الوصية»[1]. وقد علّق على ذلك الحافظ ابن حجر قائلاً: «وكأنَّ البخاري اعتمد عليه؛ لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه، وإلا فلم تجر عادته أنْ يورد الضعيف في مقام الاحتجاج به»[2].

وقال ابن الوزير: «وقد احتج العلماء على صحة أحاديث بتلقي الأمة لها بالقبول»[3]، وقال الحافظ ابن حجر: «من جملة صفات القبول التي لم يتعرض لها شيخنا أنْ يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث، فإنَّه يقبل حتى يجب العمل به، وقد صرّح بذلك جماعة من أئمة الأصول، ومن أمثلته قول الشافعي رضي الله عنه: وما قلت من أنَّه إذا غُيِّر طعم الماء وريحه ولونه، يروى عن النبي ﷺ من وجه لا يُثبِت أهل الحديث مثله، ولكنَّه قول العامة لا أعلم بينهم فيه خلافاً. وقال في حديث: « **لا وصيةَ لوارث**» لا يثبته أهل العلم بالحديث، ولكن العامة تلقته بالقبول وعملوا به، حتى جعلوه ناسخاً لآية الوصية للوارث»[4].

أقول: فالشافعي رحمه الله تعالى يشير بذلك إلى حديث أبي سعيد الخدري: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**الماءُ طَهُورٌ لا ينجِّسُهُ شيءٌ**». أخرجه:

= و(٣٤٥) و(٣٦٤) و(٤٠٨) و(٤١١) و(٥٠٩) و(٥١٣) و(٥٩١) و(٦٣٨) و(٧٢٠) و(٨٤٦) و(١١١٧) و(١١٤٢) و(١١٨٢) و(١٤٥٠) و(١٤٦٠) و(١٤٦١) و(١٤٦٧) و(٢١٠٩) و(٢١١٢) و(٢١١٣) و(٢١٢٢).

(١) صحيحه ٤/ ٦ عقب (٢٧٤٩) والحديث وصله أحمد ١/ ٧٩، والترمذي (٢١٢٢)، وابن ماجه (٢٧١٥) وفيه الحارث الأعور كذبه الشعبي في رأيه ورمي بالرفض وفي حديثه ضعف. انظر: «التقريب» (١٠٢٩). والبخاري رحمه الله إنما ذكره هنا بصيغة التمريض ففيه دلالة على ضعفه.

(٢) «الفتح» ٥/ ٤٦٢ عقب (٢٧٥٠).

(٣) «العواصم والقواصم» ٢/ ٣٩٧.

(٤) «نكت ابن حجر» ١/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥ و: ٢٧٩ ـ ٢٨٠ بتحقيقي.

أحمد[١]، وأبو داود[٢]، والترمذي[٣]، والنسائي[٤]. وقد صححه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وابن حزم[٥].

وقد جاء هذا الحديث من طريق ضعيف عن أبي أمامة الباهلي، عن النَّبيِّ ﷺ: « **إنَّ الماءَ لا ينجّسُهُ شيءٌ، إلا ما غَلَبَ على ريحِهِ وطعمِهِ ولونِهِ**»[٦]. فزيادة قوله: «إلا ما غلب على ريحه... الخ» ضعيفة؛ لأنَّها من طريق رشدين بن سعد[٧] وهو رجل صالح لكنه ضعيف أدركته غفلة الصالحين فخلط في حديثه[٨].

فالشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ يشير إلى هذه الزيادة، فهو قد احتج بها مع ضعفها؛ لأنَّ الأمة تلقتها بالقبول، حيث لا خلاف بين العلماء أنَّ الماء إذا غيرته النجاسة تنجس.

وقال الكمال بن الهمام: «ومما يصحح الحديث أيضاً: عمل العلماء على وفقه»[٩].

وقال السيوطي ـ بعد أنْ ذكر حديث حنش، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ جَمعَ بينَ الصَّلاتينِ مِنْ غيرِ عُذرٍ فقدْ أتى بَاباً مِنْ أبوابِ الكبائرِ**»[١٠] ـ: «أخرجه الترمذي[١١] وقال: العمل على هذا عند أهل العلم؛ فأشار بذلك إلى أنَّ الحديث اعتضد بقول أهل العلم، وقد صرح غير واحد بأنَّ دليل صحة الحديث قول أهل العلم به، وإنْ لم يكن له إسناد يعتمد على مثله»[١٢].

---

(١) في مسنده ٣/ ٣١ و٨٦.
(٢) في سننه (٦٦) و(٦٧).
(٣) في جامعه (٦٦).
(٤) في «المجتبى» ١/ ١٧٤.
(٥) انظر: «التلخيص الحبير» ١/ ١٢٦ (٢).
(٦) أخرجه: ابن ماجه (٥٢١).
(٧) قال الحافظ في «التلخيص» ١/ ١٣٠ (٣): «وفيه رشدين بن سعد، وهو متروك».
(٨) انظر: «التقريب» (١٩٤٢).
(٩) «فتح القدير» ٣/ ١٤٣.
(١٠) سيأتي إعلال هذا الحديث، وإبراز الصنعة الحديثية فيه.
(١١) «جامع الترمذي» (١٨٨).
(١٢) «التعقبات على الموضوعات»: ١٢.

وأكتفي بما نقلته من نصوص عن الأئمة في هذه المسألة، ولكن يبدو لي من كلام الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: أنَّه ينبغي التفريق بين الحكم بصحة الحديث، وقبوله والعمل به؛ وذلك أنَّ التصحيح على مقتضى الصناعة الحديثية شيءٌ وقبول الحديث شيء آخر، فإذا وجد حديث مثل هذا فهو مقبول يعمل به لكنَّه لا يسمى صحيحاً، ورحم الله الحافظ ابن حجر حيث قال: «لأنَّ اتفاقهم على تلقي خبر غير ما في الصحيحين بالقبول، ولو كان سنده ضعيفاً يوجب العمل بمدلوله»[1] فقد أشار رَحِمَهُ اللهُ إلى العمل ولم يتكلم عن الصحة الاصطلاحية، ومن دقق النظر في كلام الشافعي السابق، يجده ينحو هذا المنحى[2].

❊ ❊ ❊

---

(١) «النكت» ١/ ٣٧٢ و: ١٧٤ بتحقيقي.

(٢) وبعد الانتهاء من تأليف كتابي هذا، وحين العمل بفهارسه، وأنا في السحب النهائي في تجارب التنضيد وقفت على بحث ممتاز تأليف الشيخ أحمد بن إبراهيم العثمان عنوانه «وجوه ترجيح أحكام المتقدمين على المتأخرين في علل الحديث» ضمنه كتاب «المحرر في مصطلح الحديث»: ٢٨٥ ـ ٣٤٨، وهو من أفضل ما قرأت في هذا الباب، أحيل القارئ إليه لجودته وأصالته. وكذلك وقفت على أطروحة «المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج» لحسن فوزي حسن الصعيدي وهي أطروحة نفيسة مهمة في هذا الباب.



مناهج التأليف في العلل

تنوعت مناهج التصنيف وطرائقه إلى أفنان[1] كثيرة، فمن كتب العلل ما اختص ببيان علل الحديث، ومنها ما اشتمل عليها وعلى غيرها من الموضوعات، فهي غير مختصة بالعلل، أما الكتب المختصة بالعلل وبيانها، فمنها المرتب ومنها غير المرتب، قال ابن رجب عن التصنيف في علل الحديث: «وقد صُنِّفتْ فيه كتب كثيرة مفردة، بعضها غير مرتبة.. وبعضها مرتبة، ثم منها ما رُتِّب على المسانيد.. ومنها ما هو مرتب على الأبواب...»[2].

وهذا إيضاح لكل منها:

١ ـ كتب غير مختصة بعلل الحديث، مثل كتب مصطلح الحديث، وكتب رواية السنة وتخريجها، وكتب الرجال، وشروح الحديث، ومصادر الفقه وغيرها، فليست غاية تصنيف هذه الكتب بيان علل الأحاديث، وإنما قد تذكر العلل استطراداً.

٢ ـ كتب مختصة بالعلل وبيانها: وهي كتب كثيرة وفيها قسمان:

الأول: غير مرتب: مثل كتب المسائل المتفرقة، والغالب على هذه الكتب أنها ليست من تأليف وجمع مؤلفيها، وإنَّما يتولى ذلك تلميذ من تلاميذ الشيخ فيجمع هذه المسائل في كتاب، مثل العلل المنقولة عن يحيى بن معين

---

(١) الأفنان: جمع فنن ـ بفتحتين ـ وهو الغُصن. والفنون جمع فنٍ، وهو الضرب من الشيء، أي النوع، ويجمع أيضاً على أفنان. انظر: نكت الحافظ ابن حجر ١/ ٢٢٧ و: ٥٧ بتحقيقي، و«لسان العرب» مادة (فنن).

(٢) «شرح علل الترمذي» ٢/ ٨٠٥ ـ ٨٠٦ ط. عتر و٢/ ٨٩٢ ط. همام.

حيث جمعها عباس الدوري، وكذا فعل عثمان الدارمي، وابن الجنيد، وابن محرز، ونقل أقوال أحمد بن حَنْبل ابناه عبد الله وصالح، كما نقلها الميموني وابن هانئ والأثرم.. فهؤلاء المذكورون كل واحد جمع كتاباً من المسائل في العلل عن ابن معين أو أحمد بن حنبل.

الثاني: المرتب: هذه الكتب مرتبة وفق السياقات الآتية:

١ ـ **الأبواب الفقهية**: وهو أنْ ترتب الأحاديث على الأبواب الفقهية، ثم تذكر علل كل حديث بعد ذلك، مثل علل الترمذي، وعلل ابن أبي حاتم، و«العلل» لأبي بكر الخلّال.

٢ ـ **المسانيد**: وهو أنْ ترتب الأحاديث على مسانيد الصحابة، فتذكر أحاديث الصحابي، ثم تذكر عللها بعد ذلك، مثل مسند علي بن المديني، و«المسند المعلل» ليعقوب بن شيبة، والمسند الكبير المعلل للبزار المعروف بـ «البحر الزخار»، وعلل الدارقطني.

٣ ـ **مرويات شيخ معيّن**: وهو أنْ يعمد المصنف إلى شيخ بعينه، فيجمع أحاديثه المُعَلّة، وفائدة هذا المنهج معرفة نسبة العلل في أحاديث هذا الشيخ(١)، مثل تصنيف ابن المديني لـ: «علل حديث ابن عيينة»، وكذا فعل محمد بن يحيى الذهلي حيث صنّف: «علل حديث الزهري».

٤ ـ **كتاب معيّن**: وهو أنْ يعمد المصنف إلى كتاب معين، فيبين أحاديثه المعلة، من ذلك ما صنّفه أبو الفضل بن عمّار الشهيد في كتابه «علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج»، ذكر فيه علل أحاديث انتقدها على مسلم، ومثله «بيان الوهم والإيهام لابن القطان»، و«التتبع للدارقطني»، وغيرها.

٥ ـ **نوع من العلل**: وهو أنْ يجمع المصنف أحاديث علتها واحدة مبيناً لها، ومن هذا القبيل كتاب «تمييز المزيد في متصل الأسانيد» للخطيب البغدادي، وكتاب «تقريب المنهج بترتيب المدرج»، و«تقويم السناد بمدرج الإسناد»، و«المقترب في بيان المضطرب» كلها للحافظ ابن حجر.

---

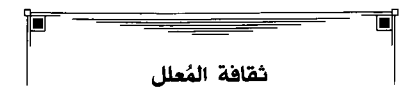
(١) انظر: مقدمة «شرح علل الترمذي» ١/٤٦ ط. همام.

٦ ـ **حديث معيّن**: أنْ يبين الناقد علة أو علل حديث واحد معين، من ذلك كتاب «علة الحديث المسلسل في يوم العيد» للحافظ عبد الله بن يوسف الجرجاني.

٧ ـ **موضوع معيّن**: وهو أنْ يعمد الناقد إلى أحاديث موضوعها واحد، كأحاديث الصلاة أو الطب النبوي أو غيرهما، ويبين المعلول منها وعلته.

٨ ـ **التراجم**: وهو ترتيب التراجم هجائياً أو على الطبقات، ثم ذكر علل المترجم له، من ذلك كتاب «الضعفاء الكبير» للعقيلي، و«الكامل» لابن عدي، وغيرهما.

هذه أهم مناهج العلماء المصنِّفين في عرضهم للأحاديث المعلة، وفيها النافع وغيره، إلا أنَّ المرتَّب المستوعِب أنفع.



ثقافة المُعلل

إنَّ علم الحديث ليس كبقية العلوم، فهو يستفرغ العمر كله؛ لأنَّ بالمحدّث حاجة إلى عدد من العلوم، بل إلى جميع العلوم كلها، فضلاً عن كونه علماً تتعدد فروعُهُ، وتتنوعُ علومه، وتتشعبُ أفنان فنونه، ولم يبالغ الحازميُّ عندما قال: «اعلم أنَّ علمَ الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تقرب من مئة نوع، وكلُّ نوعٍ منها علمٌ مستقلٌ لو أنفق الطالب فيه عمرَهُ لما أدرك نهايتَه»[١] لذلك فإنَّ علم الحديث وصناعته لأهل الحديث خاصة، قال مسلم: «إنَّ صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم، إنَّما هي لأهل الحديث خاصة؛ لأنَّهم الحفاظ لروايات الناس، العارفون بها دون غيرهم، إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم السنن والآثار المنقولة من عصر إلى عصرٍ من لدن النبيِّ ﷺ إلى عصرنا هذا، فلا سبيل لمنْ نابذهم منَ الناس، وخالفهم في المذهب إلى معرفة الحديث، ومعرفة الرجال من علماء الأمصار ـ فيما مضى من الأعصار ـ من نقلة الأخبار وحُمّال الآثار، وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميّزونهم حتى ينزلوهم منازلهم في التعديل والتجريح، وإنَّما اقتصصنا هذا الكلام، لكي يتبينهُ من جهل مذهب أهل الحديث ممن يريد التعلم والتنبّه على تثبيت الرجال وتضعيفهم، فيعرف ما الشواهد عندهم والدلائل التي بها ثبتوا الناقل للخبر من نقله، أو أسقطوا من أسقطوا منهم، والكلام في تفسير ذلك يكثر»[٢].

هكذا أبان الإمام مسلم أنَّ صناعة الحديث ومعرفة علله هو علم يختص

---

(١) نقله الحافظ ابن حجر في «النكت» ١/٢٣٣ و: ٦٢ بتحقيقي عن كتاب «العجالة» للحازمي.
(٢) «التمييز» (١٠٢).

به أهل الحديث خاصة، وهذا النص الذي نقلته بطوله منْ أنفس النصوص، وأقدمها، ومن خلاله يبين للقارىء ـ أيَّ قارىء ـ أنَّ هذا العلم منْ أصعب العلوم وأحنكها، ولا يتمكن فيه إلا من كان تقوى الله رائدَهُ، والتقرب بالنوافل ديدنه، والكف عن المحارم طريقته؛ إذ إنَّ صِمام الأمان تقوى الله أولاً، ثم المعرفة التامة لذلك العلم، قال الذهبي: «فحق على المحدِّث أنْ يتورع في ما يؤديه، وأنْ يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيل إلى أنْ يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويُجرّحهم جِهبذاً إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم، مع التقوى والدين المتين والإنصاف، والتردد إلى مجالس العلماء، والتحري والإتقان وإلا تفعل:

فَدعْ عَنْكَ الكتابةَ لستَ مِنها ولو سَوّدتَ وجهكَ بالمدادِ

قال الله تعالى ﷻ: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] فإنْ آنستَ يا هذا من نفسك فهماً وصدقاً وديناً وورعاً وإلا فلا تتعن، وإنْ غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب فبالله! لا تتعب، وإنْ عرفت أنَّك مخلطٌ مخبطٌ مهملٌ لحدودِ الله فأرحنا منْكَ، فبعد قليلٍ ينكشف البهْرج، وينكبُّ الزغل، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله، فقد نصحتك فعلم الحديث صلفٌ، فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كدت أنْ لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب!»[1].

إذن فهذا الفن ليس كبقية الفنون؛ إذ المعرفة به تستدعي علوماً أخرى خادمة له، وقد أعجبني كلامٌ طويلٌ لابن الأثير أنقله جميعه لأهميته، فقد قال رحمه الله تعالى: «... إلا أنَّ من أصول فروض الكفايات علم أحاديث رسول الله ﷺ، وآثار أصحابه ﵃ التي هي ثاني أدلة الأحكام ومعرفتها أمرٌ

(١) «تذكرة الحفاظ» ١/ ٤، هكذا قال الذهبي رحمه الله تعالى في زمانه ذاك الذي يزخر بالعلم، فكيف لو رأى زماننا هذا، عزائي في ذلك كله إننا في زمن الغربة حتى بين طلبة العلم. نسأل الله العافية.

شريفٌ، وشأنٌ جليلٌ، لا يحيط به إلا من هذّب نفسه بمتابعة أوامر الشرع ونواهيه، وأزال الزيغ عن قلبه ولسانه، وله أصولٌ وأحكامٌ وقواعد وأوضاعٌ واصطلاحات؛ ذكرها العلماء، وشرحها المحدّثون والفقهاء، يحتاج طالبُه إلى معرفتها، والوقوف عليها بعد تقديم معرفة اللغة والإعراب، اللذين هما أصلٌ لمعرفة الحديث، لورود الشريعة المطهرة بلسان العرب. وتلك الأشياء: كالعلم بالرجال، وأساميهم، وأنسابهم، وأعمارهم، ووقت وفاتهم، والعلم بصفات الرواة، وشرائطهم التي يجوز معها قبول روايتهم، والعلم بمستند الرواة، وكيفية أخذهم الحديث، وتقسيم طرقه، والعلم بلفظ الرواة وإيرادهم ما سمعوه، وإيصاله إلى من يأخذه عنهم، وذكر مراتبه والعلم بجواز نقل الحديث بالمعنى، ورواية بعضه والزيادة فيه، والإضافة إليه ما ليس منه، وانفراد الثقة بزيادة فيه. والعلم بالمسند وشرائطه والعالي منه والنازل، والعلم بالمرسل وانقسامه إلى المنقطع والموقوف والمعضل وغير ذلك، واختلاف الناس في قبوله ورده، والعلم بالجرح والتعديل، وجوازهما ووقوعهما، وبيان طبقات المجروحين، والعلم بأقسام الصحيح من الحديث والكذب[١]، وانقسام الخبر إليهما وإلى الغريب والحسن وغيرهما، والعلم بأخبار التواتر والآحاد، والناسخ والمنسوخ وغير ذلك[٢] مما تواضع عليه أئمة الحديث، وهو بينهم متعارف، فمن أتقنها أتى دار هذا العلم من بابها، وأحاط بها من جميع جهاتها، وبقدر ما يفوته منها تنزل عن الغاية درجتُهُ، وتنحط عن النهاية رتبته، إلا أنَّ معرفة التواتر والآحاد، والناسخ والمنسوخ، وإنْ تعلقت بعلم الحديث ـ

---

(١) في المطبوع: «والكاذب» وهو غير مستقيم.

(٢) فمن أقحم نفسه في زمرة أهل الحديث، ولم يحصِّل ما ذكر أو غالب ما ذكر، ثم عمد إلى إعلال الأحاديث خرج بمقدمات لا نتائج لها، وبنى على غير أساس، وأساء من غير إفادة، وربما نقش قبل تثبيت العرش. والعلماء حذروا من ذلك غاية التحذير؛ لأن الحكم على الحديث له أهمية في الشرع، فالسنة مصدر مهم من مصادر الأحكام يستنبط من صحيحها الحلال والحرام، فإدخال شيء إلى السنة ليس منها أو نفي شيء منها أمر تترتب عليه تبعات خطيرة أمام الله، نسأل الله السلامة.

فإنَّ المحدّث لا يفتقر إليها؛ لأن ذلك من وظيفة الفقيه؛ لأنَّه يستنبط الأحكام من الأحاديث، فيحتاج إلى معرفة المتواتر والآحاد والناسخ والمنسوخ، فأمّا المحدّث، فوظيفتُهُ أنْ ينقل ويروي ما سمعه من الأحاديث كما سمعه، فإنْ تصدى لما وراءه فزيادةٌ في الفضل، وكمالٌ في الاختيار»[١].

لقد أطال ابن الأثير رحمه الله تعالى وأطاب، وأبانَ لمن جاء بعده البضاعة لهذه الصناعة، وأنَّها صناعةٌ ليست كبقية الصناعات.

ونحن نعلم أنَّ علم العلل رأسُ علوم الحديث، إذ من خلاله نعرف صحيح الحديث من ضعيفه، ونميز عدله من معوجه، ومرفوعه من موقوفه ومسنده من مرسله، وصاحبُهُ يحتاج جميع أدوات الفن مع حاجته إلى الفنون الأخرى من العلوم ليتقن فيها علم الحديث، قال الحافظ ابن حجر مبيناً صعوبة علم العلل: «وهو منْ أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن: كعلي بن المديني، وأحمد بن حنْبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني. وقد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم»[٢].

ثم إنَّ صعوبة تحصيل صفات رجل العلل أمر قد جعل هذا العلم خفيّاً على كثيرين، بل خَفِيَ على أكثر أهل الحديث خاصة فضلاً عن غيرهم، قال ابن كثير: «وَهُوَ فَنٌّ خَفِيٌّ[٣] عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عُلَمَاءِ الحَدِيثِ، حَتَّى قَالَ بَعْضُ

---

(١) «جامع الأصول» ١/ ٣٦ ـ ٣٨، وعلى كلام ابن الأثير الأخير؛ فإنَّ رتبة الفقيه أعلى من رتبة المحدّث، فالمحدّث من أحاط بعلم الحديث رواية ودراية، فإذا أضيف إليها الاستنباط فهو الفقيه. أما من لم يحصل علم الحديث وجاء يتحذلق الفقه فهو ليس بفقيه؛ إذ شرط الفقيه أنْ يكون محدثاً.

(٢) «نزهة النظر»: ٧٢، وهذا النص مقتبس من كلام العلائي وهو في «النكت» ٢/ ٧١١ و: ٤٨٥ و٢/ ٧٧٧ و: ٥٤٣ بتحقيقي على أنَّه في الموضع الأول لم ينسبه، وفي الثاني نسبه للعلائي.

(٣) كلمة (خفي) مرفوعة على أنها اسم، وهي خبر ثانٍ أو صفة على خلاف بين البصريين =

حُفَّاظِهِم: مَعْرِفَتُنَا بِهَذَا كِهَانَةٌ عِنْدَ الجَاهِلِ[١]. وَإِنَّمَا يَهْتَدِي إِلَى تَحْقِيقِ هَذَا الفَنِّ الجَهَابِذَةُ النُّقَّادُ مِنْهُمْ، يُمَيِّزُونَ بَيْنَ صَحِيحِ الحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ، وَمُعْوَجِّهِ وَمُسْتَقِيمِهِ، كَمَا يُمَيِّزُ الصَّيْرَفِيُّ البَصِيرُ بِصِنَاعَتِهِ بَيْنَ الجِيَادِ وَالزُّيُوفِ، وَالدَّنَانِيرِ وَالفُلُوسِ فَكَمَا لَا يَتَمَارَى هَذَا، كَذَلِكَ يَقْطَعُ ذَاكَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَظُنُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقِفُ؛ بِحَسَبِ مَرَاتِبِ عُلُومِهِمْ وَحذقهِمْ وَاطِّلَاعِهِمْ عَلَى طُرُقِ الحَدِيثِ، وَذَوْقِهِمْ حَلَاوَةَ عِبَارَاتِ الرَّسُولِ ﷺ التِي لَا يُشْبِهُهَا غَيْرُهَا مِنْ أَلفَاظِ النَّاسِ»[٢].

= والكوفيين، وهكذا جاءت الكلمة مجودة الضبط في نسختنا الخطية المصورة عن الأصل المحفوظ في الدار العراقية للمخطوطات رقم (١٤٠٨١)، وهي نسخة متقنة عليها خط ابن كثير ﷺ وقد أخطأ علي الحلبي فضبطها في نشرته لكتاب «الباعث الحثيث» ١/ ١٩٦ هكذا: «خِفيَ» على أنها فعل، وما ذكر من أنها اسم أبلغ، فالجملة التي مستندها اسم تدل على الثبوت، والجملة التي مستندها الفعل تدل على التجدد. انظر: «معاني النحو» ١/ ١٥.

(١) وليس معنى هذا أنَّ علم الحديث مبنيٌّ على غير قواعد، لا. بل إنَّ هذا العلم من أكثر العلوم تأصيلاً وأعظمها تقعيداً، ولكن لصعوبة هذا الفن وشدته على غير أهله قيل ذلك. وأصل هذا الكلام هو ما أسنده ابن أبي حاتم ـ في مقدمة «العلل» ١/ ٣٨٩ط. الحميد ـ إلى عبد الرحمٰن بن مهدي قال: «إنكارنا الحديث عند الجهال كهانةٌ»، وأسند عنه أيضاً قوله: «معرفة الحديث إلهامٌ»، وهذان النصان في كتاب «جامع العلوم والحكم» ٢/ ١٣٣ ط. العراقية بتحقيقي و: ٥٧٩ ط. ابن كثير بتحقيقي أيضاً. وليس معنى هذا على الحقيقة، فهذا الخطاب إنَّما يخاطب به من لا يحسن صنعة الحديث، ولا يدرك غور أسراره. وهذا الخطاب أيضاً للمبتدئ حتى يعرف صعوبة الفن ودقته ليأخذ الطالب بأسبابه، قال الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٣٨٢: «علمٌ يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له، والاعتناء به». وقد أجاد أخي الحبيب الدكتور علي الصياح معلقاً على قولَي ابن مهدي: «ربما يفهم من بعض الأقوال المتقدمة أنَّ علم العلل يحصل في القلب من فراغ بدون عمل ولا طلب، وهذا الفهم غير مراد قطعاً، لكن لما كان علم العلل خفياً ودقيقاً وبحاجة إلى كثرة طلب، وسعة حفظ، وجودة فكر ودقة نظر وتوفيق من الله أولاً وآخراً ـ هو ما توافر لأولئك النقاد ـ أصبح عند من لا يحسنه نوعاً من الكهانة والإلهام». «كيف نقرب علم العلل». مجلة البيان: ٦ العدد (٢٠٣).

(٢) «اختصار علوم الحديث»: ١٤٩ بتحقيقي.

ونحن حين نتحدث عن صفات المُعلل لا بد أنْ نقدر لكل أهل زمان طاقتهم ومقدرتهم، فلكل زمان قومه، ولا بد من التنبيه إلى ما أشار إليه الحافظ المتقن عَلِيُّ بن الْمَدِينِيّ قال: «لا يقاس الرجل إلا بأقرانه وأهل زمانه؛ فلقد قُلْتُ مَرّةً: سَعِيد أَعْلَم من حَمَّاد بن زَيْد، فبلغ ذَلِكَ يَحْيَى بن سَعِيد، فشق ذَلِكَ عليه؛ لئلا يقاس الرجل بمن هو أرفع منه لا يَقُول: سُفْيَانُ أَعْلَم من الشعبي، وأيُّ شيء كَانَ عند الشعبي مما عند سُفْيَان؟» وقيل لعلي بن الْمَدِينِيّ: إنَّ إنساناً قَالَ: إنَّ مالكاً أفقه من الزُّهْرِيّ، فَقَالَ عَلِيٌّ: أنا لا أقيس مالكاً إِلَى الزُّهْرِيّ، ولا أقيس الزُّهْرِيَّ إِلَى سَعِيد بن الْمُسَيَّب[١].

ونحن ننتفع بهذا أنَّه من الصعوبة ـ وربما من المستحيل ـ أنْ يبرز أحدٌ في علل الحديث كما برز أولئك الأئمة المتقدمون، لكنَّ الله أمرنا بالاجتهاد والتعلم، وأنْ نجدَّ في تحصيل العلوم حتى لو لم نبلغ تلك المراتب العالية، فعلى طالب العلم أنْ يسدد ويقارب.

إذن لا بد لرجل العلل أنْ يعرف مصطلحات علماء الحديث ـ بالجملة ـ ومناهج أئمة العلل وطرائقهم في هذا الفن، مع ضرورة إدمان النظر في كتب العلل مع جودة الفهم، وترداد المقروء مع دِقَّة تامة في النظر والتطبيق العملي المستمر، وحفظ الرجال الذين تدور عليهم الأسانيد، ومراتب الرواة وطبقاتهم، ومعرفة الأسانيد الصحيحة والمعلة، وقرائن الترجيح وطرقه، ومعرفة الثقات من الضعفاء، ومعرفة مواليدهم ووفياتهم وبلدانهم، ومعرفة المكثرين من رواة الحديث ومعرفة مراتب أصحابهم فيهم، كأصحاب الزهري وقتادة ونحوهما من المكثرين، ومعرفة أشهر الأسانيد، ومعرفة المدلسين والمختلطين، ومعرفة المنقطع من الأسانيد. حتى يكون من العارفين بعلل الحديث حسن الترجيح لدى الاختلاف.

ثم إني ـ في كتابي هذا ـ أشرتُ مراتٍ عديدة إلى اتباع منهج المتقدمين، وإنَّ من اتباع المتقدمين تقوى الله ﷻ في السر والعلن والغضب والرضا، ومن

(١) «كيف نقرب علم العلل». د. علي الصياح، مجلة البيان: ٩ العدد (٢٠٦).

تتبع سِيرَ من برعَ في هذا الفن من السابقين والمتأخرين والمعاصرين وجد أنَّ لهم أعمالاً صالحة ظاهرة وخفية، ومراقبةً تامة لله مما وفقهم الله به على الصواب في هذا الفن العظيم.

ثم لا بد من الصبر والجَلَد، وطول النَّفَس في البحث والتفتيش واستنفاد الوسع مع الإنصاف والعدل والفِطنة والذكاء وإظهار الذل والافتقار والإلحاح بالدعاء وصدق اللجَأ إلى الله، قال الحافظ الذهبي: «قال محمد بن بَرَكة الحلبي: سمعتُ عثمان بن خُرَّزاذ يقول: يحتاج صاحب الحديث إلى خمس، فإن عدمتْ واحدةٌ فهي نقصٌ: يحتاج إلى عقلٍ جيدٍ، ودينٍ، وضبطٍ، وحذاقة بالصناعة، مع أمانة تعرف منه. قلت ـ القائل الذهبي ـ: الأمانةُ جزء من الدِّين، والضبطُ داخلٌ في الحذقِ فالذي يحتاج إليه الحافظ أن يكون تقياً، ذكياً، نحوياً، لغوياً، زكياً، حيياً، سَلَفياً، يكفيه أن يكتب بيده مائتي مجلد، ويُحصِّل من الدواوين المعتبرة خمس مائة مجلدٍ، وأن لا يفتر من طلب العلم إلى الممات، بنيةٍ خالصةٍ وتواضعٍ، وإلّا فلا يتعنَّ»[(١)]، وقال ابنُ القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ينبغي للمفتي الموفق إذا نزلت به المسألة أنْ ينبعث من قلبه الافتقار الحقيقي الحالي لا العلمي المجرد إلى مُلهم الصواب، ومعلم الخير، وهادي القلوب، أنْ يلهمه الصواب، ويفتح له طريق السداد، يدله على حُكمه الذي شرعه لعباده في هذه المسألة، فمتى قرع هذا الباب فقد قرع باب التوفيق، وما أجدر مَنْ أمَّل فضلَ ربه أنْ لا يحرمه إياه، فإذا وجد من قلبه هذه الهمة فهي طلائعُ بشرى التوفيق، فعليه أنْ يوجه وجهه ويحدق نظره إلى منبع الهدى، ومعدن الصواب ومطلع الرشد، وهو النصوص من القرآن والسنة وآثار الصحابة، فيستفرغ وسعه في تعرف حكم تلك النازلة منها، فإنْ ظفر بذلك أخبر به، وإن اشتبه عليه بادر إلى التوبة والاستغفار، والإكثار من ذكر الله، فإنَّ العلم نورُ الله يقذفه في قلب عبده، والهوى والمعصية رياحٌ عاصفةٌ تطفئ ذلك النور أو تكاد، ولا بد أنْ

(١) «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٣٨٠.

تضعفه[١]. وشهدتُ شيخَ الإسلام ـ قدّس الله روحه ـ إذا أعيته المسائل واستصعبتْ عليه فر منها إلى التوبة والاستغفار، والاستغاثة بالله واللَجأ إليه، واستنزال الصواب منْ عنده، والاستفتاح من خزائن رحمته. فقلما يلبث المدد الإلهي أنْ يتتابع عليه مداً، وتزدلف الفتوحات الإلهية إليه بأيتهنَّ يبدأ، ولا ريب أنَّ من وفق هذا الافتقار علماً وحالاً، وسار قلبه في ميادينه بحقيقة وقصد، فقد أعطي حظه من التوفيق، ومنْ حرمه فقد منع الطريق والرفيق، فمتى أعين مع هذا الافتقار ببذل الجهد في درك الحق، فقد سلك به الصراط المستقيم، وذلك فضلُ الله يؤتيه منْ يشاء، والله ذو الفضل العظيم»[٢].

وقال تلميذه العلامة الحافظ ابن رجب الحنبلي: «اعلم أنَّ معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين: أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هيِّن؛ لأنَّ الثقات والضعفاء قد دُوِّنوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف. والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك. وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث»[٣]. ولا بد لطالب العلم في هذا الزمن ممن يريد أنْ يكون من العارفين بعلل الحديث أنْ يعلم أنَّ هذا العلم لا يأتي من فراغ، ولا يُتعلم في ليلة وضحاها، بل لا بد لتعلمه من مقدمات. فهو علم يتعلمه ويُحسن معرفته من يأخذ بأسبابه كبقية العلوم، فلا بد من كثرة القراءة في كتب العلل النظرية والتطبيقية كـ«علل ابن

---

(١) قال الخليلي في «الإرشاد» ١/٤٠٨: «يحتاج في هذا الأمر إلى الديانة والإتقان والحفظ ومعرفة الرجال ومعرفة الترتيب ويكتب ما له وما عليه، ثم يتأمّل في الرجال فيميز بين الصحيح والسقيم، ثم يعرف التواريخ، وعمر العلماء، حتى يعرف من أدركَ مِمّن لم يُدرك، ويعرف التدليس للشيوخ».

(٢) «إعلام الموقعين» ٤/٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٣) «شرح علل الترمذي» ٢/٤٦٧ ـ ٤٦٨ ط. عتر و٢/٦٦٣ ط. همام.

المديني» و«علل ابن معين» و«علل الإمام أحمد» و«التمييز» و«علل الترمذي الكبير»، و«مسند البزار» و«علل ابن عمّار الشهيد» و«علل ابن أبي حاتم»، و«علل الدارقطني» وكتابه: «التتبع».

ومن أهم الواجبات على أهل هذا الزمان تتبّع أقوال كبار نقاد الحديث على الحديث المراد بحثه، وذلك بالرجوع إلى كتب العلل والمسانيد والجوامع وغيرها، وإلى كتب التخريج التي عند المتأخرين التي تنقل أقوال المتقدمين، ثم الاستفادة من كل كلمة يقولونها عن الحديث؛ لأنَّ إعلالات الأئمة للأخبار مبنيةٌ في الغالب على الاختصار، والإجمال، والإشارة وعدم التفصيل، فيقولون مثلاً: «الصواب رواية فلان»[1]، أو «وَهِمَ فلانٌ»[2]، أو «لا يتابع عليه»[3] أو «لا يعرف الحديث إلا به»[4]، أو «حديث فلان يشبه حديث فلان»[5]، أو «دَخَلَ حديثٌ في حديث»[6]، أو «حديث ليس له إسناد»[7]، أو «هذا حديث فائدة»[8]. وهم في الأعم الأغلب لا يذكرون الأدلة والأسباب التي دعتهم إلى ذلك القول؛ لأنَّ كلامهم في الغالب موجهٌ إلى أناسٍ يفهمون الصناعة الحديثية والعلل، يدركون المراد بمجرد إشارةِ الإمام للعلة وذكِرها، وكأنَّهم لا يحتاجون إلى مزيد إيضاح، ولسان حال أولئك أنَّهم ألّفوا هذا العلم لهؤلاء القوم.

ثمّ بعدَ النظر إلى كلام الأئمة النقاد لا بد من دراسة أسباب هذا الحُكم من الناقد، ثم الموازنة بين أقوال بقية النقاد له، وتجدر الإشارة إلى أنَّ كثرة الممارسة لكلام النقاد، وفهم مرادهم في إطلاقاتهم تكوّن لدى الباحث مَلَكةً تؤدي إلى فهم هذا العلم فهماً صحيحاً.

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» ٨/٧٦.
(٢) انظر: «علل ابن أبي حاتم» (٤٥).
(٣) انظر: «العلل المتناهية» (٢٩٦)، وعند مراجعة كتابي «كشف الإيهام»: ٤٩٢ (٤٠٥) ستجد مثالاً جيداً.
(٤) انظر: «العلل المتناهية» (١٨٥).
(٥) انظر: «الجامع في العلل ومعرفة الرجال» ٢/٤١ (٣٤٠).
(٦) انظر: «الكفاية»: ١٤٢، و«فتح الباري» ١/٦٢١ عقب (٣٠٧٠).
(٧) انظر: «الكفاية»: ١٤٢.
(٨) انظر: «الكفاية»: ١٤٢.

ومن الأمور المهمة التي تلزم المعلل: معرفة عدد ما لكل راو عن شيخه من الأحاديث[١] وكذلك ما يروى بالإسناد الواحد من الأحاديث، وهو ما يسميه المحدّثون «نسخة» أو «صحيفة»، وكذلك معرفة ما لم يسمعه الراوي من شيخه؛ فالراوي قد يسمع من شيخه مجموعة من الأحاديث، وبالمقابل لا يسمع من شيخه أحاديث أخرى، ومن أهم ما يلزم المعلل: معرفة أحاديث الباب؛ إذ قد تأتي أحاديث معلولة ناتجة عن خطأ يظنها غير المتأمل شواهد تقوي أحاديث الباب، ثم لا بد للمعلل من معرفة الأسانيد التي لا يثبت منها شيء؛ لذا نجد المحدثين قد أولوا ذلك عناية بالغة[٢]؛ إذ إنَّ بعض الأحاديث لا ترد إلا من تلك الأسانيد التي لا أصل لصحتها، ومثل ذلك أمارةٌ على بطلان تلك الأحاديث.

ثم لا بد لرجل العلل من تفنن في العلوم جميعها: الشرعية والتأريخية، والمساعدة لهما من العلوم.

ومما أشكل عليَّ وسألت عنه أخي الشيخ أبا مالك العوضي هذه الراوية في «مسند الإمام أحمد» ٣٤/ ٤٧ (٢٠٤٧١) طبعة الرسالة مع تصحيح السند، والطبعة القديمة ٥/ ٣٩ وطبعة دار الحديث القاهرية ١٥/ ٢٠٦ (٢٠٢٨٦) شرح حمزة أحمد الزين: قال الإمام أحمد: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قال: «حَدَّثَنَا قُرَّةُ، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ـ يَعْنِي: ابْنَ سِيرِينَ ـ عَنْ عبد الرحمٰن بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، وَعَنْ رَجُلٍ آخَرَ ـ وَهُوَ فِي نَفْسِي أَفْضَلُ مِنْ عبد الرحمٰن بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ـ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ عَبْد اللهِ[٣]: قَالَ غَيْرُ أَبِي عَنْ يَحْيَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ أُفَضِّلُ فِي نَفْسِي حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرحمٰن: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ بِمِنًى، فَقَالَ: **«أَلَا تَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا»**؟ قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ:

---

(١) انظر في هذا بحثاً نفيساً في «معرفة مدار الإسناد» ١/ ٢٦٨ ـ ٢٨٦.

(٢) انظر: «شرح علل الترمذي» ٢/ ٧٣٢ ط. عتر، و٢/ ٨٤٥ ط. همام، و«العجاب في بيان الأسباب» ١/ ٢٠٩، و«البحر الذي زخر» ٣/ ١٢٩٣.

(٣) هو ابن الإمام أحمد، راوي «المسند» عن أبيه.

«**أَلَيْسَ بِيَوْمِ النَّحْرِ**»؟ قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: «**أَيُّ بَلَدٍ هَذَا**»؟ قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «**أَلَيْسَ بِالْبَلْدَةِ**»؟ قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «**فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا أَلا هَلْ بَلَّغْتُ**»؟ قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: «**اللَّهُمَّ اشْهَدْ، لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ فَإِنَّهُ رُبَّ مُبَلِّغٍ يُبَلِّغُهُ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ، فَكَانَ كَذَلِكَ، وَقَالَ: لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**». فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ حَرْقِ ابْنِ الْحَضْرَمِيِّ؛ حَرَّقَهُ جَارِيَةُ بْنُ قُدَامَةَ، قَالَ: أَشْرَفُوا عَلَى أَبِي بَكْرَةَ فَقَالُوا: هَذَا أَبُو بَكْرَةَ. فَقَال عبد الرحمٰن: فَحَدَّثَتْنِي أُمِّي أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ قَالَ: لَوْ دَخَلُوا عَلَيَّ مَا بَهَشْتُ إِلَيْهِمْ بِقَصَبَةٍ».

وكتبت للشيخ: «الإشكال: أَلَيْسَ بِيَوْمِ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: نَعَمْ»!. فأجاب:

«المعروف في اللغة أنَّ (بلى) تختص بجواب النفي وإثباته[١]، وأنَّ (نعم) لتصديق الخبر نفياً كان أو إثباتاً[٢]. وهذا من المتواتر في اللغة، وشواهده لا تحصى، فلا يحتاج لنقل، ومن المشهور عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ أنه قال: لو قالوا (نعم) لكفروا[٣] وقد وردت شواهد قليلة جداً ظاهرها استعمال (نعم) في موطن (بلى)[٤]، وقد استعملها سيبويه نفسه في الكتاب، ولحّنه ابن الطراوة في ذلك[٥]. واختيار أكثر النحويين أنَّ هذا خطأ، وردّوا ما ورد من هذه الشواهد. وبعضهم تأول الشواهد الواردة في ذلك بما يخرجها عن ظاهرها جرياً على المشهور.

---

(١) بلى: حرف جواب يختص بالنفي، ويفيد إبطاله، سواء كان النفي مجرداً أم مقروناً بالاستفهام، فمثال الأول قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾، ومثال الثاني: «أليس زيد بقائم» فنقول: بلى. انظر: «مغني اللبيب» ١/ ١٠٠.

(٢) نعم: حرف يفيد تصديق المخبر بنفي أو إيجاب، فلو قال قائل: «ما قام زيد» فتصديقه (نعم) وتكذيبه (بلى)، ولو قال: «قام زيد» فتصديقه (نعم) وتكذيبه (لا). انظر: «مغني اللبيب» ٢/ ١٠.

(٣) انظر: «مغني اللبيب» ٢/ ١١.

(٤) انظر بعض تلك الشواهد في «مغني اللبيب» ٢/ ١١.

(٥) انظر «مغني اللبيب» ٢/ ١١.

وبعضهم انتصر لسيبويه فأجازها حملاً على المعنى إنْ لم يحصل في الكلام لبسٌ[١]. ولو سلمنا بالقول الأخير فغايته أنْ يكون ذلك لغة جائزة في الجملة وليست بالفصيحة. وأما الحديث المذكور فلا شك أنَّه من تغيير النساخ، ولا أقول من تغيير الرواة، بل من تغيير النساخ؛ لأنَّ الحديث معروف من رواية قرة عن ابن سيرين، ومن رواية يحيى بن سعيد عن قرة بلفظ (بلى)، وهذه الألفاظ موجودة في الصحيحين وغيرهما. بل إنَّ الروايات الأخرى للحديث في المسند نفسه من غير طريق (يحيى بن سعيد) كلها بلفظ (بلى).

ومعلوم أنَّ الإمام أحمد لم يكن يحدث إلا من كتاب[٢]، فمن المستبعد جداً أنْ يكون هذا التغيير من الإمام أحمد نفسه، وكذلك من المستبعد أنْ يكون من ابنه عبد الله؛ لأنَّه كان يروي من كتاب أبيه. فالذي يترجح لي ـ والله أعلم ـ أنَّ هذا الخطأ وقع من النساخ الذين نسخوا المسند، وليس من الرواة المتقدمين[٣].

والشراح ـ رحمهم الله تعالى ـ لهم في مثل هذا الموطن مسالك:

---

(١) وإلى هذا ذهب ابن هشام في «مغني اللبيب» ٢/ ١١ وقال: «وعلى ذلك جرى كلام سيبويه، والمُخطِّئ مُخطئ».

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» ١/ ٧٢ (٩٣).

(٣) بل نقطع أنَّ الخطأ من النساخ، وليس من الإمام أحمد، ولا من الرواة المتقدمين، فالحديث المذكور أخرجه: الإمام أحمد ٥/ ٣٩ عن يحيى بن سعيد القطان، عن قرة، عن محمد بن سيرين، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبي بكرة، به. والحديث بهذا الإسناد صحيح غير أنَّ في متنه عبارةً منكرةً وهي لفظة: «نعم» وقد تقدم بيان باعث الحكم على نكارتها من كلام الشيخ أبي مالك، وحجتنا في ذلك أنَّ الرواة من لدن يحيى بن سعيد قد توبعوا كما سيأتي في تخريج بقية الطرق، ومحمد بن سيرين هو مدار الحديث، وكما هو معلوم عند أهل هذا الفن من مذهبه عدم جواز الرواية بالمعنى. انظر: «الكفاية»: ٢٠٦، و«شرح علل الترمذي» ١/ ٥٠ ط. عتر و١/ ٤٢٩ ط. همام وأمر آخر أنَّ الحديث مشهور مبثوث في كتب الحديث. ولم نقف على غير رواية الإمام أحمد باللفظ المذكور باللفظة المنكرة، ومما يُبرّئ ساحة الرواة من الوهم أنهم متابعون، فقد أخرجه: أحمد ٥/ ٤٩ من طريق أبي عامر العقدي، عن قرة، عن ابن سيرين بلفظ: «بلى»، فهذه متابعة ليحيى بن سعيد القطان، وتوبع قرة إذ أخرجه: أحمد ٥/ ٣٧ من طريق أيوب. وأخرجه: أحمد ٥/ ٣٧ من طريق ابن عون، وأخرجه: أحمد ٥/ ٤٠ من طريق أشعث، ثلاثتهم: (أيوب، وابن عون، وأشعث) عن ابن سيرين بلفظ: «بلى». =

فبعضهم يذهب إلى تصويب الرواة والنساخ مطلقاً، ويبحث عن مسوغ لكل لفظة مهما كان ما خالفها من الروايات بعيداً، إحساناً للظن بهم، وهذه طريقة إمام النحو جمال الدين بن مالك وتلميذه الإمام النووي، ومن تبعهم كالقاري.

وبعضهم يذهب إلى تخطئة الرواة مطلقاً في كل ما خالف المشهور من العربية حتى لو اتفق الرواة على هذه اللفظة، وهذه طريقة أبي البركات الأنباري وابن الجوزي والعكبري والسيوطي.

وبعضهم يتوسط، فينظر في اختلاف الرواة؛ فحيث اتفقوا حكم بصحة اللفظة؛ لأنَّ طرق إثبات اللغة ليست أقوى من هذه الأسانيد الصحيحة، وحيث اختلف الرواة حكم بأنَّ هذا من تصرف الرواة، وهذه طريقة الحافظ ابن حجر وغيره. وهذه الطريقة الأخيرة هي الطريقة المرضية التي لا يسوغ غيرها في نظري».

انتهى كلام الشيخ أبي مالك العوضي وفقه الله تعالى، ومنه تظهر قوة عبارته وجودة قريحته وتفننه في العلوم، وإنما سقت هذا بطوله لأدلل على ضرورة التفنن في العلوم لرجل العلل، وما ذكرته من هذا المثال المطول فهو فيما يتعلق بعلم واحد مساعد لرجل العلل، ومنه تدرك ضرورة التفنن والتوسع في هذا الفن.

وعوداً على بدء، فلا بد لطالب العلم من طول المذاكرة، وكثرة الممارسة، وإدمان التخريج والنظر؛ لإدراك مسالك أهل العلم في إعلال الأحاديث، قال الحافظ ابن رجب: «ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكر به، فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة

= ومما يقطع بكون الوهم من النساخ أنَّ الحديث روي من طريق يحيى بن سعيد فجاء على الصواب، فقد أخرجه: البخاري ٩/ ٦٣ (٧٠٧٨) عن مسدد، عن يحيى بن سعيد، عن قرة، به، وأخرجه: البزار (٣٦١٧) عن يحيى بن حكيم، عن قرة، به، وفي كلتا الروايتين جاء الحديث على الصواب. على أنَّ للحديث طرقاً أخرى كثيرة اقتصرت على موضع الشاهد منها، وللتوسع انظر: «تحفة الأشراف» ٨/ ٢٨٣ (١١٦٨٢)، و«نصب الراية» ٤/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥، و«أطراف المسند» ٦/ ١٠٧ (٧٨٦٥)، و«إتحاف المهرة» ١٣/ ٥٩٣ (١٧١٩٣).

العارفين به، كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني وغيرهما، فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه، وفقهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس وملكة؛ صلح له أن يتكلم فيه»[١].

وربما أطلت في هذا الموضوع لأهميته، لكني أختم بكلام العلّامة المعلمي اليماني في أسباب تحصيل الملكة الحديثية، قال رَحِمَهُ اللهُ: «وهذه «المَلَكَةُ» لم يُؤتوها من فراغ، وإنما هي حصاد رحلةٍ طويلة من الطلب، والسماع، والكتابة، وإحصاء أحاديث الشيوخ، وحفظ أسماء الرجال، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، وبلدانهم، وتواريخ ولادة الرواة ووفياتهم، وابتدائهم في الطلب والسماع، وارتحالهم من بلد إلى آخر، وسماعهم من الشيوخ في البلدان، من سمع في كل بلد؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟، ثم معرفة أحوال الشيوخ الذين يحدث الراوي عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعادتهم في التحديث، ومعرفة مرويات الناس عن هؤلاء الشيوخ، وعرض مرويات هذا الراوي عليها، واعتبارها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه. هذا مع سعة الاطلاع على الأخبار المروية، ومعرفة سائر أحوال الرواة التفصيلية، والخبرة بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، وبمظنات الخطأ والغلط، ومداخل الخلل.

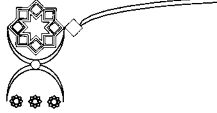
هذا مع اليقظة التامة، والفهم الثاقب، ودقيق الفطنة، وامتلاك النفس عند الغضب، وعدم الميل مع الهوى، والإنصاف مع الموافق والمخالف، وغير ذلك.

وهذه المرتبة بعيدة المرام، عزيزة المنال، لم يبلغها إلا الأفذاذ، وقد كانوا من القلة بحيث صاروا رؤوس أصحاب الحديث فضلاً عن غيرهم، وأضحت الكلمة إليهم دون من سواهم»[٢].

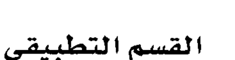
---

(١) «شرح علل الترمذي» ٢/ ٤٦٩ ط. عتر و٢/ ٦٦٤ ط. همام.

(٢) «النكت الجياد» ١/ ١٢٨.



القسم الثاني



القسم التطبيقي

ما دمت قد تكلمت عن علم العلل وما يتعلق به من قضايا تخصه ـ وهو فصل طويل بمثابة تمهيد للكتاب ـ، فالآن بدأ التطبيق العملي للكتاب وهو القسم الأهم في الكتاب، إذ فيه تفريع جميع أنواع العلل مع شرح وافٍ عن كل علة، ثم التدليل على ذلك بأمثلة شاملة لكل فرعيات تلك العلة، مع إطالة النفس في النقد والإعلال وبيان الراجح، وتطبيق قواعد الأئمة النقاد. مع النقل والشرح لأقوال الأئمة المتقدمين. والنقل عن المتأخرين، وبيان وجهة نظر بعض المعاصرين؛ ليشمل الكتاب كل فائدة وعائدة للباحثين عن هذا الفن العظيم.

أقسام العلة:

تقع العلة في الإسناد والمتن، فإذا وقعت في الإسناد فإما أنْ تقدح في السند فقط أو فيه وفي المتن، أو لا تقدح فيهما مطلقاً. وكذا إذا وقعت العلة في المتن.

بناءً على هذا يكون للعلة ستة أقسام أجملها فيما يأتي:

١ ـ علة في الإسناد لا تقدح فيه.

٢ ـ علة في الإسناد تقدح فيه دون المتن.

٣ ـ علة في الإسناد تقدح فيه وفي المتن معاً.

٤ ـ علة في المتن لا تقدح فيه ولا في الإسناد.

٥ ـ علة في المتن تقدح فيه دون الإسناد.

٦ ـ علة في المتن تقدح فيه وفي السند معاً.

هذه أقسام العلة باعتبار محلها وقدحها، وسأتكلم عن العلل التي تصيب الإسناد وأنواعها، ثم أثنّي بذكر علل المتن وأنواعها، مثلثاً بالعلل المشتركة بين الإسناد والمتن وأنواعها مع ضرب أمثال على ذلك، وهذا بعد ما أتكلم عن تعريف الإسناد وأهميته.

أولاً

علل الإسناد

تعريف السند والإسناد لغةً واصطلاحاً:

لغة:

السند في اللغة: يطلق عَلَى عدة معانٍ، أشهرها: ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح، والمُعْتَمَدُ: وَهُوَ كلُّ ما يُسْنَدُ إِلَيْهِ ويُعتَمَدُ عَلَيْهِ من حائطٍ وغيره، يقال: فلانٌ سَنَدٌ؛ أي: مُعتَمَدٌ[١]. قَالَ بدر الدين بن جَمَاعَة[٢]: «وَهُوَ مأخوذ، إمّا من السند وَهُوَ ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل؛ لأنَّ المُسْنِدَ يرفعه إِلَى قائله، أَوْ من قولهم: فلانٌ سندٌ؛ أي: مُعتَمَدٌ، فسُمِّي الإخبار عن طريق الْمَتْن سنداً؛ لاعتماد الحُفَّاظِ في صحة الْحَدِيْث وضعفه عَلَيْهِ»[٣].

وأعاد الزركشي قول ابن جماعة عينه، وزاد عليه فنقل من «أدب الرِّوَايَة» للحفيد[٤] قوله: «أَسْنَدتُ الْحَدِيْثَ أُسنِدُهُ وعزوتُه أعزوه وأعزيه، والأصل في الحرف راجع إلى المُسنَد وَهُوَ الدهر[٥]، فيكون معنى إسناد الْحَدِيْث: اتصاله في الرِّوَايَة اتصال أزمنة الدهر بعضها ببعض»[٦].

---

(١) «الصحاح»، و«مقاييس اللغة»، و«الأفعال»، و«اللسان»، و«التاج» مادة (سند).

(٢) هُوَ بدر الدين أبو عَبْد الله، مُحَمَّد بن إبراهيم بن سعد الله بن جَمَاعَة الكناني الحموي الشَّافِعِيّ، ولد سنة (٦٣٩هـ)، من مصنفاته: «المنهل الروي» وغيره، توفي سنة (٧٣٣هـ).

انظر: «ذيل العبر»: ١٧٨، و«نكت الهميان»: ٢٣٥، و«الدرر الكامنة» ٣/ ٢٨٠ ـ ٢٨١.

(٣) «المنهل الروي»: ٢٩ ـ ٣٥، وانظر: «الخلاصة»: ٣٠، و«نكت الزركشي» ١/ ٤٠٥، و«البحر الَّذِيْ زخر» ١/ ٢٩٢.

(٤) هُوَ حفيد القاضي أبي بكر مُحَمَّد بن عَبْد الله بن جعفر كَمَا في «المقنع» ١/ ١١٠.

(٥) في «لسان العرب» مادة (سند): «المُسْنَد: الدهر: يقال: لا آتيه يَدَ الدهر ويَدَ المسْنَد أي: لا آتيه أبداً».

(٦) «نكت الزركشي» ١/ ٤٠٥.

والإِسناد ـ بكسر الهمزة ـ مصدر للفعل الثلاثي المزيد: أسند، من قولهم: أسندت الْحَدِيْث إلى فُلَان أسنده إسناداً إذا رفعته[١].

أما الأَسناد ـ بفتح الهمزة ـ فهو جمع سند، بمعنى الثبت، وهو الكتاب الحاوي للشيوخ والكتب المتصلة السند، وهو بمعنى الفهرست...[٢].

قَالَ الجوهري[٣]: «والإسناد في الْحَدِيْث رَفْعُهُ إلى قائله»[٤].

اصطلاحاً:

السند: هُوَ الإخبار عن طريق الْمَتْن[٥].

قَالَ السيوطي: «والحد المذكور للسند ذكره ابن الحاجب[٦] في مختصره[٧]، قَالَ القاضي تاج الدين السبكي[٨] في شرحه: وعندي لَوْ قَالَ: طريق الْمَتْن، كَانَ أولى»[٩].

---

(١) انظر: «الصحاح»، و«مقاييس اللغة»، و«الأفعال»، و«لسان العرب»، و«تاج العروس» مادة (سند).

(٢) انظر: «لسان المحدثين» (الأسناد).

(٣) إمام اللغة، أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي الأُتراري، مصنف كتاب «الصحاح» أكثر الترحال، ثُمَّ سكن نيسابور، ومات بِهَا متردياً من سطح داره سنة (٣٩٣هـ).
انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٨٠، و«تاريخ الإِسْلَام»: ٢٨١ ـ ٢٨٣ وفيات (٣٩٣هـ)، و«مرآة الجنان» ٢/ ٣٣٥.

(٤) «الصحاح» مادة (سند).

(٥) انظر: «المنهل الروي»: ٢٩، و«الخلاصة»: ٣٠.

(٦) العلامة جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدويني ثُمَّ المصري، الفقيه المالكي، النحوي الأصولي، صاحب التصانيف المنقحة، توفي سنة (٦٤٦هـ).
انظر: «تاريخ الإِسْلَام»: ٣١٩ وفيات (٦٤٦هـ)، و«وفيات الأعيان» ٣/ ٢٤٨ و٢٥٠، و«شذرات الذهب» ٥/ ٢٣٤.

(٧) انظر: «منتهى الوصول والأمل»: ٦٥.

(٨) عَبْد الوهاب بن علي بن عَبْد الكافي السبكي الشَّافِعِيّ، أبو نصر، المؤرخ الباحث، من تصانيفه: «جمع الجوامع» و«طبقات الشافعية الكبرى»، ولد سنة (٧٢٧هـ)، وتوفي سنة (٧٧١هـ).
انظر: «الدرر الكامنة» ٢/ ٤٢٥، و«شذرات الذهب» ٦/ ٢٢١، و«الأعلام» ٤/ ١٨٤.

(٩) «البحر الَّذِيْ زخر» ١/ ٢٩٣.

وأما الإسناد: فهو حكاية طريق الْمَتْن[١].

والذي يبدو أنَّ السند والإسناد معناهما واحد؛ لأنَّهما متقاربان في معنى الاعتماد عليهما[٢].

وَقَالَ بدر الدين بن جَمَاعَة: «الْمُحَدِّثُوْنَ يستعملون السند والإسناد لشيءٍ واحدٍ»[٣].

لَكِن الإسناد أعم من السند؛ فالإسناد يطلق عَلَى سلسلة الرُّوَاة الموصلة إلى الْمَتْن، فيكون بِذَلِكَ مرادفاً للسند، ويكون بمعنى عزو الْحَدِيْث إلى قائله فهو أعم[٤].

فهو ما يذكره الناقل للخبر من الرجال الرواة الذين تتابعوا على نقله بينه وبين منتهى الحديث بصيغ الأداء، التي يذكرها بين كل راويين، فهو قسيم المتن وقسم من الحديث[٥].

والخلاصة: المراد بالسند أو الإسناد هنا: هُوَ سلسلة الرُّوَاة الَّذِيْنَ نقلوا الْحَدِيْث واحداً عن الآخر، حَتَّى يبلغوا بِهِ قائله.

أهمية الإسناد:

إنّ الله ﷻ شرّف هَذِهِ الأمة بشرف الإسناد، وَمَنَّ عَلَيْهَا بسلسلة الإسناد واتصاله، فهو خصيصة فاضلة لهذه الأمة وليس لغيرها من الأمم السابقة، وَقَدْ أسند الْخَطِيْب إلى مُحَمَّد بن حاتم بن المظفر قوله: «إنّ الله أَكْرَمَ هَذِهِ الأمة وشرّفها وفضّلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها، قديمهم وحديثهم إسنادٌ، وإنما هِيَ صحف في أيديهم وَقَدْ خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بَيْنَ ما نزل من التوراة والإنجيل مِمَّا جاءهم بِهِ أنبياؤهم، وتمييز بَيْنَ ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار الَّتِيْ أخذوا عن غَيْر الثقات. وهذه الأمة إنما تَنُصّ الْحَدِيْث من الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة عن

(١) انظر: «نُزهة النظر»: ٢٢.
(٢) انظر: «الخلاصة»: ٣٠.
(٣) «المنهل الروي»: ٣٠.
(٤) انظر: «تيسير مصطلح الْحَدِيْث»: ١٦.
(٥) انظر: «لسان المحدّثين» (الإسناد).

مثله حَتَّى تتناهى أخبارهم، ثُمَّ يبحثون أشد البحث حَتَّى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسةً، لِمَنْ فوقه ممن كَانَ أقل مجالسةً. ثُمَّ يكتبون الْحَدِيْث من عشرين وجهاً وأكثر، حَتَّى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويعدوه عداً، فهذا من أعظم نعم الله تَعَالَى عَلَى هَذِهِ الأمة»[1].

وَقَالَ أبو علي الجياني[2]: «خصّ الله تَعَالَى هَذِهِ الأمة بثلاثة أشياء لَمْ يعطها مَنْ قَبْلَهَا مِنَ الأمم: الإسناد، والأنساب، والإعراب»[3].

وَقَالَ الْحَاكِم النيسابوري: «فلولا الإسناد وطلب هَذِهِ الطائفة لَهُ، وكثرة مواظبتهم عَلَى حفظه لَدَرَسَ منار الإِسْلَام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فِيْهِ بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإنَّ الأخبار إذا تعرّت عن وجود الأسانيد فِيْهَا كانت بُتراً، كَمَا حَدَّثَنَا أبو العباس مُحَمَّد بن يعقوب[4]، قَالَ: حَدَّثَنَا العباس بن مُحَمَّد الدوري[5]، قَالَ: حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي الأسود، قَالَ:

---

(١) «شرف أصحاب الْحَدِيْث» (٧٦).

(٢) أبو علي الحسين بن مُحَمَّد بن أحمد الجياني، كَانَ إماماً في الْحَدِيْث، وبصيراً بالعربية والشعر والأنساب، لَهُ كتب مفيدة مِنْهَا: «تقييد المهمل» ولد سنة (٤٢٧هـ)، وتوفي سنة (٤٩٨هـ).
انظر: «وفيات الأعيان» ٢/ ١٩٥، و«تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٢٣٣ و١٢٣٤، و«مرآة الجنان» ٣/ ٣٦ ـ ٣٧.

(٣) «قواعد التحديث»: ٢٠١.

(٤) مُحَمَّد بن يعقوب بن يوسف الأصم، أبو العباس الأموي، حدث بكتاب «الأم» للشافعي عن الربيع، وَكَانَ ثقة كَثِيْر الرحلة والرواية، مَعَ ضبط الأصول، توفي سنة (٣٤٦هـ).
انظر: «الأنساب» ١/ ١٨٧ ـ ١٨٩، و«سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٤٥٢، و«شذرات الذهب» ٢/ ٣٧٣.

(٥) الإمام الحافظ أبو الفضل، عَبَّاس بن مُحَمَّد بن حاتم بن واقد الدوري ثُمَّ البغدادي، مولى بني هاشم، أحد الأثبات المصنفين، رَوَى عن الإمام أحمد ولد سنة (١٨٥هـ)، وتوفي سنة (٢٧١هـ).
انظر: «تهذيب الكمال» ٤/ ٧٥ (٣١٢٩)، و«سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٥٢٢، و«التقريب» (٣١٨٩).

حَدَّثَنَا إبراهيم بن عيسى أبو إسحاق الطالقاني[١]، قَالَ: حَدَّثَنا بقية، قَالَ: حَدَّثَنَا عتبة بن أبي حكيم[٢]، أنه كَانَ عِنْدَ إسحاق بن أبي فروة، وعنده الزهري، قَالَ: فجعل ابن أبي فروة يقول: قَالَ رَسُوْل الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ فَقَالَ لَهُ الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجرأك عَلَى الله! ألا[٣] تسند حديثك؟ تُحَدِّثُنا بأحاديث ليس لها خُطُم[٤]، ولا أزِمَّة[٥]»[٦].

---

(١) إبراهيم بن إسحاق بن عيسى البناني، مولاهم، أبو إسحاق الطالقاني، نزيل مرو، قدم بغداد وحدّث بِهَا، صنف كتاب «الرؤيا» وكتاب «الغرس» وغيرهما، توفي بمرو سنة (٢١٥هـ).

انظر: «تاريخ بغداد» ٦/ ٢٤، و«تهذيب الكمال» ١/ ٩٩ (١٤١)، و«تاريخ الإسْلَام»: ٥١ ـ ٥٢ وفيات (٢١٥هـ).

(٢) عتبة بن أبي حكيم الهمداني ثُمَّ الشعباني، أبو العباس الشامي الأردني الطبراني: صدوق يخطئ كثيراً، مات بصور سنة (١٤٧هـ). انظر: «تهذيب الكمال» ٥/ ٩٣ و٩٤ (٤٣٦٠)، و«التقريب» (٤٤٢٧).

(٣) وقع في المطبوع من الطبعة العلمية: «لا»، وهو تحريف، والتصحيح من نسختنا الخطية المصورة عن الأصل المحفوظ في مكتبة أوقاف بغداد، ومن طبعة ابن حزم.

(٤) الخطم: جمع خطام وَهُوَ الحبل الَّذِيْ يقاد بِهِ البعير. «لسان العرب»، و«تاج العروس» مادة (خطم).

(٥) زمّ الشيء يزمه زماً فانزم: شده، والزمام ما زم بِهِ، والجمع أزمة، وزممت البعير خطمته. «لسان العرب» و«تاج العروس» مادة (زمم).

(٦) «مَعْرِفَة علوم الْحَدِيْث»: ٦ ط. العلمية و(١١) ط. ابن حزم. وهَذِهِ القصة في «المجروحين» ١/ ١٣١ و١٣٢، و«أدب الإملاء والاستملاء»: ١١ ـ ١٢.

تنبيه: قد ورد عن الزهري نحو هذا المعنى، إذ قال سفيان بن عيينة: «حدث الزهري يوماً بحديث فقلت له: هاته بلا إسناد، فقال: أترقى السطح بلا سلم؟» («جامع التحصيل»: ٥٨ ـ ٥٩)، لكن في التطبيق العملي نجد للزهري مرسلات غير قليلة، فله في السنن الأربع أربعة وثمانون حديثاً «تحفة الأشراف» (١٩٣٣٧ ـ ١٩٤٢٠)، بل نجد أن أهل العلم قد تكلموا في مرسلات الزهري، فقد نص الشافعي على عدم قبولها (كما في «جامع التحصيل»: ٤٦) وكذلك قال أبو حاتم كما في «العلل» لابنه (٥٧٣). وقال يحيى القطان: «مرسل الزهري شر من مرسل غيره» («تاريخ ابن عساكر» ٥٨/ ٢٧١) وعلى ذلك فيكون الزهري قد خالف قوله بفعله.

هكذا أدرك الْمُحَدِّثُوْنَ ـ منذ الصدر الأول ـ ما للإسناد من أهمية بالغة في الصناعة الحديثية؛ إِذْ هُوَ دعامتها الأساسية ومرتكزها في أبحاث العدالة والضبط.

وكذلك أدرك الْمُحَدِّثُوْنَ أَنَّه لا يمكن نقد الْمَتْن نقداً صحيحاً إلا من طريق البحث في الإسناد، ومعرفة حلقات الإسناد والرواة النقلة، فلا صحة لمتن إلا بثبوت إسناده.

وأعظم مثال عَلَى اهتمام المسلمين بالإسناد هُوَ ما ورّثوه لنا من التراث الضخم الكبير الهائل، وما سخّروا للإسناد من ثروة علمية في كتب الرجال.

والبحث في الإسناد مهم جداً في علم الْحَدِيْث، من أجل التوصل إلى مَعْرِفَة الْحَدِيْث الصَّحِيْح من غَيْر الصَّحِيْح، إِذْ إِنَّه كلما تزداد الحاجة يشتد نظام المراقبة، فعندما انتشر الْحَدِيْث بَعْدَ وفاة النَّبِيّ ﷺ اشتد الاهتمام بنظام الإسناد، وعندما بدأ السهو والنسيان يظهران كثر الالتجاء إلى مقارنة الروايات، حَتَّى أصبح هَذَا المنهج مألوفاً معروفاً عِنْدَ الْمُحَدِّثِيْنَ؛ إِذْ إِنَّه لا يمكن الوصول إلى النص السليم القويم إلا من طريق البحث في الإسناد، والنظر والموازنة والمقارنة فِيْمَا بَيْنَ الروايات والطرق. من هنا ندرك سر اهتمام الْمُحَدِّثِيْنَ بِهِ، إذ جالوا في الآفاق ينقّرون أَوْ يبحثون في إسنادٍ، أَوْ يقعون عَلَى علة أَوْ متابعة أَوْ مخالفة، وكتاب «الرحلة في طلب الْحَدِيْث»[1] للخطيب البغدادي خير شاهد عَلَى ذَلِكَ.

وتداول الإسناد وانتشاره معجزة من المعجزات النبوية[2] الَّتِيْ أشار إِلَيْهَا المصطفى ﷺ في قوله: «**تَسْمَعُون ويُسْمَع منكم ويُسْمَع مِمَّنْ يَسْمَع منكم**»[3].

---

(١) هُوَ كتاب فريد في بابه، جمع فِيْهِ الْخَطِيْب نوادر من أخبار العلماء في رحلاتهم من أجل الْحَدِيْث الواحد، وما أشبه ذَلِكَ. وَقَدْ صدر الكتاب بأحاديث وآثار تدلُّ عَلَى ذَلِكَ وترغّب فِيْهِ، وَقَدْ طبع الكتاب في بيروت بطبعته الأولى عام ١٩٧٥م في دار الكتب العلمية بتحقيق: د. نور الدين عتر.

(٢) انظر: «بغية الملتمس»: ٢٣.

(٣) أخرجه: أحمد ١/٣٥١، وأبو داود (٣٦٥٩)، وابن حبان (٩٢)، والرامهرمزي في =

ثُمَّ إنَّ للإسناد أهمية كبيرة عِنْدَ المسلمين وأثراً بارزاً؛ وذلك لما للأحاديث النبوية من أهمية بالغة، إذ إنَّ الْحَدِيْث النبوي الشريف ثاني أدلة أحكام الشرع، ولولا الإسناد واهتمام الْمُحَدِّثِيْنَ بِهِ لضاعت منا سنة نبينا ﷺ ولاختلط بها ما ليس منها، ولما استطعنا التمييز بين صحيحها وسقيمها؛ إذن فغاية دراسة الإسناد والاهتمام به هي معرفة صحة الحديث أو ضعفه، فمدار قبول الحديث غالباً على إسناده، قال القاضي عياض: «اعلم أولاً أنّ مدار الحَدِيْث عَلَى الإسناد فبه تتبين صحته ويظهر اتصاله»[1]. وَقَالَ ابن الأثير[2]: «اعلم أنَّ الإسناد في الحديث هو الأصل، وعليه الاعتماد، وبه تعرف صحة الحديث وسقمه»[3]، وذكر كلاماً نفيساً عن أوضاع الإسناد واصطلاحه وشرائطه.

= «المحدّث الفاصل» (٩٢)، والحاكم ١/ ٩٥، وفي «مَعْرِفَة علوم الْحَدِيْث»، له: ٢٧ ط. العلمية و(٤٩) ط. ابن حزم، والبيهقي ١٠/ ٢٥٠ وفي «الدلائل»، له ٦/ ٥٣٩، والخطيب في «شرف أصحاب الْحَدِيْث» (٧٠)، وابن عَبْد البر في «جامع بَيَان العلم» ١/ ٥٥ و٢/ ١٥٢، والقاضي عياض في «الإلماع»: ١٠ من طرق عن الأعمش، عن عَبْد الله بن عَبْد الله، عن سعيد بن جبير، عن ابن عَبَّاسٍ، بِهِ مرفوعاً.

وصححه الْحَاكِم، وَلَمْ يتعقبه الذهبي، وَقَالَ العلائي في «بغية الملتمس»: ٢٤: «هَذَا حَدِيْث حسن من حَدِيْث الأعمش».

وأخرجه: البزار كما في «كشف الأستار» (١٤٦)، والرامهرمزي في «المحدّث الفاصل» (٩١)، والطبراني في «الكبير» (١٣٢١)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث»: ٦٠ ط. العلمية و(١٠٥) ط. ابن حزم، والخطيب في «شرف أصحاب الْحَدِيْث» (٦٩) من حَدِيْث ثابت بن قيس بلفظ: **«تسمعون ويُسمع منكم ويُسمع من الَّذِيْنَ يسمعون منكم، ثُمَّ يأتي من بَعْدِ ذَلِكَ قوم سمان يحبون السِّمَن، يشهدون قَبْلَ أن يُسألوا»**.

(١) «الإلماع»: ١٩٤.

(٢) المبارك بن مُحَمَّد بن عَبْد الكريم الشيباني، العلامة مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير الجزري، ثُمَّ الموصلي، من مصنفاته: «جامع الأصول» و«النهاية»، ولد سنة (٥٤٤هـ)، وتوفي سنة (٦٠٦هـ).

انظر: «وفيات الأعيان» ٤/ ١٤١، و«تاريخ الإسْلَام»: ٢٢٥ ـ ٢٢٦ وفيات (٦٠٦هـ)، و«سير أعلام النبلاء» ٢١/ ٤٨٨.

(٣) «جامع الأصول» ١/ ١٠٩.

وهذا المعنى مقتبس من عبارات المتقدمين. وأسند الخطيب البغدادي إلى سفيان الثوري، قال: «الإسناد سلاح المؤمن، إذا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ سلاح فبأيِّ شيءٍ يقاتل؟»[١].

وهذا أمير المؤمنين في الحَدِيْث شعبة بن الحجاج[٢] يقول: «إنَّما يُعلم صحة الحَدِيْث بصحة الإسناد»[٣].

وَقَالَ عَبْد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[٤]، وقال أيضاً: «مثل الذي يطلب أمرَ دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطحَ بلا سُلَّمٍ»[٥]، وقال الشافعي ﷺ: «الذي يطلب العلم بلا سند كحاطب ليل يحمل حزمة حطب، وفيه أفعى، وهو لا يدري»[٦].

وعلى هَذَا فالإسناد لا بد مِنْهُ؛ من أجل أنْ لا ينضاف إلى النَّبِيِّ ﷺ ما ليس من قوله أو فعله. وهنا جعل الْمُحَدِّثُوْنَ الإسناد أصلاً لقبول الْحَدِيْث؛ فلا يقبل الْحَدِيْث إذا لَمْ يَكُنْ لَهُ إسناد نظيف، أو له أسانيد يتحصل من مجموعها الاطمئنان إلى أنّ هَذَا الْحَدِيْث قَدْ صدر عمن ينسب إِلَيْهِ، فهو أعظم وسيلة استعملها الْمُحَدِّثُوْنَ من لدن الصَّحَابَة ﷺ إلى عهد التدوين كي ينفوا الخبث عن حَدِيْث النَّبِيّ ﷺ، ويبعدوا عَنْهُ ما ليس مِنْهُ.

وَقَدْ اهتم الْمُحَدِّثُوْنَ بجمع أسانيد الْحَدِيْث الواحد؛ لما لِذَلِكَ من أهمية كبيرة في ميزان النقد الحديثي، فجمع الطرق كفيل ببيان الخطأ ـ إذا صدر عن بعض الرُّوَاة ـ وبذلك يتميز الإسناد الجيد من الرديء، قَالَ علي بن المديني:

---

(١) «شرف أصحاب الْحَدِيْث» (٨١).

(٢) هُوَ شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثُمَّ البصري: ثقة حافظ متقن، كَانَ الثوري يقول: هُوَ أمير المؤمنين في الحَدِيْث، وَهُوَ أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة، وَكَانَ عابداً، مات سنة (١٦٠هـ).
انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٦، و«سير أعلام النبلاء» ٧/ ٢٢ و٢٢٧، و«التقريب» (٢٧٩٠).

(٣) «التمهيد» ١/ ٥٧.

(٤) مقدمة «صَحِيْح مُسْلِم» ١/ ١٢، و«شرف أصحاب الحَدِيْث» (٧٨)، و«الإلماع»: ١٩٤.

(٥) «شرف أصحاب الحديث» (٧٩).

(٦) «فيض القدير» ١/ ٥٥٥.

«الباب إذا لَمْ تُجمع طرقه لَمْ يُتَبَيَّن خطؤه»[١].

ثُمَّ إنّ لجمع الطرق فائدة أخرى؛ فيستفاد تفسير النصوص لبعضها، إذْ إنّ بعض الرُّوَاة قَدْ يحدث عَلَى المعنى، أو يروي جزءاً من الْحَدِيْث، وتأتي البقية في سند آخر؛ لذا قَالَ الإمام أحمد بن حَنْبَل: «الْحَدِيْث إذا لَمْ تجمع طرقه لَمْ تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً»[٢]. والتفسير هنا لا يقيد بالمتن فقط، وإنَّما يسري إلى الإسناد، فربما فسر بوساطة التكرار راو مبهم، أو كُشِف تدليس مدلس، والفوائد في هذا الباب جمّة التحصيل.

وَقَالَ الحافظ أبو زرعة العراقي[٣]: «الْحَدِيْث إذا جمعت طرقه تبين المراد مِنْهُ، وليس لنا أن نتمسك برواية ونترك بقية الروايات»[٤].

ويعرف ـ أيْضاً ـ بجمع الطرق: الْحَدِيْث الغريب متناً وإسناداً، وَهُوَ الَّذِيْ تفرد بِهِ الصَّحَابِيّ أَوْ تفرد بِهِ راوٍ دون الصَّحَابِيّ، ومن ثَمَّ يُعرف هل المتفرد عدل أو مجروح، فتكرار الأسانيد لَمْ يَكُنْ عبثاً وإنما لَهُ مقاصد وغايات يعلمها المشتغلون بهذه الصنعة. قَالَ الإمام مُسْلِم في ديباجة كتابه «الجامع الصَّحِيْح»: «إنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رَسُوْل الله ﷺ فنقسمها عَلَى ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس عَلَى غَيْر تكرار، إلا أنْ

(١) «الجامع لأخلاق الرَّاوِي» (١٦٥٢)، و«معرفة أنواع علم الْحَدِيْث»: ١٨٨بتحقيقي، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٢٧٥ بتحقيقي.

(٢) «الجامع لأخلاق الرَّاوِي» (١٦٥١).

(٣) هُوَ الإمام العلامة الحافظ ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عَبْد الرحيم بن الحسين العراقي الأصل المصري الشَّافِعِيّ ولد سنة (٧٦٢هـ)، وبكّر بِهِ والده بالسماع فأدرك العوالي، وانتفع بأبيه جداً، ودرّس في حياته، توفي سنة (٨٢٦ هـ)، من تصانيفه: «الإطراف بأوهام الأطراف» و«تكملة طرح التثريب» و«تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل» وغيرها.

انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة ٤/ ٨٠، و«لحظ الألحاظ»: ٢٨٤، و«الضوء اللامع» ١/ ٣٣٦، و«حسن المحاضرة» ١/ ٣٦٣، ومقدمتنا لكتاب «شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٣٤.

(٤) «طرح التثريب» ٧/ ١٨١.

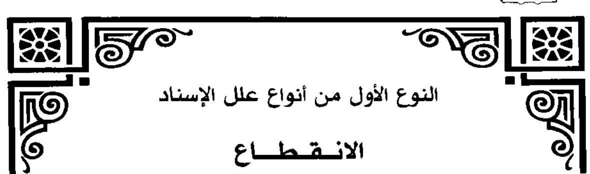
يأتي موضع لا يُستغنى فِيْهِ عن ترداد حَدِيْث فِيْهِ زيادة معنى أَوْ إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك[(١)]؛ لأنَّ المعنى الزائد في الْحَدِيْث المحتاج إِلَيْهِ يقوم مقام حَدِيْث تام، فلا بد من إعادة الْحَدِيْث الَّذِي فِيْهِ ما وصفنا من الزيادة، أو أن يُفصل ذَلِكَ المعنى من جملة الْحَدِيْث عَلَى اختصاره إذا أمكن، ولكن تفصيله ربما عسر من جملته، فإعادته بهيأته إذا ضاق ذَلِكَ أسلم»[(٢)].

إذا تمهّد هذا فإني سأتحدث عن علل الإسناد في ستة أنواع وعلى النحو الآتي.



(١) ومنه يعلم أنَّ من منهج الإمام مسلم أنَّه يسوق بعض الأحاديث المعلة ليبين علتها، عن طريق عرض المعل على الصحيح فتكشف علته، فرحمه الله ما أدقه، وما أحسن صنيعه!

(٢) مقدمة «صحيح مسلم» ١/ ٣.



النوع الأول من أنواع علل الإسناد

الانـقـطــاع

القطع لغة: إبانة بعضٍ أجزاء الجرْم من بعضٍ فصلاً. والمنقطع: الشيء نفسه[(١)].

واصطلاحاً: هو الإسناد الذي فيه قبل الوصول إلى التابعي راوٍ لم يسمع من الذي فوقه، والساقط بينهما غير مذكور لا معيناً ولا مبهماً، ومنه الإسناد الذي ذكر فيه بعض رواته بلفظ مبهم نحو رجل أو شيخ أو غيرهما[(٢)]، وقال النووي: «الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء والخطيب وابن عبد البر وغيرهم من المحدثين: أنَّ المنقطع ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي كمالك، عن ابن عمر»[(٣)] هذا القول تعقبه الشيخ عبد الله الجديع فقال: «وهذا صحيح، لكنَّه قاصر، فصورة الانقطاع فيما بين تبع أتباع التابعين، والتابعين مثلاً لا تندرج في هذا، وكذلك الانقطاع في طبقة دونها»[(٤)].

وتوسع في تعريفه المتقدمون فأطلقوه على كل ما لا يتصل.

---

(١) «لسان العرب» مادة (قطع).

(٢) نقله ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٣٢ بتحقيقي عن الحاكم، وقد جعل الحاكمُ المنقطع في «معرفة علوم الحديث»: ٢٧ ـ ٢٨ ط. العلمية وقبل (٥٠) ط. ابن حزم على ثلاثة أقسام: الأول منها ما فيه راو مبهم لم يسم، والثاني ما فيه راو مبهم في سند ورد التصريح باسمه في إسناد آخر، ثم عرف النوع الثالث من المنقطع، فقال: «أنْ يكون في الإسناد رواية راو لم يسمع من الذي يروي عنه الحديث قبل الوصول إلى التابعي الذي هو موضع الإرسال، ولا يقال لهذا النوع من الحديث مرسل، إنما يقال له منقطع».

(٣) «التقريب» المطبوع مع «التدريب» ١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٤) «تحرير علوم الحديث» ٢/ ٩٠٩.

ويفترق المنقطع عن المقطوع بكون المقطوع يراد به كلام الصحابي أو التابعي أو من دونه، والمنقطع يراد به البتر في الإسناد[١].

ويُعرف الانقطاع بأمور منها:

١ ـ التنصيص على عدم السماع، ويقع ذلك من الراوي نفسه ـ وهو قليل ـ كقول عمرو بن مرة: قلت لأبي عبيدة (يعني: ابن عبد الله بن مسعود): «تذكر من أبيك شيئاً؟ قال: لا».

٢ ـ تنصيص من روى عنه من الثقات: كقول عبد الله بن ميسرة: «الضحاك لم يسمع من ابن عباس».

٣ ـ تنصيص الناقد العارف من الجهابذة ـ بناءً على الاستقراء والنظر ـ على عدم الإدراك أو اللقاء أو السماع.

٤ ـ يُعرف عدم السماع بتاريخ وفاة الشيخ ومولد التلميذ، فإنْ كان التلميذ وُلد بعد وفاة الشيخ، أو كان صغيراً في سن لا يحتمل السماع، فهو انقطاع.

٥ ـ يُعرف بوجود قرينة تدل على الانقطاع كقول الراوي: حُدثت عن فلان أو أُخبرت عن فلان، وهذه تقيد بكون التلميذ غير معروف بالرواية عن الشيخ؛ لأنَّ الكلام هنا عن مرويات التلميذ عن الشيخ من حيث الجملة لا من حيث الخصوص.

٦ ـ يُعرف بافتراق بلد الراوي وشيخه بما يكون قرينة على عدم التلاقي.

وهذه الأمور تدرك بمراجعة كتب الرجال[٢].

والانقطاع في الإسناد حسب موضع الانقطاع أنواع:

فإذا كان الانقطاع في أول السند سمي معلقاً، وإذا كان في آخر السند

---

(١) قد وجد التعبير عن المنقطع بـ (المقطوع) في كلام الشافعي والحميدي والطبراني والدارقطني على خلاف استعمال الأكثرين. انظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: ١١٩ بتحقيقي، و«نكت ابن حجر» ٢/ ٥١٤ و: ٢٩٥ بتحقيقي.

(٢) انظر: «تحرير علوم الحديث» ٢/ ٩١٣ ـ ٩١٩.

سمي مرسلاً، وإذا كان في وسطه، وكان الساقط واحداً سمي منقطعاً، وإذا توالى سقوط رجلين من وسط الإسناد سمي معضلاً، وإذا سقط رجلان لا على التوالي، يكون السند منقطعاً في موضعين(١).

وقد يكون في الإسناد مدلس لم يصرح بالسماع؛ فيخشى سقوط رجل، فله حكم الانقطاع.

وعد بعضهم وجود رجل مبهم في الإسناد انقطاعاً(٢).

والمنقطعات ليست على درجة واحدة من الضعف: فمنها: الضعيف، ومنها: ما هو أشد ضعفاً؛ فالانقطاع آخر السند أيسر من الانقطاع في أوله أو وسطه، وإذا كان الساقط واحداً أيسر من سقوط اثنين، وتدليس من يدلس عن الثقات أيسر من الذي يدلس عن الضعفاء.

وسوف أتكلم عن الانقطاع في خمسة أنواع، وعلى النحو الآتي:

١ ـ التعليق:

الحديث المعلَّق: ـ هو ما حذف من مبتدإ إسناده راوٍ واحد أو راويان أو ثلاثة أو أكثر أو جميع الإسناد(٣)، كل ذلك يسمى معلقاً. «وسمي بهذا الاسم؛ لأنَّه مأخوذ من تعليق الجدار أو الطلاق؛ لاشتراكهما في قطع

---

(١) «معرفة أنواع علم الحديث»: ٩٢ و١٢٧ و١٢٨ بتحقيقي.

(٢) كما صنع الحاكم في «معرفة علوم الحديث»: ٢٨ ط. العلمية وقبل (٥٠) ط. ابن حزم، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٣/ ٣٣٣ و٤/ ٥٤ و٧/ ١٣٤، والجياني في «تقييد المهمل» ٣/ ٧٩٨ ـ ٨٠٧، وابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٣٢ بتحقيقي، وقارن بالنكت ٢/ ٥٦١ و: ٣٣٦ ـ ٣٣٧ بتحقيقي، و«المنهل الروي»: ٤٩، و«غرر الفوائد المجموعة»: ١٢٠، وقال العلائي في «جامع التحصيل»: ١٠٨: «والتحقيق أنَّ قول الراوي: عن رجل ونحوه متصل، ولكن حكمه حكم المنقطع لعدم الاحتجاج به».

(٣) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: ٩٢ بتحقيقي، و«التقريب» المطبوع مع «التدريب» ١/ ١١٧، و«الخلاصة»: ٤٧، و«شرح ألفية السيوطي»: ٧٩ محمد محيي الدين عبد الحميد.

الاتصال»[١]، «فالسلسلة القصيرة مثلاً تعلق في السقف فتكون متصلة من طرفها الأعلى، وغير متصلة من طرفها الأدنى وكذلك شأن الإسناد المعلق»[٢].

وخصّ القدماء اسم التعليق بما يرويه المُعلِّق ـ كالبخاري ـ بصيغة الجزم، مثل: (قال، وفعل، وأمر، ونهى، وذكر، وحكى)، فلم يستعملوه في صيغ التمريض مثل: (يُروى، ويُقال، ويُذكر، ويُحكى) ـ بالبناء للمجهول ـ، لكن أطلق بعض المتأخرين التعليق في غير المجزوم به، كالحافظ المزي، حين أورد في «الأطراف» ما في صحيح البخاري من ذلك وعليه علامة التعليق (خت) أي: البخاري تعليقاً[٣].

وقصر التعليق على ما جاء بصيغ الجزم قاله ابن جماعة[٤]، والنووي[٥]، والسخاوي[٦]، وهو فاسد لوجوه:

١ ـ أنَّه يخالف صنيع الأئمة قبلهم وبعدهم، فقد حاول الحافظ أبو علي الغساني ومن بعده أبو عبد الله المازري وصل المعلقات في «صحيح مسلم» غير أنَّ المحاولتين لم تتما[٧]، ثم خلفهما رشيد الدين العطار فصنف «غرر الفوائد»، وصل فيه جميع معلقات مسلم[٨]، والمتتبع لأسانيد العطار يجده وصل المعلقات دون التفات إلى جزمه أو تمريضه.

ثم صنف الحافظ ابن حجر «تغليق التعليق»، وصل به معلقات البخاري، ولم يشترط هذا الشرط.

٢ ـ أنَّه يخالف ما ذهب إليه ابن الصلاح بقوله: «وأما المعلق وهو الذي حذف من مبتدإ إسناده واحد أو أكثر...»[٩] فلم يتقيد بما تقيدوا به، ولا

---

(١) «المنهل الروي»: ٤٩.
(٢) «لسان المحدثين» (التعليق).
(٣) انظر: «لسان المحدّثين» (التعليق).
(٤) انظر: «المنهل الروي»: ٤٩.
(٥) انظر: «التقريب» المطبوع مع «التدريب» ١/ ٢٢٠.
(٦) انظر: «شرح التقريب والتيسير»: ١٢٤. في حين أنَّه تجاوز هذا الشرط في «التوضيح الأبهر»: ٤٤ وعرفه بجادته.
(٧) انظر: «غرر الفوائد» ١٠٨ ـ ١٠٩.
(٨) انظر: المصدر السابق: ١٠٩.
(٩) «معرفة أنواع علم الحديث»: ٩٢ بتحقيقي.

يخفى أنَّ غالب من جاء بعده، دارت كتبهم في فلك كتابه، ومشى عليه العراقي[١]، وابن حجر[٢]، وغيرهما.

٣ ـ إذا قيد المعلق بالمجزوم فقط: فماذا نسمي ما يأتي بصيغة التمريض؟!

٤ ـ الاختلاف الذي وقع بين المجزوم والممرَّض، إنَّما وقع في معلقات البخاري خاصة، والعام لا يقيد بالخاص، والله أعلم.

وقد علق البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ جملة من الأحاديث في كتابه الصحيح[٣]، ووصلها الحافظ ابن حجر في كتابه «تغليق التعليق»، ولخصه في مقدمة الفتح[٤].

وقد تكلم الحافظ نفسه عن تعاليق البخاري في نكته على ابن الصلاح[٥] بما لا مزيد عليه، فقال: «الأحاديث المرفوعة التي لم يوصل البخاري إسنادها في صحيحه، منها ما يوجد في موضع آخر من كتابه، ومنها ما لا يوجد إلا معلقاً.

فأما الأول: فالسبب في تعليقه: أنَّ البخاري من عادته في صحيحه أنْ لا يكرر شيئاً إلا لفائدة، فإذا كان المتن يشتمل على أحكام: كرره في الأبواب بحسبها، أو قطّعه في الأبواب إذا كانت الجملة يمكن انفصالها من

---

(١) إذ قال فيما نقله السيوطي في «تدريب الراوي»: «وقد استعمله غير واحد من المتأخرين في غير المجزوم به..».

(٢) مقدمة «تغليق التعليق» ٢/ ٧ ـ ٨.

(٣) والمحكوم بصحته من أحاديث الصحيحين هو ما روياه بالإسناد المتصل، أما المعلقات فليست من نمط الصحيح؛ إنما ذكراها استشهاداً واستئناساً؛ ليكون الكتاب جامعاً لمعاني الإسلام، وبلغت عند البخاري ألفاً وثلاث مئة وواحداً وأربعين معلقاً، منها مئة وتسعة وخمسون مرفوعاً، والبقية موقوفات ومقاطع، وعند مسلم المعلقات قليلة بلغت اثني عشر معلقاً، فلا يعاب عليه إخراجه لها؛ لأنَّه وسم كتابه بـ «الجامع الصحيح المسند» فكل حديث ليس مسنداً لم يحكم عليه البخاري بالصحة. انظر: «هدي الساري»: ٨ و١٩، و«توجيه النظر» ١/ ٢٣٣.

(٤) «هدي الساري»: ٢٠ ـ ٦٨.

(٥) ١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦ و: ١٣٦ ـ ١٣٧ بتحقيقي.

الجملة الأخرى. ومع ذلك فلا يكرر الإسناد، بل يغاير بين رجاله: إما شيوخه أو شيوخ شيوخه، ونحو ذلك، فإذا ضاق مخرج الحديث ولم يكن له إلا إسناد واحد، أو اشتمل على أحكام ـ واحتاج إلى تكريرها ـ؛ فإنَّه والحالة هذه إما أنْ: يختصر المتن، أو: يختصر الإسناد، وهذا أحد الأسباب في تعليقه الحديث الذي وصله في موضع آخر.

وأما الثاني: ـ وهو ما لا يوجد فيه إلا معلقاً ـ فهو على صورتين: إما بصيغة الجزم وإما بصيغة التمريض.

فأما الأول: فهو صحيح إلى من علقه عنه، وبقي النظر فيما أبرز من رجاله، فبعضه يلتحق بشرطه. والسبب في تعليقه له: إما لكونه لم يحصل له مسموعاً ـ وإنما أخذه على طريق المذاكرة أو الإجازة ـ، أو كان قد خرّج ما يقوم مقامه، فاستغنى بذلك عن إيراد هذا المعلق مستوفى السياق، أو لمعنى غير ذلك. وبعضه يتقاعد عن شرطه وإنْ صححه غيره أو حسنه، وبعضه يكون ضعيفاً من جهة الانقطاع خاصة.

وأما الثاني: وهو المعلق بصيغة التمريض ـ مما لم يورده في موضع آخر ـ، فلا يوجد فيه ما يلتحق بشرطه إلا مواضع يسيرة، قد أوردها بهذه الصيغة لكونه ذكرها بالمعنى كما نبه عليه شيخنا رضي الله تعالى عنه[1]. نعم! فيه ما هو صحيح، وإن تقاعد عن شرطه إما لكونه لم يخرج لرجاله، أو لوجود علة فيه ـ عنده ـ ومنه ما هو حسن، ومنها ما هو ضعيف، وهو على قسمين: أحدهما: ما ينجبر بأمر آخر، وثانيهما: ما لا يرتقي عن مرتبة الضعيف، وحيث يكون بهذه المثابة، فإنَّه يبين ضعفه ويصرح به حيث يورده في كتابه»[2].

أما ما ذكره عن شيوخه: فقد قال العراقي رحمه الله: «أما ما عزاه البخاري إلى بعض شيوخه بصيغة الجزم، كقوله: قال فلان، وزاد فلان»، ونحو ذلك،

---

(١) عنى بذلك شيخه الحافظ العراقيَّ، وكلامه في «التقييد والايضاح»: ٣٦. وترضيه عن شيخه دلالة أنه ألف «النكت» في وقت مبكر في حياة شيخه، رحم الله الجميع.

(٢) انتهى كلام الحافظ.

فليس حكمه حكم التعليق عن شيوخ شيوخه ومن فوقهم، بل حكمه حكم الإسناد المعنعن، وحكمه الاتصال، بشرط ثبوت اللقاء والسلامة من التدليس، واللقاء في شيوخه معروف، والبخاري سالم من التدليس فله حكم الاتصال»[(١)].

وقد تبين مما ذكرناه: أنَّ أكثر المعلقات عند البخاري بصيغة الجزم صحيحة إلى من علق عنه.

وقد خالف ذلك بعض العلماء ـ منهم: ابن حزم ـ فلم يجعلوا لمعلقات الصحيح مزية على غيرها، سواء كان بصيغة الجزم أو بصيغة التمريض، وإنما جعلوا لها حكم غيرها من المنقطعات.

وقد استشكل العراقي: بأنَّ البخاري قد يوجد في صحيحه أحاديث يرويها عن بعض شيوخه، قائلاً: قال فلان، ويوردها في موضع آخر بوساطة بينه وبين ذلك الشيخ[(٢)].

وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن هذا ذاكراً عدة صور لما قال فيه البخاري: «قال فلان»، فقال ـ أعني: ابن حجر ـ: «الذي يورده البخاري من ذلك على أنحاء، منها: ما يصرح فيه بالسماع عن ذلك الشيخ بعينه، إما في نفس الصحيح، وإما خارجه، والسبب في الأول: إما أن يكون أعاده في عدة أبواب ـ وضاق عليه مخرجه ـ فتصرَّف فيه حتى لا يعيده على صورة واحدة في مكانين، وفي الثاني: أن لا يكون على شرطه إما لقصور في بعض رواته، وإما لكونه موقوفاً، ومنها ما يورده بواسطة عن ذلك الشيخ، والسبب فيه كالأول، لكنه في غالب هذا لا يكون مكثراً عن ذلك الشيخ، ومنها ما لا يورده في مكان آخر من الصحيح... فهذا مما أشكل أمره عليّ، والذي يظهر لي الآن أنه لقصور في سياقه...»، ثم قال: «وقد تقرر عند الحفاظ أنَّ الذي يأتي به البخاري من التعاليق كلها بصيغة الجزم يكون صحيحاً إلى من علقه عنه، ولو

---

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» ١/١٤٣ بتحقيقي، وانظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: ٩٢ ـ ٩٦ بتحقيقي.

(٢) انظر: «التقييد والإيضاح»: ٩١.

لم يكن من شيوخه، لكن إذا وجد الحديث المعلق من رواية بعض الحفاظ موصولاً إلى من علقه بشرط الصحة أزال الإشكال»(١).

والجواب عن المعلقات أنَّ وضع الكتابين «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» إنَّما هو للمسند، والمعلقات ليست بمسندة، بدلالة أنَّ الدارقطني لم يتعرض للأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر ـ فيما انتقده على الصحيحين ـ؛ لأنَّها ذُكرت استئناساً واستشهاداً، وليست من موضوع الكتاب(٢).

فائدة: سمى الدمياطي ما يعلقه البخاري عن شيوخه: «حوالة»(٣).

٢ ـ الإرسال بمعناه الواسع:

المرسَل ـ في إطلاق المتقدمين ـ يراد به كل انقطاع في السند، سواء كان الانقطاع في أول السند أو في وسطه أو في آخره، وهذا هو مذهب أكثر الأصوليين وأهل الفقه والخطيب وجماعة من المحدّثين(٤). وقد وقع تباين بين المتقدمين والمتأخرين في معنى المرسَل.

ثم استقر الاصطلاح في: أنَّ المرسَل لا يطلق إلا على ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ(٥)، كما هو متداول في كتب مصطلح الحديث.

وقد مزج ابن الصلاح بين التدليس والإرسال الخفي، فقد عرّف تدليس الإسناد بقوله: «هو أنْ يروي الراوي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، موهماً أنَّه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، موهماً أنَّه لقيه وسمعه منه»(٦).

(١) «فتح الباري» ١٠/ ٦٧ عقب (٥٥٩٠).
(٢) انظر: «توجيه النظر إلى أصول الأثر» ١/ ٢٣٦.
(٣) «نكت ابن حجر» ١/ ٣٣٢ و: ١٤٢ بتحقيقي.
(٤) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٢٨ بتحقيقي، و«شرح النووي على مسلم» ١/ ٣١ المقدمة، و«الخلاصة»: ٦٦، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٢٠٥ بتحقيقي، و«جواهر الأصول»: ٤٣ ـ ٤٤، و«النكت» ٢/ ٥٤٣ و: ٣١٩ بتحقيقي، و«فتح المغيث» ١/ ١٣٠ ـ ١٣١ ط. العلمية و١/ ٢٤١ ط. الخضير، و«شرح ألفية السيوطي»: ٢٧.
(٥) انظر: «الكفاية»: ٢١.
(٦) «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٥٧ بتحقيقي.

وقد اعترض الحافظ ابن حجر على قوله: «عمن عاصره ولم يلقه» بأنَّه ليس من التدليس، بل هو من المرسل الخفي إذ قال: «والتحقيق فيه التفصيل: وهو أنَّ من ذُكر بالتدليس أو الإرسال، إذا ذُكر بالصيغة الموهمة عمن لقيه، فهو تدليس، أو عمن أدركه ولم يلقه، فهو المرسل الخفي، أو عمن لم يدركه، فهو مطلق الإرسال»[1].

فتبين لنا من هذا أنَّ كلمة الإرسال تدل على أربعة معانٍ:

الأول: الانقطاع الظاهر: وهو أنْ يروي الراوي عمن لم يعاصره.

الثاني: تدليس الإسناد: وهو أنْ يروي الراوي عمن لقيه ـ وسمع منه ـ ما لم يسمعه.

الثالث: المرسل الخفي: وهو أنْ يروي الراوي عمن عاصره ولم يلقه.

الرابع: سقوط من فوق التابعي.

وسوف أتكلم عن كل معنى من هذه المعاني، وأمثل له بما يصح التمثيل به.

المعنى الأول
الانقطاع الظاهر

المنقطع لغة: اسم فاعل من انقطع، والانقطاع ضد الاتصال[2].

ووجد التعبير عنه بالمرسَل كثيراً عند المتقدمين[3]، ولكن: الانقطاع لا يستعمل كثيراً في وصف رواية التابعي عن النَّبيِّ ﷺ من غير ذكر صحابي الحديث، وإنَّما يوصف هذا في الغالب بأنَّه مرسل كما سبق[4].

واصطلاحاً: ما سقط من إسناده راو واحد قبل الصحابي أو أكثر من راوٍ، بشرط عدم التوالي في أي موضع كان من مواضع السند[5].

---

(١) «النكت» ٢/٦٢٣ و: ٣٩٤ بتحقيقي.
(٢) انظر: «لسان العرب» و«المعجم الوسيط» مادة (قطع).
(٣) انظر: استخدام الترمذي في جامعه عقيب (١٤).
(٤) انظر: «لسان المحدِّثين» (منقطع).
(٥) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» ١/١٥٨ بتحقيقي، و«نزهة النظر»: ٤٤، =

لكن هل يدخل في تسمية المنقطع الإسنادُ المتصل في ظاهره، وفيه راوٍ مبهم، أي: غير مسمى؟ فمن المعلوم أنَّ حكميهما ـ أعني: المنقطع والذي فيه مبهم ـ ليس واحداً، وإنْ كان الأصل فيهما أنهما راجعان إلى جنس واحد هو جنس الضعيف، فإنَّ المعنى ليس واحداً، وعليه: فلا يحسن أنْ يُسمى هذا منقطعاً، وقد وُجدت تسميته منقطعاً في كلام الحاكم وبعض من تبعه[١].

والأصل في الحديث المنقطع: أنَّه ضعيف عند المحدّثين؛ لأنَّه فقد شرط الاتصال؛ وللجهالة بحال الساقط الذي لم تعرف عدالته ولا ضبطه. قال الشوكاني: «ولا تقوم الحجة بالحديث المنقطع، وهو الذي سقط من رواته واحد ممن دون الصحابي؛ وذلك للجهل بحال المحذوف من حيث عدالته وضبطه؛ لأنَّ ثبوت هذا شرط لقبول الحديث»[٢].

۞ **ومثال ما كان الانقطاع فيه ظاهراً**: ما روى زيد بن واقد، عن سليمان بن موسى، عن كثير بن مرَّة، عن تميم الداري ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ قرأ بمائةِ آيةٍ في ليلةٍ، كُتِبَ لهُ قنوتُ ليلةٍ**».

أخرجه: أحمد ٤/١٠٣، وابن أبي الدنيا في «التهجد وقيام الليل» (٣٩٢) ط. الرشد[٣]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٥٤٧)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٥٥٣) ط. العلمية و(١٠٤٨٥) ط. الرسالة، وفي «عمل اليوم والليلة»، له (٧١٧)، والطبراني في «الكبير» (١٢٥٢) وفي «الأوسط» (٣١٤٣) ط. العلمية و(٣١٦٣) ط. الحديث، وفي «مسند الشاميين»، له (١٢٠٨) من طريق الهيثم بن حميد[٤].

= و«فتح المغيث» ١/١٤٩ ط. العلمية و١/٢٧٦ ط. الخضير، و«توضيح الأفكار» ١/٣٢٤.

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث»: ٢٧ ـ ٢٩ ط. العلمية و(٥٠) ـ (٥٥) ط. ابن حزم، و«لسان المحدّثين» (منقطع).

(٢) «إرشاد الفحول»: ٦٦.

(٣) لم أجده في الطبعة التي بين أيدينا وهي ط. مكتبة القرآن.

(٤) وهو: «صدوق، رمي بالقدر». «التقريب» (٧٣٦٢).

وأخرجه: الدارمي (٣٤٥٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٦٧/ ١٩٩ من طريق يحيى بن حمزة[١].

كلاهما: (الهيثم، ويحيى) عن زيد بن واقد[٢] بهذا الإسناد.

قال ابن أبي عاصم: «هذا إسناد وثيق».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٢/ ٢٦٧ بعد ذكر الحديث: «رواه الطبراني في «الكبير» وفيه سليمان بن موسى الشامي وثّقه ابن معين وأبو حاتم، وقال البخاري: عنده مناكير، وهذا لا يقدح».

وصحح الحديث الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٦٤٤).

قلت: هذا الحديث معلول بالانقطاع بين سليمان بن موسى وكثير بن مرة، فقد قال أبو مسهر ـ عبد الأعلى بن مسهر ـ فيما نقله الذهبي في «السير» ٥/ ٤٣٥، ويحيى بن معين فيما نقله ابن عدي في «الكامل» ٤/ ٢٥٢، قالوا: «لم يدرك سليمانُ بنُ موسى كثيرَ بنَ مرة».

فهذه علة في الحديث لم ينتبه لها من صححه.

وسليمان بن موسى متكلم فيه زيادة على ما تقدم عنه، فقد قال البخاريُّ فيما نقله الترمذي في «علله» بترتيب القاضي: ٦٦٦ (٢٧٥): «منكر الحديث، أنا لا أروي عنه شيئاً، روى سليمان بن موسى أحاديث عامتها مناكير»، وقال النَّسائيُّ فيما نقله الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٢/ ٢٢٥ (٣٥١٨): «ليس بالقوي».

ورُوي الحديث عن تميم الداري من غير وجه موقوفاً، وقرن معه فضالة بن عبيد.

فأخرجه: الدارمي (٣٤٥٢) عن يحيى بن بسطام، عن يحيى بن حمزة، عن يحيى بن الحارث، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن تميم وفضالة موقوفاً عليهما.

---

(١) وهو: «ثقة». «التقريب» (٧٥٣٦) ولكن روايته من طريق يحيى بن بسطام وهو: ضعيف، وستأتي ترجمته لاحقاً.

(٢) وهو: «ثقة». «التقريب» (٢١٥٨).

وإسناد هذا الحديث ضعيف؛ لضعف يحيى بن بسطام؛ إذ ذكره البخاري في «الضعفاء الصغير» (٣٩٤)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» ٤/ ٣٩٤. وانظر: «لسان الميزان» ٨/ ٤٢٠ (٨٤١٨). علاوة على ذلك فإنَّ القاسم قال عنه ابن حجر في «التهذيب» ٨/ ٢٨٠: «قيل: لم يسمع من أحد من الصحابة إلا من أبي أمامة» فبهذا تكون روايته هذه منقطعة لا تصح.

وروي عن يحيى بن الحارث من وجه آخر.

إذ أخرجه: الطبراني في «الكبير» (٧٧٤٨) من طريق جبارة بن مغلس، قال: حدثنا يحيى بن عقبة بن أبي العيزار، عن محمد بن جحادة، عن يحيى بن الحارث، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن أبي أمامة، به مرفوعاً.

وهذا إسنادٌ تالفٌ، فجبارة بن مغلس ويحيى بن عقبة كلاهما: ضعيف[١]، كما أنَّ الصواب من حديث أبي أمامة أنَّه موقوف.

فقد أخرج: الدارمي (٣٤٥٥) قال: حدثنا الحكم بن نافع، قال: أخبرنا حريز بن عثمان، عن حبيب بن عبيد، قال: سمعت أبا أمامة، قال: مَنْ قرأ مائتي آيةٍ كُتِبَ من القانتين. وإسناده صحيح.

وللحديث شاهد:

أخرجه: أبو داود (١٣٩٨)، وابن خزيمة (١١٤٤) بتحقيقي، وابن حبان (٢٥٧٢) من طريق ابن وهب، قال: أخبرنا عمرو أن أبا سوية[٢] حدثه، أنه سمع ابن حجرة يخبر عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ قامَ بعشرِ آياتٍ لمْ يُكْتَبْ منَ الغافلينَ، ومَنْ قامَ بمائة آيةٍ كُتِبَ منَ القانتينَ، ومَنْ قامَ بألفِ آيةٍ كُتِبَ منَ المُقَنْطَرينَ**[٣]».

---

(١) انظر: ترجمة جبارة بن مغلس: «ميزان الاعتدال» ١/ ٣٨٧ (١٤٣٣)، وانظر في ترجمة يحيى بن عقبة: «لسان الميزان» ٨/ ٤٦٤ (٨٥٠٢).

(٢) في مطبوع صحيح ابن حبان: «سويد».

(٣) أي أعطي قنطاراً من الأجر، والقنطار ألف ومائتا أوقية، والأوقية خير مما بين السماء والأرض. «النهاية» ٤/ ١١٣.

وإسناده حسن من أجل عبيد بن سوية فهو: «صدوق»[١].

وانظر: «تحفة الأشراف» ٢/ ١٤١ (٢٠٥٨)، و«أطراف المسند» ١/ ٦٥١ (١٣١٧)، و«إتحاف المهرة» ٣/ ١٢ (٢٤٦٥).

❁ **ومثال آخر**: روى زيد بن واقد، عن سليمان بن موسى، عن كثير بن مرَّة، عن عقبة بن عامر ﷺ، قال: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: **«المُسِرُّ بالقرآنِ كالمُسِرِّ بالصَّدقَةِ، والمجهرُ بالقرآنِ كالمجهر بالصَّدقة»**.

هذا الحديث رواه زيد بن واقد، واختلف عليه:

فأخرجه: عبد الله بن أحمد في وجاداته ٤/ ٢٠١، والطبراني في «الكبير» ١٧/ (٩٢٥) وفي «مسند الشاميين»، له (١٢٠٩) من طريق الهيثم بن حميد، عن زيد بن واقد، بهذا الإسناد.

وخالفه محمد بن عيسى بن سميع.

فأخرجه: النَّسائيُّ ٣/ ٢٢٥ وفي «الكبرى»، له (١٣٧٤) ط. العلمية و(١٣٧٨) ط. الرسالة من طريق محمد بن عيسى بن سميع، عن زيد بن واقد، عن كثير بن مرَّة، بالإسناد السابق فأسقط من الإسناد سليمان بن موسى.

إلا أنَّ الهيثم بن حميد[٢] أوثق من محمد بن عيسى بن سميع[٣].

ومن ناحية أخرى فإنَّ الحديث فيه علة هي: الانقطاع بين سليمان بن موسى وكثير بن مرة، فقد قالوا: «لم يدرك سليمانُ بنُ موسى كثيرَ بنَ مرَّة» قالها أبو مسهر فيما نقله الذهبي في «السير» ٥/ ٤٣٥، وقالها ابن معين فيما نقله ابن عدي في «الكامل» ٤/ ٢٥٢.

---

(١) «التقريب» (٤٣٧٨).

(٢) وهو: «صدوق» «التقريب» (٧٣٦٢).

(٣) وهو: «صدوق يخطئ ويدلس» «التقريب» (٦٢٠٩). وهذا الإسناد الذي ساقه يعد من الفوائد؛ لأن شيخ زيد في الإسناد الأول لم يسمع من شيخه، فإذا سقطت الوساطة بين زيد وكثير زادت قرائن إعلال هذا الطريق، والله أعلم.

وسليمان متكلم فيه، قال البخاري: «عنده مناكير»، وقال أبو حاتم: «محله الصدق، في حديثه بعض الاضطراب»، وقال النَّسائي: «ليس بالقوي» انظر: «ميزان الاعتدال» ٢/ ٢٢٥ (٣٥١٨) وقد تقدم الكلام في الحديث (٢٨٥).

وقد روي الحديث عن كثير بن مرَّة من طريق آخر.

رواه بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عنه. وهو إسناد صحيح، إلا أنَّه اختلف على بحير بن سعد فيه.

فأخرجه: أبو داود (١٣٣٣)، والترمذي (٢٩١٩)، والطبراني في «الكبير» ١٧/ (٩٢٤) وفي «مسند الشاميين»[1]، له (١١٦٥)، والبيهقي ٣/ ١٣ وفي «شعب الإيمان»، له (٢٦١٠) ط. العلمية و(٢٣٧٢) ط. الرشد، وابن تيمية في «مجموع الفتاوى» ١٨/ ٥٤ (الحديث الثالث عشر) من طريق إسماعيل بن عيّاش[2].

وأخرجه: أحمد ٤/ ١٥١ و١٥٨، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (٤٤٤)، والنَّسائي ٥/ ٨٠ وفي «الكبرى»، له (٢٣٤٢) ط. العلمية و(٢٣٥٣) ط. الرسالة، وأبو يعلى (١٧٣٧)، وابن حبان (٧٣٤)، والطبراني في «الكبير» ١٧/ (٩٢٣) وفي «الأوسط» (٣٢٤٧) ط. الحديث و(٣٢٣٥) ط. العلمية وفي «مسند الشاميين»، له (١١٦٤) و(١٩٩١)، والبيهقي في «شعب الإيمان»

---

(١) جاء في مقدمة «مسند الشاميين»: «أما «مسند الشاميين» فقد روى فيه الحافظ الطبراني أحاديث بعض الرواة والمحدّثين الشاميين، ولم يستوعب كل الرواة والمحدّثين، فقد ذكر الذين رووا الأحاديث منهم من التابعين وأتباعهم، ولكنه ـ كما قلنا ـ لم يستوعب فإذا ما راجع القارئ الكريم مسانيد الصحابة الذين روى عنهم الشاميون، مثل: المغيرة بن شعبة، ومعاوية بن أبي سفيان، ومعاذ بن جبل، وأبي ثعلبة الخشني، من «المعجم الكبير» فسيرى كثيراً من الشاميين من التابعين الذين لم يرو الحافظ الطبراني أحاديثهم في «مسند الشاميين» ونريد أن نذكر على سبيل المثال: الأوزاعي، وأبا إدريس الخولاني، وخالد بن معدان، وإسماعيل بن عيّاش، من الشاميين الذين لم يرو الحافظ أحاديثهم مع شهرتهم وكثرة حديثهم؛ إذن ف: «مسند الشاميين» هو مسند لبعض الشاميين» مقدمة محقق «مسند الشاميين» ١/ ٧ ـ ٨.

(٢) وهو: صدوق إذا روى عن الشاميين وإسناد هذا الحديث شامي.

(٢٦١١) ط. العلمية و(٢٣٧٣) ط. الرشد، وابن تيمية في «مجموع الفتاوى» ١٨/ ٥٤ (الحديث الثالث عشر) من طريق معاوية بن صالح.

كلاهما: (إسماعيل، ومعاوية) عن بحير بن سعد[١]، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن عقبة بن عامر، به.

وخالفهما يحيى بن أيوب عند الحاكم ١/ ٥٥٤ ـ ٥٥٥، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٣١) ط. العلمية و(١٩٤٧) ط. الرشد فرواه عن بحير بن سعد بالإسناد نفسه إلا أنَّه قال: معاذ بن جبل بدلاً من عقبة بن عامر.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه».

وقال البيهقي: «كذا وجدته عن معاذ بن جبل، ورواه إسماعيل بن عياش، عن بحير بن سعد، وقال: عن عقبة بن عامر، قال وكذلك: رواه سليمان بن موسى، عن كثير بن مرة، عن عقبة بن عامر».

ويحيى بن أيوب الغافقي قال عنه أحمد بن حَنْبل: «سيِّئ الحفظ»، وقال ابن القطّان الفاسي: «هو من قد علمت حاله، وأنَّه لا يحتج به؛ لسوء حفظه»، وقال أبو حاتم: «لا يحتج به»، وقال النَّسائي: «ليس بالقوي»، وقال الدارقطني: «في بعض حديثه اضطراب».

انظر: «ميزان الاعتدال» ٤/ ٣٦٢ (٩٤٦٢). فعلى هذا رواية إسماعيل ومعاوية أصح وأثبت من رواية يحيى بن أيوب.

وانظر: «تحفة الأشراف» ٦/ ٦٢١ (٩٩٤٩)، و«أطراف المسند» ٤/ ٣٦٥ (٦١٠٩)، و«إتحاف المهرة» ١١/ ٢٢٣ (١٣٩٢٠)، و«المسند الجامع» ١٣/ ٥٥ (٩٨٨٥).

۞ **مثال آخر**: روى سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: «**استقيموا لقريشٍ ما استقامُوا لكمْ، فإنْ لم يستقيموا لكمْ، فاحملوا سيوفَكمْ على أعناقكم فأبيدوا خضراءهم، فإنْ لم تفعلوا**

---

(١) تحرف عند النسائي في «المجتبى» إلى: «يحيى بن سعيد» وانظر: «تحفة الأشراف» ٦/ ٦٢١ (٩٩٤٩).

فكونوا زراعين أشقياء، وكلوا منْ كدِّ أيديكم»[١].

أخرجه: أحمد ٥/ ٢٧٧، ومن طريقه الخلَّال في «السُّنة» (٨١) عن وكيع.

وأخرجه: الخلّال في «السُّنة» (٨٠)، والطبراني في «الصغير» (١٩٣)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١/ ١٦٠، والخطيب في «تاريخ بغداد» ١٢/ ١٤٦ ـ ١٤٧ وفي ط. الغرب ١٤/ ٣٣ من طريق شعبة.

وأخرجه: الخطيب في «تاريخ بغداد» ٣/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧ وفي ط. الغرب ٤/ ٥٨٣ من طريق سليمان بن قرم[٢].

وأخرجه: ابن حبان في «روضة العقلاء»: ١٤٤، وابن عدي في «الكامل» ٥/ ٣٥ من طريق شريك[٣].

وأخرجه: ابن حبان في «المجروحين» ١/ ١٥٧ من طريق مقاتل بن سليمان[٤].

وأخرجه: ابن حبان في «المجروحين» ١/ ١٥٧ من طريق إبراهيم الصائغ[٥].

وأخرجه: الروياني في «مسند الصحابة» (٦٢٢) من طريق سعيد بن مسروق[٦]، وجرير[٧] (مقرونين).

---

(١) أي دوموا لهم في الطاعة واثبتوا عليها، ما داموا على الدين وثبتوا على الإسلام، قال الخطابي: الخوارج ومن يرى رأيهم يتأولونه في الخروج على الأئمة ويحملون قوله: « ما استقاموا لكم» على العدل في السيرة، وإنما الاستقامة ها هنا الإقامة على الإسلام. لسان العرب مادة (قوم)، و«غريب الحديث» للخطابي ١/ ٣٦١ ـ ٣٦٢.

(٢) وهو: «سيِّىء الحفظ» «التقريب» (٢٦٠٠).

(٣) وهو ابن عبد الله النخعي: «صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء» «التقريب» (٢٧٨٧).

(٤) «كذبوه وهجروه ورمي بالتجسيم» «التقريب» (٦٨٦٨).

(٥) وهو ابن ميمون المروزي: «صدوق» «التقريب» (٢٦١).

(٦) وهو: «ثقة» «التقريب» (٢٣٩٣).

(٧) وهو ابن حازم: «ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه» «التقريب» (٩١١).

وأخرجه: الروياني في «مسند الصحابة» (٦٢٤) من طريق علي بن مسهر[1].

وأخرجه: ابن عدي في «الكامل» ٢/ ٢٨٦ من طريق أبي الجحاف[2].

جميعهم: (وكيع، وشعبة، وسليمان، وشريك، ومقاتل، وإبراهيم، وسعيد، وجرير، وعلي، وأبو الجحاف) عن الأعمش، عن سالم، بهذا الإسناد.

وأخرجه: ابن الأعرابي في معجمه (١٣٠١) من طريق عباد بن عباد.

وأخرجه: أبو الشيخ في «طبقات المحدّثين بأصبهان» ٣/ ٦ من طريق أبي داود الطيالسي.

كلاهما: (عباد، والطيالسي) عن شعبة، عن الأعمش ومنصور (مقرونين)، كلاهما عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان، به.

قال ابن الأعرابي في معجمه (١٣٠٢): «حدثنا جعفر الطيالسي، يقول: ما وافق عبَّاد بن عبَّاد في هذا الحديث عن شعبة إلا أبو داود الطيالسي، والناس كلهم يقولون: الأعمش، عن سالم، لا يقولون: منصور».

وتابع الأعمشَ سلمةُ بنُ كهيل[3] عند ابن عدي في «الكامل» ٦/ ٤٥٨، وابنُ سالم بن أبي الجعد[4] عند الطبراني في «الأوسط» (٧٨١٥) كلتا الطبعتين.

كلاهما: (سلمة، وابن سالم) عن سالم بن أبي الجعد، به.

إلا أنَّ الإسنادين إلى المتابِعين ضعيفان فإلى المتابع الأول في السند عيسى بن مهران رمي بالوضع، وإلى السند الثاني محمد بن خالد، وهو ضعيف، وقد كذبه بعضهم.

---

(١) وهو: «ثقة» «التقريب» (٤٨٠٠).

(٢) وهو داود بن أبي عوف: «صدوق ربما أخطأ» «التقريب» (١٨٠٥).

(٣) وهو: «ثقة» «التقريب» (٢٥٠٨).

(٤) ابن سالم ـ وهو الحسن بن سالم بن أبي الجعد ـ قال عنه يحيى بن معين فيما نقله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٣/ ١٧ (٥٣)، «وابن شاهين «تاريخ أسماء الثقات» (٢١٢): «صالح» وعند ابن شاهين: «الحسين».».

هذا حديث رجاله ثقات، إلا أنَّ في إسناده انقطاعاً، قال يحيى بن معين فيما نقله الخلّال كما في «المنتخب من العلل» (٨٢): «لم يسمع سالم من ثوبان»، وقال أحمد بن حنبل فيما أسنده إليه الخلّال في «السُّنة» (٨٢): «ليس بصحيح: سالم بن أبي الجعد لم يلقَ ثوبان»، وقال أحمد فيما نقله العلائي في «جامع التحصيل» (٢١٨): «لم يَلقَ ثوبان، بينهما معدان بن أبي طلحة»[1] وكذا قال أبو حاتم[2].

وقال أبو حاتم في «المراسيل» لابنه (٢٨٨): «سالم بن أبي الجعد لم يسمع من ثوبان شيئاً، يدخل بينهما: معدان».

وقال يحيى بن معين فيما أسنده إليه الخلّال في «السُّنة» (٨١٩): «سمعت خالد بن خداش، قال: جاء سلام بن أبي مطيع إلى أبي عوانة، فقال: هات هذه البدع التي قد جئتنا بها من الكوفة، قال: فأخرج إليه أبو عوانة كتبه فألقاها في التنور، فسألت خالداً ما كان فيها؟ قال: حديث الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: «**استقيموا لقريشٍ**» وأشباهُهُ».

وقال الخلّال في «السُّنة» عقب (٨٠): «قال حنبل: سمعت أبا عبد الله، قال: الأحاديث خلاف هذا. قال النبيُّ ﷺ: «**اسمعْ وأطعْ ولو لعبد مُجدعٍ**»[3].

وقال: «**السمع والطاعةُ في عسركَ ويسركَ وأثرةٍ عليكَ**»[4] فالذي يروى عن النبي ﷺ منَ الأحاديثِ خلافُ حديثِ ثوبان وما أدري ما وجهه».

وقال الشيخ الألباني في «الضعيفة» (١٦٤٣): «حديث ثوبان هذا، لا يصح من قبل إسناده، وابن أبي الجعد لم يسمع من ثوبان، فهو منقطع، فإذا

---

(١) وهو: «ثقة» «التقريب» (٦٧٨٧). (٢) انظر: «تحفة التحصيل» (٢٩٥).

(٣) أخرجه: مسلم ٦/ ١٤ (١٨٣٧) (٣٦) من حديث أبي ذر بلفظ: «**فإذا كان عبداً مجدع الأطراف**».

(٤) أخرجه: مسلم ٦/ ١٤ (١٨٣٦) (٣٥) من حديث أبي هريرة وزاد فيه: «**ومنشطك ومكرهك**».

ثبت ضعف الحديث، فلا حاجة إلى تكلف تأويله؛ لأنه يوهم صحته».

وللحديث شاهد أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٥/٢٢٨ من حديث النعمان بن بشير، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**استقيموا لقريش ما استقاموا لكمْ، فإنْ لم يستقيموا لكمْ، فضعوا سيوفكم على عواتِقكم، فأبيدوا خضراءهم**».

وقال الهيثمي: «رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفه».

إلا أنَّ المناوي في «فيض القدير» ١/٦٣٧، قال: «رمز المصنِّف ـ يعني: السيوطي ـ لحسنه ولعله لاعتضاده، وإلا ففيه شعيب بن بيان الصفار قال الجوزجاني: يروي المناكير»[1].

وهناك شاهد آخر: إذ روى الخلّال في «السُّنة» (٨٢) عن مُهنّاً أنه قال: «سألته ـ يعني: أحمد بن حنبل ـ عن علي بن عابس يحدث عنه الحماني، عن أبي فزارة، عن أبي صالح مولى أم هانئ، عن أم هانئ، قالت: قال رسول الله ﷺ: (مثل حديث ثوبان): «**استقيموا لقريشٍ**» فقالَ: ليس بصحيح، هو منكر».

وهذا حديث ضعيف؛ لضعف علي بن عابس، والحماني اتهموه بسرقة الحديث، ولضعف أبي صالح ـ باذام ـ ويرسل أيضاً.

زيادة على ضعف هذه الطرق فإنَّ متن هذه الأحاديث مخالف للأحاديث الصحيحة كما تقدم، التي تدعو إلى السمع والطاعة، وعدم الخروج على الأئمة؛ مما يدعو إلى تفرّق الأمة وضياعها.

وهناك حديث صحيح روي من حديث أبي هريرة.

أخرجه: أحمد ٢/٣٠١، والبخاري ٤/٢٤٢ (٣٦٠٤)، ومسلم ٨/١٨٦ (٢٩١٧) (٧٤)، وأبو يعلى (٦٠٩٣)، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (١٨٩)، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٦/٤٦٤ من طريق شعبة، عن أبي التياح، عن أبي

---

(١) وقال العقيلي في «الضعفاء» ٢/١٨٣: «يحدث عن الثقات بالمناكير، وكاد أنْ يغلب على حديثه الوهم».

زرعة بن عمرو بن جرير، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يهلك الناسَ هذا الحيُّ منْ قريش**» قالوا: فما تأمرنا؟ قال: « **لو أنَّ الناسَ اعتزلوهم**».

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل ٢/ ٣٠١ عقب الحديث: «وقال أبي في مرضه الذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث، فإنَّه خلاف الأحاديث عن النبيِّ ﷺ يعني قوله: «**اسمعوا وأطيعوا واصبروا**»»[1].

وقال الحافظ في «فتح الباري» ١٣/ ١٤ عقب (٧٠٥٨): «المراد بعض قريش ـ وهم الأحداث ـ منهم لا كلهم، والمراد أنَّهم يُهلكون الناسَ بسبب طلبهم الملك والقتال لأجله، فتفسد أحوال الناس، ويكثر الخبط بتوالي الفتن، وقد وقع الأمر كما أخبر ﷺ، أما قوله: «**لو أنَّ الناسَ اعتزلوهم**» محذوف الجواب وتقديره: لكان أولى بهم، والمراد باعتزالهم أنْ لا يداخلوهم ولا يقاتلوا معهم ويفروا بدينهم من الفتن».

انظر: «إتحاف المهرة» ٣/ ٥٤ (٢٥١٦)، و«أطراف المسند» ١/ ٦٥٦ (١٣٢٢)، و«السلسلة الضعيفة» (١٦٤٣).

المعنى الثاني

التدليس

هُوَ أحد الأسباب الرئيسة المهمة في علم علل الحديث؛ لأنَّ التدليس يكشف عَنْ سقوط راوٍ أحياناً، فيكون لهذا الساقط أثر في اختلاف الأسانيد والمتون، أو يكون الراوي ضعيفاً ولم يتابع، فيضعف الحديث من أجله، ولا بدّ لنا من تفصيل القَوْل في التدليس.

---

(١) هذا اجتهاد من الإمام المبجل أحمد بن حنبل إمام أهل السنة والجماعة ينازعه فيه غيره من المتقدمين مثل البخاري ومسلم اللذينِ صححا الحديث، وليس من شرط الحديث الصحيح أن يتفق الجميع على تصحيحه؛ لأن التصحيح والتضعيف من الأمور الاجتهادية، والاجتهاد يقع فيه الصواب وغيره، وهنا يكون لنا موقفٌ في الترجيح بين أقوال المتقدمين إذا اختلفوا في حكم؛ فنرجح بقرائن ومرجحات من جنس مرجحاتهم وقرائنهم، أما إذا اتفقوا على شيء فلا يسعنا مخالفتهم البتة، فهم أهل الصنعة وهم أهل الحفظ والضبط والاتقان، وقد عاينوا الرواية وواكبوا الطرق وعاصروا الرواة، والله أعلم.

فالتدليس لغة: مأخوذ من الدَّلَس ـ بالتحريك ـ وَهُوَ اختلاط الظلام الذي هو سبب لتغطية الأشياء عن البصر[١]. قال ابن حجر: «وكأنَّه أظلم على الناظر؛ لتغطية وجه الصواب فيه»[٢]. ومنه التدليس في البيع، يقال: دلس فلان على فلان، أي: ستر عنه العيب الذي في متاعه؛ كأنَّه أظلم عليه الأمر، وأصله مما ذكرنا من الدلَس.

أما في الاصطلاح: فإنَّ التدليس صنيع لبعض الرواة فيه إيهام خلاف الواقع، وهو عندهم يتنوع إلى عدة أنواع:

الأول: تدليس الإسناد:

وَهُوَ أن يروي الرَّاوِي عمن لقيه ما لَمْ يسمعه مِنْهُ بصيغة محتملة[٣].

والمراد بالصيغة المحتملة: أن لا يصرح بالسماع أو الإخبار مثل: (حَدَّثَنَا، وأخبرنا، وأنبأنا، وسمعت، وَقَالَ لنا)، وإنما يجيء بلفظ يحتمل الاتصال وعدمه، مثل: (إن، وعن، وَقَالَ، وحدّث، وروى، وذكر)، لذا لَمْ يقبل الْمُحَدِّثُوْنَ حَدِيْث المدلِّس ما لَمْ يصرِّح بالسماع[٤].

۞ **ومما دُلِّسَ فيه الضعفاء**: ما روى عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**اكتحلوا بالإثمد، فإنَّه يجلو البصرَ وينبتُ الشعرَ**». وزعم أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانت له مكحلةٌ يكتحلُ بها كلَّ ليلةٍ ثلاثةً في هذه وثلاثةً في هذه.

أخرجه: الطيالسي (٢٦٨١)، ومن طريقه الترمذي (١٧٥٧) وفي «الشمائل» (٤٩) بتحقيقي وفي «العلل الكبير»، له: ٧٣٣ (٣٠٧)، والبيهقي ٤/ ٢٦١.

---

(١) «لسان العرب» و«القاموس المحيط» مادة (دلس).

(٢) «النكت» ٢/ ٦١٤ و: ٣٨٥ بتحقيقي.

(٣) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٥٧ بتحقيقي، و«التقريب» المطبوع مع «التدريب» ١/ ٢٢٣، و«الخلاصة»: ٧٤.

(٤) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٥٧ بتحقيقي، و«العواصم والقواصم» ٣/ ٦٠.

وأخرجه: ابن سعد في «الطبقات» ١/ ٣٧٥، وابن أبي شيبة (٢٣٨٣٧) و(٢٦٠٢٩)، ومن طريقه ابن ماجه (٣٤٩٩).

وأخرجه: أحمد ١/ ٣٥٤، وعبد بن حميد (٥٧٣)، والترمذي (٢٠٤٨) وفي «الشمائل»، له (٥٠) بتحقيقي، وأبو يعلى (٢٦٩٤)، وابن حبان في «المجروحين» ٢/ ١٥٧، وأبو الشيخ في «أخلاق النَّبيِّ» ﷺ (٥٢٠) و(٥٢١)، والطبراني في «الكبير» (١١٨٨٨)، والحاكم ٤/ ٤٠٨، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٤٢٦) ط. العلمية و(٦٠٠٨) ط. الرشد، والبغوي (٣٢٠٣) من طرق عن عباد بن منصور، بهذا الإسناد.

قال الترمذي في «العلل الكبير»: ٧٣٤ (٣٠٧): «سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: هو حديث محفوظ. وعباد بن منصور صدوق»، وقال في «الجامع الكبير» عقب (١٧٥٧): «حديث ابن عباس حديث حسن[1]، لا نعرفه على هذا اللفظ إلا من حديث عباد بن منصور».

وقال الحاكم ٤/ ٤٠٨: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وعباد لم يتكلم فيه بحجة» إلا أنَّ الذهبي تعقبه في التلخيص، فقال: «ولا هو حجة»[2].

والصواب في هذا الحديث أنَّ إسناده ضعيف؛ لأجل عباد بن منصور، قال عنه يحيى بن معين في «تاريخه» (٣٦٠١) برواية الدوري: «ليس بشيء»، وضعفه النَّسائي في «الضعفاء والمتروكون» (٤١٤)، وقال البخاري فيما نقله عنه الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٢/ ٣٧٧ (٤١٤١): «ربما دلس عباد عن عكرمة»، وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» لابنه ٦/ ١٠٣ (٤٣٨): «كان ضعيف الحديث، يكتب حديثه، ونرى أنَّه أخذ هذه الأحاديث عن ابن أبي

---

(١) كذا في «الجامع الكبير» ط. بشار عواد معروف، وفي «تحفة الأشراف» ٤/ ٥٨٨ (٦١٣٧). إلا أنَّه في «الجامع الكبير» ط. العلامة أحمد شاكر: «حسن غريب». وكذلك جاء كلام الترمذي عقب حديث (٢٠٤٨) إذ قال: «هذا حديث حسن غريب».

(٢) وإنما قال الذهبي مقالته تعليقاً على قول الحاكم: «عباد لم يتكلم فيه بحجة». وانظر «مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك الحاكم» ٧/ ٣٢١٩ (١٠٧٦).

يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس»، ونقل العقيلي في «الضعفاء الكبير» ٣/ ١٣٦، وابن حبان في «المجروحين» ٢/ ١٥٧ بسنديهما عن علي بن المديني أنَّه قال: «سمعت يحيى بن سعيد القطان، يقول: قلت لعباد بن منصور الناجي: عن من[1] سمعت: **«ما مررت بملأ من الملائكة»**، و«النبي ﷺ كان يكتحل ثلاثاً»؟ «فقال: حدثني ابن أبي يحيى، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس»، وقال ابن حبان في «المجروحين» ٢/ ١٥٧: «كلُّ ما رَوَى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن الحصين، فدلسها عن عكرمة، منها: عن عكرمة، عن ابن عباس: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان له مكحلة يكتحل بها...».

فإذا قبلنا مع ذلك رواية عباد التي صرح بها بالسماع عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، به، يبقى الحديث ضعيفاً؛ لأجل إبراهيم بن أبي يحيى؛ إذ هو متروك الحديث، قال عنه علي بن المديني فيما نقله عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٢/ ٧٣ (٣٩٠): «ما رأيت أحداً ينص يحيى بن سعيد بالكذب، إلا إبراهيم بن أبي يحيى، ونفسين آخرين»، ونقل عن يحيى بن معين أنَّه قال: «إبراهيم بن أبي يحيى ليس بثقة، كذاب»، وقال عنه أحمد بن حنبل ـ كما في «الجامع في العلل» ٢/ ٣٦ (٢٩٩) ـ: «إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى: ترك الناس حديثه، وكان قدرياً»، وقال البخاري في «الضعفاء الصغير» (٨): «كان يرى القدر»، ونقل ابن حبان في «المجروحين» ١/ ١٠٥ عن يحيى بن سعيد القطان أنَّه قال: «لم يُترك إبراهيم بن أبي يحيى للقدر إنَّما تُرِكَ للكذب»، وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٢/ ٧٤ (٣٩٠): «سمعت أبي يقول: إبراهيم بن أبي يحيى: كذاب، متروك الحديث، ترك ابن المبارك حديثه»، وقال: «سُئِلَ أبو زرعة عن إبراهيم بن أبي يحيى، فقال: ليس بشيء»، وقال النَّسائي في «الضعفاء والمتروكون» (٥): «متروك الحديث»، وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكون» (١٤).

---

(١) عبارة: «عن من» لم ترد في ضعفاء العقيلي.

كما أنَّ في رواية داود بن الحصين عن عكرمة شيئاً. نقل الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٢/ ٥ (٢٦٠٠) عن علي بن المديني أنَّه قال: «ما رواه عن عكرمة فمنكر»، وقال أيضاً: «مرسل الشعبي وسعيد بن المسيب أحب إليَّ من: داود، عن عكرمة، عن ابن عباس»، وعن أبي داود قال: «أحاديثه عن عكرمة مناكير، وأحاديثه عن شيوخه مستقيمة».

فالإسناد مسلسل بالعلل الموجبة لضعف الحديث.

إلا أنَّ هذا الحديث ورد من وجه آخر عن ابن عباس:

إذ أخرجه: عبد الرزاق (٦٢٠٠) و(٦٢٠١)، والحميدي (٥٢٠)، وابن سعد في «الطبقات» ١/ ٣٧٦، وابن أبي شيبة (٢٣٨٣٣) و(٢٦٠٢٤)، وأحمد ١/ ٢٣١ و٢٤٧ و٢٧٤ و٣٢٨ و٣٥٥ و٣٦٣، وأبو داود (٤٠٦١)، وابن ماجه (٣٤٩٧)، والترمذي في «الشمائل» (٦٧) بتحقيقي، والنسائي ٨/ ١٤٩، وأبو يعلى (٢٤١٠) و(٢٧٢٧)، وابن حبان (٥٤٢٣)، والطبراني في «الكبير» (١٢٤٨٥) و(١٢٤٨٦) و(١٢٤٨٨) و(١٢٤٨٩) و(١٢٤٩٠) و(١٢٤٩١) و(١٢٤٩٢) و(١٢٤٩٣)، والحاكم ٤/ ١٨٥، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٢٥٣)، والبغوي (١٤٧٧)، والضياء المقدسي في «المختارة» ١٠/ ١٩٧ - ٢٠١ (١٩٩) و(٢٠٠) و(٢٠٢) و(٢٠٣) و(٢٠٤) و(٢٠٦) و(٢٠٧) من طرق عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: **« خيرُ أكاحلكم الإثمدُ عندَ النومِ؛ يُنبتُ الشعرَ ويجلو البصر، وخيرُ ثيابكم البياضُ، البسوها وكفِنوا فيها موتاكم»**.

وهذا إسناد حسن؛ من أجل عبد الله بن عثمان بن خثيم؛ إذ نقل الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٢/ ٤٥٩ (٤٤٤٢) عن يحيى بن معين أنَّه قال: «أحاديثه ليست بالقوية»، ولكن نقل عنه أيضاً أنَّه قال: «ثقة حجة»، وقال النسائي ٨/ ١٤٩ عقب الحديث: «عبد الله بن عثمان بن خثيم لين الحديث»[1]، إلا أنَّ

(١) ثم رجعت إلى كتاب «منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل» ٥/ ٢٣١٢ (١٧) وقد حرر المؤلف الدكتور قاسم علي سعد الترجمة فقال: «عبد الله بن =

العجلي أورده في ثقاته (٩٣١) وقال: «مكي ثقة»، وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» لابنه ٥/ ١٣٥ (٥١٠): «ما به بأس صالح الحديث»، وذكره ابن حبان في ثقاته ٥/ ٣٤ وقال فيه: «يخطئ»، وقال عنه ابن حجر في «التقريب» (٣٤٦٦): «صدوق».

وانظر: «تحفة الأشراف» ٤/ ٥٨٧ (٦١٣٧)، «وإتحاف المهرة» ٧/ ٥٩٩ (٨٥٥٧)، و«أطراف المسند» ٣/ ٢١٢ (٣٧٢٠)، و«إرواء الغليل» (٧٦).

۞ **ومما دلس فيه الثقةُ عن الضعفاء لأكثر من راوٍ**: ما روى أبو إسحاق السبيعي، عن علي بن ربيعة، قال: شهدتُ علياً أُتي بدابةٍ ليركبها، فلما وضعَ رجلَهُ في الرِّكاب، قال: بسم الله. فلما استوى على ظهرها، قال: الحمدُ لله. ثم قال: ﴿... سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ﴿١٣﴾ وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ﴿١٤﴾﴾ [الزخرف: ١٣، ١٤]. ثُمَّ قال: الحمدُ لله، ثلاثاً. الله أكبرُ، ثلاثاً. سُبحانكَ إني ظلمتُ نَفْسي، فاغفرْ لي فإنَّه لا يغفرُ الذنوبَ إلا أنتَ، ثمَّ ضحكَ. فقلتُ له: من أيِّ شيء ضحكتَ يا أميرَ المؤمنين؟ قال: رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ صنعَ كما صنعتُ، ثمَّ ضحكَ، فقلتُ: منْ أيِّ شيء ضحكت يا رسولَ الله؟ قال: « **إنَّ ربَّكَ ليعجبُ منْ عَبده إذا قال: ربِّ اغفرْ لي ذُنُوبي، إنَّه لا يغفرُ الذنوبَ غيركَ**».

أخرجه: الطيالسي (١٣٢)، وأبو داود (٢٦٠٢)، والترمذي (٣٤٤٦) وفي «الشمائل»، له (٢٣٣) بتحقيقي، والنَّسائي في «الكبرى» (٨٨٠٠) ط. العلمية و(٨٧٤٨) ط. الرسالة، وابن حبان (٢٦٩٨)، والطبراني في «الكبير» (٧٨٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٨١) و(٩٨٢)، والبغوي (١٣٤٣) وفي «الأنوار»، له (٣٠٦) من طريق أبي الأحوص.

= عثمان بن خثيم أبو عثمان القاريّ المكي، قال النسائي: ثقة. وقال أيضاً ليس بالقوي في الحديث... ويحيى بن سعيد القطان لم يترك حديث ابن خثيم ولا عبد الرحمٰن إلا أنَّ علي بن المديني قال: ابن خثيم منكر الحديث، وقال أيضاً: ليِّن الحديث». وانظر: مصادر المؤلف.

وأخرجه: معمر في جامعه (١٩٤٨٠)، ومن طريقه أحمد ١/ ١١٥، وعبد بن حميد (٨٨)، والطبراني في «الدعاء» (٧٨٢)، والبيهقي ٥/ ٢٥٢، والبغوي (١٣٤٢) وفي «الأنوار»، له (١١٢١)[1].

وأخرجه: أحمد ١/ ١٢٨، وعبد بن حميد (٨٩)، والطبراني في «الدعاء» (٧٨٣) من طريق إسرائيل.

وأخرجه: أحمد ١/ ٩٧ من طريق شريك القاضي.

وأخرجه: ابن أبي حاتم في «العلل» (٧٩٩)، والطبراني في «الدعاء» (٧٨١)، والدارقطني في «العلل» ٤/ ٦٢ ـ ٦٣عقب (٤٣٠)، والآجري في «الشريعة»: ٢٨١ من طريق سفيان الثوري.

وأخرجه: البزار (٧٧٣)، والنَّسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٠٢)، وأبو يعلى (٥٨٦)، والطبراني في «الدعاء» (٧٨٥)، والآجري في «الشريعة»: ٢٨١، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٩٧)، والحاكم ٢/ ٩٩ من طريق جرير بن عبد الحميد، عن منصور بن المعتمر.

وأخرجه: الدولابي في «الكنى والأسماء» (٢٨٠٥)، وابن حبان (٢٦٩٧) من طريق علي بن سليمان أبي نوفل.

---

(١) في رواية عبد بن حميد، والبيهقي، والبغوي في «شرح السنة» وفي «الأنوار»: «معمر، عن أبي إسحاق، قال: أخبرني علي بن ربيعة...» كذا، وفيه تصريح أبي إسحاق بالسماع من علي بن ربيعة، وهذا خطأ؛ لأنَّ الحديث في جامع معمر لم يرد به التصريح بالسماع وكذلك عند أحمد من طريق عبد الرزاق، عن معمر، به لم يرد التصريح بالسماع، وحتى لو صح عن معمر أنَّه نقل عن أبي إسحاق أنَّه قال: أخبرنا علي بن ربيعة، فذكر التصريح بالسماع لا يصح؛ لأنَّ معمراً تفرد بذكره من دون الرواة الآخرين عن أبي إسحاق الذين رووه عن أبي إسحاق عن علي بن ربيعة من غير التصريح بالسماع، ومن هؤلاء الذين رووه عن أبي إسحاق عن علي بن ربيعة، سفيان الثوري وهو أعلم بحديث أبي إسحاق. كما أنَّ أبا إسحاق نفسه صرح بأنه لم يسمع هذا الحديث من علي بن ربيعة كما سيأتي، زد على ذلك أن لمعمر أخطاء في روايته عن أبي إسحاق. ومن بدائه هذا العلم أن ليس كل تصريح بالسماع سماعاً؛ إذ إنَّ النقاد يحكمون على بعض ذلك بالوهم كما سبق لنا بيان نظائر ذلك، والله الموفق الهادي لأقوم طريق.

وأخرجه: الطبراني في «الدعاء» (٧٨٧) من طريق عبد الرحمٰن الرؤاسي.

وأخرجه: الطبراني في «الدعاء» (٧٨٦)، وابن عدي في «الكامل» ٢/ ١٣٧ ـ ١٣٨ من طريق الأجلح[1].

وأخرجه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٦٢/ ٢٤ من طريق عمرو بن قيس الملائي.

جميعهم: (أبو الأحوص، ومعمر، وإسرائيل، وشريك، وسفيان، ومنصور، وعلي، وعبد الرحمٰن، والأجلح، وعمرو) عن أبي إسحاق السبيعي، به.

وهذا إسناد ضعيف؛ أبو إسحاق مشهور بالتدليس[2]، وهو لم يسمع هذا الحديث من علي بن ربيعة.

قال البخاري في «التاريخ الصغير» ١/ ٣٢٦: «قال عبد الرحمٰن بن مهدي، وذكر عنده حديث علي بن ربيعة الذي رواه يحيى القطان، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن علي بن ربيعة، قال: كنت ردف علي... قال عبد الرحمٰن: قال شعبة: قلت لأبي إسحاق ممّن سمعته؟ قال: من يونس بن خباب، قال: فأتيت يونس بن خباب، قلت: ممن سمعته؟ قال: من رجل أُراه عن علي بن ربيعة»[3].

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٧٩٩): «وسألت أبي عن حديث رواه الثوري وغيره، عن أبي إسحاق، عن علي بن ربيعة، قال: كنت رديف عليّ،

---

(١) قال الدارقطني في «العلل» ٤/ ٦٠ ـ ٦١: «واختلف عنه ـ أي الأجلح ـ فقال مصعب بن سلام: عن الأجلح، وأبو يوسف القاضي، عن ليث جميعاً عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي. ووهما والصواب ما رواه شيبان، عن الأجلح، عن أبي إسحاق، عن علي بن ربيعة. وكذلك قال أصحاب أبي إسحاق عنه».

(٢) ذكره النَّسائي في «المدلسين»: ١٢٢ (٩). وانظر: «تهذيب الكمال» ٥/ ٤٣٣ (٤٩٨٩).

(٣) وبنحوه أخرجه: ابن أبي حاتم في «العلل» (٨٠٠) عن عبد الرحمٰن بن مهدي.

فقال حين ركب: «الحمد لله، ثلاثاً، سبحان الذي سخر لنا هذا...»، فقال أبي: حدثني أبو زياد القطان، عن يحيى بن سعيد قال: كنت أعجب من حديث عليّ بن ربيعة: «كنت ردف عليٍّ» ـ لأنَّ عليَّ بن ربيعة كان حدثاً في عهد عليّ، ومثله أنكرت أنْ يكون رِدف عليٍّ ـ حتى حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن عليّ بن ربيعة. قلت لسفيان: سمعه أبو إسحاق من عليّ بن ربيعة؟. فقال: سألت أبا إسحاق عنه فقال: حدثني رجل عن علي بن ربيعة».

أما طريق سفيان الذي أشار إليه أبو حاتم، فقد أخرجه: البخاري في «التاريخ الصغير» ١/ ٣٢٦ قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن علي بن ربيعة، بهذا.

وقال الدارقطني في «العلل» ٤/ ٦١ س (٤٣٠): «وأبو إسحاق لم يسمع هذا الحديث من علي بن ربيعة، يبيّن ذلك: ما رواه عبد الرحمن بن مهدي، عن شعبة، قال: قلت لأبي إسحاق: سمعته من علي بن ربيعة؟ فقال: حدثني يونس بن خباب، عن رجل، عنه». والرجل المبهم هنا هو شقيق الأزدي؛ إذ أخرجه: الطبراني في «الدعاء» (٧٧٩) وفي «الأوسط»، له (١٧٧) ط. الحديث و(١٧٥) ط. العلمية من طريق سعيد بن أبي مريم، عن ابن لهيعة، عن عبد ربه بن سعيد، عن يونس بن خباب، عن شقيق الأزدي، عن علي بن ربيعة، عن علي بن أبي طالب ﷺ، به.

وهذا إسناد ضعيف؛ يونس بن خباب هو: الأسيدي الكوفي، كان رافضياً. نقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٩/ ٢٩٣ (١٠٠١) عن يحيى بن معين أنَّه قال: «يونس بن خباب لا شيء»، ونقل الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٤/ ٤٧٩ (٩٩٠٣) عن يحيى بن سعيد أنَّه قال عنه: «كان كذّاباً»، وعن يحيى بن معين أنَّه قال: «رجل سوء ضعيف»، وعن البخاري أنَّه قال: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» ٩/ ٢٩٣ (١٠٠١): «مضطرب الحديث ليس بالقوي»، وقال النَّسائي في «الضعفاء والمتروكون» (٦١٩): «ضعيف»، وقال الدارقطني في «الضعفاء والمتروكون» (٦٠٤): «كوفيٌ سيّئ المذهب»، ونقل عنه الذهبي أنَّه قال: «رجل سوء؛ فيه شيعية

مفرطة»، وقال ابن حبان في «المجروحين» ٣/ ١٣٩ ـ ١٤٠: «لا يحل الرواية عنه؛ لأنَّه كان داعية إلى مذهبه، ثم مع ذلك ينفرد بالمناكير التي يرويها عن الثقات، والأحاديث الصحاح التي يسرقها عن الأثبات فيرويها عنهم».

أمّا شقيق الأزدي، فقال الطبراني عنه عقب الحديث: «هو شقيق بن أبي عبد الله»، وقال الدارقطني في «العلل» ٤/ ٦١ ـ ٦٢: «شقيق بن عقبة الأسدي». قال ابن حجر كما في «الفتوحات الربانية» ٥/ ١٢٦: «شقيق هذا ما عرفت اسم أبيه، ولا حاله هو، والعلم عند الله تعالى، وأمّا يونس بن خباب فهو ضعيف؛ فيه شيعية مفرطة، كان يسب عثمان».

إلا أنَّ هذا الحديث ورد من طريق صحيح إلى علي بن ربيعة.

إذ أخرجه: الطبراني في «الدعاء» (٧٧٨)، والحاكم ٢/ ٩٨ ـ ٩٩ من طريق ميسرة بن حبيب النهدي، عن المنهال بن عمرو، عن علي بن ربيعة، به، قال الدارقطني في «العلل» ٤/ ٦٢: «وأحسنها إسناداً حديث المنهال بن عمرو، عن علي بن ربيعة، والله أعلم»، وقال ابن حجر كما في «الفتوحات الربانية» ٥/ ١٢٥: «رجاله كلهم موثوقون من رجال الصحيح إلا ميسرة، وهو ثقة».

وللمنهال بن عمرو متابعات عن علي بن ربيعة، ولكنها لا تخلو من ضعف.

فأخرجه: ابن أبي شيبة (٢٩٨٩٢)، والبزار (٧٧١)، والطبراني في «الدعاء» (٧٧٧) من طريق إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفيراء[1]، عن علي بن ربيعة، به.

إلا أنَّ إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفيراء[2] ذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» ١/ ٢٣٧ (٩١١) وقال: «قال أبو حاتم وابن معين: ليس بالقوي، ووهّاه ابن مهدي.. وقال يحيى القطان: تركته، ثم كتبت عن

---

(١) في رواية الطبراني: «الصغير».

(٢) جاء في «ميزان الاعتدال»: «الصغير». وسيأتي مزيد بيان لاسمه.

سفيان، عنه...»، وذكره البخاري في «الضعفاء الصغير» (١٧)، وقال النَّسائي في «الضعفاء والمتروكون» (٣٣): «ليس بالقوي»، وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٢/ ١٢٦ (٦٢٩): «سمعت أبي يقول: إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفيراء: ليس بقوي الحديث، وليس حده الترك، قلت: يكون مثل الأشعث بن السوار في الضعف؟ فقال: نعم».

إلا أنَّ ابن عدي قال في «الكامل» ١/ ٤٥١: «إسماعيل بن عبد الملك له أخبار يرويها، وحدَّث عنه الثوري وجماعة من الأئمة، وهو ممن يكتب حديثه»، وقال ابن حجر في «التقريب» (٤٦٥): «صدوق كثير الوهم»[(١)].

فهو ـ والله أعلم ـ ممن يقبل حديثه في المتابعات والشواهد، وهو هنا اجتمع مع المنهال بن عمرو، عن علي بن ربيعة، به.

وأخرجه: الطبراني في «الدعاء» (٧٨٠) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الحكم بن عتيبة، عن علي بن ربيعة، به.

ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى صدوق سيئ الحفظ. ونقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٧/ ٤٣١ (١٧٣٩) عن شعبة، قال: «ما رأيت أحداً أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى»، وعن أحمد بن حنبل، قال: «ابن أبي ليلى كان سيّئ الحفظ مضطرب الحديث، وكان فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه، حديثه فيه اضطراب»، وقال أبو حاتم: «محله الصدق، كان سيّئ الحفظ؛ شُغل بالقضاء فساء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب، إنَّما ينكر عليه كثرة

---

(١) اختلف في اسم إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصغير: ففي مصادر التخريج ورد باسم: إسماعيل بن عبد الملك فقط دون ذكر باقي نسبه، وورد في علل الدارقطني ٤/ ٦٢، وميزان الاعتدال ١/ ٢٣٧: إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصغير، وورد عند البخاري في «التاريخ الكبير» ١/ ٣٤٣ (١١٦٢) وفي «الضعفاء الصغير»، له (١٧)، والنسائي في «الضعفاء والمتروكون» (٣٣)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٢/ ١٢٦ (٦٢٩)، وابن عدي في «الكامل» ١/ ٤٥٠ باسم: إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفيراء، وورد في «الضعفاء الكبير» للعقيلي ١/ ٨٥، وفي «علل الدارقطني» ٣/ ٩٠، «وتهذيب الكمال» المزي ١/ ٢٤٢ (٤٥٧): إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفير.

الخطأ، يكتب حديثه، ولا يحتج به...»، وقال أبو زرعة: «هو صالح ليس بأقوى ما يكون»، وقال النَّسائي في «الضعفاء والمتروكون» (٥٢٥): «ليس بالقوي في الحديث»[1]. فهو معتبر به في المتابعات والشواهد.

وانظر: «تحفة الأشراف» ٧/ ١١٠ (١٠٢٤٨)، و«إتحاف المهرة» ١١/ ٥٨٠ ـ ٥٨١ (١٤٦٦١) و(١٤٦٦٣)، و«أطراف المسند» ٤/ ٤٦٤ (٦٣٧٠).

۞ وتقبل عنعنة المدلس في رواة مخصوصين: مثاله: روى الأعمش، عن إبراهيم، عن عبد الرحمٰن بن يزيد[2]، عن عبد الله، قال: «من أحب القرآن فليبشر[3]».

أخرجه: ابن أبي شيبة (٣٠٥٨١) من طريق محمد بن عبيد الطنافسي[4].

وأخرجه: الدارمي (٣٣٢٣) من طريق أبي عوانة[5].

وأخرجه: الدارمي (٣٣٢٤) من طريق يعلى بن عبيد الطنافسي[6].

ثلاثتهم: (محمد، وأبو عوانة، ويعلى) عن الأعمش، بهذا الإسناد موقوفاً.

هذا الحديث موقوف، إسناد رجاله ثقات، إلا أنَّ العلماء أعلوه بعلتين:

الأولى: عنعنة الأعمش.

والثانية: أنَّ إبراهيم أرسله عن عبد الله بن مسعود.

---

(١) وانظر: «تهذيب الكمال» ٦/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣ (٥٩٩٧)، و«ميزان الاعتدال» ٣/(٧٨٢٥).

(٢) وهو: «ثقة»، «التقريب» (٤٠٤٣).

(٣) قال الزمخشري في «الفائق» ١/ ١١٠: «قيل المراد بقوله: «فليبشر» بالضم، أن يضمر نفسه لحفظه، فإن كثرة الطعام تنسيه إياه، من بشر الأديم وهو أخذ باطنه بشفرة، ومثله قوله: إني لأكره أن أرى الرجل سميناً نسياً للقرآن» وذكره ابن الأثير في «النهاية» ١/ ١٢٩ بلفظ: «فليَبْشَر» بالفتح، وقال: «أي فليفرح وليسر، ومن رواه بالضم...» وذكر كلاماً نحو كلام الزمخشري، وجاءت في «إتحاف المهرة» ١٠/ ٣٣٥ (١٢٨٨٣): «فليستبشر».

(٤) وهو: «ثقة» «التقريب» (٦١١٤).

(٥) وهو ـ الوضاح اليشكري ـ: «ثقة ثبت» «التقريب» (٧٤٠٧).

(٦) وهو: «ثقة» «التقريب» (٧٨٤٤).

أما عنعنة الأعمش فتكون مقبولة ومحمولة على الاتصال، كما قال الذهبي في «الميزان» ٢/ ٢٢٤ (٣٥١٧): «هو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدرى به، فمتى قال: حدثنا، فلا كلام، ومتى قال: «عن» تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم، وابن أبي وائل[1]، وأبي صالح السمان، فإنَّ روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال».

وأما إرسال إبراهيم للحديث عن عبد الله بن مسعود.

فقد أخرجه: سعيد بن منصور (٣) (التفسير) عن أبي معاوية الضرير، عن الأعمش، عن إبراهيم، قال: قال عبد الله: مَنْ أحب القرآن فليبشر.

فقد قال الأعمش فيما أسنده إليه المزي في «تهذيب الكمال» ١/ ١٤٦ (٢٦٠): «قلت لإبراهيم النخعيّ: أَسند لي عن عبد الله بن مسعود، فقال إبراهيم: إذا حدثتكم عن رجل، عن عبد الله فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبد الله: فهو عن غير واحد، عن عبد الله».

وقال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» ١/ ٢٩٤ ط. عتر و١/ ٥٤٢ ط. همام: «وهذا يقتضي ترجيح المرسل على المسند، لكن عن النخعي خاصة فيما أرسل عن ابن مسعود خاصة»، ونقل عن الإمام أحمد أنَّه قال: «مراسيل النخعي لا بأس بها»، وعن ابن معين أنَّه قال: «مرسلات إبراهيم صحيحة إلا حديث تاجر البحرين[2]، وحديث الضحك في الصلاة[3]».

كما أنَّ الحديث روي ـ كما تقدم ـ من طريق ثلاثة من الثقات، عن الأعمش متصلاً فيما بين إبراهيم، وابن مسعود، بعبد الرحمٰن بن يزيد وهذا الطريق هو الصواب، لاتفاق الثقات عليه.

انظر: «إتحاف المهرة» ١٠/ ٣٣٥ (١٢٨٨٣).

۞ وقد يعنعن المدلس عن شيخه الذي سمع منه، ثم يبين لدى

---

(١) كذا في المطبوع، ولعله يريد أبا وائل شقيق بن سلمة، والله أعلم.

(٢) أخرجه: ابن أبي شيبة (٨٢٣٨)، وابن معين في «تاريخه» (٩٦٠) برواية الدوري.

(٣) أخرجه: البيهقي ١/ ١٤٧.

البحث أنَّه أسقط وساطة بينه وبين شيخه، ويكون الساقط ضعيفاً، ثم بعد جمع الطرق ومعرفة ضعف الضعيف يتبين خطؤه في متن الحديث:
مثاله: روى ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تَبُلْ قائماً».

أخرجه: ابن حبان (١٤٢٣) بهذا الإسناد.

وقال: «أخاف أنَّ ابن جريج لم يسمعْ من نافع هذا الخبر».

علق الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» ٩/ ١٥٥ (١٠٧٦٦) على هذا القول بقوله: «قلت: وهو كذلك! فقد رواه عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر. وابن أبي المخارق ضعيف. ورواه عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر موقوفاً، وهو الصواب»[1].

وهذا الحديث ظاهره الصحة لكون رجاله ثقات لولا عنعنة ابن جريج وهو مدلس.

وقد تحققتْ مخاوف ابن حبان؛ إذ صرّح ابن جريج بمن أسقط، حيث رواه عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، قال: رآني رسولُ الله ﷺ أبولُ قائماً، فقال: «**يا عُمرُ! لا تبلْ قائماً**»، فما بلتُ قائماً بعد.

أخرجه: عبد الرزاق كما في «إتحاف المهرة» ٩/ ١٥٥ (١٠٧٦٦)، وابن ماجه (٣٠٨)، وأبو عوانة ٤/ ٢٥ (٥٨٩٨)، وابن عدي في «الكامل» ٧/ ٤٠، والحاكم ١/ ١٨٥، والبيهقي ١/ ١٠٢ من طريق ابن جريج، عن عبد الكريم.

قال البيهقي: «وعبد الكريم بن أبي المخارق ضعيف».

وعلقه الترمذي عقب (١٢) وقال: «وإنَّما رفع هذا الحديث عبد الكريم بن

---

(١) هذا من درر الحافظ ابن حجر الذي طرز فيها كتابه النافع الماتع «إتحاف المهرة» على أنَّه مقلٌ في ذكر العلل في هذا الكتاب، وله سلف في ذلك هو صنيع المزي في «تحفة الأشراف» والمزي يكثر من ذلك، ولو أنَّ أحد الباحثين جمع علل الكتابين أو علل أحدهما لكان عملاً نافعاً.

أبي المخارق، وهو ضعيف عند أهل الحديث، ضعّفه أيوب السَّختياني، وتكلم فيه».

وعبد الكريم بن أبي المخارق، قال عنه ابن معين في «تاريخه» (٦٨١) برواية الدارمي: «ليس بشيء»، وقال النسائي في «الضعفاء والمتروكون» (٤٠١): «متروك الحديث»، وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكون» (٣٦١).

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ١/ ٤٥: «هذا إسناد ضعيف، عبد الكريم متفق على تضعيفه، وقد تفرّد بهذا الخبر، وعارضه خبر عبيد الله بن عمر العمري الثقة المأمون المجمع على ثقته، ولا يغتر بتصحيح ابن حبان[1] هذا الخبر من طريق هشام بن يوسف، عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر».

وخبر عبيد الله بن عمر المشار إليه أخرجه: ابن أبي شيبة (١٣٣٢)، والبزار (١٤٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٤/ ٢٦٨ وفي ط. العلمية (٦٦٧٨) من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، قال: ما بلتُ قائماً منذُ أسلمتُ. موقوفاً.

وذكره الترمذي معلقاً عقب (١٢) وقال: «وهذا أصح من حديث عبد الكريم».

إذن فالصواب في الحديث الوقف، والرفع خطأ أخطأ فيه عبد الكريم، ورواية ابن حبان فيها تدليس ابن جريج[2].

وللشيخ محمد ناصر الدين الألباني رأيٌ آخر في إعلال هذا الحديث؛ إذ

---

(١) ابن حبان لم يصحح الحديث؛ إذ إنَّه توقف فيه. وابن حبان في كثير من تصرفاته ناسج نسج شيخه ابن خزيمة، فابن خزيمة صحح جميع ما في كتابه «مختصر المختصر» إلا ما ضعفه، أو توقف فيه، أو ما قدم المتن على الإسناد. فابن حبان على طريقة شيخه في أغلب الأمور، والله أعلم.

(٢) قال الدارقطني: «شر التدليس تدليس ابن جريج فإنَّه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح». «طبقات المدلسين» (٨٣).

إنَّه أعل حديث ابن جريج بما روي عن عبد الله بن دينار أنَّه رأى عبد الله بن عمر بال قائماً، فقد قال الشيخ كَلَلهُ في «الضعيفة» (٩٣٤) معقباً على كلام البوصيري: «ولم أعرف حديث عبيد الله الذي أشار إليه... لكن الظاهر أنَّه يعني مثل حديث عبد الله بن دينار أنَّه رأى عبد الله بن عمر بال قائماً. أخرجه البيهقي ١/ ١٠٢ وقال: وهذا يضعف حديث عبد الكريم، وقد روينا البول قائماً عن عمر وعلي وسهل بن سعد وأنس بن مالك...، ثم وقفت على حديث عبيد الله العمري في «مصنَّف» ابن أبي شيبة ١/ ١٢٤ طبع الهند[1]، ومسند البزار (٣١ زوائده)[2]، فإذا هو لا يعارض حديث الترجمة كما ادعى البوصيري فإنَّه رواه عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، قال: ما بلتُ قائماً منذ أسلمت. وإسناده صحيح فالأولى المعارضة بأثر عبد الله بن دينار المتقدم عن ابن عمر على اعتبار أنَّه هو الذي روي الحديث عنه كما هو ظاهر، ثم بما روى ابن أبي شيبة أيضاً قبيل الموضع المشار إلى صفحته آنفاً من طريق أخرى عن زيد، قال: رأيت عمر بال قائماً، وزيد هذا هو ابن وهب الكوفي، وهو ثقة كسائر من دونه، فالإسناد صحيح أيضاً، ولعل هذا وقع من عمر رضي الله عنه بعد قوله المتقدم، وبعد ما تبين له أنَّه لا شيء في البول قائماً».

قلت: الذي تميل إليه النفس هو الإعلال بما أعله به البوصيري إنَّما هو عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر. فالإعلال برواية عبيد الله بن عمر أجود؛ لاتحاد المخرج وهو نافع. لكن يبقى الاستشكال، وهو أنَّ ابن جريج في روايته التي دلّس فيها عبد الكريم - وهي التي أخرجها ابن حبان - قصر الحديث المرفوع إلى ابن عمر، ولم يجعله من مسند أبيه، فالله أعلم! وما ذهب إليه العلامة الألباني ينفع في قوة إعلال الحديث، وأنَّ الحديث المرفوع حديث فائدةٌ.

انظر: «إتحاف المهرة» ٩/ ١٤٨ (١٠٧٤٥) و٩/ ١٥٥ (١٠٧٦٦) و١٢/ ٢٦٠ (١٥٥٣٧) و(١٥٥٣٨).

---

(١) في ط. الرشد (١٣٣٢).

(٢) وهو في ط. الرسالة (٢٤٤).

۞ **مثال آخر**: روى أبو إسحاقَ السَّبيعيُّ، عن فَرْوةَ[١] بن نوفَلٍ الأشجعيِّ، عن أبيه، قالَ: دفعَ إليَّ النَّبيُّ ﷺ ابنةَ أمِّ سلمةَ، وقال: «إنَّما أنتَ ظِئْري[٢]» قالَ: فمكثَ ما شاء اللهُ، ثم أتيتهُ فقال: «**ما فعلتِ الجاريةُ ـ أو الجويريةُ ـ؟**» قال: قلتُ: عند أمِّها، فقال: «**فمجيءُ ما جئتَ؟**» قال: قلتُ: تعلِّمني ما أقول عند منامي، فقال: «**اقرأْ عند منامكَ:** ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾» قالَ: «**ثُمَّ نمْ على خاتمتها، فإنَّها براءةٌ منَ الشِّرْكِ**»[٣].

أخرجه: أبو عبيد في «فضائل القرآن» (١ ـ ٤٥)، وابن الجعد في مسنده (٢٦٥٤) ط. الفلاح و(٢٥٦٠) ط. العلمية، وابن أبي شيبة (٢٦٩٣٨) و(٢٩٧٩٤)، وأحمد ٣٩/٤٨٨ (٢٤٠٠٩/٤٩) استدراكات ط. الرسالة، والدارميُّ (٣٤٢٧)، والبخاريُّ في «التاريخ الكبير» ٨/ ٤ (٢٣٧٢)، وأبو داود (٥٠٥٥)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠٦٣٧) و(١١٧٠٩) ط. العلمية و(١٠٥٦٩) و(١١٦٤٥) ط. الرسالة وفي «عمل اليوم والليلة»، له (٨٠١)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٧٩٩)، وابن حبان (٧٩٠) و(٥٥٢٦) و(٥٥٤٦)، وابن السُّنيِّ في «عمل اليوم والليلة» (٦٩١)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦٤٦٨)، والحاكم ٢/ ٥٣٨، والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٢٥٢٠) ط. العلمية و(٢٢٨٩) ط. الرشد، والخطيب في «الأسماء المبهمة»: ٣٠٨، وابن الأثير في «أسد الغابة» ٥/ ٣٤٨ من طريق زهير بن معاوية.

وأخرجه: أحمد ٥/ ٤٥٦، وفي ٣٩/ ٣٨٨ (٢٤٠٠٩/ ٥٠) استدراكات ط.

---

(١) في مطبوع «سنن أبي داود»: «مروة»، وكذلك في جميع الطبعات، وجاء على الصواب في «تحفة الأشراف» ٨/ ٣٠١ (١١٧١٨)، و«عون المعبود» ١/ ٣٩٥.
تنبيه: جاء على الصواب في طبعة محمد عوامة (٥٠٥٦) وهو محقق تتفاوت تحقيقاته فتارة يجيد وتارة لا يجيد فمما حققه جيداً «الكاشف» للذهبي، ومما لم يخرجه جيداً «سنن أبي داود» و«مصنف ابن أبي شيبة».

(٢) أي زوج مرضعة ابنة أم سلمة.

(٣) الروايات فيها تطويل واختصار، واللفظ من «مسند أحمد» ٥/ ٤٥٦.

الرسالة، والترمذيُّ (٣٤٠٣) (م)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠٦٣٨) ط. العلمية و(١٠٥٧٠) ط. الرسالة وفي «عمل اليوم والليلة»، له (٨٠٢)، وابن الأعرابي في «معجم شيوخه» (١١٨٢)، والحاكم ١/ ٥٦٥، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٢١) ط. العلمية و(٢٢٩٠) ط. الرشد من طريق إسرائيل[١].

وأخرجه: ابن حبان (٥٥٢٥) من طريق زيد بن أبي أنيسة[٢].

وأخرجه: ابن قانع في «معجم الصحابة» (١٧٩٨) من طريق شريك، وأبي مريم[٣]، ومحمد بن أبان[٤] (مقرونين).

وأخرجه: ابن قانع في «معجم الصحابة» عقب (١٧٩٩)، والطبراني في «الدعاء» (٢٧٨) من طريق أشعث بن سوار[٥].

سبعتهم: (زهير، وإسرائيل، وزيد، وشريك، وأبو مريم، ومحمد، وأشعث) عن أبي إسحاق السَّبيعيِّ، بالإسناد المتقدم.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

قلت: رجال الحديث ثقات، إلا أنَّ فيه أبا إسحاق السَّبيعيَّ وهو مدلس، قال ابن حبان في «الثقات» ٥/ ١٧٧: «وكان مدلساً»، وقال العلائي في «جامع التحصيل»: ٢٤٥ (٥٧٦): «تقدم أنَّه مكثر من التدليس»، وقال سبط ابن العجمي في «التبيين»: ١٦٠ (٥٨): «مشهور به» أي: بالتدليس، وقال

---

(١) في المطبوع من «مستدرك الحاكم»: «إسرائيل بن أبي إسرائيل، عن فروة..» وهذا خطأ واضح، والصواب: إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن فروة..، كذا جاء في«إتحاف المهرة» على الصواب ١٣/ ٦١٠ (١٧٢١٧)، وكذا هو في «تلخيص المستدرك للذهبي».

(٢) وهو: «ثقة، له أفراد» «التقريب» (٢١١٨).

(٣) وهو عبد الغفار بن القاسم، قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٢/ ٦٤٠ (٥١٤٧): «رافضي، ليس بثقة».

(٤) وهو محمد بن أبان بن صالح الجعفي، قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٣/ ٤٥٣ (٧١٢٨): «ضعّفه أبو داود وابن معين، وقال البخاري: ليس بالقوي، وقيل: كان مرجئاً».

(٥) وهو: «ضعيف» «التقريب» (٥٢٤).

العراقي في كتاب «المدلسين»: ٧٧ (٤٧): «مشهور بالتدليس»، وقال الحافظ ابن حجر في «طبقات المدلسين»: ٤٢/ (٩١): «مشهور بالتدليس.. وصفه النَّسائيُّ وغيره بالتدليس[1]».

وانظر: «تحفة الأشراف» ٨/ ٣٠١ (١١٧١٨).

زيادة على عنعنة أبي إسحاق، فقد اخْتُلِفَ عليه اختلافاً واسعاً فروي عنه عن فروة بن نوفل، عن أبيه، به كما تقدم. ورواه عنه سفيان الثوريُّ.

إذ أخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠٦٤٠) ط. العلمية و(١٠٥٧٢) ط. الرسالة وفي «عمل اليوم والليلة»، له (٨٠٤) من طريق عبد الله بن المبارك.

وأخرجه: أحمد ٣٩/ ٤٨٩ (٢٤٠٠٩/ ٥١) استدراكات ط. الرسالة، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥١٩) ط. العلمية و(٢٢٨٨) ط. الرشد من طريق أبي أحمد الزبيريِّ.

وأخرجه: أحمد ٣٩/ ٤٨٩ (٢٤٠٠٩/ ٥٢) استدراكات ط. الرسالة عن عبد الرزاق.

وأخرجه: أحمد ٣٩/ ٤٨٩ (٢٤٠٠٩/ ٥٣) عن يحيى بن آدم.

أربعتهم: (ابن المبارك، وأبو أحمد، وعبد الرزاق، ويحيى بن آدم) عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل[2]، به مرسلاً.

وخالفهم مخلد بن يزيد.

إذ أخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠٦٣٩) ط. العلمية و(١٠٥٧١) ط. الرسالة وفي «عمل اليوم والليلة»، له (٨٠٣) من طريق مخلد بن يزيد[3]، عن سفيان الثوريِّ، عن أبي إسحاق، عن فروة الأشجعيِّ[4]، عن ظئرٍ لرسول الله ﷺ، به.

---

(١) انظر: «كتاب ذكر المدلسين»: ١٢٢ (٩) للنسائي.

(٢) في «شعب الإيمان»: «عن أبي فروة»، وهو خطأ نبه عليه الحافظ ابن حجر في «التقريب» عقب (٨٣٠٦).

(٣) وهو: «صدوق، له أوهام» «التقريب» (٦٥٤٠).

(٤) جاء في مصادر التخريج كافة: «أبو فروة» وهو خطأ، قال الحافظ في «التقريب» عقب (٨٣٠٦): «أبو فروة الأشجعي صوابه فروة».

وهذه رواية شاذة، والصواب رواية الجماعة عن سفيان؛ لأنهم أكثر عدداً وحفظاً من مخلد بن يزيد، قال الترمذيُّ عقب (٣٤٠٣) (م): «وقد اضطرب أصحاب أبي إسحاق في هذا الحديث»، وقال ابن عبد البر في «الاستيعاب»: ٧١٧ (٢٥٦٧): «مختلف فيه، مضطرب الإسناد، لا يثبت».

قلت: ووجه الاضطراب فيه أنَّ زهيراً وإسرائيل ومن تابعهما قد رووا الحديث عن أبي إسحاق موصولاً، في حين رواه الثوريُّ ـ وهو أتقن أصحاب أبي إسحاق[1] ـ مرسلاً.

وتعقب الحافظ ابن حجر ابن عبد البر فقال في «الإصابة» ٥/ ٣٦٩ (٨٨٣١): «وزعم ابن عبد البر بأنَّه حديث مضطرب، وليس كما قال، بل الرواية التي فيها (عن أبيه) أرجح، وهي الموصولة، رواته ثقات، فلا يضرّه مخالفة[2] مَنْ أرسله، وشرط الاضطراب أنْ تتساوى الوجوه في الاختلاف، وأما إذا تفاوتت فالحكم للراجح بلا خلاف».

قلت: حتى لو فرضنا أنَّ الحديث خالٍ من الاضطراب، فإنَّ فيه عنعنة أبي إسحاق السبيعي وهو مدلس كما مر تبيان هذا الأمر. وبعد مراجعة جميع طرق الحديث لم أقف على تصريحه بالسماع من شيخه.

وقد روي الحديث من طرق أخرى عن أبي إسحاق.

إذ أخرجه: الترمذيُّ (٣٤٠٣) من طريق أبي داود الطيالسيِّ، قال: أخبرنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن رجل، عن فروة بن نوفل: أنَّه أتى النَّبيَّ ﷺ. . . فذكره[3].

---

(١) قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٤/ ٢١١ (٦٠٩١): «سُئل أبو زرعة من أحفظ أصحاب أبي إسحاق؟ فقال: أحفظ الناس عن أبي إسحاق: سفيان»، وقال أبو حاتم: «سفيان فقيه، حافظ، زاهد، إمام أهل العراق، وأتقن أصحاب أبي إسحاق».

(٢) في المطبوع: «مخافة».

(٣) والذي نعتقده ونميل إليه أنَّ هذا الإسناد هو الإسناد الراجح؛ إذ إنَّ شعبة لما رواه عن أبي إسحاق ذكر فيه الواسطة بين أبي إسحاق وفروة، وهو الرجل المبهم، وهذه من قرائن الترجيح في علم العلل، فشعبة لا يحمل عن شيوخه ما دلسوا فيه، =

قال الترمذيُّ عقب الحديث: «وروى زهير هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ، نحوه، وهذا أشبه وأصح من حديث شعبة»، وقال المزيُّ في «تحفة الأشراف» ٨/ ٣٠٢ (١١٧١٨): «رواه شعبة، عن أبي إسحاق، عن رجل، عن فروة بن نوفل: أنَّه أتى النَّبيَّ ﷺ. . . فذكره، والأول أصحُ» يعني حديث زهير.

وهذا الطريق لو صح لاقتضى أنْ يكون فروة صحابياً، وليس كذلك. ولعل الناظر يظن أنَّ شعبة تابع سفيان الثوري، وليس كذلك أيضاً؛ لأن طريق شعبة فيه زيادة رجل مبهم، فلا يصح أن يكون متابعاً لطريق سفيان، وإن اشتركا في الإرسال؛ لأنَّ الطريقين مختلفان.

وأخرج الحديث أيضاً الحارث بن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» (١٠٥٣)، وأبو يعلى (١٥٩٦)، ومن طريقه ابن حبان في «الثقات» ٣/ ٣٣٠ ـ ٣٣١ من طريق عبد العزيز بن مسلم، عن أبي إسحاق، عن فروة، قال: قال لي رسول الله ﷺ. . فذكره.

قال ابن حبان عقبه: «القلب يميل إلى أنَّ هذه اللفظة ليست بمحفوظة من ذكر صحبة رسول الله ﷺ، وإنا نذكره في كتاب التابعين أيضاً؛ لأنَّ ذلك الموضع به أشبه، وعبد العزيز بن مسلم القَسْملي، ربما أوهم فأفحش».

وقال الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» (المطبوع مع تحفة الأشراف)[1] (١١٧١٨): «أقرّ المؤلف ـ يعني: المزي ـ هذا الحديث ولم يتعقبه، وهو يوهم ثبوت صحبة فروة، وليس كذلك» ثم ذكر كلام ابن حبان السالف وتعقبه، فقال: «واللفظة ثابتة، وإنَّما سقط من رواية عبد العزيز قوله: (عن أبيه) فإنَّ ذلك محفوظ عنه، وهو صحابيٌّ باتفاق. . وكان ينبغي للمؤلف أنْ ينبه على ذلك».

= وقد صرح هو نفسه بهذا، خاصة في أحاديث أبي إسحاق، فآل الأمرُ إلى أنَّ العلة الرئيسة في الحديث تدليس أبي إسحاق، وأنَّ المدلس رجلٌ مجهول.

(١) طبعة عبد الصمد شرف الدين، أما طبعة الدكتور بشار فلم يجعل «النكت الظراف» مع كتابه، مما جعل الآخرين يعيدون الكتاب مع التحفة، ومن أجود ذلك قرص «إتقان الحرفة في إكمال التحفة» فهو نافع جداً.

وانظر: «تحفة الأشراف» ٧/ ٤٩٠ (١١٠٢٥).

وروي الحديث بإسناد آخر.

إذ أخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠٦٣٦) ط. العلمية و(١٠٥٦٨) ط. الرسالة وفي «عمل اليوم والليلة»، له (٨٠٠) من طريق سعيد بن سليمان، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن فروة، عن جبلة، قال: سألتُ رسول الله ﷺ... فذكره.

وأخرجه: الطبراني في «الكبير» (٢١٩٥) وفي«الأوسط»، له (١٩٦٨) ط. العلمية و(١٩٨٩) ط. الحديث من طريق محمد بن الطفيل، قال: حدثنا شريك، عن أبي إسحاق، عن جبلة بن حارثة... فأسقط من السند (فروة) وهي رواية منكرة بلا ريب؛ إذ المحفوظ من طريق شريك ذكر فروة بن نوفل.

وقد أخرج الحديث الإمام أحمد كما في «تفسير ابن كثير»: ٢٠٤١، قال: حدثنا حجاج، قال: حدثنا شريك، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن الحارث بن جبلة.

ولعل هذا خطأ وقع في نسخة ابن كثير من المسند، إذ إنَّ الموجود في كتب تراجم الصحابة جبلة بن حارثة، وكذا هو في مصادر التخريج كما تقدم. أو قد يكون الوهم من شريك؛ لأنه خالف أصحاب أبي إسحاق في مخرج الحديث، أو يكون الوهم من أبي إسحاق باعتبار اضطرابه في هذا الحديث.

وهذا الطريق ضعيف؛ لأنَّ شريكاً خالف أصحاب أبي إسحاق، كما أنَّه قد اخْتُلِف عليه، إذ رواه موافقاً لزهير وإسرائيل مرةً، ورواه هنا مخالفاً الجميع وجعل الحديث عن جبلة بن حارثة. إلا أنَّ العجيب أنَّ الحافظ ابن حجر قد صحح هذا الطريق؛ إذ قال في «الإصابة» ١/ ٣٣٦ (١٠٧٢): «وله في النَّسائيِّ حديث متصل صحيح الإسناد، من رواية أبي إسحاق، عن فروة، عن جبلة بن حارثة، في القول عند النوم...»، لكن الحافظ رجع وقال في موضع آخر من «الإصابة» ٤/ ٣٤١ (٦٩٧٩): «وخالف الجميع شريك بن عبد الله القاضي، فقال: عن أبي إسحاق، عن جبلة بن حارثة...، أخرجه النَّسائيُّ من رواية سعيد بن سليمان، عنه».

أقول: سعيد بن سليمان رواه عن شريك بإثبات فروة في السند، أما الرواية التي عناها الحافظ فهي رواية محمد بن الطفيل، وذِكْر جبلة بن حارثة لا أعلم لشريك متابعاً له عليه، والطرق التي تقدمت عن أبي إسحاق تبين ذلك.

وانظر: «تحفة الأشراف» ٢/ ٥٤٨ (٣١٨٣).

وروي هذا الحديث من طريق مروان بن معاوية، عن أبي مالك الأشجعي، عن عبد الرحمٰن بن نوفل الأشجعي، عن أبيه.

إذ أخرجه: ابن أبي شيبة (٢٦٩٣٩) و(٢٩٧٩٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٣٠٤)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦٤٦٩) من طريق مروان بن معاوية، بهذا الإسناد.

قال الترمذي عقب (٣٤٠٣) (م): «وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه، قد رواه عبد الرحمٰن بن نوفل، عن أبيه، عن النبي ﷺ وعبد الرحمٰن أخو فروة بن نوفل».

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه عبد الرحمٰن بن نوفل، ذكره البخاريُّ في «التاريخ الكبير» ٥/ ٢٢١ (١١٣٤)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٥/ ٣٥٦ (١٣٩٢) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. ولم يوثّقه أحد، إلا أنَّ ابن حبان ذكره في «الثقات» ٥/ ١١٢ على عادته في توثيق المجاهيل، وذكره العجلي في «معرفة الثقات» (١٠٨٣) وقال: «كوفي تابعي ثقة».

ولكن هذا الطريق فيه بعض من بشارات القبول فإنه من رواية الأبناء عن الآباء، إذن فهذا الحديث من موروث عبد الرحمٰن عن أهل بيته مما يقتضي أنه حفظه، وعبد الرحمٰن تابعه أخوه فروة.

وللحديث شواهد لا يفرح بها، فقد ورد من حديث ابن عباس ﷺ.

إذ أخرجه: أبو يعلى كما في «إتحاف الخيرة المهرة» ٦/ ٣٠٦ (٥٩٠٥)، وابن عدي في «الكامل» ٢/ ٥٢٨، والطبراني في «الكبير» (١٢٩٩٣)، وأبو نعيم في «الحلية» ٤/ ٩٦ من طريق جبارة بن مغلس، قال: حدثنا حجاج بن

تميم، عن ميمون، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ألا أدُلكم على كلمةٍ تُنْجيكم منَ الإشراكِ بالله؟ ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ①﴾ عند منامكم**».

وهذا إسناد معلول بعلتين: الأولى: جبارة بن مغلس، قال عنه النَّسائيُّ في «الضعفاء والمتروكون» (١٠١): «ضعيف»، وقال ابن حبان في «المجروحين» ١/ ٢٢١: «كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، أفسده يحيى الحماني...»، وقال الدارقطني كما في «سؤالات البرقاني» (٧١): «متروك»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١٠/ ١٢١: «وفيه جبارة بن المغلس، وهو ضعيف جداً».

أما العلة الثانية: فهي ضعف الحجاج بن تميم الجزري، قال عنه النَّسائيُّ فيما نقله المزيُّ في «تهذيب الكمال» ٢/ ٥٨ (١٠٩٨): «ليس بثقة»، وقال الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» ١/ ٤٦١ (١٧٢٨): «وأحاديثه تدل على أنَّه واهٍ».

وعلى هذا الكلام في حجاج بن تميم فقد تكلم أهل العلم في روايته عن ميمون بن مهران؛ إذ قال ابن عدي في «الكامل» ٢/ ٥٢٨: «روايته عنه ليست بالمستقيمة».

وقد توبع الحجاج بن تميم.

أخرجه: ابن عدي في «الكامل» ٧/ ٣٠٠ من طريق شيبان، عن محمد بن زياد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس.

وهذا إسناد موضوع؛ فيه محمد بن زياد، قال عنه أحمد في «الجامع في العلل» ٢/ ١٩٩ (١٨٥٤): «كذابٌ، خبيثٌ، أعور، يضع الحديث»، وقال البخاريُّ في «التاريخ الكبير» ١/ ٨٧ (٢٦٦): «كان محمد بن زياد يُتهم بوضع الحديث»، وقال النَّسائيُّ في «الضعفاء والمتروكون» (٥٤٧): «متروك الحديث»، وقال ابن عدي في «الكامل» ٧/ ٢٩٧: «كان كذاباً خبيثاً».

وروي من حديث خباب بن الأرتّ ﷺ.

أخرجه: البزار كما في «كشف الأستار» (٣١١٣)، والطبراني في

«الكبير» (٣٧٠٨) من طريق شريك وجابر الجعفيِّ، عن معقل الزبيديِّ، عن عباد أبي الأخضر، عن خباب، عن نبي الله ﷺ: «أنَّه لم يأتِ فراشه قط إلا قرأ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾ حتى يختم».

وهذا إسناد ضعيف جداً فيه علتان:

الأولى: جابر الجعفي، قال عنه يحيى بن معين في تاريخه (١٣٥٦) برواية الدوريِّ: «ليس بشيء»، وبه أعله الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» ١٠/١٢١ قال: «وفيه جابر الجعفيُّ وهو ضعيف».

والثانية: شريك، وهو سيئ الحفظ، وقد تقدمت ترجمته.

وروي من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

أخرجه: البيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٢٥٢٢) ط. العلمية و(٢٢٩١) ط. الرشد من طريق شيبان، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ لمعاذ: «**اقرأ ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾ عند منامك، فإنَّها براءة من الشرك**».

وقال عقبه: «هو بهذا الإسناد منكر؛ وإنما يعرف بالإسناد الأول ـ يعني: إسناد إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه ـ».

۞ وقد يعنعِن المدلِّس في حديث، ثم بعد البحث والتفتيش نجده قد أسقط واسطة دلسها، ثم تَبين من خلال البحث علل أخرى حصلت في تلك الرواية، مثاله ما روى أبو إسحاق السَّبيعيُّ، عن شُرَيحِ بن النُّعمان الصائديِّ ـ وهو الهمْداني ـ عن عليِّ بن أبي طالب، قالَ: أمرنا رسولُ اللهِ ﷺ أنْ نستشرف العينَ والأذنَ، وأنْ لا نُضحّي بمقابلة ولا مدابرةٍ، ولا شَرْقاء، ولا خَرْقاء[1].

هذا الحديث اختُلف فيه على أبي إسحاق في سنده.

فقد أخرجه: أحمد ١/١٠٨ و١٤٩، وأبو داود (٢٨٠٤)، والنَّسائيُّ ٧/ ٢١٦ ـ ٢١٧ وفي «الكبرى»، له (٤٤٦٣) ط. العلمية و(٤٤٤٧) ط. الرسالة،

(١) لفظ رواية الترمذي.

والطحاوي في «شرح المعاني» ٤/ ١٦٩ وفي ط. العلمية (٦٠٥٦)، والبيهقي ٩/ ٢٧٥، والمزي في «تهذيب الكمال» ٣/ ٣٨١ (٢٧١٣) من طريق زهير.

وأخرجه: أحمد ١/ ١٢٨، والدارميُّ (١٩٥٢)، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٤/ ١٩٤ (٢٦١٤)، والترمذي (١٤٩٨) (م)، والحاكم ٤/ ٢٢٤، والبيهقي ٩/ ٢٧٥، والبغوي (١١٢١) من طريق إسرائيل.

وأخرجه: أحمد ١/ ١٢٨ من طريق علي بن صالح[1].

وأخرجه: أحمد ١/ ٨٠، ومن طريقه الضياء في «المختارة» ٢/ ١١٤ (٤٨٨). وأخرجه: ابن ماجه (٣١٤٢)، والنَّسائيُّ ٧/ ٢١٧ وفي «الكبرى»، له (٤٤٦٤) ط. العلمية و(٤٤٤٨) ط. الرسالة، وابن الجارود (٩٠٦)، والطحاوي في «شرح المعاني» ٤/ ١٦٩ وفي ط. العلمية (٦٠٥٨)، والحاكم ٤/ ٢٢٤ من طريق أبي بكر بن عياش.

وأخرجه: الترمذي (١٤٩٨) من طريق شريك.

وأخرجه: النَّسائيُّ ٧/ ٢١٧ وفي «الكبرى»، له (٤٤٦٥) ط. العلمية و(٤٤٤٩) ط. الرسالة، والطحاوي في «شرح المعاني» ٤/ ١٦٩ وفي ط. العلمية (٦٠٥٥)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٩٠١) من طريق زياد بن خيثمة.

وأخرجه: النَّسائيُّ ٧/ ٢١٦ وفي «الكبرى»، له (٤٤٦٢) ط. العلمية و(٤٤٤٦) ط. الرسالة من طريق زكريا بن أبي زائدة.

سبعتهم: (زهير، وإسرائيل، وعلي، وأبو بكر، وشريك، وزياد، وزكريا) عن أبي إسحاق، عن شريح بن النعمان[2]، به.

وقد جاء في رواية إسرائيل من الزيادة، قال أبو إسحاق: «المقابَلَة: ما قطع طرف أُذُنِها، والمدابرة: ما قطع من جانب الأذن، والشرقاء: المشقوقة، والخرقاء: المثقوبة».

---

(١) جاء مقروناً مع إسرائيل.

(٢) نقل زهير في روايته عن أبي إسحاق أنَّه قال عقب ذكره لاسم شيخه: «كان رجل صدق».

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى تصحيح هذه الرواية، فقال الترمذي عقب الحديث: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح أسانيده كلها ولم يخرجاه؛ وأظنه لزيادة ذكرها قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق ـ على أنَّهما لم يحتجا بقيس ـ».

فمتابعة هؤلاء الرواة بعضهم لبعض مما يقوي هذا الحديث، إلا أنَّ العبرة فيمن بعدهم، فالملحوظ: أنَّ أبا إسحاق لم يصرحْ ولا بطريق من هذه الطرق بسماعه من شيخه، وكما هو معروف فإنَّه مشهورٌ بالتدليس. وقد جاء في غير الطرق التي قدمناها أنَّ أبا إسحاق لم يسمع هذا الحديث من شريح.

فقد أخرجه: البخاريُّ في «التاريخ الكبير» ٤/ ١٩٤ (٢٦١٤) من طريق أبي وكيع.

وأخرجه: ابن أبي حاتم في «العلل» (١٦٠٦) عن أبيه أنَّه قال: «رأيتُ في كتاب عمر بن علي بن أبي بكر الكندي، عن أبيه، عن الجراح بن الضحاك الكندي».

وأخرجه: الدارقطني في «المؤتلف والمختلف»: ١٢٧٩، والحاكم ٤/ ٢٢٤، وابن حزم في «المحلى» ٨/ ٩ من طريق قيس بن الربيع.

ثلاثتهم: (أبو وكيع ـ الجراح بن مليح ـ، والجراح بن الضحاك، وقيس بن الربيع) عن أبي إسحاق، عن سعيد بن أشوع، عن شريح بن النعمان، عن عليٍّ، به.

فزاد هؤلاء في الإسناد: «سعيد بن أشوع» ومما يؤكد أنَّ الإسناد هكذا هو المحفوظ، ما جاء في رواية قيس بن الربيع أنَّه قال: «قلت لأبي إسحاق: سمعته من شريح؟ قال: حدثني به ابن أشوع عنه»، فهذا أبو إسحاق قد صرّح بالسماع في هذه الرواية فترجحت على الرواية المتقدمة.

وقد ذهب أهل العلم إلى ترجيح رواية ابن أشوع، فقال أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه في «العلل» (١٦٠٦): «وهذا أشبه»، وقال الدارقطني في «العلل» ٣/ ٢٣٨ عقب (٣٨٠): «ولم يسمعْ هذا الحديث أبو إسحاق من شريح»، وقال

المزي في «تهذيب الكمال» ٣/ ٣٨١ (٢٧١٣): «وقيل: إنَّ أبا إسحاق لم يسمع منه إنَّما سمع من ابن أشوع عنه».

قلت: والناظر في كلام الحاكم سيجد أنَّ صاحبي الصحيحين عزفا عن تخريجه لعنعنة أبي إسحاق.

وأنَّ إسناده منقطع، والصواب ذكر ابن أشوع فيه، وابن أشوع ثقة[1]، وعلى هذا فيكون الإسناد الثاني متصلاً، إلا أنَّ الحديث معلول بغير هذا بعلتين:

الأولى: أنَّ أبا إسحاق قد خالف من هو أوثق منه.

فقد أخرجه: الدارقطني في «العلل» ٣/ ٢٣٩ (٣٨٠) وفي «المؤتلف والمختلف»، له: ١٢٧٨ ـ ١٢٧٩ من طريق سفيان، قال: حدثني ابن أشوع، عن شريح بن النعمان، قال: كنتُ عند عليٍّ فسأله رجل عن الأضحية، فقال: «لا مدابرة، ولا مقابلة، ولا شرقاء، سليمة العينِ والأذنِ».

ووجه المخالفة أنَّ سفيان رواه موقوفاً على عليٍّ رضي الله عنه، في حين أنَّ أبا إسحاق رفعه، كما ذهب بعض الأئمة إلى ترجيح الموقوف، فقد قال البخاري في «التاريخ الكبير» ٤/ ١٩٤ (٢٦١٤): «لم يثبت رفعه»، وقال الدارقطني في «العلل» ٣/ ٢٣٩ قبيل (٣٨١): «ويشبه أنْ يكون القول قول الثوري، والله أعلم».

وأما العلة الثانية: فهي حال شريح، فقد قال عنه ابن سعد في «الطبقات» ٦/ ٢٤٥: «وكان قليل الحديث»، وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٤/ ٣٠٧ (١٤٦٠): «سألت أبي: عن شريح بن النعمان الصائدي وهبيرة بن يريم، قال: ما أقربهما، قلت: يحتج بحديثهما؟ قال: لا، هما شبيهان بالمجهولين»، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٤/ ٣٥٣، وقال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٤/ ٣٠١: «روى له الأربعة حديثاً واحداً في الأضحية»،

---

(١) «التقريب» (٢٣٦٨).

وقال الذهبي في «الكاشف» (٢٢٦٨): «وثق»[١] وقال في «المغني»، له (٢٧٥٩): «قويُّ الأمر»، وذكره ابن شاهين في «تاريخ أسماء الثقات» (٥٣٤) وقال: «كان رجل صدق»[٢].

وبعد هذه الترجمة يتبين أنَّه لم يُؤْثَر توثيقهُ عن أحد من الأعلام سوى ما ذكره ابن حبان في ثقاته، وهذا لا يعوّل عليه، وأما بقية أقوال أهل العلم فإنَّها متأرجحة بين مضعّف كما هو عند أبي حاتم، وموثّق كما عند ابن حبان والذهبي، ولا شك في رجحان المجرِّح على اعتبار أنَّه جرح مفسَّر، فسره أبو حاتم، والقاعدة تقول: «الجرح المفسَّر مقدمٌ على التعديل». بانَ الآن ضعف هذا الطريق.

وانظر: «تحفة الأشراف» ٧/ ٤٧ (١٠١٢٥)، و«إتحاف المهرة» ١١/ ٤١٧ (١٤٣٢٩)، و«أطراف المسند» ٤/ ٤١٨ (٦٢٦٣).

وقد روي هذا الحديث عن أبي إسحاق بإسناد آخر.

فأخرجه: عبد الله بن أحمد في زياداته على مسند أبيه ١/ ١٣٢، والطبراني في «الأوسط» (٧٩٧٣) كلتا الطبعتين من طريق محمد بن بكار، عن أبي وكيع الجراح بن مليح، عن أبي إسحاق الهمداني، عن هبيرة بن يريم، عن عليِّ بن أبي طالب، قال: «أمرنا رسولُ اللهِ ﷺ أنْ نستشرفَ العينَ والأذنَ فصاعداً».

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن هبيرة إلا أبو وكيع، تفرد به: محمد بن بكار. ورواه الناس: عن أبي إسحاق، عن شريح ابن النعمان».

وهذا الإسناد فيه ما فيه فإنَّه طريق الجراح، والذي وافقه فيه الجراح بن الضحاك وقيس بن الربيع، ونظرة فاحصة للإسنادين تبين أنَّ محمد بن بكار جعله عن أبي إسحاق، عن هبيرة، والصواب: أبو إسحاق، عن سعيد بن أشوع، كما مر في الطرق المتقدمة.

---

(١) ومعلوم لدى التحقيق أنَّ الذهبي إذا قال هذه اللفظة فهو يقصد توثيق ابن حبان.

(٢) ولخص ابن حجر القول فيه فقال في «التقريب» (٢٧٧٧): «صدوق».

وانظر: «إتحاف المهرة» ١١/ ٦٥٣ (١٤٨٠٧)، و«أطراف المسند» ٤/ ٤٨٦ (٦٤٢٤).

وقد روي هذا الحديث عن عليٍّ ﷺ من غير هذا الطريق.

فأخرجه: الطيالسي (١٦٠)، وعبد الرزاق (١٣٤٣٧)، وأحمد ١/ ٩٥ و١٠٥ و١٢٥ و١٥٢، والدارمي (١٩٥١)، وابن ماجه (٣١٤٣)، والترمذي (١٥٠٣)، والبزار (٧٥٣) و(٧٥٤)، والنسائي ٧/ ٢١٧ وفي «الكبرى»، له (٤٤٦٦) ط. العلمية و(٤٤٥٠) ط. الرسالة، وابن خزيمة (٢٩١٤) و(٢٩١٥) بتحقيقي، وأبو يعلى (٦١٥) و(٣٣٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» ٤/ ١٦٩ وفي ط. العلمية (٦٠٥٩) و(٦٠٦٠)، وابن حبان (٥٩٢٠)، والطبراني في «الأوسط» (٩٣٩١) كلتا الطبعتين، والحاكم ١/ ٤٦٨ و٤/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥ و٢٢٥، والبيهقي ٩/ ٢٧٥، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٩/ ٣ وفي ط. الغرب ١٠/ ١٣٢ من طرق عن سلمة بن كُهيل، عن حُجيَّة ـ وهو ابن عدي ـ قال: سألَ رجلٌ علياً عن البقرةِ، فقالَ: عنْ سبعةٍ، فقالَ: مكسورةُ القرنِ؟ فقال: لا يضركَ، قال: العرجاءُ؟ قالَ: إذا بلغتَ المنسكَ فاذبحْ، أمرنا رسولُ الله ﷺ أنْ نستشرف العينَ والأذنَ[1].

وهذا إسناد لين؛ من أجل حُجيَّة بن عديٍّ، فقد قال عنه أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه في «الجرح والتعديل» ٣/ ٣١١ (١٤٠٠): «شيخ لا يحتجّ بحديثه، شبيه بالمجهول، شبيهاً بشريح بن النعمان الصائدي، وهبيرة بن يريم»، فتعقّبه الذهبيُّ في «الميزان» ١/ ٤٦٦ (١٧٥٩) فقال: «روى عنه الحكم وسلمة بن كهيل وأبو إسحاق، وهو صدوقٌ إنْ شاء الله، قد قال فيه العجلي: ثقة[2]»، وقال عنه ابن سعد في «الطبقات» ٦/ ٢٤٦: «وكان معروفاً، وليس بذاك»[3].

قلت: وقعتْ في أسانيد هذا الحديث أُطروفةٌ، فإنَّ أبا حاتم رمى شريح

(١) لفظ رواية أحمد، وجاء في رواية الترمذي: «العينين والأذن».
(٢) ثقاته (٢٧٥).
(٣) ولخص ابن حجر القول فيه، فقال في «التقريب» (١١٥٠): «صدوق يخطئ».

ابن النعمان، وحجية بن عدي وهبيرة بن يريم بالجهالة، فإذا الثلاثة يجتمعون ليرووا حديثاً واحداً. والعجب أنَّ أبا حاتم نوقش في الرواة الثلاثة.

قلت: فبضرب هذه الروايات بعضها ببعض يتبين أنَّ رواية أبي إسحاق فيها إدراج فقوله: «أنْ نستشرفَ العين» هو الجزء المرفوع منه، وأما بقية الحديث فإنَّه موقوفٌ على عليٍّ، والله أعلم.

وانظر: «تحفة الأشراف» ٧/ ٢١ (١٠٠٦٤)، و«إتحاف المهرة» ١١/ ٣٣٥ (١٤١٤٥)، و«أطراف المسند» ٤/ ٣٩٥ (٦١٩٧).

۞ ومما أُعل بتدليس الإسناد، مع أمور شائكة في إسناده.

حَدِيْث همام بن يحيى[1]، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إذا دخلَ الخلاءَ وضعَ خاتمه».

رَوَاهُ أبو داود[2]، وابن ماجه[3]، والترمذي[4]، والنسائي[5]، وابن حبان[6]، والحاكم[7]، والبيهقي[8]. وقد اختلفت أحكام أهل العلم في هذا الحديث فقَالَ أبو داود عقب الْحَدِيْث: «هَذَا حَدِيْث منكر، وإنَّما يعرف عن

---

(١) هُوَ همام بن يحيى بن دينار العوذي، أبو عَبْد الله، توفي سنة (١٦٤هـ): ثقة ربما وهم.
انظر: «سير أعلام النبلاء» ٧/ ٢٩٦، و«تذكرة الحفاظ» ١/ ٢٠١، و«التقريب» (٧٣١٩).

(٢) في سننه (١٩).

(٣) في سننه (٣٠٣).

(٤) في جامعه (١٧٤٦)، وفي «الشمائل»، له (٩٣) بتحقيقي.

(٥) أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، أبو عبد الرحمن النسائي الحافظ صاحب السنن، ولد سنة (٢١٥هـ)، وتوفي سنة (٣٠٣هـ).
انظر: «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٩٨ ـ ٧٠١، و«سير أعلام النبلاء» ١٤/ ١٢٥ ـ ١٣٥، و«التقريب» (٤٧).
والحديث أخرجه: في «المجتبى» ٨/ ١٧٨، وفي «الكبرى»، له (٩٥٤٢) ط. العلمية و(٩٧٤٠) ط. الرسالة.

(٦) في صحيحه (١٤١٣).

(٧) في مستدركه ١/ ١٨٧.

(٨) في سننه الكبرى ١/ ٩٤ و٩٥.

ابن جريج، عن زياد بن سعد[1]، عن الزهري، عن أنس: «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتخذ خاتماً من وَرِقٍ ثُمَّ ألقاه»، والوهم فِيْهِ من همام، وَلَمْ يروه إلا همام»[2]. وقَالَ النسائي عقب تخريجه: «هَذَا حَدِيْث غَيْر محفوظ»[3]، في حين قال أبو الطيب: «قال موسى بن هارون: لا أدفع أنْ يكونا حديثين، ومال ابن حبان إليه، فصححهما معاً، ويشهد له أنَّ ابن سعد أخرج بهذا السند: أنَّ أنساً نقش في خاتمه محمد رسول الله، فكان إذا أراد الخلاء وضعه، ولاسيما وهمام لم ينفرد به بل تابعه عليه يحيى بن المتوكل، عن ابن جريج»[4]. أقول: الاستدلال بالموقوفات والمقاطيع لتقوية المرفوعات ليس من صنيع أهل الحديث! بل إنَّ الموقوف يكون علة للمرفوع.

وناقش الحافظ أحكام المصححين والمضعفين بما لا مزيد عليه فقال: «وقد نوزع أبو داود في حكمه عليه بالنكارة مع أنَّ رجاله من رجال الصحيح، والجواب: إنَّ أبا داود حكم عليه بكونه منكراً؛ لأنَّ هماماً تفرد به عن ابن جريج، وهما وإنْ كانا من رجال الصحيح، فإن الشيخين لم يخرجا من رواية همام، عن ابن جريج شيئاً؛ لأنَّ أخذه عنه كان لما كان ابن جريج بالبصرة، والذين سمعوا من ابن جريج بالبصرة في حديثهم خلل من قبله، والخلل في هذا الحديث من جهة أنَّ ابن جريج دلَّسه عن الزهري، بإسقاط الواسطة، وهو زياد بن سعد، ووهم همام في لفظه على ما جزم به أبو داود وغيره، وهذا وجه حكمه عليه بكونه منكراً، وحكم النسائي عليه بكونه غير محفوظ أصوب؛ فإنَّه شاذ في الحقيقة[5]..

---

(١) هُوَ: ابن عبد الرحمٰن الخراساني ثُمَّ المكي: ثقة ثبت، قَالَ عَنْهُ ابن عيينة: «كَانَ زياد بن سعد أثبت أصحاب الزهري».
انظر: «تهذيب الكمال» ٣/ ٥٠ (٢٠٣٣)، و«سير أعلام النبلاء» ٦/ ٣٢٣، و«التقريب» (٢٠٨٠).

(٢) «سنن أبي داود» عقب (١٩).

(٣) «السنن الكبرى» عقب (٩٥٤٢) ط. العلمية و(٩٤٧٠) ط. الرسالة.

(٤) «عون المعبود» ١/ ٣٦.

(٥) وهذا من ابن حجر محاكمة للمتقدمين بمصطلحات المتأخرين، وهو مسلك غير صحيح، فالمنكر وغير المحفوظ هما واحد عند المتقدمين، وهو: ما حصل فيه خطأ، =

على أنَّ للنظر مجالاً في تصحيح حديث همام؛ لأنَّه مبنيٌ على أنَّ أصله حديث الزهري، عن أنس في اتخاذ الخاتم، ولا مانع أنْ يكون هذا متناً آخر غير ذلك المتن، وقد مال إلى ذلك ابن حبان فصححهما جميعاً، ولا علة له ـ عندي ـ إلا تدليس ابن جريج، فإنْ وجد عنه التصريح بالسماع، فلا مانع من الحكم بصحته في نقدي، والله أعلم»[١].

أقول: الحديث الَّذِيْ عناه أبو داود أخرجه: أحمد[٢]، ومسلم[٣]، وأبو عوانة[٤]، وابن حبان[٥]، وأبو الشيخ[٦] من طريق ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس بألفاظ مختلفة والمعنى واحد: «أنَّه أبصر في يد رَسُوْل الله ﷺ خاتماً من وَرِق يوماً واحداً، فصنع الناس خواتيمهم من وَرِق. قَالَ: فطرحَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ خاتمهُ، فطرحَ الناسُ خواتيمهم».

وقد يقول قائل: إنَّ نسبة الوهم فِيْهِ إلى همام فيها نظر، ووجهة النظر فيه:

إنَّ توهيم همام في متن الْحَدِيْث وإسناده إنما يتجه فِيْمَا لَوْ صحت دعوى تفرده ومخالفته متناً وإسناداً، ولكننا نجد أنَّ هماماً متابع عَلَيْهِ متناً وإسناداً، فَقَدْ رَوَاهُ الْحَاكِم[٧] ـ ومن طريقه البيهقي[٨] ـ وأخرجه البغوي[٩] من طريق

= ومثل هذا هو الذي جعلنا نفرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين، حتى لا نرد على المتقدمين بمصطلحات المتأخرين.

(١) «نكت ابن حجر» ٢/ ٦٧٧ ـ ٦٧٨ و: ٤٥٣ ـ ٤٥٥ بتحقيقي.

(٢) في مسنده ٣/ ٢٠٦.

(٣) في صحيحه ٦/ ١٥٢ (٢٠٩٣) (٦٠).

(٤) في «مسنده» ٥/ ٢٢٥ (٨٦٢٧).

(٥) في صحيحه (٥٤٩٢)، وَقَالَ فِيْهِ: «خاتماً من ذهب».

(٦) عَبْد الله بن مُحَمَّد بن جعفر بن حيان، أبو مُحَمَّد، الإمام المسند الحافظ، محدّث أصبهان، ولد سنة (٢٧٤ هـ)، ومات سنة (٣٦٩هـ).
انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٢٧٦، و«طبقات الحفاظ»: ٣٨٢ (٨٦٤)، و«شذرات الذهب» ٣/ ٦٩.
والحديث أخرجه: في «أخلاق النَّبيّ ﷺ» (٣٧١).

(٧) في مستدركه ١/ ١٨٧.

(٨) في سننه الكبرى ١/ ٩٥.

(٩) هُوَ الحافظ المفسر، حسين بن مسعود بن مُحَمَّد بن الفراء البغوي الشَّافِعِيّ، =

يحيى بن المتوكل البصري[١]، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس، بِهِ مرفوعاً.

فنقول: أما يحيى بن المتوكل، فقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» ٨/ ١٨٧ (٣١٠٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٩/ ٢٣٤ (٧٨٩) ولم يذكراه بجرح ولا تعديل، ويكنى أبا بكر، وذكره ابن حبان وقال: «كان راوياً لابن جريج.. كان يخطئ»[٢]، قَالَ العراقي: «ولا يقدح فِيْهِ قَوْل ابن معين: لا أعرفه، فَقَدْ عرفه غيره، وروى عَنْهُ نحو من عشرين نفساً»[٣].

فمن هَذَا يظهر أنَّ حال يحيى يصلح للمتابعة والاعتضاد، ولا سيما وقد نص العلماء عَلَى عدم اشتراط أعلى مراتب الثقة في المُتابع[٤]. أما قَوْل ابن معين: «لا أعرفه»، فأراد بِهِ غَيْر المتبادر إلى الذهن وَهُوَ جهالة العين، فَقَدْ

= أبو مُحَمَّد، ويلقب محيي السنة، من أشهر مصنفاته: «شرح السنة» و«معالم التنْزيل في التفسير»، توفي سنة (٥١٦هـ).

انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٤٣٩، و«البداية والنهاية» ١٢/ ١٧١، و«طبقات المفسرين»: ٣٨.

والحديث أخرجه: في «شرح السنة» (١٨٩).

(١) هُوَ أبو بكر يحيى بن المتوكل الباهلي البصري: صدوق يخطئ، من التاسعة، مات بالمصيصة.

انظر: «التاريخ الكبير» ٨/ ١٨٧ (٣١٠٧)، و«تهذيب الكمال» ٨/ ٨٢ (٧٥٠٤)، و«التقريب» (٧٦٣٤).

(٢) «الثقات» ٧/ ٦١٢.

(٣) «التقييد والإيضاح»: ١٠٨، وانظر: «سؤالات ابن الجنيد» ليحيى بن معين (٨٧٩). وقد حصل لابن عدي خلط بين يحيى بن المتوكل البصري وراوٍ آخر اسمه يحيى بن المتوكل يكنى أبا عقيل، فنراه يجعل الترجمة هكذا: «يحيى بن المتوكل الباهلي مولى آل عمر مديني يكنى أبا عقيل». ثُمَّ يسوق سنداً يقول فِيْهِ: «حَدَّثَنَا الحسين بن عَبْد الله بن يزيد، قال: حَدَّثَنَا موسى بن مروان، حَدَّثَنَا يحيى بن المتوكل البصري». «الكامل» ٩/ ٣٩. وهكذا نجده جعل الباهلي مدنياً، وَهُوَ بصري، وساق سند البصري في ترجمة المديني، والله أعلم.

(٤) انظر: «شرح السيوطي عَلَى ألفية العراقي»: ١٢٩.

عنى جهالة الحال[١] ولذا قَالَ العراقي ـ كَمَا نقلناه آنفاً ـ: «قَدْ عرفه غيره».

وبهذا تظهر صحة متابعة يحيى بن المتوكل لهمام، غير أنَّ أهل العلم ضعفوا هذه المتابعة، إذ قال البيهقي عقبه: «وهذا شاهد ضعيف، والله أعلم» وقال الحافظ ابن حجر: «وأما متابعة يحيى بن المتوكل له، عن ابن جريج، فقد تفيد، لكن قول يحيى بن معين: «لا أعرفه» أراد جهالة عدالته لا جهالة عينه، فلا يعترض عليه بكونه روى عنه جماعة؛ فإنَّ مجرد روايتهم عنه لا تستلزم معرفة حاله، وأما ذكر ابن حبان له في «الثقات»، فإنَّه قال فيه مع ذلك: «كان يخطئ»، وذلك مما يتوقف به عن قبول أفراده»[٢].

ويبدو أنَّ الخطأ في هَذَا الْحَدِيْث من ابن جريج، ولا سيما أنَّ ابن المتوكل وهماماً بصريان[٣]، وَقَدْ نص العلماء عَلَى أنَّ رِوَايَة البصريين عن ابن جريج فِيْهَا خلل من جهة ابن جريج لا من جهة أهل البصرة[٤].

وبيانه: أنَّ ابن جريج دلّس على البصريين الوساطة بينه وبين الزهري، وَهُوَ زياد بن سعد، وصرّح بِهِ لغيرهم. كَمَا أنَّه ـ وعند تحديثه لأهل البصرة ـ لَمْ يَكُنْ متقناً لحفظ الْمَتْن فأخطأ فِيْهِ.

فانحصر الخطأ في تدليس ابن جريج، ولهذا نجد الحافظ ابن حجر يقول: «ولا علة لَهُ عندي إلا تدليس ابن جريج، فإن وجد عَنْهُ التصريح بالسماع فلا مانع من الحكم بصحته في نقدي»[٥]. غير أنَّ قول الحافظ يعترض عليه بأنَّه أجاب عن الوهم في السند، ولم يبين ما في المتن من خلل.

وقد تكلم بعض أهل العلم في رواية ابن جريج، عن الزهري، فقَالَ ابن معين: «ليس بشيء في الزهري»[٦]. ونقل ابن محرز عن ابن معين أنَّه قَالَ:

---

(١) انظر: «نكت ابن حجر» ٢/ ٦٧٨، و: ٤٥٤ بتحقيقي.
(٢) «نكت ابن حجر» ٢/ ٦٧٨ و: ٤٥٤ بتحقيقي.
(٣) انظر: «ثقات ابن حبان» ٧/ ٦١٢، و«التقريب» (٧٣١٩).
(٤) انظر: «نكت ابن حجر» ٢/ ٦٧٧ و: ٤٥٤ بتحقيقي.
(٥) «النكت» ٢/ ٦٧٨ و: ٤٥٥ بتحقيقي.
(٦) «تاريخ يحيى بن معين» رِوَايَة الدارمي: (١٣).

«كَانَ يحيى بن سعيد لا يوثقه في الزهري»[١]. وقد بين الأئمة سبب هذا الضعف، فَقَالَ أبو زرعة الرازي: «أخبرني بعض أصحابنا، عن قريش بن أنس[٢]، عن ابن جريج، قَالَ: ما سَمِعْتُ من الزهري شيئاً، إنما أعطاني الزهري جزءاً، فكتبته، وأجازه»[٣]. وَقَالَ يحيى بن سعيد القطان: «كَانَ ابن جريج لا يصحح أنه سَمِعَ من الزهري شَيْئاً. قَالَ ـ يعني: الفلاس[٤] ـ فجهدت بِهِ في حَدِيْث «إن ناساً من اليهود غزوا مع رَسُوْل الله ﷺ فأسهم لَهُمْ»، فَلَمْ يصحح أنه سَمِعَ من الزهري»[٥].

فإن كان هذا هو سبب تضعيف رواية ابن جريج عن الزهري فسوف يكون هذا القول مرجوحاً؛ لأنَّ هذا الذي ذكره ابن جريج، يكون تحمله عنه إجازة، وهي إحدى صيغ التحمل الجيدة. وإنْ كان غير ذلك فيحيى بن معين أدرى بما يقول، على أنَّ الجماعة قد أخرجوا له عن الزهري.

وقد روي الحديث من طرق عن أنس أعني من غير طريق الزهري.

فرَوَاهُ ثابت عن أنس بن مالك: أنَّ النَّبيّ ﷺ صنع خاتماً من وَرِق، فنقش فِيْهِ: مُحَمَّد رَسُوْل الله، ثُمَّ قَالَ: **«لا تنقشوا عَلَيْهِ»**.

الْحَدِيْث أخرجه: معمر[٦]، وأحمد[٧]، والترمذي[٨]، وأبو الشيخ[٩]،

(١) «سؤالات ابن محرز» ١/ ٥٥٤.

(٢) الأنصاري، وَقِيْلَ: الأموي، أبو أنس من أهل البصرة، مات سنة (٢٠٨هـ) وَقِيْلَ: (٢٠٩هـ)، قَالَ ابن حبان: كَانَ شيخاً صدوقاً إلا أنه اختلط في آخر عمره.
انظر: «المجروحين» ٢/ ٢٢٣، و«تهذيب الكمال» ٦/ ١١٨ (٥٤٦٢)، و«تاريخ الإِسْلَام»: ٣٠٠ وفيات سنة (٢٠٨هـ).

(٣) «الجرح والتعديل» ٥/ ٤٢٠ (١٦٨٧).

(٤) هُوَ الحافظ الناقد أبو حفص عمرو بن علي بن بحر بن كنيز الباهلي البصري الصيرفي الفلاس، ولد سنة نيف وستين ومئة، وتوفي سنة (٢٤٩هـ).
انظر: «الجرح والتعديل» ٦/ ٣٢٣ (١٣٧٥)، و«سير أعلام النبلاء» ١١/ ٤٧٠ و٤٧٢، و«العبر» ١/ ٤٥٤.

(٥) «الجرح والتعديل» ١/ ٢١٤ المقدمة.

(٦) في جامعه (١٩٤٦٥).

(٧) في مسنده ٣/ ١٦١.

(٨) في «الجامع الكبير» (١٧٤٥).

(٩) في «أخلاق النَّبيّ ﷺ» (٣٧٧).

والبيهقي[١]، والبغوي[٢].

ورواه عبد العزيز بن صهيب[٣]، عن أنس بن مالك: أن رَسُوْل الله ﷺ اتخذ خاتماً من فضة، ونقش فِيْهِ: مُحَمَّد رَسُوْل الله، وَقَالَ: «**إنِّي اتَّخذْتُ خاتماً مِنْ وَرِق وَنَقَشْتُ فِيْهِ: مُحَمَّد رَسُوْل الله، فلا يَنْقُشَنَّ أَحَدٌ عَلَى نَقْشِهِ**».

أخرجه: ابن سعد[٤]، وابن أبي شيبة[٥]، وأحمد[٦]، والبخاري[٧]، ومسلم[٨]، وابن ماجه[٩]، والنسائي[١٠]، وأبو يعلى[١١]، وأبو

---

(١) في «السنن الكبرى» ١٠/١٢٨، وفي «شعب الإيمان»، له (٦٣٣٩) ط. العلمية و(٥٩٢٥) ط. الرشد.

(٢) في «شرح السنة» (٣١٣٧). وَقَدْ أخرجه: عَبْد بن حميد (١٣٥٩) عن ثابت مقروناً بحميد عن أنس قَالَ: «كَانَ نقش خاتم النَّبِيّ ﷺ: مُحَمَّد رَسُوْل الله». وأخرجه: عَبْد بن حميد (١٣٥٨)، ومسلم ٦/١٥٢ (٢٠٩٥) (٦٣) عن ثابت عن أنس: «هكذا كَانَ خاتم النَّبِيّ ﷺ وأشار بيساره ووضع إبهامه عَلَى ظهر خنصره».
انظر: «تحفة الأشراف» ١/٣١٤ (٤٨٠).

(٣) ثقة، توفي سنة (١٣٠هـ).
انظر: «التاريخ الكبير» ٥/٢٩٧ (١٥٣٤)، و«تهذيب الكمال» ٤/٥١٩ (٤٠٤١)، و«التقريب» (٤١٠٢).

(٤) هُوَ الحافظ أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن سعد بن منيع البغدادي، صاحب الطبقات، ولد بَعْدَ سنة (١٦٠هـ)، وقيل: سنة (١٦٨هـ)، وتوفي سنة (٢٣٠هـ).
انظر: «الجرح والتعديل» ٧/٣٤٩ (١٤٣٣)، و«الفهرست»: ١١١ ـ ١١٢، و«سير أعلام النبلاء» ١٠/٦٦٤ ـ ٦٦٦.
والحديث أخرجه: في «الطبقات» ١/٣٦٨.

(٥) في مصنفه (٢٥٤٨٦).

(٦) في مسنده ٣/١٠١ و١٨٦ ـ ١٨٧ و٢٩٠.

(٧) في «الصَّحِيْح» ٧/٢٠٢ (٥٨٧٤) و٧/٢٠٣ (٥٨٧٧)، وفي «خلق أفعال العباد»، له (٣٨٨) و(٣٨٩).

(٨) في «الصَّحِيْح» ٦/١٥٠ ـ ١٥١ (٢٠٩٢) و٦/١٥١ (٢٠٩٢).

(٩) في سننه (٣٦٤٠).

(١٠) في «المجتبى» ٨/١٧٦ و١٩٣وفي «الكبرى»، له (٩٥١٠) (٩٥٣٤) ط. العلمية و (٩٤٤٤) و(٩٤٦٣) ط. الرسالة.

(١١) هُوَ الإمام الحافظ أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، صاحب «المسند» و«المعجم»، ولد سنة (٢١٠هـ)، وتوفي سنة (٣٠٧هـ).

عوانة[١]، وابن حبان[٢]، وأبو الشيخ[٣]، وأبو نعيم[٤]، والبيهقي[٥].

ورواه قتادة عن أنس بن مالك، قَالَ: «لما أراد النَّبيُّ ﷺ أنْ يكتبَ إلى الروم، قِيْلَ لَهُ: إنَّهم لنْ يقرؤا كتابكَ إذا لَمْ يَكُنْ مختوماً، فاتخذَ خاتماً منْ فضةٍ ونقشَهُ: مُحَمَّد رَسُوْلُ اللهِ، فكأنّما أنظر إلى بياضه في يده».

الْحَدِيْث أخرجه: ابن سعد[٦]، وابن الجعد[٧]، وأحمد[٨]، والبخاري[٩]، ومسلم[١٠]، وأبو داود[١١]، والترمذي[١٢]،

= انظر: «العبر» ٢/ ١٤٠، و«سير أعلام النبلاء» ١٤/ ١٧٤ و١٧٩، و«مرآة الجنان» ٢/ ١٨٦ - ١٨٧.
والحديث أخرجه: في مسنده (٣٨٩٦) و(٣٩٣٦) و(٣٩٤٣).

(١) في مسنده ٥/ ٢٦٢ (٨٦٥٩) و٥/ ٢٦٣ (٨٦٦٠) و(٨٦٦١).

(٢) في صحيحه (٥٤٩٧) و(٥٤٩٨).

(٣) في «أخلاق النَّبِيّ ﷺ» (٣٧٥).

(٤) هُوَ الإمام أبو نعيم أحمد بن عَبْد الله بن أحمد بن إسحاق المهراني الأصبهاني، صاحب «الحلية»، ولد سنة (٣٣٠هـ)، وتوفي سنة (٤٣٠هـ).
انظر: «وفيات الأعيان» ١/ ٩١ - ٩٢، و«سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٤٥٣ - ٤٥٤ و٤٦٢، و«شذرات الذهب» ٣/ ٢٤٥.
والحديث أخرجه: في «تاريخ أصبهان» ٢/ ٣٠ - ٣١.

(٥) في «السنن الكبرى» ١٠/ ١٢٨ وفي «شعب الإيمان»، له (٦٣٣٨) ط. العلمية و(٥٩٢٤) ط. الرشد.

(٦) في «الطبقات» ١/ ٣٦٥ و٣٦٨.

(٧) هُوَ الحافظ الحجة أبو الحسن علي بن الجعد البغدادي الجوهري مولى بني هاشم، صاحب «المسند»، ولد سنة (١٣٤هـ)، وَقِيْلَ: (١٣٦هـ)، وتوفي سنة (٢٣٠هـ).
انظر: «طبقات ابن سعد» ٧/ ٣٣٨ - ٣٣٩، و«الجرح والتعديل» ٦/ ٢٢٨ (٩٧٤)، و«سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٤٥٩ - ٤٦٠ و٤٦٧.
والحديث أخرجه: في مسنده (٩٥٥) و(٩٥٦) و(٩٥٧) و(٩٥٨) ط. الفلاح و(٩٢٤) و(٩٢٥) و(٩٢٦) و(٩٢٧) ط. العلمية.

(٨) في مسنده ٣/ ١٦٨ - ١٦٩ و١٧٠ و١٨٠ و١٩٨ و٢٢٣ و٢٧٥.

(٩) في صحيحه ١/ ٢٥ (٦٥) و٤/ ٥٤ (٢٩٣٨) و٧/ ٢٠٢ (٥٨٧٢) و٧/ ٢٠٣ (٥٨٧٥) و٩/ ٨٣ (٧١٦٢).

(١٠) في صحيحه ٦/ ١٥١ (٢٠٩٢) (٥٦) و(٥٧) و(٥٨).

(١١) في سننه (٤٢١٤) و(٤٢١٥).

(١٢) في «الجامع الكبير» (٢٧١٨) وفي «الشمائل»، له (٩٠) و(٩٢) بتحقيقي، وفيه: =

والنسائي[١]، وأبو يعلى[٢]، وأبو عوانة[٣]، والطحاوي[٤]، وابن حبان[٥]، والطبراني[٦]، وأبو الشيخ[٧]، والبيهقي[٨]، والبغوي[٩].

ورواه ثمامة[١٠] بن عَبْد الله، عن أنس بن مالك: «أنَّ أبا بكر[١١] ﷺ لما

= «أنَّ النَّبِيّ ﷺ كَانَ يتختم في يمينه».

(١) في «المجتبى» ٨/ ١٧٤ و١٩٣ وفي «الكبرى»، له (٥٨٦٠) و(٨٨٤٨) و(٩٥٢١) و(٩٥٢٥) و(١١٥١٢) ط. العلمية و(٥٨٢٩) و(٨٧٩٧) و(٩٤٥٥) و(١١٤٤٨) ط. الرسالة.

وأخرجه: النسائي في «المجتبى» ٨/ ١٩٣، وفي «الكبرى»، له (٩٥٢٠) ط. العلمية و(٩٤٥٤) ط. الرسالة من طريق قتادة عن أنس قَالَ: «كأني أنظر إلى بياض خاتم النَّبِيّ ﷺ في أصبعه اليسرى».

وفي «المجتبى» ٨/ ١٩٣، وفي «الكبرى»، له (٩٥١٩) ط. العلمية و(٩٤٥٣) ط. الرسالة من طريق قتادة أيْضاً عن أنس: «أنَّ النَّبِيّ ﷺ كَانَ يتختم في يمينه».

(٢) في مسنده (٣٠٠٩) و(٣٠٧٥) و(٣١٥٤) و(٣٢٧١) و(٣٢٧٢).

(٣) في مسنده ٤/ ٢٧٥ (٦٧٤٣) - (٦٧٤٧) و٥/ ٢٥٦ (٨٦٢٨) و(٨٦٢٩) و(٨٦٣١) و(٨٦٣٢).

(٤) في «شرح معاني الآثار» ٤/ ٢٦٤ وفي ط. العلمية (٦٦٥٢) و(٦٦٥٣).

(٥) في صحيحه (٦٣٩٢).

(٦) هُوَ الحافظ الرحال الجوال، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، صاحب المعاجم الثلاثة، ولد سنة (٢٦٠هـ)، وتوفي سنة (٣٦٠هـ).

انظر: «المنتظم» ٧/ ٥٤، و«سير أعلام النبلاء» ١٦/ ١١٩ و١٢٩، و«مرآة الجنان» ٢/ ٢٧٩ - ٢٨٠.

والحديث أخرجه: في «الأوسط» (٦٥٢٨) كلتا الطبعتين.

(٧) في «أخلاق النَّبِيّ ﷺ» (٣٧٤).

(٨) في «السنن الكبرى» ١٠/ ١٢٨ وفي «جزء الخاتم»، له (٣).

(٩) في «شرح السنة» (٣١٣١) و(٣١٣٢).

(١٠) ابن عَبْد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري: صدوق.

انظر: «الجرح والتعديل» ٢/ ٨٩٣ (١٨٩٣)، و«تهذيب الكمال» ١/ ٤١٦ (٨٣٩)، و«التقريب» (٨٥٣).

(١١) هُوَ خليفة رَسُوْل الله ﷺ وصاحبه في الضيق والطريق والغار، عَبْد الله بن عثمان بن عامر القرشي، أَبُو بكر الصديق بن أبي قحافة، ولد بَعْدَ عام الفيل بسنتين وستة أشهر، وتوفي سنة (١٣هـ). =

استخلف بعثه إلى البحرين، وكتب لَهُ هَذَا الكتاب، وختمه بخاتم النَّبِيّ ﷺ، وَكَانَ نقش الخاتم ثلاثة أسطر: (مُحَمَّد) سطر، و(رسول) سطر، و(الله) سطر».

أخرجه: ابن سعد[(١)]، والبخاري[(٢)]، والترمذي[(٣)]، والطحاوي[(٤)]، وابن حبان[(٥)]، وأبو الشيخ[(٦)]، والبيهقي[(٧)]، والبغوي[(٨)].

ورواه حميد[(٩)] الطويل، عن أنس بن مالك: «أنَّ النَّبِيّ ﷺ كَانَ خاتمه من فضة، وَكَانَ فصه مِنْهُ».

أخرجه: ابن سعد[(١٠)]، والحميدي[(١١)]، وأحمد[(١٢)]، والبخاري[(١٣)]،

= انظر: «طبقات ابن سعد» ٣/ ١٢٥، و«معجم الصَّحَابَة» ٢/ ١٨، و«تاريخ الإِسْلَام»: ٨٧ (عهد الخلفاء الراشدين)، و«الإصابة» ٣/ ٢٤٦ (٤٨١٥).

(١) في «الطبقات» ١/ ٣٦٨.

(٢) في صحيحه ٤/ ١٠٠ (٣١٠٦)، و٧/ ٢٠٣ (٥٨٧٨). ووقع في رِوَايَة أخرى عِنْدَ البخاري ٧/ ٢٠٣ (٥٨٧٩) من طريق ثمامة عن أنس بلفظ: «كَانَ خاتم النَّبِيّ ﷺ في يده وفي يد أبي بكر بعده وفي يد عمر بَعْدَ أبي بكر فلما كَانَ عثمان جلس عَلَى بئر أريس قَالَ: فأخرج الخاتم فجعل يعبث بِهِ فسقط، قَالَ: فاختلفنا ثلاثة أيام مع عثمان فنَزح البئر فَلَمْ نجده».

(٣) في «الجامع الكبير» (١٧٤٧) و(١٧٤٨)، وفي «الشمائل»، له (٩١) بتحقيقي.

(٤) في «شرح معاني الآثار» ٤/ ٢٦٤ وفي ط. العلمية (٦٦٥١).

(٥) في صحيحه (١٤١٤) و(٥٤٩٦) و(٦٣٩٣).

(٦) في «أخلاق النَّبِيّ ﷺ» (٣٧٨)، وفي (٣٦٢) وقع فِيْهِ أن النقش كَانَ: «لا إله إلا الله مُحَمَّد رَسُوْل الله».

(٧) في «الخاتم» (١٦) و(١٧).

(٨) في «شرح السنة» (٣١٣٦).

(٩) هُوَ أَبُو عبيدة حميد بن أبي حميد الطويل البصري، مولى طلحة الطلحات، اختلف في اسم أبيه، ولد سنة (٦٨هـ)، وتوفي سنة (١٤٠هـ)، وَقِيْلَ: (١٤٢هـ): ثقة مدلس. انظر: «الجرح والتعديل» ٣/ ٢٣٩ (٩٦٧)، و«سير أعلام النبلاء» ٦/ ١٦٣ و١٦٨، و«التقريب» (١٥٤٤).

(١٠) في «الطبقات» ١/ ٣٦٦.

(١١) هُوَ الإمام الحافظ عَبْد الله بن الزبير بن عيسى، أبو بكر القرشي الأسدي الحميدي المكي، صاحب «المسند»، توفي سنة (٢١٩هـ).
انظر: «التاريخ الكبير» ٥/ ٧ (٢٧٦)، و«العبر» ١/ ٣٧٧، و«سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٦١٦.
والحديث أخرجه: في مسنده (١٢١٤).

(١٢) في مسنده ٣/ ٩٩ و٢٦٦.

(١٣) في «صحيحه» ٧/ ٢٠١ (٥٨٧٠).

وأبو داود[١]، والترمذي[٢]، والنسائي[٣]، وأبو يعلى[٤]، وابن حبان[٥]، وأبو الشَّيْخ[٦]، والبيهقي[٧]، والبغوي[٨].

ورواه أبان بن أبي عياش، عن أنس بن مالك: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ اصطنعَ خاتماً كله منْ فضةٍ وَقَالَ: «**لا يصنعُ أحدٌ عَلَى صفته**».

أخرجه: ابن سعد[٩].

فكل هَذِهِ الروايات عن أنس ليس فِيْهَا: أنَّ رَسُوْل الله ﷺ طرح خاتم الوَرِق.

أما رِوَايَة الزهري عن أنس، فإنَّ لها طرقاً أخرى غير ما تقدم، إذْ رَوَاهُ إبراهيم[١٠] بن سعد[١١]، ....

---

(١) في سننه (٤٢١٧).
(٢) في «الجامع الكبير» (١٧٤٠) وفي «الشمائل»، له (٨٩) بتحقيقي وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه».
(٣) في «المجتبى» ٨/١٧٣ و١٧٤ و١٩٣ وفي «الكبرى»، له (٩٥١٥) ـ (٩٥١٨) ط. العلمية و(٩٤٤٩) ـ (٩٤٥٢) ط. الرسالة.
(٤) في مسنده (٣٨٢٧).
(٥) في صحيحه (٦٣٩١).
(٦) في «أخلاق النَّبيّ ﷺ» (٣٦٧).
(٧) في «شرح السنة» (٣١٣٩).
(٨) في «الخاتم» (١٤) و(١٥).
(٩) في «الطبقات» ١/٣٦٦.
(١٠) هُوَ إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أَبُو إسحاق المدني: ثقة، حجة، وَقَدْ تُكلمَ فِيْهِ بلا قادح، ولد سنة (١٠٨هـ)، وتوفي سنة (١٨٣هـ).
انظر: «تهذيب الكمال» ١/١١٠ ـ ١١٢ (١٧٠)، و«الكاشف» (١٣٨)، و«التقريب» (١٧٧).
(١١) عِنْدَ أحمد ٣/١٦٠ و٢٢٣، ومسلم ٦/١٥١ (٢٠٩٣) (٥٩)، وأبي داود (٤٢٢١)، والنسائي ٨/١٩٥، وفي «الكبرى»، له (٩٥٤٤) ط. العلمية و(٩٤٧٢) ط. الرسالة، وأبي يعلى (٣٥٣٨) و(٣٥٦٥)، وأبي عوانة ٥/٢٥٤ (٨٦٢٢) و٥/٢٥٥ (٨٦٢٤)، وابن حبان (٥٤٩٠).
وَقَدْ وقع عِنْدَ النسائي (٩٥٠٦) ط. العلمية و(٩٤٤٠) ط. الرسالة من طريق إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أنس: «أن النَّبيّ ﷺ رأى في يد رجل خاتم ذهب فضرب إصبعه بقضيب كَانَ مَعَهُ حَتَّى رمى بِهِ».
قَالَ أبو حاتم كما في «العلل» لابنه (١٤٥٣): «هكذا رَوَاهُ إبراهيم بن سعد، عن الزهري أنَّ النَّبيّ ﷺ... قَالَ: والخطأ من عبد العزيز أبي سلمة العمري، وَالصَّحِيْح =

وشعيب بن أبي حمزة[1]، ومحمد بن عَبْد الله[2]، ثلاثتهم عن الزهري، عن أنس بن مالك: «أنَّه أبصرَ في يدِ رَسُوْل الله ﷺ خاتماً منْ وَرِق ـ يوماً واحداً ـ، قال: فصنعَ الناسُ الخواتم من وَرِق، فلبسوه، فطرح النَّبِيُّ ﷺ خاتمه، فطرح الناس خواتيمهم». وهذا لفظ رِوَايَة مُسْلِم.

وخالفهم يونس، فرواه عن الزهري، عن أنس: «أنَّ رَسُوْل الله ﷺ اتخذَ خاتماً منْ وَرِق، وله فصٌ حبشيٌّ ونقشه: مُحَمَّد رَسُوْل الله». وجاء في بعض الروايات: «كَانَ يجعل فصه مِمَّا يلي كفه».

واختُلِف عَلَى يونس في رِوَايَة هَذَا الْحَدِيْث، فرواه عَبْد الله بن وهب[3]، وعثمان[4] بن عمر[5]، عن يونس، عن الزهري، عن أنس بلفظ: «أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ اتخذَ خاتماً منْ وَرِق لَهُ فصٌ حبشيٌّ ونقشه: مُحَمَّدٌ رَسُوْلُ الله».

= من حَدِيْث الزهري، عن أبي إدريس، عن رجلٍ من أصحاب النَّبِيّ ﷺ». وذكر في «العلل» لابن أبي حاتم: «إن الخاتم كَانَ حديداً»، وانظر: (١٤٤٨).
وأخرجه: النسائي (٩٥٠٧) ط. العلمية و(٩٤٤١) ط. الرسالة، من طريق الزهري: أن رَسُوْل الله ﷺ... الخ. وَقَالَ النسائي: «وهَذَا مرسل أشبه بالصواب والله أعلم». وفي رِوَايَة أبي يعلى زاد هَذَا اللفظ في الْحَدِيْث (٣٥٣٨).

(١) عِنْدَ أحمد ٣/ ٢٢٥، وأبي عوانة ٥/ ٢٥٧ (٨٦٣٧).

(٢) عِنْدَ أبي الشيخ في «أخلاق النَّبِيّ ﷺ» (٣٧٠).

(٣) عِنْدَ ابن سعد في «الطبقات» ١/ ٣٦٦، وأحمد ٣/ ٢٢٥، ومسلم ٦/ ١٥٢ (٢٠٩٤) (٦١)، وأبي داود (٤٢١٦)، والترمذي (١٧٣٩)، وفي «الشمائل»، له (٨٧) بتحقيقي، والنسائي ٨/ ١٩٣ وفي «الكبرى»، له (٩٥١٢) ط. العلمية و(٩٤٤٦) ط. الرسالة، وأبي يعلى (٣٥٣٧)، وأبي الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٣٦٥)، والبغوي (٣١٤٠).

(٤) ابن فارس بن لقيط العبدي، أَبُو مُحَمَّد البصري، وأصله من بخارى: ثقة، صالح، توفي سنة (٢٠٩هـ).
انظر: «تهذيب الكمال» ٥/ ١٣٠ (٤٤٣٧)، و«الكاشف» (٣٧٢٧)، و«التقريب» (٤٥٠٤).

(٥) عِنْدَ ابن سعد في «الطبقات» ١/ ٣٦٦، وابن أبي شيبة (٢٥٥١٦)، وابن ماجه (٣٦٤١)، والنسائي ٨/ ١٧٢ و١٩٣، وفي «الكبرى»، له (٩٥١٣) ط. العلمية و(٩٤٤٧) ط. الرسالة، وأبي يعلى (٣٥٤٤).

ورواه سليمان[١] بن بلال[٢]، وطلحة[٣] بن يحيى[٤]، عن يونس، عن الزهري، عن أنس: «أنَّ رَسُوْل الله ﷺ لبس خاتم فضة في يمينه، فِيْهِ فص حبشي، كَانَ يجعل فصه مِمَّا يلي كفه»، في حين تفرد الليث[٥]، عن يونس، عن الزهري، عن أنس، بنحو رِوَايَة إبراهيم بن سعد ومن تابعه.

وَقَدْ جمع ابن حجر[٦] بعض أقوال العلماء في التوفيق بَيْنَ الروايتين:

الأول: أنَّ رَسُوْل الله ﷺ اتخذ خاتماً من وَرِق عَلَى لون من الألوان، وكره أنْ يتخذ أحد مثله، فلما اتخذوا مثله رماه، ثُمَّ بعد أنْ رموا خواتيمهم اتخذ خاتماً آخر ونقشه ليختم بِهِ، وهو قول الإسماعيلي[٧].

---

(١) هُوَ أبو مُحَمَّد سليمان بن بلال القرشي التيمي المدني، مولى عَبْد الله بن أبي عتيق: ثقة، إمام، توفي سنة (١٧٢هـ).
انظر: «الثقات» ٦/ ٣٨٨، و«تهذيب الكمال» ٣/ ٢٦٦ و٢٦٧ (٢٤٨٠)، و«الكاشف» (٢٠٧٣).

(٢) عِنْدَ مُسْلِم ٦/ ١٥٢ (٢٠٩٤) (٦٢)، وابن ماجه (٣٦٤٦)، وأبي يعلى (٣٥٣٦)، وابن حبان (٦٣٩٤)، والبغوي (٣١٤٥).

(٣) ابن النعمان بن أبي عياش الزرقي الأنصاري المدني: صدوق يهم.
انظر: «تهذيب الكمال» ٣/ ٥١٥ (٢٩٧٢)، و«الكاشف» (٢٤٨٣)، و«التقريب» (٣٠٣٧).

(٤) عِنْدَ مُسْلِم ٦/ ١٥٢ (٢٠٩٤) (٦٢)، والنسائي ٨/ ١٧٣، وفي «الكبرى»، له (٩٥١٤) ط. العلمية و(٩٤٤٨) ط. الرسالة، وأبي يعلى (٣٥٨٤)، وأبي الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٣٦٦)، والبغوي (٣١٤١).

(٥) هُوَ الإمام الحافظ أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، ولد سنة (٩٤هـ) وَقِيْلَ: (٩٣هـ)، وتوفي سنة (١٧٥هـ).
انظر: «الثقات» ٧/ ٣٦٠، و«تهذيب الكمال» ٦/ ١٨٤ (٥٦٠٥)، و«سير أعلام النبلاء» ٨/ ١٣٦.
وحديثه عِنْدَ البخاري ٧/ ٢٠١ (٥٨٦٨).

(٦) في «فتح الباري» ١٠/ ٣٩٣ _ ٣٩٥ عقب (٥٨٦٨).

(٧) هُوَ الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني الإسماعيلي، صاحب «الصَّحِيْح»، ولد سنة (٢٧٧هـ)، وتوفي سنة (٣٧١هـ).
انظر: «المنتظم» ٧/ ١٠٨، و«سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٢٩٢ _ ٢٩٦، و«مرآة الجنان» ٢/ ٢٩٨.

الثاني: أنه اتخذ الخاتم للزينة، فلما تبعه الناس عَلَى ذَلِكَ ألقاه وألقوا بَعْدَ ذَلِكَ خواتيمهم، فلما احتاج إلى ختم اتخذ خاتماً آخر.

الثالث: أنَّه لما طرح خاتم الذهب اتخذ مكانه خاتم الفضة؛ لأَنَّهُ لا يستغني عن الختم عَلَى كتبه، فيكون طرح الخاتم الَّذِي في رِوَايَة الزهري يقصد بِهِ خاتم الذهب، فَقَدْ جعله الموصوف ـ أي: خاتم الذهب ـ في قوله: «فطرح خاتمه فطرحوا خواتيمهم» وَهُوَ قَوْل المهلب والنووي[1] والكرماني[2]، قَالَ الْقَاضِي عِيَاض: «وهذا يشاع لَوْ جاء الكلام مجملاً»، وأشار إلى أنَّ رِوَايَة الزهري لا تحتمل هَذَا التأويل[3].

الثاني: تدليس الأسماء أو الشيوخ:

وَهُوَ أن يأتي باسم شيخه أَوْ كنيته عَلَى خلاف المشهور بِهِ؛ تعمية لأمره وتوعيراً للوقوف عَلَى حاله[4]. وحكمه أخف من السابق، وفي هَذَا النوع تضييع للمروي عَنْهُ وللمروي وتوعير لطريق مَعْرِفَة حالهما. ثُمَّ إنَّ الحال في كراهيته يختلف بحسب الغرض الحامل عَلَيْهِ، إِذْ إنَّ من يدلس هَذَا التدليس قَدْ يحمله كون شيخه الَّذِيْ غيّر سمته غَيْر ثقة، أو أصغر من الرَّاوِي عَنْهُ، أو متأخر الوفاة قَدْ شاركه في السَّمَاع مِنْهُ جَمَاعَة دونه، أو كونه كثير الرِّوَايَة عَنْهُ فلا يحب تكرار شخص عَلَى صورة واحدة.

قلت: أبواب أسماء الرواة وكناهم وألقابهم في كتب مصطلح الحديث أحق بهذا النوع من التدليس؛ لأنَّه لا علاقة له بالاتصال والانقطاع.

---

(١) «شرح صَحِيْح مُسْلِم» ٤/ ٨٠٣.

(٢) هو مُحَمَّد بن يوسف بن علي الكرماني، من مؤلفاته: «الكواكب الدراري في شرح صَحِيْح البخاري» و«ضمائر القرآن» و«النقود والردود في الأصول»، ولد سنة (٧١٧هـ)، وتوفي سنة (٧٨٦هـ).

انظر: «الدرر الكامنة» ٤/ ٣١٠، و«شذرات الذهب» ٦/ ٢٩٤، و«الأعلام» ٧/ ١٥٣.

(٣) انظر: «إكمال المعلم» ٦/ ٦١٠.

(٤) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٥٨ بتحقيقي، و«اختصار علوم الحديث»: ١٣٤ بتحقيقي، و«لسان المحدّثين» (تدليس الأسماء).

۞ **وقد يدلس الراوي تدليس الشيوخ، فيموه اسم شيخه، ويعسر على الباحث معرفة شيخه المدلَّس**: مثاله ما روى أبو إسحاق السَّبيعيُّ، عن المغيرة بن عبد الله الجدلي، عن ابن عمر أنَّه قال: مَنْ قَرأَ في ليلةٍ عشرَ آياتٍ لمْ يُكتبْ من الغافلينَ.

أخرجه: ابن أبي شيبة (٣٠٥٨٩)، والدارمي (٣٤٤٥) من طريق أبي إسحاق بهذا الإسناد.

هذا الحديث اضطرب فيه أبو إسحاق، فرواه على ثلاثة أوجه أولها الطريق الذي قدمناه.

والثاني: أخرجه: سعيد بن منصور (٢٤) (التفسير) من طريق أبي إسحاق، عن رجل، عن ابن عمر.

والثالث: أخرجه: ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٦٣) من طريقه، عمن سمع ابن عمر.

ولقائل أنْ يقول: إنَّ المبهم الذي جاء في روايتيَ سعيد بن منصور وابن الضريس قد بَيَّنَتْهُ روايتا ابن أبي شيبة والدارمي، يعني: أنَّ المبهم هو المغيرة بن عبد الله الجدلي.

فنقول عند ذلك: يعل الحديث بعلتين:

الأولى: أنَّ أبا إسحاق مدلسٌ، ولم يصرحْ بالسماع.

والثانية: أنَّ المغيرة لم أعثر له على ترجمة بنسب الجدلي، وقد تكون هذه الشخصية وليدة تدليس أبي إسحاق، قال الذهبي في «الموقظة»: ٥٠: «.. وقد يؤدي تدليس الأسماء إلى جهالة الراوي الثقة، فَيُرَدُّ خَبرُهُ الصحيح، فهذه مفسدة..»، وقد يكون هو المغيرة بن عبد الله اليشكري؛ لأنَّ أبا إسحاق يروي عنه[1]، وحتى لو صح هذا الاحتمال، فإنَّ الحديث يبقى معلولاً بعنعنة أبي إسحاق.

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» ٧/١٩٧(٦٧٢٩).

وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه مرفوعاً.

أخرجه: الحاكم ١/ ٥٥٥ ـ ٥٥٦ من طريق عبد الله بن زياد، عن محمد بن كعب القرظي، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ، قال: **«مَنْ قرأ عشرَ آياتٍ في ليلةٍ لم يُكتبْ من الغافلينَ، ومَنْ قرأ مائةَ آيةٍ كُتِبَ منَ القانتينَ»**.

قال الذهبي في «التلخيص»: «إسناده واهٍ»[١].

قلت: ولعل سبب وهاء هذا السند عبد الله بن زياد بن سمعان مولى أم سلمة، فقد نقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٥/ ٧١ (٢٧٩) عن عبد الرحمٰن بن القاسم أنَّه قال: سألتُ مالكاً عن ابن سمعان، فقال: «كذابٌ»، ونقل عن أحمد أنَّه قال فيه: «متروك الحديث، وكان إبراهيم بن سعد يرميه بالكذب»، ونقل عن يحيى بن معين أنَّه قال فيه: «ضعيف الحديث، ليس بشيء».

وعلى حال عبد الله هذا، فإنَّه خالف موسى بن عقبة وهو أوثق منه.

فقد أخرجه: الدارمي (٣٤٤٤) و(٣٤٤٩) من طريق موسى بن عقبة، عن محمد بن كعب القرظي، عن ابن عمر موقوفاً، قال: مَنْ قَرأ في ليلةٍ بعشرِ آياتٍ لم يُكتبْ منَ الغافلين.

إلا أنَّ هذا الإسناد فيه مقال، فإنَّ الراوي عن موسى بن عقبة: عبد الله بن عبد الله بن أبي أويس، وقد تُكُلِّم فيه، فقد نقل المزي في «تهذيب الكمال» ٤/ ١٨٠ (٣٣٤٨) عن علي بن المديني أنَّه قال فيه: «كان عند أصحابنا ضعيفاً»، ونقل عن عمرو بن علي أنَّه قال فيه: «فيه ضعف، وهو عندهم من أهل الصدق»، ونقل عن يحيى بن معين قوله فيه: «ضعيف»، وعن يعقوب بن شيبة قوله فيه: «صدوق، صالح الحديث، وإلى الضعف ما هو».

ظهر الآن أنَّ الحديث لا يصح عن ابن عمر.

---

(١) وانظر: «مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك الحاكم» لابن الملقن ١/ ٤٧٢ (١٦١).

وروي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

فقد أخرجه: أبو داود (١٣٩٨)، وابن خزيمة[١] (١١٤٤) بتحقيقي، وابن حبان (٢٥٧٢)، وابن السُّني في «عمل اليوم والليلة» (٧٠٥) من طريق ابن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث: أنَّ أبا سوية حدَّثه: أنَّه سمع ابن حُجَيرةَ يُخبر، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: **«مَنْ قامَ بعشرِ آياتٍ لم يُكتبْ منَ الغافلينَ، ومَنْ قامَ بمائةٍ كُتبَ منَ القانتينَ، ومَنْ قرأ بألفِ آيةٍ كتبَ منَ المقنطرينَ»**.

قلت: وقد اختلف في كنية أبي سوية، فقال ابن خزيمة قبيل (١١٤٤): «إنْ صح الخبر، فإنِّي لا أعرفُ أبا سوية بعدالة ولا جرح» وكنّاه ابن حبان: «أبا سويد»، فقال عقب (٢٥٧٢): «أبو سويد اسمه حميد بن سويد من أهل مصر، وقد وهم من قال أبو سوية».

قلت: أما قول ابن خزيمة: «فإنِّي لا أعرف أبا سوية بعدالةٍ ولا جرح»، فيجاب عنه بما قال ابن ماكولا في «الإكمال» ٤/ ٣٩٤: «كان فاضلاً» وبما قال ابن حجر في «التقريب» (٤٣٧٨): «صدوق». وأما قول ابن حبان: «أبو سويد اسمه حميد بن سويد»، فيجاب عنه بما قاله المزي في «تهذيب الكمال» ٣/ ٣٣١ قبيل (٢٦١٢): «أبو سوية: واسمه عبيد بن سوية بن أبي سوية، الأنصاري مولاهم»، وقال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٧/ ٦١ بعدما نقل كلام ابن حبان: «كذا قال، وقد أخرجه ابن خزيمة من هذا الوجه فقال: عن سوية[٢]، وكذا أخرجه: حميد بن زنجويه، عن أحمد بن صالح، عن ابن وهب، وهو الصواب».

انظر: «تحفة الأشراف» ٦/ ١٠٦ (٨٨٧٤)، و«إتحاف المهرة» ٩/ ٥٤٦ (١١٨٩٤)، و«المسند الجامع» ١١/ ٢٤١ (٨٦٥٩).

---

(١) وابن خزيمة لم يصححه، وإنما توقف فيه كما سيأتي.

(٢) هكذا في المطبوع من «تهذيب التهذيب»، وعند الرجوع إلى «صحيح ابن خزيمة» وجدناه: «أنّ أبا سوية حدثه».

مثال آخر: قال عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج: أخبرني بعض[(١)] بني أبي رافع مولى النبي ﷺ عن عكرمة مولى ابن عباس، عن ابن عباس ﷺ، قال: طَلَّق عبدُ يزيد ـ أبو رُكانة وإخوتِهِ ـ أمَّ ركانة، ونكح امرأةً من مُزَيْنَةَ[(٢)]، فجاءت النبيَّ ﷺ، فقالتْ: ما يغني عني إلا كما تُغني هذه الشعرةُ! ـ لشعرةٍ أخَذَتْها منْ رأسِها ـ ففَرِّقْ بيني وبينه؛ فأخذتِ النبيَّ ﷺ حميةٌ، فدعا برُكانةَ وإخوتِهِ، ثم قال لجلسائِهِ: «**أترونَ فلاناً يشبه منه كذا وكذا ـ من عبد يزيد ـ وفلاناً يشبه منه كذا وكذا؟**» قالوا: نعمْ، قال النبي ﷺ لعبد يزيد: «**طَلِّقْها**» ففعلَ، قال: «**رَاجِعِ امرأتك أمَّ ركانةَ وإخوتِهِ**» فقال: إني طلقتها ثلاثاً يا رسول الله، قال: «**قد علمتُ، راجِعْها**» وتلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾.

أخرجه: عبد الرزاق (١١٣٣٤)، ومن طريقه أبو داود (٢١٩٦)، ومن طريق أبي داود البيهقي ٧/ ٣٣٩.

أقول: هذا الإسناد إسناد تالف، من أجل تدليس ابن جريج وهو مع ثقته وجلالته يدلس تدليساً قبيحاً كما ذكره الدارقطني[(٣)]، وهذا الإسناد مما دلسه ابن جريج فأبهم الراوي لضعفه.

ومعلوم لدى أهل الحديث أنَّ من أسباب التدليس ضعف الراوي، فيدلسه المدلس من أجل تحسين الحديث، وعلى الباحث قبل أن يحكم بقوة الحديث أو

---

(١) قال الدارقطني في «سننه» ٣/ ١٧٤ ط. العلمية وعقب (٣٣٦٥) ط. الرسالة: «أهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العمل عندهم بالخبر، إذا كان راويه عدلاً مشهوراً، أو رجلاً قد ارتفع عنه اسم الجهالة، وارتفاع اسم الجهالة عنه أنْ يروي عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة، وصار حينئذ معروفاً، فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد انفرد بخبر، وجب التوقف عن خبره ذلك، حتى يوافقه غيره، والله أعلم».

(٢) اسمها: «سهيمة بنت عويمر» انظر: «مصنف عبد الرزاق» عقب (١١٣٣٤).

(٣) قال: «تجنب تدليس ابن جريج فإنَّه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح». «تهذيب التهذيب» ٦/ ٣٥٥.

ضعفه في مثل هذا الأمر أن يبحث في مظان[1] هذا الحديث؛ لأنه قد يجد هذا الراوي المدلس قد صرح بالسماع أو ذكر اسم من أبهمه، وبعد البحث وجدنا ابن جريج قد صرح باسم شيخه فقد أخرج: الحاكم ٢/ ٤٩١ من طريق ابن جريج، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ، عن عكرمة...

فمن خلال هذه الرواية تبين لنا شيخ ابن جريج وهو محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، وهو ضعيف جداً، قال البخاري: «منكر الحديث»، وقال يحيى بن معين: «ليس حديثه بشيء»، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث جداً، ذاهب»[2].

وهذا الضرب من التدليس هو تدليس الشيوخ، وذكرت أن الراوي يصنعه إما لتكثير شيوخه أو للتفنن بالعبارة، وإما تعمية لحال شيخه؛ لضعفه أو لجهالته[3]، وإنما صنع ابن جريج هذا لشدة ضعف شيخه محمد بن عبيد الله، وبهذا نفهم معنى كلام الدارقطني بأن ابن جريج يدلس تدليساً قبيحاً؛ إذ لا يدلس إلا عن مجروح.

وللحديث طريق آخر لا يتقوى به، وهو ما أخرجه: أحمد ١/ ٢٦٥، وأبو يعلى (٢٥٠٠)، والبيهقي ٧/ ٣٣٩ من طريق داود بن الحصين، عن عكرمة مولى ابن عباس... الحديث.

وهذا الإسناد ضعيف لا تقوم به حجة؛ لضعف داود بن الحصين في عكرمة خاصة. قال علي بن المديني: «ما رواه عن عكرمة فمنكر». قال أبو داود: «أحاديثه عن عكرمة مناكير»[4].

---

(١) أي: مكانه المعروف به الذي إذا طُلب وُجد فيه، واحدتها: مَظِنّة. «النهاية» ٤/ ٣٤١.

(٢) «ميزان الاعتدال» ٣/ ٦٣٥ (٧٩٠٤).

(٣) وهناك أسباب أخرى، منها: كون المدلس قد شورك في الرواية عن ذلك الشيخ من قبل من هم دونه في السن والإسناد، أو كون الشيخ أصغر سناً من الراوي عنه، أو كون الشيخ غير مرغوب فيه عند جماعة، أو كون الراوي يروي عن شيخه كثيراً فيغير اسمه دفعاً للتكرار، وانظر في نحو هذا ما دبجه يراع البقاعي في «النكت الوفية» ١/ ٤٤٩ بتحقيقي.

(٤) «ميزان الاعتدال» ٢/ ٥ (٢٦٠٠).

بعد هذا العرض يتبين لنا أنَّ هذا الحديث ضعيف، وصاحب الإسناد الأول: محمد بن عبيد الله شديد الضعف، ليس ممن يصلح للمتابعة، والإسناد الآخر ضعيف؛ لضعف داود بن الحصين خاصة في عكرمة، وقد أبعد النجعة الشيخ الألباني كَلَلهُ فحسن الحديث بهذين الطريقين، فقال في «الإرواء» (٢٠٦٣): «فلا أقل من أن يكون الحديث حسناً بمجموع الطريقين عن عكرمة».

وقال في «صحيح سنن أبي داود» ٦/ ٤٠٠: «يتلخص منه أنَّ الحديث حسن ـ على الأقل ـ بمجموع الطريقين».

أقول: هذا منهج غريب! فالمنكر لا يقوي منكراً.

ونحن إنما سقناها لنبين تدليس ابن جريج فهو قبيح التدليس، كما ذكر الدارقطني؛ لأنه أبهم من حدثه بهذا الحديث، والإبهام من القضايا الدقيقة في علم الحديث؛ ولأن ابن جريج ثقة حافظ من أول من صنّف الحديث في البصرة؛ ولأن بعض الناس يتساهل في عنعنته لا سيما وأنه من رجال الكتب الستة.

وللحديث طريق آخر، وهو طريق عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة، عن أبيه، عن جده، وهي رواية معلولة أيضاً، فراجع إعلالها في حاشية ابن القيم على «سنن أبي داود» ٢/ ٢١٧ ـ ٢١٨ وهي مما تعل به رواية ابن جريج التي بحثناها، والله أعلم.

وانظر: «تحفة الأشراف» ٤/ ٦٣٧ (٦٢٨١)، و«إرواء الغليل» (٢٠٦٣).

۞ **مثال آخر**: قال ابن أبي حاتم: «وسمعت أبي، وذكر الحديث الذي رواه إسحاق ابن راهويه، عن بقية، قال: حدثني أبو وهب الأسدي، قال: حدثنا نافع، عن ابن عمر قال: لا تَحْمَدوا إسلامَ امرئٍ حَتى تَعرفوا عُقدةَ رأيِهِ.

قال أبي: هذا الحديث له علة قَلَّ من يفهمها. روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ ﷺ، وعبيد الله بن عمرو كنيته: أبو وهب، وهو أسدي، فكأنَّ بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو، ونسبه إلى بني أسد، لكيلا يفطن به، حتى إذا

ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدي به، وكان بقية من أفعل الناس لهذا. وأما ما قال إسحاق في روايته عن بقية، عن أبي وهب: حدثنا نافع؛ فهو وهم، غير أنَّ وجهه عندي: أنَّ إسحاق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث، ولما يفطن لما عمل بقية من تركه إسحاق من الوسط، وتكنيته عبيد الله بن عمرو، فلم يفتقد لفظة بقية في قوله: حدثنا نافع، أو عن نافع»[1].

الثالث: تدليس التسوية:

وصورة هذا القسم من التدليس أنْ يجيء المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف، وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة فيعمد المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف، ويجعله الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل كالعنعنة. وممن اشتهر بهذا النوع: الوليد بن مُسْلِم[2]، ومبارك بن فضالة[3]، وبقية بن الوليد[4]، وصفوان بن صالح بن صفوان[5]. ويُشْتَرَطُ فِيْهِ التحديث والإخبار من المدلِّس إلى آخره[6].

وهذا النوع من التدليس قَدْ سماه القدماء تجويداً، أي: يذكر فيه الجياد من أهل الإسناد، أو أنَّه جعل ظاهر الإسناد جيداً بهذا الصنع القبيح، أو لأنَّ المدلس يُبقي جَيِّد رواته. وسماه صاحب «ظفر الأماني»[7] بـ: «التحسين» أي: أنَّ المدلس يحسن ظاهر الإسناد[8].

---

(١) «العلل» (١٩٥٧).

(٢) وهو: ثقة كثير التدليس والتسوية. «التقريب» (٧٤٥٦).

(٣) وصفه بذلك ابن حجر في «التقريب» (٦٤٦٤).

(٤) وهو: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء. «التقريب» (٧٣٤).

(٥) نقل ابن حجر في «التقريب» (٢٩٣٤) قول أبي زرعة الدمشقي فيه أنه كان يدلس تدليس التسوية.

(٦) انظر: «توجيه النظر»: ٥٦٨ ـ ٥٦٩، و«تدريب الراوي» ١/ ٢٢٦.

(٧) انظر: ٣٨٠.

(٨) انظر: «فتح المغيث» ١/ ٢١٤ ط. العلمية و١/ ٣٣٩ ط. الخضير، و«تدريب الرَّاوِي» ١/ ٢٢٦، و«شرح ألفية السيوطي»: ٣٦.

وسمي هذا النوع من التدليس تسوية؛ لأنَّ فاعله يسقط المجروح من الإسناد من بعد شيخه ليستوي حال رجاله في الثقة. قال العلائي عن هذا النوع: «وهو مذموم جداً من وجوه كثيرة، منها: أنَّه غش وتغطية لحال الحديث الضعيف، وتلبيس على من أراد الاحتجاج به.

ومنها: أنَّه يروي عن شيخه ما لم يتحمله عنه؛ لأنَّه لم يسمع منه الحديث إلا بتوسط الضعيف، ولم يروه شيخه بدونه.

ومنها: أنَّه يصرف على شيخه بتدليس لم يأذن له فيه، وربما ألحق بشيخه وصمة التدليس ـ إذا اطلع عليه أنَّه رواه عن الواسطة الضعيف ثم يوجد ساقطاً في هذه الرواية، فيُظَنُّ أنَّ شيخه الذي أسقطه ودلس الحديث ـ وليس كذلك»[1].

❁ **وقد يروي من اشتهر بتدليس التسوية حديثاً، ويحكم الأئمة عليه بالوضع، فيحمل على أنه ربما دلس كذاباً هو آفة ذلك الحديث**: مثاله: حَدِيْث هشام بن خالد[2]، عن بقية بن الوليد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عَبَّاسٍ[3] قَالَ: قَالَ رَسُوْل الله ﷺ: «**إذا جامَعَ أَحَدُكم زَوجَتَهُ أَو جارِيَتَهُ، فلا يَنْظُرْ إلى فَرْجِها، فَإِنّ ذَلِك يُوْرِثُ العَمَى**».

رَوَاهُ من هَذِهِ الطريق ابن أبي حاتم[4]، وابن حبان[5]، وابن عدي[6]،

---

(١) «جامع التحصيل»: ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٢) هُوَ أَبُو مروان هشام بن خالد الأزرق الدمشقي السلامي، مولى بني أمية: صدوق، ولد سنة (١٥٣هـ)، وَقِيْلَ: (١٥٤هـ)، وتوفي سنة (٢٤٩هـ).
انظر: «تهذيب الكمال» ٧/ ٤٠١ (٧١٦٩)، و«ميزان الاعتدال» ٤/ ٢٩٨ (٩٢٢٢)، و«التقريب» (٧٢٩١).

(٣) حبر الأمة البحر، أبو العباس عَبْد الله، ابن عم النَّبِيّ ﷺ العباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، ولد قَبْلَ الهجرة بسنتين، وتوفي سنة (٦٧هـ)، وَقِيْلَ: (٦٨هـ).
انظر: «معجم الصحابة» لابن قانع ٢/ ٢٠، و«سير أعلام النبلاء» ٣/ ٣٣١ و٣٥٩، و«الإصابة» ٣/ ٢٢٩ (٤٧٧٩).

(٤) «العلل» (٢٣٩٤).

(٥) «المجروحين» ١/ ٢٠٢.

(٦) «الكامل» ٢/ ٢٦٥، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» ٢/ ٢٧١ ط. الفكر و(١٢٧٨) ط. أضواء السلف.

والبيهقي[١]، وابن عساكر[٢][٣].

والحديث هَذَا أورده ابن الجوزي في «الموضوعات»[٤]، وَقَالَ أبو حاتم ـ بَعْدَ أنْ أورده مع حديثين آخرين ـ: «هَذِهِ الثلاثة الأحاديث موضوعة لا أصل لها، وَكَانَ بقية يدلس، فظنوا ـ هؤلاء ـ أنَّه يقول في كُلّ حَدِيْث: «حَدَّثَنَا» ولا يفتقدوا[٥] الخبر مِنْهُ»[٦].

وَقَالَ ابن حبان: «يشبه أن يَكُوْن بقية سمعه من إنسان ضعيف عن ابن جريج، فدلس عَنْهُ، فالتزق كُلّ ذَلِكَ بِهِ»[٧].

وَقَالَ ابن عدي بَعْدَ روايته: «حدثناه بهذا الإسناد ثلاثة أحاديث أخر مناكير، وهذه الأحاديث يشبه أن تكون بَيْنَ بقية وابن جريج بعض المجهولين أو بعض الضعفاء؛ لأنَّ بقية كثيراً ما يدخل بَيْنَ نفسه وبين ابن جريج بعض الضعفاء أو بعض المجهولين»[٨].

فمن هَذَا كله يتضح أنَّ بقية قَدْ دلسه عن بعض الواهين، أو لربما دلّس مشيخة

---

(١) «السنن الكبرى» ٧/ ٩٤ و٩٥.

(٢) الإمام الحافظ علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم الدمشقي الشَّافِعِيّ، المعروف بابن عساكر، ولد سنة (٤٩٩هـ) وصنف الكثير، فمن ذَلِكَ «تاريخ دمشق» و«تبيين كذب المفتري» وغيرهما، توفي سنة (٥٧١هـ).
انظر: «وفيات الأعيان» ٢/ ٣٠٩، و«سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٥٥٤، و«شذرات الذهب» ٤/ ٢٣٩.

(٣) «تاريخ دمشق» ٤٩/ ٢١١، ورواه مرة أخرى ٦٩/ ١٥٧ من طريق هشام بن عمار، عن بقية، بِهِ. قَالَ الألباني: «فلا أدري هَذِهِ متابعة من هشام بن عمار لهشام بن خالد، أم إنَّ قوله: «عمار» محرف عن خالد، كَمَا أرجح». «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٩٥).
ولعل ما رجحه الألباني هُوَ الأقرب، فما رَوَاهُ من طريقه وَهُوَ نسخة من عدة أحاديث، رواها ابن حبان في «المجروحين» ١/ ٢٠٢، وابن عدي في «الكامل» ٢/ ٢٦٥ من طريق هشام بن خالد.

(٤) ٢/ ٢٧١ ط. الفكر و(١٢٧٨) ط. أضواء السلف.

(٥) حذف أبو حاتم نون الرفع بلا ناصب أو جازم، ويتخرَّجُ فعله هذا على لغةٍ قليلة عند العرب. انظر: تعليقاً مفيداً موسعاً طبعة الشيخ سعد الحميّد ٣/ ٤٧٠ (١٠١٥).

(٦) «علل الحَدِيْث» (٢٣٩٤).

(٧) «المجروحين» ١/ ٢٠٢.

(٨) «الكامل» ٢/ ٢٦٥.

ابن جريج، ولا سيما قَدْ عنعن ابن جريج، وَهُوَ لا يكاد يدلس إلا عن مطعون فِيْهِ[(١)].

۞ وقد يكون في حديث تدليس تسويةٍ وتدليس إسناد وشذوذ في ذكر صيغة السماع: مثاله ما روى أحمد بن منصور بن راشد، قال: حدَّثنا روحُ بن عبادة، قال: حدَّثنا ابن جريج، قال: أخبرني حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علي بن أبي طالب ﷺ، قال: قالَ رسول الله ﷺ: «**لا تكشفْ عنْ فخذكَ؛ فإنَّ الفخذَ عورةٌ**».

أخرجه: الدارقطني ١/ ٢٢٤ ط. العلمية و(٨٧٤) ط. الرسالة من طريق أحمد بن منصور بن راشد، بهذا الإسناد.

أقول: هذا إسناد ظاهرهُ أنَّه حسنٌ؛ من أجل أحمد بن منصور فهو صدوق[(٢)]. قال ابن القطان فيما نقله ابن الملقن في «البدر المنير» ٤/ ١٤٤: «وهذا أيضاً رجاله ثقات، والانقطاع الذي في الأولى[(٣)] بين ابن جريج وحبيب زال هنا، وقد رواه يزيد بن عبد الله القرشي، عن ابن جريج[(٤)]» لكن أحمد بن منصور وهم فيه، فإنَّه أغرب عن أصحاب روح فذكر صيغة سماع بين ابن جريج وحبيب كما سيأتي بيان ذلك.

إلا أنَّ أحمد قد توبع فقد أخرجه: الضياء في «المختارة» ٢/ ١٤٥ (٥١٥)، وابن حجر في «موافقة الخُبْر الخَبَر» المجلس الرابع والخمسون بعد المائة: ٣٨٠ ـ ٣٨١ من طريق محمد بن سعد العوفي، قال: حدثنا روح بن عبادة، قال: حدثنا ابن جريج، قال: حدثني حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن عليٍّ، قال: دخل عليّ النَّبيُّ ﷺ وأنا كاشفٌ عنْ فخذي، فقال: «**يا عليُّ، غطِّ فخذكَ؛ فإنَّها منَ العورة**».

---

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» ١/ ٣٣٣ (١٢٥٠)، و«نصب الراية» ٤/ ٢٤٨، و«السلسلة الضعيفة» (١٩٥)، والتعليق عَلَى «تهذيب الكمال» ٤/ ٥٦٢ (٤١٢٧).

(٢) «التقريب» (١١٢).

(٣) أي: طريق الحجاج بن محمد، وسيأتي تخريجها.

(٤) سيأتي تخريجه.

قال الحافظ عقبه: «قال الصفار ـ وهو أحد رجال السند ـ: «هكذا قال: حدثني حبيب!»، يشير إلى أنَّ المعروف عن ابن جريج عدم التصريح»، وهذه المتابعة ضعيفة؛ لضعف محمد بن سعد، فقد قال الخطيب في «تاريخ بغداد» ٣/ ٢٦٩ ط. الغرب: «كانَ ليناً في الحديث»، ونقل عن الدارقطني أنَّه قال: «لا بأس به».

قلت: فهذان راويان قد تكلم في كلٍّ منهما، وقد انفردا بإثبات سماع هذا الحديث لابن جريج من حبيب، ومما يدل على نكارة هذين الطريقين أنَّهما خالفا من هو أوثق منهما.

فقد أخرجه: ابن ماجه (١٤٦٠) من طريق بِشْر بن آدم[١].

وأخرجه: البزار (٦٩٤) من طريق محمد بن عبد الرحيم[٢] وبشر بن آدم ومحمد بن معمر[٣] (مقرونين).

وأخرجه: الحاكم ٤/ ١٨٠ من طريق الحارث بن أبي أسامة.

وأخرجه: الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٧٧) كما في «مسند علي» ٤/ ١٤٧٤ من طريق محمد بن يونس.

خمستهم: (بشر، ومحمد بن عبد الرحيم، ومحمد بن معمر، والحارث، ومحمد بن يونس) عن رَوْح بن عبادة، عن ابن جريج، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن عليٍّ، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**لا تبرزْ فخذَكَ، ولا تنظرْ إلى فخذ حيٍّ ولا ميتٍ**» فلم يذكر ابنُ جريج في هذه الروايات سماعاً من شيخه.

وقد توبع روح على هذه الرواية، فقد أخرجه: الدارقطني ١/ ٢٢٥ و٢/ ٨٦ ط. العلمية و(٨٧٥) و(١٨٧٦) ط. الرسالة من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عن ابن جريج، به.

---

(١) وهو: «صدوق، فيه لين» «التقريب» (٦٧٥).

(٢) المعروف بصاعقة وهو: «ثقة حافظ» «التقريب» (٦٠٩١).

(٣) وهو: «صدوق» «التقريب» (٦٣١٣).

وخالفهما يحيى بن سعيد[1].

فقد أخرجه: الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١/ ٤٧٤ وفي ط. العلمية (٢٦٥٧) وفي «شرح مشكل الآثار» (١٦٩٧) وفي «تحفة الأخيار» (٤٩٦٤) من طريقه عن ابن جريج، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن عليٍّ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**الفخذ عورةٌ**».

ومما تقدم تبرز ثلاثة احتمالات:

الأول: أنَّ ابن جريج لم يضبط متن هذا الحديث فرواه على ثلاثة أوجه.

والثاني: أنَّ الوهم في السند جاء من الرواة الضعفاء، وقد خالفوا خمسة من الرواة، ثم إن أولئك الخمسة قد تابعهم يحيى بن سعيد القطان ـ وهو من هو ـ على أنه سيأتي تصريح ابن جريج بعدم السماع، مما يجعلنا نقطع بما أصلناه.

والثالث: أنْ يكون لابن جريج في هذا الإسناد حديثان حديث: «**لا تكشفْ عنْ فخذكَ**» وحديث: «**الفخذُ عورةٌ**» فهذه احتمالات قائمةٌ، ولكلٍّ منها ما يرجحه.

وقد صرّح ابن جريج بالسماع من شيخه في غير المواطن التي قدمناها.

فقد أخرجه: عبد الله بن أحمد في زياداته على مسند أبيه ١/ ١٤٦، وأبو يعلى (٣٣١)، وابن عدي في «الكامل» ٩/ ١٧١، والبيهقي ٣/ ٣٨٨ وفي «شعب الإيمان»، له (٧٧٦٠) ط. العلمية و(٧٣٦٩) ط. الرشد، وابن الجوزي في «التحقيق في أحاديث الخلاف» (٤٠١)، والضياء في «المختارة» ٢/ ١٤٥ ـ ١٤٦ (٥١٦) من طريق يزيد بن عبد الله ـ أبي خالد البيسري ـ، قال: حدثنا ابن جريج قال: أخبرني حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن عليٍّ، قال: قال لي رسولُ الله ﷺ: «**لا تبرزْ فخذكَ، ولا تنظرْ إلى فخذِ حيٍّ ولا ميتٍ**».

---

(١) زاد بعده في «شرح المعاني»: «عن سعيد» وهذه الزيادة قد تكون وهماً والمثبت من «إتحاف المهرة» ١١/ ٤٣١ (١٤٣٥٨) ومن «شرح المشكل».

وقد ذهب بعض العلماء إلى أنَّ أبا خالد تفرّد به، إذ قال ابن عدي في «الكامل» ٩/ ١٧١: «وهذا لا أعلم يرويه عن حبيب بهذا الإسناد غير ابن جريج، وعنه يزيد أبو خالد البيسري»[1]، وقال ابن حزم في «المحلى» ٣/ ١٢٨: «ورواية حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة، ولم يسمعه منه، قال ابن معين: بينهما رجل ليس بثقة، ولم يروه عن ابن جريج إلا أبو خالد، ولا يُدرى من هو؟»، وقال الحافظ في «موافقة الخُبْر الخَبَر»: ٣٨٠: «وهذا لولا أنه معلول لأفاد، لكنْ يزيد أبو خالد مجهول».

قلت: وفيما ذهب إليه الشيخان نظر. فكما تقدم أنَّ هناك أربعة من الرواة تابعوا أبا خالد على روايته هذه، وقد اعترض ابن الملقن في «البدر المنير» ٤/ ١٤٥ على ابن حزم، فقال: «وقوله: ولم يروه عن ابن جريج إلا أبو خالد، وَهْمٌ قبيح، فقد رواه عنه رَوح بن عبادة ـ كما تقدم من[2] رواية ابن ماجه، والحاكم، والبزار، والدارقطني ـ، وحجاج ـ كما تقدم من رواية أبي داود[3] ـ، وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ـ كما رواه الدارقطني في سننه، ويحيى بن سعيد ـ كما رواه الطحاوي ـ، فهؤلاء خمسة[4] رووه عن ابن جريج».

قلت: فإنَّ دعوى تفرّد أبي خالد بهذا الإسناد دعوى مرجوحة لا يعول عليها، إلا أنْ يُتَأَوَّل كلامُهما بأنَّ ذكر صيغة الإخبار تفرّد بها أبو خالد، ولم يتابع عليها.

أما ما يخص حال أبي خالد فقد اختلفت الأقوال فيه، فقد قال ابن

---

(١) كلام الحافظ أبي أحمد بن عدي محتمل، فقد يكون عنى بعطف قوله: «وعنه يزيد أبو خالد» تفرّد يزيد أيضاً، ويحتمل أيضاً أن تكون الواو استئنافية فيه فلا يتوجه التعقب إليه، بل يكون التعقب متوجهاً إلى ابن حزم وحده، والله أعلم.

(٢) في المطبوع: «عن» والمثبت أصوب.

(٣) سيأتي تخريجها.

(٤) لعله عنى بقوله: «خمسة» أي: مع أبي خالد؛ إذ إنَّه لم يذكر إلا أربعة رواة دون أبي خالد.

عدي في «الكامل» ٩/ ١٧١ : «ويزيد أبو خالد المذكور في هذا الإسناد هو البيسري، الذي يروي عنه القواريري، وقد روى أبو كامل عن يزيد أبي خالد البيسري في غير حديث، وليس هو بمنكر الحديث».

قلت: وفي بعض ما ذهب إليه تأمُّل، فقوله: «وليس هو بمنكر الحديث» مبهم، لا يُفهم منه تعديلٌ، فقد يكون مراده: أنَّه أعلى مرتبة ممن وصف بكونه منكر الحديث، وقد يكون مراده: أنَّه لم يكثر من التفردات.

وعلى هذه الاحتمالات فإنَّه لا يخرج عن حيز الضعف، قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٤/ ٤٣٢ (٩٧٢٢): «هذا الرجل أورده ابن عدي، ومشّاه، فقال: ليس هو بمنكر الحديث».

وذكره البخاريُّ في «التاريخ الكبير» ٨/ ٢٢٧ (٣٢٦٦)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٩/ ٣٤٢ (١١٦١) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وجهّله جماعة، فقد قال ابن حزم في «المحلى» ٣/ ١٢٨ : «لا يُدرَى من هو؟»، وقال الحسيني في «الإكمال» (١٠٠٠): «مجهول»، وتبعه ابن حجر في «تعجيل المنفعة» ٢/ ٣٨٣ (١١٩٣)، وقال الذهبيُّ في «المغني» (٧١٢١): «مقلٌ، تُكلِّمَ فيه».

قلت: أما وصفه بالجهالة فلا يصح، فقد روى عن عمر بن محمد العمري، وابن جريج، وعثمان بن عبد الملك بن أبي محذورة، وطلحة بن عمرو الحضرمي، وروى عنه قطن بن نسير، وعبيد الله القواريري، وأبو كامل فضيل بن الحسين الجحدري، وعلي بن أبي هاشم[1].

فعلى هذا يكون له من الشيوخ أربعة، ومن التلاميذ مثلهم، فيبعد هذا أنْ يكون في عداد المجهولين، إلا أنْ يكون مجهول الحال.

فإنْ قال قائل: قد ذكره ابن حبان في «الثقات» ٩/ ٢٧٣ نقول: ابن حبان إنَّما ذكره في الثقات، ولم يأتِ بما دلّ على أنَّه سبر رواياته، وحينئذ فإنَّ هذا

---

(١) انظر: «التاريخ الكبير» ٨/ ٢٢٧ (٣٢٦٦)، و«الجرح والتعديل» ٩/ ٣٤٢ (١١٦١)، و«تكملة الإكمال» ١/ ٤١٤.

الذكر لا يفيد في حاله شيئاً؛ لأنَّ ابن حبان متساهل في توثيق المجاهيل وشرطه واضح بَيّنٌ، وقد اعترض العلامة ابن الملقن على ابن حزم، فقال في «البدر المنير» ٤/ ١٤٥ ـ ١٤٦: «وقوله ـ يعني: ابن حزم ـ: «لا يُدرَى من هو» ليس بجيد، فهو أبو خالد الدالاني يزيد بن عبد الرحمٰن، كذا سماه (يزيدَ) عبدُ الله بن أحمد في مسند أبيه، وابنُ عدي كما سلف، وهو مختلف فيه كما سلف في باب الأحداث، ويحتمل أيضاً أنَّه يزيد بن عبد الله القرشي إنْ كان في طبقته، وهو من رجال النَّسائي...».

قلت: وهذا الكلام فيه مؤاخذات من وجوه: فقوله: «فهو أبو خالد الدالاني يزيد بن عبد الرحمٰن» هذا الكلام لا يصح بحال، وكيف يكون هو الدالاني، وقد جهله ثلاثة من الأئمة، وتعقّب ابنُ الملقن ابنَ حزم، وذكر عدة طرق لهذا الحديث، وذكر منها يزيد بن عبد الله، فعاد الآن هنا، وجعله الدالاني وهو واهم في ذلك، وللمتطلع مصادر ترجمته التي قدمناها.

والثاني: أنَّه أسس لأبي خالد الدالاني أنَّه راوي هذا الحديث، وجعل لأبي خالد القرشي احتمالاً، ولو أنَّه قلب هذا لكان له مُسَوغٌ، أما ما ذكره على حاله هذه، فلا، وخلاصة القول في يزيد أنْ يقال فيه: مستور.

وبالرغم من كل ما تقدم فإنَّ طريق يزيد منكر لا يصح؛ وذلك أنَّه قد خالف حجاجاً وهو ابن محمد المصيصي وهو ثقة ثبت[1].

فقد أخرجه: أبو داود (٣١٤٠) و(٤٠١٥)، ومن طريقه البيهقيُّ ٢/ ٢٢٨ من طريق حجاج، عن ابن جريج، قال: أُخبرتُ[2]، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن عليٍّ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تكشفْ فخذكَ، ولا تنظرْ إلى فخذ حيٍّ ولا ميتٍ**».

---

(١) «التقريب» (١١٣٥) لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته.

(٢) وهنا جاءت القشة التي قصمت ظهر البعير؛ إذ نقطع هنا بوهم أحمد بن منصور ومحمد بن سعد العوفي اللذينِ أخطآ بذكر صيغة السماع لابن جريج، وقد خالفا الرواة في طبقتين.

هكذا رواه حجاج وبَيّنَ علة هذا الطريق، وأنَّ ابن جريج قد دلّس الوساطة بينه وبين حبيب، وقد بَيّنَ أبو حاتم هذه الوساطة، فقال فيما نقله عنه ابنه في «العلل» (٢٣٠٨): «رواه حجاج، عن ابن جريج، قال: أُخبِرتُ، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم، عن عليٍّ، عن النَّبيِّ ﷺ»، وقال أيضاً: «ابن جريج لم يسمع هذا الحديث بذا الإسناد من حبيب، إنَّما هو من حديث عمرو بن خالد الواسطي، ولا يثبت لحبيب رواية عن عاصم، فأرى أنَّ ابن جريج أخذه من الحسن بن ذكوان، عن عمرو بن خالد، عن حبيب، والحسن بن ذكوان وعمرو بن خالد ضعيفا الحديث».

وقال ابن حزم في «المحلى» ٣/ ١٢٨: «ومن طريق عليٍّ منقطع؛ رواه ابن جريج، عن حبيب بن أبي ثابت، ولم يسمعه منه، بينهما من لم يسم، ولا يدرى من هو؟ ورواية حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، ولم يسمعه منه، قال ابن معين: بينهما رجل ليس بثقة، ولم يروه عن ابن جريج إلا أبو خالد، ولا يدرى من هو»، وقال ابن الملقن في «البدر المنير» ٤/ ١٤٣: « . . وأما الانقطاع ففي موضعين: أحدهما: بين ابن جريج وحبيب بن أبي ثابت، كما هو ظاهر رواية أبي داود الأولى، حيث قال: أُخبرت. وثانيهما: بين حبيب وعاصم، فإنَّه لم يسمعه منه»، ونقل رَحِمَهُ اللهُ عن ابن القطان أنَّه قال في كتاب «أحكام النظر»: «كل رجاله ثقات، ولكنَّ الانقطاع فيه بين ابن جريج وحبيب في قوله: «أخبرت»، وزعم ابن معين أيضاً أنَّه منقطع في موضع آخر، وهو ما بين حبيب وعاصم بن ضمرة، وأنَّ حبيباً لم يسمعه من عاصم، وأنَّ بينهما رجلاً ليس بثقة، وقال البزار ذلك أيضاً، وفسر الرجل الذي بينهما بأنَّه عمرو بن خالد وهو متروك، فعلى هذا يكون إسناده سُوِّي، ولا أدري من سوّاه، وابن جريج لا يعرف بالتسوية إنَّما يعرف بالتدليس[1]»، وقال ابن الملقن في «البدر المنير» ٤/ ١٤٢: «وأُعل هذا الحديث بالطعن في عاصم، والانقطاع. . .»، وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» ١/ ٦٦٤

(١) أي: تدليس الإسناد.

(٤٣٨): «ووقع في زيادات «المسند» وفي الدارقطني «ومسند الهيثم بن كليب»[1] تصريح ابن جريج بإخبار حبيب له، وهو وهم في نقدي، وقد تكلمت عليه في الإملاء على أحاديث مختصر ابن الحاجب». وقال فيه معلاً متن رواية روح بن عبادة ومرجحاً رواية حجاج وابن أبي رواد: «وخالف روح في متنه أصحاب ابن جريج، فالمحفوظ عنهم ما تقدم، ولعل ذلك من ابن جريج، فإنَّه حدّث بالبصرة بأشياء وهم فيها؛ لكونها من حفظه، وسماع روح منه كان بالبصرة، وقد حدّث عبد المجيد بن أبي رواد عن ابن جريج معنعناً، أخرجه: الدارقطني، وحجاج بن محمد، وعبد المجيد من أعرف الناس بحديث ابن جريج».

وأُعل الحديث بعاصم بن ضمرة، فإنَّه وإنْ كان الحافظ قد ترجم له في «التقريب» (٣٠٦٣) فقال: «صدوق» إلا أنَّ في روايته عن عليٍّ كلاماً.

فقد قال عنه ابن حبان في «المجروحين» ٢/ ١٢٢: «كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يرفع عن عليٍّ قوله كثيراً، فلما فحش ذلك في روايته استحق الترك، على أنَّه أحسن حالاً من الحارث»، وقال ابن عدي في «الكامل» ٦/ ٣٨٧: «وعاصم بن ضمرة لم أذكر له حديثاً لكثرة ما يروي عن عليٍّ، مما تفرّد به، ومما لا يتابعه الثقات عليه، والذي يرويه عن عاصم قوم ثقات، البلية من عاصم ليس ممن يروي عنه».

وقال الشيخ الألباني في «إرواء الغليل» ١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨ (٢٦٩): «والخلاصة: أنَّ الحديث منقطع في موضعين: الأول: بين ابن جريج وحبيب. والآخر: بين حبيب وعاصم، فإن صح أنَّ الواسطة بين الأولين الحسن بن ذكوان فالأمر سهلٌ؛ لأنَّ ابن ذكوان هذا مختلف فيه، وقد احتج البخاري، وأما عمرو بن خالد فكذاب وضاع فهو آفة الحديث. لكن في الباب عن جماعة من الصحابة منهم جرهد وابن عباس ومحمد بن عبد الله بن جحش. وهي وإنْ كانت أسانيدها كلها لا تخلو من ضعف كما بينته في «نقد التاج»

(١) المعروف بـ «مسند الشاشي»، ولم أقف عليه فيه.

رقم (٥٨) وبيّنه قبلي الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» (٢٤٣ ـ ٢٤٥) فإنَّ بعضها يقوي بعضاً؛ لأنَّه ليس فيها متهم، بل عللها تدور بين الاضطراب والجهالة والضعف المحتمل، فمثلها مما يطمئن القلب لصحة الحديث المروي بها، لا سيما وقد صحح بعضها الحاكم ووافقه الذهبي[١]! وحسّن بعضها الترمذي وعلقها البخاري في صحيحه».

انظر: «تحفة الأشراف» ٧/ ٥١ (١٠١٣٣)، و«البدر المنير» ٤/ ١٤٢ ـ ١٤٥، و«إتحاف المهرة» ١١/ ٤٣١ (١٤٣٥٨)، و«إرواء الغليل» ١/ ٢٩٧ (٢٦٩)، و«المسند الجامع» ١٣/ ٢٢٥ (١٠٠٨٥).

۞ **مثال آخر**: روى الوليد بن مسلم، قال: أخبرني ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة بن شعبة: أنَّ النبيَّ ﷺ مسحَ أعلى الخفِّ وأسفلَهُ[٢].

أخرجه: أحمد ٤/ ٢٥١، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» ٥/ ١٧٦، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٢/ ١٣٥ وفي ط. الغرب ٢/ ٥٠٦، وابن عبد البر في «التمهيد» ٤/ ٣٩٥، وابن الجوزي في «التحقيق» عقب (٢٤٥).

وأخرجه: البخاري في «التاريخ الصغير» ١/ ٣٢٧، وأبو داود (١٦٥)، وابن ماجه (٥٥٠)، والترمذيُّ (٩٧) وفي «العلل الكبير»، له (٣٥)، وابن الجارود (٨٤)، والطبراني في «الكبير» ٢٠/(٩٣٩) وفي «مسند الشاميين»، له (٤٥١) و(٢١١٨)، والدارقطني ١/ ١٩٤ ط. العلمية و(٧٥٢) و(٧٥٣) ط. الرسالة، والبيهقي ١/ ٢٩٠، وفي «المعرفة»، له (٤٤٢) ط. العلمية و(٢٠٦٣) ط. الوعي من طريق الوليد بن مسلم، بهذا الإسناد.

أقول: هذا إسناد ظاهره الصحة، وقد صرّح الوليد بن مسلم بالتحديث عن شيخه فانتفت شبهة تدليسه[٣] وكذلك مما يقوي ظنَّ صحةِ هذا الحديث أنَّ

(١) وسيأتي لاحقاً كلامي في هذا المصطلح: «صححه الحاكم ووافقه الذهبي» فلينتبه.
(٢) لفظ رواية الترمذي.
(٣) فإنَّه قال في رواية أحمد وابن ماجه والطبراني في «الشاميين» وأبي نعيم في «الحلية» =

رجاء بن حيوة صرّح بالتحديث عن شيخه في رواية الدارقطني[(١)]، إلا أنَّ ما تقدم لا يفيد الحديث بشيء فإنَّه معلول لا يصح، وقد ذهب نخبة من أهل العلم إلى رد هذا الحديث، فقد قال النووي في «المجموع» ١/٢٩٦: «وضعّفه أهل الحديث؛ ممن نص على ضعفه: البخاري، وأبو زرعة الرازي، والترمذي وآخرون، وضعّفه أيضاً الشافعي ﷺ في كتابه القديم، وإنما اعتمد الشافعي ﷺ في هذا ـ يعني: القول بالمسح أسفل الخف ـ على الأثر عن ابن عمر...»[(٢)].

وأخرج: البخاري في «التاريخ الصغير» ١/٣٢٨، وابن حزم في «المحلى» ٢/٧٣، عن أحمد بن حنبل، قال: حدثنا ابن مهدي، قال: حدثنا ابن المبارك، عن ثور، قال: حُدِّثْتُ عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، ليس[(٣)] فيه المغيرة. ونقل الزيلعي في «نصب الراية» ١/١٨١ ـ ١٨٢ عن ابن دقيق العيد أنَّه قال في «الإمام»: «وهذا الذي أشاروا إليه ذكره الأثرم عن أحمد بن حنبل فقال: سمعت أحمد بن حنبل يضعّف هذا الحديث، ويذكر أنَّه ذكره لعبد الرحمٰن بن مهدي فذكر عن ابن المبارك، عن ثور، قال: حدثت عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن النبيِّ ﷺ، فأفسده من وجهه حين قال: حدثت عن رجاء، وحين أرسل فلم يسنده...».

وقال الترمذي عقب (٩٧): «وهذا حديث معلول لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم، وسألت أبا زرعة ومحمداً عن هذا الحديث فقالا: ليس بصحيح؛ لأنَّ ابن المبارك روى هذا عن ثور، عن رجاء، قال: حدثت، عن كاتب المغيرة مرسلٌ عن النبيِّ ﷺ، ولم يُذكر فيه المغيرة»، وقال البخاري فيما نقله عنه الترمذي في «علله الكبير»: ١٨٠ (٣٥): «لا يصح هذا، روي عن ابن المبارك، عن ثور بن يزيد، قال: حدثت عن رجاء بن حيوة، عن

= وابن عبد البر: «حدثنا». وقال في رواية أبي داود والترمذي وابن الجوزي: «أخبرنا».

(١) انظر توجيه الحافظ ابن حجر للتصريح بالسماع الواقع هنا فيما سيأتي.

(٢) سيأتي تخريجه.

(٣) لم ترد في «المحلى».

كاتب المغيرة، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً، وضعف هذا»، وقال أيضاً ـ أعني: الترمذي ـ: «سألت أبا زرعة، فقال نحواً مما قال محمد بن إسماعيل».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٧٨): «وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ [فقالا: رواه الوليد هكذا، ورواه غيره][١] ولم يذكر المغيرة، وأفسد هذا الحديث حديث الوليد، وهذا أشبه، والله أعلم»[٢] ونقل عن أبيه (١٣٥) أنَّه قال: «ليس بمحفوظ، وسائر الأحاديث عن المغيرة أصح». وقال أبو داود عقب (١٦٥): «وبلغني أنَّه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء بن حيوة». ونقل ابن حجر في «التلخيص الحبير» ١/ ٤١٧ عقب (٢١٨) عن الإمام أحمد أنَّه قال: «وقد كان نعيم بن حماد حدثني به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به، عن ثور، فقلت له: إنما يقول هذا الوليد. فأما ابن المبارك فيقول: حدثت عن رجاء، ولا يذكر المغيرة فقال لي نعيم: هذا حديثي الذي أسأل عنه! فأخرج إليَّ كتابه القديم بخط عتيق، فإذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم عن المغيرة، فأوقفته عليه وأخبرته أنَّ هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها، فجعل يقول للناس بعد وأنا أسمع: اضربوا على هذا الحديث»[٣]، ونقل العلائي في «جامع التحصيل» (١٨٧) عن الإمام أحمد أنَّه قال: «لم يلق رجاء بن حيوة وراداً يعني: كاتب المغيرة»، ونقل ابن حجر في «التلخيص

---

(١) ما بين المعكوفتين سقط من طبعات «العلل» وأثبته من ط د. سعد بن عبد الله الحُميِّد، وهو بدوره استدركه من «البدر المنير». انظر: «البدر المنير» ٣/ ٢٢ ـ ٢٣.

(٢) راجع ـ لزاماً ـ تعليق محققي مطبوعة «العلل» بأشراف وعناية د. سعد الحُميِّد ود. خالد الجريسي.

(٣) مما يُستفاد من هذا النص معرفة قيمة كلام الأئمة المتقدمين، ومعرفة قدرهم، حتى ينـزلهم الطالب منازلهم التي يستحقونها، فانظر كيف أنَّ الإمام أحمد أحفظُ لحديث الراوي من الراوي نفسه، وأعرف منه بصحيح حديثه من خطئه، وهناك نصوص مماثلة كثيرة تدل على ما دل عليه هذا النص مما ذكرته، فعلى المتأخر أن يعتبر كلامهم وأن لا يتعجل بالرد عليهم دون تفهم لما أرادوه وقصدوه، والله المستعان.

الحبير» ١/ ٤١٧ عقب (٢١٨) عن موسى بن هارون وأبي داود أنهما قالا: «لم يسمعه ثور من رجاء، حكاه قاسم بن أصبغ عنه». وقال الدارقطني في «العلل» ٧/ ١١١ قبيل (١٢٣٩): «وحديث رجاء بن حيوة ـ الذي فيه ذكر أعلى الخف وأسفله ـ لا يثبت؛ لأنَّ ابن المبارك رواه عن ثور بن يزيد مرسلاً»[1].

وقال البيهقي في «المعرفة» عقب (٤٤٣): «وضعّف الشافعي في القديم حديث المغيرة بأن لم يسمِّ رجاء بن حيوة كاتب المغيرة بن شعبة، وفيه وجه من التضعيف وهو أنَّ الحفاظ يقولون: لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء بن حيوة، رواه عبد الله بن المبارك، عن ثور وقال: حدثت عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، ولم يذكر المغيرة، واعتماد الشافعي في هذه المسألة على ما رواه عن ابن عمر»، وقال ابن حزم في «المحلى» ٢/ ٧٣: «مدلَّس؛ أخطأ فيه الوليد بن مسلم في موضعين»، ثم قال: «فَصَحَّ أنَّ ثوراً لم يسمعه من رجاء بن حيوة، وأنه مرسل لم يذكر فيه المغيرة، وعلة ثالثة: وهي أنه لم يُسمِّ فيه كاتب المغيرة فسقط كل ما في الباب وبالله التوفيق»، وقال أبو نعيم في «الحلية» ٥/ ١٧٦: «غريب من حديث رجاء، لم يروه عنه إلا ثور»، وقال البغوي عقب (٢٣٨): «والحديث مرسل؛ لأنَّه يرويه ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة، وثور لم يسمع هذا من رجاء..»، وقال الزيلعي في «نصب الراية» ١/ ١٨١: «وهو ضعيف»، وقال ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» قبيل (٢٦٩): «لكن علة الحديث ما ذكره الترمذي من رواية ابن المبارك..»، وقال ابن عبد البر في «التمهيد» ٤/ ٣٩٦: «وهذا إفساد لهذا الحديث بما ذكر من الإخلال في إسناده» وقال في «الاستذكار»، له ١/ ٢٦٩: «لم يسمعه ثور من رجاء»، وقال ابن القيم في «زاد المعاد» ١/ ١٩٢: «ولم يصح عنه مسح أسفلهما إلا في حديث منقطع، والأحاديث الصحيحة على خلافه»، وأطنب رَحِمَهُ اللَّهُ في الكلام على هذا الحديث فقال في حاشيته على «مختصر سنن أبي داود» ١/ ٩٧ ـ ٩٨ (١٥٧): «حديث المغيرة هذا قد ذكر له

---

(١) وذكر في سننه ١/ ١٩٤ نحوه.

أربع علل: إحداها: أنَّ ثور بن يزيد لم يسمعه من رجاء بن حيوة، بل قال: حُدثت عن رجاء، قال عبد الله بن أحمد في كتاب «العلل[١]»: حدثنا أبي، قال: وقال عبد الرحمن بن مهدي، عن عبد الله بن المبارك، عن ثور بن يزيد، قال: حُدِّثْتُ عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة: أنَّ رسول الله ﷺ مسح أعلى الخفين وأسفلهما.

العلة الثانية: أنَّه مرسل، قال الترمذي: سألت أبا زرعة ومحمداً عن هذا الحديث، فقالا: ليس بصحيح؛ لأنَّ ابن المبارك روى هذا عن ثور، عن رجاء، قال: حُدثت عن النبي ﷺ[٢].

العلة الثالثة: أنَّ الوليد بن مسلم لم يصرح فيه بالسماع من ثور بن يزيد، بل قال فيه: عن ثور، والوليد مدلس، فلا يحتج بعنعنته ما لم يصرح بالسماع.

العلة الرابعة: أنَّ كاتب المغيرة لم يُسمَّ فيه، فهو مجهول، ذكر أبو محمد بن حزم هذه العلة[٣].

وفي هذه العلل نظر.

أما العلتان الأولى والثانية: وهما أنَّ ثوراً لم يسمعه من رجاء، وأنَّه مرسل: فقد قال الدارقطني في «سننه»: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز. قال: حدثنا داود بن رشيد، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، قال: حدثنا رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة، فذكره، فقد صرح في هذه الرواية بالتحديث وبالاتصال، فانتفى الإرسال عنه.

وأما العلة الثالثة: وهي تدليس الوليد، وأنَّه لم يصرح بسماعه، فقد رواه أبو داود عن محمود بن خالد الدمشقي، قال: حدثنا الوليد، قال: حدثنا ثور بن يزيد، فقد أمن تدليس الوليد في هذا.

---

(١) لم أعثر عليها في المطبوع.
(٢) هذا فيه نظر، فإنَّ الذي قدمناه قال فيه: «عن رجاء، عن كاتب المغيرة» مرسل.
(٣) سبقه إلى ذلك الشافعي رحمه الله وقد تقدم.

وأما العلة الرابعة: وهي جهالة كاتب المغيرة، فقد رواه ابن ماجه في «سننه»، وقال: عن رجاء بن حيوة، عن وراد كاتب المغيرة، عن المغيرة، وقال شيخنا أبو الحجاج المزي[1]: رواه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، عن عبد الملك بن عمير، عن وراد، عن المغيرة. تم كلامه ـ يعني: كلام شيخه أبي الحجاج المزي ـ وأيضاً فالمعروف بكتَّابةِ المغيرة هو مولاه وراد، وقد خرّج له في الصحيحين، وإنما ترك ذكر اسمه في هذه الرواية؛ لشهرته وعدم التباسه بغيره، ومن له خبرة بالحديث ورواته لا يتمارى في أنَّه وراد كاتبه.

وبعد: فهذا حديث قد ضعّفه الأئمة الكبار: البخاري، وأبو زرعة، والترمذي، وأبو داود، والشافعي، ومن المتأخرين أبو محمد ابن حزم، وهو الصواب؛ لأنَّ الأحاديث الصحيحة كلها تخالفه، وهذه العلل وإن كان بعضها غير مؤثر، فمنها ما هو مؤثر مانع من صحة الحديث، وقد تفرّد الوليد بن مسلم بإسناده ووصله، وخالفه من هو أحفظ منه وأجلّ، وهو الإمام الثبت عبد الله بن المبارك، فرواه عن ثور، عن رجاء، قال: حُدثت عن كاتب المغيرة، عن النبيِّ ﷺ، وإذا اختلف عبد الله بن المبارك والوليد بن مسلم فالقول ما قال عبد الله، وقد قال بعض الحفّاظ[2]: أخطأ الوليد بن مسلم في هذا الحديث في موضعين: أحدهما: أنَّ رجاءً لم يسمعه من كاتب المغيرة، وإنما قال: حُدِّثْتُ عنه. والثاني: أن ثوراً لم يسمعه من رجاء، وخطأ ثالث: أنَّ الصواب إرساله، فميز الحفّاظ ذلك كله في الحديث وبينوه، ورواه الوليد معنعناً من غير تبيين، والله أعلم» انتهى كلامه.

قلت: وخالف هؤلاء الأئمة ـ وهم ثلاث عشرة نفساً ـ ابنُ التركماني وأحمدُ شاكر!! فذهبا إلى تصحيح الحديث، فقال ابن التركماني في «الجوهر النقي» ١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١: «حاصله أنَّه ذكر في الحديث علتين: إحداهما: أنَّ ثوراً لم يسمعه من رجاء، الثانية: أنَّ كاتب المغيرة أرسله، ويمكن أنْ يجاب

---

(١) في «تحفة الأشراف» ٨/ ٢٠٢ (١١٥٣٧).

(٢) كأنَّ المراد به ابن حزم فإنَّ هذا الكلام يشبه الكلام الذي نقلناه عنه في «المحلى».

عن الأولى بما تقدم من رواية داود بن رشيد، فإنَّه صرّح فيها بأنَّ ثوراً قال: حدثنا رجاء، وإن كان داود فقد روى عنه أنَّه قال: عن رجاء، ويجاب عن الثانية: بأنَّ الوليد بن مسلم زاد في الحديث ذكر المغيرة، وزيادة الثقة مقبولة، وتابعه على ذلك ابن أبي يحيى، كذا أخرجه عنه البيهقي في كتاب «المعرفة»، وبقي في الحديث علتان أخريان لم ينبه عليهما البيهقي، إحداهما: أنَّ كاتب المغيرة مجهول، الثانية: أنَّ الوليد مدلس، وقد رواه عن ثور بالعنعنة، ويجاب عن الأولى: بأنَّ المعروف بكاتب المغيرة هو مولاه وراد، وهو مخرج له في الصحيحين فالظاهر أنَّه هو المراد، وقد أدرج بعض الحفّاظ[(١)] هذا الحديث في ترجمة رجاء، عن وراد، وذكره المزي في أطرافه في ترجمة وراد عن المغيرة، وأصرح من هذا أنَّ ابن ماجه أخرجه في سننه فقال: عن رجاء، عن وراد كاتب المغيرة فصرّح باسمه[(٢)]، وقال المزي في أطرافه: رواه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، عن عبد الملك بن عمير، عن وراد، عن المغيرة، ويجاب عن الثانية: بأنَّ أبا داود أخرج هذا الحديث في سننه فقال: عن الوليد، قال: أخبرني ثور فأمن بذلك تدليسه»[(٣)].

قلت: وهذا الذي اتفق عليه ابن التركماني والشيخ أحمد، وكذلك البوصيري؛ إنما هو باجتهاد قادهم إلى هذه النتيجة.

ولكن أنَّ الذي اتفقوا عليه مرجوح لعدة أمور، أولها وأعلاها: أنَّ المتقدمين كانت لهم كلمة الفصل في تضعيف هذا الحديث، بل يكاد الأمر يكون اتفاقاً بينهم، وهذا هو الأمر الأول والأهم.

---

(١) هو الحافظ أبو القاسم الطبراني، فقد ذكر هذا الحديث تحت ترجمة (رجاء بن حيوة، عن وراد) في «المعجم الكبير» ٢٠/ (٩٣٩)، وفي «مسند الشاميين»، له (٢١١٨).

(٢) وكذلك وقع التصريح بأنَّ كاتب المغيرة المعني في هذا السند هو وراد في إسناد هذا الحديث عند الطبراني في «مسند الشاميين» (٢١١٨).

(٣) وإلى نحو هذا ذهب الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «جامع الترمذي» عقب (٩٧) فانظره.

وأما الأمر الثاني: فكلٌّ ما تعلقوا به لتصحيح الحديث مرجوحٌ[١]، فقول ابن التركماني: «ويمكن أنْ يجاب عن الأولى والانقطاع بين ثور ورجاء بما تقدم من رواية داود بن رشيد» يجاب عنه من وجهين:

الأول: ما أخرجه: البيهقي ١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١ من طريق أحمد بن يحيى بن إسحاق الحلواني، قال: حدثنا داود بن رشيد ـ فذكره بمعناه ـ، وقال: «عن رجاء»، ومن المهم أنْ نذكر أنَّ البيهقي خرج هذه الرواية عقب الرواية التي ذكر فيها سماع ثور من رجاء، وهذا الصنيع يدل على إعلال هذه بتلك.

والثاني: ما قاله ابن حجر في «التلخيص الحبير» عقب (٢١٨): «فهذا ظاهره أنَّ ثوراً سمعه من رجاء فتزول العلة، ولكن رواه أحمد بن عبيد الصفار في مسنده، عن أحمد بن يحيى الحلواني، عن داود بن رشيد، فقال: عن رجاء، ولم يقل حدثنا رجاء، فهذا اختلاف على داود يمنع من القول بصحة وصله، مع ما تقدم في كلام الأئمة».

ثم إنَّ ابن التركماني أحال صحة السماع من عدمها على مدى ضبط داود لصيغة السماع.

وأما الأمر الثالث: فقوله: «ويجاب عن الثانية بأنَّ الوليد بن مسلم زاد في الحديث ذكر المغيرة، وزيادة الثقة مقبولة، وتابعه على ذلك ابن أبي يحيى، كذا أخرجه عنه البيهقي في كتاب «المعرفة»».

قلت: إن كانت المسألة مسألة زيادة ثقة فإنَّ عبد الله بن المبارك أولى بها من الوليد، قال الشافعي في «اختلاف الحديث»: ٢١٩: «إنَّما يغلط الرجل بخلاف من هو أحفظ منه أو يأتي بشيء في الحديث يشركه فيه من لم يحفظ منه ما حفظ، وهم عدد وهو منفرد»، وقال ابن حجر في «نكته»: ٤٦٥ بتحقيقي: «وفي سؤالات السلمي: أنَّ الدارقطني سُئل عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات، قال: ينظر ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته، أو جاء بلفظة زائدة فتقبل تلك الزيادة من متقن، ويحكم لأكثرهم حفظاً وثبتاً على من

---

(١) ولما اجتمعت الأقوال فسوف يكون الرد على ابن التركماني في كتابه رداً على الكل.

دونه». فإذا طبقنا كلام الدارقطني على حديثنا هذا، ظهرت رواية ابن المبارك على رواية الوليد. وأما ما ذكره من متابعات، فإنَّ رواية ابن أبي يحيى التي أشار إليها أخرجها البيهقي في «المعرفة» (٤٤٠) و(٤٤١) ط. العلمية و(٢٠٦١) و(٢٠٦٢) ط. الوعي من طريق الشافعي، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن ثور بن يزيد، به.

ولا أعرف ما الذي دفع الشيخ إلى الاستشهاد برواية فيها مثل ابن أبي يحيى وهو متروك[1].

ثم إني وقفت على متابعة أخرى للوليد فقد أخرجه: تمام في «فوائده» كما في «الروض البسام» (١٩١) من طريق عتبة بن السكن، قال: حدثنا ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة، به.

وهذا إسناد تالف من أجل عتبة هذا، فقد نقل الحافظ في «لسان الميزان» (٥٠٨٩) عن الدارقطني أنَّه قال فيه «متروك الحديث»، وعن البيهقي أنَّه قال فيه: «عتبة بن السكن واه، منسوب إلى الوضع». لذلك فلا عبرة بهذه المتابعات؛ لشدة ضعفها ونكارتها.

وذكره ابن حبان في «الثقات» ٨/٥٠٨ وقال فيه: «يخطئ ويخالف».

وذكر المزي في «تحفة الأشراف» ٨/٢٠٢ (١١٥٣٧) متابعة أخرى فقال: «رواه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، عن عبد الملك بن عمير، عن وراد، عن المغيرة بن شعبة»، وهذه المتابعة لا تصح، من وجهين:

الأول: ضعف إسماعيل[2]، فقد قال عنه البخاري في «الضعفاء الصغير» (١٣): «في حديثه نظر»، ونقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٢/٩٦ (٥١٢) عن ابن معين أنَّه قال فيه: «ضعيف»، ونقل عن أبيه قوله فيه: «ليس

---

(١) «التقريب» (٢٤١).

(٢) ذكر الدارقطني في علله ٧/١١٠س (١٢٣٨) متابعة الحكم بن هشام لإسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر، والحكم صدوق كما في «التقريب» (١٤٦٥)، لكن يبقى النظر في صحة الإسناد إلى الحكم، والله أعلم، وعلى كل حال فرواية عبد الملك بن عمير ليس فيها ذكر مسح أسفل الخف.

بقوي، يكتب حديثه»، وقال ابن حجر في «التقريب» (٤١٧): «ضعيف».

والثاني: فإنَّ عبارة: «وأسفله» لم ترد في طريق إسماعيل، ذكر ذلك الدارقطني إذ قال في «العلل» ٧/ ١١٠س (١٢٣٨): «وروي هذا الحديث عن عبد الملك بن عمير، عن وراد، عن المغيرة لم يذكر فيه أسفل الخف».

أما الأمر الرابع: قوله: «كاتب المغيرة مجهول» هذه العلة وكما تقدم نقلها البيهقي عن الشافعي، وقد جانبه الصواب في ذلك ليحط عند ابن التركماني.

وأما الأمر الخامس: فقد بيّنا أنَّ الوليد بن مسلم قد صرّح بسماعه من شيخه في هذا الحديث في أكثر من موضع وقد تقدم بيان ذلك.

بقيت من محاولات التصحيح واحدة انفرد بها أحمد شاكر، فقال بعد أن نقل بعضاً من كلام من أعل هذا الحديث: «فكلام أحمد وأبي داود والدارقطني يدل على أنَّ العلة أنَّ ثوراً لم يسمعه من رجاء، وهو ينافي ما نقله الترمذي هنا عن البخاري وأبي زرعة: أنَّ العلة أنَّ رجاءً لم يسمعه من كاتب المغيرة، وأنا أظن أنَّ الترمذي نسي، فأخطأ فيما نقله عن البخاري وأبي زرعة، وهذه العلة التي أعل بها الحديث ليست عندي بشيء».

قلت: ولو أنَّه رحمه الله تأنى قليلاً وتفحّص لوجد الترمذي بريئاً من الوهم الذي نسبه إليه، فكما تقدم أنَّه أخرج هذا الحديث في «العلل الكبير»، وهناك سلك مسلك الأئمة فيما ذهبوا إليه من إعلال، وبهذا فيكون الخطأ من الناسخ، والله أعلم.

وانظر: «تحفة الأشراف» ٨/ ٢٠٢ (١١٥٣٧)، و«إتحاف المهرة» ١٣/ ٤٤٤ (١٦٩٨٤)، و«أطراف المسند» ٥/ ٣٧٩ (٧٣٨١)، و«التلخيص الحبير» ١/ ٤١٦ ـ ٤١٩ (٢١٨)، و«البدر المنير» ٣/ ٢٠.

وقد روي بنحو هذا الحديث من طريق آخر عن المغيرة.

فأخرجه: البخاري في «التاريخ الصغير» ١/ ٣٢٨ قال: حدثني محمد بن الصباح، قال: حدثنا ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن

المغيرة بن شعبة، قال: رأيت النبي ﷺ مسحَ خفيهِ، ظاهرهما وباطنهما[١].

قال البخاري عقبه: «وهذا أصح».

وأخرجه: أبو داود (١٦١) عن محمد بن الصباح البزاز، قال: حدثنا عبد الرحمٰن بن أبي الزناد، قال: ذكره أبي، عن عروة بن الزبير، عن المغيرة بن شعبة: أنَّ رسول الله ﷺ كانَ يمسحُ على الخفين.

قال أبو داود عقبه: «وقال غير محمد: على ظهر الخفين».

قلت: وقول البخاري هذا لا يفهم منه تصحيحٌ لهذا الطريق، وإنما بالنسبة لطريق الوليد هذا أصح منه. إلا أنَّ هذا الطريق معلول سنداً ومتناً، فابن أبي الزناد، واسمه عبد الرحمٰن متكلم فيه، فقد أخرج العقيلي في «الضعفاء» ٢/ ٣٤٠ عن أحمد بن محمد الحضرمي أنَّه قال: سألت يحيى بن معين، عن ابن أبي الزناد، فقال لي: «ضعيف»، وعن أحمد أنَّه قال: «كذا وكذا» يعني «ضعيف»، ونقل المزي في «تهذيب الكمال» ٤/ ٤٠٠ (٣٨٠٤) عن أحمد أنَّه قال فيه: «مضطرب الحديث»، ونقل عن عبد الله بن علي المديني، عن أبيه أنَّه قال: «ما حدّث بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد أفسده البغداديون، ورأيت عبد الرحمٰن - يعني: ابن مهدي - خطط[٢] على أحاديث عبد الرحمٰن بن أبي الزناد، وكان يقول في حديثه عن مشيختهم: ، ولقنه البغداديون عن فقهائهم، عدهم فلان وفلان وفلان»، وقال ابن حجر في «التقريب» (٣٨٦١): «صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيهاً»[٣].

---

(١) هكذا وقع في المطبوع: «وباطنهما»، وقد نقل الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» الحديث من «التاريخ الأوسط» للبخاري بهذا السند ولفظه: «رأيت رسول الله ﷺ يمسح على خفيه ظاهرهما»، ثم قال الحافظ: «وكذا رواه أبو داود والترمذي من حديث ابن أبي الزناد..»، ويرى كثير من الباحثين أنَّ تاريخ البخاري المطبوع باسم «التاريخ الصغير» هو في الحقيقة «التاريخ الأوسط» له، وانظر ما كتبه الأخ المحقق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر في كتابه القيم «توثيق النصوص وضبطها»: ٨٥ - ٩٢، فلعل ما وقع في مطبوع التاريخ من زيادة: «وباطنهما» خطأ، والله أعلم.

(٢) هكذا في «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب» ٦/ ١٥٧: «يخط».

(٣) لعل الناظر في كتابي هذا سيجدني حسنت حديثاً لعبد الرحمٰن بن أبي الزناد، ونقلت =

قلت: قول عليٍّ بن المديني هذا فسر أقوال أهل العلم الذين جرحوه، فما حدث به في بغداد على وجه الخصوص فحديثه مردود. وهذا الحديث أحدها: فمحمد بن الصباح بغدادي[١]، ومما يدل على نكارة هذا الطريق[٢] أنَّ الحديث ورد من طرق عن ابن أبي الزناد فلم يذكر عبارة «وباطنهما» وإنَّما ذكر مسح ظهور الخفين أو ظاهر الخفين.

وقد اضطرب ابن أبي الزناد في إسناده، فتارة يقول: عروة بن الزبير، وتارة يقول: عروة بن المغيرة.

فأخرجه: أحمد ٤/ ٢٤٧ و٢٥٤ عن إبراهيم بن أبي العباس[٣]، وسريج بن النعمان[٤].

وأخرجه: الترمذي (٩٨) عن علي بن حجر[٥].

وأخرجه: أبو داود (١٦١) عن محمد بن الصباح[٦].

وأخرجه: أحمد ٤/ ٢٤٧ و٢٥٤، وابن الجارود (٨٥)، والدارقطني ١/ ١٩٤ ط. العلمية و(٧٥٤) ط. الرسالة من طريق سليمان بن داود الهاشمي[٧].

= هناك عن الذهبي أنَّه ما رواه عن أبيه وهشام بن عروة فهو من قوي حديثه، وهنا ضعفت الحديث بعبد الرحمن مع أنَّه رواه عن أبيه، فأقول: في هذا الحديث اتفقت مع ضعف عبد الرحمن قرينة أخرى لتضعيفه، وهي إذا ما روى عنه البغداديون، فهذه الموافقة حالت دون إعطاء حديث عبد الرحمن المنزلة التي استحقها في الحديث الذي أشير إليه، ومنه تعلم مغزى ما ذهبنا إليه من أنَّ قواعد الحديث ليست قواعد مطردة، وإنما لكل حديث خصوصيته التي تخصه ولا بد من النظر في رواية الراوي وروايته عن شيوخه ورواية الشيوخ عنه حتى يحكم الحديثي على كل حديث بما يليق به، والله أعلم.

(١) انظر: «التقريب» (٥٩٦٦).

(٢) هذا على فرض صحة ما وقع في مطبوع «التاريخ الصغير»، فلا تغفل.

(٣) وهو: «ثقة، تغير بأخرة فلم يحدث» «التقريب» (١٩١).

(٤) وهو: «ثقة، يهم قليلاً» «التقريب» (٢٢١٨).

(٥) وهو: «ثقة حافظ» «التقريب» (٤٧٠٠).

(٦) وهو: «ثقة حافظ» «التقريب» (٥٩٦٦).

(٧) وهو: «ثقة جليل» «التقريب» (٢٥٥٢).

خمستهم: (إبراهيم، وسريج، وعلي، ومحمد، والهاشمي) عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن المغيرة بن شعبة، قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ يمسح على الخفين على ظاهرهما[١].

وأخرجه: الطيالسي (٦٩٢)، ومن طريقه البيهقي ١/ ٢٩١ عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة بن المغيرة، عن المغيرة بن شعبة: أنَّ النبيَّ ﷺ مسح ظاهر خفيه.

قال البيهقي بعد روايته: «كذا رواه أبو داود الطيالسي، عن عبد الرحمٰن بن أبي الزناد، وكذلك رواه إسماعيل بن موسى[٢]، عن ابن أبي الزناد. ورواه سليمان بن داود الهاشمي ومحمد بن الصباح وعلي بن حجر، عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن المغيرة، والله أعلم».

قلتُ: أخرج: الطبراني في «الكبير» ٢٠/(٨٨٢) من طريق محمد بن الصباح وسليمان بن داود الهاشمي ويحيى الحماني[٣]، ثلاثتهم عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة، عن المغيرة بن شعبة، به.

وأورده في ترجمة (أبي الزناد، عن عروة بن المغيرة، عن المغيرة)، وكأنَّ الطبراني حين وقع اسم عروة في إسناده مهملاً ظن أنَّه ابنُ المغيرة، والله أعلم.

---

(١) لفظ رواية الترمذي. ورواية محمد بن الصباح: «كان يمسح على الخفين».
قال أبو داود عقبه: «وقال غير محمد: مسح على ظهر الخفين». وقع اسم عروة في رواية إبراهيم وسريج والهاشمي عند أحمد في ط. الرسالة غير منسوب تبعاً للنسخ الخطية التي اعتمدت في تلك الطبعة، أما في الطبعة الميمنية للمسند فقد وقع فيها: «عروة بن الزبير»، وقد أورده ابن حجر في ترجمة (عروة بن الزبير بن العوام، عن المغيرة) في «إتحاف المهرة» ١٣/ ٤٢٣ (١٦٩٤٩)، وكذلك فعل في «أطراف المسند» ٥/ ٣٦٩ (٧٣٥٩)، ووقع عروة غير منسوب ـ أيضاً ـ في رواية سليمان بن داود الهاشمي عند ابن الجارود، وقد أوردها الحافظ في ترجمة (عروة بن الزبير بن العوام، عن المغيرة) أيضاً في «إتحاف المهرة» ١٣/ ٤٢٣ (١٦٩٤٩)، وأما في رواية الترمذي وأبي داود والدارقطني فقد جاء منسوباً: (عروة بن الزبير).

(٢) وهو: «صدوق يخطئ، رمي بالرفض» «التقريب» (٤٩٢).

(٣) وهو: «حافظ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث» «التقريب» (٧٥٩١).

وقد أخرجه: أبو سعيد النقاش في «فوائد العراقيين» (٢٩) من طريق سليمان بن داود الهاشمي، به، ووقع عنده التصريح بأنَّ عروة هو ابن المغيرة، وعلى كل حال، فعبارة: «ظاهرهما» تفرد بها ابن أبي الزناد، قال الترمذي عقبه: «حديث المغيرة حسن، وهو حديث عبد الرحمٰن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة، عن المغيرة، ولا نعلم أحداً يذكر عن عروة، عن المغيرة: على ظاهرهما غيره».

قلت: تبين الآن أنَّ الحديث من هذا الطريق لا يصلح للاحتجاج.

ولقائل أنْ يقول: خالف أبو داود الطيالسي وإسماعيل بن موسى ثلاثة من الرواة عن ابن أبي الزناد، وفيهم من لا يقل منزلة في الحفظ عنهما، أليس من الممكن أن يكون أبو داود وإسماعيل واهمين في روايتيهما؟ فنقول: بلى، هذا ممكن لو أنَّ المختلف عليه كان من الحفّاظ، ولكن كما تقدم أنَّ مدار هذا الطريق ضعيف، وقد ظهرت لنا قرائن عدم ضبطه لهذا الحديث، فيكون الحمل عليه أولى من غيره.

وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه.

فأخرجه: البيهقي ١/ ٢٩١ وفي «المعرفة»، له (٤٤٣) ط. العلمية و(٢٠٦٦) ط. الوعي من طريق سفيان الثوري، عن ابن جريج، عن نافع: أنَّ ابن عمر كانَ يمسحُ ظهورَهما وبطونهما.

قلت: ابن جريج مقدم في نافع[1] إلا أنَّه لم يصرّح بالسماع، فيضعف الحديث بعنعنته؛ لأنَّه لا يُؤمَنُ تدليسه، وانظر حديث: «لا تبل قائماً».

وانظر: «تحفة الأشراف» ٨/ ١٨٦ (١١٥١٢)، و«إتحاف المهرة» ١٣/ ٤٢٣ (١٦٩٤٩)، و«أطراف المسند» ٥/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠ (٧٣٥٩).

۞ وقد يروي من اشتهر بالتدليس القبيح حديثاً، فيسلم حديثه من التدليس، لكنه يخطيء فيه بمخالفته من هو أحفظ، مثاله: حدِيْث بقية بن

(١) انظر: «شرح علل الترمذي» ٢/ ٤٧٤ ط. عتر و٢/ ٦٦٧ ط. همام.

الوليد، عن يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، عن سالم[١]، عن ابن عمر مرفوعاً: «**من أدرك ركعةً من صلاةِ الجمعةِ أو غيرها، فقد أدرك الصلاة**»[٢].

نقل الدارقطني قال: «قَالَ لنا أبو بكر بن أبي داود[٣]: لَمْ يروه عن يونس إلا بقية»[٤].

أقول: بقية بن الوليد مدلس ممن اشتهر بتدليس التسوية[٥]، وَقَدْ أخطأ في هَذَا الْحَدِيْث من وجهين:

الوجه الأول:

إنَّه جعل الحديث من رواية الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، ورواه الجمع الغفير من أصحاب الزهري عنه، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن[٦]، عن أبي هريرة، مرفوعاً، وهم:

---

(١) ابن عَبْد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عمر أَوْ أبو عَبْد الله المدني، أحد الفقهاء السبعة، وَكَانَ ثبتاً، عابداً، فاضلاً، كَانَ يُشَبَّه بأبيه في الهدي والسمت، مات سنة (١٠٦هـ).
انظر: «تهذيب الكمال» ٣/ ٩٥ (٢١٣٣)، و«سير أعلام النبلاء» ٤/ ٤٥٧، و«الكاشف» (١٧٧٣).

(٢) أخرجه: ابن ماجه (١١٢٣)، والنسائي ١/ ٢٧٤ وفي «الكبرى»، له (١٥٤٠) ط. العلمية و (١٥٥٢) ط. الرسالة.

(٣) هُوَ الإمام العلامة الحافظ شيخ بغداد عَبْد الله بن سليمان بن الأشعث، أبو بكر السجستاني، لَهُ مصنفات مِنْهَا: «المصاحف» و«النَّاسِخ والمنسوخ» و«البعث»، مات سنة (٣١٦هـ).
انظر: «طبقات الحنابلة» ٢/ ٤٤ و٤٧، و«سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٢١ ـ ٢٢٢ و٢٣١، و«مرآة الجنان» ٢/ ٢٠٢.

(٤) «سنن الدَّارَقُطْنِيّ» ٢/ ١٢ ط. العلمية وعقب (١٦٠٦) ط. الرسالة.

(٥) انظر: «جامع التحصيل»: ١٥٠ (٦٤)، و«التبيين في أسماء المدلسين»: ٤٧ (٥)، و«طبقات المدلسين» (١١٧).

(٦) هُوَ أبو سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف الزهري المدني، قِيْلَ: اسمه عَبْد الله، وَقِيْلَ: إسماعيل: ثقة مكثر، مات سنة (٩٤هـ)، وَقِيْلَ سنة: (١٠٤هـ).
انظر: «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٢٨٧ و٢٩٠، و«التقريب» (٨١٤٢)، و«طبقات الحفاظ»: ٣٠.

١ ـ مالك بن أنس، وَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ:

- يحيى بن يحيى الليثي(١).
- أبو مصعب الزهري(٢).
- سويد بن سعيد(٣).
- عَبْد الله بن مسلمة القعنبي(٤).
- عبد الرحمٰن بن القاسم(٥).

---

(١) أَبُو مُحَمَّد الليثي، فقيه الأندلس، راوي الموطأ، ولد سنة (١٥٢هـ)، وتوفي سنة (٢٣٤هـ).
انظر: «وفيات الأعيان» ٦/ ١٤٣ و١٤٦، و«العبر» ١/ ٤١٩، و«سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٥١٩.
وروايته في موطئه (١٥).

(٢) هُوَ الإمام الثقة، أَبُو مصعب أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث الزهري المدني، لازم الإمام مالك بن أنس، وتفقه بِهِ، وسمع مِنْهُ «الموطأ»، ولد سنة (١٥٠هـ)، وتوفي سنة (٢٤١هـ).
انظر: «العبر» ١/ ٤٣٦، و«سير أعلام النبلاء» ١١/ ٤٣٦، و«تهذيب التهذيب» ١/ ٢٠.
وروايته في موطئه (١٦)، ومن طريقه البغوي (٤٠٠).

(٣) الهروي الأصل الحدثاني المنْزل: صدوق في نفسه، إلا أنَّه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، توفي سنة (٢٤٠هـ).
انظر: «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٤١٠، و«ميزان الاعتدال» ٢/ ٢٤٨ (٣٦٢١)، و«التقريب» (٢٦٩٠).
وروايته في موطئه (١٠).

(٤) هُوَ الإمام الثبت القدوة، أبو عبد الرحمٰن عَبْد الله بن مسلمة بن قعنب الحارثي المدني، ولد بَعْدَ سنة (١٣٠هـ) بيسير، وتوفي سنة (٢٢١هـ).
انظر: «التاريخ الكبير» ٥/ ١٠٩ (٦٨٠)، و«وفيات الأعيان» ٣/ ٤٠، و«سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٢٥٧.
وروايته في موطئه (١٤)، ومن طريقه أخرجه: أبو داود (١١٢١)، وأبو عوانة ١/ ٤١٤ (١٥٢٩)، ومن طريق أبي داود أخرجه: ابن حبان (١٤٨٣)، والبيهقي ٣/ ٢٠٢.

(٥) هُوَ عالم الديار المصرية ومفتيها، أَبُو عَبْد الله: عبد الرحمٰن بن القاسم العتقي، مولاهم المصري، صاحب الإمام مالك، ولد سنة (١٣٢هـ)، وتوفي سنة (١٩١هـ).
انظر: «وفيات الأعيان» ٣/ ١٢٩، و«سير أعلام النبلاء» ٩/ ١٢٠ و١٢٥، و«العبر» ١/ ٣٠٧.
وروايته في موطئه (٢٣).

- مُحَمَّد بن الحسن الشيباني(١).
- يحيى بن يحيى النيسابوري(٢).
- عَبْد الله بن يوسف التنيسي(٣).
- يحيى بن قزعة(٤).
- قتيبة بن سعيد(٥).

---

(١) هُوَ العلامة الفقيه صاحب أبي حَنِيْفَة، أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن الحسن الشيباني الكوفي، ولد سنة (١٣٢هـ)، وتوفي سنة (١٨٩هـ).
انظر: «الجرح والتعديل» ٧/ ٣٠٥ (١٢٥٣)، و«وفيات الأعيان» ٤/ ١٨٤، و«سير أعلام النبلاء» ٩/ ١٣٤ ـ ١٣٦.
وروايته في موطئه (١٣١).

(٢) هُوَ الإمام الثبت الثقة، أبو زكريا يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمٰن التميمي المنقري النيسابوري، ولد سنة (١٤٢هـ)، وتوفي سنة (٢٢٦هـ).
انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٥١٢، و«العبر» ١/ ٣٩٧، و«التقريب» (٧٦٦٨).
وروايته عِنْدَ مُسْلِم ٢/ ١٠٢ (٦٠٧) (١٦١).

(٣) هُوَ الإمام الحافظ المتقن، أبو مُحَمَّد عَبْد الله بن يوسف الكلاعي الدمشقي، ثُمَّ التنيسي، أثبت الناس في الموطأ، توفي سنة (٢١٨هـ).
انظر: «الجرح والتعديل» ٥/ ٢٥٥ (٩٦١)، و«سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٣٥٧، و«التقريب» (٣٧٢١).
وروايته عِنْدَ البخاري ١/ ١٥١ (٥٨٠)، وفي «القراءة خلف الإمام»، له (٢٠٦) و(٢٢٥).

(٤) هُوَ يَحْيَى بن قزعة القرشي المكي: مقبول، من العاشرة، وذكره ابن حبان في ثقاته.
انظر: «الثقات» ٩/ ٢٥٧، و«تهذيب الكمال» ٨/ ٧٨ (٧٤٩٧)، و«التقريب» (٧٦٢٦).
وروايته عند البخاري في «القراءة خلف الإمام» (٢٠٥).

(٥) هُوَ الإمام الثقة الثبت، أبو رجاء قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي، مولاهم البلخي، ولد سنة (١٤٩هـ)، وتوفي سنة (٢٤٠هـ).
انظر: «طبقات ابن سعد» ٧/ ٣٧٩، و«الجرح والتعديل» ٧/ ٨٨ (٧٨٤)، و«العبر» ١/ ٤٣٣.
وروايته عِنْدَ النسائي ١/ ٢٧٤ وفي «الكبرى»، له (١٥٣٧) ط. العلمية و(١٥٤٩) ط. الرسالة.

● عَبْد الله بن المبارك[١].
● عَبْد الله بن وهب[٢].
● حماد بن زيد[٣].
٢ ـ الأوزاعي[٤].
٣ ـ ابن جريج[٥].
٤ ـ سفيان بن عيينة[٦].
٥ ـ شعيب بن أبي حمزة[٧].

(١) روايته عِنْدَ: مُسْلِم ٢/ ١٠٢ (٦٠٧) (١٦٢)، وأبي يعلى (٥٩٨٨)، والخطيب في «تاريخه» ٣/ ٣٩ وفي ط. الغرب ٤/ ٦٢ ـ ٦٣، والبيهقي ٣/ ٢٠٢.
(٢) عِنْدَ الطحاوي في «شرح المشكل» (٢٣٢٠) وفي «تحفة الأخيار» (٨٥٧).
(٣) أخرجه: أبو عوانة ١/ ٤١٤ (١٥٣٠).
(٤) أخرجه: الدارمي (١٢٢٠)، ومسلم ٢/ ١٠٢ (٦٠٧) (١٦٢)، والنسائي ١/ ٢٧٤ وفي «الكبرى»، له (١٥٣٨) ط. العلمية و(١٥٥٠) ط. الرسالة، وأبو يعلى (٥٩٨٨)، وابن خزيمة (١٨٤٩) بتحقيقي، وأبو عوانة ١/ ٤١٥ (١٥٣٥)، والبيهقي ٣/ ٢٠٢، والخطيب في تاريخه ٣/ ٣٩ وفي ط. الغرب ٤/ ٦٢ ـ ٦٣، وقُرِن ـ في رِوَايَة مُسْلِم وأبي يعلى والبيهقي والخطيب ـ الأوزاعيُّ بمالكٍ ومعمر ويونس.
وأخرجه: ابن خزيمة (١٨٥٠) بتحقيقي، والحاكم ١/ ٢٩١ وفيه ذكر الجمعة.
(٥) هُوَ الفقيه الفاضل عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي المكي، صاحب التصانيف، وأول من دوّن العلم بمكة، ولد سنة (٨٠هـ)، وتوفي سنة (١٥٠هـ).
انظر: «التاريخ الكبير» ٥/ ٢٦٤ (١٣٧٣)، و«الجرح والتعديل» ٥/ ٤٢٠ (١٦٨٧)، و«التقريب» (٤١٩٣).
وحديثه عِنْدَ: عبد الرزاق (٣٣٧٠)، والبخاري في «القراءة خلف الإمام» (٢١٦).
(٦) عِنْدَ: الشَّافِعِيّ في «مسنده» (١٥٠) بتحقيقي، ومن طريقه البيهقي ٣/ ٢٠٢، وأخرج الْحَدِيْث الحميدي (٩٤٦)، وأحمد ٢/ ٢٤١، والدارمي (١٢٢١)، ومسلم ٢/ ١٠٢ (٦٠٧)، وابن ماجه (١١٢٢)، والترمذي (٥٢٤)، والنسائي في «الكبرى» (١٧٤١) ط. العلمية و(١٧٥٣) ط. الرسالة، وأبو يعلى (٥٩٦٢)، وابن خزيمة (١٨٤٨) بتحقيقي، وأبو عوانة ١/ ٤١٥ (١٥٣٤)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٢٣٢١) وفي «تحفة الأخيار» (٨٥٨)، والبغوي (٤٠١).
(٧) هُوَ الثقة العابد، أبو بشر شعيب بن أَبِي حمزة الأموي، مولاهم الحمصي، قَالَ ابن مَعِين: من أثبت الناس في الزهري، توفي سنة (١٦٢هـ)، وَقِيْلَ: (١٦٣هـ). =

٦ ـ عبد الرحمٰن بن إسحاق[(١)].

٧ ـ عبد الوهّاب بن أبي بكر[(٢)].

٨ ـ عبيد الله بن عمر العمري[(٣)].

٩ ـ قرة بن عبد الرحمٰن[(٤)].

١٠ ـ معمر بن راشد[(٥)].

= انظر: «طبقات ابن سعد» ٧/ ٤٦٨، و«العبر» ١/ ٢٤٢، و«سير أعلام النبلاء» ٧/ ١٨٧.
وروايته عِنْدَ: البُخَارِيّ في «القراءة خلف الإمام» (٢١٠)، وأبي عوانة ١/ ٤١٤ (١٥٣١)، والبيهقي ٣/ ٢٠٢.

(١) ابن عَبْد الله بن الحارث المدني، ويقال لَهُ: عباد: صدوق رمي بالقدر من السادسة.
انظر: «الكامل» ٥/ ٤٨٩، و«تهذيب الكمال» ٤/ ٣٦٩ (٣٧٤٣)، و«التقريب» (٣٨٠٠).
وحديثه عند: أبي يعلى (٥٩٦٦).

(٢) وكيل الزهري: ثقة.
انظر: «الثقات» ٧/ ١٣٢، و«تهذيب الكمال» ٥/ ١٥ (٤١٨٧)، و«التقريب» (٤٢٥٥).
وحديثه عند: الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٣١٨) وفي (تحفة الأخيار) (٨٥٥).

(٣) عِنْدَ: أحمد ٢/ ٣٧٦، والبخاري في «القراءة خلف الإمام» (٢١١)، ومُسْلِم ٢/ ١٠٢ (١٦٢)، والنسائي ١/ ٢٧٤ وفي «الكبرى»، له (١٥٣٦) و(١٧٤٢) ط. العلمية و(١٥٤٨) و(١٧٥٤) ط. الرسالة، وأبي يعلى (٥٩٦٧)، وأبي عوانة ١/ ٤١٤ (١٥٣٢)، وابن حبان (١٤٨٥)، والبيهقي ١/ ٣٧٨، وفي رِوَايَة البيهقي قَالَ: **«من أدرك من الصبح ركعة...»**.

(٤) أبو مُحَمَّد، ويقال: أبو حيوئيل المعافري المصري، أصله من الْمَدِيْنَة سكن مصر، توفي سنة (١٤٧هـ).
انظر: «الثقات» ٧/ ٣٤٢، و«تهذيب الكمال» ٦/ ١١٧ ـ ١١٨ (٥٤٦٠)، و«تاريخ الإسْلَام»: ٢٥٦ وفيات (١٤٧هـ).
وحديثه أخرجه: البخاري في «القراءة خلف الإمام» (٢٠٨).

(٥) عِنْدَ: عبد الرزاق (٣٣٦٩) و(٥٤٧٨)، وأحمد ٢/ ٢٧١ و٢٨٠، ومسلم ٢/ ١٠٢ (٦٠٧) (١٦٢)، وأبي يعلى (٥٩٨٨)، والبيهقي ٣/ ٢٠٢، والخطيب في «تاريخه» ٣/ ٣٩ وفي ط. الغرب ٤/ ٦٢ ـ ٦٣.
تنبيه: في رِوَايَة مُسْلِم وأبي يعلى والبيهقي والخطيب قرن معمر بمالك والأوزاعي ويونس.

=

١١ ـ يزيد بن الهاد[١].

١٢ ـ إبراهيم بن أبي عبلة[٢].

فهؤلاء اثنتا عشرة نفساً من أصحاب الزهري رووه عنه، على خلاف رواية بقية بن الوليد، عن يونس بن يزيد، وكثرة الرُّواة من القرائن التي ترجح بها الروايات[٣].

ثمَّ إنّ بقية خالف الرُّواة عن يونس بن يزيد، فقد رواه عبد الله بن المبارك، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة[٤]، به[٥].

وتابع ابن المبارك على هذه الرِّواية ابن وهب، عن يونس[٦].

= وأخرجه: عبد الرزاق (٢٢٢٤)، وأحمد ٢/ ٢٥٤، ومسلم ٢/ ١٠٢ (٦٠٨) (١٦٣)، والنسائي ١/ ٢٥٧ وفي «الكبرى»، له (١٥٣٤) ط. العلمية و(١٥٤٦) ط. الرسالة، وابن الجارود (١٥٢)، وابن خزيمة (٩٨٥) بتحقيقي، وأبو عوانة ١/ ٣١١ (١١٠٥) من طرق عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، عن أبي هُرَيْرَة، أنَّ رَسُوْل الله ﷺ قَالَ: **«مَنْ أدركَ مِنَ العصرِ ركعةً قَبْلَ أنْ تغربَ الشمسُ فَقَدْ أدركَها، وَمَنْ أدركَ مِنَ الصبحِ رَكعةً قَبْلَ أنْ تَطلعَ الشمسُ فَقَدْ أدركَها»**.

(١) هُوَ الإمام الثقة المكثر، أبو عَبْد الله يزيد بن عَبْد الله بن أسامة بن الهاد الليثي المدني، عداده في صغار التَّابِعِيْنَ، توفي سنة (١٣٩هـ).
انظر: «الجرح والتعديل» ٩/ ٢٧٥ (١١٥٦)، و«سير أعلام النبلاء» ٦/ ١٨٨ ـ ١٨٩، و«التقريب» (٧٧٣٧).
وحديثه أخرجه: البخاري في «القراءة خلف الإمام» (٢١٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٣١٩) وفي (تحفة الأخيار) (٨٥٦).

(٢) أخرجه: أبو عوانة ١/ ٤١٥ (١٥٣٦).

(٣) انظر: «التلخيص الحبير» ٢/ ١٠٥ (٥٩٣).

(٤) هُوَ الصَّحَابِيّ الجليل سيد الحفاظ الأثبات، أَبُو هُرَيْرَة الدوسي اليماني، اختلف في اسمه عَلَى أقوال، أرجحها: عبد الرحمٰن بن صخر، توفي سنة (٦٠هـ)، وَقِيْلَ: (٥٩هـ)، وَقِيْلَ: (٥٨هـ).
انظر: «معجم الصحابة» لابن قانع ٢/ ٨١، و«أسد الغابة» ٦/ ٣١٣ (٦٣٢٦)، و«الإصابة» ٦/ ٢٧٣ (١٠٦٦٧).

(٥) عند: البخاري في «القراءة خلف الإمام» (٢١٣).

(٦) أخرجه: مُسْلِم ٢/ ١٠٢ (٦٠٧) (١٦٢)، والبيهقي ٣/ ٢٠٣.

وتابعه عثمان بن عمر، عن يونس أيضاً[١].

ورواه مُسْلِم[٢] عن أبي كريب[٣]، عن ابن المبارك، عن معمر والأوزاعي ومالك ويونس ـ أربعتهم مقرونين ـ عن الزهري بنحو رِوَايَة الجمع. وتابع أبا كريب عَلَى جمع هؤلاء الأربعة: العباس بن الوليد النرسي[٤]، وخالد بن مرداس[٥].

ورواه ابن ثوبان[٦]، عن الزهري ومكحول[٧] مقرونين، عن أبي سلمة،

---

(١) أخرجه: أبو عوانة ١/ ٤١٥ (١٥٣٣).

(٢) في صحيحه ٢/ ١٠٢ (٦٠٧) (١٦٢).

(٣) الحافظ الثقة مُحَمَّد بن العلاء بن كريب، أبو كريب الهمداني الكوفي، ولد سنة (١٦١هـ)، وتوفي سنة (٢٤٨هـ)، وَقِيْلَ: (٢٤٧هـ).
انظر: «تهذيب الكمال» ٦/ ٤٦٦ (٦١٢٠)، و«سير أعلام النبلاء» ١١/ ٣٩٤ و٣٩٦، و«شذرات الذهب» ٢/ ١١٩.

(٤) الحافظ الإمام الحجة عَبَّاس بن الوليد بن نصر النرسي أبو الفضل الباهلي البصري، توفي سنة (٢٣٨هـ)، وَقِيْلَ: (٢٣٧هـ).
انظر: «تهذيب الكمال» ٤/ ٧٨ (٣١٣٣)، و«تاريخ الإسْلَام»: ٢١٢ وفيات (٢٣٧هـ)، و«سير أعلام النبلاء» ١١/ ٢٧. وحديثه عِنْدَ البيهقي ٣/ ٢٠٢.

(٥) أبو الهيثم البغدادي السراج، خالد بن مرداس: كَانَ صدوقاً ثقة لَهُ نسخة رواها عَنْهُ أبو القاسم البغوي، توفي سنة (٢٣١هـ).
انظر: «الجرح والتعديل» ٣/ ٣٤٩ (١٦٠١)، و«تاريخ بغداد» ٨/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨، و«تاريخ الإسْلَام»: ١٤٩ وفيات (٢٣١هـ).
وحديثه عِنْدَ: أبي يعلى (٥٩٨٨)، والخطيب في تاريخه ٣/ ٣٩ وفي ط. الغرب ٤/ ٦٢ ـ ٦٣.

(٦) هُوَ مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن ثوبان القرشي العامري مولاهم، أبو عَبْد الله المدني: ثقة.
انظر: «الثقات» ٥/ ٣٦٩، و«تهذيب الكمال» ٦/ ٣٩٧ (٥٩٨٤)، و«التقريب» (٦٠٦٨).

(٧) هُوَ عالم أهل الشام، أبو عَبْد الله مكحول الشامي الدمشقي الفقيه، وَقِيْلَ: كنيته أبو أيوب، وَقِيْلَ: أبو مُسْلِم، اختلف في وفاته فقيل: (١١٢هـ)، وَقِيْلَ: (١١٣هـ)، وَقِيْلَ غيرهما.
انظر: «طبقات ابن سعد» ٧/ ٣١٥، و«تهذيب الكمال» ٧/ ٢١٦ (٦٧٦٣)، و«سير أعلام النبلاء» ٥/ ١٥٥.

عن أبي هُرَيْرَة، بِهِ[١]. كرواية الأكثرين.

الوجه الثاني:

فإنَّه أخطأ في متن الْحَدِيْث فرواه بلفظ: «**مَنْ أدركَ رَكعةً مِنْ صَلاةِ الجمعةِ أو غيرِها، فَقَدْ أدركَ الصلاة**».

ولفظ الْحَدِيْث في رِوَايَة الجمع: «**مَنْ أدركَ رَكْعةً مِنَ الصلاةِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلاةَ**»، أو نحوه؛ لا ذكر للجمعة في ألفاظه، فتبين أنَّها من وهم بقية، يؤيده:

١ ـ كَانَ مذهب الزهري حمل هَذَا الْحَدِيْث المطلق عَلَى صلاة الجمعة، فيرى أنّ من أدرك من الجمعة ركعة فَقَدْ أدركها، ورواه عَنْهُ البخاري بلفظ: «ونرى لما بلغنا عن رَسُوْل الله ﷺ أنَّه من أدرك من الجمعة ركعة واحدة، فَقَدْ أدرك»[٢].

٢ ـ ومما يدل عَلَى أنْ لا ذكر للجمعة في حَدِيْث الزهري هَذَا، أنّ البيهقي بَعْدَ أن رَوَى الْحَدِيْث من طريق معمر عن الزهري، نقل قَوْل الزهري عقبه: «والجمعة من الصلاة». وعقَّب عَلَيْهِ فَقَالَ: «هَذَا هُوَ الصَّحِيْح، وَهُوَ رِوَايَة الجماعة عن الزهري، وفي رِوَايَة معمر دلالة عَلَى أنّ لفظ الْحَدِيْث في الصلاة مطلق، وأنها بعمومها تتناول الجمعة كَمَا تتناول غيرها من الصلوات»[٣].

ومن هَذَا يتبين وهم بقية إسناداً ومتناً، وَقَدْ نص عَلَى هَذَا الإمام أبو حاتم الرازي، إذْ سأله ابنه فَقَالَ: «سألت أبي عن حَدِيْث رَوَاهُ بقية، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر[٤]، عن النَّبِيّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ أدرَكَ**

---

(١) أخرجه: ابن حبان (١٤٨٦).

(٢) «القراءة خلف الإمام» (٢١٤).

(٣) «السنن الكبرى» ٣/ ٢٠٣.

(٤) هُوَ الصَّحَابِيّ الجليل عَبْد الله ابن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي المكي ثُمَّ المدني، أسلم صغيراً، وهاجر مع أبيه وَلَمْ يبلغ الحلم، توفي سنة (٧٤هـ).

انظر: «معجم الصحابة» لابن قانع ٢/ ٢٧، و«أسد الغابة» ٣/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧ (٣٠٨٢)، و«الإصابة» ٣/ ٢٥٣ (٤٨٣٢).

رَكعةً مِنَ الجمعةِ وَغيرِها، فَقَدْ أدرَكَ الصلاةَ». فسمعت أبي يقول: هَذَا خطأ إنما هُوَ الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هُرَيْرَة، عن النَّبِيّ ﷺ»[(١)].

وَقَالَ الحافظ ابن حجر: «إن سَلِمَ من وهم بقية، ففيه تدليسه التسوية؛ لأنَّه عنعن لشيخه»[(٢)].

وَقَالَ ابن أبي حاتم أَيْضاً: «سألت أبي عن حَدِيْث رَوَاهُ بقية، عن يونس، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النَّبِيّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ أَدْرَكَ رَكعةً مِن صلاةِ الجمعةِ وَغَيرِها، فَقَدْ أَدْرَكَ**». قَالَ أبي: هَذَا خطأ الْمَتْن والإسناد؛ إنما هُوَ: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هُرَيْرَة، عن النَّبِيّ ﷺ: «**مَنْ أَدْرَكَ مِنَ صلاةٍ رَكعةً، فَقَدْ أَدْرَكَها**»، وأما قوله: «**مِنْ صَلاةِ الجمعة**» فليس هَذَا في الْحَدِيْث، فوهم في كليهما»[(٣)].

ولعل قائلاً يقول: هذا الطريق لا يُرى فيه تدليس بقية، وقد جعلتموه مثالاً للتدليس؟

فأقول: هذا المثال الذي ذكرته غايتي الكبرى فيه أنْ أنبه طلبة العلم على خطر التسارع في إصدار الأحكام، فقد يأتي متعجل فيحكم بضعف الحديث لعنعنة بقية، ولا يتنبه على علته الكبرى فيه، والمتمثلة بمخالفته لمن هم أكثر منه عدداً، وأتقن حفظاً، وذلك في سند الحديث ومتنه. وأما عن تدليس بقية فقد أشار لذلك الحافظ. فإشارة الحافظ مع ما جاء من بيان في حديث: «لا تَحمدوا إسلامَ امرئٍ» أغنى بذلك عن الاستزادة، ومما يجب التنبه عليه أنَّ الباحث قد يجد علة في حديث ما في مبدأ بحثه في طرق الحديث، فعليه الحذر غاية الحذر من وجود علة أخرى في الحديث، وذلك أنَّ الراوي إذا لم يضبط سند الحديث، فقد يجره سوء حفظه إلى الوقوع في مطب الوهم في المتن كما في حديث بقية، والله الموفق.

---

(١) «علل الْحَدِيْث» (٦٠٧).

(٢) «التلخيص الحبير» ٢/١٠٧ (٥٩٣). وانظر: «التمهيد» ٧/ ٦٤، و«نصب الراية» ١/ ٢٢٨.

(٣) «علل الْحَدِيْث» (٤٩١).

الرابع: تدليس العطف:

وَهُوَ أن يقول الرَّاوِي: حَدَّثَنَا فُلَان وفلان، وَهُوَ لَمْ يَسْمَع من الثاني[١].

الخامس: تدليس القطع:

وَهُوَ كَأن يقول الرَّاوِي: (حَدَّثَنَا أَوْ سَمِعْتُ)، ثُمَّ يسكت برهة، ثُمَّ يقول: (هشام بن عروة أو الأعمش) موهماً أنه سَمِعَ منهما، وليس كذلك[٢].

السادس: تدليس حذف الصيغ:

وَهُوَ أن يحذف الصيغة ويقتصر عَلَى قوله مثلاً: (الزهري عَنْ أنس)[٣].

السابع: تدليس صيغ الأداء أو صورة التحمل:

وَهُوَ ما يقع من الْمُحَدِّثِيْنَ من التعبير بالتحديث أو الإخبار عَن الإجازة موهماً للسماع، وَلَمْ يَكُنْ تحمله لِذَلِكَ المروي عَنْ طريق السَّمَاع[٤]. ومن العلماء من لم يرض بتسمية هذا الصنيع تدليساً، وفيه نوع آخر وهو: أنْ يقول الراوي أشهد على فلان أنَّه قال كذا، وهي منحطة عن رتبة حدثنا أو أخبرنا لاحتمال الواسطة...[٥].

الثامن: تدليس المتابعة:

أضافه شيخنا العلّامة المحدّث عبد الله السعد، وهو أن يجمع الراوي عدة شيوخ في إسناد واحد، تكون ألفاظهم مختلفة، ولا يبين ذلك، ومثل هذا إنْ كان من غير إمام كبير لا يقبل، بل هو علة، وقد قَبِلَ المحدّثون جمع

---

(١) انظر: «نكت ابن حجر» ٢/ ٦١٧ و: ٣٨٨ بتحقيقي، و«توضيح الأفكار»: ١/ ٣٧٦.
(٢) انظر: «نكت ابن حجر» ٢/ ٦١٧ و: ٣٨٩ بتحقيقي، و«توضيح الأفكار»: ١/ ٣٧٦.
(٣) انظر: «نكت ابن حجر» ٢/ ٦١٧ و: ٣٨٩ بتحقيقي، و«توضيح الأفكار»: ١/ ٣٧٦. وسمى السيوطي في ألفيته: ١٩ بشرح الشيخ أحمد شاكر هذا النوع قطعاً، وفي «النكت الوفية» ١/ ٤٣٨ بتحقيقي ما يدل على أنه والذي قبله واحدٌ، والأمر قريبٌ.
(٤) انظر: «شرح علل الترمذي» ٢/ ٦٧٦ ط. عتر و٢/ ٨١٦ ط. همام.
(٥) انظر: «جامع التحصيل»: ١١٤.

الزهري شيوخه في حديث الإفك؛ لإمامته وجلالته، ولم يقبل مثل هذا ممن دونه[١].

وهذه الأنواع ليست كلها مشتهرة، إنَّما المشتهر منها والشائع الأول والثاني وعند الإطلاق يراد الأول. وهذا القسم هو الذي له أثر في الاختلافات الحديثية متوناً وأسانيد، إذ قد يكشف خلال البحث ولا سيما بعد التنقير والتفتيش عن سقوط رجل من الإسناد، وربما كان هذا الساقط ضعيفاً أو في حفظه شيءٌ، أو لم يضبط حديثه هذا.

ومن بدائه علم الحديث أنَّ حديث الثقة ليس كله صحيحاً، كما أنّ حديث الضعيف ليس كله ضعيفاً، ومعرفة كلا النوعين من أحاديث الفريقين ليس بالأمر اليسير، إنما يطّلع على ذلك الأئمة النقاد الغواصون في أعماق ما يكمن في الروايات من صحة أو خطأ.

وما دمت قد مهدت عن التدليس وأنواعه، فلا بد أن أذكر أموراً أخرى تتعلق بالتدليس، وهي:

أولاً: حكم التدليس، وحكم من عرف به:

مضى بنا في تعريف التدليس لغة أنّ مجموع معانيه تؤول إلى إخفاء العيب، وليس من معانيه الكذب، ومع ذلك فقد اختلف العلماء في حكمه، وحكم أهله.

فقد ورد عن بعضهم ـ ومنهم شعبة ـ التشديد فيه، فروي عنهُ أنَّه قال: «التدليس أخو الكذب»[٢]، وقال أيضاً: «لأن أزني أحب إليّ من أن أدلس»[٣] بل روي عن حماد بن زيد أنَّه قال: «التدليس كذب»[٤].

---

(١) وهذا النوع من أنواع علل الحديث ذكره ابن رجب الحنبلي في شرحه لعلل الترمذي ٢/ ٨١٣ ط. همام، و٢/ ٦٧٢ ط. عتر بعنوان: «ذكر من ضعف حديثه إذا جمع الشيوخ دون ما إذا أفردهم» ثم ساق تحت هذا الباب فوائد بديعة، رحمه الله تعالى، وهذا النوع شرحه شرحاً وافياً الشيخ سعد الحميّد في مقدمته لتحقيق علل ابن أبي حاتم ١/ ١٤٥ ـ ١٥٠.

(٢) «الكفاية»: ٣٥٥.

(٣) «الكفاية»: ٣٥٦.

(٤) «الكفاية»: ٣٥٦.

ومنهم من سهّل أمره وتسمّح فِيْهِ كثيراً، قَالَ أبو بكر البزار: «التدليس ليس بكذب، وإنَّما هُوَ تحسين لظاهر الإسناد»[١].

وَالصَّحِيْح الَّذِيْ عليه الجمهور أنّه ليس بكذب يصح به القدح في عدالة الرَّاوِي حَتَّى نرد جميع حديثه، وإنَّما هُوَ ضَرْبٌ من الإيهام، وعلى هَذَا نصّ الشَّافِعِيّ رَحِمَهُ اللهُ فَقَالَ: «ومن عرفناه دلّس مرة فَقَدْ أبان لنا عورته في روايته، وليست تِلْكَ العورة بالكذب فنرد بِهَا حديثه، ولا النصيحة في الصدق، فنقبل مِنْهُ ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق»[٢].

ويمكن حمل التشدد الوارد عن شعبة عَلَى «المبالغة في الزجر عَنْهُ والتنفير»[٣].

وإذا تقرر هَذَا، فما حكم حَدِيْث من عرف بِهِ؟ للعلماء فِيْهِ خمسة مذاهب:

الأول: لا تقبل رِوَايَة المدلّس، سواء صرّح بالسماع أم لم يصرّح، حكاه ابن الصَّلاحِ عن فريق من أهل الْحَدِيْث والفقه، وهذا مبنيٌّ عَلَى القَوْل بأنَّ التدليس نفسه جرح تسقط بِهِ عدالة من عُرِف بِهِ. وهذا الَّذِي استظهره عَلَى أصول مذهب الإمام مالكٍ القاضي عبد الوهّاب في «الملخص».

الثاني: قبول رِوَايَة المدلس مطلقاً، وَهُوَ فرع لمذهب من قَبِلَ المرسَل، ونقله الْخَطِيْب البغدادي عن جمهور مَن قَبِلَ المراسيل، وحكاه الزركشي عن بعض شارحي أصول البزدوي مَن الحنفية. وبنوا هَذَا عَلَى ما بنوا عَلَيْهِ قبول المرسَل من أنّ إضراب الثقة عن ذكر الرَّاوِي تعديل لَهُ، فإنَّ من مقتضيات ثقته التصريح باسم من روى عَنْهُ إذا كَانَ غَيْر ثقة.

الثالث: إذا كَانَ الغالب عَلَى تدليسه أنْ يَكُون عن الثقات، فهو مقبول

(١) «نكت الزركشي» ٢/ ٨١.

(٢) «الرسالة» (١٠٣٣) و(١٠٣٤) بتحقيقي.

(٣) «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٥٩ بتحقيقي.

كيفما كانت صيغة التحديث[١]، وإن كَانَ عن غَيْر الثقة هُوَ الغالب، رد حديثه حَتَّى يصرح بالسماع، حكاه الْخَطِيْب عن بعض أهل العلم، ونقله الزركشي عن أبي الفتح الأزدي.

الرابع: التفصيل بَيْنَ أن يروي بصيغة مبينة للسماع فيقبل حديثه، وبين أن يروي بصيغة محتملة للسماع وغيره فلا يقبل. وهذا الَّذِي عَلَيْهِ جمهور أَهْل الْحَدِيْث وغيرهم وصححه جمع، مِنْهُم: الْخَطِيْب البغدادي وابن الصَّلَاحِ وغيرهما، وهو الحق.

الخامس: قال أبو الحسن بن القطان: «إذا صرح المدلس قُبِل بلا خلاف، وإذا لم يصرح، فقد قبله قوم ما لم يتبين في حديث بعينه أنَّه لم يسمعه، ورده آخرون ما لم يتبين أنَّه سمعه، قال: فإذا روى المدلس حديثاً بصيغة محتملة ثم رواه بواسطة: تَبَيَّنَ انقطاع الأول عند الجميع»[٢].

ثانياً: حكم الْحَدِيْث المدلَّس:

لما كَانَ في حَدِيْث المدلِّس شبهة وجود انقطاع بَيْنَ المدلِّس ومن عنعن عَنْهُ، بحيث قَدْ يَكُوْن الساقط شخصاً أو أكثر، وَقَدْ يَكُوْن ثقة أَوْ ضعيفاً. فلما توفر على هَذِهِ الشبهة اقتضى ذَلِكَ الحكم بضعفه.

لكن المدلس إذا صرّح بالسماع قُبل حديثه، وإلا فهو مردود.

والمدلس إذا دلس قد يسقط واحداً وقد يسقط أكثر من واحد.

وأسباب التدليس متعددة، منها: إحسان الظن بمن أسقطوه، وإن كان مجروحاً عند غيرهم؛ وتمشية لروايته.

---

(١) هذا النوع من التدليس لا يعرف به إلا سفيان بن عيينة وحده، قال ابن حبان في مقدمة صحيحه ١/ ١٦١: «وهذا ليس في الدنيا إلا سفيان بن عيينة وحده، فإنَّه كان يدلس، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلس فيه إلا وجد ذلك الخبر بعينه قد بيّن سماعه عن ثقة مثل نفسه، والحكم في قبول روايته لهذه العلة ـ وإن لم يبين السماع فيها ـ كالحكم في رواية ابن عباس إذا روى عن النبي ﷺ ما لم يسمع منه».

(٢) نقله ابن حجر في «النكت» ٢/ ٦٢٥ و: ٣٩٦ بتحقيقي.

ومنهم من دلس لكراهة ذكر المروي عنه؛ لسوء حاله من جهة أمر لا يعود إلى نفس حديثه أو لصغر سن الشيخ أو لضعفه أو لطلب العلو، ومنهم من يصنع ذلك إذا شورك في ذلك الشيخ من قبل من هم دونه في السن أو لإكثاره عن ذلك الشيخ.

المعنى الثالث

الإرسال الخفي

تعريفه: عرفه الحافظ ابن حجر بأنَّه: ما رواه الراوي بصيغة محتملة عمن عاصره ولم يعرف أنَّه لقيه، بل بينهما وساطة(١)، وقال العلائي: «وهو نوع بديع من أهم أنواع علوم الحديث، وأكثرها فائدة، وأعمقها مسلكاً، ولم يتكلم فيه بالبيان إلا حذاق الأئمة الكبار، ويدرك بالاتساع في الرواية، والجمع لطرق الحديث مع المعرفة التامة والإدراك الدقيق»(٢).

فالتدليس يختص بمن روى عمن عُرف لقاؤه إياه، فأما إنْ عاصره ولم يُعرف أنَّه لقيه فهو المرسل الخفي(٣).

وقد سبق أنْ بينت أنَّ ابن الصلاح رحمه الله قد مزج بين المرسل الخفي والتدليس، فأدخله في تدليس الإسناد.

وسمي هذا بالخفي لخفائه على كثير من الناس، فهو أشبه بالتدليس؛ لذا اختلف العلماء فيه اختلافاً كبيراً(٤). ورجح السخاوي تعريف الحافظ ابن حجر فقال: «بل هو على المعتمد في تعريفه حسبما أشار إليه شيخنا: الانقطاع في أي موضع كان من السند بين راويين متعاصرين لم يلتقيا، وكذا لو التقيا، ولم يقع بينهما سماع، فهو انقطاع مخصوص يندرج في تعريف من لم يتقيد في المرسل بسقط خاص»(٥).

وعرّفه الزبيدي بقوله: «والخفي من المرسل ما يرويه عمن عاصره ولم يعرف أنَّه لقيه»(٦).

---

(١) انظر: «نزهة النظر»: ٦٦.
(٢) «جامع التحصيل»: ١٢٥.
(٣) انظر: «نزهة النظر»: ٦٦.
(٤) انظر: «منهج النقد»: ٢٨٦.
(٥) «فتح المغيث» ٣/ ٧٤ ط. العلمية.
(٦) «بلغة الأريب»: ١٩٢.

وتحرير القول في الإرسال الخفي، أنَّه رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه.

طرق كشف الإرسال الخفي:

عد العلائي ثلاثة طرق لكشف خفي المراسيل إذ قال: «ولمعرفته طرق: إحداها: عدم اللقاء بين الراوي والمروي عنه، أو عدم السماع منه: وهذا أكثر ما يكون سبباً للحكم. لكن ذلك يكون تارة بمعرفة التاريخ، وأنَّ هذا الراوي لم يدرك المروي عنه بالسن بحيث يتحمل عنه، وتارة يكون بمعرفة عدم اللقاء.

والطريق الثاني: أنْ يذكر الراوي الحديث عن رجل، ثم يقول في رواية أخرى: نُبئت عنه أو أُخبرت عنه ونحو ذلك.

والثالث: أن يرويه عنه، ثم يجيء عنه أيضاً بزيادة شخص فأكثر بينهما فيحكم على الأول بالإرسال، إذ لو كان سمعه منه، لما قال: أخبرت عنه ولا رواه بواسطة بينهما. وفائدة جعله مرسلاً في هذا الطريق الثالث أنَّه متى كان الواسطة الذي زيد في الرواية الأخرى ضعيفاً لم يحتج بالحديث بخلاف ما إذا كان ثقة»[1].

وذكر الشيخ عبد الله يوسف الجديع طرقاً أخرى: إلا أنها كانت تدور في فلك ما قاله العلائي وهي:

١ ـ صغر الراوي، فلم يتهيأ له السماع من الشيخ البتة، أو سمع منه أو رأى شيئاً معيناً فبقي يذكره، فرواه.

٢ ـ أن يتعاصرا، لكن لا يثبت اللقاء من أجل اختلاف البلد، ولم يقع دليل على اجتماعهما.

٣ ـ أن يكون اللقاء ممكناً، ولكن الراوي عن ذلك الشيخ لا يذكر في شيء من حديثه عنه ما يدل على السماع، وثبت أنَّه أحياناً يروي عنه بعض حديثه بالوسائط.

---

(١) «جامع التحصيل»: ١٢٥ ـ ١٢٦.

ويُعرف الإرسال الخفي بتنصيص النقاد عليه، أو باستقراء طرق الحديث وسبرها[(١)].

ويظهر أنَّ جمهور علماء الحديث المتقدمين والمتأخرين كانوا يفرّقون بين الإرسال الخفي والتدليس، وأنَّ قليلاً منهم كابن حبان والخليلي وابن الصلاح يسمونه تدليساً. والإرسال الخفي لا ينبغي أن يعد تدليساً إلا بشرط تعمد فاعله الإيهام[(٢)].

۞ **مثال المرسل الخفي**: روى سفيانُ الثوريُّ، عن الأعمش، عن خَيْثمة بن أبي خيثمة، عن الحسنِ، عن عمرانَ بن حُصين ﷺ: أنَّه مرَّ على قاصٍّ قرأ ثمَّ سألَ، فاسترجَعَ، وقالَ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ، يَقولُ: **«مَنْ قَرَأَ القُرآنَ فلْيَسْألِ الله بهِ، فإنَّه سَيجيءُ قومٌ يَقرؤونَ القرآنَ يَسْألونَ الناسَ به»**.

أخرجه: ابن أبي شيبة (٣٠٥٠٢)، وأحمد ٤/٤٣٩، والترمذي (٢٩١٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٦٢٨) ط. العلمية و(٢٣٨٧) ط. الرشد من طريق أبي أحمد الزبيري[(٣)].

وأخرجه: الطبراني في «الكبير» ١٨/(٣٧٤) من طريق محمد بن يوسف الفريابي[(٤)]، وقبيصة بن عقبة[(٥)] (فرقهما).

ثلاثتهم: (أبو أحمد الزبيري، والفريابي، وقبيصة) عن سفيان الثوري بهذا الإسناد.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن، ليس إسناده بذاك».

---

(١) انظر: «تحرير علوم الحديث» ٢/ ٩٦٥ - ٩٦٧.

(٢) انظر: «لسان المحدثين» (تدليس الإسناد).

(٣) هو محمد بن عبد الله بن الزبير: «ثقة ثبت قد يخطئ في حديث الثوري» «التقريب» (٦٠١٧).

(٤) قال أحمد بن حنبل فيما نقله ابن رجب في «شرح علل الترمذي» ٢/ ٥٤٣ ط. عتر: «ما رأيت أكثر خطأ في الثوري من الفريابي»، وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (٦٤١٥): «ثقة فاضل يقال: أخطأ في شيء من حديث الثوري».

(٥) قال ابن معين عنه فيما نقله ابن رجب في «شرح علل الترمذي» ٢/ ٦٦٩ ط. عتر: «هو ثقة إلا في حديث سفيان الثوري ليس بذاك القوي».

وخالفهم[١] عبد الرزاق:

إذ أخرجه: أحمد ٤/ ٤٣٢ عن عبد الرزاق، قال: أخبرنا سفيان، عن الأعمش، عن خيثمة أو عن رجل، عن عمران، به. هكذا بصيغة الشك.

وللحديث طريق آخر.

إذا أخرجه: البغوي (١١٨٣) وفي «التفسير»، له (٢٠) من طريق أبي حذيفة، عن سفيان، عن الأعمش، عن خيثمة، عن رجل، عن عمران، به. جزم به ولم يأت بصيغة الشك.

وخالفهم مؤمل بن إسماعيل[٢].

فأخرجه: أحمد ٤/ ٤٤٥، عن مؤمل، قال: حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن خيثمة، عن عمران، به بدون ذكر الحسن أو الرجل المبهم.

وتوبع الثوري على روايته من طريق أبي أحمد الزبيري ومن وافقه.

فأخرجه: الآجري في «أخلاق أهل القرآن» (٤١) من طريق سعد بن الصلت[٣].

وأخرجه: البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٦٢٧) ط. العلمية و(٢٣٨٦) ط. الرشد من طريق الحسن بن عمارة[٤].

كلاهما: (سعد، والحسن) عن الأعمش، عن خيثمة، عن الحسن، عن عمران، به.

وهذان الطريقان لا يسمنان ولا يغنيان من جوع؛ لضعف سعد بن الصلت، والحسن بن عمارة، ولكن ما يقوي طريق سفيان الأول أنَّه قد روي من طرق عدة.

---

(١) أي: الثلاثة السابقين: أبا أحمد والفريابي وقبيصة.

(٢) وهو: «صدوق سيِّئ الحفظ» «التقريب» (٧٠٢٩)، وانظر بلا بد «النكت الوفية» للبقاعي ١/ ٥٦١ ـ ٥٦٢ بتحقيقي.

(٣) ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٤/ ٨٥ (٣٧٧) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٦/ ٣٧٨ وقال: «ربما أغرب».

(٤) وهو: «متروك» «التقريب» (١٢٦٤).

فروي الحديث عن خيثمة من غير طريق الأعمش.

فأخرجه: سعيد بن منصور (٤٥) (التفسير)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» ٢/ ٢٩، والطبراني في «الكبير» ١٨/ (٣٧١) من طريق جرير بن عبد الحميد[١].

وأخرجه: أحمد ٤/ ٤٣٦ ـ ٤٣٧، والطبراني في «الكبير» ١٨/ (٣٧٢)، والآجري في «أخلاق أهل القرآن» (٤٢) من طريق شريك بن عبد الله النخعي[٢].

وأخرجه: البزار (٣٥٥٣) من طريق عبيدة بن حميد[٣].

وأخرجه: البزار (٣٥٥٤) من طريق قبيصة وسفيان (مقرونين).

وأخرجه: الطبراني في «الكبير» ١٨/ (٣٧٠) من طريق زياد بن عبد الله[٤]، وعبيدة بن حميد (مقرونين).

ستتهم: (جرير، وشريك، وعبيدة، وقبيصة، وسفيان، وزياد) عن منصور بن المعتمر، عن خيثمة بن أبي خيثمة[٥]، عن الحسن، عن عمران بن حصين، به.

وخالفهم إدريس الكوفي[٦]، فرواه عند الطبراني في «الكبير» ١٨/ (٣٧٣) وقال: «منصور، عن رجل، عن الحسن» ولم يُسَمِّ خيثمة.

وهذا الحديث مع الاختلاف فيه، فيه الحسن وهو من المشهورين

---

(١) وهو: «ثقة» «التقريب» (٩١٦).
(٢) وهو: «صدوق يخطئ كثيراً» «التقريب» (٢٧٨٧).
(٣) وهو: «صدوق ربما أخطأ» «التقريب» (٤٤٠٨).
(٤) وهو: «صدوق» «التقريب» (٢٠٨٥).
(٥) عند الطبراني وفي جميع رواياته جاء: «حثمة بن أبي حثمة» بالحاء المهملة وبدون ياء، إذ في كل الروايات: «خيثمة بن أبي خيثمة» ولا توجد ترجمة لمن اسمه: «حثمة»، وكثرة التصحيفات والتحريفات في «معجم الطبراني الكبير» يعرفها الصغير والكبير.
(٦) إدريس الكوفي: لم أقف على ترجمة له.

بالإرسال[1]، والحديث معلول بالانقطاع بين الحسن وعمران.

فإنَّ عليَّ بن المديني وأبا حاتم، قالا: «الحسن لم يسمع من عمران بن الحصين، وليس يصح ذلك من وجه يثبت»، وقال بهز بن أسد عندما سُئِلَ عن سماع الحسن من عمران: «لم يسمع من عمران شيئاً» انظر: «مراسيل» ابن أبي حاتم (١٢٣) و(١٢٤).

إلا أنَّه في رواية شريك، قال الحسن: «كنت أمشي مع عمران بن حصين أحدنا آخذ بيد صاحبه...» فهذا يوحي أنَّه قد سمعه من عمران إلا أنَّ شريكاً سيئ الحفظ وقد خالف سفيانَ وآخرين فلا يحتج به.

وللحديث شاهد.

أخرجه: أبو عبيد في «فضائل القرآن»: ١٠٦ (٢ ـ ٢٩) من طريق ابن لهيعة، عن موسى بن وردان[2]، عن أبي الهيثم[3]، عن أبي سعيد الخدري ﷺ، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «**تعلموا القرآنَ واسألوا الله به، قبل أنْ يتعلمه قومٌ يسألونَ به الدنيا، فإنَّ القرآنَ يتعلمهُ ثلاثةُ نفرٍ: رجلٌ يباهي به، ورجلٌ يستأكل به، ورجل يقرؤه لله ﷻ**».

وهذا إسناد ضعيف؛ من أجل ابن لهيعة وقد تقدمت ترجمته مراراً.

وانظر: «تحفة الأشراف» ٧/ ٣٧٧ (١٠٧٩٥)، و«أطراف المسند» ٥/ ١٠٠ (٦٧٠٩)، و«إتحاف المهرة» ١٢/ ٢٣ (١٥٠١٦).

۞ **مثال آخر**: روى ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قال: قَالتْ أمُّ سَلَمَةَ: يا رسول الله! يَغْزو الرِّجالُ ولا نغزو، وإنما لنا نِصفُ الميراثِ؟ فأنزلَ الله ﷻ: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ﴾ [النساء: ٣٢]. قال: ونزلت فيها هذه الآيةُ: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] إلى آخر الآية.

---

(١) انظر: «كشف الإيهام»: ٣٤٧ (٢٢٧).

(٢) وهو: «صدوق ربما أخطأ» «التقريب» (٧٠٢٣).

(٣) وهو: «ثقة» «التقريب» (٢٥٩٩).

زاد الترمذي: وكانت أمُّ سلمة أوَّلَ ظعينةٍ قدِمت المدينة مهاجرةً.

أخرجه: سعيد بن منصور (٦٢٤) (التفسير)، وعبد الرزاق في تفسيره (٥٦٣)، وأحمد ٦/ ٣٢٢، والترمذي (٣٠٢٢)، وأبو يعلى (٦٩٥٩)، والطبري في تفسيره (٧٣١٩) ط. الفكر و٦/ ٦٦٣ ـ ٦٦٤ ط. عالم الكتب، وابن أبي حاتم في تفسيره ٣/ ٩٣٥ (٥٢٢٤)، والطبراني في «الكبير» ٢٣/ (٦٠٩)، والحاكم ٢/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦ و٤١٦، والواحدي في «أسباب النزول» (١٦٩) بتحقيقي من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد، به.

هذا الحديث رجاله ثقات؛ إلا أنَّ النَّسائيَّ ذكر ابن أبي نجيح فيمن كان يدلس، كما ذكر ذلك أبو زرعة العراقي في كتاب «المدلسين» (٣٥).

وقال يحيى بن معين في «تاريخه» برواية الدوري (٤٢٦): «قال سفيان بن عيينة: تفسير مجاهد لم يسمعه منه إنسان إلا القاسم بن أبي بزة. فقلت ـ أي: الدوري ـ ليحيى: ابن أبي نجيح لم يسمع من مجاهد؟ قال: هكذا قال سفيان»، وقال فيما نقله عنه العلائي في «جامع التحصيل» (٤٠٦): «كذا قال ابن عيينة، ولا أدري أحق ذلك أم لا؟».

قال ابن حبان: «ابن أبي نجيح وابن جريج نظرا في كتاب القاسم بن أبي بزة عن مجاهد ـ في التفسير ـ فرويا عن مجاهد من غير سماع».

إلا أنَّ الذهبي رجّح رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد وصححها؛ إذ قال في «سير أعلام النبلاء» ٦/ ١٢٦: «وعن بعضهم قال: لم يسمع ابن أبي نجيح كل التفسير من مجاهد. قلت: هو من أخص الناس بمجاهد».

وقال الحافظ في «العجاب» ١/ ٢٠٤: «مجاهد بن جبر: ويروى التفسير عنه ـ من طريق ابن أبي نجيح ـ عن مجاهد، والطريق إلى ابن أبي نجيح قوية».

كما أنَّ رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد في الصحيحين بصيغة العنعنة.

وقد صَحّح الحاكم هذا الحديث؛ إذ قال: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين إن كان سمع مجاهد من أم سلمة»، وقال في الموضع الآخر: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وتعقب

الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ تصحيح الحاكم وتشككه في سماع مجاهد من أم سلمة[١] بقوله: «وما يمنعه من السماع منها، وقد صحّ سماعه من علي بن أبي طالب، ومات قبلها بعشرين سنة»، وقال العلّامة أحمد شاكر في تعليقه على «تفسير الطبري» ٨/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣ ـ فيما نقله عنه محقق «سنن سعيد بن منصور» ٤/ ١٢٣٦ ـ: «فاختلفت صيغة الرواية عن مجاهد، ففي بعضها: «عن مجاهد قال: قالت أم سلمة»، وفي بعضها: «عن مجاهد، عن أم سلمة: أنها قالت»، فالصيغة الأولى ظاهرها الإرسال؛ لأنَّ معناها: أنَّ مجاهداً يحكي من قبل نفسه ما قالته أم سلمة للنبيِّ ﷺ، فيكون مرسلاً؛ لأنَّه لم يدرك ذلك.

والصيغة الثانية ظاهرها الاتصال؛ لأنَّ معناها أنَّ مجاهداً يذكر هذه الرواية عن أم سلمة، ثمَّ يختلفون أيضاً في وصله دون حجة، فقد قال الترمذي ـ بعد روايته: «عن مجاهد، عن أم سلمة»: «هذا حديث مرسل، ورواه بعضهم عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد مرسلاً: أنَّ أم سلمة، قالت كذا وكذا».

وقال الحاكم ـ بعد روايته: «عن مجاهد، عن أم سلمة»: «هذا حديث على شرط الشيخين، إنْ كان سمع مجاهد من أم سلمة»، ووافقه الذهبي على تصحيحه[٢]، وأعرض عن تعليله فلم يشر إليه. وعندي ـ بما أرى من السياق والقرائن ـ أنَّ الروايتين بمعنى واحد، وإنَّما هو اختلاف في اللفظ من تصرّف الرواة، وكلها بمعنى: «مجاهد، عن أم سلمة». فقد ثبت اللفظان في رواية ابن عيينة، وكذا قد ثبتا في رواية الثوري... وأما حكم الترمذي ـ في روايته من طريق ابن عيينة ـ بأنه حديث مرسل، فإنه جزم بلا دليل، ومجاهد أدرك أم سلمة يقيناً وعاصرها، فإنه ولد سنة ٢١هـ، وأم سلمة ماتت بعد سنة ٦٠هـ على اليقين.

---

(١) وقول الحاكم أنه على شرط الشيخين محض خطأ؛ لأن البخاري ومسلماً لم يخرجا عن أم سلمة من طريق مجاهد، بل ليس في «السنن الأربعة» سوى هذا الحديث من هذه السلسلة. انظر: «تحفة الأشراف» ١٢/ ١٢١ (١٨٢١٠).

(٢) هذا الاصطلاح لا نوافق عليه، وقد مر لنا نحوه مراراً فبينا فيه عدم صلاحية هذا المصطلح.

والمعاصرة ـ من الراوي الثقة ـ تحمل على الاتصال، إلا أن يكون الراوي مدلساً، ولم يزعم أحد أن مجاهداً مدلس، إلا كلمة قالها القطب الحلبي في «شرح البخاري»، حكاها عنه الحافظ في «التهذيب» ١٠/ ٤٤، ثمَّ عقّب عليها بقوله: «ولم أر من نسبه إلى التدليس»، وقال الحافظ أيضاً في «الفتح» ٦/ ١٩٤[1] ـ ردّاً على من زعم أنّ مجاهداً لم يسمع من عبد الله بن عمرو ـ: «لكن سماع مجاهد من عبد الله بن عمرو ثابت، وليس بمدلس»، فثبت عندنا اتصال الحديث وصحته، والحمد لله» انتهى كلام الشيخ أحمد شاكر وتبع العلّامةَ أحمدَ شاكر على تصحيحه الحديث، محققُ «سنن سعيد بن منصور»، ومحققُ «مسند أبي يعلى».

قلت: الصواب في هذا الحديث أنه مرسلٌ، وهو ما نصَّ عليه الإمام الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذ قال: «هذا حديث غريب[2]، ورواه بعضهم عن ابن أبي

---

(١) وهو في النسخة التي بين يدي ٦/ ٣٢٥ طبعة دار السلام، وهي التي نحيل إليها عند الإطلاق، والنص في طبعة دار طيبة ٧/ ٤٥٩ وفي كلتا الطبعتين عقب (٣١٦٦).

(٢) في المطبوع من الجامع الكبير للترمذي ط. دار الغرب: «مرسل»، والصواب ما أثبتناه من عدة وجوه:

الأول: لفظة «غريب» جاءت في «تحفة الأشراف» ١٢/ ١٢١ (١٨٢١٠) فقال: «غريب، وقد روى بعضهم عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد أنَّ أمَّ سلمة قالت»، وكذا فعل ابن كثير في «تفسيره»: ٤٧٤ إذ قال: «ورواه الترمذي عن ابن أبي عمر... فذكره، وقال: غريب».

الثاني: يحتمل أن يكون أراد الترمذي بقوله: «غريب»، صيغة العنعنة، وهي قوله: «عن مجاهد، عن أم سلمة»، فاعتبرها الترمذي غريبة لمخالفتها الروايات الأخرى، ويثبت ذلك أنَّه قال بعد قوله: «غريب»: «ورواه بعضهم عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد مرسلاً: أنَّ أم سلمة، قالت: كذا وكذا» فميز بين العنعنة والأنأنة، أو أراد بذلك أنَّ الحديث بهذا اللفظ لم يروه عن أم سلمة إلا مجاهد، ولم يروه عن مجاهد إلا ابن أبي نجيح، أو أراد: «وكانت أم سلمة أول ظعينة قدمت المدينة» إذ انفرد بها الترمذي، فالمتتبع لطرق الحديث لا يجد ذلك إلا في جامع الترمذي، وهو يدل على الغرابة كما في اصطلاح المحدّثين، والله أعلم.

الثالث: سياق الكلام يدل على صواب ما أثبتنا، إذ إثبات قوله: «مرسل» وقوله بعد ذلك: «ورواه بعضهم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد مرسلاً»، لا يستقيم؛ لأنّ كليهما =

نجيح، عن مجاهد مرسلاً أنَّ أم سلمة قالت: كذا وكذا»؛ لأن مجاهداً لم يسمع من أم سلمة، وهو وإن ذُكر في الرواة عنها[1]، فهذا لا يعني أنه سمع منها متصلاً، بل قد يكون روى عنها مرسلاً. فإن قلت: مجاهدٌ عَاصَرَ أمَّ سلمة، والمعاصرة تقتضي السماع إن كان الراوي ثقة ولم يكن مدلساً. قلت: هذا صحيح لو لم تكن هناك قرائن تشير إلى خلاف ذلك، وقد وجدت هذه القرائن، منها: أنني لم أجد من صرّح بسماعه من أم سلمة ﵂، زيادة على أنَّ ابن حزم ﵀، قال في «الإحكام» ٣/ ٣٤٠: «ولم يذكر مجاهد سماعاً لهذا الخبر عن أم سلمة، ولا يعلم له منها سماع أصلاً»، وقال البرديجي ـ فيما نقله عنه العلائي في «جامع التحصيل» (٢٧٤) ـ: «الذي صحّ لمجاهد من الصحابة ﵃: ابن عباس، وابن عمر، وأبو هريرة على خلاف فيه»، ولم يذكر أم سلمة. فبعد هذا لا يمكننا العدول عن أقوال هؤلاء العلماء، والأخذ بقواعد التحديث.

فإن قلت: ذكر الحافظ ابن حجر ما يشير إلى سماع مجاهد من أم سلمة قياساً على سماعه من علي. قلت: هذا ليس بمسلم له؛ لأنّ من المتقدمين من أنكر ذلك، فقد نقل ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١٠/ ٣٩ عن أبي زرعة قال: «مجاهد عن علي مرسل» وفي «المراسيل» لابن أبي حاتم (٧٥٣) قيل ليحيى بن معين: يُروَى عن مجاهد أنَّه قال: خرج علينا عليٌّ ﵁، فقال: «ليس هذا بشيء»، وقال أبو حاتم في «المراسيل» لابنه (٧٦٤): «مجاهدٌ أدرك علياً، لا يذكر رؤية ولا سماعاً»، ونقل الذهبي عن ابن خراش وغيره في «ميزان الاعتدال» ٣/ ٤٤٠ (٧٠٧٢) قال: «أحاديث مجاهد عن علي مراسيل، لم يسمع منه شيئاً»؛ بذلك يتبين صواب ما ذهبنا إليه، والله أعلم.

وانظر: «تحفة الأشراف» ١٢/ ١٢١ (١٨٢١٠)، و«إتحاف المهرة» ١٨/ ١٦٠ (٢٣٤٩٠).

= من نفس الطريق فهل يعقل أن يقال: (هذا الحديث مرسل) مرتين؟ والله أعلم.

(١) انظر: «تهذيب الكمال» ٧/ ٣٧ (٦٣٧٥).

المعنى الرابع

الإرسال بالمعنى الخاص

الحديث المرسل: هو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ[١].

وهذا من أجود التعاريف؛ لأنَّه يعمّ ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة؛ فعلى هذا من عرَّفه بأنَّه: ما قال فيه التابعي: «قال النبي ﷺ»، فتعريفه قاصر؛ لأنَّه لا يشمل التقرير، أو الصفة، أو الفعل. وكذا من عرَّفه بأنَّه: ما سقط منه الصحابي، فكذلك تعريفه غير جيد؛ لأنّا لو كنَّا نعلم أنَّ الصحابي وحده هو الساقط لما ضعّفنا الحديث، إذ العلة بالمرسل: خشية أنْ يكون التابعي قد سمعه من تابعي آخر، ولا نعلم لهذا التابعي الآخر عدالةً ولا ضبطاً.

وأما التابعي الذي يروي المرسل: فهو الذي لقي بعض الصحابة، وسمع منهم أحاديث، ولا يشترط فيه أن يكون كبيراً كما اشترطه بعضهم[٢].

أما التابعي الذي له رؤية لبعض الصحابة، ولم يسمع من أحد منهم، فهذا إذا روى شيئاً مباشرةً عن النبي ﷺ، فحديثه معضل، وإذا روى شيئاً عن الصحابة فهو منقطع؛ لأنّه ثبت له شرف التابعية، لا أحكامها.

ومن هؤلاء: إبراهيم النّخعي، والأعمش.

فإبراهيم النّخعي لقي عائشة، ولم يسمع منها شيئاً، والأعمش رأى أنساً، ولم يسمع منه شيئاً.

وللفائدة: فإنَّ هذا التعريف للمرسل هو الذي استقر عليه الاصطلاح. أما المتقدمون: فكانوا يطلقون كلمة (مرسَل) على كل منقطع.

فعلى هذا تكون طريقة تمييز المرسَل بمجرد أن يعلم أنَّ الذي حدَّث به عن النبي ﷺ تابعي، وتمييز التابعين من غيرهم يعرف من كتب الرجال.

---

(١) انظر: «النكت» ٢/ ٥٤٠ و: ٣١٩ بتحقيقي.

(٢) انظر: «التمهيد» ١/ ٥٠ ـ ٥١، و«معرفة أنواع علم الحديث»: ١٢٦ بتحقيقي، و«فتح المغيث» ١/ ١٥٣ ط. العلمية و١/ ٢٤٠ ط. الخضير.

❁ **ومما أُعل بالإرسال، وجاء موصولاً ولم يصح**: ما روى معان بن رفاعة، عن إبراهيم بن عبد الرحمٰن العذري، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يحمل[(١)] هذا العلم من كل خَلَفٍ[(٢)] عُدولُه، ينفونَ عنه تحريفَ الغالين، وانتحالَ المبطلين، وتأويلَ الجاهلين**».

أخرجه: ابن حبان في «الثقات» ٤/ ١٠، والآجري في «الشريعة» (٢) ط. الوطن، وابن عدي في «الكامل» ١/ ٢٤٩، وابن منده كما في «أسد الغابة» ١/ ١٥٧، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٧٣٢)، والبيهقي ١٠/ ٢٠٩ وفي «دلائل النبوة»، له ١/ ٤٣ ـ ٤٤، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٥٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» ١/ ٧٠، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧/ ٢٧ من طريق بقية بن الوليد[(٣)].

وأخرجه: وكيع القاضي في «الغرر من الأخبار» كما في «الإصابة» ١/ ١٧٨، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» ٤/ ٢٥٦، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» المقدمة ١/ ٣١٠، وابن عدي في «الكامل» ١/ ٢٤٩، وابن عبد البر في «التمهيد» ١/ ٧٠، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧/ ٢٧ من طريق إسماعيل بن عياش[(٤)].

وأخرجه: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» المقدمة ١/ ٣١٠ من طريق مبشر بن إسماعيل[(٥)].

---

(١) رواية البيهقي وابن حبان وابن عساكر: «يرث».
(٢) خَلَف: بفتح اللام، تجيء في الخير كما في الحديث، أما بتسكين اللام فتأتي في الشر، كقوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾... وكقول لبيد بن ربيعة العامري:
ذَهَبَ الذين يُعاشُ في أكنافِهم وبَقيتُ في خَلْفٍ كجلدِ الأجرب
اللسان مادة (خلف).
(٣) وهو: «صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء» «التقريب» (٧٣٤).
(٤) وهو: «صدوق في روايته عن أهل بلده» «التقريب» (٤٧٣).
(٥) وهو: «صدوق» «التقريب» (٦٤٦٥).

وأخرجه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧/ ٢٧ من طريق مثنى بن بكر[١] وبشر (مقرونين)[٢].

وأخرجه: الآجري في «الشريعة» (١) ط. الوطن من طريق سعيد بن عبد الجبار الحمصي[٣].

ستتهم: (بقية، وإسماعيل، ومبشر، ومثنى، وبشر، وسعيد) عن معان[٤] بن رفاعة، بهذا الإسناد.

وهذا حديث ضعيف لكونه مرسلاً؛ لأنَّ إبراهيم بن عبد الرحمٰن العذري تابعي.

قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» ٣/ ٤٠ (٦٩١): «فإنَّ إبراهيم بن عبد الرحمٰن العذري مُرسِل هذا الحديث لا نعرفه البتة في شيء من العلم غير هذا، ولا أعلم أحداً ممن صَنّفَ الرجال ذكره، مع أنَّ كثيراً منهم ذكر مُرسَلَه هذا في مقدمة كتابه كابن أبي حاتم، وأبي أحمد، والعقيلي فإنَّهم ذكروه ثم لم يذكروا إبراهيم بن عبد الرحمٰن في باب من اسمه إبراهيم فهو عندهم غاية المجهول، فكيف يُعرِض عن مثل هذه العلة التي هو بها في جملة ما لا يحتج به أحد إلى الاقتصار على الإرسال الذي يكون به في جملة ما يختلف فيه فاعلم ذلك، والله الموفق».

وقال العراقي في «التقييد والإيضاح» ١/ ٥٥٥ عقب نقله توثيق أهل العلم لمعان: «وكذلك حكي عن أحمد توثيقه والحكم بصحة الحديث فيما ذكره الخلّال في «العلل»: أنَّ أحمد سئل عن هذا الحديث فقيل له: كأنَّه كلام موضوع؟ فقال: لا، هو صحيح، فقيل له: ممن سمعته؟ قال: من غير واحد، قيل له: من هم؟ قال: حدثني به مسكين إلا أنَّه يقول عن معان، عن

---

(١) المثنى بن بكر: قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» لابنه ٨/ ٣٧٥ (١٥٠٠): «مجهول»، وقال العقيلي في «الضعفاء» ٤/ ٢٤٨: «لا يتابع على حديثه».

(٢) وقال: «وغيرهما من أهل العلم».

(٣) وهو: «ضعيف» «التقريب» (٢٣٤٣).

(٤) عند البيهقي: «معاذ» وهو تحريف.

القاسم بن عبد الرحمٰن. قال أحمد: ومعان لا بأس به، قال ابن القطان: وخفي على أحمد من أمره ما علمه غيره، ثم ذكر أقوال المضعّفين له».

وقال الذهبي في «الميزان» ١/ ٤٥ (١٣٧): «إبراهيم بن عبد الرحمٰن العذري تابعي مُقل ما علمته واهياً، أرسل حديث: «**يحملُ هذا العلمَ مِنْ كلِّ خلفٍ عدولُهُ**» رواه غير واحد عن معان بن رفاعة عنه، ومعان ليس بعمدة، ولا سيما أتى بواحد لا يدرى من هو».

وقال ابن حجر في «الإصابة» ١/ ١٧٨ (٥٠٢): «تابعيٌّ أرسل حديثاً...».

وقال أبو نعيم في «معرفة الصحابة» قبل (٧٣٢): «ذكره الحسن بن عرفة، عن إسماعيل بن عيّاش، عن معان، عن إبراهيم، وقال: كان من الصحابة فما توبع عليه».

وقال ابن منده في «معرفة الصحابة» فيما نقله ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧/ ٢٨ بإسناده إليه: «إبراهيم بن عبد الرحمٰن العذري روى عنه معان بن رفاعة ذكر في الصحابة، ولا يصحّ، روى الحسن بن عرفة، عن إسماعيل بن عيّاش، عن معان بن رفاعة قال: حدثني إبراهيم بن عبد الرحمٰن العذري وكان من الصحابة، ولم يتابع عليه» وانظر: «الإصابة» (٥٠٢)، وقال ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧/ ٢٧: «من أهل دمشق روى عن النبي ﷺ مرسلاً».

زيادة على إرساله ففي الحديث معان بن رفاعة السلامي مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب، قال عنه يحيى بن معين: «ضعيف»، وقال علي بن المديني: «ثقة»، وقال أحمد بن حنبل: «لا بأس به»[1]، وقال دحيم: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به»، وقال ابن حبان: «منكر الحديث، يروي مراسيل كثيرة ويحدث عن أقوام مجاهيل، لا يشبه حديثه حديث الأثبات، فلما صار الغالب على رواياته ما ينكره القلب استحق ترك

---

(١) قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» ٣/ ٤٠ متعقباً الإمام أحمد: «وخفي على أحمد من أمره ما علمه غيره».

الاحتجاج به»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه»، قال الحافظ: «قرأت بخط الذهبي مات مع الأوزاعي قريباً، وهو صاحب حديث ليس بمتقن، وقال أبو الفتح الأزدي: لا يحتج به». انظر: «تهذيب التهذيب» ١٠/ ١٨٣، وهو في «التقريب» (٦٧٤٧): «لين الحديث، كثير الإرسال».

وروي الحديث من طريق الوليد بن مسلم، عن إبراهيم بن عبد الرحمٰن، قال: حدثنا الثقة من أشياخنا، قال: قال رسول الله ﷺ ـ بنحوه ـ وهذا يدل على أنَّ إبراهيم لم يسمع من الرسول ﷺ.

وروي الحديث موصولاً من وجوه عدة لا يصح منها شيء وهي على النحو التالي:

فأخرجه: الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٤٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧/ ٢٨ من طريق محمد بن سليمان ـ يعني: ابن أبي كريمة ـ عن معان، عن أبي عثمان النهدي، عن أسامة بن زيد، به.

وهذا حديث ضعيف، زيادة على معان بن رفاعة فإن فيه ابن أبي كريمة، قال عنه أبو حاتم في «الجرح والتعديل» لابنه ٧/ ٣٥٨ (١٤٦٦): «ضعيف الحديث».

أقول: والطريق بهذا الإسناد دليل على اضطراب معان فيه أو لكونه شديد النكارة؛ لأن ابن أبي كريمة على ما فيه من كلام خالف أصحاب معان فأغرب عنهم بما ليس يوافقهم بمثل هذه الإفرادات، وبمدى موافقة الثقات ومخالفتهم يعرف مدى حفظ الراوي، والله أعلم.

وأخرجه: الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٤٩) قال: أخبرنا عبيد الله بن عثمان الصيرفي، قال: حدثنا محمد بن المظفر، قال: حدثنا أحمد بن يحيى بن زكير، قال: حدثنا محمد بن ميمون بن كامل الحمراوي، قال: حدثنا أبو صالح، قال: حدثنا الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن مسعود، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يرثُ هذا العلم منْ كلِ خلفٍ عدولُهُ**».

والحديث بهذا الإسناد منكر: أحمد بن يحيى قال عنه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف»: ١١٠٥: «ولم يكن أحمد هذا مرضياً في الحديث»، وقال في «الغرائب» كما في «لسان الميزان» (٩٠٥): «ليس بشيء في الحديث». بل قال الدارقطني عقب ذكره أحد أسانيد غرائب مالك: «لا يثبت: ابن كامل وابن زكير ضعيفان».

وأخرجه: ابن عدي في «الكامل» ١/ ٢٤٧ من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب.

وهذا إسناد منقطع قال العلائي في «جامع التحصيل» (٧٠٠): «محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ أبو جعفر الباقر أرسل عن جديه الحسن والحسين وجده الأعلى علي ﷺ..».

وأخرجه: ابن عدي في «الكامل» ١/ ٢٤٨ و٣/ ٤٥٧، وتمام في فوائده كما في «الروض البسام» (٨٠)، والهروي في «ذم الكلام» (٧٠٧)، وأبو طاهر السلفي في «معجم السفر» (١٥٨٥) من طريق حاجب بن سليمان، قال: حدثنا خالد بن عمرو القرشي، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، به.

وهذا الحديث بهذا الإسناد موضوع، فيه خالد بن عمرو منكر الحديث، قال عنه يحيى بن معين في تاريخه (٢٥٣٦) برواية الدوري: «ليس حديثه بشيء»، وقال أحمد بن حنبل في «الجامع في العلل» ٢/ ١٨١ (١٦٨٤): «ليس بثقة.. يروي أحاديث بواطيل»، وقال البخاري في «التاريخ الكبير» ٣/ ١٤٩ (٥٦٣) وفي «الضعفاء الصغير»، له (١٠٣): «منكر الحديث»، ونقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٣/ ٣٤٠ (١٥٥٢) عن أبيه أنَّه قال: «متروك الحديث ضعيف»، ونقل عن أبي زرعة أنَّه قال: «منكر الحديث»، وقال النسائي في «الضعفاء والمتروكون» (١٧٣): «ليس بثقة»، وقال ابن حبان في «المجروحين» ١/ ٢٨٣: «كان ممن ينفرد عن الثقات بالموضوعات، لا يحل الاحتجاج بخبره»[1].

---

(١) وقد تفرد به خالد، قال ابن عدي في «الكامل» ١/ ٢٤٨: «وهذا الحديث بهذا الإسناد =

وعلى سوء حال خالد فإنَّه مضطرب في روايته لهذا الحديث.

فقد أخرجه: البزار كما في «كشف الأستار» (١٤٣)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» ١/ ٩ ـ ١٠، وابن عبد البر في «التمهيد» ١/ ٧٠ عنه، عن ليث بن سعد، عن يزيد بن أبي جبلة، عن أبي قبيل، عن عبد الله بن عمرو، وأبي هريرة، قالا[1]: قال رسول الله ﷺ.. فذكره.

وأخرجه: الهروي في «ذم الكلام» (٧٠٤) من طريق وهب بن وهب، عن عبد الملك بن عبد العزيز، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، به.

وهذا الحديث بهذا السند موضوع، فيه وهب بن وهب ـ أبو البختري ـ وكان كذاباً متروك الحديث، قال عنه أحمد بن حنبل فيما نقله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٩/ ٣٣ (١١٦): «مطروح الحديث»، وقال البخاري في «التاريخ الكبير» ٨/ ٥٦ (٢٥٨١): «سكتوا عنه، كان وكيع يرميه بالكذب»، وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» لابنه ٩/ ٣٤ (١١٦): «كان كذاباً»، وقال النسائي في «الضعفاء والمتروكون» (٦٠٥): «متروك الحديث»، وقال الدارقطني في «الضعفاء والمتروكون» (٥٥٧): «بغدادي كذاب»، وقال ابن الجوزي فيما نقله برهان الدين في «الكشف الحثيث» (٨٢٨): «كان من كبار الوضاعين».

وأخرجه: الطبراني في «مسند الشاميين» (٥٩٩) من طريق سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي.

وأخرجه: الطبراني في «مسند الشاميين» (٥٩٩)، وابن عدي في «الكامل» ١/ ٢٤٨، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٣٤) ط. العلمية و(١٣٧) ط. الرسالة وفي «شرف أصحاب الحديث»، له (٤٧)،

= لا أعلم يرويه عن الليث غير خالد بن عمرو»، وقال في ٣/ ٤٥٨: «وهذه الأحاديث التي رواها خالد عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب كلها باطلة، وعندي أن خالد بن عمرو وضعها على الليث، ونسخة الليث عن يزيد بن أبي حبيب عندنا من حديث يحيى بن بكير وقتيبة وابن رمح وابن زغبة ويزيد بن موهب وليس فيه من هذا شيء».

(١) جاء في جميع مصادر التخريج: «قال».

والهروي في «ذم الكلام» (٧٠٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٤٦/ ١٦٥ من طريق مسلمة بن علي[١].

كلاهما (سليمان، ومسلمة) عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم[٢]، عن علي بن مسلم البكري، عن أبي صالح الأشعري، عن أبي هريرة، به.

وهذا الحديث ضعيف، فيه عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، نقل المزي في «تهذيب الكمال» ٤/ ٤٨٩ (٣٩٧٩) عن البخاري قوله فيه: «منكر الحديث» وعن أبي داود والنسائي قولهما: «متروك الحديث».

وأخرجه: الهروي في «ذم الكلام» (٧٠٦)، وابن الجوزي في «الموضوعات» ١/ ٣١ ط. الفكر و(٤) ط. أضواء السلف من طريق لاحق بن الحسين المقدسي، قال: حدثنا محمد بن محمد بن حفص القزاز، قال: حدثنا عبد الملك بن عبد ربه الطائي، قال: حدثنا سعيد بن سماك بن حرب، عن أبيه، عن جابر بن سمرة، به.

وهذا حديث موضوع فيه لاحق بن الحسين، قال الخطيب في «تاريخ

---

(١) في «تاريخ دمشق» من طريق معلى بن منصور قال: «حدثني أبو سلمة الخشني، قال: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن تميم»، وعند الهروي من طريق المعلى ـ أيضاً ـ قال: «حدثنا أبو مسلمة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الخشني» فبناء على ما وقع عند الهروي يكون معلى بن منصور متابعاً لمسلمة بن علي؛ لكن الذي أخشاه أن يكون ما وقع عند الهروي خطأ، منشأه ما ذكر عند ابن عساكر من تكنية مسلمة بن علي بأبي مسلمة الخشني؛ لأن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم إنما يعرف بكونه سلمياً لا خشنياً، والله أعلم.

(٢) هكذا ورد عند أبي إسماعيل الهروي وابن عساكر، ووقع في «مسند الشاميين» للطبراني ـ ومن طريق الطبراني الخطيب في «الجامع»ـ: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وعند ابن عدي ـ ومن طريقه الخطيب والهروي في طريق له ـ عبد الرحمن بن يزيد السلمي، والذي في كتب التراجم أن كليهما ينسب سلمياً؛ لكن ابن تميم هو الذي يروي عن علي بن مسلم البكري، وعنه مسلمة بن علي، كما نصت عليه كتب التراجم، ولم يذكر في ترجمة ابن جابر روايته عن علي بن مسلم البكري، أو رواية مسلمة بن علي عنه، وما ذكرته دليل على خطأ ما وقع في «مسند الشاميين»، والمخطيء إما شيخ الطبراني أحمد بن معلى، أو الطبراني نفسه ـ رحمه الله تعالى ـ.

بغداد» ١٦/ ١٥٢ ط. الغرب: «كان كذاباً أفاكاً يضع الحديث على الثقات[١] ويسند المراسيل، ويحدث عمن لم يسمع منهم» وذكره برهان الدين الحلبي في «الكشف الحثيث» (٨٢٩). وفيه أيضاً سعيد بن سماك، قال عنه أبو حاتم في «الجرح والتعديل» لابنه ٤/ ٣٢ (١٣٣): «متروك الحديث»، وذكره ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكون» (١٤٠٥)، وكذلك الذهبي في «المغني» (٢٤٠٨).

وأخرجه: العقيلي في «الضعفاء الكبير» ١/ ٩، وابن عدي في «الكامل» ١/ ٢٤٩ من طريق محمد بن عبد العزيز، عن بقية بن الوليد، عن رُزيق[٢] أبي عبد الله الألهاني، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن أبي أمامة، به.

وهذا الحديث فيه محمد بن عبد العزيز ـ وهو الواسطي ـ، قال عنه أبو حاتم في «الجرح والتعديل» لابنه ٨/ ١٢ (٢٩): «كان عنده غرائب، ولم يكن عندهم بالمحمود، هو إلى الضعف ما هو»[٣]، ونقل عن أبي زرعة قوله: «ليس بالقوي»، وقال البزار كما في «كشف الأستار» عقب (١٠١٧): «لم يكن بالحافظ»، وقال ابن حجر في «التقريب» (٦٠٩٣): «صدوق يهم».

وفيه رزيق الألهاني، قال عنه ابن حبان في «المجروحين» ١/ ٣٠١: «ينفرد بالأشياء التي لا تشبه حديث الأثبات، [التي][٤] لا يجوز الاحتجاج به إلا عند الوفاق»، وقال ابن حجر في «التقريب» (١٩٣٨): «صدوق له أوهام».

وفيه القاسم بن عبد الرحمن ـ أبو عبد الرحمن ـ قال عنه أحمد بن حنبل كما في «سؤالات أبي داود» (٢٧١): «يروى له أحاديث مناكير»، وقال فيما نقله ابن حبان في «المجروحين» ٢/ ٢٠٩: «منكر الحديث»، وقال ابن

---

(١) نسأل الله السلامة في الدين والدنيا.

(٢) في «الضعفاء الكبير»: (زريق)، وفي «الكامل»: (زريق بن عبد الله) والصواب ما أثبتناه. انظر: «التقريب» (١٩٣٨).

(٣) قال الشيخ عبد الله بن يوسف الجديع في كتابه النفيس «تحرير علوم الحديث»: ٦٠٠: «قولهم: إلى الضعف ما هو، عبارة تليين شائعة لكنها قليلة الاستعمال في كلامهم، والتليين فيها لم أجده إلا من جهة سوء الحفظ».

(٤) هكذا في المطبوع، ولا معنى لوجودها.

حبان في «المجروحين» ٢/ ٢٠٩: «كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات، ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات؛ حتى يسبق إلى القلب أنَّه كان المتعمد لها»، وقال ابن حجر في «التقريب» (٥٤٧٠): «صدوق، يغرب كثيراً».

وأخرجه: الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٨٨٤) وفي «تحفة الأخيار» (٤٠٥٩) بإسناد محمد بن عبد العزيز الواسطي إلا أنَّه قال عن أبي الدرداء بدلاً من أبي أمامة، والله أعلم.

فيكون الحديث معلولاً بعنعنة بقية وباضطرابه فيه، وقد روي من طريق آخر.

فأخرجه: ابن عدي في «الكامل» ١/ ٢٤٩، والبيهقي ١٠/ ٢٠٩ من طريق إبراهيم - يعني: ابن أيوب الحوراني الدمشقي -، قال: حدثنا الوليد، قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الرحمن العذري، قال: حدثنا الثقة من أشياخنا، قال: قال رسول الله ﷺ، نحوه.

وأخرجه: ابن عدي في «الكامل» ١/ ٢٤٩، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧/ ٢٧ من طريق أبي عمير، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري، قال: حدثني الثقة: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: نحوه.

وأخرجه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٥٧/ ١٧٥ - ١٧٦ من طريق محمد بن مهدي الواسطي[1]، قال: حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، قال: حدثنا جعفر بن سليمان[2]، عن مالك بن دينار، عن أنس، به.

قال أبو نعيم في «معرفة الصحابة» عقب (٧٣٢): «وكلها مضطربة غير مستقيمة».

وقال البلقيني في «محاسن الاصطلاح»: ١٢١: «.. إنَّ الحديث لم يصح، فإنَّه روي مرفوعاً من حديث أسامة بن زيد، وأبي هريرة، وابن مسعود

---

(١) لم أقف على ترجمة له.

(٢) وهو: «صدوق» «التقريب» (٩٤٢).

وغيرهم وفي كلها ضعف، وقال الدارقطني: لا يصح مرفوعاً ـ يعني: مسنداً ـ إنَّما هو عن إبراهيم بن عبد الرحمٰن العذري، عن النَّبيِّ ﷺ، وقال ابن عبد البر: روي عن أسامة بن زيد وأبي هريرة بأسانيد كلها مضطربة غير مستقيمة، وحينئذ فلا يصح الاحتجاج به».

وقال عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» ١/ ١٢١: «أحسن ما في هذا ـ فيما أعلم ـ مرسل إبراهيم بن عبد الرحمٰن العذري».

وقال العراقي في «التقييد والإيضاح» ٥٥٤ ـ ٥٥٥: «فالحديث أيضاً غير صحيح لأنَّ أشهر طرق الحديث رواية معان بن رفاعة السلامي، عن إبراهيم بن عبد الرحمٰن، عن النَّبيِّ ﷺ، وهكذا رواه ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل»، وابن عدي في مقدمة «الكامل»، والعقيلي في «تاريخ الضعفاء» في ترجمة معان بن رفاعة، وقال: إنَّه لا يعرف إلا به، انتهى. وهذا إما مرسل أو معضل ـ يعني: حديث إبراهيم ـ. . . وقد روي هذا الحديث متصلاً من رواية جماعة من الصحابة ـ علي بن أبي طالب، وابن عمر، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، وجابر بن سمرة، وأبي أمامة ـ وكلها ضعيفة لا يثبت منها شيء، وليس فيها شيء يقوي المرسل المذكور، والله أعلم».

وقال العراقي أيضاً في «شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥ بتحقيقي: «فلا يصح من وجهين: أحدهما: إرساله وضعفه، والثاني: أنَّه إنَّما يصح الاستدلال به، أن لو كان خبراً، ولا يصح حمله على الخبر لوجود من يحمل العلم، وهو غير عدل، وغير ثقة، فلم يبقَ له محمل إلا على الأمر، ومعناه أنَّه أمر الثقات بحمل العلم؛ لأنَّ العلم إنَّما يقبل عن الثقات. والدليل على أنَّه للأمر: أنَّ في بعض طرق أبي حاتم: «**ليحملْ هذا العلم**» بلامِ للأمر».

۞ **وقد يروى الحديث مسنداً بأسانيد واهية لا تصح، وقد يأتي الحديث نفسه بأسانيد مرسلة مع قوة الأسانيد إلى مرسليها، وقد تتعدد تلك المراسيل لكن مع تعددها تبقى واهية ضعيفة لنكارة متنها**: مثال ذلك حديث سعيد بن جبير، عن ابن عباس: أنَّ رسول الله ﷺ قرأ: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ

﴿ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ۝٢٠﴾ [النجم: ١٩ ـ ٢٠] تلك الغرانيقُ[1] العلى وشفاعتُهنَّ تُرتجى... ففرح المشركون بذلك وقالوا: قد ذكر آلهتنا. فجاءه جبريل فقال: اقرأ عليّ ما جئتك به، قال: فقرأ: ﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ۝٢٠﴾ تلكَ الغرانيقُ العلى وشفاعتُهنَّ تُرتجى، فقال: ما أتيتكَ بهذا. هذا عن الشيطان ـ أو قال: هذا من الشيطان ـ لم آتِكَ بها، فأنزل الله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢] إلى آخر الآية.

هذا حديثٌ مكذوب على رسول الله ﷺ ورد من طرق عديدة كلها ضعيفة أحسنُها حديث سعيد بن جبير.

أخرجه: الضياء المقدسي في «المختارة» ١٠/ ٨٨ (٨٣) و١٠/ ٨٩ (٨٤) من طريق يوسف بن حماد، عن أمية بن خالد، عن شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، قال: «لا أعلمه إلا عن ابن عباس».

وأخرجه: البزار كما في «كشف الأستار» (٢٢٦٣) عن يوسف بن حماد، قال: حدثنا أمية بن خالد، قال: حدثنا شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس فيما أحسب ـ أشك في الحديث ـ.

قال البزار: «لا نعلمه يروى بإسناد متصل يجوز ذكره إلا بهذا الإسناد، وأمية بن خالد ثقة مشهور، وإنما يعرف هذا من طريق الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس[2]».

---

(١) الغرانيق: الذكور من الطير، واحدها غرنوق وغرنيق سمي به لبياضه، وقيل: هو الكركي، وكانوا يزعمون أنَّ الأصنام تقربهم من الله ﷻ وتشفع لهم إليه، فشبهت بالطيور التي تعلو وترتفع في السماء، قال: ويجوز أنْ تكون الغرانيق في الحديث جمع الغرانق وهو الحسن. «لسان العرب» مادة (غرنق).

(٢) جاء النص عند ابن كثير في تفسيره: ١٢٨٢ هكذا: «لا يروى متصلاً إلا بهذا الإسناد، تفرّد بوصله أمية بن خالد، وهو ثقة مشهور، وإنما يروى هذا من طريق الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس». وهذا النص مهم للغاية فمن خلاله عرفنا أن أمية منفرد بوصله، فاحتمال الوهم منه أكثر من غيره.

وأخرجه: الطبري في تفسيره (١٩١٥٨) ط. الفكر و١٦/ ٦٠٧ ط. عالم الكتب من طريق محمد بن جعفر.

وأخرجه: ابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير»: ١٢٨٢ من طريق أبي داود.

كلاهما: (محمد، وأبو داود) عن شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، به مرسلاً.

فتكون رواية أمية شاذة، وقد يكون الوهم منه أو من يوسف بن حماد، إلا أنَّ تفرد أمية يجعلنا نحمل الوهم عليه.

وروي هذا الحديث من وجه آخر، رواه عثمان بن الأسود، عن سعيد بن جبير واختلف عليه.

فقد أخرجه: الضياء المقدسي في «المختارة» ١٠/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥ (٢٤٧) من طريق أبي عاصم النبيل، عن عثمان بن الأسود، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس متصلاً.

وخالفه يحيى ـ أحسبه القطان ـ فرواه عن عثمان بن الأسود، عن سعيد بن جبير، مرسلاً.

أخرجه: الواحدي في «أسباب النزول» (٣٠٩) بتحقيقي من طريق يحيى، به.

وهذا اضطراب واضح يوجب تضعيف الحديث.

هذه القصة على ما فيها من نكارة في المتن، فإنها قد جاءت مخالفة لما في صحيح البخاري وغيره فقد رواها عكرمة، عن ابن عباس دون ذكر القصة بلفظ: سجد النَّبيُّ ﷺ بالنجم وسجدَ معهُ المسلمونَ والمشركونَ والجنُّ والإنسُ. وهي الرواية الصحيحة.

أخرجها: البخاري ٢/ ٥١ (١٠٧١) و٦/ ١٧٧ (٤٨٦٢)، والترمذي (٥٧٥)، وابن حبان (٢٧٦٣)، والطبراني في «الكبير» (١١٨٦٦)، والدارقطني ١/ ٤٠٨ ط. العلمية و(١٥٢٤) ط. الرسالة، والحاكم ٢/ ٤٦٨، وابن مردويه كما في «الدر المنثور» ٤/ ٦٦١، والبغوي (٧٦٣).

وقال الترمذي: «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح».

انظر: «تحفة الأشراف» ٤/ ٥٤١ (٥٩٩٦)، و«جامع المسانيد» ٣١/ ٣١٩ (٢٠٠٢)، و«إتحاف المهرة» ٧/ ٤٨٧ (٨٢٨٣).

وقد وردت هذه القصة من طرق أخرى كلها واهية:

فأخرجه: ابن مردويه كما في «الدر المنثور» ٤/ ٦٦١ من طريق عباد بن صهيب، عن أبي بكر الهذلي وأيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس: أنَّ رسول الله ﷺ قرأ سورة النجم بمكة، فأتى على هذه الآية: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾ فألقى الشيطان على لسانه: إنَّهن الغرانيق العلى. فأنزل الله ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ﴾. . . .

عباد هذا قال عنه البخاري في «التاريخ الكبير» ٥/ ٣٢٢ (١٦٤٣): «تركوه»، وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٢/ ٣٦٧ (٤١٢٢): «أحد المتروكين، وقال ابن المديني: ذهب حديثه».

فأما أبو بكر الهذلي فهو ضعيف، قال ابن حجر في «التقريب» (٨٠٠٢): «أخباريٌّ متروك الحديث».

وأما أيوب ـ فلعله السختياني ـ وحتى إنْ كان هو فإنَّه لا يصح عنه؛ لأنَّه من رواية عباد بن صهيب عنه، كما قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ٨/ ٥٥٨ عقيب (٤٧٤٠). ولعل إضافته إلى السند إنما هو من فعل عباد فهو متفرّد به.

وأخرجه: الطبري في تفسيره (١٩١٥٩) ط. الفكر و١٦/ ٦٠٧ ط. عالم الكتب عن محمد بن سعد، قال: حدثني أبي، قال: حدثني عمي، قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس. وهذا مسلسل بالضعفاء.

محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية، قال عنه ابن حبان في «المجروحين» ٢/ ٢٧٩: «منكر الحديث، يروي أشياء لا يتابع عليها، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وهو الذي يقال له: محمد بن الحسن بن عطية، إنَّما هو ابن أخيه»، وقال الخطيب في «تاريخ بغداد» ٥/ ٣٢٢ وفي ط. الغرب ٣/ ٢٦٩: «كان ليناً في الحديث».

وعمه حسين بن الحسن بن عطية، قال عنه ابن حبان في «المجروحين» ١/ ٢٤٦: «منكر الحديث، يروي عن الأعمش وغيره أشياء لا يتابع عليها، كأنَّه كان يقلبها وربما رفع المراسيل، وأسند الموقوفات، ولا يجوز الاحتجاج بخبره»، وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ١/ ٥٣٢ (١٩٩١): «ضعّفه يحيى بن معين وغيره».

وأبوه الحسن بن عطية، قال عنه البخاري في «التاريخ الكبير» ٢/ ٢٨٦ (٢٥٤٠): «ليس بذاك»، وقال ابن حبان في «المجروحين» ١/ ٢٣٤ «منكر الحديث، فلا أدري البلية في أحاديثه منه أو من أبيه أو منهما معاً؛ لأنَّ أباه ليس بشيء في الحديث، وأكثر روايته عن أبيه، فمن هنا اشتبه أمره ووجب تركه».

وعطية العوفي، قال عنه أحمد بن حنبل في «الجامع في العلل» ١/ ٢٠١ (١٢٢٤): «هو ضعيف الحديث»، وقال ابن حبان في «المجروحين» ٢/ ١٦٦: «يروي عنه ـ أي: الكلبي ـ فإذا قيل له: من حدَّثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد فيتوهمون أنَّه يريد أبا سعيد الخدري، وإنَّما أراد به الكلبيَّ، فلا يحل كتبة حديثه إلا على جهة التعجب».

وأخرجه: الطبري وابن مردويه كما في «الدر المنثور» ٤/ ٦٦١ من طريق عطية العوفي، عن ابن عباس.

وهذا إسناد معلق ولا يعرف إسناده، وعطية ضعيف كما تقدم.

وأخرجه: ابن مردويه كما في «الدر المنثور» ٤/ ٦٦١ من طريق الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس.

وهو ضعيف؛ لأنَّ فيه الكلبيَّ، قال يحيى بن معين فيما نقله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٧/ ٣٦١ (١٣٠٢١): «الكلبي ليس بشيء»، وقال سفيان الثوري كما في المصدر نفسه: «قال لنا الكلبي: ما حدثت عني، عن أبي صالح، عن ابن عباس، فهو كذب فلا تروه».

وقال ابن حبان في «المجروحين» ٢/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤: «الكلبيُّ هذا مذهبه

في الدين ووضوح الكذب فيه، أظهر من أنْ يحتاج إلى الإغراق في وصفه، يروي عن أبي صالح، عن ابن عباس في التفسير، وأبو صالح لم ير ابن عباس ولا سمع منه شيئاً، ولا سمع الكلبي من أبي صالح إلا الحرف بعد الحرف».

وأخرجه: ابن مردويه كما في «الدر المنثور» ٤/ ٦٦١ من طريق سليمان التيمي، عمن حدَّثه، عن ابن عباس.

وهو ضعيف؛ فيه من لم يُسمَّ.

ورويت القصة من طرق أخرى كلها مرسلة.

أخرجه: الطبري في تفسيره (١٩١٥٥) ط. الفكر و١٦/ ٦٠٣ ط. عالم الكتب من طريق أبي معشر، عن محمد بن كعب القرظي ومحمد بن قيس قالا: جلس رسول الله ﷺ في نادٍ من أندية قريش كثير أهله، فتمنى يومئذ أنْ لا يأتيه من الله شيء فينفروا عنه، فأنزل الله تعالى عليه: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝﴾ فقرأها رسول الله ﷺ حتى بلغ: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ اللَّٰتَ وَالْعُزَّىٰ ۝ وَمَنَوٰةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ۝﴾ ألقى عليه الشيطان كلمتين: تلكَ الغرانيقُ العلى، وإنَّ شفاعتهنَّ لترتجى فتكلم بها... القصة، فهذه الرواية زيادة على إرسالها فيها أبو معشر ـ وهو نجيح بن عبد الرحمٰن ـ قال عنه البخاري في «التاريخ الكبير» ٨/ ١١ (٢٣٩٧): «منكر الحديث»، وقال أبو داود والنَّسائي فيما نقله عنهما الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٧/ ٤٣٧: «ضعيف»، وقال ابن حجر في «التقريب» (٧١٠٠): «ضعيف».

وأخرجه: الطبري في تفسيره (١٩١٥٦) ط. الفكر و١٦/ ٦٠٤ ط. عالم الكتب من طريق محمد بن إسحاق، عن يزيد بن زياد، عن محمد بن كعب القرظي وحده، قال: لما رأى رسولُ اللهِ ﷺ تولي قومه عنه وشق عليه ما يرى من مباعدتهم... وذكر القصة.

فضلاً عن إرسالها فيها محمد بن إسحاق ـ وهو ابن يسار ـ قال عنه أحمد بن حنبل فيما نقله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٧/ ٢٦٢ (١٠٨٧): «كثير التدليس جداً»، وقال ابن حبان في «الثقات» ٧/ ٣٨٣: «وإنَّما

أتى ما أتى؛ لأنَّه كان يدلس على الضعفاء، فوقع المناكير في روايته من قبل أولئك».

وأخرجه: الطبري في تفسيره (١٩١٦١) ط. الفكر و١٦/٦٠٨ ـ ٦٠٩ ط. عالم الكتب من طريق ابن شهاب قال: حدثني أبو بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث: أنَّ رسول الله ﷺ وهو بمكة قرأ عليهم: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١﴾ فلما بلغ: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ۝٢٠﴾ قال: إنَّ شفاعتهن ترتجى وسها رسول الله ﷺ. . . .

وأبو بكر بن عبد الرحمٰن تابعيٌّ ثقة[1] وحديثه مرسل.

وأخرجه: ابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير»: ١٢٨٢ من طريق موسى بن عقبة، عن ابن شهاب ـ ولم يذكر أبا بكر بن عبد الرحمٰن ـ قال: أُنزلتْ سورة النجم، وكان المشركون يقولون: لو كان هذا الرجل يذكر آلهتنا بخير أقررناه وأصحابه. . . .

وأخرجه: البيهقي في «الدلائل» كما في «الدر المنثور» ٤/ ٦٦٢ من طريق موسى بن عقبة، باللفظ السابق نفسه، ولم يذكر ابن شهاب. فيكون هنا معضلاً ويكون موسى مضطرباً فيه.

وأخرجه: الطبري في تفسيره (١٩١٥٧) ط. الفكر و١٦/٦٠٦ ط. عالم الكتب من طريق داود بن أبي هند، عن أبي العالية، قال: قالت قريش لرسول الله ﷺ: إنَّما جلساؤكَ عبد بني فلان ومولى بني فلان. . . القصة.

وأخرجه: عبد الرزاق في تفسيره (١٩٤٥)، والطبري في تفسيره (١٩١٦٧) ط. الفكر و١٦/ ٦١٢ ط. عالم الكتب من طريق معمر، عن قتادة: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يتمنى أنْ لا يعيبَ الله آلهةَ المشركين، فألقى الشيطان في أمنيته، فقال: إنَّ الآلهة التي تدعى، وإنَّ شفاعتها لترتجى، وإنَّها الغرانيق العلى فنسخ الله ذلك، وأحكم آياته. . . . وهذا على إرساله، فإنَّ رواية معمر عن قتادة متكلم فيها.

---

(١) «التقريب» (٧٩٧٦).

وأخرجه: ابن سعد في «الطبقات» ١/ ١٦٠ عن محمد بن عمر، عن يونس بن محمد بن فضالة الظفري، عن أبيه.

وعن كثير بن زيد، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، قالا: رأى رسول الله ﷺ من قومه كفّاً عنه، فجلس خالياً فتمنى فقال: «**ليته لا ينزل عليَّ شيء ينفرهم عني**»، وقاربَ رسول الله ﷺ قومه ودنا منهم ودنوا منه، فجلس... القصة.

هذه الرواية على إرسالها فيها محمد بن عمر ـ وهو ابن واقد الأسلمي ـ، قال عنه يحيى بن معين فيما نقله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٨/ ٢٧ (٩٢): «لا يكتب حديث الواقدي، الواقدي ليس بشيء»، وقال البخاري والنسائي فيما نقل عنهما ابن عدي في «الكامل» ٧/ ٤٨١: «متروك الحديث».

وعلّقه الطبري في تفسيره (١٩١٦٠) ط. الفكر و١٦/ ٦٠٨ ط. عالم الكتب من طريق عبيد، عن الضحاك يقول في قوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ الآية: إنَّ نبي الله ﷺ وهو بمكة أنزل الله عليه في آلهة العرب، فجعل يتلو اللات والعزى، ويكثر ترديدها، وسمع أهل مكة نبي الله يذكر آلهتهم ففرحوا بذلك... .

علاوة على إرسالها فهي معلّقة، فالانقطاع أصاب الإسناد في أوله وفي آخره.

وأخرجه: الطبراني في «الكبير» (٨٣١٦) من طريق ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة، قال: وتسمية الذين خرجوا إلى أرض الحبشة المرة الأولى... وذكر القصة مطولة. وذكر فيها: فأما المسلمون فعجبوا من سجود المشركين من غير إيمان ولا يقين، ولم يكن المسلمون سمعوا الذي ألقى الشيطان على ألسنة المشركين.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٧/ ٧٢: «رواه الطبراني مرسلاً، وفيه ابن لهيعة ولا يحتمل هذا من ابن لهيعة»[1].

---

(١) بل لا يحتمل ـ من ابن لهيعة ـ هذا ولا غيره، وإنَّما قال الهيثمي هذا الكلام؛ لأنَّه يحسن =

وأخرجه: ابن أبي حاتم كما في «الدر المنثور» ٤/ ٦٦٣ عن السدّي، قال: خرج النَّبيُّ ﷺ إلى المسجد ليصلي فبينما هو يقرأ، إذ قال: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ اللَّٰتَ وَالْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ۝٢٠﴾ ألقى الشيطان على لسانه فقال: تلك الغرانيقُ العلى. . . .

وهذا على إرساله فإنَّ السديَّ تكلموا فيه. انظر: «ميزان الاعتدال» ١/ ٢٣٦ (٩٠٧).

وأخرجه: عبد بن حميد كما في «الدر المنثور» ٤/ ٦٦٤ عن عكرمة، قال: قرأ رسولُ الله ﷺ ذاتَ يوم: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ اللَّٰتَ وَالْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ۝٢٠ أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ ۝٢١ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ۝٢٢﴾ فألقى الشيطان على لسان رسول الله ﷺ: تلك إذنْ في الغرانيق. . . .

وأخرجه: عبد بن حميد كما في «الدر المنثور» ٤/ ٦٦١ من طريق السدي، عن أبي صالح، قال: قام رسول الله ﷺ فقال المشركون: إنْ ذكر آلهتنا بخير ذكرنا إلهه بخير، فألقى الشيطان في أمنيته: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ اللَّٰتَ وَالْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ۝٢٠﴾ إنَّهن لفي الغرانيق العلى، وإنَّ شفاعتهن. . . .

قال ابن حجر في «فتح الباري» ٨/ ٥٥٨ عقب (٤٧٤٠): «فإنَّ ذلك لا يجوز حمله على ظاهره؛ لأنَّه يستحيل عليه ﷺ أنْ يزيد في القرآن عمداً ما ليس منه، وكذا سهواً إذا كان مغايراً لما جاء من التوحيد لمكان عصمته».

قلت: هذا إنْ صحت القصة، ولم تصح.

وقال الكرماني كما نقله المباركفوري في «تحفة الأحوذي» ٣/ ١٦٧: «وما قيل ـ من أنَّ ذلك بسبب إلقاء الشيطان في أثناء قراءة رسول الله ﷺ ـ لا صحة له عقلاً ولا نقلاً».

= لابن لهيعة مطلقاً إلا ما جاء منكراً كما هنا، والصحيح أنَّ رواية ابن لهيعة ضعيفة مطلقاً إلا إذا توبع بمن يعتبر به، ولا فرق في ذلك بين رواية العبادلة وبين غيرهم؛ وذلك لأنَّه جرح جرحاً مفسراً، ثم إنَّ الجمهور على تجريحه، وقد وجدت له أوهاماً كثيرة حتى من رواية العبادلة.

وقال القاضي عياض فيما نقله ابن حجر في «فتح الباري» ٨/ ٥٥٨ عقيب (٤٧٤٠): «هذا الحديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة، ولا رواه ثقة بسند سليم متصل، مع ضعف نقلته، واضطراب رواياته، وانقطاع إسناده.. ومن حملت عنه هذه القصة من التابعين والمفسرين لم يسندها أحد منهم، ولا رفعها إلى صاحب، وأكثر الطرق عنهم في ذلك ضعيفة واهية، قال: وقد بَيّنَ البزار أنَّه لا يعرف من طريق يجوز ذكره إلا طريق أبي بشر، عن سعيد بن جبير مع الشك الذي وقع في وصله، وأما الكلبيُّ فلا تجوز الرواية عنه لقوة ضعفه».

وقال أيضاً فيما نقله المباركفوري في «تحفة الأحوذي» ٣/ ١٦٧: «وأما ما يرويه الأخباريون والمفسرون ـ أنَّ سبب ذلك ما جرى على لسان رسول الله ﷺ من الثناء على آلهة المشركين في سورة النجم ـ فباطل لا يصح فيه شيء لا من جهة النقل ولا من جهة العقل؛ لأنَّ مدح إله غير الله تعالى كفر، ولا يصح نسبة ذلك إلى لسان رسول الله ﷺ، ولا أنْ يقوله الشيطان على لسانه، ولا يصح تسليط الشيطان على ذلك».

وقال أيضاً فيما نقله القرطبي في تفسيره ١٢/ ٨٢: «إنَّ لنا في الكلام على مشكل هذا الحديث مأخذين: أحدهما: في توهين أصله، والثاني: على تسليمه.

أما المأخذ الأول: فيكفيك أنَّ هذا الحديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة، ولا رواه بسند صحيح سليم متصل ثقة؛ وإنما أولع به وبمثله المفسرون والمؤرخون المولعون بكل غريب، والمتلقفون من الصحف كل صحيح وسقيم.

وأما المأخذ الثاني: فهو مبنيٌ على تسليم الحديث لو صح. وقد أعاذنا الله من صحته».

وقال ابن عطية في تفسيره ١٠/ ٣٠٥ ط. الفكر و: ١٣١٨ ط. ابن حزم: «وهذا الحديث ـ الذي فيه هذه الغرانقة ـ وقع في كتب التفسير ونحوها، ولم يدخله البخاري ومسلم ولا ذكره ـ في علمي ـ مصنف مشهور».

وقال ابن خزيمة فيما نقله الشوكاني في «فتح القدير» ٣/ ٤٦٢: «إنَّ هذه

القصة من وضع الزنادقة»، وقال ابن كثير في تفسيره: ١٢٨٢: «ولكنها من طرق كلها مرسلة، ولم أرها مسندة من وجه صحيح، والله أعلم».

فالكل يؤكد عدم صحة هذه القصة، إلا أنَّ الحافظ ابن حجر قال في «الفتح» عقيب ٨/ ٥٥٨ (٤٧٤٠): «ومعناهم كلهم في ذلك واحد، وكلها سوى طريق سعيد بن جبير إما ضعيف وإلا منقطع. لكن كثرة الطرق تدل على أنَّ للقصة أصلاً». وقال: «وجميع ذلك لا يتمشى على القواعد، فإنَّ الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دل ذلك على أنَّ لها أصلاً».

وقد تعقّبه العلّامة الكبير أحمد محمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ في تعليقه على جامع الترمذي ٢/ ٤٦٥ بقوله: «وقد أخطأ في ذلك خطأ لا نرضاه له، ولكل عالم زلة عفا الله عنه».

زيادة على ما ذكر فمن العلماء الذين حكموا على هذه القصة المكذوبة بالوضع: ابن العربي في «أحكام القرآن» ٢/ ٧٣ ـ ٧٥، والفخر الرازي في تفسيره ٦/ ١٩٣ ـ ١٩٧، والعيني في «عمدة القاري» ١٩/ ١٦.

أقول: تقدم كلام أهل العلم في نقد هذه القصة وبيان بطلانها، وتقدم أيضاً أنَّ الأسانيد الموصولة كلها ضعيفةٌ، وأنَّ هذه الأسانيد من نسج أوهام بعض الرواة، ومقابل ذلك ظهرت لنا ثلاث أسانيد مرسلة إلا أنَّها غاية في القوة إلى مرسليها، وهي طريق سعيد بن جبير، وأبي بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث، وأبي العالية. فهذه الأسانيد الثلاثة انطلقت منها بعض أنسام القبول باعتبار صحة الإسناد إلى سعيد بن جبير، وأنَّ سعيداً من كبار التابعين، فإذا انضمت إليه الطرق المرسلة الأخرى صار للقصة أصل، وأظن أنَّ هذا المدخل الذي دُخِلَ به على الحافظ فقال: «.. كثرة الطرق يدل على أنَّ للقصة أصلاً». ولكن لو رويت هذه القصة بألف إسناد لما كان لذي لب تصحيحها، فقد عُلِمَ أنَّ شروط الحديث الصحيح خمسة: ثلاثة في السند واثنان مشتركان بين السند والمتن، فإذا استوت الأسانيد صحيحة، درسنا متنها لنعلم ما يجوز منها وما لا يجوز، وما هو مستحيل، ومن المستحيل جزماً أن يمدح رسول الله ﷺ ـ وهو المؤيد بالتأييدات الإلهية ـ آلهة قريش، وكيف يكون ذلك

وقد عصمه ربه من مجرد الالتفات لتلك الأصنام قبل بعثته ﷺ، أفيجوز وقوعه في مثل هكذا وَهْم بعد البعثة؟! وأهل العلم الذين ناقشوا هذه القصة أتموا جانباً، وأنقصوا آخر. فأفرغوا ما في وسعهم لإبطال عبارة: «تلك الغرانيق العلى..»، ولكن لم يكن لهم نفس النقد لجانب آخر من هذه القصة، فقد جاء في طرق كثيرة منها: أنَّ النبي ﷺ تمنى أن لا ينزل عليه شيء في آلهة قريش، فمن أين عرف مرسلو هذه القصة بأمنية النبيِّ ﷺ؟ خصوصاً مع انعدام نقل الصحابة ﷺ عن النبيِّ ﷺ التصريح بما جاش في صدره، فهذا دليل آخر على بطلان هذه القصة. فهذه الأمور مجتمعة مع تصريح الأئمة ببطلانها تجعلنا نحكم ـ مطمئنين ـ ببطلانها، ولا بد في خاتمة هذه المناقشة أنْ نبين الصواب في تفسير هذه الآي. فقد أخرج الطبري في تفسيره ١٦/ ٦٠٩ ـ ٦١٠ ط. عالم الكتب عن ابن عباس قوله: ﴿إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ يقول: إذا حدّث ألقى الشيطان في حديثه. ثم بين الطبري رحمه الله أنَّ هذا الطريق هو الصواب إذ قال في ١٦/ ٦١٠ ـ ٦١١ ـ عقب التفسير الأخير ـ: «وهذا القول أشبه بتأويل الكلام بدلالة قوله: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ على ذلك؛ لأن الآيات التي أخبر الله جل ثناؤه أنَّه يحكمها، لا شك أنَّها آيات تنزيله، فمعلوم بذلك أنَّ الذي ألقى فيه الشيطان هو ما أخبر الله تعالى ذكره أنَّه نسخ ذلك منه وأبطله، ثم أحكمه بنسخه ذلك منه.

فتأويل الكلام إذن: وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تلا كتاب الله وقرأ، أو حدّث وتكلم، ألقى الشيطان في كتاب الله الذي تلاه وقرأه أو في حديثه الذي حدّث وتكلم، ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ يقول تعالى: فَيُذْهِبُ اللهُ ما يُلْقِي الشيطانُ من ذلك على لسان نبيه ويبطله».

وللشيخ محمد ناصر الدين الألباني رسالة قيمة سماها: «نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق» فلتراجع.

❁ **ومما رُوي مرسلاً ومتنه يشهد ببطلانه، وقد أخطأ بعضهم فرواه موصولاً**: ما روى إسماعيل بن عيّاش، قال: حدثني الأوزاعيُّ وغيره، عن الزُّهريِّ، عن سعيد بن المسيّب، عن عُمرَ بن الخطاب، قال: وُلد

لأخي أم سلمة زوج النَّبيِّ ﷺ غلامٌ فسمَّوه الوليدَ، فقالَ النَّبيُّ ﷺ: «سَمَّيتموهُ بأسماءِ فراعنتكم، لَيكوننَّ في هذه الأمَّة رجلٌ يقال له: الوليد، لهو شرٌّ على هذه الأمة مِنْ فِرعونَ لقومِهِ»[1].

أخرجه: أحمد ١/ ١٨، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٦٦/ ٢٣٧، وابن الجوزي في «الموضوعات» ١/ ١٥٨ و٢/ ٤٦ ط. الفكر و(٣٣٠) و(٨٦٧) ط. أضواء السلف من طريق أبي المغيرة، عن إسماعيل بن عيّاش، بالإسناد المذكور.

وأخرجه: ابن حجر في «القول المسدد»: ٢٢ من طريق سليمان بن عبد الرحمٰن، عن إسماعيل، به.

هذا إسناد ظاهره الصحة، وإسماعيل بن عياش إنَّما انتُقدتْ عليه روايتُه عن غير الشاميين، وروايته هنا عن الأوزاعيِّ وكما هو معروف فإنَّه شاميٌّ.

وعلى الرغم مما تقدمَ، فإنَّ الحديث لا يصح، وهو معلول بعدة علل.

فإنَّ إسماعيل قد اختلف عليه في هذا الحديث فكما تقدم أنَّه هنا جعله من مسند عمر رضي الله عنه.

وأخرجه: الحارث في مسنده كما في «بغية الباحث» (٨٠٤) من طريق إسماعيل بن أبي إسماعيل، عنه إلا أنَّه جعله عن سعيد بن المسيب مرسلاً.

وقد توبع على إرسال هذه الرواية.

فقد أخرجه: الفسويُّ في «المعرفة والتاريخ» ٣/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠، ومن طريقه البيهقيُّ في «دلائل النبوة» ٦/ ٥٠٥، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٦٦/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧ عن محمد بن خالد بن العباس السكسكي، عن الوليد بن مسلم، قال: حدثنا[2] أبو عمرو الأوزاعيُّ، عن ابن شهاب الزهريِّ، عن سعيد بن المسيب، قال: ولد لأخي أم سلمة... فذكره.

إلا أنَّ هذه المتابعة لا تصح؛ لضعف محمد بن خالد الراوي عن

---

(١) لفظ رواية أحمد.

(٢) في المطبوع من «المعرفة والتاريخ»: «حدثني».

الوليد بن مسلم، فقد نقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٧/ ٣٢٧ (١٣٤٠) عن أبيه أنَّه قال: «كان يكذب..».

وتابعه أيضاً هِقل بن زياد.

فقد أخرجه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٦٦/ ٢٣٧ من طريق هقل، عن الأوزاعيِّ، عن الزهريِّ، عن سعيد بن المسيب.

وتابعه بشر بن بكر.

فأخرجه: البيهقي في «الدلائل» ٦/ ٥٠٥، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٦٦/ ٢٣٧ من طريق بشر بن بكر، قال: حدثني الأوزاعيُّ، قال: حدثني الزهريُّ، قال: حدثني سعيد بن المسيب.

قال البيهقي عقبه: «هذا مرسل حسن».

وتابعه أيضاً محمد بن كثير.

فقد أخرجه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٦٦/ ٢٣٧ من طريق محمد بن كثير، عن الأوزاعيِّ، عن الزهريِّ، به.

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى إعلال هذا الحديث وردّه، فقال ابن حبان في «المجروحين» ١/ ١٢٥: «وهذا خبرٌ باطلٌ، ما قال رسولُ الله ﷺ هذا، ولا عمر رواه، ولا سعيدٌ حدَّث به، ولا الزهريُّ رواه، ولا هو من[1] حديث الأوزاعي بهذا الإسناد»، وقال الدارقطني في «العلل» ٢/ ١٥٩ (١٨٦): «يرويه الأوزاعيُّ واختلف عنه، فرواه إسماعيل بن عياش، عن الأوزاعيِّ، عن الزهريِّ، عن ابن المسيب، عن عمر، وغيره يرويه عن الأوزاعيِّ، ولا يذكر فيه عن عمر، وهو الصواب»، وقال ابن الجوزي في «الموضوعات» عقب (٣٣٠) عقب نقله كلام ابن حبان: «فلعل هذا الحديث قد أدخل عليه في كبره، وقد رواه وهو مختلط، قال أحمد بن حنبل: كان إسماعيل يروي عن كل ضرب» وقال أيضاً: «وقد رأيت في بعض الروايات عن الأوزاعي أنَّه

---

(١) في المطبوع من «المجروحين»: «عن» خطأ، والتصويب من «الموضوعات» ١/ ٢٤٤ (٣٣٠).

قال: سألتُ الزهريَّ عن هذا الحديث، فقال: إن استخلفَ الوليد بن يزيد، وإلا فهو الوليد بن عبد الملك»، وقال أيضاً: «وهذه الرواية بعيدة عن الصحة، ولو صحت دلت على ثبوت الحديث، والوليد بن يزيد أولى بهذا من ابن عبد الملك؛ لأنَّه كان مشهوراً بالإلحاد مبارزاً بالعناد[1]، وقد كان اسمه فرعون الوليد»[2]، وقال الذهبيُّ في «السير» ٥/ ٣٧١: «رواه الوليد والهقل وجماعة، عن الأوزاعي، فأرسلوه وما ذكروا عمر...».

قلت: وقد تعقّب الحافظ ابنُ حجر ابنَ حبان في «القول المسدد»: ٢٠ في إعلاله لهذا الحديث وقد أصاب الحافظ في بعض ما ذهب إليه وجانبه في بعضه الآخر، فقوله عقب نقله لقول ابن حبان: «إنَّه باطل»: «دعوى لا برهان عليها...» سيأتي بيان الدليل في نهاية الكلام على هذا الطريق.

أما ما نسبه إلى ابن حبان قوله: «تغير حفظه واختلط» هذا الكلام فيه ما فيه؛ وذلك أنَّ ابن حبان لم ينسبه إلى الاختلاط، وهذا نص كلامه في «المجروحين» ١/ ١٢٥: «... وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه...»، يعني: أنَّه حينما كبر ساء حفظه، لا سيما إذا حدَّث عن الغرباء فإنَّ له أخطاء كما هو مستنبط من كلامه.

وأما قوله: «ومع كون إسماعيل بهذا الوصف، وحديثه المتقدم عن شاميٍّ فلم ينفرد به كما قال ابن حبان وابن الجوزي، وإنَّما انفرد بذكر عمر فيه خاصة».

قلت: وهذا ألا يعد انفراداً؟ قد يكون الانفراد نسبياً ولكنَّه انفراد.

وأيضاً في قوله: «على أنَّ الرواة عنه لم يتفقوا على ذلك...».

هذا أيضاً إعلال للحديث؛ لأنَّ الظاهر أنَّ إسماعيل لم يضبط حفظه حتى عن الأوزاعيِّ الذي هو شاميٌّ، والدليل على ذلك اختلاف الرواة عنه.

وقوله: «وأما من تابع إسماعيل عن الأوزاعيِّ فقد رواه عن الأوزاعيِّ

---

(١) في ط. أضواء السلف: «بالعباد».

(٢) وكذا قال نحو هذا عقب (٨٦٧) وجاء في ط. الفكر: «وكان اسم فرعون الوليد».

أيضاً الوليد بن مسلم الدمشقي، وبشر بن بكر التنيسي، والهقل بن زياد كاتب الأوزاعيّ، ومحمد بن كثير لكنَّهم أرسلوه فلم يذكروا فيه عمر...».

ولو أنَّه رَحِمَهُ اللهُ ذكرهم على سبيل المخالفة لإسماعيل لكان أولى، فكيف يذكر هؤلاء الرواة الحديث مرسلاً، وينفرد عنه راوٍ بوصله ثُمَّ نحكم بأنَّ أولئك متابع بعضهم لبعض؟ هذا كلام فيه نظر[١].

والحديث قد روي من غير هذا الطريق.

فأخرجه: الحاكم ٤/ ٤٩٤ قال: أخبرني محمد بن المؤمل بن الحسن، قال: حدثنا الفضل بن محمد بن المسيب، قال: حدثنا نُعيم بن حمّاد، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعيِّ، عن الزهريِّ، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: وُلِدَ لأخي أمِّ سلمةَ غلامٌ فسَمّوهُ الوليد، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «**سميتموهُ بأسامي فراعنتِكم، ليكونَن في هذهِ الأمةِ رجلٌ يقالُ لهُ: الوليدُ، هو شرٌّ على هذه الأمةِ منْ فرعونَ على قومِهِ**». قال الزهريُّ: إنْ استخلف الوليد بن يزيد فهو هو، وإلا فالوليد بن عبد الملك.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ثم رجح الحاكم كون الوليد هذا ابن يزيد.

فالحديث بهذا الإسناد شاذ وزيادة أبي هريرة سببت شذوذه، قال السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» ١/ ١١٠: «رواية نعيم بن حماد عن الوليد بذكر أبي هريرة فيه شاذة». والوهم فيه إما أنْ يكون من أحد الشيوخ أو من الحاكم نفسه، والذي يدل على شذوذ رواية الحاكم أنَّ الحديث رواه نعيم بن حماد في كتابه «الفتن» (٣٢٥) قال: حدثنا الوليد بن مسلم، عن الزهري، عن ابن المسيب، قال فذكره... مرسلاً.

قلت: نعيم بن حماد تكلم فيه، فقد قال عنه النَّسائيُّ في «الضعفاء والمتروكون» (٥٨٩): «ضعيف»، وقال الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» ٤/ ٢٦٧: «أحد الأئمة الأعلام على لين في حديثه»، ونقل رَحِمَهُ اللهُ عن ابن يونس:

(١) وستأتي بقية المناقشة لكلامه.

«... وكان يفهم الحديث، وروى أحاديث مناكير عن الثقات»[1].

غير أنَّ تخريج نعيم بن حماد للحديث في كتابه يبرئ ساحته من الوهم، وقد يكون الوهم في ذلك من تلميذه الفضل بن محمد.

فعاد بذلك الحديث إلى الطريق المرسل عن سعيد.

ومما تقدم يتبين أنَّ الصواب الطريق المرسل، ولكنَّ الحديث أعل بغير ذلك. وذلك أنَّ الأوزاعيَّ رَحِمَهُ اللهُ خالف من هو أوثق منه في الزهريِّ[2].

فقد أخرجه: عبد الرزاق في أماليه (١٧٢) عن معمر، عن الزهري، قال: وُلِد لأخي أم سلمة... فذكره.

فإذا نظرنا في حال الراويين (الأوزاعي ومعمر) لم نتوان لحظة في ترجيح رواية معمر؛ لعلو كعبه في حديث الزهري خاصة. وقد تُكُلِّم في رواية الأوزاعيِّ عن الزهريِّ، فقد نقل ابن رجب في «شرح علل الترمذي» ٢/ ٤٨٤ ط. عتر عن ابن معين أنَّه قال: «الأوزاعيُّ في الزهريِّ ليس بذاك، أخذ كتاب الزهري من الزبيدي»، ونقل في ٢/ ٤٨٢ ط. عتر عن الجوزجاني أنه قال: «فأما الأوزاعي فربما يهم عن الزهري»، ونقل ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٦/ ٢١٧ عن يعقوب أنَّه قال: «والأوزاعيُّ ثقة ثبت، وفي روايته عن الزهريِّ خاصة شيء».

وعلى حال الأوزاعي وضعف روايته عن الزهري فإنَّه وكما تقدم اختلف عليه في هذا الحديث فجعله تارة من مسند عمر، وتارة من مسند أبي هريرة، وتارة يجعله من مراسيل سعيد بن المسيب، ولكن علة حديث عمر رضي الله عنه ليست منه، وكذا علة طريق أبي هريرة، لذلك نقول: إنَّ الأوزاعي اختلف عنه ولم يختلف فيه، لكنه وهم في ذكر سعيد بن المسيب في الإسناد، والذي يدل على ذلك أنَّ معمراً رواه فجعله من مراسيل الزهري.

---

(١) ولخص الحافظ ابن حجر القول فيه، فقال في «التقريب» (٧١٦٦): «صدوق يخطئ كثيراً».

(٢) والأوزاعي ضعيف في الزهري خاصة، وقد نص على ذلك عدد من أهل العلم كما سيأتي.

قلت: من خلال هذا البيان لحال الراويين المختلفين يتبين أنَّ الراجح طريق معمر، والله أعلم.

وقد روي هذا الحديث متصلاً من غير هذا الوجه.

فأخرجه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٦٦/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨ قال: أخبرنا أبو عبد الرحمٰن بن أبي الحسن، قال: أخبرنا سهل بن بشر، قال: أخبرنا علي بن منير بن أحمد، قال: أخبرنا محمد بن أحمد الذهلي، قال: أبو أحمد بن عبدوس، قال: حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا سلمة بن الفضل، قال: حدثني محمد بن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن زينب بنت أم سلمة، عن أمها أمِّ سلمة، قالتْ: دخل عليَّ النَّبيُّ ﷺ وعندي غلامٌ منْ آل المغيرة اسمه الوليد، فقال: «**مَنْ هذا يا أم سلمة؟**» قالت: هذا الوليد، فقال النَّبيُّ ﷺ: «**قد اتخذتم الوليدَ حناناً، غيرّوا اسمهُ؛ فإنَّه سيكونُ في هذهِ الأمةِ فرعون يقالُ له: الوليدُ**».

هذا إسناد ضعيف، محمد الذهلي قال عنه الذهبي: «شيخ»[(١)]، وسلمة بن الفضل، قال عنه البخاري: «وفي حديثه بعض المناكير»[(٢)] ولعل هذا من مناكيره؛ لأن أحداً من الرواة لم يجعله من مسند أم سلمة. ومحمد بن إسحاق مدلس، وقد عنعن. وقد ذكر الذهبي في «تاريخ الإسلام»[(٣)]: ٢٨٨ (حوادث سنة ١٣٠) هذا السند، وقال عقبه: «رواه محمد بن سلام، عن حماد بن سلمة فذكر نحوه منقطعاً». يعني: أنَّ الحديث منصوصاً من قول حماد بن سلمة، والله أعلم.

حكم الحديث المرسل:

اختلف أهل العلم في الاحتجاج بالمرسل على أقوال كثيرة[(٤)]، أشهرها ثلاثة أقوال رئيسة:

---

(١) «طبقات المحدّثين» (١٢٨٠)، وذكره أيضاً في «المقتنى» (٣٢٨٦)، وسكت عنه.
(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» ٢/ ١٩٢.
(٣) هو في ط. بشار عواد ٣/ ٥٤٩.
(٤) أوصلها الحافظ ابن حجر في «النكت» ٢/ ٥٤٦ ـ ٥٥٢ و: ٣٢٣ ـ ٣٢٨ بتحقيقي إلى ثلاثة عشر قولاً.

القول الأول: إنَّ الحديث المرسَل ضعيف، لا تقوم به حجَّة. وهذا ما ذهب إليه جمهور المحدِّثين[(١)].

وفي مقدمة صحيح مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ: «والمرسَل من الروايات في أصل قولنا، وقول أهل العلم بالأخبار، ليس بحجَّة»[(٢)]. ونقله عنه ابن الصلاح، قال: «وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسَل، والحكم بضعفه، هو الذي استقرَّ عليه آراء جماعة حفاظ الحديث، ونقّاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم»[(٣)].

وحجَّتهم: جهالة الوساطة التي روى المرسِل الحديث عنها، إذ قد يكون الساقط صحابياً، وقد يكون تابعياً. وعلى الاحتمال الثاني: قد يكون ثقة، وقد يكون غير ثقة، قال الخطيب البغدادي: «والذي نختاره: سقوط فرض العمل بالمرسَل، وأنَّ المرسَل غير مقبول، والذي يدل على ذلك: أنَّ إرسال الحديث يؤدي إلى الجهل بعين راويه، ويستحيل العلم بعدالته مع الجهل بعينه، وقد بيَّنا من قبل أنَّه لا يجوز قبول الخبر إلّا ممن عرفت عدالته، فوجب كذلك كونه غير مقبول، وأيضاً فإنَّ العدل لو سئل عمَّن أرسل؟ فلم يعدله، لم يجب العمل بخبره، إذا لم يكن معروف العدالة من جهة غيره، وكذلك حاله إذا ابتدأ الإمساك عن ذكره، وتعديله؛ لأنَّه مع الإمساك عن ذكره غير معدل له، فوجب أنْ لا يقبل الخبر عنه »[(٤)].

وقال الحافظ ابن حجر بعد أنْ ذكر المرسل في نوع المردود: «وإنَّما ذُكرَ في قسم المردود؛ للجهل بحال المحذوف؛ لأنَّه يحتمل أنْ يكون

---

(١) انظر: مقدمة «المراسيل» (١) ـ (١٥)، و«الكفاية»: ٣٨٤، و«معرفة أنواع علم الحديث»: ١٣٠ بتحقيقي، و«الخلاصة»: ٤٩، و«جامع التحصيل»: ٤٨، و«البحر المحيط» ٤/ ٤٠٤، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٢٠٦ بتحقيقي، و«اختصار علوم الحديث»: ١١٦ بتحقيقي، و«تدريب الراوي» ١/ ١٦٢، و«شرح السنة» ١/ ٢٤٥.

(٢) ١/ ٢٤.

(٣) «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٣٠ بتحقيقي، ونقله عنه ابن كثير في «اختصار علوم الحديث»: ١١٦ بتحقيقي.

(٤) «الكفاية»: ٣٨٧.

صحابياً، ويحتمل أن يكون تابعياً، وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً، ويحتمل أن يكون ثقة، وعلى الثاني يحتمل أن يكون حمل عن صحابي، ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر، وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق، ويتعدد إمَّا بالتجويز العقلي، فإلى ما لا نهاية له، وإمَّا بالاستقراء، فإلى ستة، أو سبعة، وهو أكثر ما وُجدَ من رواية بعض التابعين عن بعض»[1].

القول الثاني: يقبل المرسَل من كبار التابعين دون غيرهم، بشرط الاعتبار في الحديث المرسَل، والراوي المرسِل. أمَّا الاعتبار في الحديث: فهو أن يعتضد بواحد من أربعة أُمور: أن يروى مسنداً من وجه آخر، أو يُروى مرسَلاً بمعناه عن راوٍ آخر لم يأخذ عن شيوخ الأول؛ فيدلّ ذلك على تعدد مخرج الحديث، أو يوافقه قول بعض الصحابة، أو يكون قال به أكثر أهل العلم.

وأمَّا الاعتبار في الراوي المرسِل: فأن يكون الراوي إذا سمَّى من روى عنه لم يسمِّ مجهولاً، ولا مرغوباً عنه في الرواية. فإذا وجدت هذه الأمور كانت دلالة على صحة مخرج حديثه، فيحتجُّ به. وهو قول الإمام الشافعي[2].

القول الثالث: يقبل المرسل ويحتجّ به إذا كان راويه ثقة.

وهو قول أبي حنيفة، ومالك، ورواية عن أحمد[3].

والقول الصحيح هو الأول؛ لأنَّ المرسَل فقد شرط الاتصال، والاتصال شرطٌ رئيسٌ في صحة الحديث، وليس هناك فرق بين القول الأول والثاني؛ لأنَّ أصحاب القول الأول متَّفِقون على أنَّ المرسل ليس من الضعيف الشديد الضعف، بل يتقوى بالمتابعات والشواهد، فالقول الثاني ليس بنافٍ للقول

---

(١) «نزهة النظر»: ٦٣.

(٢) «الرسالة» (١٢٦٤) - (١٢٧٠) بتحقيقي، و«الكفاية»: ٣٨٤، و«الإحكام في أصول الأحكام» ٢/ ١١٢، و«معرفة أنواع علم الحديث»: ١٣٠ بتحقيقي، و«جامع التحصيل»: ٣٩، و«البحر المحيط» ٤/ ٤١٣.

(٣) انظر: «أصول السرخسي» ١/ ٣٦١، و«فتح المغيث» ١/ ١٥٧ ط. العلمية، و١/ ٢٤٦ ط. الخضير، و«تدريب الراوي» ١/ ١٩٨.

الأول، إلا أنَّ الفرق أنَّ الشافعي خصه بكبار التابعين، وسبب جعلنا إياه قسيماً للقول الأول؛ أنَّنا لم نجد من فصَّله بهذا التفصيل الرائع، وعُدّ هذا من مآثر الإمام الشافعي، زيادة على أنَّ قضية تقوية الأحاديث تدرك بالمباشرة، وجعل ذلك تحت قاعدة كلِّية، يتورع عنه كثير من الناس، إذ لكل حديث حالته الخاصة، لا سيما قضية تقوية الحديث بعمل أهل العلم به يتوقف فيها كثير من الناس.

فكبار التابعين: هم الذين أدركوا كبار الصحابة كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وابن مسعود، ومعاذ بن جبل... وأكثر روايتهم إذا سمّوا شيوخهم عن الصحابة، وهؤلاء مثل: قيس بن أبي حازم، وسعيد بن المسيب، ومسروق بن الأجدع، ويندرج في جملتهم المخضرَمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، لكنهم لم يثبت لهم شرف الصحبة، مثل: سويد بن غفلة، وعمرو بن ميمون الأودي، وأبي رجاء العطاردي.

فمراسيل هؤلاء الكبار أفضل من غيرهم، واحتمال تقويتها بالمتابعات والشواهد، أقوى وأسرع.

أمَّا الطبقة الثانية: فهم طبقة أواسط التابعين، وهم الذين أدركوا علي بن أبي طالب، ومن بقي حياً إلى عهده، وبُعيده من الصحابة كحذيفة بن اليمان، وأبي موسى الأشعري، وأبي أيوب الأنصاري، وعمران بن حصين، وسعد بن أبي وقاص، وعائشة أُمّ المؤمنين، وأبي هريرة، والبراء بن عازب، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، ووقع سماعهم من بعضهم، ومن هؤلاء التابعين الأواسط الذين أدركوا هؤلاء الصحابة: الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وعطاء بن أبي رباح، وطاوس اليماني، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن، وعامر الشعبي، ومجاهد بن جبر.

فمراسيل هذه الطبقة دون مراسيل أصحاب الطبقة الأولى من كبار التابعين، ولكنها تكتب للاعتبار، وتتقوى بالمتابعات والشواهد.

أمَّا الطبقة الثالثة: فهم صغار التابعين، وهم من أدرك وسمع ممن تأخر موته من الصحابة، كمن سمع من أنس بن مالك، وسهل بن سعد، وأبي أمامة الباهلي. ومن هؤلاء التابعين الصغار: ابن شهاب الزهري، وقتادة بن دعامة

السدوسي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وحُميد الطويل، فمراسيل هؤلاء من أضعف المراسيل، وهي أشبه أن تكون معضلة؛ لأنَّ غالب روايات هؤلاء عن التابعين، فإذا أرسل أحدهم، يغلب على الظن أنَّه أسقط من الإسناد رجلين فأكثر.

ومن أقوى المراسيل: مراسيل سعيد بن المسيب، فقد تُتبعت فوُجد غالبها مسانيد، ومن المراسيل الجيدة: مراسيل عروة بن الزبير؛ لشدَّة تحرِّيه، وكذا مراسيل عامر بن شراحيل الشعبي، ومحمد بن سيرين.

أمَّا مراسيل الصحابة: وهو ما وقع لبعض الصحابة، ممّا لم يسمعوه من النبي ﷺ مشافهة، إنما سمعوه من صحابة آخرين، وهذا يحصل لصغار الصحابة، مثل ابن عباس، وأنس بن مالك، فهذا مقبول عند جمهور المحدِّثين؛ لأنَّ ما لم يسمعوه من النبي ﷺ مشافهة، إنَّما سمعوه من صحابة آخرين، والصحابة كلّهم عدول.

۞ ٣ ـ المعضل:

في اللغة: اسم مفعول، من أعضله بمعنى أعياه[١].

وفي اصطلاح المحدّثين: هو عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً على التوالي[٢].

وسمى ابن الصلاح حديث تابع التابعي إذا كان مرفوعاً: معضلاً[٣].

والمعضل: لقب خاص لنوع من المنقطع، فكل معضل منقطع، وليس كل منقطع معضلاً. ويُعرف الإعضال بما سبق مما يُعرف به المنقطع، ويتأكد ذلك بأحد أمرين:

---

(١) انظر: «لسان العرب» و«المعجم الوسيط» مادة (عضل).

(٢) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٣٥ بتحقيقي، و«التقريب» المطبوع مع «التدريب» ١/ ٢١١، و«الخلاصة»: ٦٩، و«اختصار علوم الحديث»: ١٢٢ بتحقيقي.

(٣) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٣٦ بتحقيقي.

الأول: التاريخ، وذلك ببعد طبقة التلميذ الراوي عن طبقة شيخه المروي عنه.

والآخر: دلالة السبر لطرق الحديث[(١)].

هذا بيان معنى المعضل عند المتأخرين، أما المتقدمون فإنَّهم كانوا قليلاً ما يستعملون لفظة معضل بهذا المعنى الاصطلاحي الذي شاع عند المتأخرين، ولكنها كانت تستعمل عندهم في معان أخرى خارجة عن ذلك...[(٢)].

والحديث المعضل ضعيف عند المحدّثين؛ لجهالة الساقطين من الإسناد: فهو أسوأ حالاً من المنقطع، والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل، والمرسل لا تقوم به حجة[(٣)].

وعلى هذا فبين المعضل والمنقطع عموم وخصوص، فإن كان في السند من لم يسمع من الذي فوقه، فهو منقطع، وإن كان بينهما اثنان فهو معضل، وإنما جاء العموم من حيث إن المسمَّيَين يحكم عليهما بالانقطاع، وخص الإعضال بسقوط راويين.

٤ ـ الاختلاف في سماع الراوي:

سبق أنَّ الاتصال شرط لصحة الحديث النبوي الشريف، والاتصال: هو تلقي الراوي الحديث من الشيخ الذي يليه، وقد يختلف العلماء في إثبات سماع راو من شيخه أو نص سماعه منه، وهذا الاختلاف يؤدي إلى اختلافهم في إعلال الحديث أو عدم إعلاله، فمن يثبت السماع يعده متصلاً، ومن لا يثبت السماع يعده منقطعاً مما يؤدي إلى قبول الحديث أو ردّه؛ ويحصل خلاف للفقهاء بسبب ذلك. هذا في حال لم تظهر قرينة ترجح قولاً على قول، فإن ظهرت مثل هذه القرائن اعتمد عليها.

۞ ومثال ما حصل فيه الاختلاف في سماع الراوي من شيخه: ما

---

(١) انظر: «تحرير علوم الحديث» ٢/ ٩٢٢. (٢) انظر: «لسان المحدّثين» (معضل).

(٣) انظر: «الأباطيل والمناكير» (١١).

روى يحيى بن سعيد القطّان، عن شعبة وسفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمٰن السُّلميِّ، عن عثمان بن عفّان ﷺ، قال: قالَ رسول الله ﷺ، قالَ شُعْبَة: «**خيرُكم**» وقالَ سُفْيانُ: «**أفضلُكم مَنْ تعلَّم القُرآنَ وعلَّمهُ**»[1].

أخرجه: أحمد ١/ ٦٩، وابن ماجه (٢١١)، والترمذي (٢٩٠٨) م، والبزار (٣٩٦)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٨٠٣٧) ط. العلمية و(٧٩٨٣) ط. الرسالة وفي «فضائل القرآن»، له (٦٣)، وأبو نعيم في «الحلية» ٤/ ١٩٤، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٢٤٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٠٥) و(٢٢٠٦) ط. العلمية و(٢٠١٦) ط. الرشد، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٤/ ٣٠٢ وفي ط. الغرب ٥/ ٤٩٤ من طرق عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد.

هذا إسناد ظاهره الصحة رواته ثقات، قال أبو نعيم عقبه: «هذا حديث صحيح متفق عليه»[2].

قلت: إلا أنَّه قد تكلم في سماع أبي عبد الرحمٰن من عثمان، قال أبو عوانة ٢/ ٤٤٧ عقيب (٣٧٧٦): «اختلفَ أهل العلم من أهل التمييز في سماع أبي عبد الرحمٰن من عثمان».

ونقل ابن الجُنيد في سؤالاته[3]، عن يحيى أنَّه قال: «لم يسمع من عثمان، ولا من عبد الله»، ونقل أحمد ١/ ٥٨، وابن أبي حاتم في «المراسيل» (٣٨٢)، وأبو عوانة ٢/ ٤٤٥ عقيب (٣٧٦٥) عن شعبة أنَّه قال: «ولم يسمع أبو عبد الرحمٰن من عثمان، ولا من عبد الله، ولكنَّه قد سمع من عليٍّ ﷺ»، ونقل ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٣٨٣) عن أبيه أنَّه قال: «ليس تثبت روايته

(١) لفظ رواية أحمد.

(٢) هذا ليس على معناه الاصطلاحي وهو: إخراج البخاري ومسلم لهذا الحديث، وإنَّما معناه اتفاق بين الأئمة على صحته، بمعنى أنه مستوف شروطه المتفق عليها عند المحدّثين.

(٣) انظر: التعليق على «تهذيب الكمال» ٤/ ١١١ (٣٢١٠).

عن عليٍّ، فقيل له: سمع من عثمان بن عفّان؟ قال: قد روى عنه، ولم يذكر سماعاً».

في حين ذهب إلى إثبات سماعه جماعة، فقال البخاريُّ في «التاريخ الكبير» ٤/ ٣٧٨ (١٨٨): «سمع علياً وعثمان، وابن مسعود ﷺ...» وتعقّب العلائي كلام شعبة وأبي حاتم، فقال في «جامع التحصيل» (٣٤٧): «أخرج له البخاريُّ حديثين عن عثمان: **«خيرُكم مَنْ تعلَّم القُرآنَ وعلَّمه»** والآخر: أنَّ عثمانَ أشرفَ عليهم وهو محصورٌ. وقد عُلم أنَّه لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء». وقال أيضاً: «... وروى حسين الجعفي، عن محمد بن أبان، عن علقمة بن مرثد، قال: تعلم أبو عبد الرحمٰن القرآن من عثمان، وعرض على عليٍّ ﷺ. وقال عاصم بن أبي النجود وهو ممّن قرأ على أبي عبد الرحمٰن: أنَّه قرأ على عليٍّ ﷺ، وقال أبو عمرو الداني: أخذ أبو عبد الرحمٰن القراءة عرضاً من عثمان وعليٍّ وابن مسعود وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ﷺ وكل هذا ممّا يعارض الأقوال المتقدمة، والله أعلم»، وقال الذهبي في «معرفة القراء الكبار» فيما أفاد به الشيخ مقبل في تعليقه على «التتبع»: ٢٧٦ (١٣٠): «وقول حجاج عن شعبة أنَّ أبا عبد الرحمٰن لم يسمع من عثمان بن عفّان ﷺ ليس بشيء، فقد ثبت لقيه لعثمان، وقال في ٤٦: لم يتابع شعبة على هذا»[1]، وقال ابن حجر في «فتح الباري» ٩/ ٩٥: «وذكر الحافظ أبو العلاء أنَّ مسلماً سكت عن إخراج هذا الحديث في صحيحه، قلت ـ القائل ابن حجر ـ: قد وقع في بعض الطرق التصريح بتحديث عثمان لأبي عبد الرحمٰن، وذلك فيما أخرجه: ابن عدي في ترجمة عبد الله بن محمد بن أبي مريم[2]، من طريق ابن جريج، عن عبد الكريم، عن أبي عبد الرحمٰن، قال: حدثني عثمان، وفي إسناده مقال، لكن ظهر لي أنَّ البخاريَّ اعتمد في وصله وفي ترجيح لقاء أبي عبد الرحمٰن لعثمان، على ما وقع في رواية شعبة، عن سعد بن عبيدة من الزيادة، وهي أنَّ أبا عبد الرحمٰن أَقْرَأَ من زمن عثمان إلى

(١) تابعه يحيى بن معين.

(٢) «الكامل» ٥/ ٤١٩.

زمن الحجاج[١]، وأنَّ الذي حمله على ذلك هو الحديث المذكور، فدل على أنَّه سمعه في ذلك الزمان، وإذا سمعه في ذلك الزمان، ولم يوصف بالتدليس اقتضى ذلك سماعه ممن عنعنه عنه وهو عثمان ﷺ، ولا سيما مع ما اشتهر بين القراء أنَّه قرأ القرآن على عثمان، وأسندوا ذلك عنه من رواية عاصم بن أبي النجود وغيره، فكان هذا أولى من قول من قال: إنَّه لم يسمع منه[٢]» وقال أيضاً: «بين أول خلافة عثمان وآخر ولاية الحجاج اثنتان وسبعون سنة إلا ثلاثة أشهر، وبين آخر خلافة عثمان وأول ولاية الحجاج العراق ثمان وثلاثون سنة، ولم أقف على تعيين ابتداء إقراء أبي عبد الرحمٰن وآخره، فالله أعلم بمقدار ذلك، ويعرف من الذي ذكرته أقصى المدة وأدناها...». وقال أيضاً في «هدي الساري»: ٥٣٨: «وأما كون أبي عبد الرحمٰن لم يسمع من عثمان فيما زعم شعبة، فقد أثبت غيره سماعه منه، وقال البخاري في «التاريخ الكبير»: سمع من عثمان، والله أعلم».

ظهر الآن صحة سماع أبي عبد الرحمٰن من شيخه، وأنَّ القرائن التي ذكرها من قال بصحة السماع أقوى وأصح.

إلا أنَّ حديثنا هذا أعل بالإدراج، والحمل فيه على يحيى بن سعيد، فالناظر في إسناده سيجد أنَّه جعل سفيان وشعبة يرويانه عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، هكذا رواه يحيى بن سعيد، والصواب أنْ يفرق بين الإسنادين؛ لأنَّ طريق سفيان ليس فيه سعد بن عبيدة، وإنَّما إسناده هكذا: «عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمٰن السُّلميِّ، عن عثمان به» في حين إسناد شعبة هكذا: «علقمة، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمٰن، عن عثمان» بزيادة ابن عبيدة.

فقد روي الحديث عن شعبة وحده.

---

(١) سيأتي تخريجه.
(٢) أين طلبة العلم عن مثل هكذا مناقشات علمية رصينة؟! اللهم ارحم ابن حجر، واغفر له، وارفعه أعلى عليين.

فقد أخرجه: الطيالسيُّ (٧٣)، ومن طريقه الترمذي (٢٩٠٧).

وأخرجه: ابن الجعد (٤٧٥) ط. العلمية و(٤٨٩) ط. الفلاح، وابن سعد في «الطبقات» ٦/ ٢١٢، وابن أبي شيبة (٣٠٥٧٢)، وأحمد ١/ ٥٨، والدارمي (٣٣٣٨)، والبخاري ٦/ ٢٣٦ (٥٠٢٧)، وأبو داود (١٤٥٢)، والنَّسائيُّ في «فضائل القرآن» (٦١) و(٦٢)، وأبو عوانة ٢/ ٤٤٥ (٣٧٦٥) و٢/ ٤٤٦ (٣٧٦٧)، وابن حبان (١١٨)، والآجري في «أخلاق أهل القرآن» (١٥)، وأبو نعيم في «الحلية» ٤/ ١٩٣ ـ ١٩٤، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٩٣٢) و(٢٢٠٧) ط. العلمية و(١٧٨٥) و(٢٠١٧) ط. الرشد من طرق عن شعبة وحده، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمٰن، عن عثمان ﷺ، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «**خَيرُكم مَنْ تعلَّمَ القرآنَ وعَلَّمَهُ**» قال: وأَقرأ أبو عبد الرحمٰن في إمرة عثمان حتى كان الحجاج، قال: وذلك الذي أقعدني المقاعد[1].

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: ومما يدل على وهم يحيى أنَّه خالف بروايته روايات الثقات الذين رووا الحديث عن سفيان أيضاً، ولم يذكروا سعد بن عبيدة.

أخرجه: الترمذي (٢٩٠٨) من طريق بشر بن السري.

وأخرجه: أحمد ١/ ٥٧، وابن ماجه (٢١٢) من طريق وكيع.

وأخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (٨٠٣٨) ط. العلمية و(٧٩٨٤) ط. الرسالة وفي «فضائل القرآن»، له (٦٣) من طريق عبد الله بن المبارك.

وأخرجه: أحمد ١/ ٥٧ من طريق عبد الرحمٰن بن مهدي.

وأخرجه: عبد الرزاق (٥٩٩٥).

وأخرجه: البخاري ٦/ ٢٣٦ (٥٠٢٨)، وأبو عوانة ٢/ ٤٤٦ (٣٧٧١)

---

(١) لفظ رواية البخاري، والقائل: «قال: وأقرأ أبو عبد الرحمٰن» هو سعد بن عبيدة، كما بينه الحافظ في «فتح الباري» ٩/ ٩٦ (٥٠٢٧).

و(٣٧٧٢)، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٩٥٧) ط. العلمية و(٩٨١) ط. الرشد من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين.

وأخرجه: ابن المقرئ في معجمه (١٩٨) من طريق محمد بن بشر.

سبعتهم: (بِشْرْ، ووكيع، وعبد الله، وعبد الرحمٰن، وعبد الرزاق، وأبو نعيم، ومحمد) عن سفيان الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمٰن السُّلميِّ، عن عثمان، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أفضلُكم مَنْ تَعلَّم القرآنَ وعلَّمه**».

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقد توبع الثوري على هذا الإسناد.

فأخرجه: الخطيب في «الفصل للوصل»: ٢٣٧ و٢٣٧ ـ ٢٣٨ و٢٣٨ و٢٣٩ ـ ٢٤٠ ط. العلمية و: ٢٥٥ و٢٥٦ ـ ٢٥٧ و٢٥٧ و٢٥٨ ط. الهجرة من طريق الجراح بن الضحاك الكندي، عن علقمة، به.

وقد ذهب بعض أهلِ العلم إلى حمل الوهم على يحيى بن سعيد، فقد قال الترمذي عقب (٢٩٠٨) م: «قال محمد بن بشار: وأصحاب سفيان لا يذكرون عن سفيان، عن سعد بن عبيدة، قال محمد بن بشار: وهو أصح». وقال الترمذي عقب (٢٩٠٨): «وهكذا روى عبد الرحمٰن بن مهدي، وغير واحد، عن سفيان الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمٰن، عن عثمان، عن النَّبيِّ ﷺ، وسفيان لا يذكر فيه سعد بن عبيدة»، وقال البيهقي في «شعب الإيمان» عقب (٢٠١٦) ط. الرشد: «ويشبه أنْ يكون يحيى بن سعيد حمل إسناد حديث سفيان على حديث شعبة، فإنَّ سفيان لا يذكر فيه سعد بن عبيدة، وإنَّما يذكره شعبة»، وقال المزي في «تحفة الأشراف» ٦/٥٤٩ (٩٨١٣): «ورواه يحيى بن سعيد، عن شعبة وسفيان كما تقدم ذكره، ولم يتابعه أحد على هذا القول فيما نعلم، ولعله حمل أحد الحديثين على الآخر، والله أعلم...»، وقال الحافظ ابن حجر في «أطراف المسند» ٤/٣٠٨ (٥٩٦٠): «زاد يحيى بين علقمة وأبي عبد الرحمٰن سعد بن عبيدة، ووَهِم في ذلك»، وقال ابن عدي في «الكامل» ٤/٤٥٢: «وإنَّما يذكر هذا ـ يعني:

سعد بن عبيدة في إسناد الثوري ـ عن يحيى القطان، جمع بين الثوري وشعبة، فذكر عنهما جميعاً في الإسناد في هذا الحديث سعد بن عبيدة، وسعد إنما يذكره شعبة، والثوري لا يذكره، فحمل يحيى حديث شعبة على حديث الثوري، فذكر عنهما جميعاً سعداً[1]، ويقال: لا يعرف ليحيى بن سعيد خطأ غيره..».

قلت: إلا أنَّ يحيى قد توبع على زيادة سعد بن عبيدة في إسناد سفيان.

فقد أخرجه: ابن عدي في «الكامل» ٤/ ٤٥٢ من طريق سعيد بن سالم ـ وهو القداح ـ عن الثوري ومحمد بن أبان، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السُّلمي، عن عثمان، به.

وهذا الإسناد كسابقه معلول بالإدراج، أعني: أنَّ ذكر سعد بن عبيدة إنَّما جاء من طريق محمد بن أبان، وليس من طريق سفيان، وجاء القداح فأدرج الإسنادين على بعضهما فوهم، يدل على ذلك الرواة عن سفيان، وقال ابن عدي في «الكامل» عقبه: «وذكر سعد بن عبيدة ـ في هذا الإسناد عن الثوري ـ غير محفوظ...»[2]. وذكر ابن عدي طريقاً متابعاً آخر، إذ قال: «على أنَّ الحسن بن عليٍّ بن عفّان رواه عن يحيى بن آدم وزيد بن حباب، عن الثوري ـ وقيس، عن علقمة، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، كذلك حدثناه عبد الملك بن محمد، عن الحسن بن علي بن عفان».

فهذا الإسناد والذي قبله لا يعدان متابعات بعضها لبعض؛ لأنَّها جميعاً عانت نفس علة حديث يحيى بن سعيد القطان، فيجيء فيها سفيان مقروناً مع غيره، فتأتي زيادة السند، إلا أنَّ ما يقطع القول، بأنَّ زيادة سعد بن عبيدة جاءت من طريق قيس بن الربيع لا من طريق سفيان، ما أخرجه: البزار (٣٩٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» ١١/ ٣٤ وفي ط. الغرب ١٢/ ٢٩٨ من

(١) في المطبوع: «سعد».

(٢) المحفوظ يقابله الشاذ، فكأنما رمى ابن عدي هذا الإسناد بالشذوذ.

طريق قيس وحده، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمٰن، عن عثمان، عن النَّبيِّ ﷺ بنحوه.

قلت: والملاحظ في عامة طرق سفيان أنَّه حينما يُفْرَدُ بالرواية يجيء إسناده دون ذكر سعد بن عبيدة، وحينما يقرن مع غيره تجيء تلك الزيادة، وعلى هذا يفهم: أنَّ زيادة سعد بن عبيدة في الإسناد إنَّما جاءت من الراوي المقرون مع سفيان، والله أعلم.

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى ترجيح رواية سفيان، فقال الترمذي عقب (٢٩٠٨) م: «وقد زاد شعبة في إسناد هذا الحديث سعد بن عبيدة، وكأنَّ حديث سفيان أشبه، قال عليُّ بن عبد الله: قال يحيى بن سعيد: «ما أحد يعدل عندي شعبة، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان»، وقال أيضاً: «سمعت أبا عمّار يذكر عن وكيع، قال: قال شعبة: سفيان أحفظ مني، وما حدثني سفيان عن أحد بشيء فسألته إلا وجدتُهُ كما حدثني»، وقال البزار في مسنده عقب (٣٩٦): «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عثمان إلا من هذا الوجه، ورواه غير واحد عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمٰن، عن عثمان إلا أنَّ يحيى بن سعيد جمع شعبة والثوري في هذا الحديث فرواه عن علقمة، عن سعد، عن أبي عبد الرحمٰن، عن عثمان، وأصحاب سفيان يحدّثونه عن علقمة، عن أبي عبد الرحمٰن، وإنَّما شعبة، الذي قال: عن سعد. وسمعت عمرو بن علي، يقول: قلت ليحيى: إنَّ الثوري يرويه عن علقمة، عن أبي عبد الرحمٰن، فقال: سمعته من شعبة، عن علقمة، عن سعد، ثم سمعته من الثوري، فلم أشك أنَّه قال كما قال شعبة، أو فكان عندي كما رواه شعبة...»، وقال الدارقطني في «التتبع» (١٣٠): «وقال سعيد بن سالم، عن الثوري كما قال يحيى القطّان عنه، وخالفهما ابن المبارك، ووكيع، وأبو نعيم، وعبد الرزاق، ومحمد بن بِشر وغيرهم، وقال قيس، وعبد الله بن عيسى، ومحمد بن جحادة، وموسى بن قيس الحضرمي، والنضر بن إسحاق السُّلمي، ومحمد بن جابر وغيرهم: عن علقمة، كقول شعبة، ـ يعني: بذكر سعد بن عبيدة ـ، إلا أنَّ عبد الله بن عيسى يختلف عنه في رفعه، وقال

عمرو بن قيس[١] ومسعر، وأبو اليسع[٢]، وعمرو[٣] بن النُّعمان، ومحمد بن طلحة، وأبو حماد، وحفص بن سليمان، وأيوب بن جابر، وسلمة الأحمر، وغياث كقول الثوري لم يذكروا فيه سعد بن عبيدة»، وقال فيما نقله ابن حجر في «هدي الساري»: ٥٣٨: «فقد اختلف شعبة والثوري في إسناده، فأدخل شعبةُ بين علقمة وبين أبي عبد الرحمٰن سعدَ بن عبيدة، وقد تابع شعبةَ على زيادته من لا يُحتج به، وتابع الثوريَّ جماعةٌ ثقات. قلت ـ القائل ابن حجر ـ: قد قدمنا أنَّ مثل هذا يخرجه البخاري على الاحتمال؛ لأنَّ رواية الثوري عند جماعة من الحفاظ هي المحفوظة، وشعبة زاد رجلاً فأمكن أنْ يكون علقمة سمعه من سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمٰن، ثم لقي أبا عبد الرحمٰن فسمعه منه»، وقال المزي في «تحفة الأشراف» ٦/ ٥٤٩ (٩٨١٣): «والمحفوظ رواية الجماعة عن سفيان كما تقدم، وهو مما حكم فيه لسفيان على شعبة، وقد رواه غير واحد عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمٰن السُّلمي كما قال سفيان، منهم: عمرو بن قيس الملائي[٤]، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت وغيرهما، وكذلك رواه موسى بن قيس الفراء، عن علقمة بن مرثد، من رواية أبي نعيم عنه، ولموسى الفراء فيه إسناد آخر، رواه المحاربي عنه، عن سلمة بن كهيل، عن أبي عبد الرحمٰن السُّلمي، وكذلك سفيان الثوري عنده فيه إسناد آخر رواه معاوية بن هشام القصّار، عنه، عن عبد الملك بن عمير، عن أبي عبد الرحمٰن السُّلمي»، وقال أبو نعيم في «الحلية» ٤/ ١٩٤: «هذا حديث صحيح متفق عليه، رواه عن شعبة يحيى بن سعيد القطّان، ويزيد بن زريع، ويعقوب الحضرمي والناس، ورواه الثوري عن علقمة واختلف فيه فرواه وكيع، وعبد الرحمٰن بن مهدي، وعبد الرزاق، وأبو نعيم، والفريابي، وعامة

---

(١) أخرجه: أبو عوانة ٢/ ٤٤٦ (٣٧٧٥)، وابن المقرئ في معجمه (١٩٨) وجاء عنده مقروناً مع مسعر.
(٢) أخرجه: أبو عوانة ٢/ ٤٤٦ (٣٧٧٤).
(٣) في المطبوع «عمر»، والصواب ما أثبتناه. انظر: «التقريب» (٥١٢٣).
(٤) أخرجه: أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ١/ ٤٥٩.

أصحابه: عن علقمة، عن أبي عبد الرحمٰن من دون سعد، ورواه يحيى بن سعيد القطّان عنه مقروناً بشعبة بإدخال سعد، بين علقمة وأبي عبد الرحمٰن[1]، وممن وافق شعبة والثوري عليه قيس بن الربيع ومحمد بن أبان الجعفي، ومِسْعر من رواية خلف بن ياسين، عن أبيه، عنه، وممن رواه عن علقمة من دون سعد: عمرو بن قيس الملائي، والجراح بن الضحاك، ومِسعر بن كدام من رواية محمد بن بشر عنه...».

وقد روي الحديث من طريق آخر مدرجاً.

فأخرجه: الخطيب في «تاريخ بغداد» ٤/ ١٠٩ وفي ط. الغرب ٥/ ١٧٥ من طريق كادح بن رحمة الزاهد، قال: حدثنا أبو حنيفة، ومِسْعر، وسفيان، وشعبة، وقيس وغيرهم، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمٰن، عن عثمان، به.

أقول: وقد أسهب الدارقطني في علله ٣/ ٥٣ ـ ٥٧ س (٢٨٣) في جمع طرق هذا الحديث وبيان علة كل طريق، فقال كَلَّلله مجيباً مَن سأله عن هذا الحديث: «هو حديث يرويه علقمة بن مرثد، وسعد بن عبيدة، وعبد الملك بن عمير، وسلمة بن كهيل، وعاصم بن بهدلة، والحسن بن عبيد الله، وعبد الكريم، وعطاء بن السائب واختلف عنه، عن أبي عبد الرحمٰن السلمي، واختلف عن علقمة بن مرثد، فرواه موسى بن قيس الفراء من رواية أبي نعيم عنه[2]، وعمرو بن قيس الملائي، ومِسْعر، وأبو اليسع، والجراح بن الضحاك، وعمرو بن النعمان، ومحمد بن طلحة، وأبو اليمان، وعبد الله بن عيسى إلا أنَّه وقفه عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمٰن، عن عثمان. ورواه سفيان الثوري واختلف عنه، فرواه موسى بن أعين، وقبيصة، ووكيع، وابن مهدي، وأبو أسامة، ومؤمل بن إسماعيل، ويحيى بن اليمان، وعبد الله بن وهب وغيرهم عن الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمٰن، عن

(١) في المطبوع هكذا: «بإدخال سعد، عن علقمة وأبي عبد الرحمٰن...» وهو وهم.
(٢) أخرجه: الخطيب في «تاريخ بغداد» ٥/ ١٢٩ وفي ط. الغرب ٦/ ٣٢٨ و٣٢٨ ـ ٣٢٩.

عثمان، وكذلك قال سعيد بن سالم القداح، عن الثوري ومحمد بن أبان، عن علقمة، عن سعد بن عبيدة، وكذلك رواه شعبة وقيس بن الربيع وغيرهما عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمٰن، ورواه الجراح بن الضحاك الكندي، عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمٰن، عن عثمان...».

قلت: إلا أنَّ تخريج البخاري للحديث من الطريقين يدل على صحتهما عنده، والله أعلم.

انظر: «تحفة الأشراف» ٦/ ٥٤٨ (٩٨١٣)، و«أطراف المسند» ٤/ ٣٠٨ (٥٩٦٠)، «وإتحاف المهرة» ١١/ ٥٥ (١٣٦٨٣).

۞ **وكثيراً ما يختلف النقاد في سماع الراوي من شيخه، وقد يتوقف الباحث لعدم وجود مرجح في ذلك**: مثاله ما روى سيف بن سليمان، عن قيس بن سعد، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس ﵄: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قضى باليمينِ معَ الشاهدِ.

أخرجه: الشافعي في مسنده (١٧٠٩) بتحقيقي وفي «الأم»، له ٦/ ٢٥٤ وفي ط. الوفاء ٧/ ٦٢٥، ومن طريقه البيهقي ١٠/ ١٦٧ وفي «معرفة السنن والآثار»، له (٥٩٠٤) و(٥٩٠٥) و(٥٩٠٦) ط. العلمية و(١٩٩٦٠) و(١٩٩٦٥) ط. الوعي، والبغوي (٢٥٠٢).

وأخرجه: ابن أبي شيبة (٢٣٣٣٠) و(٢٩٥٣٩) و(٣٧٣١٣)، وأحمد ١/ ٢٤٨ و٣١٥ و٣٢٣، ومسلم ٥/ ١٢٨ (١٧١٢) (٣)، وأبو داود (٣٦٠٨)، وابن ماجه (٢٣٧٠)، والنَّسائي في «الكبرى» (٦٠١١) ط. العلمية و(٥٩٦٧) ط. الرسالة، وأبو يعلى (٢٥١١)، وابن الجارود (١٠٠٦)، وأبو عوانة كما في «إتحاف المهرة» ٧/ ٦٥٦ (٨٦٩٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٤/ ١٤٤ وفي ط. العلمية (٥٩٦٤)، وابن عدي في «الكامل» ٤/ ٥١٠ من طريق سيف بن سليمان، عن قيس بن سعد، بهذا الإسناد.

قال النَّسائيُّ: «هذا إسناد جيد، وسيف ثقة، وقيس ثقة، وقال يحيى بن سعيد القطّان: سيفٌ ثقة».

قلت: هذا الحديث إسناده صحيح ورواته ثقات وظاهره السلامة من العلل. إلا أنَّ بعض العلماء قد أعل هذا الحديث:

قال يحيى بن معين فيما نقله ابن عدي في «الكامل» ٤/ ٥١٠: «حديثُ ابن عباس: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قضى بشاهدٍ ويمين، ليس بمحفوظٍ».

وقال الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٤/ ١٤٥ وفي ط. العلمية عقيب (٥٩٧٢): «أما حديث ابن عباس فمنكرٌ؛ لأنَّ قيسَ بن سعد لا نعلمه يحدث عن عمرو بن دينار بشيء فكيف يحتجونَ به في مثل هذا؟!».

وقال ابن التركماني في «الجوهر النقي» ١٠/ ١٦٨: «ولم يصرحْ أحدٌ من أهل هذا الشأن فيما علمنا بأنَّ قيساً سمع من عمرو».

إلا أنَّ قيس بن سعد صرّح بالتحديث من عمرو.

قال البيهقي كما في «مختصر الخلافيات» ٥/ ١٥٧: «وليس ما لا يعلمه الطحاوي لا يعلمه غيره... ـ واستدل بحديث جرير ـ قال: سمعت قيس بن سعد يحدث عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﵄: أنَّ رجلاً وَقَصَتْهُ ناقته وهو محرمٌ، فقال رسول الله ﷺ: «**اغْسلوهُ بماءٍ وسدرٍ، ولا تُخمروا رأسَهُ؛ فإنَّ الله يبعثُهُ يومَ القيامةِ وهو يُلبي**» ولا يبعد أنْ يكون له عن عمرو غير هذا..».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» ١/ ٣٥٩: «وفي اليمين مع الشاهد آثار متواترة حسانٌ ثابتةٌ متصلةٌ، أصحها إسناداً وأحسنها حديث ابن عباس، وهو حديث لا مطعن لأحد في إسناده، ولا خلاف بين أهل المعرفة بالحديث في أنَّ رجاله ثقات».

وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» ٦/ ٢٠٣: «قال الحفاظ: أصح أحاديث الباب حديث ابن عباس..».

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٥/ ٣٤٧ عقب (٢٦٧٠): «أما قول الطحاوي: إنَّ قيس بن سعد لا تعرف له رواية عن عمرو بن دينار، لا يقدح في صحة الحديث؛ لأنَّهما تابعيان ثقتان مكيان، وقد سمع قيس من أقدم من عمرو، وبمثل هذا لا ترد الأخبار الصحيحة».

قلت: ومع ذلك فإنَّ قيس بن سعد قد توبع، تابعه محمد بن مسلم.

أخرجه: أبو داود (٣٦٠٩)، والترمذي في «العلل»: ٥٤٥ (٢١٧)، وأبو عوانة كما في «إتحاف المهرة» ٧/ ٦٥٦ (٨٦٩٧)، والبيهقي ١٠/ ١٦٨ وفي «معرفة السنن والآثار»، له (٥٩١٠) ط. العلمية و(١٩٩٧٦) ط. الوعي من طريق عبد الرزاق.

وأخرجه: الطبراني في «الكبير» (١١١٨٥)، والبيهقي ١٠/ ١٦٨ وفي «معرفة السنن والآثار»، له (٥٩٠٩) ط. العلمية و(١٩٩٧٥) ط. الوعي من طريق أبي حذيفة.

كلاهما: (عبد الرزاق، وأبو حذيفة) عن محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، به.

وخالفهما عبد الله بن محمد بن ربيعة عند الدارقطني ٤/ ٢١٣ ط. العلمية و(٤٤٩٤) ط. الرسالة فرواه عن محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس.

هذه الرواية منكرة فيها عبد الله بن محمد بن ربيعة قال عنه ابن حبان في «المجروحين» ٢/ ٤١: «لا يحل ذكره بالكتب إلا على سبيل الاعتبار»، وقال ابن عدي في «الكامل» ٥/ ٤٢٤: «عامة حديثه غير محفوظ[1]، وهو ضعيف على ما تبين لي من رواياته واضطرابه فيها، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره»، وقال الدارقطني فيما نقله الزيلعي في «نصب الراية» ٤/ ٩٨: «متروك»، وقال الخليلي في «الإرشاد» ١/ ٢٨٠: «ضعيف يأتي بالمناكير، وما لا يتابع عليه»، وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٢/ ٤٨٨ (٤٥٤٤): «أحد الضعفاء»، وقال الألباني في «إرواء الغليل» ٨/ ٢٩٧ (٢٦٨٣): «فلا يلتفت إليه أصلاً، فكيف إذا خالف».

وقد توبع عبد الله.

---

(١) في المطبوع من «الكامل»: «محفوظة» وهو خطأ، والتصويب من «لسان الميزان» ٤/ ٥٥٨ (٤٣٩٩).

قال البيهقي كما في «مختصر الخلافيات» ١٥٨/٥: «وخالفهما (أي: عبد الرزاق وأبا حذيفة) خالد بن يزيد العمري، عن محمد بن مسلم فرواه عنه عن عمرو، عن طاوس، عن ابن عباس. وتابعه على ذلك عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي[١]، وعصام بن يوسف البلخي. وخالد والقدامي[٢] وعصام ليسوا بأقوياء وعبد الرزاق ثقة حجة وتابعه أبو حذيفة[٣] فروياه كما ذكرنا فلا يعلله رواية من لا يبالي به» وفي «السنن الكبرى» ١٠/١٦٨ قال: «وخالفهما من لا يحتج بروايتهم عن محمد بن مسلم فزادوا في إسناده طاوساً، ورواه بعضهم من وجه آخر عن عمرو، فزادوا في إسناده جابر بن زيد، ورواية الثقات لا تعلل برواية الضعفاء»[٤].

قال البخاري فيما نقله الترمذي في «العلل»: ٥٤٦ (٢١٧) عندما سأله عن هذا الحديث: «عمرو بن دينار لم يسمع عندي من ابن عباس هذا الحديث».

فهذا الكلام إما أنْ يكون اعتماداً على رواية عبد الله بن محمد بن ربيعة التي مر ذكرها سلفاً، فإنَّ الإعلال حينئذ غير صحيح، ولا وجه له، وإما أنْ يكون اعتماداً على ما ترجح للإمام البخاري من عدم سماع عمرو بن دينار لهذا الحديث من ابن عباس بمرجح خفي اطلع عليه.

فحينئذٍ لا يمكننا أنْ نُعِلَّ حديثاً ونُسقطَهُ من أجل كلامٍ غير مفسر.

انظر: «نصب الراية» ٩٦/٤، و«تحفة الأشراف» ٦٤٤/٤ (٦٢٩٩)، و«جامع المسانيد» ١٥٢/٣٢ (٢٩٤٠) و١٥٣/٣٢ (٢٩٤١) و(٢٩٤٢)

---

(١) في المطبوع من «مختصر الخلافيات»: «العدامي» محرف، والتصويب من «لسان الميزان» ٥٥٧/٤ (٤٣٩٩).

(٢) كذلك.

(٣) في المطبوع: «أبو خليفة»، وهو تحريف، وقد زاد محقق المطبوع هنا جملة من كيسه ـ كما صرح به ـ أفسدت الكلام، فالله المستعان.

(٤) لم أعثر على روايات خالد بن يزيد، وعصام بن يوسف، عن محمد بن مسلم، وكذلك الرواية التي فيها جابر بن زيد.

و(٢٩٤٣)، و«أطراف المسند» ٣/ ٢٤١ (٣٨٠٦)، و«إتحاف المهرة» ٧/ ٦٥٦ (٨٦٩٧).

٥ ـ الاختلاف في سماع مخصوص:

قد يختلف أهل العلم في سماع مخصوص، كاختلافهم في رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. وهو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

وجده المراد به جد شعيب، وهو عبد الله بن عمرو بن العاص.

وحاصل ما أعلت به هذه السلسلة أمران:

الأول: أنَّه وجد صحيفة لجده عبد الله بن عمرو بن العاص فحدث بها وهو لم يسمعها، وبهذا أعلها ابن معين، وابن حزم[1].

وهذا مردود فقد ثبت سماع شعيب من جده عبد الله كما سيأتي، على أنَّه إذا كان روى بعض الأحاديث بالوجادة فلا بأس؛ لأنَّ الوجادة إحدى صيغ التحمل[2].

والآخر: أنَّ عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو، إن أراد بجده محمداً ـ والد شعيب ـ فهو مرسل؛ لأنَّ محمداً لم يدرك النبي ﷺ، وإن أراد بجده عبد الله بن عمرو فهو منقطع؛ لأن شعيباً لم يلق عبد الله[3].

وأجيب عن هذا: أنَّ المراد بجده جد شعيب ـ والد عمرو ـ وهو عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي الجليل. وقد سمع شعيب منه، وثبت سماع عمرو من أبيه شعيب[4]. فتكون الرواية موصولة.

وهذه السلسلة اضطربت فيها أقوال النقاد اضطراباً كثيراً، واختلفت فيها أقوالهم، ما بين قبول ورد وتفصيل، وقلما اختلفوا مثل هذا الاختلاف.

وحاصل أقوالهم:

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» ٥/ ٤٢٤ (٤٩٧٤)، و«المحلى» ٥/ ١٦٠.

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» ٨/ ٤٥، و«معرفة أنواع علم الحديث»: ٢٨٨ بتحقيقي.

(٣) انظر: «المجروحين» ٢/ ٧١.

(٤) انظر: «تهذيب التهذيب» ٨/ ٤٣.

أولاً: مردودة لأنها وجادة، وبه قال ابن حزم(١).

ثانياً: التفصيل، وذهب إليه الدارقطني، ففرق بين أن يفصح بجده أنَّه عبد الله فيحتج به، أو لا يفصح فلا يحتج به، وكذلك إنْ قال: (عن أبيه، عن جده سمعت رسول الله ﷺ قال)، أو نحو هذا مما يدل على أنَّ المراد الصحابي فيحتج به وإلا فلا(٢).

وذهب ابن حبان إلى تفصيل آخر، فإن استوعب ذكر آبائه في الرواية احتج به، وإن اقتصر على قوله: (عن أبيه عن جده) لم يحتج به(٣).

ثالثاً: تضعيف عمرو مطلقاً والجمهور على توثيقه وحجة من ضعّفه ما ورد من أحاديث مناكير في رواياته، وقد أجاب عن ذلك أبو زرعة الرازي: بأنَّ المناكير التي وقعت في حديثه إنما هي من الرواة الضعفاء عنه(٤).

رابعاً: قبولها وأنها متصلة غير منقطعة، فقد قال الإمام البخاري: «رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن عبد الله، والحميد(٥)، وإسحاق بن إبراهيم يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه»(٦).

---

(١) «المحلى» ١٢/ ١٤ و١٣/ ١٦٦.

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» ٨/ ٤٤، و«شرح ألفية السيوطي»: ٢٤٦، وهامش الترمذي ٢/ ١٤٠.

(٣) انظر: «المجروحين» ٢/ ٧١.

(٤) انظر: «الجرح والتعديل» ٦/ ٣٠٨ (١٣٢٣)، و«تهذيب التهذيب» ٨/ ٤٤.

(٥) هكذا وقع في مطبوعة «التاريخ الكبير» ط. العلمية، وكذا هو في ط. حيدر آباد الدكن، ويغلب على ظني أنَّه تحريف؛ فقد نقل هذا القول الترمذيُّ في «العلل الكبير»: ٣٢٥ (١٠٧) عن البخاري، وعنده: (الحميدي) بدل: (الحميد)، فلعله الصواب، وفي «تهذيب الكمال» ٥/ ٤٢٣ (٤٩٧٤): «وقال البخاري: رأيتُ أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيد، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ما تركه أحد من المسلمين». وهو كذلك في «تهذيب التهذيب» ٨/ ٤٢.
وقد قال محقق «التاريخ الكبير» ط. حيدر آباد ق٢/ج٣/ ٣٤٣: «وما هنا في الأصل: والحميد، لعله تصحيف أبا عبيد أو الحميدي».

(٦) تاريخه الكبير ٦/ ١٥٧ (٢٥٧٨)، وانظر: «تهذيب الكمال» ٥/ ٤٢٣ (٤٩٧٤).

وقال إسحاق بن راهويه: «إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده ثقة، فهو كأيوب، عن نافع، عن ابن عمر»[١].

وقال ابن عبد البر: «وحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مقبول عند أكثر أهل العلم بالنقل»[٢].

وقال النووي: «وهو الصحيح المختار الذي عليه المحققون من أهل الحديث والأكثرون، وهم أهل الفن وعنهم يؤخذ»[٣].

والذي يهمنا هنا هو سماع عمرو من أبيه شعيب، وسماع شعيب من جده عبد الله، فقد صح سماع عمرو من أبيه شعيب، لا خلاف في ذلك، وكذلك قد صح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو؛ لأنَّ عبد الله هو الذي ربى شعيباً لما مات أبوه محمد، كما قرر ذلك الذهبي[٤] والعلائي[٥] وغيرهما[٦].

قال البيهقي: «وسماع شعيب بن محمد بن عبد الله صحيح من جده عبد الله، لكن يجب أن يكون الإسناد إلى عمرو صحيحاً»[٧].

وقال الزيلعي: «وقد ثبت في الدارقطني وغيره بسند صحيح سماع عمرو من أبيه شعيب، وسماع شعيب من جده عبد الله»[٨].

ونقل المزي عن أبي بكر بن زياد النيسابوري قال: «صح سماع عمرو من أبيه شعيب، وصح سماع شعيب من جده عبد الله»[٩].

والدليل على ما سبق، ثبوت قصة رواها الدارقطني[١٠]، والحاكم[١١]، والبيهقي[١٢].

---

(١) «تهذيب التهذيب» ٨/ ٤٣.
(٢) «تجريد التمهيد»: ٢٥٥.
(٣) «المجموع» ١/ ١١٠.
(٤) «الميزان» ٣/ ٢٦٦ (٦٣٨٣).
(٥) «جامع التحصيل»: ٢٣٨.
(٦) «تهذيب التهذيب» ٨/ ٤٢ ـ ٤٦.
(٧) «السنن الكبرى» ٧/ ٣٩٧.
(٨) «نصب الراية» ١/ ٥٩.
(٩) «تهذيب الكمال» ٥/ ٤٢٤ (٤٩٧٤).
(١٠) في سننه ٣/ ٥٠ ـ ٥١ ط. العلمية و(٢٩٩٩) و(٣٠٠٠) ط. الرسالة.
(١١) «المستدرك» ٢/ ٦٥.
(١٢) «السنن الكبرى» ٥/ ١٦٧.

خامساً: تدليس عمرو، عن أبيه، قال الحافظ: «.. فأما روايته عن أبيه فربما دلس ما في الصحيفة بلفظ (عن)، فإذا قال: (حدثني أبي) فلا ريب في صحتها كما يقتضيه كلام أبي زرعة..»[(١)]، وقال الحافظ أيضاً: «.. وهذه قطعة من جملة أحاديث تصرح بأنَّ الجد هو عبد الله بن عمرو، لكن هل سمع منه جميع ما روىٰ عنه أم سمع بعضها والباقي صحيفة؟ الثاني أظهر عندي، وهو الجامع لاختلاف الأقوال فيه، وعليه ينحط كلام الدارقطني وأبي زرعة. وأما اشتراط بعضهم أن يكون الراوي عنه ثقة، فهذا الشرط معتبر في جميع الرواة لا يختص به عمرو»[(٢)]. أما عن تدليسه فالظاهر من كلام الحافظ أنَّ ما لم يسمعه عمرو من أبيه فهو من صحيفته؛ فيه تقوية لسنده حتى إذا عنعن.

وإنما أطنبت الكلام على هذه السلسلة لشهرتها في عموم المصادر الحديثية خلا الصحيحين؛ فإنها ليست على شرطهما، وقد أخرج أصحاب السنن بهذه السلسلة (١٧٠) حديثاً[(٣)].

۞ **ومثال ما اختلف في سماعه**: ما رواه معاوية بن إسحاق، عن عطاء بن يَسار، عن عبد الله بن مسعود، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «**إنَّها ستكونُ أُمراءُ بَعْدي، يقولونَ ما لا يفعلونَ، ويفعلونَ ما لا يؤمرونَ، فمنْ جاهدَهم بيدِهِ فهو مؤمنٌ، ومنْ جاهدَهم بلسانِهِ فهو مؤمنٌ، ومنْ جاهَدهم بقلبِهِ فهو مؤمنٌ لا إيمانَ بعده**».

أخرجه: أحمد ١/ ٤٥٦، والبزار (١٨٩٦)، وابن حبان (١٧٧) من طرق عن معاوية بن إسحاق، بهذا الإسناد.

هذا الحديث ظاهره أنه حسن، إلا أنَّه معلول لا يصح. وقد اختلف أهل العلم في سماع عطاء بن يسار من ابن مسعود، فقال ابن سعد في «الطبقات» ٥/ ١٣٢: «وسمع عطاء بن يسار من أُبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود»، وقال المزي في «تهذيب الكمال» ٥/ ١٨٠ (٤٥٣٥): «قال محمد بن

---

(١) «تهذيب التهذيب» ٨/ ٤٣.
(٢) «تهذيب التهذيب» ٨/ ٤٤.
(٣) انظر: «تحفة الأشراف» ٦/ ٣١ ـ ٨٨ (٨٦٥٦) إلى (٨٨٢٢).

سعد والبخاري: سمع من ابن مسعود». وخالفهما أبو حاتم الرازي فإنَّه قال في «المراسيل» لابنه (٥٧٢): «عطاء لم يسمع من عبد الله بن مسعود»، وقال البزار عقب (١٨٩٦): «وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ عن عبد الله إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم روى عطاء بن يسار عن عبد الله غير هذا الحديث، ولا نعلمه سمع منه، وإن كان قديماً ولا نعلم أسند الحسن بن عمرو، عن معاوية بن إسحاق إلا هذا الحديث».

أقول: فالناظر للوهلة الأولى سيرجح ما ذهب إليه البخاري من إثبات سماع عطاء من ابن مسعود لاسيما مع ما جاء عند ابن حبان عقب (١٧٧): «قال عطاء: فحين سمعت الحديث منه انطلقت به إلى عبد الله بن عمر فأخبرته، فقال: أنت سمعت ابن مسعود يقول هذا؟ ـ كالمدخل عليه في حديثه ـ قال عطاء: فقلت: هو مريض فما يمنعك أنْ تعوده؟ قال: فانطلق بنا إليه فانطلق وانطلقت معه، فسأله عن شكواه، ثم سأله عن الحديث قال: فخرج ابن عمر وهو يقلب كفه وهو يقول: ما كان ابن أم عبد يكذب على رسول الله ﷺ»، وهذه القصة تبين قيام سماع عطاء من ابن عمر وابن مسعود.

أقول: وعلى الرغم من كل ما تقدم فإنَّ صحة الحديث مدخولة بالانقطاع، وأنَّ الراجح ما ذهب إليه أبو حاتم والبزار. فأما ما نقله المزي فعند الرجوع إلى «التاريخ الكبير» ٦/٢٤٩ (٢٩٩٢) وجدت النص هكذا: «.. سمع أبا سعيد وأبا هريرة ﵄، ويقال: ابن مسعود وابن عمر ﵄..». هكذا ذكره البخاريُّ بصيغة التمريض مبيِّناً ضعف سماع عطاء من ابن مسعود وابن عمر، ولو كان يرجح سماعه منه، لذكره كما ذكر سماعه من أبي سعيد وأبي هريرة ـ أقصد: بصيغة الجزم ـ وهذا واضح جليٌّ لمن وهبه الله نور هذا العلم. ثم إنَّ هذه القصة على فرض صحتها كان أبو حاتم والبخاري والبزار أولى بحفظها من غيرهم، ولو صحت عندهم لجزموا بصحة سماع عطاء. وسيأتي بيان شذوذ هذه الرواية في تخريج الطريق الذي بعد هذا.

من خلال التخريج الذي قدمناه لطريق معاوية بن صالح، يتبين أنَّ أصحاب الكتب الستة لم يخرجوه في مصنفاتهم، بل إنَّهم لم يخرجوا رواية

قال ابن حبان عقب حديث (٦٦٥٩): «سمع هذا الخبر الأوزاعي عن الزهري، وسمعه عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، فالطريقان جميعاً محفوظان».

وانظر: «إتحاف المهرة» ١٦/ ١٥٨ (٢٠٥٥٥).

۞ **مثال آخر**: روى أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي، قال: قضى محمد ﷺ أنَّ الدَّينَ قبلَ الوصيةِ، وأنتم تقرؤونَ الوصيةَ قبلَ الدَّين، وأنَّ أعيان[١] بني الأمِّ يتوارثون دونَ بني العَلَّات[٢].

أخرجه: الطيالسي (١٧٩) عن قيس بن الربيع.

وأخرجه: عبد الرزاق (١٩٠٠٣)، وابن أبي شيبة (٢٩٥٤٠) و(٣٢٠٨٥)، وأحمد ١/ ١٣١، وابن ماجه (٢٧١٥)، والترمذي (٢٠٩٤)، والبزار (٨٣٩)، وأبو يعلى (٦٢٥)، وابن الجارود (٩٥٠)، والطبري في تفسيره (٦٩٥١) ط. الفكر و٦/ ٤٦٩ ط. عالم الكتب، وابن المنذر في تفسيره ٢/ ٥٩٠، والدارقطني ٤/ ٨٥ ـ ٨٦ ط. العلمية و(٤١٢٤) ط. الرسالة، والحاكم ٤/ ٣٣٦، والبيهقي ٦/ ٢٣٢ من طريق سفيان الثوري.

وأخرجه: الشافعي في «الأم» ٤/ ١٠١ وفي ط. الوفاء ٥/ ٢١٧ وفي «السنن المأثورة»، له (٥٤١)، والحميدي (٥٥) و(٥٦)، وأحمد[٣] ١/ ٧٩، ومن طريقه ابن حجر في «تغليق التعليق» ٣/ ٤١٩، ويزيد بن هارون عند الترمذي (٢٠٩٤)، وابن أبي عمر عند الترمذي (٢٠٩٥) و(٢١٢٢)، وعند ابن حجر في «تغليق التعليق» ٣/ ٤١٩، وإسحاق عند المروزي في «السنة» (٢٦٤)، وعبيد الله بن عمر عند أبي يعلى (٣٠٠)، وعبد الله بن المبارك في مسنده (١٧٦)، ومن طريقه ابن المنذر في تفسيره ٢/ ٥٩٠.

---

(١) الأعيان: الإخوة لأب واحد وأم واحدة، مأخوذ من عين الشيء وهو النفيس منه. وبنو العَلات: لأب واحد وأمهات شتى. «النهاية» ٣/ ٣٣٣.

(٢) اللفظ لأحمد.

(٣) ثلاثتهم الشافعي والحميدي وأحمد رووه عن ابن عيينة مباشرة، وإنما ذكرت ذلك حتى لا يلتبس، وحتى لا يختلف المنهج في التخريج.

ثمانيتهم: (الشافعي، والحميدي، وأحمد، ويزيد بن هارون، وابن أبي عمر، وإسحاق، وعبيد الله بن عمر، وعبد الله) عن ابن عيينة، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، به.

وخالفهم: محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ عند ابن أبي حاتم في تفسيره ٣/ ٨٨٣ (٤٩٠٦) فرواه عن ابن عيينة، عن أبي إسحاق، عن الحارث أو عاصم أو غيره، عن علي، به. تفرّد به محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ. والطريق الأول: عن ابن عيينة هو الصواب؛ لأنَّ أصحاب ابن عيينة رووه عنه بهذا الإسناد، ولم يخالفهم إلا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، وهو وإنْ كان ثقة «التقريب» (٦٠٥٤) إلا أنَّه خالف من هو أوثق منه حفظاً وعدداً[1].

وأخرجه: أحمد ١/ ١٤٤، والترمذي (٢٠٩٤) (م)، والمروزي في «السنة» (٢٦٥)، والطبري في تفسيره (٦٩٥١) ط. الفكر و٦/ ٤٧٠ ط. عالم الكتب، والبيهقي ٦/ ٢٦٧ من طريق زكريا بن أبي زائدة.

وأخرجه: الطبري في تفسيره (٦٩٥١) ط. الفكر و٦/ ٤٧٠ ط. عالم الكتب من طريق أشعث بن سوار.

وأخرجه: ابن حجر في «تغليق التعليق» ٣/ ٤١٩ من طريق ورقاء.

وأخرجه: ابن حجر في «تغليق التعليق» ٣/ ٤٢٠ من طريق إبراهيم بن طهمان.

سبعتهم: (قيس، والثوري، وابن عيينة، وابن أبي زائدة، وأشعث، وورقاء، وإبراهيم) عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، به[2].

---

(١) وقد يكون الوهم من ابن عيينة فلعل ذلك مما حدّث به أخيراً؛ لأن محمد بن عبد الله متأخر الوفاة توفي عام (٢٥٦هـ) فهذا يدل على أنَّه سمع من ابن عيينة أخيراً، ومن سمع من ابن عيينة أولاً أفضل ممن سمع منه أخيراً كما نص عليه ابن عيينة نفسه.

(٢) قال ابن الملقن في «البدر المنير» ٧/ ٢٨٩: «فائدة: المراد من قول علي ﷺ هذا، تقديم الوصية على الدَّين في الذكر واللفظ لا في الحُكم؛ لأن كلمة: «أو» لا تفيد الترتيب البتة، نبّه على ذلك ابن الخطيب، وقال ابن القشيري: قول عليٍّ مبين لما في الكتاب، وهو يدل على أنَّ تبيين الكتاب يُتلقى من السنة».

وللحديث علتان: الأولى: أبو إسحاق مدلس، ذكره النَّسائي في كتاب «المدلسين» (٩)، وأبو زرعة في كتاب «المدلسين» (٤٧)، وابن حجر في «طبقات المدلسين» (٩١). وقد عنعن.

والعلة الأخرى: في الحارث الأعور فهو ضعيف. قال عنه الترمذي عقيب حديث (٢٠٩٥): «هذا حديث لا نعرفه إلَّا من حديث أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، وقد تكلم بعض أهل العلم في الحارث»، وقال عنه البيهقي ٦/ ٢٦٧: «امتناع أهل الحديث عن إثبات هذا؛ لتفرد الحارث الأعور بروايته عن علي ﷺ، والحارث لا يحتج بخبره؛ لطعن الحفّاظ فيه». وذكره البخاري في «الضعفاء الصغير» (٦٠)، وذكره الدارقطني أيضاً في «الضعفاء والمتروكون» (١٥٣).

وقد تكلم أهل العلم في رواية أبي إسحاق، عن الحارث، فقال البخاري فيما نقله المزي في «تهذيب الكمال» ٢/ ١٨ (١٠١٠): «قال شعبة: لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث»، ونقل المزي عن العجلي أنَّه قال: «لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث، وسائر ذلك إنَّما هو كتاب أخذه».

وخالف يحيى بن أبي أنيسة أصحاب أبي إسحاق فرواه عن أبي إسحاق، عن عاصم، عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: **«الدَّين قبل الوصية، وليس لوارث وصية»**.

أخرجه: ابن عدي في «الكامل» ٩/ ١٠ ـ ١١، والدارقطني ٤/ ٩٦ ط. العلمية و(٤١٥٢) ط. الرسالة، والبيهقي ٦/ ٢٦٧، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» ٢/ ١٧١ من طريق يحيى بن أبي أنيسة، به.

وهذه رواية منكرة فيحيى ضعيف، وخالف أصحاب أبي إسحاق الثقات، إذ قال فيه البخاري في «الضعفاء الصغير» (٣٩٣): «ليس بذاك»، وقال النَّسائي في «الضعفاء والمتروكون» (٦٣٩): «متروك الحديث»، وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكون» (٥٧٢)، وقال عنه البيهقي ٦/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨: «كذا أتى به يحيى بن أبي أنيسة، عن أبي إسحاق، عن عاصم، ويحيى ضعيف».

وللحديث شاهد من حديث ابن عمر.

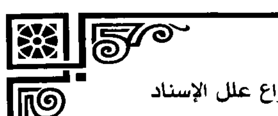
أخرجه: الحارث كما في «نصب الراية» ٤/ ٤٠٥ من طريق محمد بن جابر، عن عبد الله بن بدر، عن ابن عمر، قال: قضى رسولُ اللهِ ﷺ بالدَّينِ قبلَ الوصية، وأنْ لا وصية لوارث.

وهذا الشاهد لا يصح؛ لأنَّ فيه محمد بن جابر ـ وهو الحنفي ـ قال عنه يحيى بن معين في تاريخه (٢٦٤٧) و(٣٣٠٣) برواية الدوري: «ليس بشيء»، وقال أيضاً ـ فيما نقله عبد الله بن أحمد في «الجامع في العلل» لأبيه ١/ ١٤٦ (٧٠٤)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» ٤/ ٤٢ ـ: «لا يحدّث عنه إلا من هو أشر منه»، وقال أحمد بن حَنْبل في «الجامع في العلل» ١/ ٣١ (١٨٣): «كان ابن مهدي يحدّث عنه ثم تركه بعد».

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى تضعيف أحاديث الباب، فقال الشافعي في «الأم» ٥/ ٢١٧ ط. الوفاء: «وقد رُوي في تبدئة الدَّين قبل الوصية حديث عن النبيِّ ﷺ لا يثبت أهل الحديث مثله...»، وقال الترمذي عقب (٢٠٩٥): «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، وقد تكلم بعض أهل العلم في الحارث».

وانظر: «نصب الراية» ٤/ ٤٠٥، و«التلخيص الحبير» ٣/ ٢١٠ (١٣٧٩)، و«إرواء الغليل» ٦/ ١٠٧ ـ ١٠٨ (١٦٦٧).

❀ ❀ ❀





النوع الثاني من أنواع علل الإسناد

الإعلال بسبب تضعيف الراوي

لتحمل[١] الحديث وأدائه[٢] شروط يجب أن تتوفر، والذي يعنينا هنا أهلية[٣] الأداء، فيشترط فيمن يؤدي الحديث النبوي الشريف ـ ذكراً كان أو أنثى ـ الشرائط الآتية:

أولاً: الإسلام[٤]: فلا تقبل رواية الكافر أبداً، ولا يعقل أن تقبل روايته؛ لأنَّ في قبولها مخالفة لقوله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١] وكيف تقبل رواية من يكيد للإسلام؟ وقد أمرنا الإسلام أن نتوقف في خبر الفاسق، فكيف نأخذ برواية الكافر؟! وهذا إذا كان الراوي على ملة غير الإسلام. أما المخالف من أهل القبلة، فقد نقل الشوكاني عن الرازي قال: «والمخالف من أهل القبلة إذا كفّرناه كالمجسم وغيره هل تقبل روايته أم لا؟ الحق أنّه إن كان مذهبه جواز الكذب لا تقبل روايته، وإلا قبلناه، وهو قول أبي الحسين البصري»[٥].

ثانياً: البلوغ[٦]: فلا تقبل رواية مَن دون سن التكليف، حيث إنَّ البلوغ

---

(١) التحمل: هو أخذ الحديث عن الشيخ بطريق من طرق الأخذ المعلومة. انظر: «لسان المحدثين» (التحمل).

(٢) الأداء: هو تبليغ الحديث أي حدّث به غيره، والأداء يلزمه التحمل فلا يقع أحدهما مجرداً عن الآخر فهما ركنان لأمر واحد. انظر: «لسان المحدثين» (الأداء).

(٣) الأهلية: صلاح المرء لرواية الحديث. «أصول الحديث»: ٢٢٧.

(٤) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: ٢١٢ بتحقيقي، و«البحر المحيط» ٤/٢٦٨، و«التقييد والإيضاح»: ١٣٦، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/٣٢٦ بتحقيقي، و«فتح الباقي» ١/٣٠٦ بتحقيقي، و«إرشاد الفحول»: ٢٠١، و«توضيح الأفكار» ٢/١١٥.

(٥) «إرشاد الفحول»: ٢٠١ مع أقوال أخر في هذا الباب.

(٦) المصادر السابقة، سوى «البحر المحيط» فإنه ٤/٢٦٧.

مدار التكليف، وقد قال النبيُّ ﷺ: «رُفِعَ القَلَمُ عَن ثَلاثَةٍ: عَن المجنونِ المغلوبِ على عَقْلِهِ حَتى يَبْرَأَ، وَعَن النائِمِ حَتى يَسْتَيقِظَ، وَعَن الصبيِّ حَتى يَحتلم»[١].

والبلوغ مظنة إدراك أحكام الشريعة وفهمها؛ لذلك نيط التكليف به، والمراد بالبلوغ: العقل مع إدراك سن الاحتلام، لذا فقد قرنه بها بعضهم. أي ـ البلوغ والعقل ـ[٢]، وقد اكتفى الشافعي بذكر العقل[٣]؛ لأنَّه لا يتصور الإدراك والعقل دون البلوغ عند الغالب. فاشتراط العلماء البلوغ، فيه احتراز عن حديث الصغير، إذ إنَّه لا يعرف أثر الكذب ولا عقوبته، فالبلوغ والعقل يزجران المكلف عن الكذب، أما إذا تحمّل صغيراً، وأدى الرواية كبيراً قُبلت روايته، فلم يتردد أحد في قبول رواية عبد الله بن عباس، ويوسف بن عبد الله بن سلام، وعبد الله بن الزبير، والنعمان بن بشير، والحسن بن علي، والسائب بن يزيد.. والمعروف من سير السلف: أنَّهم كانوا يحضرون الأطفال والصبيان مجالس العلم والرواية، فإذا كان في كبره جامعاً للشروط الأخرى لا يتردد في قبول روايته[٤].

قال الذهبي: «واصطلح المحدّثون على جعلهم سماع ابن خمس سنين سماعاً، وما دونها حضوراً..»[٥]

---

(١) أخرجه: أحمد ٦/ ١٠٠ و١٤٤، والدارمي (٢٢٩٦)، وأبو داود (٤٣٩٨)، وابن ماجه (٢٠٤١)، والنسائي ٦/ ١٥٦، وابن الجارود (١٤٨)، وأبو يعلى (٤٤٠٠)، وابن حبان (١٤٢)، والحاكم ٢/ ٥٩ من حديث عائشة رضي الله عنها.
وأخرجه: أبو داود (٤٤٠١)، وابن ماجه (٢٠٤٢)، والدارقطني ٣/ ١٣٨ ط. العلمية و (٣٢٦٧) ط. الرسالة، والحاكم ١/ ٢٥٨ و٢/ ٥٩، والبيهقي ٨/ ٢٦٤ من حديث علي رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الكفاية»: ٧٦، و«بدائع الصنائع» ٢/ ٢٦٦.

(٣) انظر: «الرسالة» (١٠٠١) و(١٠٤٠) بتحقيقي.

(٤) انظر: «المنهج الإسلامي»: ١٥٣، و«ظفر الأماني»: ٤٧٣ ـ ٤٧٤.

(٥) «الموقظة»: ٦١.

ثالثاً: العدالة(١): وهي كما قال ابن الأثير الجزري: «عبارة عن استقامة السيرة والدين، ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس، تحمل على ملازمة التقوى والمروءة(٢) جميعاً، حتى تحصل الثقة للنفوس بصدقه، ولا تشترط العصمة من جميع المعاصي، ولا يكفي اجتناب الكبائر بل من الصغائر ما ترد به الشهادة والرواية، وبالجملة فكل ما يدل على ميل دينه إلى حد يستجيز على الله الكذب بالأغراض الدنيوية، كيف وقد شرط في العدالة التوقي عن بعض المباحات القادحة في المروءة نحو: الأكل والشرب في السوق، والبول في الشوارع ونحو ذلك؟»(٣) فعلى هذا يشترط في الراوي حتى يسمى عدلاً: أن لا يفعل الكبائر، ولا يصر على الصغائر، ولا يفعل ما يخرم مروءته.

رابعاً: الضبط(٤): هو إتقان ما يرويه الراوي بأنْ يكون متيقظاً لما يروي غير مغفل، حافظاً لروايته إنْ روى من حفظه، ضابطاً لكتابه إنْ روى من الكتاب، عالماً بمعنى ما يرويه وبما يحيل المعنى عن المراد إنْ روى بالمعنى، حتى يثق المطلع على روايته والمتتبع لأحواله بأنَّه أدى الأمانة كما تحمّلها لم يغير منها شيئاً(٥)، وهذا مناط التفاضل بين الرواة الثقات، فإذا كان الراوي عدلاً ضابطاً سمي ثقة(٦).

---

(١) انظر: «نزهة النظر»: ٣٨، و«إرشاد الفحول»: ٢٠٤.

(٢) المروءة: آداب نفسية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات. وقال بعضهم: هي كمال المرء كما أنَّ الرجولة كمال الرجل. وقال بعضهم: المروءة هي قوة تصدر عنها الأفعال الجميلة المستتبعة للمدح شرعاً وعقلاً وعرفاً. انظر: «المنهج الحديث»: ٥٨ ـ ٥٩.

(٣) «جامع الأصول» ١/ ٧٤.

(٤) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: ٢١٧ بتحقيقي، و«البحر المحيط» ٤/ ٣٠٧، و«التقييد والإيضاح»: ١٣٦، و«إرشاد الفحول»: ٢١٢، و«نزهة النظر»: ٣٩.

(٥) انظر: هامش «جامع الأصول» ١/ ٧٢، و«أسباب اختلاف المحدثين» ١/ ١٣٥.

(٦) انظر: «العواصم» ٨/ ٢٧، و«فتح المغيث» ١/ ٢٨ ط. العلمية، و١/ ٢٤ ـ ٢٥ ط. الخضير، و«تدريب الراوي» ١/ ٦٣.

ويعرف ضبطه بموافقته الثقات الضابطين المتقنين، إذا اعتبر حديثه بحديثهم، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فإن كثرت مخالفته لهم وندرت موافقته اختل ضبطه ولم يحتج بحديثه[(١)].

فهذه شرائط أربعة يجب أن تتوفر جميعها في الراوي، فإذا اختلت إحدى هذه الأربعة سقط الاحتجاج بحديثه، ويكون حديثه ضعيفاً حتى ينظر هل له متابع أو شاهد يتقوى به؟

وإعلال السند بسبب تضعيف الراوي يعود في الغالب إلى فقدان العدالة أو خلل فيها، أو الضبط، وسأضم إليهما حكم الراوي إذا اختُلِف في توثيقه وتجريحه، وأتكلم عن كل واحد منها في مبحث مستقل؛ لذلك فإنَّ هذا النوع سيتضمن ثلاثة مباحث.

(١) انظر: «جامع الأصول» ١/ ٧٢.

المبحث الأول

إعلال السند بسبب الطعن في عدالة الراوي

قد يرد حديث ما ويكون في رجال إسناده راو طعن في عدالته، فيختلف العلماء في الاحتجاج به، فمنهم: من يرده لهذا الضعف، ومنهم: من يأخذ به لحسن ظنه به، أو لعدم وجود حديث في الباب عنده، أو لقرينة عند هذا الإمام يتقوى بها الحديث(١).

وفيه ثلاثة فروع:

الأول: كذب الراوي أو اتهامه به:

تقدم فيما مضى تعريف العدالة بمعناها الاصطلاحي، وعرفنا أنَّ الراوي لا تثبت ثقته إلا بعد أن يتحقق فيه أمران: العدالة والضبط، وعرفنا أنَّ العدالة لا تبحث في مرويات الراوي ولا في مدى موافقته الثقات، وإنما تبحث العدالة انشراح صدر الراوي لأمور الشرع، بما يمنعه عن الوقوع في الكبائر، ولعل من أكبر الكبائر الكذب على النبي ﷺ والتقول عليه بما لم يقله(٢)، وفي ذلك يقول النبي ﷺ: «**إِنَّ كَذِباً عَلَيَّ لَيسَ كَكَذِبٍ عَلى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه مِنَ النَّار**»(٣) وعلّق عليه ابن حجر قال: «لا يلزم من إثبات الوعيد المذكور على الكذب عليه أنْ يكون الكذب على غيره مباحاً، بل يستدل على تحريم الكذب على غيره بدليل آخر، والفرق بينهما أنَّ الكذب عليه توعد فاعله بجعل النار له مسكناً بخلاف الكذب على

---

(١) انظر: «كشف الأسرار» ٣/ ٢١، و«قواعد التحديث»: ٣٣٠ وما بعدها.

(٢) انظر: «الكبائر»: ٤٥ للشيخ محمد بن عبد الوهاب، رحمه الله.

(٣) أخرجه: البخاري ٢/ ١٠٢ (١٢٩١)، ومسلم ١/ ٨ (٤) (٤) من طريق علي بن ربيعة، عن المغيرة.

غيره»[١]، وقال المناوي: «.. فإنَّ الكذب عليه أعظم أنواع الكذب؛ لأدائه إلى هدم قواعد الدين، وإفساد الشريعة، وإبطال الأحكام»[٢].

مما تقدم يتبين ضرر قبول رواية الكاذبين، لذلك كان الأئمة يحذرون من سطر أحاديث هؤلاء في طيات كتبهم. ومن المفيد أن نقول: إن الكذاب هو من ثبت كذبه، وفرقه عن الموصوف بالكذب أنَّ الثاني رماه أحد الأئمة بالكذب، ولم يثبت هذا لغيره من الأئمة، والله أعلم. وقد عد الحافظ ابن حجر خمسة أمور تقدح الراوي في عدالته وهي: الكذب أو تهمته به أو فسقه أو جهالته أو بدعته[٣].

طرق كشف الكذابين من الرواة:

١ ـ أنْ يصرح الراوي بأنَّه كذب في حديث ما. والأمثلة على ذلك كثيرة، ولكن هذه النقطة استشكلها ابن دقيق العيد فقال: «وهذا كاف في رده، لكن ليس بقاطع في كونه موضوعاً؛ لجواز أن يكذب في هذا الإقرار بعينه»[٤] فتعقبه تلميذه الذهبي فقال: «وهذا فيه بعض ما فيه، ونحن لو فتحنا باب التجويز والاحتمال البعيد، لوقعنا في الوسوسة والسفسطة»[٥].

٢ ـ أنْ يدّعي ما يستحيل حصوله، كأنْ يصرح الراوي بسماعه ممن تقدموه وفاةً بسنين، أو يأتي بما يعارض ما علم من الدين بالضرورة.

٣ ـ أن ينص الأئمة النقاد على كذب ذلك الراوي.

الوضاعون والكذبة: لم تشر كتب الاصطلاح إلى فرق بيّن بين الكذاب والوضاع، ولكن قد يكون الأخير أخص من الأول، وذلك أنَّ الوضع في كتب الحديث إنَّما يصرف إلى الراوي الذي يختلق إسناداً، ويركب له متناً ما خلق الله منهما شيئاً، فيروي ذلك الحديث مسنداً ويتكرر هذا الفعل منه، فحينئذٍ يوصف الراوي بالوضع.

---

(١) «فتح الباري» ٣/ ٢٠٧ عقب (١٢٩٢).

(٢) «فيض القدير» ٢/ ٦٠٤.

(٣) انظر: «نزهة النظر»: ٦٧ ـ ٦٨.

(٤) «الاقتراح»: ٢٢٩.

(٥) «الموقظة»: ٣٧.

وأما الكذب: فإنَّه أعم من الوضع باعتبار أنَّ إطلاقه يراد به الكذب على الناس والكذب على رسول الله ﷺ، وعلى كل حال فالذي يخصنا هو الحالة الثانية ـ أي: الكذب على النبيِّ ﷺ ـ وهذه الحالة نجدها متلازمة مع من وصم بالوضع في كتب الحديث سيما الكتب التي جمعت الموضوعات، وفي ذلك يقول ابن الجوزي ـ في أصناف الوضاعين ـ: «قوم تعمدوا الكذب الصريح، لا لأنَّهم أخطأوا، ولا لأنَّهم رووا عن كذاب، وهؤلاء يكذبون في الأسانيد فيروون عمن لم يسمعوا منه..»[1]، وقال الزركشي: «.. فإنَّ الوضع إثبات الكذب..»[2] وبذا تظهر حالة تلازم الكذب والوضع، فإذا وجدت حديثاً قد نص الأئمة على وضعه ففي الغالب تجد أحد الكذابين متفرداً به.

فإذا تقرر هذا ـ أعني تلازم الوضع والكذب ـ هل يمكن إطلاق الحكم (كذاب) بأنَّه وضاع؟

فنقول: هذا السؤال فيه أمران: الأول: الحكم على عين الراوي. فقد ميَّز الأئمة في الحكم على الرواة بالكذب والوضع، فنجدهم يقولون في بعض الرواة: كذاب، وقالوا في بعضهم الآخر: يضع الحديث.

والأمر الآخر: الحكم على الحديث: فإنَّ أحكام النقاد على حديث بالوضع جاءت مبنيَّة في الأعم الأغلب على تفرد الكذابين والهلكى بذلك الحديث، والله أعلم.

۞ وقد يختلف النقاد في تعيين عين الراوي؛ لاشتراك اسمه أو كنيته بين ثقة ومتهم بالكذب، ويكون اختلافهم هذا سبباً في اختلافهم في الحكم على الحديث تصحيحاً أو تضعيفاً، مثال ذلك: ما روى محمد بن جُحادة، عن أبي صالح، عن ابن عباس، قال: لعنَ رسولُ اللهِ ﷺ زائراتِ القبورِ، والمتخذاتِ عليها المساجدَ والسُّرُجَ.

---

(١) مقدمة «الموضوعات» ١/١٨ ط. أضواء السلف.

(٢) «النكت» ٢/٢٨٣.

أخرجه: الطيالسي (٢٧٣٣)، وابن الجعد (١٥٠٠) ط. العلمية و(١٥٥٠) ط. الفلاح، وابن أبي شيبة (٧٦٢٣) و(١١٩٢٥)، وأحمد ١/ ٢٢٩ و٢٨٧ و٣٢٤ و٣٣٧، وأبو داود (٣٢٣٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٧٤١) وفي «تحفة الأخيار» (١٢٥٣)، وابن الأعرابي في معجمه (٦٣٢)، والطبراني في «الكبير» (١٢٧٢٥)، والحاكم ١/ ٣٧٤، والبيهقي ٤/ ٧٨، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٨/ ٧٠ وفي ط. الغرب ٨/ ٦٢١، وابن عبد البر في «التمهيد» ٢/ ١٠٤ من طريق شعبة بن الحجاج.

وأخرجه: ابن ماجه (١٥٧٥)، والترمذي (٣٢٠)، والنَّسائي ٤/ ٩٤ ـ ٩٥ وفي «الكبرى»، له (٢١٧٠) ط. العلمية و(٢١٨١) ط. الرسالة، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٧٤٢) وفي «تحفة الأخيار» (١٢٥٤)، وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (٣٠٧)، والبيهقي ٤/ ٧٨، وابن عبد البر في «التمهيد» ٢/ ١٠٤، والبغوي (٥١٠) من طريق عبد الوارث بن سعيد.

وأخرجه: البيهقي ٤/ ٧٨ من طريق همام[1].

ثلاثتهم: (شعبة، وعبد الوارث، وهمام) عن محمد بن جُحادة، عن أبي صالح، بهذا الإسناد.

قال الترمذي: «حديث ابن عباس حديث حسنٌ»[2].

وقال أيضاً فيما نقله الألباني في «الضعيفة» (٢٢٥) «وإرواء الغليل» ٣/ ٢١٢ (٧٦١): «حديث حسن، وأبو صالح هذا مولى أم هانئ بنت أبي طالب، واسمه باذان، ويقال: باذام أيضاً».

وقال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» ٣/ ١٩٦: «وفيما قاله ـ يعني: الترمذي ـ نظر، فإنَّ أبا صالح هذا هو باذام، ويقال: باذان، مكيٌّ مولى أم هانئ بنت أبي طالب، وهو صاحب الكلبي. وقد قيل: إنَّه لم يسمع من ابن

---

(١) همام جاء مقروناً مع عبد الوارث. وعبد الوارث: «ثقة ثبت» «التقريب» (٤٢٥١).

(٢) قال ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» ١/ ٣٣٤، وابن رجب في «الفتح» ٣/ ٢٠٠: «قال الترمذي: حديث حسن، وفي بعض النسخ صحيح».

عباس[١]. وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة، وقال ابن عدي[٢]: ولم أعلم أحداً من المتقدمين رضيه».

وقال الحاكم: «أبو صالح هذا ليس بالسمان المحتج به، إنَّما هو باذان[٣]، ولم يحتج به الشيخان، لكنه حديث متداول فيما بين الأئمة ووجدت له متابعاً من حديث سفيان الثوري في متن الحديث فخرجته»[٤].

قلت: وباذان هذا قال عنه يحيى بن معين: «ليس به بأس»، وضعّفه البخاري، وقال عنه يحيى القطان: «لم أرَ أحداً من أصحابنا ترك أبا صالح مولى أم هانئ»، وقال إسماعيل بن أبي خالد: «كان أبو صالح يكذب»[٥]، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه تفسير». انظر: «ميزان الاعتدال» ١/ ٢٩٦ (١١٢١).

والحديث صححه أحمد شاكر في المسند، ٢/ ٤٩١، وقال عن أبي صالح: «والحق أنَّه ثقة ليس لمن ضعّفه حجة، وإنما تكلموا فيه من أجل التفسير الكثير المروي عنه، والحمل على تلميذه محمد بن السائب الكلبي، وقد ادعى ابن حبان[٦] أنَّه لم يسمع من ابن عباس، وهذه غلطة عجيبة منه،

---

(١) قال مسلم في كتاب «التفصيل» فيما نقله ابن رجب في «فتح الباري» ٣/ ٢٠١ ط. الحرمين: «هذا الحديث ليس بثابت، وأبو صالح باذام قد اتقى الناس حديثه، ولا يثبت له سماع من ابن عباس».

(٢) «الكامل» ٢/ ٢٥٨، وقارن في ذلك ما نقله ابن الملقن في «البدر المنير» ٥/ ٣٤٩.

(٣) رواية الحاكم وقوله هذا ذكرهما الحافظ في «الإتحاف» في ترجمة أبي صالح ميزان، عن ابن عباس، والحاكم قال: إنَّه باذان، فمن الأصوب أن تكون في ترجمة باذان، عن ابن عباس.

(٤) حديث الثوري المشار إليه خرجه بعد قوله هذا: سفيان الثوري، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن عبد الرحمٰن بن بهمان عن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت عن أبيه قال: لعن رسول الله ﷺ زوارات القبور.

(٥) ولأجل اتهام إسماعيل أبا صالح بالكذب سقت هذا الحديث مثالاً على ما اتهم راويه بالكذب.

(٦) «المجروحين» ١/ ١٨٥. ولم يتفرّد ابن حبان في نفي سماعه من ابن عباس، فقد ذكر ذلك مسلم كما مرت الإشارة إليه.

فإن أبا صالح تابعي قديم، روى عن مولاته أم هانئ، وعن أخيها علي بن أبي طالب، وعن أبي هريرة، وكلهم أقدم من ابن عباس وأكبر».

وقال الألباني في «الضعيفة» (٢٢٥): «فمن هذا حاله لا يَحْسُنُ تَحْسِين حديثه كما فعل الترمذي، فكيف تصحيحه كما فعل أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» وعلى سنن الترمذي». وهذا تعقّب نفيس.

وأبو صالح راوي هذا الحديث اختلف فيه، فقيل: إنَّه باذان أو باذام مولى أم هانئ وكما سبق تخريجه. وقيل: إنَّه أبو صالح ميزان البصري.

فأخرجه: ابن حبان (٣١٧٩) و(٣١٨٠) من طريق عبد الوارث، عن محمد بن جُحادة، عن أبي صالح، عن ابن عباس، به.

وجزم ابن حبان أنَّه ليس بباذان، فقال: «أبو صالح هذا اسمه: ميزان البصري ثقة[1]، وليس بصاحب محمد بن السائب الكلبي».

قال ابن حجر في «إتحاف المهرة» ٨/ ١٠٠ (٩٠٠٩): «كذا قال ـ يعني: ابن حبان ـ في الموضعين، وعندي أنَّه خطأ»، وقال في «تهذيب التهذيب» ١٠/ ٣٤٤ في ترجمة ميزان البصري: «فجزم ابن حبان في الصحيح: أنَّ اسم أبي صالح هذا ميزان... بعد أنْ أورد هذا الحديث من رواية عبد الوارث، عن محمد بن جُحادة، ولم يذكر المزي ميزان هذا؛ لأنَّه مبنيٌ على أنَّ أبا صالح المذكور في الحديث هو مولى أم هانئ كما صرّح بذلك في الأطراف[2]، ويؤيده أنَّ علي بن مسلم الطوسي روى هذا الحديث، عن شعيب[3]، عن محمد بن جُحادة، قال: سمعت أبا صالح مولى أم هانئ فذكر

(١) ميزان البصري وثّقه ابن حبان، وهو في «التقريب» (٧٠٣٦): «مقبول».

(٢) «تحفة الأشراف» ٤/ ٢٦٤ (٥٣٧٠) فقال: «رواه علي بن مسلم الطوسي، عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، عن محمد بن جُحادة، قال: سمعت أبا صالح مولى أم هانئ... فذكره».

(٣) هكذا في المطبوع، ولعله تحريف من «شعبة»؛ لأنَّ المزي أثبته شعبة في «تحفة الأشراف»، فالله أعلم بالصواب.

هذا الحديث. وجزم بكونه مولى أم هانئ الحاكمُ[١]، وعبد الحق في «الأحكام»[٢]، وابن القطان[٣]، وابن عساكر، والمنذري[٤]، وابن دحية وغيرهم، والله تعالى أعلم».

وقيل: إنَّه أبو صالح السمان.

فأخرجه: الصيداوي في معجمه (٢٢٦) من طريق الحسن بن السكين بن منصور، عن يعلى بن عباد البصري، قال: حدثنا شعبة بن الحجاج، والحسن بن أبي جعفر الجفري، والحسن بن دينار، وأبو الربيع السمان، ومحمد بن طلحة بن مصرف، عن محمد بن جُحادة، عن أبي صالح السمان، عن ابن عباس، به[٥].

والصواب في هذا أنَّه أبو صالح باذان مولى أم هانئ لكثرة دلائله، فقد قال أحمد في «الجامع في العلل» ٢/ ٢١٠ (١٩٤٦) عندما سُئل عن أبي صالح في هذا الحديث فقال: «أبو صالح باذام»[٦].

وقال الدارقطني في «العلل» ٨/ ١٩٩ (١٥١٠): «يرويه محمد بن جُحادة، واختلف عنه، فرواه عمرو بن عاصم، عن همام، عن ابن جُحادة، عن أبي صالح، عن أبي هريرة[٧]، وغيره يرويه، عن ابن جحادة، عن أبي صالح، عن ابن عباس منهم شعبة، وعبد الوارث وهو الصواب».

---

(١) تقدم نقل كلام الحاكم في ذلك. (٢) ٢/ ١٥١.

(٣) في «بيان الوهم والإيهام» ٥/ ٥٦٣ (٢٧٨٩).

(٤) في «مختصر سنن أبي داود» ٣/ ١٩٦ (٣١٠٦).

(٥) ذكره المزي في زياداته على الأطراف في «تحفة الأشراف» ٤/ ٢٦٤ (٥٣٧٠).

(٦) نقله ابن حجر في «إتحاف المهرة» ٨/ ١٠١ (٩٠٠٩) حكاية عن الأثرم.

(٧) لم أقف على رواية ابن جُحادة، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، إنَّما جاء حديث أبي هريرة، من طريق عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عنه ﷺ عند الطيالسي (٢٣٥٨)، وأحمد ٢/ ٣٣٧ و٣٥٦، وابن ماجه (١٥٧٦)، والترمذي (١٠٥٦)، وأبي يعلى (٥٩٠٨)، وابن حبان (٣١٧٨)، والبيهقي ٤/ ٧٨، وفيه عمر بن أبي سلمة وهو ضعيف.

وقال عبد الحق في «الأحكام» ٢/ ١٥١: «هذا يرويه أبو صالح صاحب الكلبي، وهو عندهم ضعيف جداً».

وتعقّبه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» ٥/ ٥٦٣ ـ ٥٦٤ فقال: «كذا قال، وإنَّما ينبغي أنْ يقال هذا في محمد بن سعيد المصلوب، أو الواقدي، أو غياث بن إبراهيم، ونحوهم من المتروكين المجمع عليهم، فأما أبو صالح: باذام مولى أم هانئ فليس في هذا الحد، ولا في هذا النمط. لا أقول: إنَّه ثقة، لكني أقول: إنَّه ليس كما يوهمه هذا الكلام، بل قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: لم أرَ أحداً من أصحابنا ترك أبا صالح مولى أم هانئ، وما سمعت أحداً من الناس يقول فيه شيئاً، ولم يتركه شعبة ولا زائدة ولا عبد الله بن عثمان. وعن ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: أبو صالح مولى أم هانئ: ليس به بأس، فإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء، وإذا روى عنه غير الكلبي فليس به بأس.. وإن كان ابن مهدي ترك الرواية عن أبي صالح، فإنَّ غيره قال فيه ما ذكرنا، فاعلم ذلك».

وقال ابن رجب في «فتح الباري» ٣/ ٢٠٠ ط. الحرمين: «واختلف في أبي صالح هذا من هو؟ فقيل: إنَّه السمان، قاله الطبراني وفيه بُعد، وقيل: إنَّه ميزان، وهو ثقة، قاله ابن حبان، وقيل: إنَّه باذان مولى أم هانئ، قاله الإمام أحمد والجمهور.. وضعّفه الإمام أحمد، وقال: لم يصح عندي حديثه هذا».

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» ٥/ ٣٤٧: «واختلف كلام الحفاظ في أبي صالح هذا. هل هو باذام مولى أم هانئ الضعيف، أو ذكوان السمان الراوي عن أبي هريرة، الثقة المحتج به في الصحيحين أم غيرُهما؟».

وقال الألباني في «تحذير الساجد» (٥١): «رواه أبو داود وغيره، ولكنَّه ضعيف السند وإنْ لهج بذكره كثير من السلفيين، فالحق أحق أنْ يقال، وأنْ يتبع، وممن ضعّفه من المتقدمين الإمام مسلم، فقال في كتاب «التفصيل»: هذا الحديث ليس بثابت، وأبو صالح باذام قد اتقى الناس حديثه، ولا يثبت له سماع من ابن عباس».

وفي الباب عن حسان بن ثابت.

أخرجه: ابن أبي شيبة (١١٩٣٤)، وأحمد ٣/ ٤٤٢، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٣/ ٣٣ ـ ٣٤ (١٢٠)، وابن ماجه (١٥٧٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٠٧١)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٣٥٣)، والطبراني في «الكبير» (٣٥٩١) و(٣٥٩٢)، والحاكم ١/ ٣٧٤، والبيهقي ٤/ ٧٨، والمزي في «تهذيب الكمال» ٤/ ٣٩٢ (٣٧٨٦) من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن عبد الرحمٰن بن بهمان، عن عبد الرحمٰن بن حسان بن ثابت، عن أبيه، قال: «لعن رسولُ الله ﷺ زوارات القبور».

وهذا حديث ضعيف؛ فيه عبد الرحمٰن بن بهمان: مجهول ذكره ابن حبان في كتاب «الثقات» ٧/ ٦٨. إلا أنَّ ابن حجر قال عنه في «التقريب» (٣٨١٧): «مقبول»، وربما اعتمد على توثيق ابن حبان له، علماً أنَّ علي بن المديني قال عنه: «لا نعرفه». انظر: «ميزان الاعتدال» ٢/ ٥٥١ (٤٨٢٦)، و«تحرير التقريب» (٣٨١٧). وذكر أنَّ العجلي وثّقه، ولم أقف على ذلك عند العجلي[1].

قال الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» عقب (٤٧٤٢) وفي «تحفة الأخيار» عقب (١٢٥٤): «فتأملنا هذا الحديث فوجدناه محتملاً أنْ يكون ذلك كان من رسول الله ﷺ قبل إباحته زيارة القبور، ووجدناه محتملاً أنْ يكون أراد به جميع الأشياء المذكورة في هذا الحديث من اتخاذ المساجد على القبور والسُّرُج مع ذلك، ويكون الوصول إلى ذلك بالزيارة للقبور المُتخَذ ذلك عليها، وتكون الزيارة للقبور ما لم يكن ذلك متخذاً قبلها مباحة».

وقال الحاكم ١/ ٣٧٤: «وهذه الأحاديث المروية في النهي عن زيارة القبور منسوخة، والناسخ لها حديث علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ: **«قد كنتُ نهيتكم عنْ زيارةِ القبورِ، ألا فزوروها، فقدْ أذنَ اللهُ تعالى لنبيه ﷺ في زيارةِ قبرِ أمه»**. وهذا الحديث مخرج في الكتابين الصحيحين للشيخين[2] ﭭ».

---

(١) على أن الحافظ نقله في «تهذيب التهذيب» ٦/ ١٣٦.

(٢) في «صحيح مسلم» فقط ٣/ ٦٥ (٩٧٧) (١٠٦) و٦/ ٨٢ (١٩٧٧) (٣٧).

وقال البغوي عقب (٥١٠): «فذهب بعض أهل العلم إلى أنَّ هذا كان قبل ترخيص النبيِّ ﷺ في زيارة القبور، فلما رخص دخل في الرخصة الرجال والنساء، وذهب بعضهم إلى أنَّه كره للنساء زيارة القبور؛ لقلة صبرهن وكثرة جزعهن».

وقال ابن القيم في حاشيته على «مختصر سنن أبي داود» ٣/ ١٩٨: «وقد اختلف في زيارة المقابر على ثلاثة أقوال: أحدها: التحريم لهذه الأحاديث. والثاني: يكره في غير تحريم. وهذا منصوص أحمد في إحدى الروايات عنه. وحجة هذا القول: حديث أم عطية المتفق عليه(١): نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا. وهذا يدل على أنَّ النهي عنه للكراهة لا للتحريم. والثالث: أنَّه مباح لهن غير مكروه، وهو الرواية الأخرى عن أحمد».

وانظر: «تحفة الأشراف» ٤/ ٢٦٤ (٥٣٧٠)، و«البدر المنير» ٥/ ٣٤٦، و«التلخيص الحبير» ٢/ ٣١٣ (٧٩٨)، و«إتحاف المهرة» ٧/ ١٩ (٧٢٤١) و٨/ ٩٩ (٩٠٠٩)، و«إرواء الغليل» ٣/ ٢١١ (٧٦١).

الثاني: جهالة الراوي أو كونه مبهماً:

جهالة الراوي أو إبهامه مما يؤدي إلى الطعن بعدالته، وسأتكلم على ذلك في فقرتين:

١ ـ جهالة الراوي:

من شروط صحة الحديث العدالة والضبط، ومن كان عدلاً ضابطاً سمي ثقة(٢).

والمجهول من لم تعرف عدالته ولا ضبطه؛ فهو يفقد شرط الثقة، ووجوده في إسناد حديث يمنع صحته. وسأتناول تعريف الجهالة في اللغة، ثم أعقبه بتعريف الجهالة في اصطلاح المحدّثين وأنواعها عندهم:

---

(١) أخرجه: البخاري ٢/ ٩٩ (١٢٧٨)، ومسلم ٣/ ٤٧ (٩٣٨) (٣٥).

(٢) انظر: «العواصم» ٨/ ٢٧، و«فتح المغيث» ١/ ٢٨ ط. العلمية و١/ ٢٤ ـ ٢٥ ط. الخضير، و«تدريب الراوي» ١/ ٦٣.

فالمجهول في لغة العرب يطلق على معان، منها:

كل شيء غير معلوم الحقيقة، أو غير معلوم الوصف على وجه الدقة، أو في معرفته تردد أو تشكك[١].

أما في اصطلاح المحدّثين فقد عرفه الخطيب فقال: «المجهول عند أصحاب الحديث: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد»[٢] وهو على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مجهول العين: وهو غالب ما يريده المحدّثون عند الإطلاق، ولهذا النوع صورتان:

الأولى: أن يسمى لكن لم يعرف عنه سوى اسمه من جهة تلميذ واحد روى عنه لا يروي عنه غيره، ولم يعرف ذلك التلميذ بالتحري فيمن يروي عنهم، ولا يدري أحد من أهل الحديث من يكون ذاك الراوي[٣].

والأخرى: كون الراوي لا يسمى، كأن يأتي في الإسناد: «عن رجل»، هذا النوع ذكره الشيخ عبد الله الجديع[٤] وقد قلد فيه ابن كثير بقوله: «فأما المبهم الذي لم يسمَّ أو من سُمي ولا تعرف عينه فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه..»[٥]. وهذا النوع فيه توقف ويتطلب إمعان نظر: فإذا كان في الإسناد «رجل» فهذا لا يسمى مجهولاً وإنَّما يطلق عليه مبهم، والفرق بين الاصطلاحين أنَّ الإبهام ستر اسم الراوي عينه وعدالته، فلا يتقوى في قابل الأيام. أما مجهول العين فإنَّ احتمال الوقوف على شيوخ له غير المذكور قائم، وكذا احتمال إيجاد تلاميذ له، وهذا يعني أنَّه قد يرتقي من مرتبة إلى أخرى وهذا الاحتمال يقوى بعدم الوقوف على نصوص في الراوي المومأ

---

(١) انظر: «مقاييس اللغة»، و«أساس البلاغة»، و«المعجم الوسيط» مادة (جهل).

(٢) «الكفاية»: ٨٨.

(٣) انظر: «تحرير علوم الحديث» ١/ ٤٨١.

(٤) انظر: «تحرير علوم الحديث» ١/ ٤٨١.

(٥) «اختصار علوم الحديث»: ١٦٦ بتحقيقي.

إليه، وأما الذين تكلم الأئمة فيهم فقالوا مثلاً: (مجهول) أو: (لم يرو عنه إلا فلان) أو: (لا يعرف من هو) وغير ذلك من الإطلاقات فإنَّ احتمال تقويته يتضاءل مع تلك النصوص، ومهما يكن من أمر فإنَّ مجهول العين أعلى من المبهم؛ لأنَّك وفي أضعف الاحتمالات عرفت اسمه ووقفت على شيخ واحد وتلميذ واحد، فكيف يستوي من كان بهذا الوصف مع الموصوف بالإبهام اسماً وعدالة؟! وقد قال الحافظ ابن عبد الهادي في راو مبهم: «فإنَّه شيخ مبهم، وهو أسوأ حالاً من المجهول»[1].

القسم الثاني: مجهول الحال: المقصود به: أنْ تكون عين الراوي معروفة عند النقاد، أو هو الذي علمت عدالته في الظاهر، وجهلت في الباطن، وعنده ما لا يقل عن شيخين وكذا من التلاميذ. ولكن لم يطلع على عدالته ولم تختبر مروياته فيطلق عليه مجهول الحال. ويلتحق به من له تلميذ واحد عُرف عن ذلك التلميذ أنَّه يحتاط في الأخذ عن شيوخه ويتجنب المجروحين، قال يعقوب بن شيبة: «قلت ليحيى بن معين: متى يكون الرجل معروفاً؟ إذا روى عنه كم؟ قال: إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي، وهؤلاء أهل العلم فهو غير مجهول. قلت: فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق قال: هؤلاء يروون عن مجهولين»[2] قال الحافظ ابن رجب عقب كلام يحيى السابق: «وهذا تفصيل حسن، وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي الذي تبعه عليه المتأخرون أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعداً عنه»[3].

فهذا الراوي وإن ارتفعت جهالة عينه، فإنه لم تثبت أهليته للحديث؛ لأنَّ رواياته لم تسبر؛ ولأنَّ حاله مع علم الحديث من حيث عدد الشيوخ أو التلاميذ لا يوحي بأنَّه من أهله.

---

(١) «الصارم المنكي»: ١٣١، وانظر: ١٣٥ منه.

(٢) نقله ابن رجب في «شرح علل الترمذي» ١/ ٨١ ـ ٨٢ ط. عتر و١/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨ ط. همام.

(٣) «شرح علل الترمذي» ١/ ٨٢ ط. عتر و١/ ٣٧٨ ط. همام.



القسم الثالث: مجهول العدالة الباطنة، وهو عدل في الظاهر، فهذا يحتج به بعض من رد القسمين الأولين[١].

وهذا النوع استعمل له المتأخرون لقب مستور.

وقد يستشكل كثير من الناس هذا الباب فلا يحسن التفريق بين «مجهول الحال» و«مستور» ويستشكل تفريق أهل العلم للمجهول فبعضهم يجعل القسمة ثنائية وآخرون يجعلون القسمة ثلاثية، والأمر في هذا واسع، فالمستور هو مجهول الحال، قال الحافظ ابن حجر فيما ذكر من مراتب الجرح والتعديل: «السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال»[٢].

إذن فمجهول الحال هو المستور والمستور هو مجهول الحال، لكنَّ تبسيط العلم يستدعي أنْ تجعل القسمة ثلاثية؛ ليعرف أنَّ المستور أريد من ستر حاله على أولئك القوم من أهل الجرح والتعديل الذين عاينوا الرواة، لكن من لم يعاين الرواة فيطلق مصطلح مجهول الحال على اعتبار أنَّ حال الراوي جهل فلا تعرف عدالته الباطنة.

أسباب الجهالة:

قد تكثر نعوت الراوي من اسم أو كنية أو لقب أو صفة، فيشتهر بشيء منها فيذكرُ بغير الذي اشتهر به لغرض ما، فيظن أنه آخر، فيحصل الجهل بحاله.. وأنَّه قد يكون مقلاً من الحديث فلا يكثرُ الأخذ عنه[٣].

حكم رواية مجهول العين ومجهول الحال:

قال السخاوي: «وقد رده؛ أي: مجهول العين الأكثر من العلماء مطلقاً»[٤]، وقال الشوكاني: «وأما مجهول العين، وهو من لم يشتهر، ولم يرو عنه إلا راو واحد، فذهب جمهور أهل العلم: أنَّه لا يقبل، ولم يخالف في

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٣٥٥ بتحقيقي.

(٢) «التقريب»: ٧٤.

(٣) انظر: «نزهة النظر»: ٨٠ ـ ٨١.

(٤) «فتح المغيث» ٢/ ٢٠٥ ط. الخضير.

ذلك إلا من لم يشترط في الراوي إلا مجرد الإسلام، فقال ابن عبد البر: إن كان المتفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل كابن مهدي وابن معين ويحيى القطان، فإنَّه يكفي وترتفع عنه الجهالة العينية وإلا فلا»[١]. قال أبو الحسن ابن القطان: «إنْ زكّاهُ أحد من أئمة الجرح والتعديل مع روايته عنه، وعلمه بما رواه قُبل، وإلا فلا..»[٢]. وقال الشوكاني: «والحق إنها لا تقبل رواية مجهول العين ولا مجهول الحال؛ لأنَّ حصول الظن بالمروي لا يكون إلا إذا كان الراوي عدلاً، وقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة على المنع من العمل بالظن كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٨]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] وقام الإجماع على قبول رواية العدول»[٣].

***

(١) «إرشاد الفحول»: ٢١٠.
(٢) «إرشاد الفحول»: ٢١٠.
(٣) «إرشاد الفحول»: ٢١٠.



مسائل في الجهالة

المسألة الأولى: هل رواية الثقة عن غيره توثيق له؟ ذهب بعض أهل العلم إلى اعتبار رواية الثقة عن غيره توثيقاً له، واحتجوا بأنَّ العدل لو كان يعلم فيه جرحاً لذكره حتى لا يقع الناس في لبس. وقد أجاب الخطيب عن مثل هذا فقال: «وهذا باطل؛ لأنَّه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته، فلا تكون روايته عنه تعديلاً ولا خبراً عن صدقه، بل يروي عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم، مع علمهم بأنَّها غير مرضية، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية، وبفساد الآراء والمذاهب»[1]، وقال أبو الوليد الباجي: «ذهب جمهور أصحاب الحديث إلى أنَّ الراوي إذا روى عنه اثنان فصاعداً انتفت عنه الجهالة، وهذا ليس بصحيح عند المحققين من أصحاب الأصول؛ لأنَّه قد يروي الجماعة عن الواحد لا يعرفون حاله ولا يخبرون شيئاً من أمره، ويحدثون بما رووا عنه على الجهالة إذ لم يعرفوا عدالته»[2]، وقال ابن رجب الحنبلي: «إنَّ رواية الثقة عن رجل لا تدل على توثيقه، فإنَّ كثيراً من الثقات رووا عن الضعفاء، كسفيان الثوري وشعبة وغيرهما، وكان شعبة يقول: لو لم أحدثكم إلا عن الثقات، لم أحدثكم إلا عن نفر يسير»[3].

المسألة الثانية: بماذا ترتفع الجهالة عن الراوي؟ هناك أمور ترتفع بها الجهالة: وأقل ما ترتفع به أنْ يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين

---

(١) «الكفاية»: ٨٩.

(٢) «إرشاد الفحول»: ٢١٠، وتعقبه الشوكاني فقال: «وفيه نظر؛ لأنَّهم إنَّما يقولون بارتفاع جهالة العين برواية الاثنين فصاعداً عنه لا بارتفاع جهالة الحال..».

(٣) «شرح علل الترمذي» ١/ ٧٩ ط. عتر و١/ ٣٧٦ ط. همام.

بالعلم[١]. وهذا ترتفع عنه جهالة العين. أما جهالة الحال فلا ترتفع إلا بتزكية من النقاد، أو إذا روى عنه راو معروف عند النقاد أنَّه لا يروي إلا عن ثقة مثل يحيى القطان، قال عنه العجلي: «بصري، ثقة نقي الحديث، وكان لا يحدث إلا عن ثقة»[٢]، وقال ابن حبان: «وهو الذي مهد لأهل العراق رسم الحديث، وأمعن في البحث عن النقل وترك الضعفاء، ومنه تعلم علم الحديث أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وسائر شيوخنا»[٣]، وسأل أبو داود الإمام أحمد فقال له: «إذا روى يحيى أو عبد الرحمٰن بن مهدي عن رجل مجهول، يحتجُّ بحديثه؟ قال: يحتج بحديثه»[٤] ومع كل هذا فإنَّ من كان بهذا الحال فإنا لا نجسر على الجزم بثقة هذا الراوي كما نجزم بثقة من نص على توثيقه، ولكن رواية من عُرف بالاحتياط عنه، تكون تقوية لحاله. ويتفرع من هذا القسم إذا لم يكن للراوي إلا راويان، ولكنهما أكثرا من النقل عنه، بما يدل على أنَّ هذا الراوي مرضي عندهما فكل هذه الأمور مقوية لحال الراوي. وإذا احتج به صاحبا الصحيحين، قال الذهبي: «فمن احتجا به أو أحدهما، ولم يوثق ولا غمز فهو ثقة حديثه قوي»[٥].

المسألة الثالثة: ارتفاع الجهالة هل يثبت العدالة؟ هذا السؤال أجاب عنه الحافظ الذهبي فقال: «وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم (الثقة) على من لم يجرح مع ارتفاع الجهالة عنه»[٦]. ولعل من أشهر من تزعم هذا المذهب ابن حبان فإنَّه قال: «فكل من ذكرته في كتابي هذا إذا تعرى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها، فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره؛ لأنَّ العدل من لم يعرف منه الجرح ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنَّما

(١) انظر: «الكفاية»: ٨٨.
(٢) «معرفة الثقات» (١٩٧٨).
(٣) «الثقات» ٧/ ٦١١.
(٤) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (١٣٧).
(٥) «الموقظة»: ٧٩.
(٦) «الموقظة»: ٧٨.

كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء»[١]، وهذا المذهب ليس العمل عليه عند أهل الحديث؛ لأنَّ مذهبهم إعمال قرائن الجرح والتعديل في الراوي، وبعد ذلك يطلق فيه القول.

المسألة الرابعة: مسألة عدالة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين:

الصحابة عدول كلهم: بتعديل الله تعالى، وتعديل نبيه ﷺ.

والصحابي: هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام[٢].

قال النووي ـ رحمه الله تعالى ـ: «الصحابة كلهم عدول ـ من لابس الفتن وغيرها ـ بإجماع من يعتد به»[٣].

وقال الآمدي: «اتفق الجمهور من الأئمة على عدالة الصحابة مطلقاً»[٤].

ذكر بعض أهل العلم أنَّ من كان له راو واحد رد حديثه وإن كان صحابياً، نص على ذلك ابن منده فقال: «من حكم الصحابي أنَّه إذا روى عنه تابعي واحد، وإنْ كان مشهوراً مثل الشعبي وسعيد بن المسيب ينسب إلى الجهالة، فإذا روى عنه رجلان صار مشهوراً واحتج به»[٥].

وقد ذهب هذا المذهب غير ابن منده، ولا يخفى فساد هذا المذهب من وجوه:

الأول: أنَّه مناقض للقرآن والسنة: ففي القرآن آيات كثيرة تدل على علو مكانة الصحابة، وتعديلهم من الله ﷻ، منها قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] ولا يتم الرضا إلا بعد علمه حالهم ظاهراً وباطناً. والآيات في هذا الباب كثيرة جداً، وأما الأحاديث فمنها قوله ﷺ: «**خيرُ الناسِ قَرنِي ثُمَّ الذِينَ يَلونهمْ، ثُمَّ الذِينَ يَلونَهمْ**»[٦].

---

(١) مقدمة «الثقات» ١/ ١٣.
(٢) انظر: «الإصابة» ١/ ١٩.
(٣) «التقريب» المطبوع مع «التدريب» ٢/ ٢١٤.
(٤) «إحكام الأحكام» ٢/ ١٢٨.
(٥) «شروط الأئمة الستة»: ٩٩ ـ ١٠٠.
(٦) أخرجه: البخاري ٣/ ٢٢٤ (٢٦٥٢)، ومسلم ٧/ ١٨٥ (٢٥٣٣) (٢١٢) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

فأصحاب النبي ﷺ أصابتهم الخيرية بمقتضى ظاهر قول النبي ﷺ، وقوله ﷺ: **«لا تَسُبوا أَصْحَابِي، فلو أنَّ أحَدَكُم أنْفَقَ مثل أُحدٍ ذهباً، ما بلغ مُدَّ أحدِهِمْ وَلا نصِيفَه»**[1]. فصدر هذا الحديث نهي عما يفعله حطب جهنم الذين اتخذوا سب أحباب النبي ﷺ ديناً يدينون الله به، حسبهم مذلة واحتقاراً أن يكون خصمهم يوم القيامة أبو بكر وعمر وعثمان وغيرهم رضي الله عن الجميع. وأما آخر هذا الحديث والحديث الأول ففيه تزكية مجملة لأصحاب النبي ﷺ، وأما إجماع الأمة فقد نقله غير واحد من الأئمة على ثبوت عدالة الصحابة، فقال الخطيب: «.. القطع على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنَّهم أفضل من جميع المعدَّلين والمزكّين، الذين يجيؤون من بعدهم أبد الآبدين. هذا مذهب كافة[2] العلماء، ومن يعتد بقوله من الفقهاء»[3]، وقال ابن عبد البر: «.. قد كفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين، وهم أهل السنة والجماعة، على أنَّهم كلهم عدول..»[4]، وقال ابن الصلاح: «للصحابة بأسرهم خَصِيْصَةٌ، وهي أنَّه لا يسأل عن عدالة أحدٍ منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه؛ لكونهم على الإطلاق معدَّلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة... ثم إنَّ الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة، ومن لابس الفتن منهم فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع، إحساناً للظن بهم ونظراً إلى ما تمهّد لهم من المآثر، وكأنَّ الله ﷻ أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة، والله أعلم»[5]. وكذلك نقل الإجماع على عدالتهم إمام الحرمين الجويني، والعراقي، والغزالي، والنووي، وابن كثير، وابن حجر، والآلوسي، وغيرهم كثير[6].

---

(١) أخرجه: البخاري ٥/ ١٠ (٣٦٧٣)، ومسلم ٧/ ١٨٨ (٢٥٤١) (٢٢٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) للشيخ الدكتور بكر أبو زيد تعليقة لطيفة في استعمال «كافة» راجعها في كتابه «المجموعة العلمية»: ٣١٤.

(٣) «الكفاية»: ٤٩.

(٤) «الاستيعاب»: ٢٣.

(٥) «معرفة أنواع علم الحديث»: ٣٩٧ و٣٩٨ بتحقيقي.

(٦) انظر: «أصول الجرح والتعديل»: ٤٥.

أمثلة على مجهول العين:

۞ **مثال ما رواه المجهول وأخطأ فيه**: ما روى أحمد بن إبراهيم بن الخلاد[١]، عن محمد بن موسى الدولابي[٢]، عن أبي نعيم، عن مِسْعر، عن قتادة، عن أنس ﷺ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ إذا ختمَ جمعَ أهلَهُ ودعا.

أخرجه: أبو نعيم في «الحلية» ٧/ ٢٦٠، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٠٧١) ط. العلمية و(١٩٠٨) ط. الرشد من طريق أحمد بن إبراهيم بهذا الإسناد.

قال أبو نعيم: «غريب من حديث مِسْعر».

وقال البيهقي: «رفعُهُ وهمٌ، وفي إسناده مجاهيل، والصحيح رواية ابن المبارك، عن مِسْعر موقوفاً على أنس بن مالك».

أقول: هذا حديث أعل بالوقف كما أشار البيهقي.

فأخرجه: ابن المبارك في «الزهد» (٨٠٩).

وأخرجه: ابن أبي شيبة (٣٠٥٣٩)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٨٤)، والفريابي في «فضائل القرآن» (٨٥) و(٨٦)، وأبو بكر الأنباري كما في «تفسير القرطبي» ١/ ٣٠ ـ ٣١ من طريق وكيع.

كلاهما: (ابن المبارك، ووكيع) عن مِسْعر، عن قتادة، عن أنس موقوفاً عليه.

وروي الحديث موقوفاً عن قتادة من غير طريق مسعر.

فأخرجه: أبو عبيد في «فضائل القرآن»: ٤٨ (٥ ـ ٨) من طريق ابن المبارك، عن همام بن يحيى، عن قتادة، عن أنس، به موقوفاً.

وروي الحديث من طريق آخر عن أنس.

---

(١) أحمد بن إبراهيم بن الخلاد: لم أقف على ترجمة له.

(٢) محمد بن موسى الدولابي: قال عنه يوسف بن عمر القواس فيما أسنده إليه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٣/ ٢٤٥ وفي ط. الغرب ٤/ ٤٠٢: «كان أبو العباس محمد بن موسى الدولابي من الثقات».

فأخرجه: سعيد بن منصور (٢٧) (التفسير)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٠٧٠) ط. العلمية و(١٩٠٧) ط. الرشد.

وأخرجه: الطبراني في «الكبير» (٦٧٤) من طريق خالد بن خداش[١].

وأخرجه: الدارمي (٣٤٧٤) عن عفان.

ثلاثتهم: (سعيد، وخالد، وعفان) عن جعفر بن سليمان الضبعي[٢]، عن ثابت البناني، عن أنس: أنَّه كانَ إذا ختمَ القرآنَ جمعَ أهلَهُ فدعا.

قال البيهقي: «هذا هو الصحيح موقوف، وقد روي من وجه آخر عن قتادة، عن أنس مرفوعاً وليس بشيء» وقصد به الرواية الأولى.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٧/ ١٧٢: «رواه الطبراني ورجاله ثقات».

ومن هذا يتبين أنَّ الرواية الموقوفة هي المحفوظة، ووهم من رفعه، ولعل الوهم من أحمد بن إبراهيم بن الخلاد فإنَّه لا يعرف.

انظر: «إتحاف المهرة» ١/ ٤٤٧ (٤١٦).

۞ **مثال آخر**: روى الأعمشُ، عن سَهْل أبي الأسد، عن بُكير بن وهب[٣] الجزري، عن أنسِ بن مالك ﷺ، قال: كنَّا في بيتِ رجلٍ منَ الأنصار، فجاءَ رسولُ الله ﷺ حتَّى وقفَ فأخذَ بعِضادتَي الباب، فقال: **«الأئمَّةُ منْ قُريشٍ، ولهم عليكم حَقٌّ، ولكم مثلُ ذلكَ، ما إذا استُرحموا رَحموا، وإذا حَكَموا عدَلوا، وإذا عاهَدوا وفوا، فمنْ لم يفعلْ ذلكَ منهم فعليهِ لعنةُ اللهِ والملائكةِ، والناسِ أجمعينَ»**[٤].

أخرجه: أحمد ٣/ ١٨٣، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٢/ ٩٨ (١٨٧٥)، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (٢٠١) من طريق وكيع، عن الأعمش، بهذا الإسناد.

---

(١) وهو: «صدوق يخطئ» «التقريب» (١٦٢٣).

(٢) وهو: «صدوق» «التقريب» (٩٤٢).

(٣) في مطبوع «الفتن»: «حارث».

(٤) لفظ رواية أحمد.

هذا الإسناد اختلف فيه على الأعمش في كنية شيخه اختلافاً كبيراً، فكناه كما في الإسناد السابق أبا أسد.

وأخرجه: ابن أبي شيبة (٣٢٩٢٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١١٢٠)، وأبو يعلى (٤٠٣٣) من طريق وكيع، عن الأعمش، عن سهل أبي الأسود.

وأخرجه: الضياء في «المختارة» ٤/٤٠٣ (١٥٧٦) من طريق وكيع، عن الأعمش، عن سهل أبي أسعد.

وما يدل على أنَّ هذا الاختلاف من الأعمش لا من وكيع أنَّ هذا الحديث روي عن الأعمش من غير طريق وكيع فاختلف عليه أيضاً.

فأخرجه: البخاري في «التاريخ الكبير» ٢/٩٨ (١٨٧٥) من طريق يحيى بن عيسى، عن الأعمش، عن سهل الحنفي.

وأخرجه: البخاري في «التاريخ الكبير» ٢/٩٨ (١٨٧٥) من طريق تمام، عن الأعمش، عن سهل الحلبي.

وأخرجه: الطبراني في «الدعاء» (٢١٢٠)، وأبو نعيم في «الحلية» ٨/ ١٢٢ ـ ١٢٣، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (٢٠٠) من طريق فضيل بن عياض، عن الأعمش، عن أبي صالح الحنفي.

وأخرجه: البيهقي ٨/١٤٣ ـ ١٤٤ من طريق عمار بن رزيق، عن الأعمش، عن سهل، ولم يذكر له كنية أو لقباً.

قلت: وحاصل كلام الرواة: عن الأعمش، عن سهل، عن بكير بن وهب، عن أنس.

وخالف هؤلاء الأئمةَ جريرُ بن عبد الحميد فرواه عند البخاري في «التاريخ الكبير» ٢/٩٨ (١٨٧٥)، وأبي يعلى (٤٠٣٢)، وأبي عمرو الداني في «الفتن» (٢٠٠) عن الأعمش، عن بكير الجزري، عن سهل أبي الأسود، عن أنس. فهذه رواية شاذة لا تصح، والحمل فيها على جرير لمخالفته أصحاب الأعمش.

والمحفوظ من عموم هذه الروايات رواية الأعمش، عن سهل أبي أسد، فإنَّه قد توبع عليها.

فقد رواه مسعر بن كدام[1] عند الطبراني في «الدعاء» (٢١٢) عن سهل أبي أسد، عن بكير، به.

وخالفهما شعبة فرواه عند أحمد ٣/ ١٢٩، والنَّسائي (٥٩٤٢)، والدولابي في «الكنى» ١/ ٢٠٥، والمزي في «تهذيب الكمال» ٥/ ٣١٢ (٤٧٤٤) عن علي أبي الأسد، عن بكير، عن أنس.

قلت: والصواب ما قاله الأعمش ومسعر. قال البيهقي ٨/ ١٤٤: «ورواه شعبة، عن علي بن أبي الأسد، وقيل: عنه عن علي أبي الأسد، وهو واهم فيه، والصحيح ما رواه الأعمش ومسعر، وهو سهل القراري من بني قرار يكنى: أبا أسد»، وقال المزي في «تحفة الأشراف» ١/ ٢٣٩ (٢٥٥): «هكذا يقول شعبة: علي أبو الأسد، وروى عنه الأعمش، فقال: عن سهلٍ أبي الأسد».

قلت: وهذه قرينة أخرى ترجح طريق سهل أبي الأسد على غيره.

إلا أنَّ الحديث معلول بغير ما تقدم فبكير مجهول، فقد ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» ٢/ ٩٧ ـ ٩٨ (١٨٧٥)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٢/ ٣٢٥ (١٥٨٣) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» ١/ ٣٥١ (١٣١٢) وقال: «يجهل، وهو الجزري الذي قال فيه الأزدي: ليس بالقوي».

قلت: الناظر في كلامه رحمه الله سيتحير بين وصفه بالجهالة، وبين نقله لقول الأزدي فيه إلا أنْ يكون ضعفه لجهالته. وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» ٤/ ٧٧ جارياً على عادته في توثيق المجاهيل.

وقد روي هذا الحديث من طرق عديدة عن أنس ولا يصح منها شيء.

---

(١) وهو: «ثقة ثبت فاضل» «التقريب» (٦٦٠٥).

فأخرجه: البزار[١] كما في «كشف الأستار» (١٥٨٠)، والطبراني في «الكبير» (٧٢٥) من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن أنس بن مالك، به.

أقول: هذا الإسناد فيه علتان: الأولى: أنَّ حبيب بن أبي ثابت مدلس، قال ابن حبان في «الثقات» ٤/ ١٣٧: «وكان مدلساً» فتكون عنعنته هنا مردودة.

والعلة الثانية: إنَّ في سماعه من أنس نظراً، فقد نقل العلائي في «جامع التحصيل» (١١٧) عن علي بن المديني أنَّه قال: «لقي ابن عباس وسمع عائشة، ولم يسمعْ من غيرهما من الصحابة ﷺ».

ولقائل أنْ يقول: أليس ابن عباس وعائشة متقدمي الوفاة على أنس؟ فإذا ثبت سماعه من عائشة كما يفهم من كلام علي بن المديني، ألا يكون ذلك مثبتاً لسماعه من أنس من باب أولى؟!

قلت: ذلك صحيح من جهة النظر العقلي، ولكنَّه بعيد من الواقع، فمثل هكذا حال لا يثبت سماع الراوي من شيخه إلا بصحة الإسناد إليه وبتصريحه بالسماع، ولو لمرة واحدة من ذلك الشيخ. على أنَّ حبيباً قد وقع له التصريح بالسماع من أنس فيما أخرجه: ابن عدي في «الكامل» ٦/ ٧٣ من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن أنس بن مالك، قال ـ يعني: حبيباً ـ: قلنا له: حدثنا ما سمعتَ من رسول الله ﷺ. . . فذكر حديثاً، وفي هذا دليل على وقوع سماع حبيب من أنس، إلا أنَّ هذا الإسناد ضعيف؛ فيه عمر بن حبيب العدوي وهو ضعيف، فقد نقل المزي في «تهذيب الكمال» ٥/ ٣٣٦ (٤٨٠٠) عن يعقوب بن سفيان أنَّه قال فيه: «ضعيف لا يكتب حديثه»، ونقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٦/ ١٢٩ (٥٥٣) عن يحيى بن معين أنَّه قال: «ضعيف كان يكذب»، وقال عنه النَّسائي في «الضعفاء والمتروكون» (٤٧١): «ضعيف».

وقد روي من غير هذا الطريق.

فأخرجه: بحشل في «تاريخ واسط»: ٦٣ و١٢٣ من طريق شريك بن عبد الله، عن عمر بن عبد الله، عن أنس، به.

(١) جاء عنده: «الأمراء من قريش».

وهذا إسناد ضعيف شريك هو القاضي وقد تقدمت ترجمته مراراً، وعمر بن عبد الله هذا فيه احتمالان: أنْ يكون عمر بن عبد الله بن يعلى، وهذا الذي أميل إليه؛ لأن البخاري علّقه في «التاريخ الكبير» ٢/ ٩٨ (١٨٧٥) عنه، وهذا ضعيف فقد نقل المزي في «تهذيب الكمال» ٥/ ٣٦٥ (٤٨٥٩) عن أحمد أنَّه قال فيه: «ضعيف»، وقال المزي عقبه: «وكذلك قال عباس الدوري ـ عن يحيى بن معين ـ وأبو حاتم، والنَّسائي. زاد أبو حاتم: منكر الحديث».

وإما أنْ يكون عمر بن عبد الله المدني أبا حفص مولى غفرة وهذا ضعيف أيضاً، فقد نقل المزي في «تهذيب الكمال» ٥/ ٣٦٦ (٤٨٦٠) عن أحمد أنَّه قال فيه: «ليس به بأس ولكن أكثر حديثه مراسيل»، ونقل عن يحيى بن معين قوله فيه: «ضعيف»، وقال عقبه: «وكذلك قال النسائي».

وإذا كان هذا الراوي هو المطلوب فيكون الحديث معلولاً بالانقطاع، قال أبو حاتم فيما نقله ابنه في «المراسيل» (٤٩٦): «لم يلقَ أنس بن مالك».

وقد روي من غير هذا الطريق.

فأخرجه: البزار كما في «كشف الأستار» (١٥٧٩) من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أنس وجاء عنده: «**الملك في قريش**».

وهذه رواية منكرة خالف سعيد الروايات المروية عن أنس التي جاء فيها: «**الأئمةُ من قريشٍ**» كما تقدم وكما سيأتي هذا من جهة المتن، أما من جهة الإسناد، فإنَّ سعيداً قد تكلم فيه، فقد نقل المزي في «تهذيب الكمال» ٣/ ١٤٠ (٢٢٢٧) عن أبي الحسن الميموني أنَّه قال: «رأيت أبا عبد الله يضعف أمره»، وعن علي بن المديني أنَّه قال فيه: «كان ضعيفاً»، وقال النَّسائي في «الضعفاء والمتروكون» (٢٦٧): «ضعيف».

وقد تكلم أهل العلم في روايته عن قتادة، فقد نقل المزي في «تهذيب الكمال» ٣/ ١٤٠ (٢٢٢٧) عن محمد بن عبد الله بن نمير أنَّه قال فيه: «منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوي الحديث يروي عن قتادة المنكرات»، وقال ابن حبان في «المجروحين» ١/ ٣١٩: «... وكان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه...».

وقد روي من طريق آخر.

فأخرجه: أبو نعيم في «الحلية» ٥/٨ من طريق أبي القاسم حماد بن أحمد بن حماد بن أبي رجاء المروزي، قال: وجدت في كتاب جدي حماد بن أبي رجاء السُّلمي بخطه، عن أبي حمزة السُّكري، عن محمد بن سوقة، عن أنس بن مالك ﷺ. . . فذكره.

قال عَقِبَهُ: «غريب من حديث محمد، تفرد به حماد موجوداً[1] في كتاب جده».

قلت: وهذا الإسناد منقطع في موضعين:

الأول: قوله: «وجدت في كتاب جدي. . .» هذا بمعنى الوجادة في اصطلاحات المحدّثين، وهي من المقاطيع؛ إلا أنَّ الوجادة تقبل إذا وثق بالموجود ونسبته إلى صاحبه.

قال ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث»: ٢٨٩ بتحقيقي بعد تعريفه لهذه الطريقة من طرق السماع: «وهذا منقطع لم يأخذ شوباً من الاتصال. . .»، وقال الزركشي في نكته ٣/٥٥٣: «وهكذا قال الحافظ رشيد الدين القرشي في «الغرر المجموعة»: الوجادة داخلة في باب المقطوع عند علماء الرواية[2]، وقد يقال: بل عَدُّهُ من التعليق أولى من المرسل والمنقطع» انتهى[3].

---

(١) (موجوداً) حالٌ من الفعل (تفرد) ومعناه أن حماداً تفرد به وجادةً، والله أعلم.

(٢) «غرر الفوائد المجموعة»: ٢٨٥.

(٣) قال ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» بتحقيقي: ١٢٨: «والوجادة ليست من باب الرواية، وإنما هي حكاية عما وجده في الكتاب، وأما العمل بها فمنع منه طائفة من الفقهاء والمحدثين أو أكثرهم فيما حكاه بعضهم».

قلت: وهذا كان في ذاك الزمان حينما كانت الرواية مشتهرةً والأسانيد إلى الكتب متعددة، أما في الأزمان المتأخرة فاتفق جميع أهل العلم على قبولها. والوجادة وجدت في كتب المتقدمين كصحيح الإمام مسلم، و«مسند أحمد» وغيرهما، لذا نقل ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث»: ٢٩١ بتحقيقي عن بعض المحققين القطع بقبول الوجادة ثم قال: «وما قطع به هو الذي لا يتَّجه غيره في الأعصار =

وأما الموضع الآخر: فإنَّ في رواية محمد بن سوقة عن أنس بن مالك نظراً، قال ابن حبان في «الثقات» ٧/ ٤٠٤: «وقد قيل: إنَّه رأى أنساً وأبا الطفيل...» فإنَّ الشك في الرؤية يثبت عدم السماع من باب أولى.

وقد روي من طريق آخر.

فأخرجه: الطيالسي (٢١٣٣)، والبزار كما في «كشف الأستار» (١٥٧٨)، وأبو يعلى (٣٦٤٤)، وأبو نعيم في «الحلية» ٣/ ١٧١، والبيهقي ٨/ ١٤٤، والضياء المقدسي في «المختارة» ٦/ ١٤٣ (٢١٣٨) من طريق إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أنس.

قال أبو نعيم عقبه: «هذا حديث مشهور ثابت من حديث أنس، لم يروه عن سعد فيما أعلم إلا ابن[1] إبراهيم».

إلا أنَّ الحديث بهذا الإسناد معلول بالانقطاع بين (سعد) و(أنس) فقد نقل العلائي في «جامع التحصيل» (٢٢٤) عن علي بن المديني أنَّه قال فيه: «لم يلق أحداً من الصحابة»، ونقل الخلّال في علله كما في «المنتخب» (٨٠) عن الإمام أحمد أنَّه قال: «ليس هذا في كتب إبراهيم، لا ينبغي أن يكون له أصلٌ».

قلت: مثل هكذا تعليل يطلقه الأئمة على من عرف بتدوينه حديثه في مصنفاته، فإذا جاء إسنادٌ ما عن ذلك المصنف، ولم يُعثر عليه في مصنفاته؛ فإنَّ المحدّثين يستنكرونه كما هو عند الإمام أحمد هنا، فيطلقون على ذلك الإسناد بأنَّه لا أصل له أي: لا أصل له في كتب ذلك المصنف، ولا يقصدون بذلك المعنى الاصطلاحي[2]، إلا أنه في كلام الإمام أحمد هذا خاصة أراد المعنى الاصطلاحي.

= المتأخرة، فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسدّ باب العمل بالمنقول؛ لتعذر شرط الرواية فيها على ما تقدم في النوع الأول، والله أعلم».
وانظر: «الإلماع»: ١٢٠، و«البرهان» ١/ ٤١٦ (٥٩٢).

(١) هكذا في المطبوع، وقد يكون الصواب: «ابنه».

(٢) قارن في ذلك مقدمة «المصنوع»: ٣٨ ـ ٤٠، وكتاب «بلوغ الأماني من كلام المعلمي اليماني»: ٧١ جمع إسلام بن محمود.

وقد روي من طريق آخر.

فأخرجه: البيهقي ٨/ ١٤٤ من طريق منصور، عمن سمع أنساً، عن النَّبيِّ ﷺ: (بمعناه)[1].

وهذا إسناد ضعيف؛ لإبهام الراوي عن أنس.

وقد روي هذا الحديث بإسناد حسن عن أنس.

فأخرجه: الحاكم ٤/ ٥٠١، والبيهقي ٨/ ١٤٤ من طريق الصعق بن حَزْن، قال: حدثنا علي بن الحكم، عن أنس بن مالك، قال:. . . فذكره.

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وأخرجه: البخاري في «التاريخ الكبير» ٢/ ٩٨ (١٨٧٥) من طريق أبي إسحاق الشيباني، عن رجل من آل أنس بن مالك، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، فيه مبهم.

وأخرجه: البخاري في «التاريخ الكبير» ٢/ ٩٨ (١٨٧٥) من طريق منصور بن المعتمر، عن أنس، عن النبي ﷺ.

قال عقبه: «هذا مرسل أيضاً».

وقد روي من حديث علي رضي الله عنه.

فأخرجه: الطبراني في «الأوسط» (٣٥٢١) كلتا الطبعتين، وفي «الصغير»، له (٤١٧)، والحاكم ٤/ ٧٥ ـ ٧٦، وأبو نعيم في «الحلية» ٧/ ٢٤٢، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (٢٠٣)، والبيهقي ٨/ ١٤٣ من طريق الفيض بن فضل البجلي، قال: حدثنا مسعر، عن سلمة بن كهيل، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجد، عن علي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«الأئمةُ منْ قريشٍ، أبرارها أمراء أبرارها، وفجارُها أمراء فجارها، ولكلٍّ حقٌ فآتوا كلَّ ذي حقٍّ حقهُ، وإن أُمِّرَ عليكم عبدٌ حبشيٌّ مجدعٌ فاسمعوا له وأطيعوا،**

(١) هكذا في المطبوع.

ما لم يخير أحدُكم بين إسلامه وبينَ ضربِ عنقِهِ، فإنْ خُيِّرَ بينَ إسلامِهِ وبينَ ضربِ عنقِهِ، ثكلتْهُ أُمُّهُ فلا دنيا ولا آخرة بعدَ ذهاب إسلامِهِ».

قال الطبراني عقبه: «لم يروِ هذا الحديث عن مسْعر إلا فيض بن الفضل».

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث مسْعر، لم نكتبه عالياً إلا من حديث الفيض».

وعلى انفراد الفيض في روايته هذه، فإنَّه مجهول، فقد ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» ٧/ ٣٠ (٦٢٩)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٧/ ١١٨ (٥٠٠) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٩/ ١٢.

ولقائل أنْ يقول: ورد في ترجمة الفيض في «الجرح والتعديل» أنَّ أبا حاتم الرازي روى عنه ألا يعد ذلك تعديلاً له؟

فنقول: لا شك أنَّ رواية الثقة عن غيره لا تعد توثيقاً له، وإنَّما يروون عن الضعفاء والمجاهيل؛ لغرض حفظ الطريق، فلربما يأتي راو مدلس، فيعمد إلى ذلك الإسناد، فيسقط منه ضعيفاً بين ثقتين، فيتوهم من ليس له باع في هذا الفن، فيذهب إلى تصحيح ذلك الطريق، ثم إنَّ في سكوت النقاد عن راو معين ـ وهم أهل هذا الفن وترياقه المجرب ـ يجعله ممّن شُكَّ في حاله، والله أعلم.

وقد أُعل هذا الحديث باختلافه على مِسْعر، فقد سُئل الدارقطني في «العلل» ٣/ ١٩٨ س (٣٥٩) فقال: «يرويه مِسْعر، واختلفَ عنه، فرفعه فيض بن الفضل، عن مسعر، عن سلمة بن كهيل، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجد، عن علي، عن النَّبيِّ ﷺ[1]، وخالفه داود بن عبد الجبار، فرواه عن مسعر، عن عثمان بن المغيرة، عن أبي صادق ورفعه أيضاً، وغيرهما يرويه عن مسعر موقوفاً، وكذلك رواه أبو عوانة، عن عثمان بن المغيرة موقوفاً، والموقوف أشبه بالصواب».

---

(١) تقدم تخريج هذا الطريق.

قلت: أما طريق عبد الجبار فلم أقف على من خرّجه، ولا على طريق أبي عوانة. غير أني وقفت على غير هذه الطرق.

فقد أخرجه: ابن أبي شيبة (٣٢٩٣٤)، والخلّال في «السنة» (٦٣) من طريق وكيع عن مسعر، عن عثمان بن المغيرة[١]، عن أبي صادق الأزدي، عن ربيعة بن ناجد، عن علي ﷺ موقوفاً.

وقد توبع وكيع على هذه الرواية، تابعه شعيب بن إسحاق[٢] عند أبي عمرو الداني في «الفتن» (٢٠٤) فرواه عن مسعر، عن عثمان بن المغيرة، عن أبي صادق، عن ربيعة، عن علي ﷺ وعنده: «قريش أئمة العرب...».

فإذا عقدت مقارنة بين طريقي فيض ووكيع، تبين أنَّ فيضاً وَهِمَ في موضعين:

الأول: أنَّه قال: عن سلمة بن كهيل، والصواب أنَّه عثمان بن المغيرة.

الثاني: أنَّه رفعه، والصواب وقفه.

وقد روي من غير هذا الطريق عن علي ﷺ.

فأخرجه: نعيم بن حماد في «الفتن» (٢٨٣) قال: حدثنا هشام، عن العوام بن حوشب، عمن حدثه، عن علي، فذكره.

وهذا إسناد ضعيف؛ لإبهام الراوي عن علي ﷺ.

وقد روي من حديث أبي برزة الأسلمي ﷺ.

فأخرجه: الطيالسي (٩٢٦)، وأحمد ٤/ ٤٢١، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٤/ ١٤٥ (٢٣٢٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١١٢٥)، والبزار (٣٨٥٧)، والروياني في «مسند الصحابة» (٧٦٤) و(٧٦٨) من طريق سكين بن عبد العزيز، قال: حدثنا سَيّار بن سلامة، سمع أبا بَرزة يرفعه إلى النبي ﷺ، قال: «**الأَئمةُ مِن قُرَيش، إذا استُرحِموا رَحِموا، وإذا عَاهَدُوا وَفَوْا، وإذا حَكَموا**

---

(١) تحرف في مطبوع «السنة» للخلال إلى: «عثمان أبي المغيرة». انظر: «تهذيب الكمال» ٥/ ١٣٨ (٤٤٥٣).

(٢) وهو: «ثقة» «التقريب» (٢٧٩٣).

عَدَلُوا، فمن لَم يَفْعَلْ ذلك منهم، فعليه لعنةُ اللهِ والملائكةِ والنّاسِ أجمعينَ».

قلت: أما سكين فهو مختلف فيه، فقد نقل المزي في «تهذيب الكمال» ٣/ ٢٣١ (٢٤٠٧) عن وكيع أنَّه قال فيه: «وكان ثقة»، وعن يحيى بن معين كذلك، ونقل عن أبي حاتم أنَّه قال فيه: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٦/ ٤٣٢. وقال ابن عدي في «الكامل» ٤/ ٥٤٦: «ولسكين غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وفيما يرويه بعض النكرة، وأرجو أن بعضها يحمل بعضاً، وأنَّه لا بأس به؛ لأنَّه يروي عن قوم ضعفاء، وليس هم بمعروفين، ولعل البلاء منهم ليس منه».

وهناك من ضعّفه، فقال الآجري في سؤالاته (٩٨٩): «وسألت أبا داود عن سكين بن عبد العزيز فضعّفه»، ونقل المزي في «تهذيب الكمال» ٣/ ٢٣١ (٢٤٠٧)، عن النسائي أنَّه قال فيه: «ليس بالقوي»، وقال ابن خزيمة عقب (٢٨٣٢) بتحقيقي: «وروى سكين بن عبد العزيز البصري، وأنا بريء من عهدته وعهدة أبيه»، وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكون» (٢٧٧).

ثم إنَّ الحديث عن أبي برزة، لم يروَ إلا بهذا الإسناد، قال البزار عقب (٣٨٥٩): «هذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن أبي برزة بهذا الإسناد، وسكين رجل مشهور من أهل البصرة».

ثم إنَّ الحديث من هذا الوجه أعل بالوقف، قال البخاري في «التاريخ الكبير» ٤/ ١٤٥ (٢٣٢٧): «وروى عوف وغيره عن سيار ولم يرفعوه».

فالظاهر من كلام البخاري رَحِمَهُ اللهُ أنَّه حمل الوهم على سكين، والله أعلم.

وانظر: «تحفة الأشراف» ١/ ٢٣٨ (٢٥٥)، و«المهذب في اختصار السنن الكبير» (٤٧٠٠) و(١٢٨٣٩) و(١٢٨٤٠)، و«أطراف المسند» ١/ ٢٨٦ (٢٠٦) و٦/ ٧١ (٧٧٧١)، و«إتحاف المهرة» ١/ ٤٣٧ (٣٨٩) و٢/ ١٤٤ (١٤١٧).

۞ **مثال آخر**: روى سليمان ـ وهو ابن طَرْخان ـ التيميُّ، عن أبي عثمان، عن معقل بن يسار: أن رسولَ اللهِ ﷺ، قال: «**اقرؤوا على موتاكم يس**».

أخرجه: النسائي في «الكبرى» (١٠٩١٣) ط. العلمية و(١٠٨٤٦) ط. الرسالة وفي «عمل اليوم والليلة»، له (١٠٧٤) من طريق عبد الله بن المبارك.

وأخرجه: ابن حبان (٣٠٠٢) من طريق يحيى القطان.

وأخرجه: البيهقي ٣/ ٣٨٣ من طريق نعيم بن حماد.

ثلاثتهم: (ابن المبارك، ويحيى، ونعيم) عن سليمان التيمي، بهذا الإسناد.

أقول: هذا الحديث اختلف في إسناده على سليمان بن طَرْخان التيمي اختلافاً كبيراً، فكما تقدم رواه عن أبي عثمان، عن معقل.

وأخرجه: ابن أبي شيبة (١٠٩٤٩)، وأحمد ٥/ ٢٦، والبخاري في «الكنى» (٥٠٥)، وأبو داود (٣١٢١)، وابن ماجه (١٤٤٨)، والطبراني في «الكبير» ٢٠/ (٥١٠)، والحاكم ١/ ٥٦٥، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٤٥٧) ط. العلمية و(٢٢٣٠) ط. الرشد عن ابن المبارك، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان ـ وليس بالنهدي ـ، عن أبيه[1].

وأخرجه: أحمد ٥/ ٢٦، والنَّسائي في «الكبرى» (١٠٩١٤) ط. العلمية و(١٠٨٤٧) ط. الرسالة وفي «عمل اليوم والليلة»، له (١٠٧٥)، والروياني في «مسند الصحابة» (١٢٨٤)، والطبراني في «الكبير» ٢٠/ (٥١١) و(٥٤١) من طريق معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن رجل، عن أبيه، عن معقل بن يسار: أنَّ رسول الله ﷺ، قال: «**البقرةُ سنامُ[2] القرآنِ وذروتهُ، نزلَ معَ كل آيةٍ منها ثمانونَ مَلَكاً واسْتُخرِجتْ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾** [البقرة: ٢٥٥] **من تحت العرش فَوُصِلتْ بها، أو فَوُصلَتْ بسورة البقرة، ويس قلبُ القرآنِ، لا يقرؤها رجلٌ يريد الله والدار الآخرةَ، إلا غُفِرَ لهُ، اقرؤوها على موتاكم**».

وأخرجه: الطيالسي (٩٣١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٤٥٨) ط. العلمية و(٢٢٣١) ط. الرشد من طريق المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن

(١) لفظ رواية ابن أبي شيبة، وأحمد، والطبراني: «اقرؤوها على موتاكم» يعني: يس.
(٢) سنام كل شيء أعلاه. «النهاية» ٢/ ٤٠٩.

رجل، عن معقل بن يسار المزني: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**مَنْ قَرأ يس ابتغاءَ وجهِ اللهِ ﷻ، غُفرَ لهُ ما تقدمَ منْ ذنبِهِ، فاقرؤوها عندَ موتاكم**».

قلت: مما تقدم يتبين أنَّ سليمان التيمي لم يضبط أسانيد هذا الحديث، فحدث به على أربعة أوجه، فضلاً عن أنَّ رواياته جاءت مطولة ومختصرة، وهذا الاضطراب علة الحديث الأولى.

وأما علته الثانية: فهي جهالة أبي عثمان، فكما تقدم في طريق ابن المبارك أنَّ سليمان قال: «عن أبي عثمان، وليس بالنهدي».

وقد ذهب أهل العلم إلى إعلال هذا الحديث بجهالة أبي عثمان وأبيه، فقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٢٢٨٨): «وهو لا يصح؛ لأنَّ أبا عثمان هذا لا يُعرف، ولا روى عنه غير سليمان التيمي، وإذا لم يكن هو معروفاً، فأبوه أبعد من أنْ يعرف، وهو إنَّما روى عنه»، ونقل ابن الملقن في «البدر المنير» ٥/ ١٩٤ عن المنذري أنَّه قال: «أبو عثمان وأبوه ليسا بمشهورين»، وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٧٣٤): «وأعله ابن القطان بالاضطراب، وبالوقف، وبجهالة حال أبي عثمان وأبيه، ونقل أبو بكر ابن العربي، عن الدارقطني أنَّه قال: هذا حديث ضعيف الإسناد، مجهول المتن، ولا يصح في الباب حديث»، وقال النووي في «الأذكار» عقب (٣٩٢): «إسناده ضعيف؛ فيه مجهولان، لكن لم يضعفه أبو داود»، وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٤/ ٥٥٠ (١٠٤٠٩): «يقال اسمه سعد... ولا يعرف أبوه ولا هو، ولا روى عنه سوى سليمان التيمي».

وقال الحاكم في «المستدرك» ١/ ٥٦٥: «أوقفه يحيى بن سعيد وغيره عن سليمان التيمي، والقول فيه قول ابن المبارك؛ إذ الزيادة من الثقة مقبولة»[1].

قلت: ولكن ما أخرجه ابن حبان من طريق يحيى بن سعيد جاء مرفوعاً، وليس موقوفاً، ولعل الحاكم عكس تشخيص الموقوف والمرفوع، فكما تقدم جاء في رواية ابن أبي شيبة وأحمد، والطبراني من رواية عبد الله بن المبارك:

(١) هذا الكلام ليس على إطلاقه.

«اقرؤوها على موتاكم» يعني: يس، فعبارة: «يعني: يس» جاءت موقوفة من طريق عبد الله بن المبارك، في حين جاءت رواية يحيى بن سعيد مرفوعة مكتملة.

أما إعلال الحديث بالاضطراب: فكما هو معلوم أن الاضطراب يعني: أن يأتي الحديث بوجوه عديدة متساوية في القوة مع انعدام المرجح. وفي هذا الحديث يمكن ترجيح أحد الطرق، فالراجح ما اتفق عليه ثلاثة من الرواة وهم: (عبد الله، ويحيى، ونعيم)[١] على رواية واحدة، وهذه قرينة مهمة في ترجيح هذا الطريق على غيره، إلا أن جهالة أبي عثمان تضعف هذا الطريق، فضلاً عن أن العلائي ألمح في «جامع التحصيل» (٩٩٠) إلى إرساله، والله أعلم.

انظر: «تحفة الأشراف» ٨/ ١٦٧ (١١٤٧٩)، و«أطراف المسند» ٥/ ٣٦٠ (٧٣٣٠) و(٧٣٣١)، و«إتحاف المهرة» ١٣/ ٣٨٦ (١٦٨٩٢).

وقد ألّف الشيخ محمد عمرو عبد اللطيف طيّب الله ثراه مصنَّفاً في هذا الحديث عنونه بـ: «قلب القرآن يس، وجملة مما روي في فضلها»، فانظره.

مثال آخر: روى دويد، عن أبي إسحاق، عن زرعة، عن عائشة ﵂، قالت: قالَ رسولُ الله ﷺ: **«الدُّنيا دارُ منْ لا دارَ له، ومالُ مَنْ لا مالَ له، ولها يجمعُ مَنْ لا عقلَ له»**[٢].

أخرجه: أحمد ٦/ ٧١، ومن طريقه الخلّال في علله كما في «المنتخب» (٥) من طريق الحسين بن محمد، عن دويد، بهذا الإسناد.

وأخرجه: ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (١٨٢)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١٠٦٣٨) ط. العلمية و(١٠١٥٤) ط. الرشد.

وأخرجه: الخطيب في «تالي تلخيص المتشابه» (٢٨٣) من طريق الحسين بن محمد، عن أبي سليمان النصيبي، عن أبي إسحاق، عن زرعة، عن عائشة ﵂ به.

---

(١) انظر: الطريق الأول.

(٢) لفظ رواية أحمد.

ذهب بعض المتأخرين إلى تقوية هذا الحديث، فقال المنذري في «الترغيب والترهيب» عقب (٤٧٥٣): «إسناده جيد»، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٠/ ٢٨٨: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير دويد وهو ثقة»، واعتمد الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١٩٣٣) على توثيق الهيثمي فعرّف دويداً، فقال: «دويد هو ابن نافع».

قلت: وكل ما تقدم ليس بصحيح فليس إسناد الحديث بجيد، ولا دويد ثقة، ولا هو ابن نافع وذلك أنَّ دويداً هذا مجهول، فقد قال عنه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» ٢/ ١٠٠٨: «ودويد لم ينسب، يروي عن أبي إسحاق، عن زرعة، عن عائشة: «**الدنيا دار...**»»، وكذا قال ابن ماكولا في «الإكمال» ٣/ ٣٨٦.

ومما يدل على أنَّ دويداً راوي هذا الحديث ليس ابن نافع، أنَّ الدارقطني وابن ماكولا قد ترجما لدويد بن نافع، ثم ترجما لدويد هذا كما سبق ذكره، مما يدل على أنَّهما اثنان.

وأما طريق أبي سليمان النصيبي، فهذا الطريق لا يرتقي على الذي قبله، فأبو سليمان النصيبي ترجم له الخطيب في «تالي تلخيص المتشابه» (٣٠٠) فقال: «أبو سليم[١] النصيبي في عداد المجهولين»[٢].

فضلاً عن ما تقدم من الجهالة في رواة الإسناد، فإنَّ مدار الحديث من كلا الطريقين قد جاء من طريق الحسين بن محمد، فإما أنْ يكون قد سمع منهما، وكلاهما مجهول فيكون الإسناد ضعيفاً بالجهالة كما تقدم، وإما أنْ يكون قد اضطرب في رواية الحديث، وفي هذه الحالة يكون الاضطراب علة أخرى في هذا الإسناد.

---

(١) هكذا في المطبوع وقد يكون الصواب: أبا سليمان، كما في مصادر التخريج.

(٢) ثم تبين لي بعد أن هذين الراويين واحد، واستفدت ذلك من تعليق الشيخ أبي معاذ طارق عوض الله على كتاب «المنتخب من العلل» للخلال: ٤٤ ـ ٤٦ (٥).

وأما العلة الثانية: فإنَّ أبا إسحاق مشهور بالتدليس[١] وقد عنعن، ولم تعرف ملازمته لشيخه هنا، فتكون عنعنته غير مقبولة.

وأما العلة الثالثة: فزرعة شيخ أبي إسحاق لم أقف على ترجمة له، ولم أقف على من روى عن السيدة عائشة ﵂ بهذا الاسم، اللهم إلا أنْ يكون أبا عمرو السيباني والد يحيى بن عمرو السيباني فهذا روى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعقبة بن عامر الجهني، وعمر بن الخطاب، وأبي الدرداء، وأبي هريرة[٢]، فإذا روى عن هؤلاء الصحابة فتكون روايته عنها أقرب من غيره.

ولعل هذه العلل مجتمعة هي التي دفعت الإمام أحمد أن يقول ـ فيما نقله عنه الخلّال في علله كما في «المنتخب» عقب (٥): «هذا حديث منكر».

وانظر: «أطراف المسند» ٩/ ٤١ (١١٤٩٧).

وقد روي هذا الحديث موقوفاً على ابن مسعود ﵁.

فأخرجه: ابن أبي شيبة (٣٦٧١٨)، وأحمد في «الزهد» (٨٨٩)، وابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (١٦)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٦٣٧) ط. العلمية و(١٠١٥٣) ط. الرشد من طرق عن مالك بن مِغْول، قال: قال عبد الله ﵁: الدنيا دارُ مَنْ لا دارَ له، ولها يجمعُ مَنْ لا عقلَ له.

أقول: هذا إسناد معضلٌ؛ فعبد الله بن مسعود ﵁ توفي سنة (٣٢هـ)[٣]، ومالك توفي سنة (١٥٩هـ)[٤]. فيكون بين وفاتيهما (١٢٧) سنة.

وقد روي من غير هذا الوجه.

فأخرجه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٥٠/ ١٢٠ من طريق رجاء بن حيوة، قال: قال أبو الدرداء ﵁: الدنيا دارُ مَنْ لا دار له، ولها يجمعُ مَنْ لا عقل له.

---

(١) انظر: «طبقات المدلسين» (٩١).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» ٨/ ٣٨٣ (٨١٣١).

(٣) «التقريب» (٣٦١٣).

(٤) «التقريب» (٦٤٥١).

وهذا إسناد منقطع فرواية رجاء، عن أبي الدرداء ﷺ مرسلة، قاله ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٣/ ٢٣٧.

۞ **مثال آخر**: روى عبد الرزاق، عن يونس بن سليم، عن يونس بن يزيد الأيلي، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمٰن بن عبد القاري، قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: كانَ إذا نزلَ على رسول الله ﷺ الوحيُ يُسمَعُ عند وجههِ دويٌّ كدوي النحلِ، فمكثنا ساعةً، فاسْتقبلَ القبلةَ ورفع يديه، فقال: «**اللهم زِدْنا ولا تُنقصنا، وأكرِمنا ولا تُهِنّا، واعطنا ولا تَحرمنا، وآثرنا ولا تُؤثِر علينا، وارضَ عنا وارضِنا**»، ثم قالَ: «**لقدْ أُنزلتْ عليَّ عَشْرُ آياتٍ، مَن أقامهنَّ دخلَ الجنةَ**» ثم قرأ علينا: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾ [المؤمنون: ١] حتى ختم العشرَ آيات.

أخرجه: أحمد ١/ ٣٤، والترمذي (٣١٧٣م)، والبزار (٣٠١)، والنسائي في «الكبرى» (١٤٣٩) ط. العلمية و(١٤٤٣) ط. الرسالة، والعقيلي في «الضعفاء» ٤/ ٤٦٠ ـ ٤٦١، وابن عدي في «الكامل» ٨/ ٥١٩، والحاكم ١/ ٥٣٥ و٢/ ٣٩٢، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٧/ ٥٥، والواحدي في «أسباب النزول» (٣١٠) بتحقيقي، والبغوي (١٣٧٦) وفي «التفسير»، له (١٤٧٣)، والضياء المقدسي في «المختارة» ١/ ٣٤١ (٢٣٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» ٨/ ٢١٠ (٧٧٧١) من طريق عبد الرزاق، عن يونس بن سليم، بهذا الإسناد.

هذا الحديث صححه الحاكم، بقوله: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وقال البغوي: «هذا حديث حسن».

وأخرجه: عبد الرزاق (٦٠٣٨)، ومن طريقه عبد بن حميد (١٥)، والترمذي (٣١٧٣)، والعقيلي في «الضعفاء» ٤/ ٤٦٠ عن يونس بن سليم، عن الزهري، به. (ليس فيه يونس بن يزيد).

قلت: هذا الحديث ضعيف؛ لجهالة يونس بن سليم، قال أبو حاتم في «العلل» لابنه (١٧٣٦): «روى عبد الرزاق هذا الحديث مرة أخرى، فقال: عن يونس بن سليم، عن يونس بن يزيد، ويونس بن سليم لا أعرفه، ولا

يعرف هذا الحديث من حديث الزهري»[1].

وقال البزار عقب (٣٠١): «هذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبيِّ ﷺ بهذا اللفظ إلا عن عمر، عن النبيِّ ﷺ بهذا الإسناد».

وقال النسائيُّ: «هذا حديث منكر، لا نعلم أحداً رواه غير يونس بن سليم، ويونس بن سليم لا نعرفه، والله أعلم».

وقال العقيلي: «لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به».

وهذا هو السبب الأول لضعف الحديث.

أما السبب الثاني في ضعفه: هو اختلاف عبد الرزاق فيه، فمرة يذكر: «يونس بن يزيد» ومرة لا يذكره، والحمل في هذا الاختلاف، إما أنْ يكون على عبد الرزاق، إذ من رواه عنه في القديم يرويه بذكر «يونس بن يزيد»، ويرويه بعضهم عنه دون ذكر «يونس»، قال الترمذي: «ومن سمع من عبد الرزاق قديماً فإنَّهم إنما يذكرون فيه عن يونس بن يزيد، وبعضهم لا يذكر فيه عن يونس بن يزيد، ومن ذكر فيه يونس بن يزيد فهو أصح، وكان عبد الرزاق ربما ذكر في هذا الحديث يونس بن يزيد وربما لم يذكرهُ، وإذا لم يذكر فيه يونس فهو مرسل»، ومن المعلوم أنَّ عبد الرزاق قد تغير حفظه بعد أنْ عَمِيَ، قال الإمام أحمد فيما نقله عنه المزي في «تهذيب الكمال» ٤/ ٥٠٠ (٤٠٠٣): «أتينا عبد الرزاق قبل المائتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعدما ذهب بصره، فهو ضعيف السماع»، ونقل عن الأثرم قوله: «سمعت أبا عبد الله يُسأل عن حديث: النار جُبَار، فقال: هذا باطل، ليس من هذا شيء. ثمَّ قال: ومنْ يحدث به عن عبد الرزاق؟ قلت: حدثني أحمد بن شبويه، قال: هؤلاء سمعوا بعدما عَميَ، كان يُلقَّن فَلُقِّنه، وليس هو في كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث

---

(١) وهذا إعلال متين ونقد صائب؛ إذ إن المحدّثين كانوا يعرفون حديث الراوي، ويميزون ما ليس من حديثه، بل كانوا أحياناً يعرفون ما لكل راو عن ذلك الشيخ، حتى لا يتسرب إلى السنة ما ليس منها ولا يخرج عنها ما هو منها، فرحمهم الله ما أنبل قصدهم، وما أجود فضلهم!

ليست في كتبه كان يُلَقَّنها بعدما عمي». فعلى هذا يمكن حمل الاختلاف في إسناد هذا الحديث على عبد الرزاق.

وإما أنْ يكون الحمل فيه على يونس بن سليم، إذ إنَّ حمل الخطأ على الضعيف أولى من حملهِ على الثقة، وقد رجّح الإمام الترمذي والبغوي رواية من رواه عن عبد الرزاق، عن يونس بن سليم، عن يونس بن يزيد، على رواية من أسقط «يونس بن يزيد»، فقال الترمذي: «وهذا ـ يعني: حديث يونس بن سليم، عن يونس بن يزيد ـ، أصح من الحديث الأول سمعت إسحاق بن منصور، يقول: روى أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن إبراهيم، عن عبد الرزاق، عن يونس بن سليم، عن يونس بن يزيد، عن الزهري هذا الحديث»، وقال البغوي: «ورواه عبد بن حميد، عن عبد الرزاق، عن يونس بن سليم، عن الزهري، ورواه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن إبراهيم، عن عبد الرزاق، عن يونس بن سليم، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، وهذا أصح، وكذلك رواه كل من سمع قديماً من عبد الرزاق».

وانظر: «تحفة الأشراف» ٧/ ٢٦٧ (١٠٥٩٣)، و«إتحاف المهرة» ١٢/ ٣٠٦ (١٥٦٤٦).

۞ **مثال آخر**: روى عبيدة بن أبي رائطة، عن عبد الرحمٰن بن زياد، عن عبد الله بن مغفل المزني، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أصحابي لا تتخذُوهمْ غرضاً[1] بعدي، فمنْ أحبَّهم فبحبي أحبهم، ومنْ أبغضهمْ فببغضي أبغضهم، ومنْ آذاهُمْ فقد آذاني، ومنْ آذاني فقد آذى اللهَ، ومنْ آذى اللهَ أوشك أنْ يأخذَهُ**»[2].

أخرجه: البخاري في «التاريخ الكبير» ٥/ ٣٧ (٣٨٩)، وابن عدي في «الكامل» ٥/ ٢٧٦ من طريق إبراهيم بن سعد، عن عبيدة بن أبي رائطة، بهذا الإسناد.

---

(١) غرضاً: أي: مرمى، يعني: محلاً للطعن والسب.

(٢) في بعض الروايات جاءت بداية الحديث: «**الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضاً**».

هذا حديث ضعيف؛ فيه عبد الرحمٰن بن زياد، قال عنه يحيى بن معين فيما نقله ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٣٦/٢٣٨: «لا أعرف عبد الرحمٰن بن زياد»، وقال البخاري في «التاريخ الكبير» ٥/٣٨ (٣٨٩): «فيه نظر» وقال أيضاً فيما نقله ابن عدي في «الكامل» ٥/٢٧٦ بعد الحديث: «وهو إسناد لا يعرف»، وقال الذهبي في «الميزان» ٢/٥٦٤ (٤٨٦٧): «عبد الرحمٰن بن زياد، وقيل: ابن عبد الله، وقيل غير ذلك، عن عبد الله بن مغفل حديث: «**الله في أصحابي**» تفرّد عنه عبيدة بن أبي رائطة، قال ابن معين: لا أعرفه».

قلت: زيادة على أنه مختلف في اسمه، فقيل: عبد الله بن عبد الرحمٰن، وقيل: عبد الرحمٰن بن زياد، وقيل: عبد الرحمٰن بن أبي زياد، وقيل: عبد الرحمٰن بن عبد الله، وقيل: عبد الرحمٰن بن زياد أو عبد الرحمٰن بن عبد الله كل هذا ورد في أسانيد هذا الحديث.

وأخرجه: أحمد ٤/٨٧ وفي «فضائل الصحابة»، له (٣)، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٥/٣٧ (٣٨٩)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (٩٩٢)، وعبد الله بن أحمد في زياداته على «فضائل الصحابة» (٢) و(٤)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» ٢/٢٧٢، وابن حبان (٧٢٥٦)، والخلّال في «السُّنة» (٨٣١)، وابن عدي في «الكامل» ٥/٢٧٥ و٢٧٦، وأبو نعيم في «الحلية» ٨/٢٨٧، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٤٩/٤٤ و١١٦ ـ ١١٧ من طريق إبراهيم بن سعد، عن عبيدة بن أبي رائطة[1]، عن عبد الله بن عبد الرحمٰن، عن عبد الله بن مغفل، به.

وأخرجه: العقيلي في «الضعفاء الكبير» ٢/٢٧٢ من طريق إبراهيم بن سعد، عن عبيدة بن أبي رائطة، عن عبد الرحمٰن بن أبي زياد، عن عبد الله بن مغفل، به.

وأخرجه: الخلّال في «السُّنة» (٣٨٠) من طريق إبراهيم بن سعد، عن

(١) وقع في مطبوع «الحلية» لأبي نعيم: «عبيد بن أبي رابط» والصواب ما أثبتناه.

عبيدة بن أبي رائطة، عن عبد الرحمٰن بن عبد الله، عن عبد الله بن مغفل[١]، به.

وقد جاء الحديث من طرق أُخر مخالفة للطرق السابقة.

فأخرجه: العقيلي في «الضعفاء» ١/١٢٦ و٢/٢٧٣ من طريق حمزة بن رشيد الباهلي، عن إبراهيم بن سعد، عن عبيدة بن أبي رائطة، عن عمر بن بِشْر، عن أنس بن مالك، أو عمن حدّثه عن أنس بن مالك، عن النَّبيِّ ﷺ نحوه.

وهذه رواية ضعيفة؛ فيها حمزة بن رشيد الباهلي: لم أقف على من ترجم له.

وفيه عمر بن بشْر ترجم له ابن حجر في «لسان الميزان» (٥٥٨٨)، ونقل فيه عن الدارقطني أنه قال: «مجهول»، وقال عقب ذلك: «نقلته من خط ابن عبد الهادي».

وأخرجه: العقيلي في «الضعفاء» ١/١٢٦ من طريق أبي مصعب الزهري، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، عن عبيدة بن أبي رائطة، عن رجل من بني حنيفة، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ بنحوه أيضاً.

وهذه الرواية ضعيفة، زيادة على إبهام الرجل الذي روى عنه ابن أبي رائطة، فإنَّ فيها: أبان بن أبي عياش، وهو متروك[٢].

قال الذهبي في «الميزان» ٢/٤٥٢ (٤٤١٢): «الاضطرابُ من إبراهيم».

قلت: لعله يكون كما قال الذهبي؛ لأنّ إبراهيم هو من اختلف عليه الحديث، وتنوعت الطرق عنه، ولعل الصواب في إسناد هذا الحديث ما رواه إبراهيم بن سعد، عن عبيدة بن أبي رائطة، عن عبد الرحمٰن بن زياد، عن عبد الله بن مغفل؛ لأنَّه توبع على هذا الوجه.

---

(١) في المطبوع: «عبد الرحمٰن بن عبد الله بن مغفل»، وأظنه خطأً لكونه مخالفاً لبقية الأسانيد.

(٢) «التقريب» (١٤٢).

إذ أخرجه: الترمذي (٣٨٦٢)، والخلّال في «السُّنة» (٨٣٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٥١١) ط. العلمية[1] و(١٤٢٤) ط. الرشد، وفي «الاعتقاد»، له: ٢٤٩ ـ ٢٥٠[2]، والبغوي (٣٨٦٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٣٦/ ٢٣٧ و٢٣٨، والمزي في «تهذيب الكمال» ٤/ ٤٠٣ (٣٨٠٦) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد.

وأخرجه: الخلّال في «السُّنة» (٨٣٢) من طريق يزيد بن هارون.

وأخرجه: الخلّال في «السُّنة» (٨٣٢) من طريق سعد بن إبراهيم بن سعد[3].

ثلاثتهم: (يعقوب، ويزيد، وسعد) عن عبيدة بن أبي رائطة، عن عبد الرحمٰن بن زياد، عن عبد الله بن مغفل، به.

قال العقيلي في «الضعفاء الكبير» ٢/ ٢٧٣: «وفي هذا الباب أحاديث جيدة الإسناد، من غير هذا الوجه بخلاف هذا اللفظ».

وبهذا يكون العقيلي قد حكم على نكارة هذا الحديث من جهة الإسناد واللفظ.

ومن الأحاديث الصحيحة التي تدخل في إشارة العقيلي حديث أبي سعيد الخدري.

ما أخرجه: البخاري ٥/ ١٠ (٣٦٧٣)، ومسلم ٧/ ١٨٨ (٢٥٤١) (٢٢٢)، وأبو داود (٤٦٥٨)، والترمذي (٣٨٦١)، والنسائي في «الكبرى»

---

(١) وقع في المطبوع منه: «عبد الله بن معقل..» وهو خطأ؛ لكونه مخالفاً لبقية الأسانيد وطبعة الرشد.

(٢) وقع في المطبوع منه: «عبد الله بن مفضل..» والصواب ما أثبتناه.

(٣) وأخرجه: أحمد ٥/ ٥٤ و٥٧ وفي «فضائل الصحابة»، له (١)، ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٩/ ١٢٣ وفي ط. الغرب ١٠/ ١٧٩، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٣٦/ ٢٣٨ من طريق سعد بن إبراهيم، عن عبيدة بن أبي رائطة، عن عبد الرحمٰن بن زياد أو عبد الرحمٰن بن عبد الله، عن عبد الله بن مغفل، به هكذا على الشك.

(٨٣٠٨) ط. العلمية و(٨٢٥٠) ط. الرسالة، والبيهقي في «الاعتقاد»: ٢٤٩ من طريق الأعمش، عن ذكوان أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تَسبُّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيدِهِ، لو أنَّ أحدَكم أنفقَ مثلَ أُحُدٍ ذهباً، ما أدركَ مُدَّ أحدِهم ولا نَصيفهُ»**.

وانظر: «تحفة الأشراف» ٦/ ٤٦٢ (٩٦٦٢)، و«إتحاف المهرة» ١٠/ ٥٦٧ (١٣٤٣٦).

۞ **مثال آخر**: روى سَهلُ بن عبد الرحمٰن الجرجاني، عن محمد بن مطرِّف، عن محمد بن المنكدر، عن عروة بن الزبير، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: **«استعينوا على الحوائج بكتمانِ السِّرِ؛ فإنَّ لكل نعمةٍ حاسداً»**.

أخرجه: ابن حبان في «روضة العقلاء»: ١٧١، والسَّهْمي في «تاريخ جرجان» (٣٥٦) من طريق الهيثم بن أيوب، عن سَهْل بن عبد الرحمٰن الجرجاني، بهذا الإسناد.

قال ابن حبان عقبه: «هذا إسناد حسنٌ، وطريق غريب، إنْ كان عروة هذا هو ابن الزبير بن العوام»، وذكره العلّامة الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٤٥٣) معتمداً على هذا الطريق، وقال: «أخرجه: ابن حبان في «روضة العقلاء» والسَّهْمي في «تاريخ جرجان» في ترجمة الجرجاني هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وهو عندي سهل بن عبد الرحمٰن المعروف بالسندي بن عبدويه الرازي...».

وذكر له ترجمة عند ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٤/ ٢٩٣ (١٣٨٦)، وترجمة أخرى في «لسان الميزان»، وقال عقب ذلك: «فالحديث بهذا الإسناد جيد عندي، والله أعلم».

قلت: مما يدل على أنَّ سهل بن عبد الرحمٰن الجرجاني ليس هو السندي ابن عبدويه كما قال الشيخ الألباني ﷺ ما يأتي:

أولاً: ذَكَرَ السهميُّ في «تاريخ جرجان» سهلَ بن عبد الرحمٰن الجرجاني، وذكر أنَّه يروي عن محمد بن مطرف، ولم يذكر فيه جرحاً ولا

تعديلاً، وذكر له حديثين اثنين عن محمد بن مطرف، أحدهما الحديث الذي نناقشه، ولم يذكر في ترجمتهِ أنَّه هو السندي بن عبدويه، على الرغم من أنَّ السندي بن عبدويه مشهور بهذا الاسم، وليس باسمه سهل بن عبد الرحمٰن. فلو كان سهل بن عبد الرحمٰن الجرجاني الذي ترجم له السهمي في «تاريخ جرجان» هو نفسه السندي بن عبدويه، لما فات السهمي أن يذكره باسمه الذي اشتهر به.

ثانياً: ذَكَرَ ابن حجر في «لسان الميزان» ٤/ ١٩٥ (٣٦٨٧) ترجمة السندي بن عبدويه ولم يذكر أنَّ السهمي ترجم له في «تاريخ جرجان»، فلو كان كما قال الألباني لما فات ابن حجر ذكر أنَّ السهمي ترجم له.

ثالثاً: ذَكَرَ الحافظ في ترجمة السندي بن عبدويه أنَّه من أهل الري، ويروي عن أبي أويس، وأهل المدينة، وأهل العراق وروى عنه محمد بن حماد الطهراني، وخرج له أبو عوانة في صحيحه، وذكره ابن حبان في «الثقات»، كل هذه الترجمة الحافلة هل يمكن أنْ يغفل عنها السهميُّ ويذكر له حديثين يتيمين، وينص على أنَّه روى عن محمد بن مطرف في إشارة منه أنَّه لا يعرف إلا بالرواية عن محمد بن مطرف، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

كل هذه الأمور تؤكد على أنَّ ما ذهب إليه الشيخ الألباني من اعتبار سهل بن عبد الرحمٰن هو نفسه السندي، ـ باعتبار أنَّ اسمه سهل بن عبد الرحمٰن ـ هو ضرب من الوهم لا يسعفه الدليل. وعلى هذا فإنَّ الحديث يروى عن سهل بن عبد الرحمٰن الجرجاني، ولم أقف له على ترجمة إلا ما ذكره السهمي في «تاريخ جرجان»[1]، مما يدل على أنَّه مجهول العين، فيصبح الحديث ضعيفاً جداً بذلك، وظاهر ترجمة السهمي تدل على أنَّ الراوي مجهول العين.

ومع هذا كله لو افترضنا أنَّ سهل بن عبد الرحمٰن الجرجاني هو نفسه السندي بن عبدويه، فلا يمكن الحكم على هذا الحديث بأنَّ إسناده جيد؛ لأنَّ السندي هذا قد تكلم فيه، على الرغم من قول أبي الوليد الطيالسي فيما نقله

---

(١) ذكر له حديثين، والحديثان اللذان ذكرهما كلاهما باطل.

ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٤/ ٢٩٣ (١٣٨٦): «لم أرَ بالريِّ أعلم بالحديث من رجلين من قاضيكم يحيى بن الضريس، ومن الزائد الأصبع: السندي بن عبدويه»، فإنَّ أبا حاتم قال فيما نقله ابنه في «الجرح والتعديل» ٤/ ٢٩٣ (١٣٨٦): «رأيته.... ولم أكتب عنه»، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٨/ ٣٠٤ ولكن قال عنه: «يغرب» وهذا غمز يوجب التوقف فيما ينفرد به.

وروي هذا الحديث من عدة أوجه كلها لا تصحّ، كما سيأتي بيان ذلك.

فقد روي من حديث معاذ بن جبل ﷺ.

أخرجه: الروياني في «مسند الصحابة» (١٤٤٩)، والصيداوي في معجمه (٣٠٧) من طريق عبد العزيز[1] بن معاوية.

وأخرجه: الطبراني في «الكبير» ٢٠/(١٨٣) وفي «الأوسط» (٢٤٥٥) ط. العلمية و(٢٤٧٦) ط. الحديث وفي «الصغير» (١١٥٢) وفي «مسند الشاميين»، له (٤٠٨)، وأبو نعيم في «الحلية» ٦/ ٩٦، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٧٠٧) و(٧٠٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٦٥٥) ط. العلمية و(٦٢٢٨) ط. الرشد من طريق إبراهيم بن عبد الله أبي مسلم الكشي.

وأخرجه: أبو نعيم في «الحلية» ٥/ ٢١٥، وابن الجوزي في «الموضوعات» ٢/ ١٦٤ ـ ١٦٥ ط. الفكر و(١٠٦٨) ط. أضواء السلف من طريق عبد العزيز بن معاوية وأبي مسلم الكشي (مقرونين).

وأخرجه: العقيلي في «الضعفاء الكبير» ٢/ ١٠٩ من طريق محمد بن خزيمة.

وأخرجه: ابن عدي في «الكامل» ٤/ ٤٦٢ من طريق أسيد بن عاصم.

أربعتهم: (عبد العزيز، وأبو مسلم الكشي، ومحمد بن خزيمة، وأسيد) عن سعيد بن سلام العطار، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن معاذ بن جبل، به مرفوعاً.

---

(١) جاء في مطبوع «مسند الروياني»: «عبد الله» وهو تحريف، والمثبت من مصادر التخريج.

وهذا إسناد مطرح[١]؛ فيه سعيد بن سلام العطار، وسعيد هذا، قال عنه البخاري في «التاريخ الكبير» ٣/ ٣٩٦ (١٦١٠): «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم فيما نقله ابنه في «الجرح والتعديل» ٤/ ٣١ (١٣١): «منكر الحديث جداً»، وقال أحمد فيما نقله عنه الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٢/ ١٤١ (٣١٩٥): «كذاب»، وفي «الجامع في العلل» للإمام أحمد ٢/ ٢٢٦ (٢٠٧٠) قال ابنه عبد الله: «سمعت محمد بن عبد الله بن نمير، يقول: سعيد بن سلام بصري كذاب»، وقال أبو داود كما في «سؤالات الآجري» (٦٤٩): «ضعيف»، وقال النسائي في «الضعفاء والمتروكون» (٢٦٩): «متروك الحديث».

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى رد هذا الحديث من هذا الطريق خصوصاً، فقد قال أبو حاتم فيما نقله ابنه في «العلل» (٢٢٥٨): «هذا حديث منكر، كان سببُ سعيدِ بن سَلَّام بَعد القضاء ضعفِهِ[٢] من هذا الحديث؛ لأنَّ هذا حديث لا يعرف له أصل»، وقال ابن الجوزي في «الموضوعات» ٢/ ١٦٦ ط. الفكر: «أما طريق معاذ الأول المتهم به سعيد بن سلام، قال العقيلي[٣]: لا يعرف إلا به ولا يتابع عليه».

وقال ابن حبان عن حديثه هذا في «روضة العقلاء»: ١٧١ : «وسعيد بن

---

(١) عرفه الذهبي في «الموقظة»: ٣٤ فقال: «ما انحط عن رتبة الضعيف» وبالاستقراء من صنيع الذهبي لهذا النوع من أنواع علوم الحديث، أن الحديث المطرح ما انفرد به راو متروك. وأسباب الترك، قد تكون بسبب: فحش الخطأ في مروياته، أو بسبب فسقه، إذا كان فسقه معلناً أو قبوله التلقين، حتى الأحاديث المنكرة والموضوعة.

(٢) استشكلت هذه العبارة عند تجارب الطباعة الأخيرة؛ فرجعت إلى طبعة الشيخ سعد الحميِّد فوجدت التعليقة التالية: «كذا العبارة، وضبطناها هكذا على أنَّ «ضعفه» بدل اشتمال من «سعيد» أي: كان سببُ ضعف سعيد، وخبر «كان» هو: «من هذا الحديث» والمعنى: أن هذا الحديث كان سبب تضعيف العلماء لسعيد بن سلام». «علل الحديث» ٥/ ٦٨٧ هامش (٣).

(٣) «الضعفاء الكبير» ٢/ ١٠٩.

سلام، ما أرى حفظ حديثه، فلذلك تَنكَّبتُ[١] عن ذكره».

قلت: وخالد بن معدان، لم يسمع من معاذ بن جبل، فقد قال أبو حاتم فيما نقله ابنه في «المراسيل» (١٨٤): «خالد بن معدان، عن معاذ بن جبل، لم يسمع منه، وربما كان بينهما اثنان»، وقال الترمذي في «الجامع» عقب (٢٥٠٥): «خالد بن معدان لم يدرك معاذ بن جبل».

ولسعيد بن سلام متابعات على ثور بن يزيد لا يصحّ منها شيءٌ.

فأخرجه: ابن عدي في «الكامل» ٣/ ٢٣٢، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» ٢/ ١٦٥ ط. الفكر و(١٠٧٠) ط. أضواء السلف من طريق حسين بن علوان، عن ثور بن يزيد، بالإسناد المتقدم.

هذا إسناد موضوع؛ آفته حسين بن علوان، قال عنه يحيى بن معين في تاريخه (٤٨٩٣) برواية الدوري: «كذاب»، وقال أبو حاتم فيما نقله ابنه في «الجرح والتعديل» ٣/ ٦٩ (٢٧٧): «هو واهٍ ضعيف، متروك الحديث»، وقال ابن حبان في «المجروحين» ١/ ٢٤٤: «كان يضع الحديث»، وقال ابن عدي في «الكامل» ٣/ ٢٣٣: «وللحسين بن علوان أحاديث كثيرة، وعامتها موضوعة، وهو في عداد من يضع الحديث».

وروي عن ثور من طريق آخر.

أخرجه: أبو الشيخ في «الأمثال» (٢٠٠) من طريق محمد بن معقل، عن وكيع، عن ثور بن يزيد، بالإسناد نفسه، وزاد فيه: «**ولو أنَّ امرءاً كان أقوم من قدحٍ لكان له من الناس غامز**».

وإسناده ضعيف أيضاً؛ فيه محمد بن معقل لم نجد له ترجمة في المصادر المتوفرة لدينا والظاهر والله أعلم أنَّه مجهول. وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة»: ٥٦: «أخرجه: العسكري... بسند ضعيف أيضاً عن وكيع، عن ثور».

(١) أي: أعرضتُ.

وروي من طريق آخر.

أخرجه: أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ٢/ ١٨٧ ـ ١٨٨ من طريق عمر بن يحيى القرشي، عن شعبة، عن ثور بن يزيد، به.

هذا إسناد معلول بعلتين:

الأولى: عمر بن يحيى القرشي، قال عنه أبو نعيم فيما نقله الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٣/ ٢٣٠ (٦٢٤٦): «متروك الحديث»، وقال الذهبي بعد ذلك: «أتى بحديث شبه موضوع».

والعلة الثانية: أنَّ شعبة لم يروِ عن ثور، فقد قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٣/ ٢٣٠ (٦٢٤٦): «ولا نعلم لشعبة عن ثور رواية».

وروي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه: الخطيب في «تاريخ بغداد» ٨/ ٥٦ ـ ٥٧ وفي ط. الغرب ٨/ ٥٩٨، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» ٢/ ١٦٥ ط. الفكر و(١٠٧٢) ط. أضواء السلف من طريق أبي عبد الله الحسين[1] بن عبيد الله صاحب السلعة، عن إبراهيم بن سعيد الجوهري، عن المأمون، عن الرشيد، عن المهدي، عن المنصور، عن أبيه، عن ابن عباس.

قال ابن الجوزي عقبه: «هذا حديث لا يصح».

وهذا إسناد موضوع، آفته: أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله ـ صاحب السلعة ـ، قال أحمد بن كامل القاضي فيما نقله الخطيب في «تاريخ بغداد» ٨/ ٥٦ ـ ٥٧ وفي ط. الغرب ٨/ ٥٩٨: «كان الحسين بن عبيد الله الأبزاري ماجناً نادراً كذاباً في تلك الأحاديث التي حدّث بها من الأحاديث المسندة عن الخلفاء، قال: ولم أكتبها عنه لهذه العلة»، ونقل الذهبي في «ميزان الاعتدال» ١/ ٥٤١ (٢٠٢٢) عن أحمد بن كامل أنَّه قال عنه: «كان كذاباً».

قلت: وعلى هذا الضعف البيّنِ في حال الحسين بن عبيد الله، فإنَّه قد

(١) جاء في ط. الفكر: «الحسن» خطأ.

اضطرب في هذا الحديث، فرواه عند الخطيب في «تاريخ بغداد» كما تقدم. ورواه عند ابن الجوزي في «الموضوعات» ٢/ ١٦٥ ط. الفكر و(١٠٧١) ط. أضواء السلف من طريق المأمون، عن المهدي، قال: حدثني أنَّ أمير المؤمنين المنصور حدّثه، عن أبيه، عن عطاء، عن ابن عباس، فأضاف إلى الإسناد عطاء ـ وهو ابن أبي رباح ـ وحذف منه الرشيد.

قال ابن الجوزي ٢/ ١٦٦: «... أما حديث ابن عباس فإنه من عمل الأبزاري».

وروي من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

أخرجه: الخلعي في «الفوائد» كما في «السلسلة الصحيحة» للألباني (١٤٥٣) قال: أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن الحاج، قال: أخبرناه أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد القرقساني العطار، قال: حدثنا أحمد بن عبد الله، قال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، قال: حدثنا غندر، قال: حدثنا شعبة، عن مروان الأصفر[1]، عن النزال بن سبرة، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه[2].

---

(١) في مطبوع «الصحيحة»: «الأصغر» وهو خطأ، انظر: «التقريب» (٦٥٧٦).

(٢) هكذا نقل الشيخ الألباني إسناد هذا الحديث، وقال عقبه: «وهذا إسناد مظلم من دون غندر.. لم أعرفهم.. وأحمد بن عبد الله أظنه الجويباري..»، وقد نقل إسناد هذا الحديث السيوطي في «اللآليء المصنوعة» كما في «مسند علي» ٧/ ٢٨٤٨ (١٦٤٦٨) عن «فوائد الخلعي» أيضاً وعنده: «.. القرقساني العطار، قال: حدثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن، قال: حدثنا غندر..» ولم أقف على ترجمة القرقساني ولا على ترجمة أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن المذكور، وقد قال عنه المعلمي في تعليقه على «الفوائد المجموعة»: ٧٠: «وفي طبقته أحمد بن عبد الله أبو عبد الرحمن الفرياناني، تالف.. فإن لم يكنه فهو مجهول»، وعلى كل حال فهذا السند بعيد جداً عن الصحة لما علمت من حاله سيما وأن نسخة غندر عن شعبة نسخة مشهورة تداولها المصنفون الأوائل في دواوينهم فيمتنع أن يعرضوا عن هذا الحديث وينفرد به الخلعي بإسناد هذا حاله، وليدرك القارئ أن من أشد ما نعانيه في رحلتنا مع هذا العمل كثرة التصحيفات والتحريفات الواردة في الكتب، التي تجعلنا نقف طويلاً في حل خطأ أو تعديل وهم ناسخ أو تصحيف أو تحريف أو سقط أو زيادة مقحمة، وقديماً قال =

هذا إسناد مختلق فيه أحمد بن عبد الله لعله الجويباري الذي قال عنه النسائي في «الضعفاء والمتروكون» (٦٧): «كذاب»، وقال ابن حبان في «المجروحين» ١/ ١٤٢: «دجال من الدجاجلة كذاب»، وقال ابن عدي في «الكامل» ١/ ٢٩١: «كان يضع الحديث لابن كرَّام على ما يريده»، وقال الدارقطني في «الضعفاء والمتروكون» (٣٧): «كذاب»، وقال الخليلي فيما نقله ابن حجر في «لسان الميزان» (٥٦٦): «كذاب، يروي عن الأئمة أحاديث موضوعة».

ويكفي في نقد هذا الحديث ما نقله ابن الجوزي في «الموضوعات» ١/ ١٦٦ ط. الفكر قال: «قال مهنأ: سألت أحمد بن حنبل ويحيى بن معين عن قولهم: استعينوا على طلب الحوائج بالكتمان؟ فقالا: هو[1] موضوع وليس له أصل». وقد تقدم قول أبي حاتم أنه لا أصل له.

وهذا الحديث أمارات الوضع بادية عليه، فعلى الرغم من أنَّ هذا الحديث روي عن عدة من الصحابة، غير أنه تفرد به من تزيوا بزي أهل الحديث، من أجل بعض المصالح الدنيوية أو الإغراب عن الثقات، ولكن هؤلاء لم يغيبوا عن نقد النقاد، فبينوا كذبهم، وفضحوا أمرهم؛ غيرة منهم على سنة النبي ﷺ فجزاهم الله كل خير.

۞ وقد يروي الحديث راوٍ مجهول، ويشترك اسم هذا المجهول مع اسم غيره من الثقات الأثبات فيختلط الاسمان فيحسب بعضهم أن ذاك المجهول هو الثقة، ويتنبه آخرون لذلك لقرائن قامت لديهم، مثاله: ما رواه

= الجاحظ في كتاب «الحيوان» ١/ ٧٩: «ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشرة ورقات من حر اللفظ وشريف المعنى أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام» ثم ليدرك القارئ أن المتقدمين لم يعثروا بمثل هذا الهفوات العظيمة التي تواجهنا اليوم في الحكم على الأسانيد مما ينتهي بالناقد الحصيف إلى إدراك الفرق بين المتقدمين والمتأخرين، وأن بعد الشقة حال بيننا وبين القوم، وقديماً قيل: «علم الرجال لأولئك الرجال».

(١) في ط. أضواء السلف: «هذا موضوع ليس له أصل».

عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، عن سعيد بن أبي سعيد: أنَّه حدثه عن أنس بن مالك، قال: إني لتحتَ ناقةِ رسول الله ﷺ يسيل عليَّ لعابُها، فسمعتُهُ يقولُ: «**إنَّ الله قد أعطى كلَّ ذي حقٍّ حقَّهُ، ألا لا وصيةَ لوارثٍ**»[1].

أخرجه: ابن ماجه (٢٧١٤)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٦٢١)، والدارقطني ٤/ ٦٩ ط. العلمية و(٤٠٦٦) ط. الرسالة، والبيهقي ٦/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥، والخطيب في «الموضح» ٢/ ١٢٤، والضياء المقدسي في «المختارة» ٦/ ١٤٩ (٢١٤٤) و٦/ ١٥٠ (٢١٤٦) و(٢١٤٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٢٣/ ١٩٨ و١٩٩ من طريق عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، عن سعيد بن أبي سعيد، به.

قال ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٢٣/ ١٩٨: «فرّق أبو بكر الخطيب في «المتفق والمفترق» بين المقبري وبين سعيد بن أبي سعيد الذي حدَّث ببيروت ووهم في ذلك».

وسبب اعتراض ابن عساكر هذا أنَّه قد جاء في روايته: «سعيد بن أبي سعيد المقبري».

على هذا فإنَّ ابن عساكر اعتبر أنَّ سعيد بن أبي سعيد هذا هو نفسه المقبري، وعلى هذا يكون الإسناد صحيحاً، ولكن قال ابن الجوزي في «التحقيق» عقب (١٦٥٣): «وقد رواه سعيد بن أبي سعيد الساحلي، عن أنس، . . . والساحليُّ مجهولٌ»، وقال ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (٢٦١٣): «وقد ذكره ابن عساكر وشيخنا في الأطراف في ترجمة سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أنس، وإنما هو الساحلي، وهو غير محتج به. .»[2] وقال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٤/ ٣٥: «وذكر الحافظ سعد الدين الحارثي أنَّ ابن عساكر لم يُصِبْ في توهيم الخطيب، وصدقَ الحارثي! قد جاء في كثير

---

(١) زاد في روايات الطبراني، والخطيب، والضياء في (٢١٤٤) و(٢١٤٧): «والولد للفراش وللعاهر الحجر».

(٢) وانظر لتمام الفائدة: «البدر المنير» ٧/ ٢٦٥ ـ ٢٦٧.

من الروايات، عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، عن سعيد بن أبي سعيد الساحلي، عن أنس، والرواية التي وقعت لابن عساكر، وفيها عن ابن جابر، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، كأنَّها وهم من أحد الرواة، وهو سليمان بن أحمد الواسطي فإنَّه ضعيف جداً، وأنَّ المقبريَّ لم يقل أحد إنَّه يدعى الساحلي، وهذا الساحلي غير معروف، تفرّد عنه ابن جابر، وقد روى ابن ماجه في «الجهاد» عن عيسى بن يونس الرملي، عن محمد بن شعيب بن شابور، عن سعيد بن خالد بن أبي طويل الصيداوي، ويقال: البيروتي عن أنس حديثاً، فيحتمل أنْ يكون سعيد بن أبي سعيد الساحلي هو سعيد بن خالد هذا، فقد أخرج له ابن ماجه حديثين من رواية ابن شعيب، عن ابن جابر، عنه، فيحتمل أنْ يكون ابن جابر سقط في حديث سعيد بن خالد، والله أعلم».

وكذلك ذكر الحافظ ابن حجر هذا الحديث في «الإتحاف» في ترجمة سعيد بن أبي سعيد الساحلي.

وأخرجه: الدارقطني ٤/ ٦٩ ط. العلمية و(٤٠٦٧) ط. الرسالة.

وأخرجه معلّقاً: البيهقي ٦/ ٢٦٥ من طريق عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، عن سعيد بن أبي سعيد شيخ بالساحل، قال: حدثني رجل من أهل المدينة، قال: إني لتحتَ ناقة رسول الله ﷺ.. فذكر الحديث.

وقد ورد هذا الحديث من أوجه أخرى عن أنس، ولكنَّها لا تصح.

فأخرجه: تمام في فوائده كما في «الروض البسام» (٧١٨)، ومن طريقه الخطيب في «الموضح» ٢/ ١٢٤، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٥/ ٢٣٣ عن الحسن بن حبيب.

وأخرجه: الخطيب في «الموضح» ٢/ ٣١٤ من طريق علي بن السراج.

كلاهما: (الحسن، وعلي) قالا: حدثنا أحمد بن كعب بن خريم بن أبي حارثة المريّ[1]، قال: حدثني أبي أبو حارثة كعب بن خريم، قال: حدثنا

---

(١) جاء في رواية علي بن السراج عند الخطيب في «الموضح»: «المزني» وهو وهم صوابه: «المريّ» انظر: «الإكمال» ٢/ ٨.

سليمان بن سالم الحراني، عن الزهري، عن أنس بن مالك، به.

وهذا الحديث ضعيف؛ فيه سليمان بن سالم، قال عنه البخاري في «التاريخ الكبير» ٤/ ٣٢ (١٧٩٣): «منكر الحديث»، ونقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٤/ ١١٧ (٥٢٠) عن أبيه أنَّه قال: «ضعيف الحديث جداً»، ونقل عن أبي زرعة أنَّه قال: «لين الحديث».

وأخرجه: ابن عدي في «الكامل» ٥/ ٤٣٢ قال: أخبرنا إسحاق ـ وهو ابن إبراهيم بن يونس المنجنيقي ـ، قال: حدثنا عبد الله ـ وهو ابن شبيب ـ، قال: حدثنا عبد الجبار بن سعيد، عن شعيب بن بكر، عن يحيى بن سعيد، عن أنس، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «**لا وصيةَ لوارثٍ**».

وهذا إسناد ضعيف أيضاً؛ فيه عبد الله بن شبيب، قال عنه ابن حبان في «المجروحين» ٢/ ٥٠: «يقلب الأخبار ويسرقها، لا يجوز الاحتجاج به»، وقال فضلك الرازي فيما نقله الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٢/ ٤٣٨ (٤٣٧٦): «يحل ضرب عنقه»، وقال ابن عدي: «ولعبد الله بن شبيب غير ما ذكرت من الأحاديث التي أنكرت عليه كثير».

قال ابن عدي عقبه: «وهذا الحديث لا أعلم رواه بهذا الإسناد غير عبد الله بن شبيب، ولم أكتبه إلا عن إسحاق هذا».

وفيه عبد الجبار بن سعيد قال عنه العقيلي في «الضعفاء الكبير» ٣/ ٨٦: «في حديثه مناكير، وما لا يتابع عليه»، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٨/ ٤١٨، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٥/ ٣٧٣ (١٨٦٥) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وكذا ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٦/ ٤٢ (١٧١).

انظر: «جامع المسانيد» ٢٢/ ٣٢٢ (١٥٥٢)، و«إتحاف المهرة» ٢/ ٢٢ (١١١٩).

وهذا الحديث ورد من طرق عديدة من غير حديث أنس ولا يصح منها شيء، وسأذكر ما وقفت عليه من طرق هذا الحديث لغيره من الصحابة مع تبيان عللها.

حديث عمرو بن خارجة.

أخرجه: ابن سعد في «الطبقات» ٢/ ١٤٠، وابن أبي شيبة (٣١٢٣٧)، وأحمد ٤/ ١٨٦ و١٨٧ و٢٣٨ و٢٣٩، والدارمي (٣٢٦٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٤٨٢)، وابن ماجه (٢٧١٢)، والترمذي (٢١٢١)، وبحشل في «تاريخ واسط» ١/ ١١٦، والنَّسائي ٦/ ٢٤٧ وفي «الكبرى»، له (٦٤٦٨) و(٦٤٦٩) ط. العلمية و(٦٤٣٥) و(٦٤٣٦) ط. الرسالة، وأبو يعلى (١٥٠٨)، والطبراني في «الكبير» ١٧/ (٦١) و(٦٢) و(٦٣) و(٦٤) و(٦٥) و(٦٦) وفي «الأوسط»، له (٧٧٩١) كلتا الطبعتين، والدارقطني ٤/ ١٥١ ط. العلمية و(٤٢٩٩) ط. الرسالة، والبيهقي ٦/ ٢٦٤، وابن عبد البر في «التمهيد» ٥/ ٣٦١، والمزي في «تهذيب الكمال» ٥/ ٤٠٦ (٤٩٤٤) من طرق عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمٰن بن غَنْم، عن عمرو بن خارجة، قال: خطب رسول الله ﷺ وهو على ناقته، وأنا تحت جرانها وهي تقصع بجرتها[1]، ولعابها يسيل بين كتفيَّ، قال: «**إنَّ الله قد أعطى كلَّ ذي حقٍّ حقه، ولا وصيةَ لوارثٍ، والولدُ للفراشِ، وللعاهرِ الحجرُ، ومن ادعى إلى غير أبيه، أو انتمى إلى غير مواليهِ فعليه لعنةُ اللهِ والملائكة والناس أجمعينَ، لا يُقبلُ منه صرفٌ ولا عدلٌ**»[2].

وأخرجه: الطيالسي (١٢١٧)، وعبد الرزاق (١٦٣٠٦)، وسعيد بن منصور (٤٢٨)، وأحمد ٤/ ١٨٦ و١٨٧ و٢٣٨، والطبراني في «الكبير» ١٧/ (٦٧)، والدارقطني ٤/ ١٥٢ ط. العلمية و(٤٣٠٠) ط. الرسالة من طريق شهر بن حوشب، عن عمرو بن خارجة من دون ذكر عبد الرحمٰن بن غَنْم.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٨١٧): «قلت لأبي: أيهما أصح؟ قال: عن عبد الرحمٰن بن غَنْم أصح».

---

(١) جاء في التعليق على «مسند الإمام أحمد» ٢٩/ ٢١٣ من تعليقات السندي: «وهي تقصع جرتها، الجرة بالكسر وتشديد الراء اسم من اجترَّ البعير، وهي اللقمة التي يتعلل بها البعير، وقصعها: إخراجها».

(٢) لفظ أحمد ٤/ ١٨٧.

وأخرجه: عبد الرزاق (١٦٣٠٧)، ومن طريقه أحمد ٤/ ١٨٦ من طريق ليث، عن شهر بن حوشب، قال: أخبرني من سمع النَّبيَّ ﷺ.

وأخرجه: إسحاق بن راهويه في مسنده (٥٦٦) من طريق سفيان، عن ليث، عن شهر، عن أسماء مرفوعاً.

وهاتان الروايتان فيهما ليث ـ وهو ابن أبي سليم ـ قال عنه يحيى بن معين فيما نقله ابن عدي في «الكامل» ٧/ ٢٣٣: «ليث بن أبي سليم ضعيف»، وقال أحمد في «الجامع في العلل» ١/ ٢٧ (١٣٧): «ليس هو بذاك»، وقال أيضاً فيما نقله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٧/ ٢٤٣ (١٠١٤): «مضطرب الحديث».

وهذه الروايات كلها ضعيفة؛ من أجل شهر بن حوشب، ولاضطرابها.

وشهر بن حوشب مختلف فيه، قال عنه ابن عون فيما نقله مسلم في مقدمة صحيحه ١/ ١٣، وابن عدي في «الكامل» ٥/ ٥٩، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» ٢/ ١٩١: «إنَّ شهراً نزكوه»[١]، وقال النَّسائي في «الضعفاء والمتروكون» (٢٩٤): «ليس بالقوي»، ونقل ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٤/ ٣٣٧ (٢٩٢٨) عن ابن عون أنَّه قال: «ما تصنع بشهر، إنَّ شعبة ترك شهراً»، وعن شعبة أنَّه قال: «ولقد لقيتُ شهراً فلم أعتدّ به»، وعن أحمد بن حَنْبل أنَّه قال: «ما أحسن حديثه!»، وعن البخاري أنَّه قال: «شهر حسن الحديث، وقوى أمره»، وعن ابن معين أنَّه قال: «ثقة»[٢].

وورد الحديث من طرق أخرى عن عمرو بن خارجة[٣].

---

(١) معناه طعنوا فيه وتكلموا بجرحه، فكأنَّه قال طعنوه بالنيزك، وهو رمح قصير، وقد تصحفت هذه اللفظة في «الكامل» و«الضعفاء» للعقيلي إلى: «تركوه» وفرق كبير بين اللفظتين، وانظر: «أساس البلاغة» مادة (نزك).

(٢) وهو في «التقريب» (٢٨٣٠): «صدوق، كثير الإرسال والأوهام».

(٣) للفائدة فإن هذا الصحابي ﷺ جاء نسبه في مصادر التخريج: الأشعري، والأنصاري، والثمالي، والأسدي وجاء عند أحمد: الأشعري، ويقال: الجشمي، ويقال: الأنصاري، ما يدل أنَّ الجميع عنده شخصية واحدة، إلا أنَّ الحافظ =

فأخرجه: الطبراني في «الكبير» ١٧/(٧٠)، والبيهقي ٦/ ٢٦٤ من طريق إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن عمرو بن خارجة.

وهذا ضعيف؛ فيه إسماعيل بن مسلم، قال عنه البخاري في «التاريخ الكبير» ١/ ٣٤٩ (١١٧٩): «تركه ابن المبارك وربما روى عنه، وتركه يحيى وابن مهدي»، وقال النَّسائي في «الضعفاء والمتروكون» (٣٦): «متروك الحديث»، وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكون» (٧٧).

وأخرجه: الطبراني في «الكبير» ١٧/(٦٩) من طريق حفص بن غياث، عن ليث، عن مجاهد، عن عمرو بن خارجة.

وهذا ضعيف؛ من أجل ليث بن أبي سليم الذي سبق الكلام عنه.

وأخرجه: ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٧٨٩)، والطبراني في «الكبير» (٤١٤٠) من طريق عبد الملك بن قدامة الجمحي، عن أبيه، عن عمرو بن خارجة[1]: أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ يومَ الفتح وأنا عند ناقته: **«ليسَ لوارثٍ وصيةٌ...»**.

وهو حديث ضعيف؛ فيه عبد الملك بن قدامة الجمحي، قال عنه البخاري في «التاريخ الكبير» ٥/ ٢٦٩ (١٣٩٢) وفي «الضعفاء الصغير»، له (٢٢٠): «يُعْرف ويُنْكر»، وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» لابنه ٥/ ٤٢٩ (١٧٠٩): «ليس بالقوي، ضعيف الحديث، يحدث بالمنكر عن الثقات»، وقال النَّسائي في «الضعفاء والمتروكون» (٣٨٢): «ليس بالقوي»، وقال ابن حبان في «المجروحين» ٢/ ١٢٩ ـ ١٣٠: «كان صدوقاً في الرواية، إلا أنَّه كان ممن

= ابن حجر قال في «أطراف المسند» ٥/ ١٣٤ (٦٧٩٥): «وقد جمع بينهما غير واحد، والظاهر أنهما اثنان؛ لأن ثمالة من الأزد، لا مدخل لهم في الأنصار ولا في الأشعريين».

أقول: أثبته الحافظ هنا: الأزدي في حين أثبته في «الإصابة» ٤/ ٢٨ (٥٨٢٢) و«التقريب» (٥٠١٩) بالأسدي.

(١) في «المعجم الكبير» للطبراني: «خارجة بن عمرو» وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٣/ ٢٠٤ (١٣٦٩): «ولعله عمرو بن خارجة انقلب».

فحش خطؤه وكثر وَهَمُه، حتى يأتي بالشيء على التوهم فيحيله [عن][1] معناه ويقلبه عن سننه، لا يجوز الاحتجاج به فيما [لم] يوافق[2] الثقات»[3]. وأبوه قدامة بن إبراهيم بن محمد، قال عنه الحافظ: «مقبول»[4].

وأخرجه: الطبراني في «الكبير» ١٧/(٧١) من طريق عامر بن مدرك، قال: حدثنا السري بن إسماعيل، قال: حدثنا عامر، عن عمرو بن خارجة.

وهذا ضعيف؛ من أجل السري بن إسماعيل، قال عنه يحيى بن معين في تاريخه (٢٥٥٤) برواية الدوري: «ليس بشيء»، وقال يحيى القطّان فيما نقله البخاري في «التاريخ الكبير» ٤/١٥٧ (٢٣٩٩): «استبان لي كذبه في مجلس»، وقال أحمد بن حنبل في «الجامع في العلل» ١/٥٧ (٤٨٩): «ترك الناس حديثه»، وقال النسائي في «الضعفاء والمتروكون» (٢٦٢): «متروك الحديث»، وقال ابن حجر في «التقريب» (٢٢٢١): «متروك الحديث».

انظر: «جامع المسانيد» ٩/٥٧٢ (٧٢٩٣) و(٧٢٩٤) و(٧٢٩٥) و(٧٢٩٦)، و«أطراف المسند» ٥/١٣٣ (٦٧٩٥)، و«إتحاف المهرة» ١٢/٤٧٤ (١٥٩٥٢).

حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه: ابن عدي في «الكامل» ١/٥٠٨، والدارقطني ٤/٩٦ و١٥١ ط. العلمية و(٤١٥٠) و(٤٢٩٥) ط. الرسالة، والبيهقي ٦/٢٦٣، وابن عبد البر في «التمهيد» ٥/٣٦١ من طريق ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس.

هذا الإسناد يوهم أن عطاءً هو: ابن أبي رباح ـ باعتبار اتساع شهرة رواية ابن جريج عنه ـ، إلا أنَّ عطاءً هذا ليس هو ابن أبي رباح، وإنَّما هو

---

(١) سقطت من الطبعة التي بين يدي.
(٢) في الطبعة التي عندي: «فيما وافق».
(٣) هذا من تشدد ابن حبان وتعنته في جرح المجروحين، وعبارته الأخيرة يستفاد من خلالها أنَّ هذا الراوي لا يصلح عنده للاحتجاج ولا للاعتبار.
(٤) «التقريب» (٥٥٢٥).

الخراساني نص على ذلك البيهقي، وأبو الطيب في تعليقه على «سنن الدارقطني»، وعلى هذا فإنَّ الحديث معلول بالانقطاع؛ لأنَّ عطاء الخراساني لم يدرك ابن عباس، نقله البيهقي عن أبي داود، وغيره.

وأخرجه: الدارقطني ٤/ ٩٧ و١٥١ ط. العلمية و(٤١٥٥) و(٤٢٩٧) ط. الرسالة، والبيهقي ٦/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤، وابن الجوزي في «التحقيق» (١٦٥٢) من طريق يونس بن راشد، عن عطاء الخراساني، عن عكرمة، عن ابن عباس.

من خلال هاتين الروايتين يتبين أنَّ عطاءً اختلف عليه في إسناد هذا الحديث.

أما إسناد يونس فإنَّه زاد في إسناده عكرمة، ويونس صدوق[1] لا يرتقي بحال إلى ابن جريج، فإسناده معلول بإسناد ابن جريج.

وقد روي من غير هذا الوجه ولا يصح.

فأخرجه: ابن حبان في «المجروحين» ١/ ١٣٠ من طريق إسماعيل بن محمد بن يوسف أبي هارون، عن زكريا بن نافع الأرسوفي، عن محمد بن مسلم الطائفي، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: **«أنَّه لا وصيةَ لوارثٍ»**.

وهذا فيه إسماعيل بن محمد قال عنه ابن حبان: «ممن يقلب الأسانيد، ويسرق الحديث، لا يجوز الاحتجاج به».

وأخرجه: ابن عدي في «الكامل» ٥/ ٤٢٣ من طريق عبد الله بن محمد القدامي، قال: حدثنا محمد بن مسلم الطائفي، عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، به.

وقال عقبه: «وهذا حديث غريب من هذا الطريق، لا أعلم رواه غير القدامي ولم أكتبه إلا عن إسحاق الكوفي هذا».

وقال أيضاً: «وعامة حديثه غير محفوظ[2]، وهو ضعيف على ما تبين لي

---

(١) «التقريب» (٧٩٠٤).

(٢) في المطبوع: «محفوظة» والتصويب من «لسان الميزان» ٤/ ٥٥٨ (٤٣٩٩).

من رواياته واضطرابه فيها، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره».

وأخرجه: الدارقطني ٤/ ٩٧ ط. العلمية و(٤١٥٣) ط. الرسالة من طريق عبد الله بن ربيعة، قال: حدثنا محمد بن مسلم، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، به.

قال أبو الطيب في «التعليق المغني على الدارقطني» (٤١٥٣): «في إسناده عبد الله بن ربيعة، فهو إنْ كان ابن يزيد الدمشقي فمجهول، وإن كان غيره، فلا أعرفه».

فعلى ما تقدم تكون الطرق إلى محمد بن مسلم ضعيفة لا تنجبر بمتابعة الرواة بعضهم بعضاً، فضلاً عن أنَّ محمد بن مسلم تُكلم فيه، إذ قال عنه أحمد في «الجامع في العلل» ١/ ٨٩ (١٦٧): «ما أضعف حديثه!»، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٧/ ٣٩٩ وقال عنه: «كان يخطئ».

وأخرجه: الربيع في مسنده (٦٦٧) و(٦٧٦) عن أبي عبيدة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، عن النَّبيِّ ﷺ.

إسناده ضعيف؛ فيه أبو عبيدة ـ وهو مسلم بن أبي كريمة ـ قال عنه أبو حاتم في «الجرح والتعديل» لابنه ٨/ ٢٢٠ (٨٤٥)، والذهبي في «ميزان الاعتدال» ٤/ ١٠٦ (٨٥٠٥)، وابن حجر في «لسان الميزان» (٧٧١٨): «مجهول»[١]، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٥/ ٤٠١ إلا أنَّه قال: «إلا أني لا أعتمد عليه، ولا يعجبني الاحتجاج به لما كان فيه من المذهب الرديء».

انظر: «إتحاف المهرة» ٧/ ٥٣٠ (٨٣٩٣).

---

(١) ولتتم الفائدة، فإنَّ كل من قال فيه الذهبي مجهول، فهو قول أبي حاتم، فيعود في هذا النقل كلام الذهبي ومن بعده قول صاحب «لسان الميزان» الذي أصله «الميزان» إلى قول أبي حاتم، وإنما بيّنت هذا البيان للإيضاح ولأسلم من التدليس، أما المتقدم في هذه الصناعة فيعلم أن ليس للمتأخرين في الحكم على الرواة حكم، وإنما علم الرجال لأولئك الرجال.

حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

أخرجه: الدارقطني ٤/ ٩٦ ط. العلمية و(٤١٥١) ط. الرسالة من طريق إسحاق بن إبراهيم الهروي، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو ـ وهو ابن دينار ـ عن جابر: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: **«لا وصيةَ لوارثٍ»**.

قال الدارقطني: «الصواب مرسل».

وأخرجه: الخطيب في «تاريخ بغداد» ٦/ ٣٣٧ وفي ط. الغرب ٧/ ٣٥٣ من طريق أبي موسى الهروي وهو إسحاق بن إبراهيم الهروي، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر موقوفاً.

ورواه معلّقاً: ابن عدي في «الكامل» ١/ ٣٢٧ من طريق أحمد بن محمد بن صاعد، عن أبي موسى الهروي، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: **«لا وصيةَ لوارثٍ»**.

والإسنادان الأول والثاني يوضحان اضطراب إسحاق الهروي، وهما لا يصحان، وقد أعلّهما ابن المديني، إذ قال عبد الله بن علي بن المديني فيما نقله الخطيب في «تاريخ بغداد»: «سمعت أبي يقول: أبو موسى الهروي روى عن سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن جابر: **«لا وصية لوارث»** حدثنا به سفيان، عن عمرو مرسلاً، وغمزه».

وأما الطريق المعلق فهو مع تعليقه فيه أحمد بن محمد بن صاعد، قال عنه ابن عدي: «ضعيف»، وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ١/ ١٤٠ (٥٥٤): «قال ابن عدي: رأيتهم مُجمعين على ضعفه. وقوّاه الخطيب، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي» فضلاً عن هذا فإنّ السند معلقٌ، ولم أقف عليه موصولاً من هذا الطريق، على أنَّ ابن عدي قد عده مما استنكر عليه.

أخرجه: أبو الشيخ في «طبقات المحدّثين بأصبهان» ٣/ ٥٨ (٢٨٨)، والدارقطني ٤/ ٨٧ ط. العلمية و(٤٢٩٨) ط. الرسالة، والبيهقي ٦/ ٨٥ من طريق نوح بن دراج، عن أبان بن تغلب، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره.

وأخرجه: أبو الشيخ في «طبقات المحدّثين بأصبهان» ٣/ ٥٨ (٢٨٨)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ١/ ٢٧٣ (٤٥٦) من طريق نوح بن دَرّاج، عن أبان بن تغلب، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ. . . فذكره.

والحديث بهاتين الروايتين يوضح اضطراب نوح بن درّاج فيه، وأنه لم يضبط حديثه هذا، فالأول: مرسل، والثاني: موصول، وحتى لو سلم حديثنا هذا من الاضطراب أعني: بين الوصل والإرسال، فإنه يضعف بنوح بن دراج إذ قال عنه يحيى بن معين في تاريخه (١٧٦٤) برواية الدوري: «كذاب خبيثٌ» وفي (٢٩٧٨) قال: «لم يكن يدري ما الحديث، ولا يحسن شيئاً»، وقال البخاري في «التاريخ الكبير» ٨/ ٨ (٢٣٨٦): «ليس بذاك».

حديث علي بن أبي طالب ﷺ.

أخرجه: ابن عدي في «الكامل» ٩/ ١٠ - ١١، والدارقطني ٤/ ٩٦ ط. العلمية و(٤١٥٢) ط. الرسالة، والبيهقي ٦/ ٢٦٧، والخطيب في «الموضح» ٢/ ١٧١ من طريق يحيى بن أبي أنيسة الجزري[1]، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي مرفوعاً.

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه يحيى بن أبي أنيسة قال عنه يحيى بن معين في تاريخه (٨٦٥) برواية الدارمي و(٥٠٤٢) برواية الدوري: «ليس بشيء»، وقال علي بن المديني فيما نقله ابن عدي في «الكامل» ٩/ ٤: «لا يكتب حديثه»، ونقل ابن عدي أيضاً عن أحمد بن حَنْبل أنَّه قال: «متروك الحديث»، وقال النَّسائي في «الضعفاء والمتروكون» (٦٣٩): «متروك الحديث»، وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكون» (٥٧٢)، وقال البيهقي عقب الحديث: «ويحيى ضعيف»، وفيه أبو إسحاق السبيعي: وهو مدلس وقد عنعن.

وأخرجه: ابن أبي شيبة (٣١٢٣٨) من طريق حجاج، عن أبي إسحاق،

(١) جاء في المطبوع من «الكامل» لابن عدي: «يحيى بن أنيسة» وهو خطأ.

عن الحارث، عن علي موقوفاً عليه.

وأخرجه: ابن عدي في «الكامل» ٨/ ٣٠٤ من طريق ناصح، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي مرفوعاً.

فالراجح في هذا الاختلاف رواية حجاج، فهو في «التقريب» (١١١٩): «صدوق، كثير الخطأ والتدليس»، وأما ناصح، فقال عنه الحافظ في «التقريب» (٧٠٦٧): «ضعيف»، إلا أنَّ طريق الحجاج لا يصح، فحجاج مدلس كما تقدم في كلام الحافظ وقد عنعن، وهو كذلك مشهور بزياداته على أحاديث الناس، فقد نقل المزي في «تهذيب الكمال» ٢/ ٥٨ (١٠٩٧) عن أبي طالب، عن أحمد بن حنبل قوله: «كان من الحفاظ، قيل: فلم ليس هو عند الناس بذاك؟ قال: لأنَّ في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة»، فضلاً عن ضعف حال الحارث ـ وهو ابن عبد الله الأعور ـ قال عنه الشعبي فيما نقله البخاري في «التاريخ الكبير» ٢/ ٢٥٣ (٢٤٣٧)، ومسلم في مقدمة صحيحه ١/ ١٤، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٣/ ٨٨ (٣٦٣)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» ١/ ٢٠٨: «أشهد أنَّه أحد الكذابين»، وقال ابن حبان في «المجروحين» ١/ ٢٢٢: «كان غالياً في التشيع، واهياً في الحديث»، وقال البيهقي ٦/ ٢٦٧: «لا يحتج بخبره؛ لطعن الحفاظ فيه»، زيادة على عنعنة أبي إسحاق.

وانظر: «إتحاف المهرة» ١١/ ٤٣٥ (١٤٣٦٣).

حديث زيد والبراء ﭭ.

أخرجه: ابن عدي في «الكامل» ٨/ ٦٧ ـ ٦٨ من طريق موسى بن عثمان بن الحضرمي، عن أبي إسحاق، عن البراء وزيد بن أرقم، قالا: كنّا مع النَّبيِّ ﷺ يوم غدير خم...

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه موسى الحضرمي، قال عنه أبو حاتم فيما نقله ابنه في «الجرح والتعديل» ٨/ ١٧٦ (٦٨٨): «متروك الحديث»، وقال ابن عدي في «الكامل» ٨/ ٦٧: «حديثه ليس بالمحفوظ».

حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

أخرجه: الحارث كما في «نصب الراية» ٤/ ٤٠٥ من طريق محمد بن جابر، عن عبد الله بن بدر، قال: سمعت ابن عمر، يقول: قضى رسولُ اللهِ ﷺ بالدَّيْنِ قبلَ الوصيةِ، وأنْ لا وصيةَ لوارثٍ.

وهذه الرواية ضعيفة؛ فيها محمد بن جابر ـ وهو الحنفي ـ قال عنه يحيى بن معين في تاريخه (٣٣٠٣) برواية الدوري: «ليس بشيء»، وقال أيضاً فيما نقله عبد الله بن أحمد في «الجامع في العلل» ١/ ١٤٦ (٧٠٤)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» ٤/ ٤٢: «لا يُحدِّث عنه إلا من هو شر منه»، وقال أحمد بن حنبل في «الجامع في العلل» ١/ ٣١ (١٨٣): «كان ابن مهدي يحدث عن محمد بن جابر، ثم تركه بعد» وفي ١/ ١٤٥ (٧٠١) قال: «ابن جابر أَيْشِ[1] حديثه»، وفي ١/ ١٥١ (٧٥٤) قال: «لا يحدث عنه إلا من هو شر منه»، وقال البخاري في «التاريخ الكبير» ١/ ٥٤ (١١١) وفي «الضعفاء الصغير»، له (٣١٣): «ليس بالقوي»، وذكره النَّسائي في «الضعفاء والمتروكون» (٥٣٣)، وقال ابن حبان في «المجروحين» ٢/ ٢٦٦: «كان أعمى يلحق في كتبه ما ليس من حديثه، ويسرق ما ذكر به فيحدث به».

حديث خزيمة بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه.

أخرجه: عبد الله بن أحمد كما في «الجامع في العلل» ٢/ ٢٠٨ (١٩٣٣) من طريق عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي البالسي، عن خصيف، عن أبي صالح، عن أسماء بنت يزيد الأنصارية، عن خزيمة بن ثابت الأنصاري.

وهذه الرواية ضعيفة؛ فيها عبد العزيز القرشي، قال عبد الله: «قال أبي: عبد العزيز هو الذي يروي عن خصيف، اضْرِبْ على أحاديثه هي كذب، أو قال: موضوعة أو كما قال أبي...».

حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

أخرجه: ابن عدي في «الكامل» ٣/ ٣٢٢ قال: حدثنا ابن ذريح ـ وهو

(١) منحوت من «أيّ شيء»، بمعناه، وقد تكلمت به العرب.

محمد بن صالح بن ذريح ـ، قال: حدثنا عبد الأعلى بن حماد، عن حماد بن سلمة، عن حبيب المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**لا تجوزُ وصيةٌ لوارثٍ، والولدُ للفراشِ وللعاهرِ الحجرُ**».

وحبيب المعلم قال عنه النَّسائي فيما نقله الذهبي في «الميزان» ١/ ٤٥٦ (١٧١٣): «ليس بالقوي».

وساق ابن عدي في «الكامل» ٣/ ٣٢١ بإسناده إلى عمرو بن علي: أنَّه قال: كان يحيى لا يحدث عن حبيب المعلم، وكان عبد الرحمٰن يحدث عنه.

على أنَّ الذهبي نقل في «الميزان» ١/ ٤٥٦ (١٧١٣) أنَّ أحمد وابن معين وأبا زرعة وثَّقوه وقال: «وأما يحيى القطان فكان لا يحدث عنه»، وقال ابن عدي في «الكامل» ٣/ ٣٢٣: «لحبيب أحاديث صالحة، وأرجو أنَّه مستقيم في رواياته».

وعلى هذا فإنَّ هذا الحديث ظاهره أنَّه حسن، غير أنَّه حديث فرد[1]، تفرد به ابن عدي صعوداً إلى الصحابي، وفي إعراض المتقدمين عن تخريج هذا الحديث بهذا السند دليل على نكارته، سيما وأنَّ كتاب «الكامل» أصلٌ في الأحاديث المنكرة والباطلة التي يستدل بها ابن عدي على ضعف الرواة المذكورين في كتابه. ثم إنَّ إسناد عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده من الأسانيد التي جمعها أصحاب السنن وأكثروا من رواية الأحاديث به، فكيف يفوتهم تدوين الحديث بهذا السند مع ما علمته من حرصهم على جمع أحاديث عمرو؟! فهذه الأمور مجتمعة تجعل الحديث في مصاف الأحاديث الضعاف.

وأخرجه: الدارقطني ٤/ ٩٧ ط. العلمية و(٤١٥٤) ط. الرسالة من طريق سَهْل بن عمار، قال: حدثنا الحسين بن الوليد، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن حبيب بن الشهيد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أنَّ النَّبيَّ ﷺ

---

(١) قال الحافظ في «نزهة النظر»: ٣٧: «الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً، إلا أنَّ أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي».

قال في خطبة يوم النحر: «**لا وصيةَ لوارثٍ، إلا أنْ يجيزَ الورثةُ**»[١].

فيه سهل بن عمّار، قال عنه الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٢/ ٢٤٠ (٣٥٨٩): «متهم، كذبه الحاكم»، ونقل ابن حجر في «لسان الميزان» (٣٧١١) عن محمد بن صالح بن هانئ أنَّه قال: «كانوا يمنعون من السماع منه»، وعن محمد بن يعقوب أنَّه قال: «كنا نختلف إلى إبراهيم بن عبد الله السعدي، وسهلٌ مطروح في مَسَكَّتِهِ، فلا نَقْرَبُه»، وقال أبو إسحاق الفقيه: «كذب والله سهل على ابن نافع»، وعن إبراهيم السعدي قال: «إنَّ سهل بن عمار يتقرَّب إليَّ بالكذب...». فيكون هذا الطريق كلا شيء.

حديث معقل بن يسار رضي الله عنه.

أخرجه: ابن عدي في «الكامل» ٦/ ٣٦٠ من طريق علي بن الحسن بن يعمر، قال: حدثنا المبارك بن فضالة، عن الحسن قال: قال معقل بن يسار المزني: كنّا بمنى وكانَ رسولُ الله ﷺ يخطبُ...

قال ابن عدي: «وهذا الحديث باطلٌ بهذا الإسناد».

وهو حديث ضعيف؛ فيه علي بن الحسن بن يعمر، قال عنه ابن حبان في «المجروحين» ٢/ ١١٠: «لا يحل كتبة حديثه إلا[٢] على جهة التعجب»، وقال ابن عدي في «الكامل» ٦/ ٣٦١: «وهذه الأحاديث، وما لم أذكره من حديث علي بن الحسن هذا، فكلها بواطيل ليس لها أصل، وهو ضعيف جداً».

---

(١) قد تفرّد حماد بن سلمة بسياقة المتن بهذا الإسناد؛ وذلك أنَّ هذا المتن محفوظ من طريق الحسن وابن سيرين مقطوع عليهما.
أخرجه: ابن أبي شيبة (٣١٢٤٠) عن ابن إدريس، عن هشام، عن الحسن وابن سيرين، قالا: ليس لوارث وصية إلا أنْ يشاء الورثة.
ولعل ما يشعر القلب بوهم حماد بن سلمة فيه: أنَّه خالف الحفاظ الذين لم يذكر أحد منهم عبارة: «إلا أنْ يجيز الورثة» فلعله دخل عليه إسناد هذا في متن حديث آخر، وكما هو معروف فإنَّ حماداً صاحب أوهام، والله أعلم.

(٢) جاء في المطبوع: «إلى» وهو خطأ.

وورد الحديث مرسلاً.

أخرجه: الشافعي في مسنده (١٣٥٣) بتحقيقي، وفي «الأم» ٤/ ٢٧ و٣٦ و٤٠ وفي ط. الوفاء ٥/ ٢٠٩ و٢٣٤ و٢٤٢ وفي «الرسالة»، له (٤٠٢) بتحقيقي، ومن طريقه البيهقي ٦/ ٢٦٤ وفي «المعرفة»، له (٣٩٠٤) ط. العلمية و(١٢٧٥٦) ط. الوعي.

وأخرجه: مسدد كما في «المطالب العالية» ٤/ ١٣٠ (١٦٣٦).

وأخرجه: سعيد بن منصور (٤٢٥).

ثلاثتهم: (الشافعي، ومسدد، وسعيد) عن سفيان، عن سليمان الأحول، عن مجاهد، مرسلاً.

وأخرجه: سعيد بن منصور (٣٥٨) عن سفيان، عن ابن طاوس، عن أبيه.

وأخرجه: سعيد بن منصور (٤٢٩) عن سفيان، عن هشام بن حجير، عن طاوس.

وهذا الحديث اضطرب فيه سفيان وهو مرسل.

زيادة على الإرسال فالرواية الثانية فيها هشام بن حجير قال عنه أحمد بن حَنْبل في «الجامع في العلل» ١/ ١٤٩ (٧٣٦): «ليس بالقوي» وفي ١/ ١٥٤ (٨٠٢) قال: «ضعيف الحديث».

وروي موقوفاً.

فأخرجه: ابن أبي شيبة (٣١٢٣٩) عن ملازم بن عمرو، عن عبد الله بن بدر، قال: سألَ رجلٌ ابن عمرَ فقال: يا ابن عمر، ما ترى في الوصيةِ للوارثِ؟ فانتهرَهُ وقالَ: هل قاربتَ الحرورية؟ فقالَ: لا تجوزُ الوصيةُ لوارثٍ.

وروي مقطوعاً من كلام بعض التابعين.

فأخرجه: ابن أبي شيبة (٣١٢٤٠) عن ابن إدريس، عن هشام ـ وهو ابن حسّان ـ عن الحسن وابن سيرين، قالا: «ليس لوارث وصية إلا أنْ يشاء الورثة».

وقد تقدمت قبل قليل الإشارة إلى هذه الرواية عند إعلال رواية حماد المرفوعة.

وأخرجه: ابن أبي شيبة (٣١٢٤١) عن ابن مهدي، عن سفيان، عن أبي مسكين، عن سعيد بن جبير، قال: ليس لوارث وصية.

وقد أفرد البخاري لهذا الحديث باباً ٤/ ٤ عقب (٢٧٤٦) ولم يأت بأي حديث، مما يدل على أنَّه لم يثبت على شرطه، وقال ابن حجر في «الفتح» ٥/ ٤٥٦ عقب (٢٧٤٧): «هذه الترجمة لفظ حديث مرفوع كأنَّه لم يثبت على شرط البخاري فترجم به كعادته واستغنى بما يعطي حكمه»، وقال العيني في «عمدة القاري» ١٤/ ٣٧ ـ ٣٨: «وهذه الترجمة لفظ حديث مرفوع، أخرجه جماعة وليس في الباب ذلك؛ لأنَّه كأنَّه لما لم يكن على شرطه لم يذكره هنا».

قال الشافعي في «الرسالة» (٣٩٨) ـ (٤٠١) و(٤٠٣) بتحقيقي: «ووجدنا أهل الفُتيا ومن حفظنا عنه من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم: لا يختلفون في أنَّ النَّبيَّ قال عام الفتح: «**لا وصيةَ لوارثٍ، ولا يُقتلُ مؤمنٌ بكافرٍ**»، ويأثرونه عن من حفظوا عنه ممن لقوا من أهل العلم بالمغازي، فكان هذا نقل عامة عن عامة، وكان أقوى في بعض الأمر من نقل واحد عن واحد. وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مُجمعين. قال: وروى بعض الشاميين حديثاً ليس مما يُثبته أهل الحديث، فيه: أنَّ بعض رجاله مجهولون، فرويناه عن النَّبيِّ منقطعاً، وإنَّما قبلناه بما وصفتُ من نقل أهل المغازي وإجماع العامة عليه، وإنْ كنا قد ذكرنا الحديث فيه، واعتمدنا على حديث أهل المغازي عامّاً وإجماع الناس... فاستدللنا بما وصفتُ من نقل عامة أهل المغازي، عن النَّبيِّ أنْ: «**لا وصيةَ لوارث**» على أنَّ المواريث ناسخةٌ للوصية للوالدين والزوجة، مع الخبر المنقطع عن النَّبيِّ، وإجماع العامّة على القول به».

وقال البيهقي ٦/ ٢٦٥: «وقد روي هذا الحديث من أوجه أُخر كلها غير قوية»، وقال ابن حجر في «الفتح» ٥/ ٤٥٦ عقب (٢٧٤٧): «ولا يخلو إسناد

كل منها عن مقال، لكن مجموعها يقتضي أنَّ للحديث أصلاً».

وانظر: «نصب الراية» ٤/ ٤٠٤، و«التلخيص الحبير» ٣/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤ (١٣٦٩) و(١٣٧٠)، و«المطالب العالية» ٤/ ١٣٠ (١٦٣٦) و(١٦٣٧)، و«إرواء الغليل» ٦/ ٨٧ (١٦٥٥).

وقد روي الحديث بإسناد حسن من حديث أبي أمامة.

أخرجه: الطيالسي (١١٢٧)، وعبد الرزاق (٧٢٧٧)، وسعيد بن منصور (٤٢٧)، وابن أبي شيبة (٣١٢٣٦)، وأحمد ٥/ ٢٦٧، وأبو داود (٢٨٧٠) و(٣٥٦٥)، وابن ماجه (٢٧١٣)، والترمذي (٢١٢٠)، والدولابي في «الكنى والأسماء» ١/ ١١٣، وابن حبان في «المجروحين» ١/ ٢١٥، والطبراني في «الكبير» (٧٦١٥) وفي «مسند الشاميين»، له (٥٤١)، وابن عدي في «الكامل» ١/ ٤٧٥، والدارقطني ٣/ ٤٠ ط. العلمية و(٢٩٦٠) ط. الرسالة، وابن منده في «معرفة أسماء أرداف النبي»: ٧٨، والبيهقي ٦/ ٢٤٤ و٢٦٤، وابن عبد البر في «التمهيد» ١/ ١٧٦ و٥/ ٣٦٠ ـ ٣٦١ و٩/ ٣٨٠، والرافعي في «أخبار قزوين» ٣/ ٢٥١، وابن الجوزي في «التحقيق» (١٦٥٣) من طريق إسماعيل بن عيّاش، عن شرحبيل بن مسلم الخولاني، عن أبي أمامة، به.

وأخرجه: الطبراني في «الكبير» (٧٦٢١) من طريق إسماعيل بن عياش، عن شرحبيل بن مسلم وصفوان الأصم، عن أبي أمامة، به.

وأخرجه: الطبراني في «الكبير» (٧٥٣١) من طريق إسماعيل بن عياش، عن محمد بن زياد، عن أبي أمامة، به.

قال الترمذي: «وهو حديث حسن». وقد روي عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه، ورواية إسماعيل بن عياش عن أهل العراق وأهل الحجاز ليس بذلك فيما تفرّد به؛ لأنَّه روى عنهم مناكير، وروايته عن أهل الشام أصح، هكذا قال محمد بن إسماعيل» ثم قال الترمذي: «سمعت أحمد بن الحسن يقول: قال أحمد بن حَنْبل: إسماعيل بن عياش أصلح بدناً من بقية، ولبقية أحاديث مناكير عن الثقات، وسمعت عبد الله بن عبد الرحمٰن يقول: سمعت زكريا بن عدي يقول: قال أبو إسحاق الفزاري: خذوا عن بقية

ما حدّث عن الثقات، ولا تأخذوا عن إسماعيل بن عياش ما حدّث عن الثقات ولا غير الثقات».

وإسماعيل بن عياش قال عنه النَّسائي في «الضعفاء والمتروكون» (٣٤): «ضعيف»، وقال ابن خزيمة فيما نقله ابن حجر في «التهذيب» ١/ ٢٩٣: «لا يحتج به»، وقال العقيلي في «الضعفاء الكبير» ١/ ٨٨: «إذا حدّث عن غير أهل الشام اضطرب وأخطأ» ونقل في ١/ ٨٩ و٩٠ عن أبي إسحاق الفزاري أنَّه قال: «ذلك رجل لا يدري ما يخرج من رأسه، وقال: اكتبوا عن بقية ما حدَّثكم عن المعروفين، ولا تكتبوا عن من لا يعرف، ولا تكتبوا عن إسماعيل بن عيّاش عن من يعرف ولا عن من لا يعرف».

وأخرجه: ابن الجارود (٩٤٩) من طريق الوليد بن مسلم، قال: حدثنا ابن جابر، قال: وحدثني سليم بن عامر وغيره، كلهم عن أبي أمامة.

فيه الوليد بن مسلم، وهو وإن كان ثقة إلا أنَّه يدلس تدليس التسوية[1]، فلا نقبل حديثه إلا إذا صرّح بالسماع في جميع طبقات الإسناد. وفي حديث أبي أمامة عند ابن الجارود، لم يصرّح سليم بن عامر بالسماع من أبي أمامة.

إلا أنَّ أبا داود أخرج هذا الحديث (١٩٥٥) عن مؤمل بن الفَضْل الحراني، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا ابن جابر، قال: حدثنا سليم بن عامر الكلاعي، قال: سمعت أبا أمامة قال: سمعت خطبة النَّبيِّ ﷺ بمنى يوم النحر. ولم يزد على ذلك، وهذا إسناد صحيح فيه التصريح بجميع طبقات الإسناد، لكنَّه لم يذكر فيه أنَّ رسول الله ﷺ قال: **«لا وصيةَ لوارثٍ»**.

انظر: «جامع المسانيد» ١٣/ ٩٧ (١٠١٢٨)، و«أطراف المسند» ٦/ ٢٠ (٧٦١٣)، و«إتحاف المهرة» ٦/ ٢٢٦ (٦٣٩١) و٦/ ٢٣٠ (٦٤٠٠).

۞ **مثال آخر**: روى سفيان، عن عمرو بن دينار، عن رجل من ولد

(١) انظر: كتاب «المدلسين»: ٦٩، و«التقريب» (٧٤٥٦).

أم سلمة، عن أم سلمة، قالت: يا رسول الله!، لا أسمعُ اللهَ ذكر النساء في الهجرة، فأنزل الله تعالى: ﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٖ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖۖ﴾ [آل عمران: ١٩٥][(١)].

أخرجه: الحميدي (٣٠١).

وأخرجه: الترمذي (٣٠٢٣) عن ابن أبي عمر.

وأخرجه: الطبري في تفسيره (٦٦٧١) ط. الفكر و٦/ ٣٢٠ ط. عالم الكتب من طريق أسد بن موسى[(٢)].

وأخرجه: الحاكم ٢/ ٣٠٠ من طريق يعقوب بن حميد[(٣)].

أربعتهم: (الحميدي، وابن أبي عمر، وأسد، ويعقوب) عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن رجل من ولد أم سلمة[(٤)]، عن أم سلمة أنَّها قالت: به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه».

ورواه غيرهم عن ابن عيينة بالإسناد نفسه بصيغة الإرسال.

فأخرجه: عبد الرزاق في تفسيره (٤٩٨)، ومن طريقه الطبري في تفسيره (٦٦٧٠) ط. الفكر و٦/ ٣٢٠ ط. عالم الكتب.

وأخرجه: الطبراني في «الكبير» ٢٣/(٦٥١) من طريق يحيى الحماني[(٥)].

---

(١) لفظ رواية الترمذي.

(٢) وهو: «صدوق، يغرب» «التقريب» (٣٩٩).

(٣) وهو: «صدوق، ربما وهم» «التقريب» (٧٨١٥).

(٤) جاء عند أبي يعلى، عن رجل من ولد أم سلمة واسمه: سلمة بن عمر بن أبي سلمة، قال: قالت: . . وعند الحاكم: «سلمة بن أبي سلمة، رجل من ولد أم سلمة»، وفي رواية الحميدي: «أخبرني سلمة رجل من ولد أم سلمة»، قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (٢٥٠٠): «سلمة بن عبد الله بن عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي، وربما نسب إلى جد أبيه، وإلى جده، أخرج له الترمذي حديثاً فلم يسمه، قال: عن رجل من ولد أم سلمة، وسماه الحاكم، مقبول من الثالثة لم يذكره المزي».

(٥) «اتهموه بسرقة الحديث» «التقريب» (٧٥٩١).

وأخرجه: أبو يعلى (٦٩٥٨) من طريق داود بن عمرو[١].

ثلاثتهم: (عبد الرزاق، ويحيى، وداود) عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن رجل من ولد أم سلمة[٢]، قالت أم سلمة.. وذكر الحديث.

وتابع عمرو بن دينار على هذه الرواية معمر، إذ جاء مقروناً معه عند عبد الرزاق (٤٩٨).

والحديث ضعيف في كلتا الروايتين فإنَّ الراوي عن أم سلمة مقبول عند المتابعة، وقد جاء في رواية الطبراني: «سلمة بن أم سلمة» فزال الإبهام وانتقل إلى الجهالة، إذ لم يتابع سلمة على حديثه هذا حتى يقبل منه.

انظر: «تحفة الأشراف» ١٢/ ١٤٠ (١٨٢٤٩)، و«إتحاف المهرة» ١٨/ ١٦٠ (٢٣٤٩٠).

۞ **مثال آخر**: روى مالك، عن زيد بن أبي أُنيسة: أنَّ عبد الحميد بن عبد الرحمٰن بن زيد بن الخطاب، أخبره عن مسلم بن يسار الجُهَني: أنَّ عُمر بن الخطاب سُئلَ عَنْ هذهِ الآيةِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢][٣] فقالَ عمرُ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ سئلَ عَنْها، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**إنَّ الله خلقَ آدمَ ثُمَّ مسحَ ظهرَهُ بيمينهِ واستخرجَ منه ذُريةً، فقالَ: خَلَقْتُ هؤلاءِ للجنَّةِ وبعملِ أهلِ الجنَّةِ يَعمَلُونَ، ثُمَّ مسحَ ظهرَهُ فاستخرجَ منه ذُريةً، فقالَ: خلقْتُ هؤلاءِ للنارِ وبعملِ أهلِ النارِ يعملُونَ**»، فقالَ رجلٌ: يا رسولَ اللهِ، ففيم العمل؟ فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**إنَّ اللهَ ﷻ إذا خَلَقَ العبدَ للجنَّةِ استعمله**

---

(١) وهو: «ثقة» «التقريب» (١٨٠٣).

(٢) عند الطبراني: «سلمة من ولد أم سلمة».

(٣) لفظ الآية: (ذرياتهم) في جميع نسخ المسند الأحمدي، و«جامع المسانيد» ١٨/ ٢٤٩ (٤٤٩). وقراءة ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وخلف ووافقهم ابن محيصن والأعمش: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾، وقرأ الباقون: (ذرياتهم). «الميسر في القراءات الأربع عشرة»: ١٧٣.

بعمل أهلِ الجنَّةِ، حتى يَمُوتَ على عملٍ منْ أعمالِ أهلِ الجنَّةِ، فيدخله به الجنَّةَ، وإذا خَلَقَ العبدَ للنارِ استعملَه بعملِ أهلِ النارِ، حتَّى يموتَ على عملٍ منْ أعمالِ أهلِ النارِ، فيدخلهُ به النارَ»[1].

أخرجه: مالك في «الموطأ» (٢٦١٧) برواية الليثي و(١٨٧٣) برواية أبي مصعب الزهري، ومن طريق مالك أخرجه: عبد الله بن وهب في كتاب «القدر» (٩) و(١٠) و(١١)، وأحمد ١/ ٤٤ ـ ٤٥، وأبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٩٦)، وعبد الله بن أحمد في زوائده على مسند أبيه ١/ ٤٤ ـ ٤٥، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (١١١٩٠) ط. العلمية و(١١١٢٦) ط. الرسالة وفي «التفسير»، له (٢١٠)، والفريابي في «القدر» (٢٧)، والطبريُّ في تفسيره (١١٩٢٥) ط. الفكر و١٠/ ٥٥٣ ط. عالم الكتب وفي «تاريخ الأمم والملوك»، له ١/ ٨٦ ـ ٨٧، وابن حبان (٦١٦٦)، والآجري في «الشريعة»: ١٧٠ط. السنة المحمدية و(٣٢٤) ط. الوطن، وابن بطة في «الإبانة» (١٣١٣)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٩٩٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات»: ٤١١ ـ ٤١٢، والبغويُّ (٧٧) وفي «التفسير»، له (٩٥٠)، والضياء المقدسي في «المختارة» ١/ ٤٠٧ (٢٨٩) جميعهم من طريق مالك، بهذا الإسناد.

وصححه الحاكم في ثلاثة مواضع من كتابه «المستدرك» ١/ ٢٧ و٢/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥ و٢/ ٥٤٤، وتعقّبه الذهبي في الموضع الأول، فقال: «فيه إرسال»[2].

قال البيهقي: «في هذا إرسال: مسلم بن يسار لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه».

أقول: هذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه فمسلم بن يسار لم يسمع من عمر بن الخطاب، كما قال البيهقي، وقال أبو زرعة فيما نقله ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٧٨٦): «مسلم بن يسار، عن عمر مرسل»، وقال أبو حاتم فيما نقله

(١) لفظ رواية أحمد.

(٢) أي: انقطاع، وانظر: «مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك الحاكم» ١/ ٦٠ (٧).

ابنه في «المراسيل» (٧٨٧): «مسلم بن يسار، لم يسمع من عمر، بينهما نعيم بن ربيعة»، وقال الترمذي في جامعه عقب (٣٠٧٥): «هذا حديث حسن، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً»، وقال المزي في «تهذيب الكمال» ٥/ ٣٤٢ (٤٨١٤): «مسلم بن يسار الجهني، لم يدركه، والصحيح أنَّ بينهما نعيم بن ربيعة»، وقال ابن حجر في «أطراف المسند» ٥/ ٧٤ (٦٦٥٥): «عن عمر ولم يدركه».

وقال ابن كثير في تفسيره: ٧٩٨ بعد أنْ نقل قول الترمذيِّ المتقدم: «كذا قاله أبو حاتم وأبو زرعة، زاد أبو حاتم: وبينهما نعيم بن ربيعة، وهذا الذي قال أبو حاتم، رواه أبو داود في سننه[1]، عن محمد بن مصفى، عن بقية، عن عمر بن جُعْثُم القرشي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمٰن بن زيد بن الخطاب، عن مسلم بن يسار الجهني، عن نعيم بن ربيعة، قال: كنت عند عمر بن الخطاب ﷺ، وقد سُئل عن هذه الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾... فذكره».

والرواية التي فيها نعيم بن ربيعة رواها زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمٰن بن زيد بن الخطاب، عن مسلم بن يسار الجهني، عن نعيم بن ربيعة، عن عمر بن الخطاب، به.

أخرجه: أبو داود (٤٧٠٤)، والطبري في تفسيره عقب (١١٩٢٥) ط. الفكر و١٠/ ٥٥٤ ط. عالم الكتب، والضياء المقدسي في «المختارة» ١/ ٤٠٧ (٢٩٠) من طريق عمر بن جعثم[2].

وأخرجه: البخاري في «التاريخ الكبير» ٧/ ٤٠١ ـ ٤٠٢ (٢٣١٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢٠١) من طريق محمد بن يزيد بن سنان، قال: حدثنا يزيد ـ يعني: أباه[3] ـ.

---

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) في المطبوع من «المختارة»: «عمر بن جعفر أو جعشم» والصواب المثبت، وهو: «مقبول» انظر: «التقريب» (٤٨٧٢).

(٣) قال عنه البخاريُّ فيما نقله المزيُّ في «تهذيب الكمال» ٦/ ٥٦٤ (٦٢٩٢): «أبو فروة =

كلاهما: (عمر بن جعثم، ويزيد بن سنان) عن زيد[1] بن أبي أنيسة، بالإسناد المتقدم.

قال أبو داود عقبه: «وحديث مالك أتم».

وقد أجاد ابن عبد البر حينما أعل الحديث إعلالاً شاملاً، فقد قال في «التمهيد» ٦/٣: «هذا حديث منقطع بهذا الإسناد؛ لأنَّ مسلم بن يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب، وبينهما في هذا الحديث نعيم بن ربيعة، وهو أيضاً مع هذا الإسناد لا تقوم به حجة، ومسلم بن يسار هذا مجهول، وقيل: إنَّه مدنيٌّ وليس بمسلم بن يسار البصري... وجملة القول في هذا الحديث أنَّه حديث ليس إسناده بالقائم؛ لأنَّ مسلم بن يسار ونعيم بن ربيعة جميعاً غير معروفين بحمل العلم».

أقول: نعيم بن ربيعة تفرّد بالرواية عنه مسلم بن يسار الجهني، ولم يوثّقه أحدٌ إلا ابن حبان ذكره في «الثقات» ٥/٤٧٧، وذكره البخاري في «التاريخ الكبير» ٧/٤٠١ (٢٣١٤)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٨/٥٢٥ (٢١٠٧) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وسكت عنه الذهبي في «الكاشف» ٣/٢٠٧، والخزرجي في «الخلاصة»: ٤٠٢، وقال ابن حجر في «التقريب» (٧١٦٩): «مقبول» يعني عند المتابعة.

= مقارب الحديث إلا أنَّ ابنه محمداً يروي عنه مناكير»، وقال أبو داود كما في «سؤالات الآجري» (١٨١٣): «أبو فروة يزيد بن سنان الجزري ليس بشيء، وابنه ليس بشيء»، وقال أبو حاتم فيما نقله ابنه في «الجرح والتعديل» ٨/١٤٨ (٥٧٤): «ليس بالمتين، هو أشد غفلة من أبيه، مع أنَّه كان رجلاً صالحاً لم يكن منْ أحلاس الحديث، صدوق، وكان يرجع إلى ستر وصلاح، وكان النفيلي يرضاه»، وقال الترمذيُّ في جامعه عقب حديث (٢٩١٨): «أبو فروة يزيد بن سنان الرهاوي ليس بحديثه بأس إلا رواية ابنه محمد عنه، فإنَّه يروي عنه مناكير»، وقال النَّسائيُّ فيما نقله المزي في «تهذيب الكمال» ٦/٥٦٤ (٦٢٩٢): «ليس بالقوي»، وقال الدارقطني فيما نقله الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» ٤/٦٩ (٨٣٣٠): «ضعيف» إلا أنَّ ابن حبان ذكره في «الثقات» ٩/٧٤.

(١) تحرف في مطبوع «السنة» لابن أبي عاصم إلى: «يزيد بن أنيسة» والصواب ما أثبتناه. انظر: «تهذيب الكمال» ٣/٦٦ (٢٠٧٣).

أما مسلم بن يسار، فقد تفرّد بالرواية عنه عبد الحميد بن عبد الرحمٰن بن زيد بن الخطاب؛ لذا قال عنه الحافظ ابن حجر في «التقريب» (٦٦٥٤): «مقبول»[(١)].

قال الدارقطني في «العلل» ٢/ ٢٢١ ـ ٢٢٢ (٢٣٥) عندما سُئل عن هذا الحديث: «يرويه زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمٰن بن زيد بن الخطاب، عن مسلم بن يسار، عن نعيم بن ربيعة، عن عمر، حدَّث عنه كذلك يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي، وجوّد إسناده ووصله، وخالفه مالك بن أنس، فرواه عن زيد بن أبي أنيسة، ولم يذكر في الإسناد نعيم بن ربيعة، وأرسله عن مسلم بن يسار، عن عمر، وحديث يزيد بن سنان متصل، وهو أولى بالصواب، والله أعلم».

قلت: ولكنّ يزيد بن سنان أبا فروة الرُّهاوي ضعيف كما تقدم في ترجمته.

قال ابن كثير في تفسيره: ٧٩٨: «الظاهر أنَّ الإمام مالكاً إنَّما أسقط ذكر نعيم بن ربيعة عمداً؛ لما جهل حاله ولم يعرفه، فإنَّه غير معروف إلا في هذا الحديث، وكذلك يسقط ذكر جماعة ممن لا يرتضيهم، ولهذا يرسل كثيراً من المرفوعات، ويقطع كثيراً من الموصولات، والله أعلم[(٢)]».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» ٣/ ٦: «زيادة من زاد في هذا الحديث: نعيم بن ربيعة ليست حجة؛ لأنَّ الذي لم يذكره أحفظ، وإنَّما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن».

وانظر: «تحفة الأشراف» ٧/ ٣٠٠ (١٠٦٥٤)، و«أطراف المسند» ٥/ ٧٤ (٦٦٥٥).

---

(١) على أنَّ العجلي ذكره في «الثقات» (١٧٢٤) وقال: «تابعيٌّ ثقة»، وكذا ذكره ابن حبان في «الثقات» ٥/ ٣٩٠، ولكن هذا لا ينفع؛ لتساهل العجلي وابن حبان في التوثيق.

(٢) ولقائل أن يقول: هذا من تدليس التسوية، ويجاب عنه بأنَّ الأحكام تكون للغالب الشائع وليس للنادر وهذا من أندر النادر.

وللحديث شواهد منها حديث عمران بن حصين ﷺ.

إذ أخرجه: الطيالسيُّ (٨٢٨)، وأحمد ٤/ ٤٢٧ و٤٣١، والبخاريُّ ٨/ ١٥٢ (٦٥٩٦) و٩/ ١٩٥ (٧٥٥١) وفي «خلق أفعال العباد»، له (٢١١) و(٢١٢) و(٢١٣)، ومسلم ٨/ ٤٨ (٢٦٤٩) (٩)، وأبو داود (٤٧٠٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤١٢) و(٤١٣)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٨٥٨)، والبزار (٣٥٥٧)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (١١٦٨٠) ط. العلمية و(١١٦١٦) ط. الرسالة وفي «التفسير»، له (٧٠٠)، وأبو عوانة كما في «إتحاف المهرة» ١٢/ ٤٨ (١٥٠٥٩)، وابن حبان (٣٣٣)، والطبراني في «الكبير» ١٨/ (٢٦٦) و(٢٦٧) و(٢٦٨) و(٢٦٩) و(٢٧٠) و(٢٧٢) و(٢٧٣) و(٢٧٤)، والآجري في «الشريعة»: ١٧٤ ط. السنة المحمدية وفي (٣٣٦) ط. الوطن، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٠٦٨) و(١٠٦٩)، والخطيب في «الموضح» ٢/ ٥٤٩ من طريق يزيد الرِّشك، عن مطرِّف بن عبد الله بن الشِّخير، عن عمرانَ بن حصين، قالَ: «قيل: يا رسول الله، أعُلِمَ أهلُ الجنَّةِ من أهلِ النارِ؟ قال: فقال: «**نعم**» قال: قيل: ففيم يعملُ العاملونَ؟ قال: «**كلٌّ ميسرٌ لما خُلقَ لهُ**»[(١)].

وروي الحديث من طريق آخر.

أخرجه: الطيالسيُّ (٨٤٢)، وأحمد ٤/ ٤٣٨، ومسلم ٨/ ٤٨ (٢٦٥٠) (١٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٧٤)، والطبريُّ في تفسيره (٢٨٩٦٢) ط. الفكر و٢٤/ ٤٤٢ ط. عالم الكتب، وأبو عوانة كما في «إتحاف المهرة» ١٢/ ٣٥ (١٥٠٣٥)، والطبراني في «الكبير» ١٨/ (٥٥٧)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٩٥٠) و(٩٥١) و(٩٥٢) و(٩٥٣)، والبيهقي في «الاعتقاد»: ١١٧ ـ ١١٨ وفي «شعب الإيمان»، له (١٨٦) ط. العلمية و(١٨٣) ط. الرشد، والبغوي في تفسيره (٢٣٤٢) من طرق عن عزرة بن ثابت، عن يحيى بن عقيل، عن يحيى بن يعمر، عن أبي الأسود الدِّيليِّ، قال: «غدوتُ

---

(١) لفظ رواية مسلم.

على عمران بن حصين يوماً منَ الأيام، فقال: يا أبا الأسودِ، فذكر الحديثَ: أنَّ رجلاً منْ جهينةَ أو منْ مزينة أتى النَّبيَّ ﷺ، فقال: يا رسول الله، أرأيتَ ما يعمل الناسُ اليوم ويكدحونَ فيه، شيءٌ قُضي عليهم ومضى عليهم في قدرٍ قدْ سبقَ، أو فيما يستقبلونَ مما أتاهم به نبيهم وأُخِذتْ عليهم به الحجة؟ قال: «**بل شيءٌ قُضي عليهم ومضى عَليْهم**» قالَ: فلِمَ يعملونَ إذاً يا رسول الله؟ قال: «**مَنْ كانَ اللهُ خلقهُ لواحدةٍ منَ المنزلتين يهيئه لعملها، وتصديقُ ذلكَ في كتاب اللهِ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨﴾** [الشمس: ٧، ٨]».

وانظر: «تحفة الأشراف» ٧/ ٤٠٢ (١٠٨٥٩) و٧/ ٤٠٦ (١٠٨٧٠)، و«إتحاف المهرة» ١٢/ ٣٥ (١٥٠٣٥) و١٢/ ٤٨ (١٥٠٥٩)، و«أطراف المسند» ٥/ ١٠٨ (٦٧٣١) و٥/ ١١٠ (٦٧٣٥) و٥/ ١١٣ (٦٧٤٦).

۞ **مثال آخر**: روى مهدي بن ميمون، عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، عن الحسن بن سعد مولى الحسن بن عليٍّ، عن رَباح، قال: زوَّجني أهلي أمةً لهم روميَّةً، فوقَعْتُ عليها فَولدتْ لي غُلاماً أسودَ مِثْلي، فسمَّيتُه عبد الله، ثم وقَعْتُ عليها فولدتْ لي غلاماً أسودَ مثلي، فسمَّيتُهُ عُبيد الله، ثم طَبِنَ[1] لها غلامٌ لأهلي رومي، يقال له: يوحَنّس، فراطنَها بلسانهِ، قال: فولدتْ غلاماً كأنه وَزَغَة من الوِزغان، فقلتُ لها: ما هذا؟ قالتْ: هو ليوحَنس قال: فَرُفعنا إلى أمير المؤمنين عثمانَ رضي الله عنه، قال مهديٌّ: أحسبه قالَ: سألهما فاعترفا، فقال: أترضيانِ أنْ أقضيَ بينكما بقضاءِ رسول الله ﷺ؟ قالَ: فإنَّ رسول الله ﷺ قضى أنَّ الولدَ للفراش وللعاهر الحَجَر. قالَ مهديٌّ: وأحسبُهُ قال: جلدَها وجلدَهُ، وكانا مملوكينِ[2].

---

(١) أصل الطبن والطَّبانة: الفطنة، يقال: طَبِن لكذا طَبَانة فهو طبِنٌ: أي هجم على باطنها وخبر أمرها وأنَّها ممن تواتيه على المراودة. هذا إذا روي بكسر الباء. وإن روي بالفتح كان معناه خَبَّبها وأفسدها. انظر: «النهاية» ٣/ ١١٥.

(٢) لفظ رواية أحمد.

أخرجه: ابن أبي شيبة (١٧٨٦٨)، وأحمد ١/ ٥٩ و٦٩، وأبو داود (٢٢٧٥)، وعبد الله بن أحمد في زياداته ١/ ٥٩[١]، والبزار (٤٠٨)، والطحاوي في «شرح المعاني» ٣/ ١٠٤[٢] وفي ط. العلمية (٤٥٧٠) و(٤٥٧١)، والبيهقيُّ ٧/ ٤٠٢ و٤٠٣ من طرق عن مهديٍّ بن ميمون، عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، بهذا الإسناد.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عثمان إلا من هذا الوجه».

أقول: هذا الحديث اختلف فيه محمد بن عبد الله فكما تقدم رواه عن الحسن بن سعد، عن رباح.

وأخرجه: الطيالسي (٨٦)، ومن طريقه البيهقي ٧/ ٤٠٣ عن جرير بن حازم ومهدي بن ميمون (مقرونين).

وأخرجه: أحمد ١/ ٦٥ من طريق جرير بن حازم.

كلاهما: (جرير، ومهدي) عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، عن رباح. فأسقطا من السند الحسن بن سعد.

والحديث في كلا الطريقين معلول بجهالة رباح، فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» ٤/ ٢٣٨ وقال: «لا أدري من هو، ولا ابن من هو»، وقال ابن حجر في «التقريب» (١٨٧٧): «مجهول، من الثالثة».

وانظر: «تحفة الأشراف» ٦/ ٥٤٣ (٩٨٠٠)، و«أطراف المسند» ٤/ ٣٠٩ ـ ٣١٠ (٥٩٦٧)، و«إتحاف المهرة» ١١/ ٣٥ (١٣٦٥٤).

وقوله: «**الولدُ للفراشِ، وللعاهرِ الحجرُ**» متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه: البخاري ٨/ ١٩١ (٦٧٥٠) و٨/ ٢٠٥ (٦٨١٨)، ومسلم ٤/ ١٧١ (١٤٥٨) (٣٧)، وابن ماجه (٢٠٠٦)، والترمذي (١١٥٧)، والنَّسائيُّ ٦/ ١٨٠

---

(١) في ط. أحمد شاكر جعل الحديث لأحمد، وهو خطأ انظر: «أطراف المسند» ٤/ ٣٠٩ (٥٩٦٧).

(٢) جاءت روايته مختصرة.

وفي «الكبرى»، له (٥٦٧٦) و(٥٦٧٧) ط. العلمية و(٥٦٤٦) و(٥٦٤٧) ط. الرسالة من طرق عن أبي هريرة.

قال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح»، وقال أيضاً: «والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النَّبيِّ ﷺ».

أمثلة على مجهول الحال:

۞ **قد تحف رواية مجهول الحال أمور فترقيها، مثاله**: ما روى موسى بن خالد، قال: حدَّثنا إبراهيم بن محمد الفزاريُّ، عن سفيانَ، عن عاصم، عن مجاهدٍ، عن ابن عمرَ، قال: يَجيءُ القرآنُ يَشْفعُ لصاحبِهِ، يقولُ: يا ربِّ لكلِّ عاملٍ عمالة من عَمَلِهِ، وإنِّي كُنْتُ أمنعُهُ اللذَّة والنَّومَ، فأكرمْهُ، فيقالُ: ابسطْ يَمينكَ، فَتُملأُ مِنْ رضوانِ اللهِ، ثُمَّ يقالُ: ابسُطْ شمالَكَ فتُملأ مِنْ رضوانِ الله، ويُكسى كِسوةَ الكَرامةِ، ويُحلَّى بحِليةِ الكرامةِ، ويُلبسُ تاجَ الكرامةِ.

أخرجه: الدارمي (٣٣١٢) عن موسى بن خالد، بالإسناد المتقدم.

والحديث وإنْ كان من كلام ابن عمر إلا أنَّه بحكم المرفوع؛ لأنَّ مثل هذا الكلام لا يقال بالرأي.

هذا الإسناد فيه موسى بن خالد شاميٌ ويقال: ختن الفريابي. هذا الراوي ترجم له مسلم في «الكنى والأسماء» (٣٤٨١)، وابن منجويه في «رجال مسلم» (١٦٤٤)، والدارقطني في «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» (١١٨١)، والمزي في «تهذيب الكمال» ٧/ ٢٥٧ (٦٨٤٤)، ولم ينقل أحد فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٩/ ١٦١. إلا أنَّ توثيق ابن حبان هذا لا يُعوّل عليه؛ لأنه معروف بتساهله بتوثيق المجاهيل، ولكن ما يجعلنا نقبل توثيقه لهذا الراوي خصوصاً أمور منها:

١ ـ إن الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو المعروف بالرواية عنه أخرج له في سننه تسعة عشر حديثاً، فلا يكون هذا الراوي متكلماً فيه ويخرّج له الدارمي هذا العدد.

٢ ـ إن مسلماً رَحِمَهُ ٱللَّهُ خرج له ـ متابعة ـ ٧/ ١٥٩ (٢٤٧٩) (١٤٠) من

حديث ابن عمر، قال: «كنت أبيت في المسجد. . .»، قال الذهبي في «الموقظة»: ٧٩: «فمن احتجا به ـ يعني: الشيخين ـ أو أحدهما، ولم يُوثَّق ولا غُمِز، فهو ثقة حديثه قويٌّ».

٣ ـ ذكر المزي له خمسة شيوخ، وثلاثة من التلاميذ.

وعلى ما تقدم فقد ارتفعت جهالة عينه، وبتخريج مسلم له تقوى حاله.

كما أنَّ في إسناده عاصماً وهو ابن أبي النجود، وهو حجة في القراءة، ولكن في الحديث مختلف فيه، فقد وثقه الإمام أحمد كما في «الجامع في العلل» ١/ ٤٧ (٣٥٧) فقال: «ثقة»، وكذلك العجلي في «الثقات» (٨٠٧).

أما من تكلم في حفظه، فقال ابن سعد في «الطبقات» ٦/ ٣١٧: «عاصم ثقة إلا أنَّه كان كثير الخطأ في حديثه»، وقال الدارقطني فيما نقله المزي في «تهذيب الكمال» ٤/ ٦ (٢٩٨٩): «في حفظه شيء»، وقال ابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» ٢/ ٨٧٥ ط. همام: «وعاصم بن بهدلة ثقة، إلا أنَّ في حفظه اضطراباً»، وقال ابن حجر في «التقريب» (٣٠٥٤): «صدوق له أوهام».

فعلى هذا يكون عاصم صدوقاً حسن الحديث إذا لم يأت بمنكر، أما إذا خولف، فلا تقبل روايته، وإذا توبع فهو من صحيح حديثه.

ولعل الصواب في هذا الحديث أنَّه مرسل؛ لأنَّ شعبة بن الحجاج رواه عن عمرو بن مرَّة عن مجاهد، به مرسلاً.

أخرجه: ابن المبارك في «الزهد» (٨٠٦)، وابن أبي شيبة (٣٠٥٥٠)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (١٠١) من طرق عن شعبة، بالإسناد المتقدم.

وروي هذا الحديث عن مجاهد مرسلاً أيضاً من وجه آخر.

أخرجه: ابن أبي شيبة (٣٠٥٥١) من طريق زائدة، قال: قال منصور: «حُدِّثْتُ عن مجاهدٍ»، فذكره مرسلاً.

وهذا إسناد ضعيف إلى مجاهد، لإبهام الواسطة ما بين منصور ومجاهد.

۞ **ومما أُعل بجهالة راويه وأطلق عليه اسم النكارة**: ما روى المغيرة بن أبي قرة السدوسي، عن أنس بن مالك ﷺ، قال: قال رجلٌ: يا رسول الله، أعقلُها وأتوكّلُ أو أَطلقُها وأتوكّلُ؟ قال: «**اعْقِلْها وتوكَّلْ**».

أخرجه: أبو داود في «القدر» كما في «تهذيب الكمال» ٧/ ٢٠١ (٦٧٣٦)، والترمذي (٢٥١٧) وفي «العلل الصغير»، له ٦/ ٢٥٦، وابن أبي الدنيا في «التوكل» (١١)، وابن خزيمة كما في «الذيل» (٣١٣٢) بتحقيقي، وابن عدي في «الكامل» ٦/ ٣٥٢، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٤٢)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» ٨/ ٣٩٠، والبيهقي في «الشعب» (١٢١٢) ط. العلمية و(١١٦١) ط. الرشد وفي «الآداب»، له (٩٥٣)، والقشيري في «الرسالة»: ٣١٨ من طرق عن المغيرة بن أبي قرة، به.

هذا إسناد معلول فيه المغيرة بن أبي قرة، قال عنه ابن القطان كما في «تهذيب التهذيب» ١٠/ ٢٤١: «لا يعرف حاله»، وقال عنه ابن حجر في «التقريب» (٦٨٤٩): «مستور».

وعلى جهالة المغيرة فإنَّ حديثه هذا قد أعله أهل العلم بهذا الشأن.

فقد نقل المزي في «تهذيب الكمال» ٧/ ٢٠١ (٦٧٣٦) عن أبي داود والترمذي، والذهبي في «ميزان الاعتدال» ٤/ ١٦٥ عن يحيى القطان أنَّه قال: «منكر»، وكذا نقل الترمذي عقب (٢٥١٧) وفي «العلل الصغير»، له ٦/ ٢٥٦ عن عمرو بن علي، عن يحيى. ونقل المناوي في «فيض القدير» ٢/ ١٠ عن الترمذي أنَّه حكى عن الفلاس: «أنَّه منكر»، وقال الترمذي في «العلل الصغير» ٦/ ٢٥٦: «وهذا حديث غريب من هذا الوجه لا نعرفه من حديث أنس بن مالك إلا من هذا الوجه».

وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه:

فأخرجه: ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٩٧٠) و(٩٧١)، وابن

قانع في «معجم الصحابة» (٧١٢)، وابن حبان (٧٣١)، والحاكم ٣/ ٦٢٣، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥٠٢٧) و(٥٠٢٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٦٣٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢٠٩) و(١٢١٠) و(١٢١١) ط. العلمية و(١١٥٨) و(١١٥٩) و(١١٦٠) ط. الرشد من طريق يعقوب بن عبد الله، عن جعفر بن عمرو بن أمية، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

في رواية ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٩٧١)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٧١٢)، وأبي نعيم في «معرفة الصحابة» (٥٠٢٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٦٣٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢٠٩) و(١٢١١) ط. العلمية و(١١٥٨) و(١١٦٠) ط. الرشد جاءت بلفظ: «**قيدها وتوكل**».

وقد ذهب بعض العلماء إلى تصحيح هذا الحديث من هذا الطريق.

قال الذهبي في «تلخيص المستدرك» ٣/ ٦٢٣: «سنده جيد»[1].

ونقل المناوي في «فيض القدير» ٢/ ١٠ عن الزركشي أنه قال: «إسناده صحيح»، ونقل أيضاً عن العراقي قوله: «رواه ابن خزيمة والطبراني[2] من حديث عمرو بن أمية الضمري بإسناد جيد بلفظ: «**قيدها وتوكل**» وبه يتقوى».

ولكن هذا التصحيح فيه نظر؛ فإن يعقوب بن عمرو مقبول[3] ـ أعني إذا توبع ـ ولكني لم أقف على متابعة لروايته هذه، ولم يوثقه أحد من العلماء سوى ابن حبان ذكره في «الثقات» ٧/ ٦٤٠. والله أعلم بالصواب.

وانظر: «تحفة الأشراف» ١/ ٦٨٧ (١٦٠٢)، و«إتحاف المهرة» ٢/ ٣٤٤ (١٨٤٨).

۞ **مثال آخر**: روى عوف، عن زياد بن مِخْراق، عن أبي كنانة، عن أبي موسى الأشعري، قالَ: قامَ رسول اللهِ ﷺ على بابِ بيتٍ فيه نفرٌ من

---

(١) وانظر: «مختصر استدراك الحافظ الذهبي» لابن الملقن ٥/ ٢٣٤٦ (٨٠٦).

(٢) لم أقف على هذه الرواية.

(٣) «التقريب» (٧٨٢٧)، وليتنبه أن هذا المصطلح خاص بالتقريب، وهو اصطلاح ساغ عند العلماء.

قريش، فقالَ وأخذ بِعضَادتي[١] الباب، ثم قال: «**هل في البيتِ إلا قرشيٌّ**[٢]» قال: فقيل: يا رسول الله، غيرُ فلانٍ ابن أختنا، فقال: «**ابن أُخْتِ القومِ منهم**» قالَ: ثمَّ قال: «**إنَّ هذا الأمرَ في قريشٍ ما داموا إذا استُرحِموا رَحموا، وإذا حَكموا عَدلوا، وإذا قَسَموا أقسطُوا، فمنْ لم يفعلْ ذلك منهم، فعليهِ لعنةُ اللهِ والملائكةِ والناسِ أجمعينَ، لا يُقبلُ منهُ صرفٌ ولا عدلٌ**»[٣].

أخرجه: ابن أبي شيبة (٢٦٨٩١)، وأحمد ٤/ ٣٩٦، وأبو داود (٥١٢٢)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١١٢١)، والبزار (٣٠٦٩)، والروياني في «مسند الصحابة» (٥٥٩)، والمزي في «تهذيب الكمال» ٨/ ٤١٠ (٨١٨٤) من طرق عن عوف، عن زياد بن مخراق، بهذا الإسناد.

هذا إسناد رجاله ثقات، وعوف هو ابن أبي جميلة، وأبو كنانة وهو القرشي قال المزي في «تهذيب الكمال» ٨/ ٤١٠ (٨١٨٤): «ويقال: هو معاوية بن قرة المزني». إلا أنّ الحافظ ابن حجر قال في «التقريب» (٨٣٢٧): «أبو كنانة القُرشي، عن أبي موسى مجهول...، ويقال: هو معاوية بن قرة، ولم يثبتْ». وقال في «تهذيب التهذيب» ١٢/ ١٩١: «لم يصحّ هذا، وقال ابن القطان: مجهول الحال».

وانظر: «تحفة الأشراف» ٦/ ٢٤٢ (٩١٥١).

وقد ورد الحديث عن أبي سعيد الخدري.

أخرجه: الطبراني في «الأوسط» (٢٥٨٤) ط. العلمية و(٢٥٦٣) ط. الحديث وفي «الصغير» (٢٠٨) وفي «الدعاء»، له (٢١٢٤) من طريق معاذ بن عوذ الله القرشي، قال: حدثنا عوف، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري.

---

(١) وهما الخشبتان المنصوبتان عن يمين الداخل منه وشماله. «اللسان» (عضد).

(٢) بضم القاف وفتح الراء وفي آخرها الشين المعجمة، وهذه النسبة إلى قريش، وتذكر هذه النسبة باسم (القريشي) لكن أكثر ما ورد في هذه النسبة بإسقاط الياء، انظر: «الأنساب» ٤/ ٣٥ و٤٥.

(٣) اللفظ للإمام أحمد، وبقية الروايات مطولة ومختصرة.

وقال عقبه: «لم يروِ هذا الحديث عن عوف إلا معاذُ بن عوذ الله، ولا يروى عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد».

هذا إسناد رجاله ثقات، ما خلا معاذ بن عوذ الله، تفرّد ابن حبان في توثيقه، فقال عنه في «الثقات» ٩/ ١٧٨: «مستقيم الحديث»، إلا أن حديثه هذا شاذ بمرة؛ لأنَّ معاذاً خالف (محمد بن جعفر، وحماد بن أسامة، وعبد الوهاب الثقفي) فرووه بالإسناد الأول، وقد تقدموا مجملين في تخريجه.

وروي من غير هذا الوجه من حديث رفاعة.

فأخرجه: ابن أبي شيبة (٢٦٨٩٤)، وأحمد ٤/ ٣٤٠، والحاكم ٢/ ٣٢٨ و٤/ ٧٣ من طريق ابن خثيم، عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، عن أبيه، عن جده، قال: جمعَ رسولُ الله ﷺ قريشاً، فقالَ: «**هلْ فيكم منْ غيرِكم؟**» قالوا: لا، إلا ابن أختنا وحليفنا ومولانا، فقال: «**ابنُ أختِكم مِنكم، وحليفكم مِنكم، ومولاكم مِنكم، إنَّ قُريشاً أهل صدق وأمانةٍ، فمن بغى لها العواثر، أكبه الله في النار لوجهه**».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وهو إسناد ضعيف؛ فيه إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، لم يوثّقه أحدٌ غير ابن حبان في «الثقات» ٦/ ٢٨، وقال ابن حجر في «التقريب» (٤٦٧): «مقبول»؛ أي: إذا توبع، ولم يتابعه أحد على هذا الطريق.

وهذا الحديث فيه زيادة على ما تقدم وعلى ما سيأتي: «المولى والحليف» والمتتبع لوجوه الحديث وطرقه يجد أن هاتين العبارتين لم تردا إلا في هذا الطريق، وقد علمت أن في إسناده مقالاً، وهذا المقال يمنع الحكم بصحته، بل يجعل تلك العبارتين دليلاً على شذوذه، وأنه لا يُعبأ به لمخالفته الأحاديث الصحاح، ولضعف سنده.

وانظر: «إتحاف المهرة» ٤/ ٥١٥ (٤٥٨٩).

قلت: وللشطر الأول من الحديث شواهد صحيحة من حديث أنس بن مالك وحديث جبير بن مطعم.

فأخرجه: ابن أبي شيبة (٢٦٨٩٣)، وأحمد ٣/ ١١٩ و١٧٢ و١٧٣ و٢٢٢ و٢٣١، والدارمي (٢٥٢٧)، والنسائي ٥/ ١٠٦ وفي «الكبرى»، له (٢٣٩٢) ط. العلمية و(٢٤٠٢) ط. الرسالة، وأبو يعلى (٤١٤٨) من طريق شعبة، عن معاوية بن قُرَّة[1]، عن أنس، قال: إنَّ رسولَ الله ﷺ حينَ جمعَ الأنصارَ، فقالَ: «**هلْ فيكم أحدٌ منْ غيرِكم؟**» قالوا: لا، إلا ابنَ أختٍ لنا، فقالَ رسول اللهِ ﷺ: «**ابنُ أخت القومِ من أنفسهم**[2]» أو قال: «**من القومِ**».

وانظر: «تحفة الأشراف» ١/ ٦٨٥ (١٥٩٨)، و«إتحاف المهرة» ٢/ ٣٤١ (١٨٣٩)، و«أطراف المسند» ١/ ٥٢٨ (١٠٠٠).

وأخرجه: ابن أبي شيبة (٢٦٨٩٢)، وأحمد ٣/ ١٧٢ و١٧٣ و١٨٠ و٢٧٥ و٢٧٦ و٢٧٧، والبخاري ٤/ ٢٢٥ (٣٥٢٨) و٨/ ١٩٣ (٦٧٦٢)، ومسلم ٣/ ١٠٦ (١٠٥٩) (١٣٣)، والترمذي (٣٩٠١)، والنسائي ٥/ ١٠٦ وفي «الكبرى»، له (٢٣٩٣) ط. العلمية و(٢٤٠٣) ط. الرسالة، وأبو يعلى (٣٠٠٢) و(٣٢٠٧) و(٣٢٣٠)، والبغوي (٢٢٢٨) من طريق شعبة، عن قتادة، عن أنس، قال: جمعَ رسول الله ﷺ ناساً من الأنصارِ، فقالَ: «**هلْ فيكمْ أحدٌ منْ غيرِكم؟**» قالوا: لا، إلا ابنَ أختٍ لنا، فقالَ ﷺ: «**إنَّ ابنَ أختِ القومِ منهم**» ثُمَّ قالَ: «**إنَّ قريشاً حديثُ عهدِهم بجاهلية ومصيبةٍ، وإني أردتُ أنْ أخبرهم وأتألفهم، أَمَا ترضونَ أنْ يرجعَ الناسُ بالدنيا وترجعونَ برسول اللهِ إلى بيوتكم؟**» قالوا: بلى، فقال رسول الله ﷺ: «**لو سلكَ الناسُ وادياً أو شِعباً، وسلكتِ الأنصارُ وادياً أو شِعباً لسلكتُ وادي الأنصار أو شِعبهم**».

وأخرجه: أحمد ٣/ ٢٠١ من طريق حُميد، عن أنس، قال: أعطى النَّبيُّ ﷺ مِنْ غنائم حُنين الأقرعَ بن حابسٍ مائةً من الإبل، وعيينة بن حصن مائة من الإبل، فقالَ ناسٌ منَ الأنصار: يعطي رسولُ الله ﷺ غنائمنا ناساً تقطرُ سيوفُهم منْ دمائنا ـ أو تقطرُ سيوفُنا منْ دمائهم ـ فبلغَهُ ذلك، فأرسلَ إلى الأنصار، فقالَ: «**هلْ فيكمْ منْ غيركم؟**» قالوا: لا، إلا ابنَ أختٍ لنا، فقالَ

(١) جاء في رواية النسائي ط. العلمية: «مرة».

(٢) في رواية النسائي ط. العلمية: «القسمة».

رسولُ الله ﷺ: «**ابنُ أختِ القوم منهم، أقلتُمْ كذا وكذا؟ أما ترضونَ أنْ يذهب الناسُ بالدنيا وتذهبونَ بمحمدٍ إلى دياركم؟**» قالوا: بلى يا رسول الله، قالَ: «**والذي نفسي بيدِهِ، لو أخذَ الناسُ وادياً أو شِعْباً، أخذتُ وادي الأنصارِ أو شِعبهم، الأنصارُ كرشي وعيبتي**[1]**، ولولا الهجرةُ لكنْتُ امرءاً منَ الأنصار**».

وروي من غير هذا الوجه:

أخرجه: الطبراني في «الكبير» (١٥٧٦) من طريق يزيد بن خصيفة، عن نافع بن جبير، عن أبيه، قال: قال النبيُّ ﷺ: «**ابنُ أختِ القومِ منهم**».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١/ ١٩٦: «رجالُهُ رجالُ الصحيحِ».

۞ **مثال آخر**: روى ابن جريج، عن عثمان بن أبي سليمان، عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم، عن عبد الله بن حُبْشي، قالَ: قالَ رسول الله ﷺ: «**مَنْ قَطعَ سِدْرةً صَوّبَ اللهُ رأسَهُ في النارِ**»[2].

أخرجه: أبو داود (٥٢٣٩)، ومن طريقه البيهقي ٦/ ١٣٩ عن نصر بن علي، قال: حدثنا أبو أسامة وهو حماد بن أسامة[3].

وأخرجه: النسائي في «الكبرى» (٨٦١١) ط. العلمية و(٨٥٥٧) ط. الرسالة من طريق مخلد بن يزيد[4].

وأخرجه: الطحاوي في «شرح المشكل» (٢٩٧٩) وفي «تحفة الأخيار» (٤٧٥٩)، والطبراني في «الأوسط» (٢٤٦٢) ط. الحديث و(٢٤٤١) ط. العلمية، والضياء في «المختارة» ٩/ ٢٣٧ (٢١٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» ٣/ ١٩٤ (٢٣٣١) و٤/ ١١٠ (٣٢٠٨) من طريق أبي عاصم.

---

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» ٤/ ١٦٣: «أراد أنهم بطانته وموضع سره وأمانته، والذين يعتمد عليهم في أموره، واستعار الكرش والعَيْبة لذلك؛ لأن المُجترَّ يجمع علفه في كرشه، والرجل يضع ثيابه في عيبته».

(٢) لفظ رواية أبي داود، والسدر شجرة النبق. «النهاية» ٢/ ٣٥٣.

(٣) وهو: «ثقة ثبت ربما دلس» «التقريب» (١٤٨٧).

(٤) وهو: «صدوق له أوهام» «التقريب» (٦٥٤٠).

وجاء في رواية الطبراني زيادة «يعني: منْ سدرِ الحرم»، وقال عقبه: «لا يروى هذا الحديث عن عبد الله بن حُبْشي إلا بهذا الإسناد، تفرّد به ابن جريج».

وأخرجه: الطحاوي في «شرح المشكل» (٢٩٨٠) وفي «تحفة الأخيار» (٤٧٦٠)، والخلّال في علله كما في «المنتخب» (٢١)، والبيهقي ٦/ ١٣٩ من طريق عبيد الله بن موسى[١].

أربعتهم: (أبو أسامة، ومخلد، وأبو عاصم، وعبيد الله) عن ابن جريج، بهذا الإسناد[٢].

وأخرجه: البيهقي ٦/ ١٣٩ قال: وأخبرنا أبو الحسن علي بن محمد المقرئ، قال: أنبأنا الحسن بن محمد بن إسحاق، قال: حدثنا يوسف بن يعقوب القاضي، قال: حدثنا نصر بن علي، فذكره بنحو رواية أبي داود غير أنَّه قال: عن ابن جبير بن مطعم، عن عبد الله بن حُبْشي، عن النبيِّ ﷺ.

قلت: هذا الإسناد فيه احتمالان:

الأول: أنَّ ابن جبير هو محمد بن جبير بن مطعم، وبذلك يكون نصر بن علي قد اضطرب في هذه الرواية حيث رواه تارة عن سعيد وتارة عن محمد بن جبير، وسياق البيهقي لهذا الإسناد بهذه الطريقة يدل عليه.

والاحتمال الآخر: أنَّ نصر بن عليٍّ قد سَمَّى سعيد بن محمد في طريق، وكنّاه في طريق آخر بكنيته، فعند ذلك ينعدم الاضطراب، ويسلم لنا حفظه، وهو الراجح، والله أعلم.

---

(١) وهو: «ثقة كان يتشيع» «التقريب» (٤٣٤٥).

(٢) في رواية أخرجها: الطحاوي في «شرح المشكل» (٢٩٧٨) وفي «تحفة الأخيار» (٤٧٥٨) عن إبراهيم بن مرزوق، قال: حدثنا أبو عاصم... فساقه وفيه: عن محمد بن سعيد، وقد خالفه في ذلك أبو أمية الطرسوسي عند الطحاوي (٢٩٧٩)، وأبو مسلم الكشي عند الطبراني في «الأوسط» (٢٤٦٢) فروياه عن أبي عاصم به وعندهما: سعيد بن محمد على الصواب، وإبراهيم بن مرزوق مخطئ بلا شك لمخالفته لهما، مع أنه دونهما، فقد قال عنه الدارقطني ـ كما في «تهذيب الكمال» ١/ ١٣٦ (٢٣٨) ـ: «ثقة، إلا أنه كان يخطئ، فيقال له فلا يرجع».

قلت: والحديث معلولٌ بثلاث علل:

الأولى: أنَّ ابن جريج مدلس، وقد عنعن ولم يصرِّح بالسماع في أي طريق من هذه الطرق. قال ابن حجر في «طبقات المدلسين» (٨٣): «وَصَفَهُ النَّسائي وغيره بالتدليس، قال الدارقطني: شر التدليس تدليس ابن جريج، فإنَّه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح».

والعلة الثانية: أنَّ سعيد بن محمد فيه جهالة، فقد ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» ٤/ ١٠ (١٧١٢)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٤/ ٥٧ (٢٥٥) وسكتا عنه، وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» عقب (٢٠٦٧): «فلا تعرف له حال».

وخالف الجميعَ ابنُ حبان فذكره في «الثقات» ٤/ ٢٩٠ إلا أنَّ هذا الذكر لا يُفرَحُ به؛ لأنَّ منهج ابن حبان معروف بتوثيق المجاهيل.

وأما العلة الثالثة: فإنَّ سماع سعيد بن محمد من عبد الله بن حُبْشي مشكوك فيه، قال الطحاوي في «شرح المشكل» قبيل (٢٩٨١) وفي «تحفة الأخيار» (٤٧٦١): «غير أنَّ هذا الرجل المُختَلف في اسمه[1] ليس من المشهورين برواية الحديث، ولم نَجد له ذكراً في غير هذا الحديث، ومثلُ هذا لا يقوم بمَن هذه سبيلُه، ثم حديثُه هذا قد ذكره عن عبد الله بن حُبْشي، ويبعُدُ من القلوب أنْ يكون لقيه؛ لأنا لم نجد شيئاً من حديث عبد الله بن حُبْشي إلا عن مَن سِنُّه فوقَ سِنِّ هذا الرجل وهو عُبيد بن عمير[2]...»، ونقل البيهقي ٦/ ١٤١ عقب ذكره لعدد من طرق هذا الحديث، عن الإمام أحمد أنَّه قال: «كل ذلك منقطع وضعيف إلا حديث ابن جريج، فإنِّي لا أدري هل سمع سعيد

---

(١) يعني: سعيد بن محمد وإنَّما قال عنه: «المختلف في اسمه»؛ لأنَّ إبراهيم بن مرزوق سماه: «محمد بن سعيد» وقد بينا وهمه.

(٢) في المطبوع: «عمر» وهو تحريف يدل على ذلك قول الطحاوي بعده: «وحديثه عنه في طول القنوت» وعند الرجوع إلى مصادر تخريج هذا الحديث، وجدنا النسائي خرجه في «الكبرى» (٢٣٠٥) من طريق عبيد بن عمير، عنه به، والله أعلم. وانظر: «تهذيب الكمال» ٤/ ١٠٩ (٣٢٠٨).

من عبد الله بن حُبْشي أم لا؟ ويحتمل أنْ يكون سمعه، والله أعلم».

وانظر: «تحفة الأشراف» ٤/ ١٩٣ (٥٢٤٢).

وقد روي من غير هذا الوجه.

فأخرجه: الطبراني في «الأوسط» (٥٦١٥) كلتا الطبعتين، والخطيب في «الموضح» ١/ ٤٦ من طريق مليح بن وكيع، عن أبيه، عن محمد بن شريك، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس، عن عروة، عن عائشة، به.

قال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار إلا محمد بن شريك، تفرّد به مليح بن وكيع، عن أبيه»، ونقل الخطيب في «الموضح» ١/ ٤٦ عن الدارقطني أنّه قال: «تفرّد به وكيع، عن محمد بن شريك، وتفرّد عنه به ابنه مليح».

قلت: أما مليح فقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٨/ ٤٢٠ (١٦٨١) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٩/ ١٩٥، وقال عنه: «مستقيم الحديث».

قلت: في مثل هذه الحالة يُقبَل قول ابن حبان فيه وإنْ سكت عنه ابن أبي حاتم؛ لأنَّ ابن حبان أتى هنا بما يدل على أنّه سَبَرَ أحاديث الراوي، ولم يكتف بمجردِ ذكره مثل ما فعل في بعض الرواة، وهو لم يتفرّد بهذه الرواية كما تقدم، إنَّما تابعه القاسم بن محمد، عند البيهقي ٦/ ١٤٠ عن وكيع، به.

إلا أنَّ القاسم هذا فيه كلام فقد نقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٧/ ١٦٠ (٦٨٢) عن أبي زرعة أنّه قال: «كتبت عن القاسم بن محمد بن أبي شيبة، ولم أحدث عنه بشيء»، ونقل عن أبيه أنَّه قال فيه: «كتبت عنه وتركت حديثه»، وقد تكلم أهل العلم في هذا الإسناد، فقد نقل البيهقي ٦/ ١٤٠ عن أبي علي الحافظ أنّه قال: «ما أراه حفظه عن وكيع، وقد تكلموا فيه ـ يعني: القاسم ـ والمحفوظ رواية أبي أحمد الزبيري ومن تابعه على روايته، عن محمد بن شريك، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس، عن عروة: أنَّ رسول الله ﷺ ـ مرسلاً ـ».

قلت: أما طريق الزبيري، عن محمد بن شريك فلم أقف عليه.

والذي وقفت عليه ما أخرجه: البيهقي ٦/ ١٤٠، والخطيب في «الموضح» ١/ ٤٧، من طريق أبي معاوية، عن أبي عثمان محمد بن شريك، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس، عن عروة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الذينَ يقطعون السِّدرَ يَصبُّهمُ اللهُ على رُؤوسِهم في النّار صَباً**».

وقد ذهب العلماء إلى ترجيح الرواية المرسلة، فقد قال البيهقي ٦/ ١٤٠ عقب الرواية المرسلة: «أبو عثمان هذا هو محمد بن شريك المكي، وهذا هو المحفوظ عنه مرسلاً».

قلت: وقد تقدم كلام أبي علي الحافظ في ترجيح الرواية المرسلة في معرض الكلام على رواية القاسم بن محمد.

ثم إنَّ أبا عثمان توبع على إرسال الحديث.

إذ رواه معمر في جامعه (١٩٧٥٦) ومن طريقه أبو داود (٥٢٤٠)، والبيهقي ٦/ ١٣٩ ـ ١٤٠ عن عثمان بن أبي سليمان، عن رجل من ثقيف، عن عروة يرفعه.

قال البيهقي عقبه: «يشبه أنْ يكون الرجل من ثقيف عمرو بن أوس».

قلت: ما يزيد في هذا الشبه: أنَّ عمرو بن أوس من ثقيف، وأنَّه تكرر في كل طرق الحديث سواء المرسل منها أو المسند، وبناءً على ما تقدم فيكون المرسل أرجح من المسند.

ثم إنَّ هذا الحديث اختلف في إرساله ووقفه على عروة.

فكما تقدم رواه عمرو بن أوس، عن عروة مرسلاً.

ورواه ابن جريج عند الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» عقب (٢٩٧٧) وفي «تحفة الأخيار» (٤٧٥٧)، والبيهقي ٦/ ١٣٩، قال: أخبرني عمرو بن دينار، عن عروة بن الزبير ولم يتجاوزه، به، قال: منْ قطعَ سدرةً صب اللهُ عليه العذابَ صباً.

ورواه محمد بن مسلم الطائفي عند الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»

قبيل (٢٩٧٨) وفي «تحفة الأخيار» (٤٧٥٨) عن عمرو بن دينار، عن رجلٍ منْ ثقيف سمع ابن الزبير يذكره.

قال الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» عقب الرواية الموقوفة: «ففي هذا الحديث إيقافهُ على عروة بغير تجاوز به إياه إلى عائشة، ولا إلى مَن سواها ممن ذكر في الحديثين[1] الأولين، وفيه أيضاً شيء ذكره لنا رَوْح، قال: سمعتُ حامداً يقول: ذكرتُ هذا الحديث لسفيان بن عيينة، فقال: ذهبتُ إلى عمرو بن دينار فسألتُه عنه، فقال لي: اذهب إلى عثمان بن أبي سليمان فإنَّه يُحدِّثُ به، فذهبتُ إلى عثمان فحدثني فيه[2] بحديثين اختلط عليّ إسنادهما، قال سفيان: فسألتُ هشام بن عُروة عن قطع السدر، فقال: هذه الأبواب من سدرةٍ كانت لأبي قطعها، فجعل منها هذه الأبواب. ففيما ذكرنا عن سفيان في هذا الحديث من سؤاله عَمرو بن دينار، عن الحديث الذي ذكرناه في هذا الباب عنه - أعني عمرو بن دينار، وجوابه فيه بما أجابه -، فدلّ ما ذكرنا فيه عن هشام بن عروة، عن أبيه أنَّ الحديثين الأولين إنْ كانا صحيحين فقد كان لَحِقَهُمَا نَسخٌ عاد به ما كان فيهما من نهيٍ إلى الإباحة لما في ذلك النهي؛ لأنَّ عروة مع عدله وعلمه وجلالة منزلته في العلم لا يدع شيئاً قد ثبت عنده عن النبيِّ ﷺ إلى ضِدِّهِ إلا لما يُوجب ذلك له، فثبت بما ذكرنا نَسْخُ هذينِ الحديثين...».

قلت: ومما يزيد في علة تلك الأحاديث ما أخرجه: أبو داود (٥٢٤١) من طريق حسان بن إبراهيم، قال: «سألت هشام بن عروة، عن قطع السدر، وهو مستند إلى قصر عروة، فقال: أترى هذه الأبواب والمصارع[3]؟ إنَّما هي من سدر عروة، كان عروة قطعه من أرضه، وقال: لا بأس به».

قلت: تقدم أن هذا القول روي موقوفاً على عروة، وقد ثبت عنه ما ينافي قوله.

---

(١) يعني: حديث السيدة عائشة وحديث عمرو بن أوس وسيأتي تخريجهما.

(٢) هكذا في المطبوع.

(٣) بابان منصوبان ينضمان جميعاً مدخلهما في الوسط. «اللسان» (صرع).

انظر: «تحفة الأشراف» ١٢/ ٤١٤ (١٩٠٤٤).

غير أنَّ هذا الحديث روي مسنداً عن السيدة عائشة من غير هذا الطريق.

فأخرجه: تمام في فوائده كما في «الروض البسام» (١٢٣١) من طريق حماد أبي بشر العبدي والأشعث بن سعيد، عن عمرو بن دينار، عن عروة بن الزبير، عن عائشة: أنَّ رسول الله ﷺ: نهى عنْ قطع السِّدرِ، وقال: «**منْ قَطعَ سِدرةً صَبَّ اللهُ عليه العذابَ صَباً**».

وهذا إسناد ضعيف، الأشعث بن سعيد قال عنه أحمد بن حنبل فيما نقله عنه المزي في «تهذيب الكمال» ١/ ٢٦٩ (٥١٥): «مضطرب ليس بذاك، وكان ابن أبي عروبة يحمل عليه»، ونقل عن يحيى بن معين أنَّه قال فيه: «ليس بثقة» وقال أخرى: «ليس بشيء» وأخرى: «ضعيف»، ونقل عن عمرو بن علي الفلاس أنَّه قال فيه: «متروك الحديث».

وأما حماد أبو بشر العبدي فلم أقف له على ترجمة.

وخلاصة القول في طريق عمرو بن دينار أن الروايات المرفوعة لا تصح؛ لضعف الرواة عنه، أما الروايات المرسلة والموقوفة فقد وقع اختلاف على عمرو فيها، وذلك في غير الإرسال والوقف، من ذلك أنه أبهم اسم شيخه مرة، وصرح باسمه مرة، وحذفه من الإسناد مرة أخرى، زد على ذلك فإن روايته عن عروة في هذا الحديث خاصة منقطعة؛ لأنه روى هذا الحديث عن عمرو بن أوس، عن عروة، وأيضاً فقد ثبت سؤاله هشام بن عروة، فلو كان سماعه ثابتاً عن عروة فيه، لما احتاج أن يسأل هشاماً.

وأما حديث عمرو بن أوس الذي سبقت الإشارة إليه.

فهو ما أخرجه: عبد الرزاق (١٩٧٥٨)، ومن طريقه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٩٧٧) وفي «تحفة الأخيار» (٤٧٥٧)، والبيهقي ٦/ ١٤٠ من طريق إبراهيم بن يزيد ـ وهو الخُوزي ـ عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس، قال: أدركت شيخاً من ثقيف قد أفسد السِّدرُ زرعَه، فقلتُ: ألا تقطعه فإنَّ رسول الله قال: «**إلا منْ زرع**»، فقال: أنا سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول:

«مَنْ قطعَ سِدراً إلا من زرعٍ صُبَّ عليه العذابُ صَباً» فأنا أكره أنْ أقتلعه[١] منَ الزرع أو من غيره.

والحديث بهذا الإسناد معلول بعلتين:

الأولى: إنَّ إبراهيم بن يزيد ضعيف، فقد نقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٢/ ٩١ (٤٨٠) عن أحمد أنَّه قال فيه: «متروك الحديث»، وقال عنه يحيى بن معين في تاريخه (٤٦٣) برواية الدوري: «ليس بثقة»، وقال عنه البخاري في «الضعفاء الصغير» (١٢): «سكتوا عنه»، وقال عنه النسائي في «الضعفاء والمتروكون»: (١٤): «متروك الحديث»[٢].

وأما العلة الثانية: فإنَّ إبراهيم على ضعف حاله قد اضطرب في روايته هذه، قال أبو علي الحافظ فيما نقله عنه البيهقي ٦/ ١٤٠: «حديث إبراهيم بن يزيد مضطرب، وإبراهيم ضعيف».

ومن اضطرابه ما رواه عند الطبراني في «الكبير» ١٧/ (٨٦) عن عمرو بن دينار وسليمان الأحول، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن عمرو بن أوس الثقفي، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: **«منْ قطعَ السّدرَ إلا من الزرع بنى اللهُ لهُ بيتاً في النارِ»**.

قلت: والحديث بهذا الإسناد أشد نكارةً من الذي قبله، فإنَّه:

أولاً: جاء بإسناد غريب يَتطلبُ له حافظاً كبيراً حتى يُقبلَ منه، وأما أنْ ينفرد به ضعيف، فلا يكون إلا دليلاً على وهمه فيه.

ثانياً: أنَّه جعل من عمرو بن أوس صحابياً إذ قال في سياق هذا الإسناد: «سمعت رسول الله ﷺ» والمعروف أنَّ عمرو بن أوس تابعي[٣] ولم يثبت له سماع من الرسول ﷺ، وهذا دليل على شدة اضطرابه في هذه الرواية.

---

(١) عند الطحاوي، والبيهقي: «أقطعه».
(٢) وهو في «التقريب» (٢٧٢٩): «متروك الحديث».
(٣) انظر: «التقريب» (٤٩٩١).

ثالثاً: أنَّ متنه هنا يخالف ما رواه الرواة فإنَّهم قالوا في روايتهم: «**صوبَ اللهُ رأسه في النار**» هذا اللفظ أو قريب منه روي من جميع الوجوه ـ كما سيأتي في بقية الطرق ـ، وخالفهم إبراهيم فقال في هذه الرواية: «**بنى الله له بيتاً في النار**».

أخرجه: الطبراني في «الأوسط» (٣٩٣٢) كلتا الطبعتين، وأبو نعيم في «الحلية» ٣/ ١٧٩ من طريق هشام بن سليمان، عن إبراهيم بن يزيد، عن عمرو بن دينار، عن الحسن بن محمد بن علي، عن أبيه، عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «**اخرجْ، فنادِ في الناس: مِنَ اللهِ لا مِنْ رسولِهِ: لَعَنَ اللهُ قاطعَ السّدرِ**».

قال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار، عن الحسن بن محمد إلا إبراهيم بن يزيد، ولا عن إبراهيم إلا هشام بن سليمان».

وقال أبو نعيم: «هذا حديث غريب من حديث الحسن بن محمد، عن أبيه، لم يروه عنه إلا عمرو، ولا عنه إلا إبراهيم وهو المعروف بالجوزي[1] سكن مكة كان ينزل شِعب الجوز[2] فنُسِبَ إليه».

قلت: وهذا إسناد ضعيف، إبراهيم تقدمت ترجمته، وما هذا الحديث إلا دليل آخر على اضطرابه في روايته هذه، وقد يكون تفرّده برواية هذا الحديث من هذا الطريق دليلاً على أنَّه لا أصل له، وإنَّما جاء هذا الإسناد من أوهام إبراهيم وأخطائه، وقد روي عنه ـ أعني: إبراهيم ـ بإسناد آخر من حديث علي رضي الله عنه.

فقد رواه عند الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٩٨١) وفي «تحفة الأخيار» (٤٧٦١) عن عمرو بن دينار، عن الحسن بن محمد، عن علي رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ قال له: «**قُمْ يا عليُّ فآذِنِ الناسَ: لَعَنَ اللهُ قاطعَ السّدرِ**».

فأسقط من هذا الإسناد محمداً ـ وهو ابن الحنفية ـ وجعله الحسن بن

(١) بل هو «الخوزي» بضم المعجمة وبالزاي. انظر: «التقريب» (٢٧٢).
(٢) بل هو «شِعب الخُوز» بمكة. انظر: «مراصد الاطلاع» ٢/ ٨٠٠.

محمد، عن علي، وهو إسناد منقطع، قال الطحاوي عقبه: «والحسن بن محمد لم يسمع من علي، ولم يُولد في زمنه».

وقد روي من غير هذا الوجه.

فأخرجه: البيهقي ٦/ ١٣٩ من طريق مَسْعدة بن اليسع، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «**منْ قطعَ سِدرة صَوّبَ اللهُ رأسهُ في النارِ**».

وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف مسعدة، فقد نقل البخاري في «التاريخ الكبير» ٧/ ٣٣٨ (٢٠٢٩) عن أحمد أنَّه قال: «ليس بشيء! خرقنا حديثه، وتركنا حديثه منذ دهر»، ونقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٨/ ٤٢٤ (١٦٩٣) عن أبيه أنَّه قال فيه: «هو ذاهب، منكر الحديث، لا يشتغل به...»، وقال الذهبي كما في «المهذب في اختصار السنن الكبير» عقب (٩٥٠٨): «كذا رواه مسعدة وقد ضعفوه، وقال أبو داود: من الكذابين».

قلت: فلعلَّ مَسْعدة وهم في سرد الإسناد على الصواب فذكر جابراً مكان عروة بن الزبير، وما يدل على وهمه: أنَّ البيهقي رَحِمَهُ اللهُ نقل عن أبي علي الحافظ ٦/ ١٣٩ أنَّه قال: «هكذا كتبناه من حديث مسعدة، ولم يتابع عليه، وهو خطأ، وإنَّما رواه ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن عروة بن الزبير قوله».

قلت: وقد ذكر البيهقي ٦/ ١٣٩ بسنده إلى موسى بن عبد الرحمن المسروقي، قال: حدثنا أبو أسامة، عن ابن جريج - يعني: الرواية الموقوفة -. قال البيهقي عقب هذا الإسناد: «فصارت رواية نصر بن علي، عن أبي أسامة[1] بهذا معلولة، ويحتمل أنْ يكون أبو أسامة رواه على الوجهين».

---

(١) يعني برواية نصر بن علي ما أخرجه: أبو داود (٥٢٣٩)، ومن طريقه البيهقي ٦/ ١٣٩ عن نصر بن علي، عن أبي أسامة، عن ابن جريج، عن عثمان بن أبي سليمان، عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم، عن عبد الله بن حبشي مرفوعاً به، وقد تقدم ذكر هذه الرواية في أول تخريج هذا الحديث.

قلت: ما يرجح صحة روايته على الوجهين، أنَّ أبا أسامة ثقة ثبت[(١)] ويحتمل تعدد الطرق، والله أعلم.

وقد روي من حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده.

فأخرجه: تمام في فوائده كما في «الروض البسام» (١٢٣٠)، والبيهقي ٦/ ١٤١ من طريق عبد القاهر بن شعيب، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: **«قاطعُ السّدرِ يُصوِّبُ اللهُ رأسَهُ في النارِ»**.

قال البيهقي عقبه: «إنْ كان محفوظاً».

قلت: وهذا الإسناد ظاهره أنَّه حسنٌ، فعبد القاهر ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» ٥/ ٣٨٨ (١٩٣٠)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٦/ ٧٣ (٣٠٦) وسكتا عنه، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٨/ ٤٢٢، وقال عنه البزار عقب (٣٥١٠): «ليس به بأس»، ونقل ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٦/ ٣٢٣ عن صالح جزرة أنَّه قال فيه: «لا بأس به»، وقال الذهبي في «الكاشف» (٣٤٢٠): «وثق»، ولخص ابن حجر القول فيه فقال: «ليس به بأس»[(٢)].

قلت: فحال عبد القاهر لا يرتقي إلى الصدوق بحال، وقد تفرّد برواية مثل هكذا حديث، وقد يقودنا هذا التفرّد إلى عد هذا الحديث مما يستنكر عليه، قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٣/ ١٤٠ ـ ١٤١ (٥٨٧٤): «وإن تفرّد الصدوق ومَن دونه يُعَدُّ مُنكراً»[(٣)]، هذا في حال كون الراوي صدوقاً، فكيف إن كان دون الصدوق في المرتبة؟

قلت: وقد روي هذا الحديث عن بهز من غير طريق عبد القاهر.

فقد أخرجه: الطبراني في «الكبير» ١٩/(١٠١٦)، وتمام في فوائده كما في «الروض البسام» (١٢٢٩)، والبيهقي ٦/ ١٤١ من طريق زيد بن أخزم، قال: حدثنا يحيى بن الحارث، عن أخيه مخارق، عن بهز بن حكيم، عن

(١) «التقريب» (١٤٨٧).
(٢) «التقريب» (٤١٤٢).
(٣) وهذا ليس على إطلاقه، بل إذا تفرد بما لا يحتمل تفرده.

أبيه، عن جده، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**مِنَ الله لا منْ رسولِهِ: لعنَ اللهُ قاطعَ**[١] **السّدرِ**»[٢].

هذا الإسناد فيه علتان:

الأولى: أنَّ مخارقاً ـ وهو ابن الحارث ـ لم أقف له على ترجمة.

والعلة الثانية: أنَّ يحيى بن الحارث قد اضطرب في روايته هذه، فقد رواه عن أخيه مخارق كما سبق، ورواه عند العقيلي في «الضعفاء» ٢/ ٩٢ و٤/ ٣٩٦، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٠٨٩) عن أخيه زهدم بن الحارث الطائي[٣]، به.

قال العقيلي في «الضعفاء» ٢/ ٩٢: «ولا يحفظ عن بهز إلا عن هذا الشيخ[٤]، وقد روي بغير هذا الإسناد، وفي إسناده لين واضطراب».

ثمَّ إنَّ الحديث أُعلّ بضعف يحيى بن الحارث، فقد قال عنه العقيلي ٤/ ٣٩٥: «ولا يصح حديثه»، وقال العظيم آبادي في «عون المعبود» ١٤/ ١٥٣: «ومع هذا فالحديث مضطرب الرواية، فإنَّ أكثر ما يروى عن عروة بن الزبير، وكان هو يقطع السدر ويتخذ منه أبواباً».

قلت: عاد بذلك الحديث إلى تفرّد عبد القاهر به، وعلى الرغم من ظاهر حسن ذلك السند إلا أنَّه معلول بما نقله ابن الجوزي في «العلل المتناهية» عقب (١٠٩٠) عن الإمام أحمد أنَّه قال: «ليس فيه حديث صحيح»، وبما قاله العقيلي في ٤/ ٣٩٦: «والرواية في هذا الباب فيها اضطراب وضعف، ولا يصح في قطع السدر».

وأيضاً بما أخرجه: الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» قبيل (٢٩٨١) وفي «تحفة الأخيار» (٤٧٦١) من طريق علي بن الجعد، قال: سمعت سفيان

---

(١) عند البيهقي: «عاضد».

(٢) لفظ رواية تمام: «**لعن رسول الله قاطع السدر**».

(٣) قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٢/ ٨٢ (٢٩٠٧): «لا يعرف».

(٤) هذا الكلام فيه نظر: فقد تقدم طريق عبد القاهر..

ابن سعيد ـ وهو الثوري ـ وسُئِلَ عن قطع السّدر فقال: «قد سمعنا فيه بحديث لا ندري الذي جاء به عليه».

قلت: فهذا توهين من سفيان لأحاديث الباب كما هو ظاهر من قوله.

وقد تأول أهل العلم هذا الحديث بتأويلات مختلفة.

فقال أبو داود عقب (٥٢٣٩): «**هذا الحديث مختصر، يعني: «من قطع سدرة في فلاة يستظل بها ابن السبيل والبهائم ـ عبثاً وظلماً بغير حق يكون له فيها ـ، صَوَّبَ الله رأسه في النار»**.

وقال العظيم آبادي في «عون المعبود» ١٤/ ١٥٢ ـ ١٥٣ عقب عزوه لزيادة: «**من سدر الحرم**» للطبراني: «وهي مبينة للمراد، دافعة للإشكال، كذا في «شرح الجامع الصغير»[(١)] (سئل أبو داود... إلخ)، وما أجاب به أبو داود ووافقه عليه العلماء، ولا بد له من التأويل الصحيح، وقال في «النهاية»[(٢)]: قيل: أراد به سدر مكة؛ لأنها حرم، وقيل: سدر المدينة، نهى عن قطعه ليكون أُنساً وظِلاً لمن يهاجر إليها، وقيل: أراد السدر الذي يكون في الفلاة يستظل به أبناء السبيل والحيوان، أو في ملك إنسان فيتحامل عليه ظالم فيقطعه بغير حق».

وقال الألباني في «الصحيحة» عقب (٦١٥): «وأولى من ذلك كله عندي أنَّ الحديث محمول على قطع سدر الحرم، كما أفادته زيادة الطبراني في حديث عبد الله بن حُبْشي، وبذلك يزول الإشكال، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات».

۞ **مثال آخر**: روى سفيان بن عيينة، عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، عن أبيه: أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ: «**إنَّ الله لا يَسْتحي منَ الحقِ، لا تأتوا النِّساءَ في أدبارهنَّ**»[(٣)].

---

(١) انظر: «فيض القدير» ٦/ ٢٦٧ (٨٩٦٢).

(٢) ٢/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

(٣) لفظ رواية الحميديِّ، والحميدي تلميذ ابن عيينة يروي عنه مباشرة، لكن الفعل: =

أخرجه: الحميديُّ (٤٣٦)، وسعيد بن منصور في «التفسير» (٣٦٩)، وأحمد ٥/ ٢١٣، وابن الجارود (٧٢٨)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٨٩٨٢) ط. العلمية و(٨٩٣٣) ط. الرسالة، وأبو عوانة ٣/ ٨٥ (٤٢٩٤)، وابن أبي حاتم في «آداب الشافعي»: ٢١٥، والطحاوي في «شرح المعاني» ٣/ ٤٣ وفي ط. العلمية (٤٣١٥)، والطبراني في «الكبير» (٣٧١٦)، وابن حزم في «المحلى» ١١/ ١٣٨، والبيهقيُّ ٧/ ١٩٧ من طرق عن سفيان، بهذا الإسناد.

وأخرجه: ابن حزم في «المحلى» ١١/ ١٣٨ من طريق أحمد بن شعيب النَّسائيِّ، عن محمد بن منصور، عن سفيان ـ وهو الثوريُّ ـ قال: حدثني يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، عن أبيه، به.

قال عقب هذا الحديث وحديث آخر: «وهذان خبران صحيحان تقوم الحجة بهما، ولو صح خبر في إباحة ذلك لكان هذان ناسخين له؛ لأنَّ الأصل أنَّ كل شيء مباح حتى يأتي تحريمه، فهذان الخبران وردا بما فصّل الله تحريمه لنا».

قلت: أما إسناد ابن عيينة فظاهره الصحة، والمتابعة القوية من طريق الثوري تجعل الحديث صحيحاً للوهلة الأولى، إلا أنَّ طريق سفيان الثوريِّ وهمٌ من ابن حزم، فسفيان إنَّما هو ابن عيينة نفسه، يدل على ذلك أنَّ ابن حزم روى الحديث من طريق النَّسائيِّ، عن محمد بن منصور بن ثابت الخزاعيِّ، عن سفيان. ومحمد بن منصور هذا لا يروي عن الثوري، إنَّما

= «يستحيي» بيائين وجاء في رواية الحميدي بياء واحدة. قال القرطبي: «أصله يستحي عينه ولامه حرفا علة، أعلت اللام منه بأن استثقلت الضمة على الياء فسكنت. واسم الفاعل على هذا: مستحيٍ، والجمع مستحيون ومستحيين، وقرأ ابن محيصن: يستحِي بكسر الحاء وياء واحدة ساكنة؛ وروي عن ابن كثير، وهي لغة تميم وبكر بن وائل، نُقلت فيها حركة الياء الأولى إلى الحاء فسكنت، ثم استثقلت الضمة على الثانية فسكنت، فحذفت إحداهما للالتقاء، واسم الفاعل مُسْتَحٍ، والجمع مستحون ومستحين، قاله الجوهري»، «تفسير القرطبي» ١/ ٢٤٢، وانظر: «الصحاح» ٦/ ٢٣٢٤ (حيا)، و«الميسر في القراءات الأربع عشرة»: ٥.

روايته عن ابن عيينة، فقد ذكره المزي في «تهذيب الكمال» ٦/ ٥٢٦ (٦٢٢١) وذكر أنَّه يروي عن سفيان بن عيينة، ورقم له برقم النَّسائيّ. كما أنَّ وفاة محمد بن منصور كانت في عام (٢٥٢هـ) فعلى هذا يجب أنْ يكون عمره (٩١) سنة حتى يدركَ سفيان الثوريَّ ويحدث عنه.

أما طريق سفيان بن عيينة فإنَّه رَحِمَهُ اللَّهُ وهم بذكر عمارة في هذا الإسناد، ونحا منحًى يخالف فيه ما رواه الثقات كما سيأتي في مناقشة بقية الطرق، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى توهيم سفيان فيه.

فقال الشافعيُّ فيما نقله عنه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعيِّ ومناقبه»: ٢١٥: «غلط سفيان في إسناد هذا الحديث»، وقال البخاريُّ في «التاريخ الكبير» ٨/ ١٣٦ (٢٩٠٦): «وقال ابن عيينة، عن ابن الهاد، عن عمارة بن خزيمة، عن أبيه، وهو وهم»، واختلف قول أبي حاتم فيه، فقال فيما نقله عنه ابنه في «العلل» (١٢٠٦): «هذا خطأ، أخطأ فيه ابن عيينة، إنَّما هو: ابن الهاد، عن عليِّ بن عبد الله بن السائب، عن عبيد الله بن محمد، عن هرميٍّ، عن خزيمة، عن النَّبيِّ ﷺ» في حين قال فيما نقله عنه ابنه في «آداب الشافعي ومناقبه»: ٢١٦: «الصحيح: ابن الهاد، عن عبيد الله بن عبد الله بن حصين، عن هرمي بن عبد الله، عن خزيمة، عن النَّبيِّ ﷺ»[1]، وقال أبو عوانة: «في إسناده نظر»، وقال ابن القيم في «حاشيته» على مختصر سنن أبي داود ٢/ ١٨٦: «وقد غلط سفيان في حديث ابن الهاد»، وقال البيهقيُّ ٧/ ١٩٧: «ورواه ابن عيينة، عن ابن الهاد فأخطأ في إسناده»، وقال أيضاً: «مدار هذا الحديث على هرمي بن عبد الله، وليس لعمارة بن خزيمة فيه أصل إلا من حديث ابن عيينة، وأهل العلم بالحديث يرونه خطأً، والله أعلم».

فتعقّبه ابن التركماني في «الجوهر النقي» ٧/ ١٩٧ قائلاً: «كيف يقول: مداره على هرميٍّ، وقد رواه عن خزيمة غيره أخرجه البيهقيُّ فيما تقدم عن عمرو بن أحيحة، عن خزيمة، وأخرجه: أحمد في مسنده فقال: حدثنا

---

(١) سيأتي تخريجه.

عبد الرحمٰن، قال: حدثنا سفيان، عن عبد الله بن شداد، عن خزيمة، ثم أخرجه البيهقيُّ من حديث حجاج، عن عمرو بن شعيب، عن عبد الله بن هرميٍّ، عن خزيمة، ثم قال: «غلط حجاج فقلب اسمه اسم أبيه».

قلت: ـ القائل: ابن التركماني ـ أخرجه: الطحاوي كذلك من حديث عبد الله بن علي بن السائب، عن عبيد الله بن الحصين، عن عبد الله بن هرمي، فذكره».

قلت: إلا أنَّ القول قول البيهقيِّ فطريق عمرو بن أحيحة ضعيف وستأتي مناقشته، وأما الطريق الذي قال فيه أخرجه: أحمد في مسنده... فهذا فيه سقط صوابه: عبد الله بن شداد، عن رجل، عن خزيمة.

أما تعقّبه الأخير فقوله أخرجه: الطحاوي كذلك من حديث عبد الله بن عليٍّ بن السائب، عن عبيد الله بن حصين، عن عبد الله بن هرمي. فكل هذا لا يصح، فطريق السائب ضعيف لاضطرابه، وقد وهم ابن التركماني في نسب هرمي، فالصواب في اسمه هرمي بن عبد الله.

وقد روي من غير هذا الطريق ولا يصح.

فرواه عبد الله بن علي بن السائب واختلف عليه، قال النَّسائيُّ في «الكبرى» قبيل (٨٩٨٩): «ذكر الاختلاف على عبد الله بن السائب».

فأخرجه: الطحاوي في «شرح المعاني» ٣/ ٤٣ وفي ط. العلمية (٤٣١٦) من طريق الليث بن سعد، قال: حدثني عمر[(١)] مولى غفرة[(٢)] بنت رباح أخت بلال مؤذن رسول الله ﷺ، عن عبد الله بن علي بن السائب، عن عبد الله بن الحصين، عن عبد الله بن حرمي الخطمي، عن خزيمة.

وأخرجه: الطبراني في «الكبير» (٣٧٣٧) من طريق محمد بن شعيب بن شابور، قال: حدثنا عمر مولى غفرة، عن عبد الله بن علي بن السائب أنَّه

---

(١) وهو ابن عبد الله المدني: «ضعيف، وكان كثير الإرسال» «التقريب» (٤٩٣٤).

(٢) تحرف في المطبوع إلى: «عفرة».

أخبره، عن عبد الله بن حصين بن محصن، عن عبد الله بن هرمي ـ بالهاء ـ عن خزيمة بن ثابت.

وأخرجه: الطبراني في «الكبير» (٣٧٣٦) من طريق الليث، عن عمر مولى غفرة، عن عبد الله بن علي بن السائب، عن عبيد بن حصين، عن عبد الله بن هرميّ، عن خزيمة بن ثابت.

وأخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (٨٩٨٩) ط. العلمية و(٨٩٤٠) ط. الرسالة، وابن حبان (٤٢٠٠)، والطبراني في «الكبير» (٣٧٣٨)، والرامهرمزيُّ في «المحدّث الفاصل» (٥٧٨)، والبيهقيُّ ٧/ ١٩٦ من طريق عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن عبد الله بن السائب، عن حصين بن محصن، عن هرمي، عن خزيمة.

وأخرجه: أحمد ٥/ ٢١٤، والبخاريُّ في «التاريخ الكبير» ٨/ ١٣٦ (٢٩٠٦)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٨٩٩٠) ط. العلمية و(٨٩٤١) ط. الرسالة، والمزي في «تهذيب الكمال» ٢/ ١٠٠ (١١٧٧) من طريق حسان مولى محمد بن سهل[1]، عن سعيد بن أبي هلال، عن عبد الله بن علي، عن هرمي بن عمرو، عن خزيمة، به.

وأخرجه: الطبراني في «الكبير» (٣٧٣٩) من طريق حسان مولى محمد بن سهل، إلا انَّه جاء عنده هرمي بن عبد الله.

وأخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (٨٩٩١) ط. العلمية و(٨٩٤٢) ط. الرسالة من طريق خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن عبد الله بن علي، عن هرمي بن عبد الله، عن خزيمة.

قلت: وملخص هذا الاختلاف أنَّ عبد الله بن عليٍّ لم يضبط إسناده،

---

(١) جاء في رواية البخاري: «وقال لي سعيد بن أبي هلال» وأغلب الظن أنَّ هناك سقطاً بين البخاريِّ وبين سعيد، فإنَّ سعيداً توفي في أواخر سنة (١٥٠هـ) وولد البخاريُّ سنة (١٩٤هـ) أي أنَّ هناك فرقاً نحو (٤٤) عاماً، ولعل الوساطة بينهما هو حسان لأنَّه الوحيد الذي جاء في طريقه هرمي بن عمرو.

فرواه على أربعة أوجه، فقال: «عبد الله بن حصين»، وقال: «عبد الله بن حصين بن محصن»، وقال: «عبيد بن حصين»، وقال: «حصين بن محصن» ثم إنَّه تارة يحذفه من الإسناد ـ كما تقدم في إسناد حسان وإسناد خالد بن يزيد ـ وتارة يثبته.

وهذا كله ليس بصحيح، وإنَّما اسم هذا الراوي: عبيد الله بن عبد الله بن حصين[1]. كما سيأتي في بقية طرق الحديث. وأما إسقاطه من الإسناد فهو وهم بلا شك.

أما الاختلاف الثاني عليه: فإنَّه اختلف في اسم هرميِّ بن عبد الله، فقال: «عبد الله بن حرمي»، وقال: «عبد الله بن هرمي» وقال: «هرمي» ولم ينسبه، وقال: «هرمي بن عمرو»، وقال: «هرمي بن عبد الله» وهو الصواب، قال البخاريُّ في «التاريخ الكبير» ٨/ ١٣٦ (٢٩٠٦): «ولا يصح عبد الله».

وقد روي هذا الحديث عن عبد الله بن علي بن السائب من طريق آخر.

فأخرجه: الشافعيُّ في مسنده (١١٩٨) بتحقيقي، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٠٨٦)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٨٩٩٢) و(٨٩٩٣) و(٨٩٩٤) ط. العلمية و(٨٩٤٣) و(٨٩٤٤) و(٨٩٤٥) ط. الرسالة، والطحاوي في «شرح المعاني» ٣/ ٤٣ وفي ط. العلمية (٤٣١٧) وفي «شرح المشكل»، له (٦١٣٢) وفي «تحفة الأخيار» (٢١٨٧)، والطبراني في «الكبير» (٣٧٤٤) وفي «الأوسط»، له (٦٣٥٣) كلتا الطبعتين، والبيهقيُّ ٧/ ١٩٦، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٣/ ١٩٧ وفي ط. الغرب ٤/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤، والبغوي في تفسيره (٢٤٥) من طريق محمد بن عليٍّ ـ وهو ابن شافع ـ قال: كنتُ مع محمد بن كعب القرظي فسأله رجل، فقال: يا أبا حمزة، ما ترى في إتيان النِّساء في أدبارهنَّ؟ فأعرضَ أو سكتَ، فقال: هذا شيخ قريش، فسأله ـ يعني: عبد الله بن علي بن السائب ـ فقال عبد الله: اللهم[2] قذراً

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» ٧/ ٢١ ـ ٢٢.

(٢) وهو نداء غير حقيقي خرج عن معناه الأصلي إلى معنى آخر.

- ولو كان حلالاً[1] -.

قال هرميٌّ[2]: لم يكن سمع في ذلك شيئاً، قال: ثُمَّ أخبرني عبد الله بن علي أنَّه لقي عمرو بن أحيحة بن الجلاح[3] فسأله عن ذلك، فقال: أشهدُ لسمعتُ خزيمة بن ثابت الذي جعلَ رسولُ الله ﷺ شهادتَهُ شهادةَ رجلين، يقولُ: أتى رجلٌ النَّبيَّ ﷺ، فقال: يا رسولَ اللهِ، آتي امرأتي منْ دبرها؟ فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**نعمْ**» قالها مرتين أو ثلاثاً. قال: ثُمَّ فطنَ رسولُ اللهِ ﷺ فقالَ: «**في أيِّ الخرطتين أو في أي الخرزتين؟ أما منْ دبرها في قُبلها فنعمْ، وأما في دبرها فإنَّ الله تعالى نهاكم أنْ تأتوا النِّساء في أدبارهنَّ**».

قال الطبراني في «الأوسط»: «لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن أحيحة[4] إلا عبد الله بن عليِّ بن السائب تفرّد به إبراهيم الشافعيُّ».

والحديث هكذا فيه قصة، وهذه إحدى قرائن ترجيح الروايات بعضها على بعض إلا أنَّ هذا فيه عمرو بن أحيحة وقد اختلفوا فيه، فقد عده أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه في «الجرح والتعديل» ٦/ ٢٨٢ (١٢١٨) من الصحابة، فقال: «روى عن النَّبيِّ ﷺ وسمعَ منْ خزيمة بن ثابت، روى عنه عبد الله بن علي بن السائب» فتعقّبه ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١٧٣٩) فقال: «وهذا لا أدري ما هو؛ لأنَّ عمرو بن أحيحة هو أخو عبد المطلب بن هاشم لأمه؛ وذلك أنَّ هاشم بن عبد مناف كانت تحته سلمى بنت زيد من بني عديٍّ بن النَّجار، فماتَ عنها فخلَّف عليها بعده أحيحة بن الجُلاح، فولدتْ له عمرو بن أحيحة فهو أخو عبد المطلب لأمه، هذا قولُ أهل النَّسب والخبر، وإليهم يُرْجعُ في مثل هذا، ومحالٌ أنْ يرويَ عن النَّبيِّ ﷺ وعن خُزيمة بن ثابت من كان في

(١) لفظ رواية الطحاوي، والروايات مطولة ومختصرة.

(٢) تحرف عنده إلى: «حرمي» بالحاء.

(٣) جاء في رواية الشافعي: «عن عمرو بن أحيحة بن الجلاح، أو عن عمرو بن فلان بن أحيحة بن الجلاح، قال الشافعي: أنا شككت». وجاء في رواية الطحاوي: «عمرو بن أبي أحيحة» بزيادة: «أبي».

(٤) تحرف في «المعجم الأوسط» ط. دار الحديث إلى «أصيحة» بالصاد.

السن والزمن اللذين وصفتُ، وعساه أنْ يكون حفيداً لعمرو بن أحيحة يسمى عَمْرَاً فنسب إلى جدِّه، وإلا فما ذكره ابن أبي حاتم وهمٌ لا شك فيه، وبالله التوفيق» انتهى كلامه.

إلا أنَّ ابن حجر رجح كونه صحابياً فقال في «تهذيب التهذيب» ٨/ ٤: «لم ينسبه ابن أبي حاتم، وإنَّما قال عمرو بن أحيحة الجلاح الأنصاري، فلم يتعين كونه ولد أحيحة المشهور بل يحتمل أنْ يكون آخر، فقد وقعت لذلك نظائر، وقد ذكر المرزبانيُّ في «معجم الشعراء» عمرو بن أحيحة، وقال: إنَّه مخضرمٌ، وذكر له شعراً في الحسن بن عليٍّ لما خطب عند معاوية، وإذا ثبت كونه أدرك الجاهلية والإسلام تعين كونه صحابياً؛ إذ لم يمت النَّبيُّ ﷺ وفي الأنصار أحدٌ لا يظهر الإسلام، فيخرج من ذلك أنَّه صحابيٌّ روى عن صحابي، والله أعلم».

قلت: وقد ذكر رَحِمَهُ اللهُ نحواً من كلامه هذا في «الإصابة» ٤/ ١٠ (٥٧٥٨) وقال: «وأما روايته عن النَّبيِّ ﷺ، فلم أقف عليها، وقد ذكره المرزبانيُّ في «معجم الشعراء» وقال: إنَّه مخضرمٌ وأنشد له شعراً في الحسن بن علي لما خطب عند صُلحه مع معاوية، وإذا كان كذلك فهو صحابيٌّ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ حين مات لم يبقَ من الأنصار إلا من يظهر الإسلام...»، والعجيب أنَّه رَحِمَهُ اللهُ أعل الحديث في «التلخيص الحبير» بعمرو بن أحيحة فقال في ٣/ ٣٨٧ (١٥٤١): «وفي هذا الإسناد عمرو بن أحيحة وهو مجهول الحال، واختلف في إسناده اختلافاً كثيراً»، وقال في «التقريب» (٤٩٨٧) عن عمرو بن أحيحة: «مقبول من الثالثة، ووهم من زعم أنَّ له صحبة فكأنَّ الصحابي جد جده»، فخالف بذلك ما قاله في «تهذيب التهذيب» وفي «الإصابة» وأعل الحديث الذهبيُّ فقال في «الكاشف» (٤١٢٤): «له حديث عن خزيمة ولم يصح»، وقال في «تذهيب التهذيب» ٧/ ١٢٢: «والحديث مضطرب جداً».

وقد روي من غير هذا الطريق.

فأخرجه: سعيد بن منصور (٣٦٨) «التفسير»، ومن طريقه البيهقيُّ ٧/ ١٩٧.

وأخرجه: أحمد ٥/ ٢١٥، والبخاريُّ في «التاريخ الكبير» ٨/ ١٣٦ (٢٩٠٦)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٨٩٨٥) ط. العلمية و(٨٩٣٦) ط. الرسالة، وابن حبان (٤١٩٨)، والطبراني في «الكبير» (٣٧٤١) و(٣٧٤٢) و(٣٧٤٣) وفي «الأوسط»، له (٩٧٧) ط. العلمية و(٩٨١) ط. الحديث من طريق يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، عن عبيد الله بن عبد الله بن حصين، عن هرمي بن عبد الله الواقفي، عن خزيمة، به.

وابن الهاد مضطرب فيه، فكما تقدم أنه رواه من حديث خزيمة بن ثابت.

وأخرجه: النسائي في «الكبرى» (٩٠١١) ط. العلمية و(٨٩٦٢) ط. الرسالة، والطحاوي في «شرح المعاني» ٣/ ٤٤ وفي ط. العلمية (٤٣٢٧) عنه، عن الحارث بن مخلد، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «**لا يَنْظُر اللهُ إلى رَجُلٍ يَأْتي المَرأةَ في دُبُرِها**».

وأخرجه: النسائي في «الكبرى» (٩٠١٢) ط. العلمية و(٨٩٦٣) ط. الرسالة عنه، عن سهيل بن أبي صالح، عن الحارث بن مخلد، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «**إنَّ اللهَ لا يَنْظُر إلى رَجُلٍ يأتي المرأةَ في دُبُرِها**».

والحارث هذا قال عنه الحافظ ابن حجر في «التقريب» (١٠٤٧): «مجهول الحال، أخطأ من زعم أنَّه صحابي».

إلا أنَّ ابن الهاد توبع على الحديثين، فطريق أبي هريرة سيأتي في آخر هذا الحديث، وأما طريق خزيمة فقد توبع ابن الهاد عليه تابعه الليث بن سعد فرواه عند الطحاويِّ في «شرح معاني الآثار» ٣/ ٤٤ وفي ط. العلمية (٤٣١٨) قال: حدثني عبيد الله بن عبد الله بن الحصين[1] الأنصاري ثُمَّ الوائلي[2]، عن

---

(١) في المطبوع: «الحسين» وهو تحريف.

(٢) قال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ١٣: «عادة الأئمة الحذاق المصنفين في الأسماء والأنساب أن ينسبوا الرجل النسب العام ثم الخاص؛ ليحصل في الثاني =

هرمي[١] بن عبد الله الوائليِّ، عن خزيمة بن ثابت، عن النَّبيِّ ﷺ، به.

هذا الإسناد ظاهره الصحة، إلا أنَّه معلول باضطراب عبيد الله بن عبد الله فيه فكما تقدم رواه عن هرميٍّ، عن خزيمة.

وأخرجه: ابن أبي شيبة (١٦٩٦٢)، والدارميُّ (٢٢١٣)، والبخاريُّ في «التاريخ الكبير» ٨/ ١٣٥ (٢٩٠٦)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٨٩٨٦) ط. العلمية و(٨٩٣٧) ط. الرسالة، وبحشل في «تاريخ واسط»: ٢٥٢، والطبراني في «الكبير» (٣٧٤٠) من طريق الوليد بن كثير، عن عبيد الله بن عبد الله بن الحصين الخطمي، عن عبد الملك بن عمرو بن قيس الخطمي، عن هرمي بن عبد الله، عن خزيمة.

أعني أنَّه زاد في الإسناد هنا: «عبد الملك بن قيس»، ولم يتفرّد الوليد بهذه الرواية بل تابعه عليها محمد بن إسحاق.

فقد أخرجه: البخاريُّ في «التاريخ الكبير» ٨/ ١٣٥ (٢٩٠٦)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٨٩٨٦) و(٨٩٨٧) ط. العلمية و(٨٩٣٧) و(٨٩٣٨) ط. الرسالة من طريق محمد بن إسحاق، عن عبيد الله بن عبد الله بن الحصين، عن عبد الملك بن قيس الخطمي، عن هرميٍّ، عن خزيمة، به.

وقد روي من غير هذا الطريق.

فأخرجه: أحمد ٥/ ٢١٣، وابن ماجه (١٩٢٤)، والطبراني في «الكبير» (٣٧٣٤) و(٣٧٣٥)، والبيهقيُّ ٧/ ١٩٧ من طريق الحجاج، عن عمرو بن شعيب، عن عبد الله بن هرميٍّ، عن خزيمة بن ثابت.

وهذا الإسناد ضعيف، فالحجاج بن أرطاة مدلس وقد عنعن، فقد نقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٣/ ١٦٩ (٦٧٣) عن أبيه أنَّه قال فيه:

= فائدة لم تكن في الأول، فيقولون مثلاً: فلان بن فلان القرشي الهاشمي؛ لأنَّه لا يلزم من كونه قرشياً كونه هاشمياً، ولا يعكسون فيقولون الهاشمي القرشي، فإنَّه لا فائدة في الثاني حينئذٍ؛ فإنَّه يلزم من كونه هاشمياً كونه قرشياً».

(١) في المطبوع: «حرمي» بالحاء وهو تحريف.

«صدوق، يدلس عن الضعفاء، يكتب حديثه، وإذا قال حدثنا فهو صالح، لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بيّن السماع»، ونقل عن أبي زرعة أنَّه قال فيه: «صدوقٌ مدلس».

وقد وهم في تسمية شيخ شيخه فقال: «عبد الله بن هرمي» فتعقّبه البيهقيُّ فقال: «غلط حجاج بن أرطاة في اسم الرجل فقلب اسمه اسم أبيه، وقد رواه مثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن هرميِّ بن عبد الله، عن خزيمة بن ثابت».

أما طريق المثنى بن الصباح فقد أخرجه: البيهقيُّ ٧/ ١٩٨ من طريق يحيى بن أيوب، عن المثنى بن الصباح فذكره[1].

وهذا الإسناد ضعيف؛ لضعف المثنى، فقد نقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٨/ ٣٧٣ (١٤٩٤) عن أحمد أنَّه قال: «لا يساوي حديثه شيئاً، مضطرب الحديث»، ونقل عن يحيى بن معين قوله فيه: «ضعيف»، وقال عنه النَّسائيُّ في «الضعفاء والمتروكون» (٥٧٦): «متروك الحديث».

إلا أنَّ الحجاج قد توبع من غير طريق المثنى.

فأخرجه: الطبراني في «الكبير» (٣٧٣٣) من طريق ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، عن هرمي، به.

وهذا الإسناد فيه ابن لهيعة، وقد تقدمت ترجمته مراراً، وكذلك فهو مدلس، فقد قال عنه ابن حبان في «المجروحين» ٢/ ١٨: «كان يدلس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه».

إلا أنَّ للحديث متابعة أخرى.

فقد أخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (٨٩٨٨) ط. العلمية و(٨٩٣٩) ط. الرسالة من طريق عليِّ بن الحكم، عن عمرو بن شعيب، عن هرميٍّ، به.

وعلي بن الحكم هو البناني، قال عنه الحافظ ابن حجر في «التقريب»

---

(١) هكذا جاء في المطبوع.

(٤٧٢٢): «ثقة، ضعّفه الأزدي بلا حجة»، وقال الذهبيُّ في «الكاشف»[1]: «صدوق».

وقد روي الحديث عن هرمي من غير طريق عمرو بن شعيب.

فأخرجه: البخاريُّ في «التاريخ الكبير» ٨/ ١٣٦ (٢٩٠٦) من طريق محمد بن المثنى، قال: حدثني المغيرة بن سلمة، قال: حدثنا وهيب سمع حميد الأعرج، سمع هرمياً، به.

وأخرجه: البخاريُّ في «التاريخ الكبير» ٨/ ١٣٦ (٢٩٠٦) عن ابن أبي عدي، عن حبيب بن الشهيد، عن حميد، قال: «مثله»[2]. قال: «وقال إبراهيم بن حبيب: عن أبيه مثله».

وهذه الأسانيد مع ما قدمناه من أسانيد أخرى فإنَّها تدور على هرميٍّ، وقد وقع في شخصية هذا الراوي ثلاثة اختلافات: في اسمه، ونسبه، ومنزلته. وسنناقش هذه الاختلافات الواحدة تلوَ الأخرى.

أما الاختلاف في اسمه: فقد بينه المزيُّ في «تهذيب الكمال» ٧/ ٣٩٣ (٧١٥٥)[3] فقال: «هرمي بن عبد الله وقيل: هرميُّ بن عتبة، وقيل: هرمي بن عمرو، وقيل: عبد الله بن هرمي الأنصاري الواقفي، ويقال: الخطمي المدني مختلف في صحبته».

قلت: قد تقدم في تخريج الطرق مدى الاختلاف الحاصل في اسم هذا الراوي إلا أنَّ الراجح من هذه الأسماء هو: «هرمي بن عبد الله» كما نقلناه عن البخاريِّ في «التاريخ الكبير» ٨/ ١٣٥ (٢٩٠٦)، وكذا بوّب لترجمته المزي في «تهذيب الكمال» ٧/ ٣٩٣ (٧١٥٥)، والذهبي في «تذهيب التهذيب» ٩/

---

(١) إفادة من محقق كتاب «التقريب»، ثم منَّ الله علينا فاشترينا نسخة من الكتاب، وهو فيه ٢/ ٧٣ (٣٩٠٦).

(٢) هكذا في المطبوع.

(٣) وجرى مجراه الذهبي في «تذهيب التهذيب» ٩/ ٢٧٨، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٧/ ٢١ ـ ٢٢.

٢٧٨ (٧٣١٧)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١١/ ٢٧، وابن ماكولا في «الإكمال» ٧/ ٣١٥.

وأما الاختلاف في نسبه: فمما تقدم يفهم أنَّ طريق ابن الهاد قد أغرب عن بقية الطرق فنسب هرمي بن عبد الله! الواقفيَّ: وفي ذلك نظر شديد؛ وذلك أنَّ الواقفيَّ صحابيٌّ شهد معركة الخندق وكان من البكائين، قال ابن ماكولا في «الإكمال» ٧/ ٣١٥: «وأما هرميٌّ بفتح الهاء والراء وبعد الميم ياء فهو هرميٌّ بن عبد الله بن رفاعة بن نجدة بن مجدعة بن كعب بن سالم، وهو واقف يقال له الواقفي شهد الخندق والمشاهد إلا تبوكاً، وهو أحد البكائين، وهرمي بن عبد الله حدَّث عن خزيمة بن ثابت، روى عنه عبد الملك بن عمرو الخطمي، وعمرو بن شعيب وقيل: فيه هَرِم»، وقال ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٢٦٨١): «أحد بني واقف كذا ذكره ابن إسحاق في البكائين، لا هرم»، وقال ابن الأثير في «أُسد الغابة» ٥/ ٣٦٩: «كان قديم الإسلام وهو أحد البكائين الذين أتوا رسول الله ﷺ ليحملهم فلم يكن عنده ما يحملهم عليه فتولوا وهم يبكون»، ونقل رَحِمَهُ اللهُ عن ابن منده قوله: «هرميٌّ بن عبد الله الواقفي ذكر في الصحابة ولا يثبت، وروى عن ابن إسحاق، عن ثمامة بن قيس، عن هرميٍّ بن عبد الله، وكان في عهد رسول الله ﷺ وأدرك أصحابه»، وقال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١١/ ٢٨: «الذي يظهر أنَّ هرميَّ بن عبد الله الواقفي صحابيٌّ كبير غير هرمي بن عبد الله الخطمي أو الواقفي أيضاً الراوي عن خزيمة بن ثابت»، وقال في «التقريب» (٧٢٧٦): «هرمي بن عبد الله الخطمي، ويقال: ابن عتبة أو ابن عمرو، ومنهم من قلبه، فقال: عبد الله بن هرمي فوهم، وهو مستور من الثانية» وقال أيضاً في (٧٢٧٧): «هرمي بن عبد الله بن رفاعة الأنصاري الواقفي بقاف مكسورة ثم فاء، المدني، قال ابن سعد: كان من البكّائين في غزوة تبوك، وقد وهم من خلطه بالخطمي».

قلت: وعلى هذا فإنَّ الخطمي ليس هو الواقفي، وفي هذا إعلال آخر لطريق ابن الهاد.

وأما ما يخص منزلته: فقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» ٨/ ١٣٥ ـ ١٣٦

(٢٩٠٦)، وابن ماكولا في «الإكمال» ٧/ ٣١٥، وقال المزيُّ في «تهذيب الكمال» ٧/ ٣٩٣ (٧١٥٥): «له حديث واحد عن خزيمة بن ثابت (س ق) في النهي عن إتيان النِّساء في أدبارهنَّ...»، والذهبي في «الكاشف» (٤٩٤٨) وفي «تذهيب التهذيب»، له ٩/ ٢٧٨ (٧٣١٧) إلا أنَّ أحداً منهم لم ينقل فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأغرب ابن حبان فذكره في «الثقات» ٥/ ٥١٦. ولخص ابن حجر القول فيه في «التقريب» (٧٢٧٦) فقال: «مستور». فيضعف الحديث به.

فهذه العلل التي قدمناها جعلت أهل العلم يرمون هذا الحديث بالاضطراب، فقال المزيُّ في «تهذيب الكمال» ٧/ ٣٩٣ (٧١٥٥): «وفي إسناده اضطراب كبير»، وقال الذهبيُّ في «تذهيب التهذيب» ٩/ ٢٧٨: «وفي إسناده اضطراب»، وقال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١١/ ٢٧: «وفي إسناده اضطراب كثير».

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أكثر من ذلك حيث ذهب الشافعيُّ إلى أنْ لا شيء يصح في هذا الباب، فقال فيما نقله عنه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه»: ٢١٥: «ليس فيه ـ يعني: في إتيان النِّساء في الدبر ـ عن رسول الله ﷺ في التحريم والتحليل حديث ثابت»، وقال أيضاً: «إن لم يثبت فيه خبر يصح غير ما نعلم فليس فيه شيء صحيح»، وقال البزار فيما نقله ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٣/ ٣٨٧ (١٥٤١): «لا أعلم في الباب حديثاً صحيحاً لا في الحظر ولا في الإطلاق، وكل ما روي فيه عن خزيمة بن ثابت من طريق فيه فغير صحيح[1] انتهى».

وقد روي هذا الحديث من غير طريق هرميٍّ ولا يصح.

فأخرجه: أحمد ٥/ ٢١٣، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٨٩٩٥) ط. العلمية و(٨٩٤٦) ط. الرسالة من طريق سفيان، عن عبد الله بن شداد الأعرج، عن رجل، عن خزيمة بن ثابت، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «**إتيانُ النِّساءِ في أدبارهنَّ حرامٌ**».

(١) عبارة البزار كما في «كشف الأستار» مختصرة، انظرها عقب (١٤٥٥).

وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة الراوي عن خزيمة.

وانظر: «تحفة الأشراف» ٣/ ٥٣ ـ ٥٥ (٣٥٣٠)، و«البدر المنير» ٧/ ٦٤٩، و«إتحاف المهرة» ٤/ ٤٣٦ ـ ٤٣٨ (٤٤٩٦)، و«أطراف المسند» ٢/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨ (٢٣١٥)، و«التلخيص الحبير» ٣/ ٣٨٦ (١٥٤١).

وقد روي من غير هذا الوجه من حديث علي بن طلق.

فأخرجه: ابن أبي عمر في مسنده كما في «إتحاف الخيرة» ١/ ٣٤٦ (٥٩٢)، والترمذيُّ (١١٦٦)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٩٠٢٣) ط. العلمية و(٨٩٧٤) ط. الرسالة من طريق وكيع، عن عبد الملك بن مسلم وهو ابن سلام، عن أبيه، عن عليٍّ، قالَ: قالَ رسول الله ﷺ: «**إذا فَسا أحدُكم فليتوضأ، ولا تأتوا النِّساءَ في أعجازهنَّ**».

قال الترمذي عقبه: «وعليٌّ هذا هو عليُّ بن طلق».

قلت: وخالف وكيعاً أحمد بن خالد.

فقد أخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (٩٠٢٤) ط. العلمية و(٨٩٧٥) ط. الرسالة من طريق أحمد بن خالد، عن أبي سلام عبد الملك، عن عيسى بن حطان، عن مسلم بن سلام، عن عليِّ بن طلق.

وقد توبع أحمد.

فقد أخرجه: الخطيب في «تالي تلخيص المتشابه» (٥٤) من طريق شبابة، قال: حدثنا عبد الملك بن مسلم، عن عيسى بن حطان، به.

قلت: وعلى الرغم من هذه المتابعة إلا أنَّ الوهم لا يحمل على وكيع لجلالته، وإنَّما يكون الاختلاف من عبد الملك نفسه. إلا أنَّ ما يرجح طريق أحمد أنَّ الحديث روي من غير طريق عبد الملك فجاء بنحو رواية أحمد.

فقد أخرجه: الترمذيُّ (١١٦٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٦٧٩)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٩٠٢٥) و(٩٠٢٦) ط. العلمية و(٨٩٧٦) و(٨٩٧٧) ط. الرسالة، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣/ ٤٥ وفي ط. العلمية (٤٣٣٢)، وابن حبان (٢٢٣٧) و(٤١٩٩) و(٤٢٠١)، والبيهقي ٧/ ١٩٨

من طريق عاصم الأحول، عن عيسى بن حطّان، عن مسلم، عن عليِّ بن طلق، به.

وهذا الإسناد ضعيف؛ عيسى بن حطان ترجم له البخاريُّ في «التاريخ الكبير» ٦/ ١٩٣ (٢٧٢٧)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٦/ ٣٥٢ (١٥١٥) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وترجم له المزيُّ في «تهذيب الكمال» ٥/ ٥٤٢ (٥٢٠٩) ولم ينقل فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٥/ ٢١٣ وكذلك وثّقه العجليُّ في «الثقات» (١٤٥٩)، ولخَّص ابن حجر القول فيه فقال في «التقريب» (٥٢٨٩): «مقبول».

قلت: وشيخه هنا ليس بأحسن حالاً منه، فمسلم بن سلام ترجم له البخاريُّ في «التاريخ الكبير» ٧/ ١٤٠ (١١٠٤)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٨/ ٢١٣ (٨١٠)، والمزيُّ في «تهذيب الكمال» ٧/ ١٠٠ (٦٥٢٢)، والذهبيُّ في «تذهيب التهذيب» ٨/ ٤٣٢ (٦٦٧٧)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١٠/ ١٢٠ ولم ينقل أحد فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال عنه ابن القطان فيما نقله الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» ٨/ ١٩١ (٦٨٥)[1]: «مجهول الحال»، وقال عنه ابن حجر في «التقريب» (٦٦٣١): «مقبول» وذكره ابن حبان في «الثقات» ٥/ ٣٩٥، وذكره ابن شاهين في ثقاته (١٣٩١)، ونقل عن أبي نعيم قوله فيه: «كان مسلم أحد الثقات المأمونين»، وقال الذهبيُّ في «الكاشف» (٥٤١٧): «وثّق».

وانظر: «تحفة الأشراف» ٧/ ١٥٣ ـ ١٥٤ (١٠٣٤٤)، و«إتحاف المهرة» ١١/ ٧١٢ (١٤٩٢٠) و١١/ ٧١٣ (١٤٩٢٣) و١١/ ٧١٤ (١٤٩٢٤).

وللحديث طريق آخر.

فقد أخرجه: أحمد ١/ ٨٦ عن وكيع، عن عبد الملك بن مسلم، به.

إلا أنَّه جعله من مسند علي بن أبي طالب ﷺ، وهذا وهم لا شك فيه، إنَّما الصواب فيه أنَّه من حديث عليِّ بن طلق، ودليل ذلك أنَّ الترمذيَّ

(١) في ط. العلمية، ولم أجده في ط. الفكر ـ وهي الطبعة المعتمدة عندنا ـ.

قال عقب ذلك: «وعليٌّ هذا هو علي بن طلق»، وقال النَّسائيُّ قبيل الحديث: «ذكر حديث عليِّ بن طلق»، كما أنَّ ابن عساكر قد نبّه على ذلك في ترتيب «أسماء الصحابة»: ٨٤، وذكره المزيُّ في «تحفة الأشراف» ٧/ ١٥٣ _ ١٥٤ (١٠٣٤٤) في مسند علي بن طلق، وقال ابن حجر في «أطراف المسند» ٤/ ٤٧٤ (٦٤٠٠): «الذي يتبادر إلى ذهني أنَّ علياً راوي هذا الحديث هو علي بن طلق الحنفي، فإنَّ الراوي عنه حنفيٌّ أيضاً، والحديث معروف من طريقه، ولكن كذا وجدته في مسند علي بن أبي طالب».

وقد روي من حديث عمر.

فأخرجه: البزار (٣٣٩) من طريق زمعة، عن سلمة بن وهران، عن طاوس، عن ابن الهاد[1]، عن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ اللهَ لا يَسْتحيي منَ الحقِّ لا تأتوا النِّساء في أدبارهنَّ**».

قال البزار عقبه: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

وهذا الإسناد ضعيف فيه علتان:

الأولى: ضعف زمعة وقد تقدم.

والثانية: أنَّ زمعة على ضعفه قد اضطرب في روايته فرواه كما تقدم، عن سلمة، عن طاوس، عن ابن الهاد.

وأخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (٩٠٠٨) ط. العلمية و(٨٩٥٩) ط. الرسالة، والضياء المقدسي في «المختارة» ١/ ٢٦٩ (١٥٨) من طريق زمعة بن صالح، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن الهاد، قال: قال عمر رفعه.

وأخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (٩٠٠٩) ط. العلمية و(٨٩٦٠) ط. الرسالة من طريق زمعة بن صالح، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن عبد الله بن الهاد، قال: قال عمر رفعه.

---

(١) في المطبوع: «ابن الهادي» وهو تحريف.

فاختلاف هذه الروايات ما هو إلا مما انتقد على زمعة، والله أعلم.

وانظر: «تحفة الأشراف» ٧/ ٢١٨ ـ ٢١٩ (١٠٤٨٨).

أما حديث أبي هريرة الذي سبقت الإشارة إليه.

فأخرجه: النسائي في «الكبرى» (٩٠١٣) ط. العلمية و(٨٩٦٤) ط. الرسالة من طريق وهيب، قال: حدثنا سهيل، عن الحارث بن مخلد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا ينظر اللهُ إلى رجلٍ أتى امْرَأته في دُبُرِها»**.

وأخرجه: الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣/ ٤٤ وفي ط. العلمية (٤٣٢٤) و(٤٣٢٥) وفي «شرح مشكل الآثار»، له (٦١٣٣) وفي «تحفة الأخيار» (٢١٨٨)، وابن ماجه (١٩٢٣) من طريق عبد العزيز بن المختار[١]، عن سهيل بن أبي صالح، عن الحارث بن مخلد، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ، به.

وأخرجه: الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣/ ٤٤ وفي ط. العلمية (٤٣٢٨) من طريق إسماعيل بن عياش، عن سهيل، عن الحارث بن مخلد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، به.

وهذه الطرق مدارها على سهيل، عن الحارث بن مخلد. والحارث مجهول الحال[٢].

وأخرجه: معمر في جامعه (٢٠٩٥٢)، ومن طريقه النسائي في «الكبرى» (٩٠١٤) ط. العلمية و(٨٩٦٥) ط. الرسالة عن سهيل بن أبي صالح، عن الحارث بن مخلد، عن أبي هريرة بنحوه.

وأخرجه: النسائي في «الكبرى» (٩٠١٥) ط. العلمية و(٨٩٦٦) ط. الرسالة من طريق وكيع، عن سفيان، عن سهيل بن أبي صالح، عن الحارث بن مخلد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«ملعونٌ منْ أتى امْرَأته في دُبُرِها»**.

---

(١) وهو: «ثقة» «التقريب» (٤١٢٠).

(٢) «التقريب» (١٠٤٧).

وخالف هؤلاء الرواة في لفظه إسماعيل بن عياش، فأخرجه: الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣/ ٤٤ وفي ط. العلمية (٤٣٢٨) من طريقه، عن سهيل، عن الحارث بن مخلد، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فقد كفر بما أنزل الله على محمد**».

وهذا اللفظ إنما يعرف من حديث أبي تميمة الهجيمي عن أبي هريرة كما سيأتي.

فهذه الأسانيد رجالها ثقات، إلا أن الراوي عن أبي هريرة مجهول الحال وقد تقدم ذلك، والحديث روي من غير طريق الحارث بن مخلد.

وأخرجه: الطبراني في «الأوسط» (٤٧٥٤) كلتا الطبعتين، وابن عدي في «الكامل» ٨/ ١٠، والبغوي في تفسيره (٢٤٦) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن مسلم بن خالد ـ وهو الزنجي ـ، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**ملعونٌ منْ أتى النِّساءَ في أدبارهنَّ**».

قال ابن عدي بعد ما ذكر حديثاً آخر: «وهذان الحديثان عن العلاء غير محفوظين، يرويهما مسلمٌ عنه».

قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٣/ ٣٨٩ (١٥٤٢): «مسلم فيه ضعف» وقال في «التقريب» (٦٦٢٥): «فقيه صدوق كثير الأوهام».

فأخرجه: ابن أبي شيبة (١٦٩٦١)، وأحمد ٢/ ٤٠٨ و٤٧٦، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٣/ ١٩ ـ ٢٠ (٦٧)، وأبو داود (٣٩٠٤)، وابن ماجه (٦٣٩)، والترمذي (١٣٥)، والنسائي في «الكبرى» (٩٠١٦) ط. العلمية و(٨٩٦٧) ط. الرسالة، وابن الجارود (١٠٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣/ ٤٥ وفي ط. العلمية (٤٣٢٩) وفي «شرح مشكل الآثار»، له (٦١٣٠) وفي «تحفة الأخيار» (٢١٨٥)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» ١/ ٣١٨، وابن عدي في «الكامل» ٢/ ٥١٢، والبيهقي ٧/ ١٩٨ من طريق حماد بن سلمة، عن حكيم الأثرم، عن أبي تميمة الهجيمي، عن أبي هريرة، عن

النبي ﷺ، قال: «**منْ أتى حائضاً أو امْرَأةً في دُبُرِها فقد كَفَر**»[١].

أخرجه: النسائي في «الكبرى» (٩٠١٧) ط. العلمية و(٨٩٦٨) ط. الرسالة من طريق حماد بن سلمة، عن حكيم الأثرم، عن أبي تميمة الهجيمي، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**مَنْ أتى امرأةً حائضاً، أو امرأةً في دبرها، أو كاهناً فقدْ كفرَ بما أنزلَ على محمدٍ ﷺ**». وزاد في هذا المتن عبارة: «**أو كاهناً**» فهو في كلٍّ واهمٌ، وأحاديث الباب ـ المرفوعة ـ ترد عبارة الكفر، والله أعلم.

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى رد هذا الحديث، فقال البخاري: «هذا حديث لا يتابع عليه، ولا يعرف لأبي تميمة سماع من أبي هريرة في البصريين».

وقال الترمذي في «العلل الكبير» (٤١): «سألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من هذا الوجه، وضعّف هذا الحديث جداً»، وقال في جامعه عقب (١٣٥): «لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم، عن أبي تميمة الهجيمي، عن أبي هريرة، وإنَّما معنى هذا عند أهل العلم على التغليظ، وقد روي عن النبي ﷺ، قال: «**منْ أتى حائضاً فْليتَصَدق بدينار**»، فلو كان إتيان الحائض كفراً لم يؤمر فيه بالكفارة، وضعف محمد هذا الحديث من قبل إسناده».

وهذا الإسناد فيه حكيم الأثرم، قال عنه الحافظ في «التقريب» (١٤٨١): «فيه لين»، وهو لم يضبط متن هذا الحديث، فإنَّه زاد في أوله: «**من أتى حائضاً**» وأغرب عن رواة هذا الحديث فزاد في آخره: «**فقد كفر**»، وهذه عبارة عجيبة.

وقد توبع حكيم الأثرم على هذا.

فأخرجه: العقيلي في «الضعفاء الكبير» ١/١٤٨ ـ ١٤٩ من طريق بكر بن خنيس، عن ليث، عن مجاهد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «**من أتى شيئاً منَ النساءِ أو الرجالِ في أدبارهنَّ فقد كفر**».

---

(١) لفظ رواية النسائي.

قال العقيلي: «رواه سفيان الثوري، ومعمر بن راشد، وأبو بكر بن عياش، والمحاربي[١]، ويزيد بن عطاء اليشكري، وعلي بن فضيل بن عياض، عن ليث، عن مجاهد، عن أبي هريرة فأوقفوه».

وقد روي هذا الحديث موقوفاً على أبي هريرة.

فأخرجه: النسائي في «الكبرى» (٩٠١٨) و(٩٠١٩) و(٩٠٢٠) ط. العلمية و(٨٩٦٩) و(٨٩٧٠) و(٨٩٧١) ط. الرسالة من طريق عبد الرحمٰن بن مهدي، عن سفيان ـ وهو الثوري ـ عن ليث، عن مجاهد، عن أبي هريرة، قال: إتيانُ النساءِ والرجالِ في أدبارهنَّ كفرٌ[٢].

والحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ فإنَّ الليث هذا ـ هو ابن أبي سليم ـ وهو ضعيف عند علماء الحديث، ثم إنَّ متن هذا الحديث منكر؛ وذلك أنَّه جاء في الإحالة الأولى: «النساء والرجال» وجاء في الإحالة الثانية: «الرجال والنساء» ثم اتفقت الروايتان، فقال في: «أدبارهن» فجمع الرجال والنساء بنون النسوة!، وهذا ليس له شبيه في اللغة.

وقد روي من غير هذا الطريق.

فأخرجه: النسائي في «الكبرى» (٩٠٢١) ط. العلمية و(٨٩٧٢) ط. الرسالة من طريق أبي سعيد المؤدب، عن علي بن بذيمة، عن مجاهد، عن أبي هريرة، قال: «مَنْ أتى أدبارَ الرجالِ والنساءِ فقدْ كفَر».

وهذا إسناد حسن موقوف، والله أعلم.

وانظر: «تحفة الأشراف» ١٠/ ١٤٠ (١٤٣٥٠)، و«البدر المنير» ٧/ ٦٥٠، و«التلخيص الحبير» ٣/ ٣٨٩ (١٥٤٢).

٢ ـ إبهام الراوي:

هو أن يذكر راو في سند الحديث دون ذكر اسمه، إما اختصاراً، أو

(١) وقع في المطبوع: «المحاري» وهو خطأ.

(٢) جاء في رواية: «كفرة».

تدليساً، أو جهلاً بعينه، فيقول من قبله: حدثنا رجل، أو شيخ، أو بعض بني فلان، أو بعض أشياخنا، أو غير ذلك من العبارات التي لا تدل على عين الراوي، وإنما يذكر موصوفاً بما لا يعينه ويميزه عن غيره(١).

وهذا الفن من أفنان علوم الحديث التي أعطاها أهل الحديث مزيد اهتمام، لأهميته، ولما له من تأثير في الحكم على الأسانيد تصحيحاً وتضعيفاً، قبولاً ورداً، فقد أفرده بالتصنيف أهل الاختصاص، فصنف فيه الحافظ عبد الغني بن سعيد، والخطيب، وأبو القاسم بن بشكوال، وغيرهم(٢).

وللإبهام أسباب تحمل الرواة على إبهام شيوخهم منها:

١ ـ أن يكون الراوي قد نسي اسم الراوي المبهم، أو شكَّ في تعيينه، فيأتي به مبهماً.

٢ ـ أن يكون الراوي المبهم غير مرضي عند المحدثين، فيبهمه الراوي عنه تعميةً لأمره وتوعيراً لطريق الكشف عنه(٣)، وفي الغالب يكون هذا السبب هو الحامل للرواة على إبهام شيوخهم.

٣ ـ أن يكون الراوي أراد تدليس المبهم لغير أسباب الجرح، فقد يكون المبهم أصغر من الراوي عنه.

حكمه:

من الأمور المسلم بها أن رواة الحديث الصحيح يجب أن يتصفوا بتمام الضبط والسلامة مما يقدح في العدالة، وعليه فإن الإسناد الحاوي على راو مبهم يعد إسناداً ضعيفاً؛ للجهالة بحال ذلك الراوي عدالةً وضبطاً.

التوثيق على الإبهام:

صورته أن يقول أحد الرواة: حدثنا الثقة، مقتصراً على ذلك دون تسميته، وهذا التوثيق لا يقوي الإسناد المبهم؛ لأن ذلك المبهم قد يكون ثقةً

---

(١) انظر: «لسان المحدثين» مادة (الإبهام).

(٢) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» ٢/٢٨٨ بتحقيقي.

(٣) انظر: «لسان المحدثين» مادة (أسباب الإبهام).

عند ذلك الراوي، ضعيفاً عند غيره(١).

طرق تعيين الراوي المبهم والكشف عنه:

لما كان الإبهام مدعاةً لرد الأسانيد، وسبباً لتضعيف الحديث الذي في سنده راو مبهم، فإن المحدثين يعملون لكشف الراوي المبهم حتى يتم الحكم على الحديث بما يليق به، ومن الطرق التي استعملوها لأجل ذلك:

١ ـ يتعين على الباحث استيعاب طرق الحديث الواحد، فإن الراوي المبهم قد يأتي مصرَّحاً به في موضع آخر.

٢ ـ تنصيص أهل العلم والسير على تعيين ذلك المبهم(٢).

٣ ـ أن ينص النقاد المطلعون على تفرد راو بحديث ما، ثم يأتي ذلك الراوي مبهماً في بعض طرق الحديث.

٤ ـ وربما استدلوا بورود حديث آخر أسند فيه لمعين ما أسند لذلك الراوي المبهم في ذلك الحديث، وفيه نظر من حيث إنه يجوز وقوع تلك الواقعة لشخصين اثنين(٣).

أمثلة على الإبهام:

۞ **كثيراً ما يأتي المبهم بحديث غريب، ويكون هو علة الخبر، ويكون هو المخطئ في الحديث، مثاله**: ما روى سلّام بن مسكين، قال: حدثنا شيخ شَهِدَ أبا وائل في وليمة، فجعلوا يَلعبونَ، يَتلعّبونَ، يُغَنّونَ، فَحَلَّ أبو وائل حُبْوَتَهُ(٤)، وقال: سمعتُ عبدَ الله(٥) يقول: سمعتُ

---

(١) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: ٢٢١ بتحقيقي.

(٢) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» ٢/ ٢٨٨ بتحقيقي.

(٣) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» ٢/ ٢٨٨ بتحقيقي.

(٤) الحبوة: مثلثة الحاء وهي: الثوب الذي يحتبى به. والاحتباء هو أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب يجمعها به مع ظهره، ويشده عليها. وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب. انظر: «النهاية» ١/ ٣٣٥، و«لسان العرب» مادة (حبا).

(٥) أبو وائل هو شقيق بن سلمة كوفيٌّ فعلى هذا يكون عبد الله هنا هو عبد الله بن =

رسول الله ﷺ يقول: «**الغِناءُ يُنْبِتُ النِّفاقَ في القلبِ**»[(١)].

أخرجه: أبو داود (٤٩٢٧)، وابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي»: ١٣، والبيهقي ١٠/ ٢٢٣، بهذا الإسناد مرفوعاً.

وهذا الحديث ضعيف؛ وذلك لإبهام الشيخ الذي حدّث عن أبي وائل.

وروي موقوفاً على ابن مسعود.

أخرجه: ابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي»: ١٣، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٦٨٠) من طريق إبراهيم النخعي، عن عبد الله بن مسعود، به موقوفاً.

وهذا الحديث منقطع؛ فإنَّ إبراهيم لم يسمع من ابن مسعود بل هو من مراسيله عنه، قال علي بن المديني فيما نقله ابن أبي حاتم في «المراسيل» (١٩): «إبراهيم النخعي لم يلقَ أحداً من أصحاب النبيّ ﷺ».

ونقل ابن رجب في «شرح علل الترمذي» ١/ ٢٧٧ ط. عتر و١/ ٥٣١ ط. همام عن الأعمش قال: «قلت لإبراهيم: أسند لي عن عبد الله بن مسعود، فقال إبراهيم: إذا حدثتك عن رجل، عن عبد الله، فهو الذي سَمَّيتُ، وإذا قلت: قال عبد الله، فهو عن غير واحد عن عبد الله».

وقال العلائي في «جامع التحصيل» (١٣): «هو مكثر الإرسال، وجماعة من الأئمة صححوا مراسيله وخص البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود».

وقال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» ١/ ٢٩٤ ط. عتر و/ ٥٤٢ ط. همام، بعدما نقل كلام إبراهيم: «وهذا يقتضي ترجيح المرسل على المسند، لكن عن النخعي خاصة، فيما أرسله عن ابن مسعود خاصة».

= مسعود، قال الخليلي في «الإرشاد» ١/ ٤٤٠: «إذا قال المصري عن عبد الله ولا ينسبه فهو ابن عمرو، وإذا قال المكي عن عبد الله ولا ينسبه فهو ابن عباس، وإذا قال المدني عن عبد الله ولا ينسبه فهو ابن عمر، وإذا قال الكوفي عن عبد الله ولا ينسبه فهو ابن مسعود».

قال ماهر: وأكثرهم يأتي مهملاً هو ابن مسعود ـ رضي الله عن الجميع ـ.

(١) اللفظ لأبي داود.

وقال أبو حاتم في «المراسيل» لابنه (٢١): «لم يلقَ إبراهيم أحداً من أصحاب النبيِّ ﷺ إلا عائشة ولم يسمع منها... وأدرك أنساً ولم يسمع منه».

وتابع إبراهيمَ على هذه الرواية الموقوفة محمدُ بن عبد الرحمٰن بن يزيد.

أخرجه: علي بن الجعد في مسنده كما في إغاثة اللهفان: ٢٨٤ ـ ٢٨٥، وابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي»: ١٣، والبيهقي ١٠/ ٢٢٣ من طريق محمد بن عبد الرحمٰن بن يزيد، عن ابن مسعود، به موقوفاً.

ومحمد بن عبد الرحمٰن بن يزيد لا نعلم أحداً قال إنه روى عن ابن مسعود.

قال البيهقي فيما نقله العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» ٣/ (٢٠١١): «الصحيح أنَّه من قول ابن مسعود».

وقال ابن القيم في «إغاثة اللهفان»: ٢٨٥: «في رفعه نظر، والموقوف أصح»، وقال أيضاً: «وهو صحيح عن ابن مسعود من قوله».

قال الغزالي في «إحياء علوم الدين» ٢/ ٤٥٥: «ورفعه بعضهم إلى رسول الله ﷺ وهو غير صحيح».

وروي هذا الحديث موقوفاً على إبراهيم.

أخرجه: معمر في جامعه (١٩٧٣٧) عن مغيرة.

وأخرجه: ابن أبي شيبة (٢١٤٢٥) من طريق حبيب بن أبي ثابت.

كلاهما: (مغيرة، وحبيب) عن إبراهيم النخعي، به موقوفاً عليه.

قال ابن طاهر فيما نقله العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» ٣/ (٢٠١١): «رواه الثقات، عن شعبة، عن مغيرة، عن إبراهيم ولم يجاوز، فهو من قول إبراهيم»، وقال فيما نقله ابن الملقن في «البدر المنير» ٩/ ٦٣٤: «وأصح الأسانيد في ذلك أنه قول إبراهيم».

انظر: «موسوعة ابن حجر الحديثية» ٥/ (٥٥٢)، بإشراف صديقنا الشيخ وليد الزبيري ـ وفقه الله ـ.

وانظر: «تحفة الأشراف» ٦/ ٣١٨ (٩٣١٥)، و«جامع المسانيد» ٢٧/ ١٥٢ (٢٤٩)، و«التلخيص الحبير» ٤/ (٢١١٣).

۞ **ومما رواه الراوي المبهم، وكان متنه منكراً لمخالفته الأحاديث الصحيحة**: ما روى سعيد بن أبي هند، عن رجل من المغرب من أهل البادية ـ وقليل من أهل البادية من يكذب في مثل هذا الحديث ـ أنَّ أباه حدّثه قال لرسول الله ﷺ: يا نبيَّ الله، أرأيتَ من فاتته الدفعة من عرفات؟ فقال له رسول الله ﷺ: «**إنْ وقفتَ عليها قبلَ الفجرِ فقدْ أدركتَ**» فقلت: يا نبيَّ الله، أرأيتَ إن أدركني الفجر؟ فقال لي رسول الله ﷺ: «**إنْ وقفت عليها قبل أنْ تطلع الشمسُ فقد أدركتَ**».

أخرجه: مسلم في «التمييز» (٧٥)، قال: حدثنا حجاج بن الشاعر، قال: أخبرني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، قال: حدثني سعيد بن أبي هند، بهذا الإسناد.

هذا الإسناد فيه مبهم، وهو شيخ سعيد، فلا يعرف من هو، ومتن هذا الحديث منكر؛ لمخالفته الأحاديث الصحيحة في هذا الباب.

فقد أخرجه: الحميدي (٨٩٩)، وابن أبي شيبة (١٣٨٤٧)، وأحمد ٤/ ٣٠٩ و٣٣٥، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٥/ ١٣٦ ـ ١٣٧ (٧٩٧)، ومسلم في «التمييز» (٧٦)، وأبو داود (١٩٤٩)، وابن ماجه (٣٠١٥) و(٣٠١٥م)، والترمذي (٨٨٩) و(٨٩٠) و(٢٩٧٥)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٩٥٧)، والنسائي ٥/ ٢٥٦ و٢٦٤ وفي «الكبرى»، له (٤٠١١) و(٤٠١٢) و(٤٠٥٠) ط. العلمية و(٣٩٩٧) و(٣٩٩٨) و(٤٠٣٦) ط. الرسالة، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢/ ٢٨٠ وفي ط. العلمية (٣٨٦٢) وفي «شرح مشكل الآثار»، له (٣٣٦٩) و(٤٨٦٠) وفي «تحفة الأخيار» (١٧٩١) و(١٨٤٦)، وابن خزيمة (٢٨٢٢) بتحقيقي، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٠٠٣)، وابن حبان (٣٨٩٢)، والدارقطني ٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠ ط. العلمية و(٢٥١٦) ط. الرسالة، وأبو نعيم في «الحلية» ٧/ ١١٩ ـ ١٢٠، والبيهقي ٥/

١١٦ و١٥٢ و١٧٣ وفي «المعرفة»، له (٣١٢١) ط. العلمية و(١٠٣٩١) ط. الوعي، وابن عبد البر في «الاستذكار» ٣/ ٥٨٠، والبغوي (٢٠٠١)، وابن الأثير في «أسد الغابة» ٣/ ٤٩٨ من طرق عن سفيان الثوري.

وأخرجه: الطيالسي (١٣٠٩) و(١٣١٠)، وأحمد ٤/ ٣٠٩ و٣١٠، والدارمي (١٨٩٤)، ومسلم في «التمييز» (٧٧)، والنسائي في «الكبرى» (٤١٨٠) ط. العلمية و(٤١٦٦) ط. الرسالة، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢/ ٢٨٠ وفي ط. العلمية (٣٨٦٣) وفي «شرح مشكل الآثار»، له (٣٣٦٩م) وفي «تحفة الأخيار» (١٨٤٧)، والدارقطني ٢/ ٢٤٠ ط. العلمية و(٢٥١٧) ط. الرسالة، والحاكم ٢/ ٢٧٨، والبيهقي ٥/ ١٧٣ من طرق عن شعبة.

كلاهما: (سفيان الثوري، وشعبة) عن بكير بن عطاء[1]، عن عبد الرحمٰن بن يعمر، قال: «شهدتُ رسولَ اللهِ ﷺ، وهو واقفٌ بعرفة، وأتاه ناسٌ من أهل نجد، فقالوا: يا رسول الله، كيفَ الحجُّ؟ فقال: «**الحجُّ عرفة فمنْ جاءَ قبلَ صلاةِ الفجر منْ ليلة جمع**[2]**، فقد تمَّ حجهُ، أيام منى ثلاثة أيام، فمنْ تعجّلَ في يومينِ فلا إثمَ عليه، ومنْ تأخّر فلا إثم عليه**» ثم أردفَ رجلاً خلفه، فجعلَ ينادي بهنَّ[3]».

قال ابن ماجه عقب (٣٠١٥م): «قال محمد بن يحيى: ما أرى للثوري حديثاً أشرف منه».

وقال الترمذي عقب (٨٩٠): «قال ابن أبي عمر: قال سفيان بن عيينة: وهذا أجود حديث رواه سفيان الثوري».

وانظر: «تحفة الأشراف» ٦/ ٥٠٣ (٩٧٣٥)، و«إتحاف المهرة» ١٠/ ٦٥٤

---

(١) في المطبوع من «الاستذكار»: «عن بكير، عن عطاء» خطأ.

(٢) قال المباركفوري في «تحفة الأحوذي» ٣/ ٦٣٣: «أي: ليلة المبيت بالمزدلفة، وهي ليلة العيد»، وقال ابن الأثير في «النهاية» ١/ ٢٩٦: «جمع: عَلَم للمزدلفة، سميت بذلك؛ لأن آدم ﷺ وحواء لما أهبطا اجتمعا بها»، وانظر: «تفسير غريب ما في الصحيحين»: ٦٤.

(٣) لفظ رواية الإمام أحمد ٤/ ٣٠٩ ـ ٣١٠.

(١٣٥٦٧)، و«أطراف المسند» ٤/ ٢٧٩ (٥٨٩٩)، و«المسند الجامع» ١٢/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦ (٩٥٨٩).

۞ **وقد يروي الحديث راوٍ مبهم، وتكون تلك العلة هي الرئيسة في الحديث، ثم تتفرع على هذه العلة اختلافات كثيرة، يبين بعد البحث أنَّ الصواب في الحديث إعلاله بالجهالة، وإعلال السند قد يشير كثيراً إلى إعلال المتن، فينتهي البحث إلى علة أخرى تتعلق بمتن الحديث بما يتعلق بالرفع والوقف، مثاله**: ما روى منصور، عن هلال بن يِسافٍ، عن ربيع بن خثيم[1]، عن عمرو بن ميمُونٍ، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، عن امرأةٍ من الأنصار[2]، قالتْ: قال أبو أيوب يعني الأنصاري: قال رسول الله ﷺ: «**أيَعْجزُ أحدُكم أنْ يَقْرأ في ليلةٍ ثُلثَ القُرآنِ؟ فإنَّه مَنْ قرأ في ليلةٍ: اللهُ الواحدُ الصمدُ فقد قرأ الثلثَ أو قرأ ثلثَ القرآنِ**»[3].

أخرجه: عبد بن حميد (٢٢٢)، والترمذيُّ (٢٨٩٦)، والنَّسائيُّ ٢/ ١٧٢ وفي «الكبرى»، له (١٠٦٨) و(٩٩٤٦) و(١٠٥١٧) ط. العلمية و(١٠٧٠) و(٩٨٦٨) و(١٠٤٤٩) ط. الرسالة، والطبراني في «الكبير» (٤٠٢٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٤٤) ط. العلمية و(٢٣١٣) ط. الرشد، وابن عبد البر في «التمهيد» ٣/ ٣٣٨ من طريق زائدة بن قدامة، عن منصور بن المعتمر، بالإسناد المتقدم.

وتابعه إسرائيل.

---

(١) تصحف في المطبوع من «شعب الإيمان» ط. العلمية إلى: «خيثمة» وجاء في ط. الرشد على الصواب.

(٢) في «جامع الترمذيِّ» قال: «عن امرأة، وهي امرأة أبي أيوب»، وهذا ليس صحيحاً فعند الرجوع لمصادر الترجمة وجدت زوجة أبي أيوب روت عن النبي ﷺ، ولم نقف على روايتها عن زوجها، وكذلك فإنَّ امرأة أبي أيوب روى لها الترمذي وابن ماجه، أمَّا هذه المرأة فقد روى لها الترمذي والنسائي. انظر: «تهذيب الكمال» ٨/ ٥٨٧ (٨٥٤٦). وكذا جهلها المزي في «تحفة الأشراف» ٣/ ٣٣ (٣٥١٢).

(٣) لفظ رواية عبد بن حميد.

إذ أخرجه: الدارميُّ (٣٤٣٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» ٣/ ٣٣٩ من طريق إسرائيل، عن منصور، بنحو حديث زائدة بن قدامة.

قال الترمذيُّ عقبه: «هذا حديث حسن ولا نعرف أحداً روى هذا الحديث أحسن من رواية زائدة، وتابعه على روايته إسرائيل والفضيل بن عياض، وقد روى شعبة وغير واحد من الثقات هذا الحديث عن منصور واضطربوا فيه».

وقال النَّسائيُّ في «الكبرى»: «لا أعرف في الحديث الصحيح إسناداً أطول من هذا»، وقال الدارقطنيُّ في «العلل» ٦/ ١٠١ (١٠٠٧): «فرواه زائدة فضبط إسناده. . .».

قلت: قد اخْتُلِفَ في إسناد هذا الحديث اختلافاً كبيراً.

فقد أخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠٥١٨) ط. العلمية و(١٠٤٥٠) ط. الرسالة، والطبرانيُّ في «الكبير» (٤٠٢٨) من طريق الفضيل بن عياض، عن منصور، عن هلال، عن عمرو بن ميمون، عن ربيع بن خثيم، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، عن امرأةٍ، عن أبي أيوب، به.

فقد قَدّمَ الفُضيل في الإسناد وأخّر، وجعل ربيع بن خثيم شيخاً لعمرو بن ميمون، والصواب رواية زائدة وإسرائيل. وبذلك تكون رواية الفضيل مخالفة لرواية زائدة وإسرائيل، وليستْ متابعة كما قال الترمذيُّ.

وخالفهما أي: (زائدة، وإسرائيل) جرير بن عبد الحميد.

إذ أخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠٥١٥) ط. العلمية و(١٠٤٤٧) ط. الرسالة، والطبراني في «الكبير» (٤٠٢٧) من طريق جرير، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن الربيع بن خثيم، عن امرأةٍ من الأنصار، عن أبي أيوب الأنصاري، به ولم يذكر فيه عمرو بن ميمون وعبد الرحمٰن بن أبي ليلى.

وخالفهما أيضاً عبد العزيز بن عبد الصمد.

فأخرجه: البخاريُّ في «التاريخ الكبير» ٣/ ١٢٦ (٤٦٢)، والنَّسائي في «الكبرى» (١٠٥١٩) ط. العلمية و(١٠٤٥١) ط. الرسالة، والطبرانيُّ في

«الكبير» (٤٠٢٩) من طريق عبد العزيز بن عبد الصمد، قال: حدثنا منصور، عن ربعي بن حراش، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، عن امرأةٍ من الأنصار: أنَّ أبا أيوب أتاها فقال...» فذكره مرفوعاً.

وهذه مخالفة واضحة لرواة الحديث عن منصور، وفيها خطأ واضح لا يمكن أنْ ينسبَ إلا لعبد العزيز بن عبد الصمد؛ إذ لم يتابعه على ذكر الإسناد بهذه الصورة أحد. قال البخاريُّ في «التاريخ الكبير» ٣/١٢٦ (٤٦٢): «وربعي لا يصح»، وقال النَّسائيُّ في «الكبرى»: «هذا خطأ»، وقال أبو حاتم في «العلل» لابنه (١٧٣٥): «هذا خطأ، الحديث عن منصور، عن هلال بن يساف، عن عمرو بن ميمون»[1]، وقال الدارقطني في «العلل» ٦/١٠٢ (١٠٠٧): «ورواه عبد العزيز بن عبد الصمد، عن منصور، فوهم فيه، رواه: عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن عمرو بن ميمون، عن ابن أبي ليلى، عن امرأةٍ، عن أبي أيوب، أسقط من الإسناد الربيع بن خثيم، وجعل مكانَ هلال بن يساف ربعي بن حراش ووهم فيه، والقول قول زائدة بن قدامة».

وروي من طريق آخر.

أخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠٥١٤) ط. العلمية و(١٠٤٤٦) ط. الرسالة من طريق منذر، عن الربيع بن خثيم، قال: كانَ الأنصاريُّ يقول: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ كانتْ عدلَ ثلثِ القرآن.

والمنذر ـ هو ابن يعلى الثوري ثقة[2]، إلا أنَّه خالف الرواة عن الربيع، فأسقط الوساطة فيما بين الربيع وبين أبي أيوب من جهة، وأبهم اسم الراوي عن الرسول ﷺ، فقال: عن الأنصاري فهذا قد يكون تابعياً، وقد يكون من

---

(١) هكذا ورد في «العلل» لابن أبي حاتم في جميع الطبعات، والصواب: «هلال بن يساف، عن الربيع، عن عمرو بن ميمون»، ولعل الربيع سقط عند أبي حاتم فهو ثابت في مصادر التخريج، أو أنَّ هذا السقط كان قديماً عند النساخ المتقدمين لكتاب ابن أبي حاتم، ثم درج هذا السقط في النسخ المتأخرة، والله أعلم.

(٢) «التقريب» (٦٨٩٤).

الأنصار، وقد يكون أبا أيوب نفسه، على أنَّ في سياق الحديث وطريقه ما يرجح كون هذا الراوي هو أبو أيوب الأنصاري، والله أعلم.

وروى الحديث شعبة بن الحجاج واخْتُلِفَ عليه.

إذ أخرجه: أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٧ ـ ٤٦) عن حجاج بن محمد الأعور[١].

وأخرجه: أحمد ٥/٤١٨، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٣/١٢٦ (٤٦٢)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠٥١٦) ط. العلمية و(١٠٤٤٨) ط. الرسالة، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» ٧/١٦٨ ـ ١٦٩ من طريق محمد بن جعفر غُنْدر[٢].

وأخرجه: الدارقطنيُّ في «العلل» ٦/١٠٣ (١٠٠٧) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث[٣].

ثلاثتهم: (حجاج، وغُنْدر، وعبد الصمد) عن شعبة، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن ربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون، عن امرأة، عن أبي أيوب الأنصاري به مرفوعاً.

وأخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠٥١١) ط. العلمية و(١٠٤٤٣) ط. الرسالة، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٢١١) وفي «تحفة الأخيار» (٦٠٦٧)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» ٢/١١٧ و٧/١٦٨ من طريق عبيد الله بن معاذ[٤]، عن أبيه معاذ بن معاذ العنبري[٥].

وأخرجه: الطبراني في «الأوسط» (٨٤٨٠) كلتا الطبعتين، ومن طريقه

---

(١) وهو: «ثقة ثبت، لكنَّه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته» «التقريب» (١١٣٥).

(٢) وهو: «ثقة، صحيح الكتاب، إلا أنَّ فيه غفلة» «التقريب» (٥٧٨٧).

(٣) وهو: «صدوق، ثبت في شعبة» «التقريب» (٤٠٨٠).

(٤) تحرف في مطبوع «سنن النسائي» ط. العلمية وفي «حلية الأولياء» ٧/١٦٨ إلى: «عبد الله».

(٥) وهو: «ثقة، متقن» «التقريب» (٦٧٤٠).

أبو نعيم في «حلية الأولياء» ٧/ ١٦٨ من طريق عثمان بن محمد النشيطي[١].

كلاهما: (معاذ، والنشيطي) عن شعبة، عن عليٍّ بن مدرك، عن إبراهيم النَّخعيِّ، عن الربيع بن خثيم، عن عبد الله بن مسعود، به.

والعجب من أبي نعيم كَلَلهُ أنَّه قال في الموضع الأول ٢/ ١١٧: «تفرّد به معاذ بن معاذ عن شعبة»، في حين قال في الموضع الثاني ٧/ ١٦٨: «فروى عنه ـ أي: عن شعبة ـ معاذ بن معاذ، عن عليٍّ بن مدرك، وتابعه النشيطي عليه».

وروي الحديث من أوجه أخر عن شعبة، توبع فيها شعبة.

إذ أخرجه: أحمد ٥/ ١٩٥، ومسلم ٢/ ١٩٨ (٨١١) (٢٥٩) من طريق يحيى بن سعيد.

وأخرجه: أحمد ٦/ ٤٤٢، وعبد بن حميد (٢١١)، وأبو نعيم في «الحلية» ٧/ ١٦٨ من طريق أبي داود الطيالسي.

وأخرجه: أبو نعيم في «حلية الأولياء» ٧/ ١٦٨ من طريق عمرو بن مرزوق[٢].

ثلاثتهم: (يحيى، وأبو داود، وعمرو بن مرزوق) عن شعبة، عن قتادة، قال: سمعت سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء، به مرفوعاً.

وتابع شعبة عليه: سعيدُ بن أبي عروبة، وأبانُ بن يزيد العطار، وبكيرُ بن أبي السميط، وهمام[٣].

---

(١) في المطبوع من «المعجم الأوسط» ط. الحديث وط. العلمية وط. الحرمين (علي بن محمد) وقال الطبراني عقب الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا عثمان بن محمد...»، وعلق محققاً ط. الحرمين على (عثمان) قالا: «كذا، وفي الإسناد: (علي)، ولم أعرفه» وبارقة الأمل في رواية أبي نعيم إذ رواه من طريق الطبراني عن عثمان بن محمد النشيطي، والله أعلم.

(٢) وهو الباهلي: «ثقة فاضل، له أوهام» «التقريب» (٥١١٠).

(٣) أشار إلى متابعة همام: أبو نعيم في «الحلية» ٧/ ١٦٨.

فأخرجه: مسلم ٢/١٩٨ (٨١١) (٢٦٠)، والنَّسائي في «الكبرى» (١٠٥٣٧) ط. العلمية و(١٠٤٦٩) ط. الرسالة من طريق سعيد بن أبي عروبة[١].

وأخرجه: الدارمي (٣٤٣١)، ومسلم ٢/١٩٨ (٨١١) (٢٦٠) من طريق أبان بن يزيد العطار.

وأخرجه: أحمد ٦/٤٤٧ من طريق بُكير بن أبي السميط.

ثلاثتهم: (سعيد، وأبان، وبُكير) عن قتادة، به.

قال أبو نعيم: «هذا حديث صحيح ثابت رواه عن قتادة أصحابهُ: سعيدُ بن أبي عَروبة، وهمامٌ، وأبان، في آخرين..».

ورواه شعبة من حديث أبي مسعود الأنصاري.

فأخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠٥٢٩) ط. العلمية و(١٠٤٦١) ط. الرسالة من طريق بِشْر بن المفضل.

وأخرجه: الطحاوي في «شرح المشكل» (١٢١٤) وفي «تحفة الأخيار» (٦٠٧٠) من طريق وهب بن جرير.

وأخرجه: الطبراني في «الكبير» ١٧/(٧٠٧) من طريق أمية بن خالد.

وأخرجه: أبو نعيم في «الحلية» ٧/٦٨ من طريق غندر.

أربعتهم: (بشر، ووهب، وأمية، وغندر) عن شعبة، عن أبي قيس الأوْدي، عن عمرو بن ميمون، عن أبي مسعود الأنصاري[٢]، به مرفوعاً.

---

(١) ذكر المزي في «تحفة الأشراف» أنَّه وقع في بعض نسخ النسائي: «شعبة» مكان: «سعيد».

(٢) في مطبوع «حلية الأولياء»: «ابن مسعود»، ويغلب على الظن أن ذلك خطأ، أو تحريف في الكتاب؛ لأمور: **الأول**: أن أبا نعيم خرج هذا الحديث من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، ولم نجد هذا السند في المسند. **الثاني**: جعل الوهم في الكتاب أولى من حمله على الرواة، وذلك ليسلم لنا حفظ غندر، ولموافقته الثقات. **الثالث**: من المعروف أن كتاب «الحلية» من الكتب المتأخرة، لذلك لا يمكن أن نتخذه مرجعاً لتوهيم مثل غندر في شعبة، والله أعلم.

وتابع شعبة على طريق أبي مسعود الأنصاري جمع.

فتابعه سفيان الثوريُّ عند أبي عبيد في «فضائل القرآن» (٣ ـ ٤٦)، وأحمد ٤/ ١٢٢، والبخاريُّ في «التاريخ الكبير» ٣/ ١٢٦ (٤٦٢)، والطبراني في «الكبير» ١٧/ (٧٠٦).

ومسعر بن كدام عند الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٢١٥) وفي «تحفة الأخيار» (٦٠٧١)، والطبراني في «الكبير» ١٧/ (٧٠٨).

وحصين عند الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٢١٦) وفي «تحفة الأخيار» (٦٠٧٢).

ومحمد بن جُحادة عند الطبراني في «الكبير» ١٧/ (٧٠٩).

أربعتهم: (سفيان الثوري، ومسعر، وحصين، ومحمد بن جُحادة) عن أبي قيس ـ وهو عبد الرحمٰن بن ثروان ـ، عن عمرو بن ميمون، عن أبي مسعود، به مرفوعاً.

وقد أعل العلماء هذا الإسناد، فقال النَّسائيُّ عقب (١٠٥٢٨): «ولم يتابعه أحد علمته على ذلك»، وقال البخاريُّ في «التاريخ الكبير» ٣/ ١٢٦ (٤٦٢): «وكان يحيى ينكر على أبي قيس حديثين، هذا، وحديث هزيل عن المغيرة: مسح النبي ﷺ على الجوربين»، وقال ابن عبد البر في «التمهيد» ٣/ ٣٣٨: «هكذا رَوَى هذا الحديثَ أبو قيس الأودي هنا، وكذلك رواه الثوريُّ عنه أيضاً، كما رواه شعبة بهذا الإسناد عن عمرو بن ميمون، عن أبي قيس، بإسناده هذا مثله وهو عندي خطأ، والله أعلم. والصواب عندي فيه حديث منصور، عن هلال، عن الربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، عن امرأة من الأنصار، عن أبي أيوب».

وروى شعبة الحديث من وجه آخر وخولف فيه.

فأخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠٥٢٨) ط. العلمية و(١٠٤٦٠) ط. الرسالة من طريق بِشْر بن المفضل، قال: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق،

قال: سمعتُ عمرو بن ميمون، يقول: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ ثلثُ القرآنِ. كذا مقطوعاً[١] من كلام عمرو بن ميمون.

هكذا رواه شعبة.

وخالفه سفيان الثوريُّ عند أبي عبيد في «فضائل القرآن» (٤ ـ ٤٦)، والنَّسائيِّ في «الكبرى» (١٠٥٢٧) ط. العلمية و(١٠٤٥٩) ط. الرسالة.

وزائدة عند النَّسائيِّ في «الكبرى» (١٠٥٢٦) ط. العلمية و(١٠٤٥٨) ط. الرسالة.

كلاهما: (سفيان، وزائدة) عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، قال: قال رسول الله ﷺ: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ **ثلث القرآن**» كذا مرسلاً.

وروي الحديث عن أبي إسحاق موصولاً من غير طريق شعبة.

إذ أخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠٥٢٥) ط. العلمية و(١٠٤٥٧) ط. الرسالة من طريق زكريا، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، قال: حدثني بعض أصحاب محمد ﷺ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ **ثلثُ القرآن**».

وأخرجه: أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٥ ـ ٤٦) من طريق عطاء، عن أبي إسحاق، عن أبي مسعود أو ابن مسعود، به مرفوعاً.

وللحديث طرق أخرى.

فقد روي من طريق حصين بن عبد الرحمٰن السُّلمي، رواه عنه هشيم بن بشير واخْتُلِفَ عليه.

فأخرجه: أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٩ ـ ٤٦).

وأخرجه: أحمد ٥/ ١٤١.

كلاهما: (أبو عبيد، وأحمد) عن هشيم، عن حصين، عن هلال بن

---

(١) المقطوع من المتون هو قول التابعي الذي يقوله هو بنفسه من غير أن ينسبه إلى صحابيٍّ من الصحابة ولا إلى رسول الله ﷺ.

يساف، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، عن أبي بن كعب أو عن رجل من الأنصار، قال: قال رسول الله ﷺ... به.

وقد يقول قائل: إن الشك في هذا الحديث لا يضر؛ لأن المشكوك فيهما من الصحابة فإذا كان عن أبي، أو عن الرجل من الأنصار فالحديث محفوظ.

فنقول: الشك هاهنا من عوامل الإعلال القوية وذلك إن الطرق الكثيرة المتقدمة، عن أبي أيوب قابلتها غرابة الطريق عن أبيّ، وقد تقدم أن أبا أيوب جاء مبهماً في إحدى الروايات وكُني بـ «الأنصاري» مع الاختلاف على هشيم كل هذه الأمور تجعل طريق أبيّ منبثقاً عن أوهام أحد الرواة ـ ويغلب على ظني أنه هشيم، والله أعلم ـ ونص الدارقطني الآتي يبين أن الحديث حديث أبي أيوب.

ووقعت في طريق هشيم مخالفة أخرى.

فقد خولف وأخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠٥٢١) ط. العلمية و(١٠٤٥٣) ط. الرسالة من طريق أحمد بن منيع، قال: حدثنا هشيم بن بشير، عن حصين، عن هلال بن يساف، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، عن أبيّ بن كعب: أنَّ رجلاً من الأنصار، قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره.

وأخرجه: النَّسائي في «الكبرى» (١٠٥٢٢) ط. العلمية و(١٠٤٥٤) ط. الرسالة عن هلال بن العلاء بن هلال، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا هشيم، عن حصين، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، عن أبيّ بن كعب، قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره، ولم يذكر فيه أحداً بين أبيّ وبين النَّبيّ ﷺ ولم يذكر بين حصين وعبد الرحمٰن وساطة.

وهذه الطرق تبين اضطراب هشيم في الحديث فإنه رواه على الشك بين أبيّ بن كعب وراو آخر مبهم، وبعد ذلك جعله من رواية أبيّ عن ذلك المبهم، ومرة أخرى جعله عن أبيّ، وجزم به.

قال الدارقطني في «العلل» ٦/ ١٠٢ س (١٠٠٧): «وروى هذا الحديث

حصين بن عبد الرحمٰن، عن هلال بن يساف، عن ابن أبي ليلى، عن أبيٍّ بن كعب مكان أبي أيوب، والحديث حديث زائدة، عن منصور وهو أقام إسناده وحفظه».

وروي الحديث عن حصين من وجه آخر من غير طريق هشيم.

إذ أخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠٥٢٠) ط. العلمية و(١٠٤٥٢) ط. الرسالة من طريق محمد بن أبي عدي[1]، قال: أخبرنا شعبة، عن حصين، عن هلال، قال: «كانَ الربيعُ إذا جلسَ مجلساً، لم يقمْ حتَّى يحدث بهذين الحديثين عن ابن مسعود، وحديثاً يرفعه إلى النَّبيِّ ﷺ بينهما امرأةٌ قال: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ **تعدلُ ثلث القرآن**».

وروي الحديث عن عامر بن شراحيل الشعبيِّ، واخْتُلِفَ عليه، إذ رواه زكريا بن أبي زائدة عنه، واخْتلِفَ عليه.

إذ أخرجه: البخاريُّ في «التاريخ الكبير» ٣/ ١٢٦ (٤٦٢) من طريق جعفر بن عون[2].

وأخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠٥٢٣) ط. العلمية و(١٠٤٥٥) ط. الرسالة من طريق يعلى بن عبيد[3].

كلاهما: (جعفر، ويعلى) عن زكريا بن أبي زائدة، عن عامر بن شراحيل الشعبي، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب الأنصاري، به موقوفاً عليه.

وخالفهما أسباط بن محمد[4] عند الدارقطنيِّ في «العلل» ٦/ ١٠٣ (١٠٠٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٤٣) ط. العلمية و(٢٣١٢) ط. الرشد فرواه عن زكريا، عن الشعبيِّ، بالإسناد المتقدم مرفوعاً.

وقد توبع زكريا بن أبي زائدة على الرواية المرفوعة.

---

(١) وهو: «ثقة» «التقريب» (٥٦٩٧).
(٢) وهو: «صدوق» «التقريب» (٩٤٨).
(٣) وهو: «ثقة، إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين» «التقريب» (٧٨٤٤).
(٤) وهو: «ثقة، ضعيف في الثوري» «التقريب» (٣٢٠).

إذ أخرجه: الدارقطنيُّ في «العلل» ٦/ ١٠٢ (١٠٠٧)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» ٧/ ١٦٨ من طريق حجاج بن نصير الفساطيطي[١]، عن شعبة، عن عبد الله بن أبي السفر، عن الشعبيِّ، عن ابن أبي ليلى، عن أبي أيوب الأنصاري، به مرفوعاً.

وقد روي الحديث عن الشعبيِّ من وجه آخر من غير طريق زكريا وابن أبي السفر.

إذ أخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠٥٢٤) ط. العلمية و(١٠٤٥٦) ط. الرسالة من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، عن عبد الله بن عون[٢]، عن الشعبيِّ، عن عمرو بن ميمون: أنَّ أبا أيوب... فذكره موقوفاً.

وقد روي هذا الحديث موقوفاً من وجه آخر من حديث أبي أيوب أيضاً.

إذ أخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠٥٣٠) ط. العلمية و(١٠٤٦٣) ط. الرسالة من طريق أحمد بن سليمان، قال: حدثنا جعفر بن عون، عن عمرو بن عثمان بن موهب، عن موسى بن طلحة: أنَّ أبا أيوب... فذكره موقوفاً.

قلت: الاختلاف الكبير الواضح في إسناد هذا الحديث، وكذلك في متنه بالنسبة لرفعه ووقفه، يوجب التوقف في الحكم عليه بالصحة أو الضعف، خصوصاً أننا حتى لو رجحنا رواية زائدة وإسرائيل ـ كما ذهب إلى ذلك العديد من العلماء كما تقدم ـ، فإنَّ الحديث يبقى ضعيف الإسناد بسبب وجود راوية مبهمة فيه، والله أعلم.

انظر: «تحفة الأشراف» ٣/ ٣٣ (٣٥٠٢)، و«إتحاف المهرة» ٤/ ٣٩٥ (٤٤٣٥).

إلا أنَّ أصل الحديث صحيح ثابت من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ الذي أخرجه: أحمد ٣/ ٨، والبخاريُّ ٦/ ٢٣٣ (٥٠١٥)، وأبو يعلى (١٠١٧)

---

(١) وهو: «ضعيف، وكان يقبل التلقين» «التقريب» (١١٣٩).

(٢) وهو: «ثقة، ثبت، فاضل» «التقريب» (٣٥١٩).

و(١٠١٨) من طريق الأعمش، عن الضحاك بن قيس المشرقي[١]، عن أبي سعيد الخدريِّ، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**أيعجزُ أحدُكم أنْ يقرأ ثلثَ القرآنِ في ليلة؟**» قال: فشقَّ ذلك على أصحابِهِ، فقالوا: منْ يطيقُ ذلكَ؟ قال: «**يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ فهي ثلثُ القرآن**».

۞ وما دام أن الإبهام علة في الإسناد لجهالة حال الراوي المبهم ولعدم معرفتنا لعدالته وضبطه إلا أنَّه قد يأتي به مصرحاً بطريق آخر فيبين لنا إن كان ثقة أو غير ثقة. وأحياناً يأتي التصريح باسم الراوي المبهم ويكون ذلك التصريح خطأً، مثاله: ما روى أنسُ بن عياض، قال: حدثني أبو مودودٍ، عن محمد بن كعب القرظي، عن أبان بن عثمان، عن عثمانَ ﷺ، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «**مَنْ قالَ: بسمِ اللهِ الذي لا يَضرُّ مَعَ اسمِهِ شيءٌ في الأرضِ ولا في السَّماءِ وهوَ السميعُ العليمُ، فقالها حينَ يُمسي، لم تفجأهُ فاجئةُ بلاءٍ حتَّى يُصبحَ، وإنْ قالها حينَ يُصبحُ لم تفجأهُ فاجئة بلاءٍ حتّى يُمسيَ**» وإنَّ أبانَ أصابهُ فالجٌ[٢]، فقلت له: أينَ ما كنتَ حدَّثتنا؟ قال: واللهِ ما كذَبْتُ ولا كُذبْتُ ولكنِّي حينَ أراد الله ﷻ ما أرادني به أنساني ذلك الدعاء[٣].

أخرجه: أبو داود (٥٠٨٩) عن نصر بن عاصم الأنطاكي.

وأخرجه: عبد الله بن أحمد في زياداته على مسند أبيه ١/ ٧٢، ومن طريقه الضياء في «المختارة» ١/ ٤٣٣ (٣٠٩)، وابن حجر في «نتائج الأفكار» ٢/ ٣٤٩ عن محمد بن إسحاق المسيّبي.

وأخرجه: البزار (٣٥٧) عن أحمد بن أبان القرشي.

وأخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (٩٨٤٣) ط. العلمية و(٩٧٥٩) ط. الرسالة وفي «عمل اليوم والليلة»، له (١٥)، ومن طريقه الطحاوي في «شرح

---

(١) جاء عند البخاري مقروناً مع إبراهيم، وقال البخاريُّ عقبه: «عن إبراهيم مرسل، وعن الضحاك المشرقي مسند».

(٢) الفالج: مرض يرخي البدن.

(٣) لفظ رواية الطحاوي.

مشكل الآثار» (٣٠٧٥) وفي «تحفة الأخيار» (٥٦٢٥)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٥)، وأخرجه: ابن حبان (٨٥٢)، والطبراني في «الدعاء» (٣١٧) من طرق عن قتيبة بن سعيد.

وأخرجه: الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٠٧٤) وفي «تحفة الأخيار» (٥٦٢٤) من طريق أسد بن موسى.

وأخرجه: ابن حبان (٨٦٢) من طريق الحسين بن عيسى البسطامي.

وأخرجه: الطبراني في «الدعاء» (٣١٧) من طريق إبراهيم بن حمزة.

وأخرجه: الطبراني في «الدعاء» (٣١٧) من طريق عليِّ بن المدينيِّ.

وأخرجه: الطبراني في «الدعاء» (٣١٧) من طريق إبراهيم بن بشار الرماديِّ.

وأخرجه: ابن عبد الدايم في مشيخته (٣٥)، والبغوي (١٣٢٦)، وابن حجر في «نتائج الأفكار» ٢/ ٣٤٩ من طريق هارون بن موسى الفروي.

وأخرجه: الدارقطني في «العلل» ٣/ ٨ (٢٥٤) من طريق الزبير بن بكار.

وأخرجه: المعمري[1] في «عمل اليوم والليلة» كما في «نتائج الأفكار» ٢/ ٣٤٩ من طريق هشام بن عمار.

جميعهم: (نصر، ومحمد، وأحمد، وقتيبة، وأسد، والحسين، وإبراهيم بن حمزة، وعلي، وإبراهيم بن بشار، وهارون، والزبير، وهشام) عن أنس بن عياض ـ أبي ضمرة ـ بالإسناد المتقدم.

وخالف الجميع يونس بن عبد الأعلى[2] فرواه عند الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٠٧٣) وفي «تحفة الأخيار» (٥٦٢٣)، وابن أبي حاتم في «العلل» عقب (٢٠٧٩)، قال: أخبرني أنس بن عياضٍ الليثيُّ، عن أبي مودود، ـ قال أبو جعفر: وهو المدينيُّ ـ، عن رجل، قال يونس: لا أعلمه إلا محمد بن كعب، عن أبان بن عثمان ولم يتجاوز بعد، به...

(١) هو الحسن بن علي بن شبيب، قال عنه الذهبي في «الميزان» ١/ ٥٠٤ (١٨٩٤): «له غرائب، وموقوفات يرفعها»، ونقل عن الدارقطني أنه قال: «صدوق حافظ».

(٢) وهو: «ثقة» «التقريب» (٧٩٠٧).

قال الطحاوي عقبه: «هكذا حدثناه يونس، عن أنس على ما ذكرناه في هذا الإسناد».

قلت: وهذه الرواية شاذة لا تقوم بها حجة؛ لمخالفة الراوي لجمع من الرواة. والصواب عن أنس بن عياض هي الرواية الموصولة، وهي رواية ظاهرها الصحة، فإنَّ أبا مودود وثّقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو داود، وابن المديني، وابن نمير[1].

إلا أنَّ هذه الرواية لا تصح، والحمل فيها على أنس بن عياض؛ وذلك أنَّ المحفوظ عن أبي مودود أنَّ شيخه في هذا الحديث مبهمٌ.

فقد أخرجه: ابن أبي شيبة (٢٩٧٦٣) عن زيد بن الحباب.

وأخرجه: أبو داود[2] (٥٠٨٨) عن عبد الله بن مسلمة.

كلاهما: (زيد، وعبد الله) عن أبي مودود، عمن سمع أبان، عن أبان بن عثمان، عن أبيه، به.

وأخرجه: النَّسائيُّ في «الكبرى» (٩٨٤٤) ط. العلمية و(٩٧٦٠) ط. الرسالة وفي «عمل اليوم والليلة»، له (١٦) عن محمد بن علي، عن عبد الله بن مسلمة القعنبيِّ.

وأخرجه: علي بن المديني في «العلل» كما في «نتائج الأفكار» ٢/ ٣٥٠، وابن أبي حاتم في «العلل» عقب (٢٠٧٩)، وأبو نعيم في «الحلية» ٩/ ٤٢ من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

وأخرجه: ابن أبي حاتم في «العلل» عقب (٢٠٧٩) من طريق أبي عامر العقدي.

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» ٤/ ٥١٨ (٤٠٣٨)، و«تهذيب التهذيب» ٦/ ٢٩٩.

(٢) خالف أبا داود في روايته هذه عن القعنبي ثقتان: محمد بن علي شيخ النسائي، وأبو زرعة الرازي، فروياه عن القعنبي، عن أبي مودود، عن رجل، عمن سمع أبان، عن أبان، كما سيأتي.

ثلاثتهم: (عبد الله، وعبد الرحمٰن، وأبو عامر) عن أبي مودود، عن رجل، عمن سمع أبان، عن أبان، عن أبيه، به.

وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى إعلال طريق محمد بن كعب، فقد نقل أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه في «العلل» عقب (٢٠٧٩) عن عبد الرحمٰن بن مهدي: أنَّه أنكره أنْ يكون عن محمد بن كعب القرظي، ونقل عنه أيضاً أنَّه قال: «هو باطل»، ونقل ابن أبي حاتم أيضاً في «العلل» (٢١٠٥) عن أبي زرعة أنَّه قال عن رواية محمد بن كعب: «هذا خطأ، والصحيح ما حدثنا القعنبيُّ، قال: حدثنا أبو مودود، عن رجل...» ثم ذكر حديث القعنبي بمثل رواية النسائي. ونص الدارقطني على إعلال رواية محمد بن كعب، فقال عقب ذكره لرواية عبد الرحمٰن وأبي عامر: «وهذا القول هو المضبوط، عن أبي مودود، ومن قال فيه: عن محمد بن كعب القرظي فقد وهم»، وقال ابن حجر في «نتائج الأفكار» ٢/ ٣٥٠: «وهي علة خفية، راجت على البزار وابن حبان».

قلت: فهذه أقوال أهل العلم جاءت صريحة بينة في إعلال طريق محمد بن كعب، وإنَّ الصواب من طريق أبي مودود أن بينه وبين أبان راويين مبهمين.

فظهرت الآن علة هذا الطريق.

بقي هناك أمر يستحق المناقشة، وهو تحديد الوهم في هذا الحديث، فمن خلال ما قدمناه قد يحيك في الصدر أنَّ الواهم فيه أنس بن عياض، على اعتبار مخالفته الرواة عن أبي مودود، وهذا الكلام فيه نظر: فالذي تبين لي أنَّ الوهم كله من أبي مودود، وأنَّه اضطرب في هذا الحديث فحدَّث به على وجهين:

الأول: طريق محمد بن كعب.

والثاني: الطريق الذي أبهم فيه شيخه.

زد على ذلك ما نقله ابن أبي حاتم في «العلل» عقب (٢٠٧٩) عن عليِّ بن المديني أنَّه قال: «حدثني اثنان بالمدينة عن أبي مودود، عن محمد بن كعب...» فهذان الراويان مع أنَّهما مبهمان إلا أننا إذا جمعنا روايتيهما مع روايات الثقات تبين الوهم حينئذ وهو أنَّ ابن المديني كان يحمل الوهم فيه على أبي مودود.

وقد روي من غير هذا الطريق.

فأخرجه: عبد بن حميد (٥٤)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠١٧٩) ط. العلمية و(١٠١٠٧) ط. الرسالة وفي «عمل اليوم والليلة»، له (٣٤٧) من طريق يزيد بن فراس، عن أبان بن عثمان، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ قال: **«من قال...»** الحديث.

وهذا إسناد ضعيف؛ يزيد بن فراس مجهول، فقد قال عنه أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه في «الجرح والتعديل» ٩/ ٣٤٧ (١١٩٧): «مجهول لا يعرف»، وقال النَّسائيُّ في «الكبرى» عقب (١٠١٧٨): «ويزيد بن فراس مجهول لا نعرفه»، وقال الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» ٤/ ٤٣٨ (٩٧٤٢): «مجهول».

وقد روي من غير هذا الطريق.

فقد أخرجه: الطيالسيُّ (٧٩)، وأحمد ١/ ٦٢ و٦٦، والبخاريُّ في «الأدب المفرد» (٦٦٠)، وابن ماجه (٣٨٦٩)، والترمذي (٣٣٨٨)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠١٧٨) ط. العلمية و(١٠١٠٦) ط. الرسالة وفي «عمل اليوم والليلة»، له (٣٤٦)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٣٠٧٦) وفي «تحفة الأخيار» (٥٦٢٦)، والحاكم ١/ ٥١٤، والضياء في «المختارة» ١/ ٤٣٤ (٣١٠)، وابن حجر في «نتائج الأفكار» ٢/ ٣٤٧ _ ٣٤٨ من طريق عبد الرحمٰن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن أبان، عن عثمان، به.

وقد اختلفت أقوال أهل العلم في هذا الحديث، فقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، وقال النسائيُّ عقب (١٠١٧٨): «عبد الرحمٰن بن أبي الزناد ضعيف»، في حين قال الدارقطني في «العلل» ٣/ ٩ قبيل (٢٥٥): «وهذا متصل، وهو أحسنها إسناداً»، وقال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وقال ابن حجر: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: عبد الرحمٰن ضعّفه غير واحد من الأئمة، فقد قال عنه ابن معين في تاريخه (٥٢٩) برواية الدارمي: «ضعيف» وقال في (١٢١١) برواية الدارمي: «وابن أبي الزناد لا يحتج بحديثه»، ونقل المزيُّ في «تهذيب الكمال» ٤/ ٤٠٠ (٣٨٠٤) عنه أنَّه قال فيه: «ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث، ليس بشيء»، ونقل عن عليِّ بن المديني أنَّه قال فيه: «كان عند

أصحابنا ضعيفاً»، ونقل عن الإمام أحمد أنَّه قال فيه: «مضطرب الحديث»، ولخّص الحافظ ابن حجر القول فيه فقال في «التقريب» (٣٨٦١): «صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيهاً».

كانت هذه أقوال أهل العلم في عبد الرحمٰن وهي أقوال مجملة، إلا أنَّ لعبد الرحمٰن بعض الخصوصية التي ترفع بعض أحاديثه، قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٢/ ٥٧٦ (٤٩٠٨): «قد مشّاه جماعة وعدّلوه. وكان من الحفاظ المكثرين، ولا سيما عن أبيه وهشام بن عروة، حتى قال يحيى بن معين: هو أثبت الناس في هشام» فهذه الخصوصية تجعل حديثه عن أبيه وهشام من قوي حديثه[1]، والله أعلم.

وانظر: «تحفة الأشراف» ٦/ ٥٣٣ (٩٧٧٨)، و«إتحاف المهرة» ١١/ ١٠ (١٣٦٢٩)، و«أطراف المسند» ٤/ ٣٠١ (٥٩٤٦).

۞ وقد يأتينا إسناد متصل فيما يبدو للناظر من أول وهلة، لكن عند جمع الطرق يزاد في الإسناد رجل مبهم وتتعدد الأسانيد بذكر المبهم تارة، وبعدم ذكره تارة أخرى، ولطالما اختلفت أقوال النقاد في الترجيح، فمن رجح ذكر المبهم جعله علة الحديث الرئيسة، ومن رجح عدم ذكر المبهم زالت عنده علة الحديث، مثاله: ما روى شعبةُ، عن منصور بن المعتمر، عن ربْعي بن حراشٍ، عن عليٍّ، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**لا يُؤمنُ عبدٌ حتَّى يُؤمنَ بأربعٍ: حتى يشهدَ أنْ لا إله إلا اللهُ، وأنّي رسولُ الله بَعثني بالحقِّ، وحتَّى يؤمنَ بالبعثِ بعد الموتِ، وحتَّى يؤمنَ بالقدرِ**»[2].

أخرجه: الطيالسي[3] (١٠٦)، ومن طريقه الترمذيُّ (٢١٤٥) عن شعبة، بهذا الإسناد.

---

(١) وانظر مزيد بيان لحال عبد الرحمٰن «بلوغ الأماني»: ١٧٦ ـ ١٧٨.

(٢) لفظ رواية أحمد.

(٣) «مسند الطيالسي» أصل في أحاديث شعبة، فأكثر من ثلث الكتاب هو ما رواه الطيالسي عن شيخه شعبة.

وتابع الطيالسيَّ محمدُ بن جعفر.

فأخرجه: أحمد ١/ ٩٧، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٣٠) و(٨٨٧)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٨٤٥)، والبزار (٩٠٤)، وابن بطة في «الإبانة» (١٤٤٩)، والضياء المقدسي في «المختارة» ٢/ ٦٤ (٤٤٠) من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، بالإسناد نفسه.

وتابعهما روح بن عبادة، أخرجه: البيهقي في «كتاب القضاء»[1] كما في «مسند علي» ٣/ ٩٠٠ (٥١٢٨) من طريق روح بن عبادة، عن شعبة، بالإسناد نفسه.

وتوبع شعبة على هذا الحديث.

إذ أخرجه: ابن حبان (١٧٨)، والحاكم ١/ ٣٢ ـ ٣٣، وتمام في فوائده كما في «الروض البسام» (٤٠)، والبيهقيُّ في «كتاب القضاء»[2] كما في «مسند عليٍّ» ٣/ ٩٠٠ (٥١٢٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٣٧/ ٥٩ و٥٤/ ١٠٩ من طريق محمد بن كثير.

وأخرجه: الضياء المقدسي في «المختارة» ٢/ ٦٥ (٤٤٢) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين.

وأخرجه: الضياء المقدسي في «المختارة» ٢/ ٦٦ (٤٤٣) من طريق أبي داود الحفري، عمر بن سعد الفزاري.

وأخرجه: الحاكم ١/ ٣٢ ـ ٣٣ من طريق أبي عاصم النبيل.

أربعتهم: (محمد بن كثير، وأبو نعيم، وأبو داود الحفري، وأبو عاصم) عن سفيان الثوريِّ.

وأخرجه: ابن ماجه (٨١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٣٠) و(٨٨٧)، والآجري في «الشريعة»: ١٨٨ ط. السنة المحمدية و(٣٧٥) ط.

---

(١) وبعد أن قاربتُ على إتمام هذا الكتاب وقفت على مطبوعة الكتاب، والحديث فيها: ٢/ ٤١٦.

(٢) هو في المطبوع ٢/ ٤١٧.

الوطن، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١١٠٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٣/ ٢٦٦ وفي ط. الغرب ٤/ ٥٨١، وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» كما في «مسند علي» ٣/ ٩٠١ (٥١٣٢)، والضياء المقدسي في «المختارة» ٢/ ٦٦ (٤٤٤) من طريق شريك بن عبد الله النخعيّ.

وأخرجه: أبو يعلى (٣٥٢)، ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» ٢/ ٦٥ (٤٤١) من طريق زائدة بن قدامة.

وأخرجه: الفريابي في «القدر» (١٩٤)، وأبو يعلى (٥٨٣)، والحاكم ١/ ٣٣، والذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ١٥٨ من طريق جرير بن عبد الحميد.

وأخرجه: اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١١٠٥) من طريق بهلول، عن ورقاء بن عمر اليشكري.

وتابعهم عمرو بن أبي قيس كما في «علل الدارقطني» ٣/ ١٩٦ س (٣٥٧).

ستتهم: (الثوري، وشريك، وزائدة، وجرير، وورقاء، وعمرو بن أبي قيس) عن منصور، عن ربعيّ، عن عليّ رضي الله عنه، به.

قال الحاكم ١/ ٣٣: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وقد قصر بروايته بعض أصحاب الثوريِّ، وهذا عندنا مما لا يعبأ».

إلا أنَّ الحديث اختلف فيه على شعبة وسفيان وورقاء.

أما عن شعبة فرواه الطيالسيُّ وغُنْدر عنه بالإسناد السابق، وخالفهما النضر بن شميل ومعاذ بن معاذ العنبري.

إذ أخرجه: الترمذيُّ (٢١٤٥) (م) من طريق النضر بن شميل.

وأخرجه: الفريابي في «القدر» (١٩٣) من طريق معاذ بن معاذ العنبريِّ.

كلاهما: (النضر، ومعاذ) عن شعبة، عن منصور، عن ربعي، عن رجل، عن عليٍّ به. بجعل رجل غير مسمى بين ربعي وعليٍّ.

قال الترمذي: «حديث أبي داود، عن شعبة عندي أصح من حديث

النضر، وهكذا روى غير واحد عن منصور، عن ربعي، عن عليٍّ». فعلى هذا يكون الراجح الطريق الأول.

وأما عن سفيان الثوري: فرواه عنه عدة، بالإسناد السابق، ولكنَّهم خولفوا.

فأخرجه: أحمد ١/ ١٣٣، ومن طريقه ابنه عبد الله في «السنة» (٨٤٦) عن وكيع.

وأخرجه: عبد بن حميد (٧٥)، وابن بطة في «الإبانة» (١٤٥٠)، والبيهقي في «كتاب القضاء»[(١)] كما في «مسند علي» ٣/ ٩٠٠ (٥١٢٩)، والبغوي (٦٦) وفي «التفسير»، له (٢٠٨٥) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين.

وأخرجه: البغوي (٦٦) وفي «التفسير»، له (٢٠٨٥) من طريق عبيد الله بن موسى.

وأخرجه: الحاكم ١/ ٣٣، والبيهقي في «كتاب القضاء»[(٢)] كما في «مسند علي» ٣/ ٩٠٠ (٥١٢٩) من طريق أبي حذيفة[(٣)].

وأخرجه: البيهقي في «كتاب القضاء»[(٤)] كما في «مسند علي» ٣/ ٩٠٠ (٥١٢٩)، والبغوي (٦٦) وفي «التفسير»، له (٢٠٨٥) من طريق يعلى بن عبيد.

خمستهم: (وكيع، وأبو نعيم، وعبيد الله بن موسى، وأبو حذيفة، ويعلى) عن سفيان، عن منصور، عن ربعي، عن رجل[(٥)]، عن عليٍّ، به. فزادوا في إسناد الثوري رجلاً مبهماً. بنحو رواية شعبة الثانية.

---

(١) هو في المطبوع ٢/ ٤١٩.
(٢) هو في المطبوع ٢/ ٤١٩.
(٣) وهو موسى بن مسعود: «صدوق، سيئ الحفظ، وكان يصحف» «التقريب» (٧٠١٠).
(٤) هو في المطبوع ٢/ ٤١٨.
(٥) وقع عند البيهقي في «كتاب القضاء»: «عن ربعي، عن زيد، عن علي...» كذا، ولا أظن قوله: «عن زيد» إلا تحريفاً عن قوله: «عن رجل»، لعله بسبب النساخ، والله أعلم.

قال الحاكم: «أبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، وإنْ كان البخاري يحتج به، فإنَّه كثير الوهم لا يحكم له على أبي عاصم النبيل، ومحمد بن كثير وأقرانهم، بل يلزم الخطأ إذا خالفهم». وهذا إعلال منه لهذا الإسناد بأبي حذيفة، إلا أنَّ أبا حذيفة لم ينفرد بهذه الرواية بل توبع عليها كما تقدم.

أما عن ورقاء: فرواه عنه بهلول عند اللالكائي بالإسناد الأول من دون الرجل المبهم. وخالفه الطيالسي إذ أخرجه في مسنده (١٠٦) عن ورقاء، عن منصور، عن ربعي، عن رجل، عن عليٍّ، به.

وتابعهم أبو الأحوص.

إذ أخرجه: ابن أبي شيبة (٣٠٨٣٠) وفي «الإيمان»، له (٣)، والفريابي في «القدر» (١٩٢)، وأبو يعلى (٣٧٦)، والآجري في «الشريعة»: ١٨٧ ـ ١٨٨ ط. السنة المحمدية و(٣٧٤) ط. الوطن من طريق أبي الأحوص، عن منصور، عن ربعي، عن رجل من بني أسد، عن عليٍّ، به، ولفظه: «**أربعٌ لنْ يجدَ رجلٌ طعمَ الإيمانِ حتى يؤمنَ بهنَّ...**».

وتابعهم سليمان التيمي، عن منصور، بهذا الإسناد كما في «علل الدارقطني» ٣/ ١٩٦ س (٣٥٧).

قال الدارقطني: «وهو الصواب» يعني: بذكر الرجل المبهم، وقد خالف الترمذيَّ، والحاكم بهذا القول.

ومن هذا يتبين عدم الجزم بترجيح أحد الإسنادين، ويمكن أنْ يكون ربعي بن حراش سمعه من عليٍّ مرة، وسمعه أخرى بوساطة الرجل المبهم الذي لم يُسمَّ؛ لأنَّ ربعياً مخضرم وقد سمع من عليٍّ أيضاً، وقد خرّج له البخاري، عن عليٍّ حديث: «**لا تكذبوا عليَّ، فإنَّه منْ يكذب عليَّ يلج النار**»[1].

وقال العلائي في «جامع التحصيل»: ١٧٤ (١٨٢): «فإنَّه تابعي كبير سمع عمر رضي الله عنه وغيره».

وانظر: «تحفة الأشراف» ٧/ ٣٣ (١٠٠٨٩)، و«إتحاف المهرة» ١١/ ٣٧٧

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٣٨ (١٠٦)، ومسلم في المقدمة ١/ ٧ (١).

(١٤٢٣٣) و١١/ ٧٠٣ (١٤٩٠٣)، و«أطراف المسند» ٤/ ٤٠٥ (٦٢٢٣) و٤/ ٥١١ (٦٤٨٨).

۞ **والرواة حينما يبهمون شيوخهم فهم في الغالب لا يبهمونهم إلا لضعفهم، والراوي الضعيف مظنة الخطأ، مثاله**: ما روى محمد بن إسحاق، قال: حدثني رجلٌ، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد بن جبر، عن ابن عباس، قال: أهْدى رسولُ اللهِ ﷺ في حجَّةِ الوداع مائةَ بدنَةٍ، نحرَ منها ثلاثينَ بدنةً بيده، ثُمَّ أمَرَ علياً فنحرَ ما بقي منها، وقالَ: «**اقْسِمْ لُحُومَها وجلَالها وجُلودَها بين الناسِ، ولا تُعْطينَّ جَزَّاراً منها شيئاً، وخُذْ لنا من كلِّ بعيرٍ حُذْيةً من لحم، ثم اجْعلْها في قِدْرٍ واحدةٍ، حتى نأْكُلَ من لَحْمِها، ونَحْسُوَ من مَرَقِها**» فَفَعَل.

أخرجه: أحمد ١/ ٢٦٠.

أقول: هذا إسناد ضعيف ومتنه منكر. أما ضعف إسناده؛ فلإبهام شيخ محمد هنا، وهو مع أنَّه مبهم لا يعرف فقد خالف أصحاب ابن أبي نجيح، وذلك أنَّ المحفوظ أنَّ ابن أبي نجيح يرويه من حديث علي بن أبي طالب ﷺ كما سيأتي.

انظر: «إتحاف المهرة» ٨/ ٤٢ (٨٨٧٠).

وأخرجه: أحمد ١/ ١٥٩ ـ ١٦٠، وأبو داود (١٧٦٤)، ومن طريقه البيهقي ٥/ ٢٣٨ من طرق عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، عن عليٍّ، قال: لما نَحَرَ رسولُ اللهِ ﷺ بُدْنه نَحَرَ بيده ثلاثينَ، وأمرني فنحرتُ سائرها، وقال: «**اقسم لُحومها بينَ الناسِ وجُلُودها وجلالها، ولا تُعطينَّ جازراً منها شيئاً**»[1].

هذا هو المحفوظ من حديث عليٍّ ﷺ، وهذه الرواية توبع عليها ابن إسحاق.

فقد أخرجه: الحميدي (٤٢)، وأحمد ١/ ١٤٣، والبخاري ٢/ ٢٠٨ ـ

(١) لفظ رواية أحمد.

٢٠٩ (١٧٠٧) و٣/ ١٢٨ (٢٢٩٩)، ومسلم ٤/ ٨٧ (١٣١٧) (٣٤٨)، والنَّسائي في «الكبرى» (٤١٤٧) ط. العلمية و(٤١٣٣) ط. الرسالة، وابن خزيمة (٢٩١٩) بتحقيقي من طريق سفيان بن عيينة.

وأخرجه: مسلم ٤/ ٨٧ (١٣١٧) (٣٤٨)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٤١٤٨) ط. العلمية و(٤١٣٤) ط. الرسالة من طريق هشام الدستوائيِّ.

وأخرجه: أحمد ١/ ١١٢، والبزار (٦٠٨)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٤١٤٩)[١] ط. العلمية و(٤١٣٥) ط. الرسالة، وابن حبان (٤٠٢١) من طريق أيوب.

وأخرجه: البزار (٦١٦) من طريق شعبة.

أربعتهم: (سفيان، وهشام، وأيوب، وشعبة) عن ابن أبي نجيح[٢]، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن عليٍّ، قال: أمرني النَّبيُّ ﷺ أنْ أقومَ على بدنه، وأنْ أتصدقَ بجلودها وجلالها، وأراه قال: ولحومها[٣].

لذا فإنَّ رواية ابن عباس وهم، وهذا ما يخص علة الإسناد.

وأما علة المتن فالناظر في الروايات التي قدمناها سيجد أنَّ حديث عليٍّ ﷺ ليس فيه ذكر عدد البدن التي نحرها رسول الله ﷺ، وإنَّما جاء ذكر العدد في رواية الراوي المبهم فقط.

وقد وهم هذا الراوي في موضع ثانٍ من هذا الحديث، وذلك أنَّ المحفوظ أنَّ رسول الله ﷺ إنَّما نحر ثلاثاً وستين بدنةً في ذلك اليوم وأمر علياً أنْ ينحر الباقي.

فقد أخرجه: أحمد ٣/ ٣٣١، وعبد بن حميد (١١٣٣) و(١١٣٥)،

---

(١) في المطبوع: «عبد الكريم بن أبي نجيح» ط. العلمية وفي ط. الرسالة «عبد الكريم وابن نجيح» وكلاهما وهم؛ صوابه: «عبد الكريم وابن أبي نجيح» كما في مصادر التخريج.

(٢) جاء في رواية أيوب مقروناً مع عبد الكريم وهو ابن مالك الجزري، وللحديث طرق أخرى كثيرة.

(٣) لفظ رواية ابن خزيمة.

ومسلم ٤/ ٣٨ ـ ٤٢ (١٢١٨) (١٤٧)، وأبو داود (١٩٠٥)، وابن ماجه (٣٠٧٤) و(٣٠٧٦)، والنسائي في «الكبرى» (٤١١٩) و(٤١٣٩) و(٦٦٩١) ط. العلمية و(٤١٠٥) و(٤١٢٥) و(٦٦٥٧) ط. الرسالة، وابن الجارود (٤٦٥) و(٤٦٩)، وابن حبان (٣٩٤٣) و(٤٠١٨)، والبيهقي ٥/ ٧ ـ ٨ و١٣٣ ـ ١٣٤ و٢٣٨ و٢٤٠ من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، قال: كانَ عليٌّ قدم من اليمن بهديٍ لرسول الله ﷺ، فكانَ الهديُ الذي قدمَ به رسولُ الله ﷺ وعليٌّ من اليمن مئةَ بدنة، فنحرَ رسولُ اللهِ ﷺ منها ثلاثاً وستينَ، ونحرَ عليٌّ سبعاً وثلاثين، وأشركَ علياً في بدنِهِ، ثُمَّ أخذ منْ كل بدنةٍ بضعةً، وجُعلتْ في قدْرٍ وطُبختْ فأكل رسول الله ﷺ وعليٌّ منْ لحمِها وشربا منْ مرقها[١].

انظر: «تحفة الأشراف» ٢/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦ (٤٥٩٣)، و«إتحاف المهرة» ٣/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧ (٣١٤٩).

إبهام الصحابي:

إذا انتهى الإسناد إلى الصحابي فلا نسأل عنه، ولا نبحث في حاله؛ لأنَّهم عدول بلا استثناء؛ لذلك فإنَّ جهالة اسم الصحابي لا تضر كأنْ يقول التابعي: (قال رجل من أصحاب النبي ﷺ). وروى الخطيب بإسناده عن الأثرم قال: «قلت لأبي عبد الله ـ يعني: أحمد بن حنبل ـ: إذا قال رجل من التابعين: (حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ) فالحديث صحيح؟ قال: نعم»[٢].

وقال ابن الصلاح: «والجهالة بالصحابي غير قادحة؛ لأنَّ الصحابة كلهم عدول»[٣].

وروى البخاري، عن الحميدي، قال: «إذا صح الإسناد عن الثقات إلى

(١) لفظ رواية النسائي ولفظ الحديث مطول جداً، والذي يهمنا هذا اللفظ.
(٢) «الكفاية»: ٤١٥. وانظر: «التقييد والإيضاح»: ٧٤.
(٣) «معرفة أنواع علم الحديث»: ١٣٢ بتحقيقي. وانظر: «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي: ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

رجل من أصحاب النبي ﷺ فهو حجة، وإن لم يسمّ ذلك الرجل»[١].

ولكن ينبغي التحرز من عنعنة التابعين عن ذلك الصحابي؛ لأننا لا نعرف سماع التابعي عن ذلك الصحابي، فإذا وصف التابعي بالتدليس أو كثرة الإرسال فحينئذ يجدر التوقف في ذلك الإسناد.

ويجب التنبيه على أن ما قدمناه هو ما عليه الجماهير من أهل العلم، وقد خالف في ذلك ابن حزم رحمه الله واعتبره قادحاً في صحة الحديث[٢].

۞ **مثال ذلك**: روى خالد الحذّاء، عن القاسم بن ربيعة، عن عقبة بن أوْس، عن عبد الله بن عمرو: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**ألا وإنَّ قتيلَ الخطأ شبه العمدِ ما كانَ بالسوطِ والعصا مائةٌ من الإبل أربعون في بُطُونها أولَادُهَا**»[٣].

أخرجه: أبو داود (٤٥٤٧) و(٤٥٨٨)، وابن ماجه (٢٦٢٧)، والنسائي ٨/ ٤١ وفي «الكبرى»، له (٦٩٩٦) ط. العلمية و(٦٩٦٩) ط. الرسالة، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٩٤٨) وفي «تحفة الأخيار» (٣٢٨٤)، والبيهقي في «المعرفة» (٤٨٧٢) ط. العلمية و(١٥٩٨٤) ط. الوعي، والمزي في «تهذيب الكمال» ٥/ ١٩٣ (٤٥٥٩) من طريق حماد بن زيد.

وأخرجه: أبو داود (٤٥٤٨) و(٤٥٨٩)، وابن حبان (٦٠١١)، والدارقطني ٣/ ١٠٣ ط. العلمية و(٣١٧٠) ط. الرسالة من طريق وهيب.

كلاهما: (حماد، ووهيب) عن خالد الحذّاء[٤] بهذا الإسناد.

فهذان الاثنان: (حماد، ووهيب) خالفا جمعاً من الثقات رووه عن خالد فأبهموا اسم الصحابي.

إذ أخرجه: الشافعيُّ في «المسند» (١٦٣٨) بتحقيقي، ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (٤٨٧١) ط. العلمية و(١٥٩٨٣) ط. الوعي من طريق الثقفي[٥].

---

(١) «التقييد والإيضاح»: ٧٤.

(٢) انظر: «المحلى» ٥/ ٦٥.

(٣) لفظ رواية النسائي.

(٤) سقطت من «سنن الدارقطني» ط. العلمية.

(٥) جاء السند في «مسند الشافعي» بترتيب سنجر هكذا: «أخبرنا الثقفي، عن أيوب الثقفي، =

وأخرجه: عبد الرزاق (١٧٢١٣)، ومن طريقه الدارقطني ٣/ ١٠٤ ط. العلمية و(٣١٧١) ط. الرسالة من طريق الثوري.

وأخرجه: أحمد ٥/ ٤١٢ من طريق إسماعيل.

وأخرجه: النسائي ٨/ ٤١ ـ ٤٢ وفي «الكبرى»، له (٦٩٩٩) ط. العلمية و(٦٩٧٢) ط. الرسالة، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٩٤٩) وفي «تحفة الأخيار» (٣٢٨٥) من طريق بشر بن المفضل.

وأخرجه: النَّسائي في «الكبرى» (٧٠٠٠) و(٧٠٠١) ط. العلمية و(٦٩٧٣) ط. الرسالة، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٩٥٠) وفي (تحفة الأخيار) (٣٢٨٦) من طريق يزيد بن زريع.

وأخرجه: الدارقطني ٣/ ١٠٢ ط. العلمية و(٣١٦٨) ط. الرسالة من طريق بشر بن المفضل ويزيد بن زريع (مقرونين).

فهؤلاء الخمسة: (عبد الوهاب، والثوري، وإسماعيل، وبشر، ويزيد) رووه عن خالد، عن القاسم بن ربيعة، عن عقبة[1] بن أوس، عن رجل[2] من

= عن خالد الحذّاء..» بزيادة عبارة: «عن أيوب الثقفي» وعند الرجوع إلى مصادر التراجم لم أجد الثقفي وهو عبد الوهاب بن عبد المجيد يروي عن أيوب الثقفي، وإنَّما يروي عن خالد الحذّاء بلا وساطة، والذي يدل على أنَّ هذه العبارة مقحمة في السند، وليست منه أصلاً أنَّ البيهقي رحمه الله خرج هذا الحديث من طريق الشافعي فلم يذكر تلك العبارة، زد على ذلك أنَّ هذه الزيادة لم توجد في طبعات المسند السابقة ولا اللاحقة، ولا في «الأم»، مما يقطع بوهم الأمير سنجر بإقحامها، والله أعلم. ثم إني عاودت النظر في المخطوط فوجدت العبارة بخط الأمير رحمه الله.

تنبيه: الحديث في طبعة الدكتور رفعت فوزي لـ: «مسند الشافعي» ٣/ ٢٥٣٨ (١٦٣٥) بترتيب سنجر جاء على الصواب ولم يشر إلى خطأ سنجر، وهذا في التحقيق غير مقبول، ولي نقد على هذه الطبعة؛ يسر الله تحريره ونشره.

(١) جاء في رواية بشر بن المفضل ويزيد بن زريع: «يعقوب بن أوس».

(٢) لا بد من الإشارة إلى أن إبهام الصحابي لا يضر لثبوت صحبته، ولكن الذي يضر مدى اتصال السند بين التابعي والصحابي المبهم، فإذا قامت قرينة توحي بالانقطاع فإنه بذلك سينال مرتبة الضعف، والله أعلم.

أصحاب النبي ﷺ حدثه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: **«ألا وإنَّ قَتيلَ الخطأ شِبهِ العمْد، قتيلَ السَّوط والعَصا، فيه مائة من الإبل منها أربعون ـ يعني في بطونها أولادُها ـ»**.

وأخرجه: أحمد ٣/ ٤١٠، والنسائي ٨/ ٤١ وفي «الكبرى»، له (٦٩٩٧) ط. العلمية و(٦٩٧٠) ط. الرسالة من طريق هشيم، عن خالد، عن القاسم بن ربيعة، عن عقبة بن أوْسٍ، عن رجل من أصْحَاب النَّبيِّ ﷺ قال خطب النَّبيُّ ﷺ يوم فتح مكة، فقال: **«ألا وإنَّ قتيل الخطأ العَمْدِ[1] بالسَّوْطِ والْعَصَا والحَجَرِ مائةٌ منَ الإبل فيها أَرْبَعُونَ ثَنِيَّةً إلى بَازِل عَامِهَا كُلُّهُنَّ خَلِفَةٌ»**.

ومن هذا يتبين أنَّ هشيماً زاد العبارات: **«الحَجَر»**، و**«أربعون ثنية إلى بازل عامها كلهن خلفة»**، وهشيم ثقة ثبت، إلا أنَّه خالف بهذه الزيادة خمسة من الرواة فيهم الثوري، والجماعة أولى بالحفظ منه، فيتوقف في قبول زيادته لحينٍ ما يترجح قبولها أو ردها، والأقرب في ذلك ردها؛ لمخالفة هشيم لمن هو أوثق بالحفظ وأولى منه.

وقد روي عن خالد بوجه آخر.

فأخرجه: النسائي ٨/ ٤١ وفي «الكبرى»، له (٦٩٩٨) ط. العلمية و(٦٩٧١) ط. الرسالة عن ابن أبي عدي، عن خالد، عن القاسم، عن عقبة، عن النَّبيِّ ﷺ مرسلاً.

والحديث بهذا السند فيه علتان: الأولى: الإرسال، فعقبة وإنْ كان صدوقاً، إلا أنه ليس من الصحابة، قال ابن حجر في «التقريب» (٤٦٣١): «وهم من قال: له صحبة».

وقال ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٢٧٩٣) بعد أن ذكر هذه الرواية: «هذا لا يصح، ولا يعرف في الصحابة يعقوب[2] هذا عندهم».

---

(١) المثبت من «السنن الكبرى» ط. الرسالة وحاشية السندي على «المجتبى» ٨/ ٤١، ووقع في «المسند»: «خطا العمد» وفي مطبوع «المجتبى» و«السنن الكبرى» ط. العلمية: «الخطأ شبه العمد».

(٢) ما وجدته في «الاستيعاب» هو يعقوب بن أوس وهو عقبة بن أوس. انظر: =

والعلة الثانية: أنَّ ابن أبي عدي تفرّد بإرسال هذا الحديث، فخالف جمعاً من الثقات رووه عن خالد موصولاً، ما يجعل روايته شاذة لا يلتفت إليها.

وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه:

فرواه شعبة، عن أيوب، عن القاسم بن ربيعة، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

أخرجه: أحمد ٢/ ١٦٤ و١٦٦، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٦/ ٢٢٧ (٢٩٠٠)، وابن ماجه (٢٦٢٧)، والنسائي ٨/ ٤٠ وفي «الكبرى»، له (٦٩٩٤) ط. العلمية و(٦٩٦٧) ط. الرسالة، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٩٤٦) وفي «تحفة الأخيار» (٣٢٨٢)، والدارقطني ٣/ ١٠٣ ط. العلمية و(٣١٦٩) ط. الرسالة.

هذا إسناد ضعيف؛ لاضطراب أيوب فيه، والقاسم بن ربيعة لم يصحّ له سماع من عبد الله بن عمرو، قال أبو زرعة في «تحفة التحصيل» (٨٤١): «قال عبد الحق في «أحكامه»: لا يصح له سماع من عبد الله بن عمرو».

ومن اضطراب أيوب فيه ما رواه عن القاسم بن ربيعة، عن النبيِّ ﷺ، مرسلاً.

أخرجه: النسائي ٨/ ٤٠ ـ ٤١ وفي «الكبرى»، له (٦٩٩٥) ط. العلمية و(٦٩٦٨) ط. الرسالة، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٩٤٧) وفي (تحفة الأخيار) (٣٢٨٣) به؛ فالقاسم بن ربيعة ترجمه الحافظ في «التقريب» (٥٤٥٧) وجعله من الثالثة، وهي الطبقة الوسطى من التابعين[1].

إلا أنَّ أيوب قد توبع، تابعه حميد الطويل عند النسائي ٨/ ٤٢ وفي «الكبرى»، له (٧٠٠٣) ط. العلمية و(٦٩٤٧) ط. الرسالة وهذه المتابعة لا تصحح من هذه الرواية شيئاً؛ لأنَّ علة هذا الطريق أنَّه مرسل.

= «تهذيب الكمال» ٥/ ١٩٣ (٤٥٥٩)، و«التاريخ الكبير» ٦/ ٢٢٧ (٢٩٠٠).

(١) وللمزيد من التوسع لمعرفة مصطلحات الحافظ ابن حجر في كتابه «التقريب» راجع كتابي «كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام»: ٢٧ ـ ٤٠.

وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه.

فرواه علي بن زيد بن جدعان، عن القاسم بن ربيعة، عن ابن عمر.

أخرجه: الشافعي في «الأم» ٦/ ٨ و١٠٥ وفي ط. الوفاء ٧/ ١٩ و٧/ ٢٥٧ وفي «السنن المأثورة» (٦٣٧) وفي «المسند»، له (١٦٣٧) بتحقيقي، ومن طريقه البيهقي ٨/ ٤٤ وفي «المعرفة»، له (٤٨٧٠) ط. العلمية و(١٥٨١٩) ط. الوعي، والبغوي (٢٥٣٦).

وأخرجه: عبد الرزاق (١٧٢١٢)، والحميدي (٧٠٢)، وابن أبي شيبة (٢٧١٥١)، وأحمد ٢/ ١١ و٣٦، وأبو داود (٤٥٤٩)، وابن ماجه (٢٦٢٨)، والنسائي ٨/ ٤٢ وفي «الكبرى»، له (٧٠٠٢) ط. العلمية و(٦٩٧٥) ط. الرسالة، وأبو يعلى (٥٦٧٥)، والدارقطني ٣/ ١٠٤ ط. العلمية و(٣١٧٢) و(٣١٧٣) ط. الرسالة من طرق عن علي بن زيد بن جدعان، عن القاسم بن ربيعة، عن ابن عمر.

وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف علي بن زيد بن جدعان. قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» ٥/ ٤١٠ (٢٥٧٦): «فأما من رواية عبد الله بن عمر فلا يكون صحيحاً؛ لضعف علي بن زيد بن جدعان»، ونقل ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٢٣٧٣) أنَّ ابن عيينة ضعّفه، ونقل عن حماد بن زيد أنَّه قال فيه: «كان يقلب الأخبار، وذكر شعبة أنه اختلط»، وقال عنه يحيى بن معين في تاريخه برواية الدارمي (٤٧٢): «ليس بذاك القوي»، ونقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٦/ ٢٤٠ (١٠٢١) عن شعبة أنَّه قال فيه: «كان رفّاعاً»[١]، ونقل عن الإمام أحمد أنه قال فيه: «ليس هو بالقوي، روى عنه الناس»، ونقل عن أبيه أنه قال فيه: «ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به»، ونقل عن أبي زرعة أنه قال فيه: «ليس بالقوي».

---

(١) قال الزركشي في «النكت» ٢/ ٥٩: «أي: يرفع ما يرويه الغير موقوفاً».
تنبيه: وفي كلام الزركشي دخول الألف واللام على غير، وهذا مما كثر الكلام فيه والصحيح جوازه.

ومع ضعف علي فإن في حديثه علتين:

الأولى: أنه خالف جمعاً من الرواة الثقات، رووه عن رجل من أصحاب النَّبيِّ ﷺ، أو عن عبد الله بن عمرو، وتفرّد ابن جدعان فَنَسبَ هذا الحديث لابن عمر، ما جعل روايته منكرة لمخالفته الثقات.

والعلة الثانية: أن ابن جدعان قد اضطرب في هذا الحديث، فرواه عن القاسم بن ربيعة، عن ابن عمر، كما سبق، ورواه عن يعقوب السدوسي، عن ابن عمر.

أخرجه: ابن أبي حاتم في «العلل» (١٣٨٩).

ورواه عن يعقوب السدوسي، عن عبد الله بن عمرو.

أخرجه: ابن أبي حاتم في «العلل» (١٣٨٩)، والدارقطني ٣/ ١٠٣ ط. العلمية و(٣١٦٩) ط. الرسالة من طريق يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن يعقوب السدوسي، عن عبد الله بن عمرو.

وهذه الطرق كلها ضعيفة، ولا تقوي من حديث ابن جدعان شيئاً، على أنها متفاوتةٌ في الضعف فقد نقل ابن أبي حاتم في «العلل» (١٣٨٩) عقب نقله لروايات ابن جدعان عن أبي زرعة أنه قال: «حديث القاسم بن ربيعة أصح»؛ ولكن هذا الكلام لا يؤخذ على تصحيح رواية القاسم، بل إنَّ قصد أبي زرعة أنَّ رواية القاسم أقل خطأً من بقية الروايات، والله أعلم.

ولعل سبب ترجيح أبي زرعة لطريق القاسم أنَّ يزيد بن هارون ـ الذي روى هذا الحديث عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان ـ قد توبع، تابعه أسد بن موسى فيما ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (١٣٨٩)، والله أعلم[1].

وأسد هذا قال عنه البخاري في «التاريخ الكبير» ١/ ٣٩ (١٦٤٥):

---

(١) ثم وقفت على سبب آخر وهو أن حماد بن سلمة من أثبت الناس في علي بن زيد، فتكون روايته من قرائن الترجيح على بقية الروايات. انظر: «شرح علل الترمذي» ١/ ١٢٨ ط. عتر و١/ ٤١٤ ط. همام.

«مشهور الحديث»، ونقل المزي في «تهذيب الكمال» ١/ ٢٠٧ (٣٩٣) عن النسائي أنه قال فيه: «ثقة»، وهذا ما يقوي روايته، إلا أن ابن أبي حاتم ذكر هذه الرواية بصيغة التعليق، وَبَيّنَ وفاتيهما (٢١٥) سنة تقريباً.

فعلى هذا تكون جميع طرق هذا الحديث معلولة.

انظر: «تحفة الأشراف» ٦/ ١٢٦ (٨٩١١)، و«نصب الراية» ٤/ ٣٣١ و٣٥٦، و«البدر المنير» ٨/ ٣٥٥ ـ ٣٦٠، و«أطراف المسند» ٤/ ٨٣ (٥٣٤٦)، و«التلخيص الحبير» ٤/ ٤٧ (١٦٨١) و٤/ ٧٠ (١٦٩٦)، و«إتحاف المهرة» ٩/ ٤٤٨ (١٢٠١٣) و٩/ ٦١١ (١٢٠٤٦).

الثالث: الراوي المبتدع:

البدعة لغة: من بدع وابتدع. وبدعتُ الشيء قولاً وفعلاً إذا ابتدأته لا على مثال سابق[١]. والبديع والبِدْع: الشيء الذي يكون أولاً، قال تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩] أي: ما كنت أول من أرسل.

وقال الفيروزآبادي: «البدعة ـ بكسر الباء ـ الحدث في الدين بعد الإكمال، أو ما استحدث بعد النبي ﷺ من الأهواء والأعمال»[٢].

أما في الاصطلاح: فقد عرفها الشاطبي بقوله: «البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية...»[٣].

وقال الحافظ ابن حجر: «وتطلق في الشرع في مقابل السنة فتكون مذمومة»[٤].

وعرفها بقوله: «هي اعتقادٌ ما، حَدَثَ على خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم لا بمعاندة بل بنوع شبهة»[٥].

---

(١) «معجم مقاييس اللغة»، و«لسان العرب» مادة (بدع).
(٢) «القاموس المحيط» مادة (بدع).
(٣) «الاعتصام» ١/ ٣٦.
(٤) «فتح الباري» ٤/ ٣٢١ عقب (٢٠١٣).
(٥) «نزهة النظر»: ٦٨.

وعرفها السخاوي بقوله: «هي ما أحدث على غير مثال متقدم فيشمل المحمود والمذموم.. ولكنها خصت شرعاً بالمذموم مما هو خلاف المعروف عن النبي ﷺ»[(١)].

وقد أعلت كثير من الأحاديث النبوية وتوقف عن العمل بها؛ لأنَّ أحد رواتها كان مبتدعاً. فالابتداع أحد الأسباب التي جعلت قسماً من العلماء لا يقبلون بعض الأحاديث.

أقسام البدعة:

قبل الخوض في تقسيم البدع، لا بد من بيان أنَّ البدع التي يذكرها أهل الجرح والتعديل يقصدون بها: البدع العقدية، لا البدع الإضافية في أبواب الفروع. وأصول البدع تعود جملتها إلى: بدعة الخوارج: وهي أول البدع في الإسلام، حين شقوا عصا الطاعة وخرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه..، والقدرية: وهم القائلون بنفي القدر..، والرافضة: الذين يبغضون أبا بكر وعمر وعثمان أو يكفرونهم، ويغالون في علي وأهل بيته..، والناصبة: من يبغضون علياً وأهل بيته، والمرجئة: الذين يقولون: إنَّ الإيمان اعتقاد القلب وإقرار اللسان فهو لا يزيد ولا ينقص..، والجهمية: أتباع جهم بن صفوان في نفي صفات الله تعالى واعتقاد خلق القرآن..، والواقفة: الذين توقفوا في القرآن فقالوا: لا نقول هو مخلوق، ولا غير مخلوق...[(٢)].

قال الحافظ ابن حجر: «وأما البدعة: فالموصوف بها إما أنْ يكون ممن يُكفَّر بها أو يفسَّق، فالمكفَّر بها لا بد أن يكون التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة، والمفسَّق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين

---

(١) «فتح المغيث» ١/ ٣٥٦ ط. العلمية و٢/ ٢٢٠ ـ ٢٢١ ط. الخضير.

(٢) ينظر: «تحرير علوم الحديث» ١/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧.

لأصول السنة خلافاً ظاهراً لكنَّه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب، مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفاً بالديانة والعبادة، فقيل: يقبل مطلقاً وقيل: يرد مطلقاً»[١].

وقال الإمام علي بن المديني: «من تَنَقَّصَ أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ أو أبغضه لحدث كان منه أو ذكر مساوئه، فهو مبتدع حتى يترحم عليهم جميعاً؛ فيكون قلبه لهم سليماً»[٢].

حكم المبتدع وحديثه:

هذا المبحث يدخل في علم الجرح والتعديل وهو من أخطر مباحثه؛ كونه يدخل في الراوي أموراً خارجة عن ضبط الراوي وعن مروياته، وإنَّما يبحث في ما يعتقده الراوي وما يدين الله به؛ لذا فقد اختلفت مشارب بعض الرواة في أمور في العقيدة، وهذا الاختلاف في بعض أمور العقيدة نتج عنه أن يكفِّر بعضهم بعضاً، وفي ذلك يقول ابن دقيق العيد: «المخالفة في العقائد: فإنَّها أوجبت تكفير الناس بعضهم لبعض أو تبديعهم، وأوجبت عصبية اعتقدوها ديناً يتدينون به، ويتقربون به إلى الله، ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير، أو التبديع، وهذا موجود كثيراً في الطبقة المتوسطة من المتقدمين، والذي تقرر عندنا لا تعتبر المذاهب في الرواية»[٣]، وقال الحافظ ابن حجر: «من المعلوم أنَّ كل فرقة ترد قول مخالفها، وربما كفرته، فينبغي التحري في ذلك»[٤]. وأما المكفرات فقد بينها البقاعي فقال: «.. فكل من جحد مُجْمَعاً عليه معلوماً من الدين بالضرورة كفر، سواء كان فيه نص أو لا، ومعنى العلم بالضرورة: أن يكون ذلك المعلوم من أمور الإسلام الظاهرة التي يشترك في

---

(١) «هدي الساري»: ٥٤٩.
(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» ١/عقب (٣١٨)، وانظر: «السنة» للخلال (٧٥٥) - (٧٧٣).
(٣) «الاقتراح»: ٢٩١ - ٢٩٢.
(٤) انظر: «النكت الوفية» ١/ ٦٤٦ بتحقيقي.

معرفتها الخواص والعوام كالصلاة والزكاة والحج وتحريم الخمر والزنا»[١].

فالمُكَفَّر ببدعته لا تقبل روايته عند الجمهور، نقل الإمام النووي الاتفاق على ذلك[٢]، لكنه لم يوافَق على نقل الإجماع، فقد اعترض عليه في ذلك الحافظ ابن حجر والسيوطي ونقلا: بأنَّها تقبل ـ عند قوم ـ إن اعتقد حرمة الكذب[٣].

أما إذا لم يكن مُكفَّراً ببدعته فقد اختلف العلماء في ذلك اختلافاً كبيراً على أقوال منها:

القول الأول: رد روايته مطلقاً وعدم الاحتجاج بها[٤]. وهذا القول عزاه السيوطي لمالك[٥].

القول الثاني: تقبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه، ولا يستحل الشهادة بالزور لمن وافقه سواء أكان داعية إلى بدعته أم لم يكن[٦]، قال الشافعي: «وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة؛ لأنَّهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم»[٧].

القول الثالث: فصلوا ذلك: إن كان المبتدع داعية إلى بدعته لم تقبل روايته، وإن لم يكن داعية قبلت، ومنهم من زاد: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته، ويزينها ويحسنها، ظاهراً فلا تقبل، وإن لم تشتمل قبلت[٨].

---

(١) «النكت الوفية» ١/ ٦٤٧ بتحقيقي.

(٢) انظر: «التقريب» المطبوع مع «التدريب» ١/ ٣٢٤.

(٣) انظر: «نزهة النظر»: ٨٣، و«تدريب الراوي» ١/ ٣٢٤.

(٤) انظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم: ١٣٥ ط. العلمية وقبيل (٣٣٧) ط. ابن حزم، و«الكفاية»: ١٢٠ ـ ١٢٥، و«معرفة أنواع علم الحديث»: ٢٢٨ ـ ٢٢٩ بتحقيقي، و«الخلاصة»: ٩٥، و«المنهل الروي»: ٦٧، و«التنكيل» ١/ ٤٤ وما بعدها، و«شرح السنة» ١/ ٢٤٨، و«شرح علل الترمذي» ١/ ٥٣ ط. عتر و١/ ٣٥٦ ط. همام، و«اختصار علوم الحديث»: ١٦٨ ـ ١٦٩ بتحقيقي، و«شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ٣٢٩ بتحقيقي، و«المنهج الحديث» للسماحي: ١٤٣.

(٥) انظر: «تدريب الراوي» ١/ ٣٢٤.

(٦) المصادر السابقة.

(٧) «الكفاية»: ١٢٠.

(٨) انظر: «نزهة النظر»: ٨٤.

وقال ابن حبان: «وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أنَّ الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ـ ولم يكن يدعو إليها ـ أنَّ الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره»(١). وتعقبه الحافظ ابن حجر في دعواه الاتفاق على ذلك فقال: «وأغرب ابن حبان فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل. نعم الأكثر على قبول غير الداعية، إلا إنْ روى ما يقوي بدعته؛ فيرد على المذهب المختار»(٢).

القول الرابع: التفريق بحسب شدة البدع وخفتها في نفسها، وبحسب الغلو فيها أو عدمه بالنسبة إلى صاحبها(٣). ومن ذلك إذا رمي الراوي بالإرجاء أو القدر، فقد قبل الإمام أحمد حديثهما فقال: «احتملوا المرجئة في الحديث»(٤)، وقال أبو داود: «قلت لأحمد: يكتب عن القدري؟ قال: إذا لم يكن داعياً»(٥)، وقال المروذي(٦): «وكان أبو عبد الله يحدث عن المرجئ إذا لم يكن داعية»(٧).

القول الخامس: عدم اعتبار البدعة جرحاً مسقطاً لحديث الراوي لما تقوم عليه من التأويل، وإنما العبرة بالحفظ، والإتقان، والصدق، والسلامة من الفسق والكذب(٨).

---

(١) «الثقات» ٦/ ١٤٠ ـ ١٤١.
(٢) «نزهة النظر»: ٨٤.
(٣) انظر: «تحرير علوم الحديث» ١/ ٣٩٨.
(٤) «سؤالات أبي داود» (١٣٦).
(٥) «سؤالات أبي داود» (١٣٥).
(٦) نقل هذا النصَّ الحافظ ابنُ رجب في «شرح علل الترمذي» ١/ ٥٥ ط. عتر و١/ ٣٥٨ ط. همام، ووقع في الطبعتين: «المروزي» بزاي، وهو تصحيف، صوابه ما أثبت أعلاه، وهو أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المَرُّوذي ـ بفتح الميم وراء مضمومة مشددة وواو ساكنة بعدها ذال معجمة ـ نسبة إلى مرو الروذ، كان أجلَّ أصحاب الإمام أحمد، توفي سنة (٢٧٥ هـ)، وكثيراً ما تتحرف نسبته في المطبوعات إلى: «المَرْوزي» بالزاي، وهو خطأ، وإنما النسبة الأخيرة ـ أعني بالزاي ـ إلى مَرْو الشاهجان، وهي مرو العظمى. انظر: «الأنساب» ٤/ ٢٧٦ و٢٧٨، و«معجم البلدان» ٤/ ٢٥٣، و«سير أعلام النبلاء» ١٣/ ١٧٣.
(٧) «العلل ومعرفة الرجال» رواية المروذي (٢١٣).
(٨) انظر: «تحرير علوم الحديث» ١/ ٤٠٣، على أن هذا القول يمكن أن يدخل في القول =

❁ **ومما أعله النقاد فردوا رواية راويه لكونها مما يشيد مذهب ذلك الراوي مع مخالفته الثقات**: ما روى أبو حنيفة، عن علقمة بن مرثد، عن يحيى بن يعمر، قالَ: دخلتُ المسجد فإذا عبدُ الله بن عمر جالسٌ، فقلت لصاحبي: انطلقْ بنا إليه، فجلسنا معه، فقلتُ له: يا أبا عبد الرحمٰن أنا منقلبٌ في هذه الأرضين، ونلقى قوماً يقولون: لا قدَرَ، فغضبَ غضباً شديداً، فقالَ: آتهم فأخبرهم أنَّ عبد الله بن عمر منهم بريءٌ، وإنهم مني براءٌ ثلاثَ مراتٍ، ولو أجد أعواناً لجاهدتهم عليه، ثم أنشأ يحدثنا قال: بينا أنا عند النبي ﷺ في أناس من أصحابه إذ دخل عليه شابٌ حسن الوجهِ، طيب الريح، حسن الثياب، حسن الهيئةِ، فقال: السلامُ عليك يا نبيَّ اللهِ، قال: فردَّ النَّبيُّ ﷺ السلام ورددنا، ثمَّ قالَ: أَدْنُو يا رسولَ الله؟ قالَ: «**نعمْ**» فدنا حتى ألصقَ ركبته بركبةِ النبيِّ ﷺ، ثُمَّ قالَ: ما الإيمانُ؟ قالَ: «**الإيمانُ باللهِ، وملائكتهِ، وكتبهِ، ورسلهِ، والقدرِ خيرهِ وشرهِ منَ اللهِ**»، قال: صدقتَ، فعجبنا من قوله: صدقتَ، مع توقيرهِ إياه كأنَّه يعلمُ، ثم قالَ: ما شرائعُ الإسلام؟ قالَ: «**إقامُ الصلاةِ، وإيتاء الزكاةِ، وحجُّ البيتِ، وصومُ رمضانَ، والاغتسال من الجنابةِ**» قال: صدقتَ، فعجبنا من قولهِ: صدقتَ، قالَ: ما الإحسان؟ قالَ: «**أنْ تعمل لله كأنَّك تراهُ، فإنْ لمْ تكنْ تراهُ، فإنهُ يراكَ**»، قال: متى الساعة؟ قالَ: «**ما المسؤول عنها بأعلمَ منَ السائلِ**» قالَ: صدقتَ، ثمَّ قام فانطلقَ، فقال رسولُ الله ﷺ: «**عليَّ بالرجل**» قالَ: فطلبناه وهو بين أظهرنا، فكأنَّما التقمتهُ[1] الأرضُ، فما وجدناهُ، ولا رأينا شيئاً، فأخبرنا

= الثاني، وإنما جعلناهما اثنين لزيادة إيضاح، وتمام بيان، إذ إن بعضهم أطلق وغيرهم فصل، والأمر في مثل هذا واسع. وقد جرينا في هذا الكتاب بالتفصيل والتوسع في ذكر التنظير، والله أعلم.

(١) في المطبوع: «التقمطه».

النَّبي ﷺ، فقالَ: **«هذا جبريلُ أتاكم ليعلمَكم معالمَ دينِكم، ما جاءني في صورةٍ إلا وأنا أعرفُ فيها، إلا اليومَ في هذه الصورة»**.

أخرجه: أبو حنيفة في مسنده: ١٥٢ (رواية أبي نعيم).

هذا حديث صحيح مشهور، إلا أنَّ فيه عبارة منكرة، وهي قوله: «ما شرائع الإسلام» وهذه العبارة ليستْ من الحديث في شيء، وقد حملَ مسلمٌ في «التمييز»: ٧٥ على أبي حنيفة في اختلاق هذه العبارة، فقالَ: «فهذه زيادةٌ مختلقةٌ، ليستْ من الحروف بسبيل، وإنَّما أدخل هذا الحرف ـ في رواية هذا الحديث ـ شِرْذِمة[1] زيادة في الحرف مثل ضرب النُّعمان بن ثابت وسعيد بن سنان، ومن يُجاري الإرجاء نحوهما، وإنَّما أرادوا بذلكَ تصويباً في قوله في الإيمان، وتقعيد الإرجاء، ذلك ما لم يزد قولهم إلا وهناً، وعن الحق إلا بُعداً، إذ زادوا في رواية الأخبار ما كفى بأهلِ العلم، والدليل على ما قلنا من إدخالهم الزيادة في هذا الخبر أنَّ عطاء بن السائب وسفيان روياه عن علقمة فقالا: قال: يا رسولَ اللهِ ما الإسلام؟ وعلى ذلك رواية الناس بعدُ، مثل: سليمان، ومطر، وكهمس، ومحارب، وعثمان، وحسين بن حسن، وغيرهم من الحفاظ؛ كلهم يحكي في روايته أنَّ جبريل ﷺ قالَ: يا محمد ما الإسلام؟ ولم يقلْ: ما شرائعُ الإسلامِ؟ كما روت المرجئة».

قلت: توبع أبو حنيفة على هذه العبارة تابعه عبد العزيز بن أبي رواد[2] عند العقيلي في «الضعفاء» ٣/ ٨ ـ ٩، وأبي نعيم في «حلية الأولياء» ٨/ ٢٠٢، إلا أنَّ هذه المتابعة لا تنفع، ولا تقوّي رواية أبي حنيفة بشيء؛ لأنَّ عبد العزيز معروف بالإرجاء، وعلى كل حال فإنَّ هذه العبارة أينما دارت دارت على مرجئ[3].

---

(١) الشرذمة في كلام العرب: القليل.

(٢) وهو: «صدوق عابد ربما وهم» «التقريب» (٤٠٩٦).

(٣) فأبو حنيفة رماه مسلم بها كما هو أعلاه، وعبد العزيز قال عنه ابن حجر في «التقريب» (٤٠٩٦): «رمي بالإرجاء»، وعلقمة قال عنه أبو داود عقب (٤٦٩٧): «مرجئ».

وقد ذهب العلماء إلى توهينها، فقال أبو داود عقب (٤٦٩٧): «هذا حديث المرجئة»، وقال العقيلي في «الضعفاء» ٣/ ٩ عقب تخريجه لرواية عبد العزيز: «هكذا قال: شرائع الإسلام، وتابعه على هذه اللفظة أبو حنيفة، وجراح بن الضحاك وهؤلاء مرجئة، وكان علقمة بن مرثد يذهب إلى الإرجاء».

وقال أيضاً فيما نقله ابن القيم في حاشيته المطبوعة مع «مختصر سنن أبي داود» ٤/ ٢٩٥: «وهذه زيادة مرجئ تفرّد بها عن الثقات الأئمة فلا تقبل»، وقال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» ١/ ١٦١ بتحقيقي: «وهذه اللفظة لم تصحّ عند أئمة الحديث ونقّاده، منهم: أبو زرعة الرازي، ومسلم بن الحجاج، وأبو جعفر العقيلي وغيرهم».

وما يدل على خطأ من قال بهذه العبارة، أنَّ الحديث قد روي عن علقمة بن مرثد بإسناد آخر فلم تذكر فيه هذه العبارة، فجعلوه عنه عن سليمان بن بريدة، عن يحيى بن يعمر فرواه:

سفيان الثوري عند أحمد ١/ ٥٢ و٥٣، وأبي داود (٤٦٩٧)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٣٦٨) و(٣٦٩) عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «ما الإسلام».

وقد روي هذا الحديث من غير طريق سليمان بن بريدة فلم تذكر فيه هذه العبارة أيضاً فرواه: الركين بن الربيع[1] عند المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٣٧٠)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨٨٣) ط. العلمية و(٥٨٥٢) ط. الرسالة.

وعلي بن زيد بن جدعان[2] عند أحمد ٢/ ١٠٧، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٣٧١).

وإسحاق بن سويد[3] عند أحمد ٢/ ١٠٧، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٣٧٢).

---

(١) وهو: «ثقة» «التقريب» (١٩٥٦).

(٢) وهو: «ضعيف» «التقريب» (٤٧٣٤).

(٣) وهو: «صدوق تكلم فيه للنصب» «التقريب» (٣٥٨).

ثلاثتهم: (الركين، وعلي، وإسحاق) عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر، به.

وخالفهم عطاء الخراساني فرواه عند المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٣٧٣) عن يحيى بن يعمر، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ... فذكره ولم يذكر فيه ابن عمر، وهذا إسنادٌ مرسلٌ.

وقد روي هذا الحديث من غير طريق يحيى فلم تذكر فيه العبارة.

فرواه محارب بن دثار[1] عند المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٣٧٤).

ورواه عبد الملك بن قدامة الجمحي قال: حدثنا عبد الله بن دينار[2] عند المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٣٧٥) و(٣٧٦).

كلاهما: (محارب، وعبد الله) عن ابن عمر ولم يذكر أحد منهم تلك العبارة.

مما تقدم يتضح أنَّ عبارة: «شرائع الإسلام» ليست صحيحة وليست من الحديث في شيء.

وانظر: «تحفة الأشراف» ٥/٢١٨ (٧١٢٠)، و«أطراف المسند» ٣/٥٩٧ (٥٠٥٠)، و«المسند الجامع» ١٠/١١ ـ ١٢ (٧١٦٩).

---

(١) وهو: «ثقة إمام زاهد» «التقريب» (٦٤٩٢).

(٢) وهو: «ثقة» «التقريب» (٣٣٠٠).

فهرس موضوعات المجلد الأول

الموضوع — الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع **الصفحة**


دار ابن الجوزي 8428146
134683

